

الجزء الثالث

المجموع

شريح المذهب

(الامام الملامه الفقيه الحافظ أ. ذكريا عبي الدين شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦)

وبله

فتح العزيز

شريح الوميز

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أ. الفاسم عبدالكريم بن محمد ارفى المتوفى سنة ٦٢٣)

وبله

التلخيص الكبير

في تخرج امارات الرافعي الكبير

(للامام الحافظ الحجة أ. الفضل احمد بن علي بن حجر المصلاحي المتوفى سنة ٨٥٢)

طبع طبع هذه المجموعة على ثقة شركة من كبار علماء الازهر

وبشرت تصحيحها لجنة من العلماء بمباركة

حقوق الطبع محفوظة لإدارة الطباعة الميسرة لشركة العلماء

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله بن عبد الله

تنبه (جلنا المجموع في أعلى الصحيفة وبليه العزيز وبليه التلخيص مفضولا بينهما بجدول) طبعة القضاء بالنووي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• قال المصنف رحمه الله •

• كتاب الصلاة •

﴿ الصلاة المكتوبة خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال « جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أهل نجد نائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتي دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع » ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ الصلاة في اللغة الدعاء وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وقيل في اشتقاقها ومعناه أقوال كثيرة اكثرها فاسدة لاسيما قول من قال هي مشتقة من صليت العود علي النار اذا قومته والصلاة تقبم العبد علي الطاعة وبطلان هذا الخطأ أظهر من أن نذكره لان لام الكلمة في الصلاة واو وفي صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية وأما حديث طلحة فرواه البخارى ومسلم وهو بعض حديث طويل مشهور وقوله نائر أى متفش شعره وهو برفع الراء وقوله نسمع ولا نفقه هو بالنون المفتوحة فيها وروى بالياء المشابة من تحت مضومة وكلاهما صحيح لكن النون أصح وأشهر وقوله دوى هو يفتح الدال المهملة هذا هو المسهور وحكى صاحب المطالع ضمه وهو شاذ ضعيف ومعناه بعده في الهواء وعلوه وقوله صلى الله عليه وسلم « الا ان تطوع » هو بتشديد الطاء والواو على ادغام احدى التاءين في الطاء ويجوز تخفيف الطاء على الحذف وأما

قال • كتاب الصلاة •

﴿ وفيه سبعة ابواب الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول ﴾

(الاول) في وقت الرقاهية: أما الظاهر فيدخل وقته بالزوال وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ويتبادى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص (مزعج) مثله من موضع الزيادة

• كتاب الصلاة •

﴿ باب أوقات الصلاة ﴾

طلحة الراوى فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنهم وهو أبو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشى التيمي يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ومناقبه كثيرة مشهورة سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير وطلحة الجود قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة وحديثه هذا مشتمل على فوائد كثيرة جمعتها واضحة في أول شرح صحيح البخارى ومختصرها ان فيه بطولة وجوب الصلوات الخمس كل يوم وليلة ووجوب الصيام ووجوب الزكاة وانه لا يجب من الصلوات الا الخمس ولا من الصيام غير رمضان وان من حافظ على الواجبات ولم يفصل شيئا من النوافل دخل الجنة وان الايمان والاسلام يطلق على الصلاة والصيام وغيرهما من الطاعات وفيه انه ليس فى المال حق متاصل غير الزكاة وفيه جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وجواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف وتقرير هذه الفوائد وما يتعلق بها موضع هناك : أما حكم المسألة فاجمعت الامة على ان الصلوات الخمس فرض عين واجمعوا انه لا فرض عين سواهن واختلفوا فى العيد هل هو فرض كفاية أم سنة وفى الوتر هل هو سنة أم واجب مع اجماعهم انه ليس بفرض وأما صلاة الخنائة ففرض كفاية وأما ركعتا الطواف فالاصح انها سنة ومن قال بوجوبها فانا وجبتا عنده لعارض وهو العواف لا بالاصالة فأشبهت المنذورة وقد كان قيام الليل واجبا فى أول الاسلام ثم نسخ فى حق الامة وهل نسخ فى حق النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجهان لاصحابنا قال أكثرهم لم ينسخ والصحيح أنه نسخ وقوله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى رحمه الله ويدل عليه حديث سعد ابن هشام عن عائشة وهو حديث طويل قال فيه قلت « أنبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم » قالت « ألتست قرأ يا أيها المزمحل فذكرته » الي أن قالت « فصار قيام الليل تطوعا بعد ان كان فريضة » رواه مسلم فى صحيحه والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر فأما الكافر فان كان أصليا لم يجب عليه واذا

الكلام فى الصلاة حواه فى سبعة أبواب أولها فى المواقيت وصدر الشافعى كتاب الصلاة بهذا الباب لان أهم الصلوات الوظائف الخمس وأهم ما يعرف منها مواقيتها لانها بدخول الوقت تجب ويخرج وجه تفوت وفى الباب ثلاثة فصول أولها فى وقت الرقاهية والثانى فى وقت العذرو فى كلام الشافعى رضى الله عنه أن الوقت وقتان وقت مقام ورقاهية ووقت عذر وضرورة قال الشارحون للمقام الاقامة والرقاهية الفسحة والدعة يقال فلان رافه اذا كان حاضرا غير ظاعن وفلان فى رقاهية من عيشه أى خفض ودعة واتقوا على ان الغرض بهما فى كلامه شىء واحد وهو وقت التمره الذى ليس به عذر ولا ضرورة وهو الوقت الاصل للصلوات واختلفوا فى العذر والضرورة فمنهم من قال وقت العذر غير وقت

أسلم لا يخاطب بقضائها قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في ايجاب ذلك عليهم تنفيراً فنعى عنه وان كان مرتداً وجبت عليه واذا أسلم لزمه قضاؤها لانه اعتقد وجوبها وقدر على التسبب الي اداها فهو كالحدث ﴿ ١ ﴾

﴿ الشرح ﴾ أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال واذا أسلم لزمه قضاء ما فات في الزدة لما ذكره المصنف هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه وداود لا يلزم المرتد اذا أسلم قضاء ما فات في الزدة ولا في الاسلام قبلها وجعلوه كالكافر الاصلي يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف والله أعلم وأما الكافر الاصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام وأما في كتب الاصول فقال جمهورهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الايمان وقيل لا يخاطب بالفروع وقيل يخاطب بالمنهي عنه كتحريم الزنا والسرقه والخمر والزنا واشباهها دون المأمور به كالصلاة والصحيح الاول وليس هو مخالفاً لقولهم في الفروع لان المراد هنا غير المراد هناك فإردم في كتب الفروع انهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم واذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة ومردم في كتب الاصول انهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا المطالبة في الدنيا فذكروا في الاصول حكم أحد الطرفين وفي الفروع حكم الطرف الآخر والله أعلم ﴿ ٢ ﴾

(فرع) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة ولو صلي في كفره ثم أسلم لم تنبئ صحتها بل هي باطلة بلا خلاف أما اذا فعل الكافر الاصلي قرينة لا يشترط النية لصحتها كالصدقة والضيافة وصلة الرحم والاعتاق والقرض والعارية والمنحة واشباه ذلك فان مات على كفره فلا ثواب له عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه وعيشه وان أسلم فالصواب المختار أنه يثاب عليها في الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا أسلم العبد فحسن اسلامه كتب الله له بكل حسنة كان زلفها » أى قدمها ومعنى حسن اسلامه أى أسلم اسلاماً محققاً لا نفاق فيه وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قالت « يا رسول الله أرايت

الضرورة فالعذر ما يرخس في التقديم والتأخير من غير إلقاء اليه وهو السفر والمطر والضرورة ماتدفع وتلجى اليد وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفوق والكافر يسلم والحائض النساء ينقطع دمها وعلى هذا قالوا الاوقات ثلاثة لسنن الشافعي رضي الله عنه جعلها على قسمين وجعل وقتاً في حيز ووقتاً في حيز لما بينهما من التناسب ومهم من قال العذر والضرورة واحد وأراد به وقت الصبي يبلغ ومن في معناه وإذا عرفت ذلك فاعلم أن صاحب الكتاب جعل الفصل الاول في وقت الرفاهية والثاني في وقت الضرورة وسماها رقت العذر كأنه وافق الفرقة الصائرة الي أن

أموراً كنت أتمنئ بها في الجاهلية من صدقة أو اعتاق أو صلة رحم أنفيا أجر» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسلمت علي ما أسلمت من خير» وفي رواية في الصحيح «أسلمت علي ما أسلمت لك من الخير» قوله «أتمنئ أي أتعب فذان حديثان صحيحان لا يمنعهما عقل ولم يرد الشرع بخلافها فوجب العمل بهما وقد نقل الاجماع علي ما ذكرته من أثبات ثوابه اذا أسلم وقد أوضحت المسألة بدلائلها وما يتعلق بهاميسوطاً في أول شرحي صحيح البخاري ومسلم وأما قول أصحابنا وغيرهم لا يصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتد بها فإردم لا يعتد بها في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة فان أطلق مطلقاً أنه لا يثاب عليها في الآخرة صريح بذلك فهو مجاز فغلط مخالفنا سنة الصحيحة التي لا معارض لها وقد قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء اذا لزم الكافر كفارة ظهر أو قتل أو غيرها فكفر في حال كفره أجزأه واذا أسلم لا يلزمه اعادةها والله أعلم *

(فرع) اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم وقت تلك الصلاة باق لم يجب اعادةها وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه يجب المسألة مبنية علي أصل سبق وهو ان عندنا لا تبطل الاعمال بالردة الا أن يتصل بها الموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد احتجوا بقول الله تعالى (ومن يكفر بالامان فقد حبط عمله) واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت اعمالهم) فعلق المبيوط بشرطين الزدة والموت عليها والمعلق بشرطين لا يثبت باحدهما والآية التي احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحمل المطلق علي المقيد قال الشافعي والأصحاب يلزم المرتد اذا أسلم ان يقضى كل ما فات في الزدة او قبلها وهو مخاطب في حال الزدة بجميع ما يخاطب به المسلم واذا أسلم لا يلزمه اعادة ما كان فله قبل الزدة من حج وصلاة وغيرهما والله أعلم *

(فرع) اذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة كما لو هاجر فان تركها لزمه القضاء سواء علم وجوبها أم جهله وهذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يلزمه وما لم يعلم وجهها دليلنا نعوهم النصوص والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

المراد بالعذر والضرورة واحد فأما الفصل الاول فالاصل فيه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس» (١) وروى حين كان النبي مثل الشراك «وصلي بي العصر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلي بي المغرب حين أفطر الصائم وصلي بي العشاء حين غاب النفق وصلي بي الفجر حين حرم

(١) حديث ابن عباس أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس وروى حين كان النبي مثل الشراك الحديث وفي آخره ثم التفت وقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين الشافعي واحمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي اسناده عبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن ابي ربيعة يختلف فيه لكنه

﴿ وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » ولا يجب عليه القضاء إذا بلغ لأن زمن الصغرى يطول فلو أوجبنا القضاء شق ففني عنه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم علي وعائشة رضي الله عنهما رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية علي بإسناد صحيح ورواههما وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة وقد كرره المصنف في مواضع كثيرة من المذهب وقل أن يذكر رواية وقد ذكره في كتاب السير من رواية علي رضي الله عنه وأما المسألة التي ذكرها وهما أن الصلاة لا تجب على صبي ولا صبيغ ولا يلزمها قضاءها بعد البلوغ فتفق عليهما الماذكره ويقال زمن وزمان لغتان مشهورتان واتفقوا على أن الصبي لا تكليف عليه ولا يأثم بفعل شيء ولا يترك شيء. لكن يجب على وليه أداء الزكاة وفقة القريب من ماله وكذا غرامة اتلافه ونحوها والله أعلم

قال المصنف رحمه الله

﴿ وأما من زال عقله مجنون أو اغما أو مرض فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة » فص على المجنون وقسنا عليه كل من زال عقله بسبب مباح وإن زال عقله بمحرم كمن شرب المسكر أو تناول دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء إذافاق لأنه زال عقله بمحرم فلم يسقط عنه القرض ﴾

﴿ الشرح ﴾ من زال عقله بسبب غير محرم كمن جن أو أغشى عليه أو زال عقله بمرض أو بشرب دواء لحاجة أو أكره على شرب مسكر فزال عقله فلا صلاة عليه وإذافاق فلا قضاء عليه بخلاف الحديث سواء قل زمن المجنون والاعما أم كثر هذا مذهبننا وقال أبو حنيفة رحمه الله أن كان الاعما دون يوم وليلة لزمه قضاء ما فات فيه وإن كان أكثر فلا وتقل ابن حزم عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وحامد بن أبي سليمان وقنادة أن المنصبي عليه يقضى دليلاً القياس على المجنون وعلي ما فوق يوم وليلة أما إذا زال عقله بمحرم بأن شرب المسكر عمداً عالماً به مختاراً أو شرب دواء لغير حاجة وهو مما يزول به العقل فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال فإذا عاد عقله لزمه القضاء

الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثليه وصلى في المغرب للقدرة الأولى لم يؤخرها وصلى في العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلى في الفجر حين أسفر ثم التفت فقال بإحمد هذا وقت الانبياء من قبلك

توبع أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبيرة بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه قال ابن دقيق العيد هي متابعة حسنة وصححه أبو بكر ابن العربي وابن عبد البر تنبيه: اعترض النووي على الغزالي في قوله في هذا الخبر عند باب البيت وقال المعروف عند البيت وليس اعترضه جيداً لأن هذا رواه الشافعي هكذا قال أنا عمر بن أبي سلمة عن عبد العزيز عن

قال الشافعي رحمه الله في الام أقل السكر أن يذهب عنه لغلبته بعض ما لم يكن يذهب وقال الشافعي في موضع آخر «السكران من اختل كلامه المنظوم وباح بسره المكتوم» وقال أصحابنا هو أن تختل أحواله فلا تتنظم أفعاله وأقواله وإن كان له بقية تمييز وفهم كلام فامن حصل له شرب الخمر نشاط وهزة لذييب الخمر ولكن لم يستول عليه بعد ولم يختل شيء من عقله فهو في حكم الصالح فيصح صلاته في هذه الحال وجميع تصرفاته بلا خلاف ولا ينتقض وضوؤه وقد سبق هذا في باب ما ينتقض الوضوء وسنعيده ايضا في كتاب الطلاق وحيث بسطه المصنف والاصحاب ان شاء الله تعالى

(فرع) قد ذكرنا ان الجنون والاعماء وما في معناهما مما يزيل العقل بغير معصية يمنع وجوب الصلاة ولا إعادة سواء كثر زمن الجنون والاعماء ونحوها أم قل حتي لو كان لحظة أسقط فرض الصلاة ويتصور اسقاط الفرض بجنون لحظة واعماء لحظة اذا بلغ مجنوننا وقد بقي من وقت الصلاة لحظة ثم زال الجنون عقب خروج الوقت وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة أنه قال يلزم المغنى عليه بعد الافاقة قضاء يوم وليلة ولا يلزمه مازاد وقال احمد يلزمه الجميع وان كثر روى هذا عن طاووس وعطاء ومجاهد وروى مثل مذهبتنا عن مالك واحمد والله أعلم

(فرع) قال أصحابنا يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة كما أشار اليه المصنف بقوله شرب دواء من غير حاجة وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة لأنه زال بسبب غير محرم ولو احتيج في قطع يده التأكله الي تعاطي ما يزيل عقله فوجان أصحابنا جوازه وسوضح هذه المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها في باب حد الخمر اما اذا تناول دواء فيه سم قال الشيخ أبو حامد في التعليقات وصاحب البيان قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة ان غلب على ظنه انه يلم منه جاز تناوله وان غلب على ظنه انه لا يلم منه لم يميز وذكر في كتاب الاطعمة ان في تناوله

والوقت فيما بين هذين الوقتين» وروى مثل ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما وأبي هريرة وأبي موسى وجابر وأنس وغيرهم رضى الله عنهم ولهذا الحديث بدأ الأئمة بصلاة الظهر ووقتها يدخل بالزوال ويؤاياه ان الشمس اذا طلعت وقع ظل كل شاخص في جانب المغرب طويلا ثم مادامت الشمس ترتفع فالظل ينقص حتي اذا بلغت كبد السماء وهي حالة الاستواء انتهى نقصانه وقد لا يبق له ظل أصلا وذلك في بعض البلاد ككة وصنعاء اليمن في أطول أيام الستة واذا بقي فهو مختلف المقدار باختلاف البلاد والفصول ثم اذا مالت الشمس الى جانب المغرب فان لم يسبق ظل عند الاستواء حدث الآن في جانب المشرق وان بقي شيء زاد الآن وتحول الي المشرق فحدثه أو زيادته هو الزوال ثم اذا صار ظل الشاخص مثله من اصل الشاخص أن لم يبق شيء من الظل عند الاستواء أو من نهاية القدر الباقي في

عبد الرحمن بن الحرث وفيه امنى جبرائيل عند باب البيت وهكذا رواه البيهقي والطحاوى في مشكل الآثار بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا توجد هذه اللفظة وهي قوله هذا وقتك ووقت

إذا كان الغالب منه السلامة قولين قال الشيخ أبو حامد والبند ينبغي فإن حرمانه وزال عقله بتناوله وجب القضاء وإن لم يحرمه فلا قضاء *

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله إذا لم يعلم كون الشراب مسكراً أو كون الدواء مزيلاً للعقل لم يحرّم تناوله ولا قضاء عليه كالأغواء فإن علم أن جنسه مسكر وظن أن ذلك القدر لا يسكر وجب القضاء لتقصيره وتعاطيه الحرام وأما ما يزيل العقل من غير الأشربة والأدوية كالبنج وهذه الحشيشة المعروفة فحكمه حكم الحر في التحريم ووجوب قضاء الصلوات ويجب فيه التعزير دون الحد والله أعلم *

(فرع) لو وب من موضع فزال عقله أن فعله لحاجة فلا قضاء وإن فعله عبثاً لزمه القضاء هكذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وأنفق الأصحاب عليه ولو وب لغير حاجة فإنكسرت رجله فصلّى قاعداً فلا قضاء عليّ أصح الوجهين وستأتي المسألة مبسولة في صفة الصلاة مع نظائرها إن شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض وإن جن في حال الزدة ففاته صلوات لزمه قضاؤها وإن حاضت المرأة في حال الزدة ففاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها لأن سقوط الصلاة عن المجنون للتخفيف والمرد لا يستحق التخفيف وسقوط القضاء عن الحائض عزيمة وليس لأجل التخفيف والمرد من أهل العزائم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع وقد سبق إيضاحه في كتاب الحيض مع ما يتعلق به وأما قوله أن الصلاة الغائبة في حال ردة المرتد جنون يجب قضاؤها إذا سلم بعد الإفاقة والغائبة في حال ردة الحائض والنفساء لا يجب قضاؤها ففتق عليه وقوله لأن

حالة الاستواء أن يبقى شيء فقد خرج وقت الظهر وقوله في الكتاب وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل يريد به أغلب الأحوال وهو بقاء الظل في حالة الاستواء وإن قل فأما إذا لم يبق شيء عند الاستواء فالزوال بظهور الظل ولا معنى للزيادة لكنه نادر لا يكون إلا في يوم واحد من السنة في بعض البلدان وقوله ويتأدى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص مثله من موضع الزيادة جار على الغالب أيضاً كما بيناه فاذا كان الشخص ذراعين مثلاً والبقية من ظله عند الاستواء أربع ذراع فأما يخرج الوقت إذا صار الظل ذراعين وربع ذراع وأراد بوقت الاختيار ما اشتمل عليه بيان جبريل عليه السلام بعد وقت الفضيلة ألا تراه يقول في وقت العصر ووقت الفضيلة في الأول وبعده وقت الاختيار وفسر بعضهم وقت الاختيار بما يشتمل عليه بيان جبريل من غير التقيد

الأنبياء من قبلك إلا في هذا الحديث : قلت : وفيه من السكر أيضاً صلواته إلى البيت مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة لكن يجوز أن لا يكون حينئذ مستقبلاً

سقوط القضاء عنه للتخفيف وسقوطه عنها عزيمة هكذا قاله اصحابنا وهو ظاهر وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله ان الغزالي رحمه الله قال في درسه الفرق بينهما عسر وأورد عليه وجوب قضاء الصوم عليها قال الشيخ ونحن نقرر الفرق فنقول: العزيمة الحكم الثابت علي وفق الدليل والرخصة الحكم الثابت علي خلاف الدليل ولعارض راجح وإنما كان سقوط قضاء الصلاة عن الحائض عزيمة لأنها مكلفة بترك الصلاة فإذا تركتها قد امتثلت ما أمرت به من الترك فلم تكلف مع ذلك بالقضاء ولا قول الفرق بين الصوم والصلاة كثرتها وندوره فيكون اسقاط قضائها تخفيفا ورخصة بل سبب اسقاط قضائها ما ذكرناه وهذا يقتضي اسقاط قضاء الصوم أيضا لكن للشرع زيادة اعتناء بصوم رمضان فأوجب قضاءه بامر محدود في وقت ثان وتسميته قضاء مجاز وهو في الحقيقة فرض مبتدأ فخالفه الدليل ان حصلت فهي في وجوب قضاء الصوم لا في عدم قضاء الصلاة فثبت ان عدم قضاء الصلاة ليس رخصة وإنما المرتدة ساوت المسلمة في مستنده فتساويا في الحكم فيه وأما كون سقوط القضاء عن المجنون رخصة فلأن الدليل يقتضي ان من فاته صلاة في وقتها من غير ان يكون مكافئا بتركها في وقتها يؤمر بقضائها في وقت آخر لئلا يخلو من وظيفتها ولهذا وجب قضاؤها علي النائم وإنما سقط ذلك عن المجنون رخصة وتخفيفا والمرتد ليس أهلا لذلك فلزمه القضاء هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو: وأما قول المصنف لاجل التخفيف فهو مما انكر علي الفقهاء من الالفاظ وقيل ان صوابه من اجل قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل) وهذا هو المعروف في استعمال العرب وكتب اللغة وفيه لغتان: نبح الهمة وكسر هاء حكامها الجوهرى وغيره الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن *

(فرع) لو سكرتم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون وفي مدة الجنون وجهان مشهوران الاصح لايجب صححه المتولي وآخرون وقطع به بغوى وغيره لانه ليس سكران في مدة الجنون بخلاف الردة فانها اذا تعقبا الجنون كان مرتدا في مدة الجنون قال المتولي فاذا لم

يكونه بعد وقت الفضيلة وعلي هذا فوق الاختيار ينقسم الى وقت الفضيلة والى ما بعده وليكن قوله الي ان يصير ظل الشخص مثله معلما بالهاء لان عند أبي حنيفة يبق وقت الظهر الي ان يصير

البيت (قائدة) قال في الوسيط قال عليه السلام الصلاة عماد الدين فقال النووي في التنقيح هو منكرو باطل (قلت) وليس كذلك بل رواه ابو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة عن حبيب بن سليم عن بلال بن يحيى قال جاء رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال الصلاة عمود الدين وهو مرسل رجاله ثقات *

وقوله عليه السلام ويروى مثل حديث ابن عباس عن ابن عمر هو في سنن الدارقطني باسناد حسن لكن فيه عن ابن اسحاق ورواه الدارقطني وابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف وفيه من النكارة ابتدأه بالقهر والصحيح خلافه *
وقوله عليه السلام وعن ابن هريرة رواه النسائي باسناد حسن فيه محمد بن عمرو بن علقمة

يعرف وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي يمتد إليها السكر غالباً ولو سكرت ثم حاضت لم تقض أيام الحيض كما لو ارتدت ثم حاضت ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها التقضاء وكذا لو شربت دواء لتلقي الجنين فاقته ونفست لم يلزمها قضاء صلوات مدة النفاس علي الصحيح من الوجوه لأن سقوط القضاء من الحائض والنفاء عزيمة كما سبق وسبق في النفاس وجه مشهور وإن كان ضعيفاً حكاه صاحب التتمة والتعذيب قال الرافعي فالخالص أن من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالتقصاء فإذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامتنل الأمر لا يؤمر بالتقصاء إلا الحائض والنفاء في الصوم فأنهما يؤمران بتركه وقضائه وهو خارج عن القياس للنسب والله أعلم

« قال المصنف رحمه الله »

« ولا يؤمر أحد من لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه يؤمر بفعلها لسبع سنين ويضرب على تركها لعشر لما روى سبرة الجوهري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « علوا الصبي الصلاة لسبع سنين واضربوه عليها ابن عشر » »

« (الشرح) حديث سبرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن ولفظ أبي داود « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » ولفظ الترمذي كلفظ المصنف وسبرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة وهو سبرة بن سعيد قال الترمذي وغيره ويقال سبرة بن عوسجة الجهني أبو ثربة بضم التاء المثناة وفتح الراء وقيل كنيته أبو الربيع حكاه الخافظ أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر رحمه الله وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أبو داود بأسناد حسن والاستدلال به واضح لأنه يتناول بمنطوقه الصبي

ظل الشيء مثله ثم يسخل وقت العصر والميم أيضاً لأن عند مالك يبقى وقت الظهر إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ولكن إذا صار ظل الشيء مثليه دخل وقت العصر ومن مصير الظل مثله إلى

وصححه ابن السكن والحاكم وقال الترمذي في العلل حسن ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة لكن فيه أن للمغرب وقتين ونقل عن البخاري أنه خطأ وإن محمد بن فضيل أخطأ فيه حيث رواه عن الأعمش عن أبي صالح وإنما هو عن الأعمش عن مجاهد قال كان يقال فذكره ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الإسناد

« قوله » وعن أبي موسى رواه مسلم إلا أن فيه أنه أخر المغرب في اليوم الثاني وإن ذلك كان في صلاة النبي ﷺ بالمدينة حيث سأله سائل عن مواقيت الصلاة وعلى هذا فليس هو مثل حديث ابن عباس من كل جهة (قوله) وعن جابر النسائي من حديث برد عن عطاء ومن حديث وهب بن كيسان كلاهما عن جابر ورواه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث

والصبي في الامر بالصلاة والضرب عليها وفي زيادة أخرى وهي التفریق في المضاجع واعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة » ليس أمراً منه صلى الله عليه وسلم للصبي وإنما هو أمر للولي فأوجب على الولي أن يأمر الصبي وهذه قاعدة معروفة في الاصول أن الامر بالامر بالشئ ليس أمراً بالشئ. ما لم يدل عليه دليل كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) أما حكم المسألة فن لا تلزمه الصلاة لا يؤمر بفعلها لا إيجاباً ولا ندباً بالصبي والصبي فيؤمران بها ندباً إذا بلغا سبع سنين وهما ميمزان ويضربان على تركها إذا بلغا عشر سنين فإن لم يكونا ميمزين لم يؤمرا لأنها لا تصح من غير ميمز وقد اقتصر المصنف على الصبي ولو قال الصبي والصبي لكان أولى وأنه لا فرق بينهما بلا خلاف صرح به أصحابنا لحديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه وهذا الامر بالضرب واجب على الولي سواء كان أباً أو جداً أو وصياً أو قياً من جهة القاضي صرح به أصحابنا منهم صاحبا الشامل والعدة وآخرون ذكره صاحب العدة في آخر باب موقف الامام والمأموم وهذا ذكره المزني عن الشافعي في المختصر ودليل هذه القاعدة قوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) وقوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) وقوله صلى الله عليه وسلم « وان لولدك عليك حقاً » رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام من رواية ابن عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم « كلتم راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته » رواه البخاري ومسلم قال الشافعي في المختصر « رعي الآباء والامهات أن يؤدبوا أولادهم ويملأهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا » قال أصحابنا وبأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة بالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه بتحريم الزنا والواط والخمر والكذب والغيبة وشبهها قال الرافعي قال الأئمة يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي فإن لم يكن له مال فعلى الأب فإن لم يكن فعلى الام وهل يجوز أن يعطى أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبي : فيه وجهان أحدهما يجوز وقد سبق بيان هذا مع ما يتعلق به في مقدمة الكتاب في بيان أقسام العلم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مصيره مثله وقت لكل واحد من الصلاين هكذا روى مذهبه طائفة من أصحابنا وروى آخرون أنه قال يدخل وقت العصر بمصير الظل مثله ولا يخرج وقت الظهر حتى يمضي قدر أربع ركعات وهب بن كيسان قال الترمذي قال محمد حديث جابر أصبح شيء في المواقيت قال عبد الحق يعني في امامة جبريل (قوله) وعن انس رواه الدارقطني وابن السكيت في صحيحه والاسماعيلي في معجمه في الاحدين من رواية قتادة عن انس ورواه الدارقطني من حديث قتادة عن الحسن مرسلًا وأشار اليه الترمذي (وفي الباب) عن ابى مسعود الانباري رواه اسحاق بن راهويه

﴿ فان دخل في الصلاة ثم بلغ في أثناءها قال الشافعي رحمه الله « أحببت أن يتم ويعبد ولا يبين لي أن أن عليه الاعادة » قال أبو اسحق يلزمه الاتمام ويستحب له أن يعبد وقوله أحببت يرجع إلى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص والدليل عليه أن صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب وهو فيها يلزمه الاتمام ولا يلزمه أن يعيد لأنه صلى الواجب بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وعلى هذا الوصل في أول الوقت ثم بلغ في آخره اجزأه ذلك عن الفرض لأنه صلى صلاة الوقت بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وحكي عن أبي العباس ابن سريج مثل قول أبي اسحق وحكي عنه أنه قال يستحب الاتمام ونجس الاعادة فعلي هذا الوصل في أول الوقت وبلغ في آخره يلزمه أن يعيد لأن ماصلي قبل البلوغ نقل فاستحب إتمامه فيلزمه أن يعيد لأنه أدرك وقت الفرض ولم يأت به فيلزمه أن يأتي به من أصحابنا من قال أن يخرج منهم ثم يبلغ ولم يبق من وقتها ما يمكن قضاءها فيم تترك الاعادة وأن بقي من وقتها ما يمكنه انقضاء فيلزمه وهذا غير صحيح لأنه لو وجبت الاعادة إذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب إذا أدرك مقدار ركعة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حاصل ما ذكره . أثنان أحدهما إذا بلغ في أثناء الصلاة بالنسبة لثلاثة أو وجه الصحيح الذي عليه الجمهور وهو ظاهر النص أنه يلزمه إتمام الصلاة ويستحب أعادتها ولا يجب والثاني : يستحب الاتمام ونجس الاعادة والثالث قاله الاصطخرى ولم يذكره المصنف أن بقي من الوقت ما يسر تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا (المسألة الثانية) صلى وفرغ منها وهو صبي ثم بلغ في الوقت ثلاثة أو وجه الصحيح تستحب الاعادة ولا تجب والثاني تجب سواء قل الباقي من الوقت أم كثر والثالث قاله الاصطخرى أن بقي من الوقت ما يسر تلك الصلاة بعد بلوغه وجبت الاعادة والا فلا وقد ذكر المصنف توجيه الجميع هذا كله في غير الجمعة أما إذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وأمكنه إدراك الجمعة فإن قلنا في سائر الأيام تجب الاعادة وجبت الجمعة والأفوجهان مشهور أن حكمها للمصنف في باب صلاة الجمعة أحدهما وبه قال ابن الحداد يجب أيضاً لأنه كان مأموراً بالجمعة والصحيح لا تجب للمسافر والعبد إذا ساء الظاهر ثم زال عندهما وأمكنها لا يلزمهما باختلاف والله أعلم *

(فرع) مذهبننا المشهور المنصوص أن الصبي إذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزمه إعادة الصلاة دون الطهارة وقال داود يلزمه إعادة الطهارة والصلاة واحتج لأبي حنيفة بأن صلاته وقعت فلا تقلب فرضاً وقاماً على المصلي قبل الوقت واحتج أصحابنا بأنه أدى وظيفة يومه قال الشيخ أبو حامد وغيره وقولهم لا تقلب فرضاً نواقهم عليه فنقول قد صلى

وهذا التقدير هو المشترك بين الصلاتين ويروى هذا عن المزني أيضاً فلننصف الزايع الحاء والميم *

قال ﴿ وبه يدخل وقت العصر (ح ز) ويتأدى (م) إلى غروب الشمس : وقت الفضيلة

نحو سياق ابن عباس ورواه البيهقي في الدلائل واصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود أيضاً وعن عمرو بن حزم ورواه اسحاق بن راهويه أيضاً وعبد الرزاق في مصنفه (وعن) ابن سبيد ورواه أحمد في مسنده والطحاوي (تنبيه) المشهور في الأحاديث المتقدمة الأجاء بالطهر

صلاة مثله ووقعت نفلا وامتنع به وجوب الفرض عليه لالانه اتقلب فرضاً والجواب عن المصلي قبل الوقت أنه غير مأمور به ولا مندوب اليه ولا مأذون فيه بخلاف مسألتنا * قال المصنف رحمه الله * ﴿ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها فان كان جاحداً لوجوبها فهو كافر ويجب قتله بالردة لانه كذب الله تعالى في خبره وان تركها وهو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل وقال المزني يضرب ولا يقتل والدليل علي أنه يقتل قوله صلى الله عليه وسلم «نهي عن قتل المصلين» ولانه احدى دعائم الاسلام لا تلخه النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين وممن يقتل فيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت والقتل انك لانه يجوز أن يكون مادون ذلك تركها لعذر وقال أبو اسحق يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ويقال له ان صليت والقتل انك يستتاب كما يستتاب المرتد لانه ليس باكثر من المرتد وفي استتابة المرتد قولان أحدهما ثلاثة أيام والثاني يستتاب في الحال فان تاب والاقتل وكيف يقتل المنصوص انه يقتل ضرباً بالسيف وقال ابو العباس لا يقصد قتله لكن يضرب بالحشيش ونخس بالسيف حتى يصلي او يموت كما يفعل بمن قصد النفس أو المال ولا يكفر بترك الصلاة لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح فلم يحكم بكفره ومن أصحابنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم «بين الكفر والعبد ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر» والمذهب الاول والخبر مشاؤل *

﴿الشرح﴾ اما حديث «نهي عن قتل المصلين» فرواه أبو داود في سننه في كتاب الادب في باب حكم الخنثين عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمنخنث قد خضب يده ورجليه بالحناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال هذا فقالوا يا رسول الله يتشبه بالنساء فامر به فنفى الى القيع فقالوا يا رسول الله لا تقتله فقال أتى نهي عن قتل المسلمين» واسناده ضعيف فيه مجهول والتميع بالنون وهو الحى المذكور في باب احياء الموات وروى هذا الحديث البيهقي من رواية عبيد الله بن عدى بن الحبار عن عبد الله بن عدى الانصارى اله حابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ورواه مرسل عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واما حديث «بين الكفر والعبد ترك الصلاة» فصحيح رواه مسلم من رواية جابر بمعناه كما سند كره في فرع مذاهب العلماء وأما قول المصنف «لانه احدى دعائم الاسلام لا تلخه النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين» فالضمير في قوله لانه يعود الى فرض الصلاة المعلوم من سياق الكلام ان لم يذكره بلفظه

في الاول وما بعده : وقت الاختيار الى مصير الظل مثليه : وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار *

وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه عن احمد بن محمد ثنا ابراهيم بن سعد عن ابن اسحق عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وكان كثير الرواية عن ابن عباس قال لما فرضت الصلاة على رسول الله ﷺ اتاه جبريل فصلى به الصبح حين طلع الفجر الحديث وكذلك وقع في رواية ابن عمر

والدعائم القواعد واحدها دعامة بكسر الدال وقوله لا تدخله النية بنفس ولا مال احترام من الزكاة والصوم والحج فانه لا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها كلها: أما حكم الفصل فيه مسائل (الأحداها) اذا ترك الصلاة جاحدا الوجوبها او جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد باجماع المسلمين ويجب علي الامام قتله بالردة الا أن يسلم ويتوب عليه جميع أحكام المرتدين وسواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة هذا اذا كان قد نشأ بين المسلمين فاما من كان قريبا العهد بالاسلام او نشأ بيادية بعيدة من المسلمين بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فلا يكفر بمجرد الجحد بل نعرفه وجوبها فان جحد بعد ذلك كان مرتدا فان قيل كيف أهل المصنف هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين مع أنه شرط بلا خلاف فالجواب أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه وهو قوله فان كان جاحدا لان الجاحد عند أهل اللغة من أنكر شيئا سبق اعترافه به هكذا صرح به صاحب الحمل وغيره وقد أوضحه في تهذيب الاسماء *

(فرع) من جحد وجوب صوم رمضان والزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الاسلام أو جحد تحريم الزنا أو الخمر ونحوها من المحرمات المجمع عليها فان كان مما اشتهر واشترك الحواص والعوام في معرفته كالخمر والزنا فهو مرتد وان كان مجمعا عليه لسكن لا يعرفه الا لخاص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المعتدة وكاجماع أهل عصر علي حكم حادثة لم يكفر بمجرد لانه معذور بل نعرفه الصواب ليعتد هذا هو الصحيح في المسألة وفيها زيادة سنو ضحاها في كتاب الردة ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسما أحدها تركها لعذر كنوم ونسيان ونحوها فاعليه القضاء فقط ووقته وسع ولائم عليه اثاني تركها بلا عذر تكسلا وتهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا اصر وهل يكفر فيه وجهان حكاهما المصنف وغيره أحدهما يكفر قال العبدري وهو قول منصور الفقيه من أصحابنا وحكاه المصنف في كتابه في الخلاف عن أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا والثاني لا يكفر وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وقد ذكر المصنف دليلهما سنو ضحه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وقال المزني يحبس ويؤدب ولا يقتل واذا قلنا يقتل فتى يقتل فيه خمسة أوجه الصحيح يقتل بترك صلاة واحدة اذا ضاق

إذا صار ظل الشيء مثله فقد دخل وقت العصر للمار وبنام حديث ابن عباس وقد يوم الخبر اشترى كابين الظهر والعصر في قدر من الوقت كالحكيانه عن مالك لاناه قال صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله واوله الشافعي علي أنه ابتداء العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ودليل التأويل ما روى

التي فيها محبوب بن الجهم وفي رواية ابى هريرة عند النسائي قال رسول الله ﷺ هذا جبريل جاء يسلمكم دينكم فصلى الصبح حين طلع الفجر الحديث *

وقتها وهذا هو الذي اختاره المصنف في التنبيه ولم يذكره هنا والثاني يقتل اذا ضاق وقت الثانية والثالث اذا ضاق وقت الرابعة والرابع اذا ترك اربع صلوات والخامس اذا ترك من الصلوات قدراً يظهر لنا به اعتياده الترك ونهاؤه بالصلاة والمذهب الاول وعلي هذا قال أصحابنا الاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تقرب الشمس واذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر قال الرافعي هكذا رواه الصيدلاني وتابعه عليه الاثنية (اللا آلة الثالثة) قال أصحابنا على الاوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال ام يجب استتابة ثلاثة ايام فيه قولان قل صاحب العدة وغيره الاصح انه في الحال والقولان في استحباب الاستتابة على الاصح وقيل في وجوبها (الرابعة) الصحيح المنصوص عليه في البويطي انه يقتل بالسيف ضرباً للرقة كما يقتل المرتد وفيه وجه انه ينخس بمحديدة او يضرب بخشبة ويقال له صل والا قتلناك ولا يزال يكرر عليه حتى يصلي او يموت وهذا قول ابن سريج كما حكاه المصنف والأصحاب *

(فرع) اذا قتل فالصحيح أنه يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرفع قبره كغيره وفيه خلاف سند ذكره في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى *

(فرع) إذا أراد السلطان قتله فقال صليت في بيتي تركه لانه أمين علي صلته صرح به صاحب التهذيب وغيره ولو ترك الصلاة وقال تركتها ناسياً أو للبرد أو لعدم الماء أو لنجاسة كانت علي ونحو ذلك من الاعذار صحيحة كانت الاعذار أم باطلة قال صاحب التتمة يقال له صل فان امتنع لم يقتل علي المذهب لان القتل يستحق بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ولم يتحقق ذلك وفيه وجه أنه يقتل لعناده ولو قال تعمدت تركها ولا أريد فعلها قتل بلا خلاف وان قال تعمدت تركها بلا عنذر ولم يقل ولا أصلها قتل أيضاً علي الصحيح لتحقق جنائته وفيه وجه أنه لا يقتل مالم يصرح بترك القضاء *

(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل علي الصحيح لان الصلاة لا تصح الا به وفيه وجه حكمه الرافعي لا يقتل *

(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال أصلها ظهراً بلا عنذر فقد جزم الغزالي في الفتاوى بأنه لا يقتل لانه لا يقتل بترك الصوم فالجمعة أولى لان لها بدلاً وتسقط باعذار كثيرة وتابع الرافعي

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر» (١) ثم يتدوقت

(١) حديث ابن عمر وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر رواه مسلم من حديث ابن عمر وابن الماص فكان الواو سقطت من نسخة الرافعي ولقظه عند مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر وفي لقظه اذا صليتم الظهر قانه وقت الى ان يحضر العصر *

الغزالي علي هذا فحكماء عنه واقتصر عليه وجزم الشاشي في فتاويه بانه يقتل بترك الجمعة وان كان يصلبها ظهراً لانه لا يتصور قضاؤها وليست الظهر قضاء عنها واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ما قاله الشاشي وبسط القول في ادلته وقرره تقريراً حسناً في فتاويه *

(فرع) لو امتنع من فعل الصلاة المندورة لم يقتل ذكره صاحب البيان وغيره *

(فرع) لو قتل انسان نارك الصلاة في مدة الاستتابة فقد ذكر صاحب البيان انه يأثم ولا ضمان عليه كقتال المرتد وكذا قال القفال في الفتاوى انه لا قصاص فيه قال الزايعي وليكن هذا جواباً علي الصحيح النصوص في الزاني المخصن انه لا قصاص في قتله قال القفال فلو جن قبل فعلها لم يقتل في حال الجنون فلو قتله انسان لزمه القصاص قال وكذا لوسكر : ولو جن المرتد اوسكر قتلته رجل فلا قصاص لقيام الكفر *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكا سلام مع اعتقاده وجوبها : فذهبنا للمشهور ماسبق انه يقتل حداً ولا يكفر وبه قال مالك والا كثيرون من السلف والخلف وقالت طائفة يكفر ويجزى عليه احكام المرتدين في كل شيء وهو مروي عن علي بن ابي طالب وبه قال ابن المبارك واسحاق بن راهويه وهو أصح الروايتين عن أحمد وبه قال منصور الفقيه من أصحابنا كما سبق وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة والمزني لا يكفر ولا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلي واحتج لمن قال بكفروه بحديث جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» ورواه مسلم بهذا اللفظ وهكذا الرواية «الشرك والكفر» قالوا وفي غير «الشرك أو الكفر» وأما الزيادة التي ذكرها المصنف وهي قوله فمن تركها فقد كفر فليست في صحيح مسلم وغيره من الاصول وعن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» ورواه الترمذي والنسائي : قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق علي جلالته قال «كن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة» ورواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح واحتجوا بالقياس علي كلمة التوحيد واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه

العصر الى غروب الشمس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

(١) حديث ﷺ من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه من حديث ابي هريرة بهذا اللفظ وفي لفظ لها من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة زاد النسائي الا انه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يجل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخاري ومسلم وهكذا الرواية «الزان» وهي لغة واللغة الفاشية الزاني بالياء ، وبالقياس على ترك الصوم والزكاة والحج وسائر المعاصي واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى (اقتلوا المشركين) الى قوله تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم » رواه البخاري ومسلم وبحديث «نهيت عن قتل المسلمين» وبالقياس على كلمة التوحيد واحتجوا على أنه لا يكفر لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خمس صلوات أقربهن الله من أحسن وضوءهن وصلاهن لو قتلن وأتاهن ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن يشاء غفر له وإن شاء عذبه» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة وبالأحاديث الصحيحة العامة كقوله صلى الله عليه وسلم «من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة» رواه مسلم واشباهه كثيرة ولم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث ولم يورث وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة ورواية شقيق فهو أن كل ذلك محمول على أنه شارك الكافر في بعض أحكامه وهو وجوب القتل وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص الشرع وقواعده التي ذكرناها وأما قياسهم فتروك بالنصوص التي ذكرناها والجواب عما احتج به أبو حنيفة أنه عام مخصوص بما ذكرناه وقياسهم لا يقبل مع النصوص فهذا مختصر ما يتعلق بالسألة والله اعلم بالصواب *

(فرع) في الإشارة الي بعض مجاء في فضل الصلوات الخمس: فمن ذلك ما ذكرناه في الفرع قبله وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أرايتم لو أن نهر آياياي أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنمشي» قالوا لا يبقى من درنمشي قال فذلك مثل

العصر» (١) وفي وجه آخر وإليه ذهب أبو سعيد الاصطخري أنه لا يمتد الى غروب الشمس بل آخر وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثليه لانه لو زاد عليه ليته جبريل عليه السلام وعلى ظاهر المذهب وقت الاختيار الي مصير الظل مثليه وبه وقت الجواز بلا كراهية الى اصفرار الشمس ومن اصفرار

يقضي ما قاته وفي رواية لابن حبان فليتم ما بقي وانفرد مسلم باخراجه من حديث عائشة باقظ من ادرك من العصر سجدة قبل ان تقرب الشمس أو من الصبح قبل ان تغلق الشمس فقد ادركها والسجدة انما هي الركعة (قال) المحب الطبري في الاحكام يحتمل ادراج هذه اللفظة الاخيرة *

الصلوات الخمس يحو الله بين الخطايا» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر غمر على باب أحدكم يقتل منه كل يوم خمس مرات» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر» رواه مسلم وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم: البردان الصبح والعصر وستأتي جملة من الأحاديث في نحو هذا في أول باب صلاة الجمعة إن شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

باب مواقيت الصلاة

﴿أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون للشخص عند الزوال والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى في الظهر في المرة الأولى حين زالت الشمس والفيء مثل الشراك ثم صلى في المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء مثله»﴾

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أصل في المواقيت وقد ذكره المصنف مقطعا والوجه أن تذكره هنا بكالها ونظم إليه الأحاديث التي هي أصول المواقيت : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر في المرة الأولى حين كان الفيء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظليهم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى في المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الأولى ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم اتفت إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبلك والوقت فيا بين هذين الوقتين» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله في المستدرک وقال هو حديث صحيح وقال الترمذي حديث حسن وهذا المذكور

الشمس إلى الغروب وقت الكراهية ومعناه أنه يكره تأخيرها إليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فقفر أربعاً لا يذكرك الله فيها الا قليلا» (٣) وإماما يتعلق بالفاظ الكتاب قوله وبه يدخل وقت العصر ينبغي

(١) حديث روى عن النبي ﷺ أنه قال تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فقفرها أربعة لا يذكرك الله فيها الا قليلا مسلم من حديث البلاء بن عبد الرحمن عن انس ورواه أبو داود نحوه وكرر قوله تلك صلاة المنافقين *

لفظ رواية الترمذى ولفظ الباقرين بمعناه وروى حديث أمامة جبريل جملة من الصحابة غير ابن عباس وليس في هذه الكتب المشهورة قوله في المذهب «عند باب البيت» انما فيها عند البيت ثم رواه الترمذى من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اني جبريل قال فذ كرمي» حديث ابن عباس بمعناه قال الترمذى حديث ابن عباس حسن قال وقال محمد بن يحيى البخاري اصح شي في المواقيت حديث جابر وعن بريدة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «ان رجلا سأل عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعني اليومين فلما زالت الشمس أمر بلال لارضى الله عنه أنذن ثم أمره فاقام الظهر ثم أمره فاقام العصر والشمس مرتفعة يضاء قبة ثم أمره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كن اليوم الثاني أمره فابرد الظهر فابرد بها فانهم ان يبردها وصلي العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان وصلي المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلي العشاء بعدما ذهب ثلث الليل وصلي الفجر فاسفروها ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يارسول الله قال وقت صلاتكم بين مارأيت» رواه مسلم وفي رواية قال في المغرب في اليوم الثاني ثم أمره بالاقامة للمغرب قبل ان يقع الشفق وعن أبي مرسى الاشعري رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «انه انا سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا قال فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضا ثم أمره فاقام بالظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انصف النهار وهو كان اعلم منهم ثم أمره فاقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره فاقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول قد طلعت الشمس أو كادت ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد اجهرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند

أن يعلم بالخاء لما قدمناه وقوله ويمتد الى غروب الشمس بالواو للوجه المنسوب الي الاصطخري فان قلت قال الشافعي في المختصر «ثم لا يزال وقت الظهر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك باقل زيادة فقد دخل وقت العصر» ظاهر هذا يقتضي اعتبار زيادة علي مصير الظل مثله ليدخل وقت العصر وذلك ينافي قوله وبه يدخل وقت العصر ظاهر وهل في ذلك اختلاف قول او وجه أم كيف الحال فالجواب انه لا خلاف في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا وكلام الشافعي محمول على أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف الا بزيادة الظل علي المثل والافتك الزيادة من وقت العصر وقوله ووقت الفضيلة في الاول لا يختص به العصر بل وقت فضيلة جميع الصلوات أول اوقاتها علي ما سأتني لكن اجماع الاوقات الاربعة الفضيلة والاختيار والجواز والكرهية من خاصية العصر والصبح وما عداها إما ذات وقتين الفضيلة والاختيار كالظهر وامادات ثلاث اوقات الفضيلة والاختيار والجواز كالعشاء والعصر أول الصلاطين المحصوتين بالاقوات الاربعة

سقوط الشفق ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فذاع السائل فقال «الوقت ما بين هذين»
رواه مسلم والاحاديث في الباب كثيرة تستذكرها في مواضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله
صلى الله عليه وسلم «أمنى جبريل» هو الملك الكريم رسول الله تعالى الي رسله الآدميين صلوات
الله وسلامه عليهم وفيه تسع لغات حكها ابن الانبارى وحكاها عنه أيضاً أبو منصور موهوب
ابن احمد بن محمد بن الحضر الجواليقي في كتاب المعرب وهي جبريل وجبريل بكسر الجيم وقصها
وجبرئيل بفتح الجيم وهمزة بعد الراء وتشديد اللام وجبرائيل بهمزة ثم ياء مع الالف وجبرائيل
بياءين بعد الالف وجبرئيل بهمزة بعد الراء وياه وجبرئيل بكسر الهمزة وتخفيف اللام وجبرين
وجبرين بكسر الجيم وقصها قال جماعات من المفسرين وحكاه صاحب المحكم والجوهري وغيرهما
من أهل اللغة في جبريل وميكائيل أن جبر وميك اسمان اضيفا الي ايل وال قالوا وايل وال
اسمان لله تعالى قالوا ومعنى جبر وميك بالسريانية عبد فتقديره عبد الله قال أبو علي الفارسي هذا
خطأ من وجهين أحدهما ان ايل وال لا يعرفان في اسماء الله في اللغة والعربية والثاني انه لو كان
كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربية ولو كان آخره مجروراً ابداً كهبد الله قال الواحدى
هذا الذى قاله أبو علي اراد به انه ليس هذا في العربية قال وقد قال بالاول جماعة من العلماء
قلت الصواب قول أبي علي فان ما ادعوه لا أصل له والله اعلم : وأما لفظ الظهر فاشتق من الظهور
لانها ظاهرة في وسط النهار : وقوله صلى الله عليه وسلم (والنبي مثل الشراك) هو بكسر الشين
وهو أحد سيور النعل التي تكون على وجهها وليس الشراك هنا للتحديد والاشتراط بل لان
الزوال لا يبين باقل منه وأما الظل والنبي فقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب
الكتاب يتوهم الناس ان الظل والنبي بمعنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن
أول النهار الي آخره ومعنى الظل الستر ومنه قولهم «أنا في ظلك» ومنه «ظل الجنة» وظل شجرها انما
هو سترها ونواحياً وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماسترته الشخوص من
مسقطها قال وأما النبي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال في وإنما سمي بعد الزوال
فياً لانه ظل فاء من جانب الي جانب أى رجع والقيء الرجوع هذا كلام ابن قتيبة وهو كلام

في الترتيب للذكور فهذا هو الداعي الى تقسيم وقت العصر الي الفضيلة وغيرها
قال (ووقت المغرب يدخل بغروب الشمس ويمتد (م) الي غروب الشفق في قول وعلي قول اذا
مضى بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقد رخص (و) ركعات فقد انقضي (ح) الوقت لان
جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد وعلي هذا فلو شرع في الصلاة فداخر الصلاة
الي وقت غروب الشفق فيه وجان)*
لاخلاف في أن وقت المغرب يدخل بغروب الشمس والاعتبار بسقوط قرصها وهو

نفيس وقد أوضحت هذه الالفاظ في تهذيب الاسماء واللغات وبالله التوفيق : أما احكام المسألة فاجمعت الامة على ان أول وقت الظهر زوال الشمس قتل الاجماع فيه خلافتي ودليله الاحاديث السابقة والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الامر فان ذلك يتقدم على ما يظهر ولكن لا اعتبار بذلك وإنما يتعلق التكليف بدخول الوقت بالزوال الذي يظهر له فلو شرع في تكبيره الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أوفى اثنائها لم تصح الظهر وان كانت التكبيره حاصلة بعد الزوال في نفس الامر لكن قبل ظهوره لئلا ذكره امام الحرمين وغيره قالوا واما قبل ظهور الظل فهو معدود من وقت الاستواء قال وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعه بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح والله اعلم *

واما آخر وقت الظهر فهو اذا صار ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال واذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلا به ولا اشتراك بينهما هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي والثوري والليث وابو يوسف ومحمد واحمد وقال عطاء وطاوس اذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت للظهر والعصر على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس وقال اسحق بن راهويه وابو ثور والمزني وابن جرير اذا صار ظله مثله فقد أربع ركعات بعده وقت للظهر والعصر ثم يتحضر الوقت للعصر وقال مالك اذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بالاشتراك فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر وعن مالك رواية أن وقت الظهر يمتد الى غروب الشمس وقال أبو حنيفة يبقى وقت الظهر حتى يصير الظل مثلين فاذا زاد على ذلك يسيرا كان أول وقت العصر قال القاضي أبو الطيب قال ابن المنذر لم يقل هذا أحد غير أبي حنيفة واحتج من قال بالاشتراك بحديث ابن عباس المذکور قالوا فصلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في الاول وعن ابن عباس ايضاً قال «جاء النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا سفر» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا مطر فدل على اشتراكها قالوا لان الصلوات زيد فيها علي يان جبريل في اليوم الثاني والاختيار فينبغي ان يزداد وقت الظهر واحتج أصحابنا بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال

ظاهر في الصحارى واما في العمران وقلل الجبال فلا اعتبار بان لا يرى من شعاع شيء علي أطراف الجدران وقلل الجبال ويقبل الظلام من المشرق روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «اذا أقبل الظلام من هاهنا» وأشار الى المشرق «وادبر النهار الى هاهنا» وأشار الى المغرب «فقد افطر الصائم» (١) والى متي يمتد وقت المغرب فيه قولان اقدم أنه يدوم وقتها الى غيوبة الشفق لما روي

(١) * (حديث) «اذا أقبل الظلام من هاهنا وأشار المشرق وادبر النهار من ههنا وأشار الى المغرب فقد افطر الصائم» متفق عليه من حديث عمر بلقظ اذا اقبل الليل وزاد فيه وغربت الشمس ورواه من حديث عبد الله بن ابي اوفى نحوه *

«إذا صليتم الفجر فانه وقت الى أن يطلع قرن الشمس الاول ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر فاذا صليتم العصر فانه وقت الى أن تصغر الشمس فاذا صليتم المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل» رواه مسلم من طرق كثيرة وفي بعضها «وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر» واحتجوا أيضاً بحديث ابن موسى السابق عن صحيح مسلم قال فيه في صلاة الظهر في اليوم الثاني ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالاسم ثم قال في آخره «الوقت ما بين هذين» وهذا نص في أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك فيلزم منه عدم الاشتراك ومحدث ابن قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الا أنه ليس في النوم فريط إنما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم في جملة حديث طويل واحتجوا بأحاديث كثيرة منها ما لا يحتج به وبأقيسة لا حاجة اليها مع هذه الاحاديث الصحيحة الصريحة واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم «صلى في العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وصلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله» فعنايه بدأ بالعصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار الظل مثله وبهذا التفسير يحصل بيان اول وقت العصر وآخر وقت الظهر ولو حمل علي الاشتراك لم يحصل تحديد آخر وقت الظهر ولغات ياناه وقد قال في آخر الحديث «الوقت بين هذين» فالشيخ أبو حامد ولان حقيقة الكلام أن يكون فرغ من الصلاتين حين صار ظل الشيء مثله فعنايه بالاجماع من ارادة ذلك في العصر فتأولناها علي أنه ابتدأ حينئذ بقيت الظهر علي حقيقته ونظير ما تأولنا عليه لفظ الحديث قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن) وقال تعالى (فاذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن) المراد بالبلوغ الاول مقارنته وبالثاني حقيقة اقفاء الاجل ويقال بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله وبلغه اذا دخله وأما المواب عن الجمع بالمدينة فمن وجهين أحدهما أنه محمول علي أنه أخر الظهر الى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها فصار صورته صورة جمع وليس بجمع وعلي هذا التأويل حمله امامان تابعيان من رواه هما أبو الشعثاء جابر بن زيد رواية عن ابن عباس والآخر عمرو بن دينار ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره والثاني أنه

عن بريدة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال «صل ما بين هذين» يعني اليومين الى أن قال «وصلى في المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» (١) وروى في الصحيح أن

(١) * (حديث) * بريدة ان رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فقال صل ما بين هذين يعني اليومين الى ان قال وصلى في المغرب في اليوم الثاني قبل ان يغيب الشفق رواه مسلم مطولاً قال البيهقي قصة امامة جبريل بمكة وقصة المسألة عن المواقيت بالمدينة والوقت الاخر لصلاة المغرب رخصة وكذا قال الدارقطني وغيره *

جمع بمعذر أمام مطر وأمراض عند من يقول به كما سنوضحه في باب صلاة المسافرين إن شاء الله تعالى
واما قولهم زيد في الصلاة علي يان جبريل فتلك الزيادات ثبتت بنصوص ولانص هنا في الزيادة
ولامدخل للقياس واحتج لابي حنيفة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم «أما بقاؤكم فيما سلف من الامم قبلكم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس أوتي
أهل التوراة التوراة فعملوا حتى اذا انصف النهار عجزوا فاعطوا اقربا قريبا ثم أوتي أهل الانجيل
الانجيل فعملوا الى صلاة العصر فعجزوا فاعطوا اقربا قريبا ثم أوتي القرآن فصلنا الى غروب الشمس
فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين واعطينا
قيراطا قيراطا ونحن أكثر علة قال الله تعالى هل ظلمتكم من أجركم من شيء قالوا لا قال فهو فضلى
أوتيه من اشاء» رواه البخارى ومسلم قالوا فهذا دليل علي ان وقت العصر اقصر من وقت الظهر
ومن حين يصير ظل الشيء مثله الى غروب الشمس هو ربع النهار وليس بأقل من وقت
الظهر بل هو مثله واحتجوا بأقيستهم من سبب لاصل لها ولامدخل لها في الاوقات واحتج أصحابنا
عليهم بحديث ابن عباس وهو صحيح كما سبق واحتجوا باحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها
في دلالة بعضها نظر وبغنى عنها حديث ابن عباس واولجز امام الحرمين في الاساليب فقال عدتنا
حديث جبريل ولا حاجة للمخالف الاحديث ساقه النبي صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الامثال
والامثال مظنة التوسعات والمجاز ثم التأويل متطرق الي حديثهم ولا يتطرق الي ما اعتمدناه تأويل
ولا مطمع في القياس من الجانبين هذا كلام الامام واجاب الاحباب عن حديث ابن عمر بربعة
اجوبة (احدها) جواب امام الحرمين المذكور (الثاني) ان المراد بقولهم أكثر علما ان مجموع عمل
الفرقيتين أكثر (والثالث) ان ما بعد صلاة العصر مع التأهب لها بالاذان والاقامة والطهارة وصلاة
السنة اقل مما بين العصر ونصف النهار الرابع حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه عن ابي سعيد
الاصطخري قال كثرة العمل لا يلزم منها كثرة الزمان فقد يعمل الانسان في زمن قصير أكثر
مما يعمل غيره في زمن مثله اطول منه *

النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت صلاة المغرب مالم يغيب الشفق» (١) ويعبر عن هذا بقول بان المغرب
وقتين كسائر الصلوات وفي الجديد اذا مضى قدر وضوء واستر عودته واذان واقامة وخمس ركعات فقد
انقضى الوقت لان جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد ولو كان لها وقتان لين
كما في سائر الصلوات ثم معلوم أن ما لا بد منه من شرائط الصلاة لا يجب تقديمه علي الوقت فيحتمل
التأخير بعد الغروب قدر ما يشغل بها والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل ويحتمل أيضا اكل
(١) * (حديث) * روى في الصحيح أن النبي ﷺ قال وقت صلاة المغرب مالم يغيب
الشفق رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وابن عباس بلفظه وفي لفظ له وقت صلاة المغرب
اذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق *

(فرع) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عند فوقت الفضيلة أمله وسيأتي بيان الخلاف فيما تحصل به فضيلة أول الوقت ان شاء الله تعالى حيث تعرض له المصنف ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة الي آخر الوقت ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع بسر أو مطر هكذا قال الاكثرون ان أوقات الظهر ثلاثة كما ذكرنا وقال القاضي حسين لها أربعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت عند فوقت الفضيلة اذا صار ظل الشيء مثل ربه والاختيار اذا صار مثل نصفه والجواز اذا صار ظله مثله وهو آخر الوقت والعذر وقت العصر لمن جمع بسر أو مطر *

(فرع) بدأ المصنف بصلاة الظهر كما بدأ الشافعي والاصحاب تأسيا بامامة جبريل عليه السلام فانه بدأ بالظهر كما سبق وقال البندنجي بدأ الشافعي في الجديد بالظهر وفي التسديم بالصبح قال وعليه كل الفقهاء فان قيل كيف بدأ بالظهر والاسراء كن في الليل ووجبت الصلوات الخمس في الليل فأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح فالجواب ان ذلك محمول على انه نص على ان اول وجوب الخمس من الظهر والله اعلم *

(فرع) قال صاحب البيان اذا زالت الشمس وجبت الظهر ويستحب فعلها حينئذ ولا ينتظر بها معبر الفقه مثل الشراك وحكي الساجي عن الشافعي رحمه الله انه يستحب ذلك ولا يجب وليس بشيء قال ومن الناس من قال لا يجوز أن يصلي حتى يصير الفقه مثل الشراك لحديث جبريل عليه السلام وحكي القاضي ابو الطيب هذا في تعليقه عن بعض الناس قال وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء وخلاف الاحاديث دليلنا حديث ابى موسى السابق وحديث ابن عمرو بن العاص السابق قريبا «وقت الظهر اذا زالت الشمس» وأما حديث جبريل فالمراد به انه حين زالت الشمس كان الفقه حينئذ مثل الشراك من وراءه لا انه اخر الي أن صار مثل الشراك *

(فرع) في معرفة الزوال قال أصحابنا رحمه الله الزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انتصاف النهار وعلامته زيادة الظل بعد تنامي قصانه وذلك ان ظل الشخص يكون في اول النهار طويلا ممتداً فكما ارتفعت الشمس قصص فاذا انتصف النهار وقف الظل فاذا زالت الشمس عاد الظل الي الزيادة فاذا أردت أن تعلم هل زالت فانصب عصا أو غيرها في الشمس على أرض مسنونة وعلم على طرف ظلها ثم راقبه فان قص الظل علمت أن الشمس لم تزل ولا تزال تراقبه حتي يزيد ففي زاد علمت الزوال حينئذ قال أصحابنا ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف

لقم يكسر بها سورة الجوع وفي وجه ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحط عن الاعتبار وفي وجه لا يعتبر خمس ركعات وانما يعتبر ثلاث ركعات ويعبر عن هذا القول بان المغرب وقتاً واحداً يعتبر تقديره بالفعل وعلي هذا القول لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل يجوز

الازمان والبلاد فاقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول النهار وأطول ما يكون في الشتاء عند تنامي قصر النهار وقيل انماضي أبو الطيب أن أبا جعفر الراسبي قال في كتاب المواقيت أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشيء من الاشخاص عند الزوال لمدة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وستة وعشرين يوما بعد انتهائه وفي هذه الايام متى لم ير للشخص ظل فان الشمس لم تنزل فاذا رأى الظل بعد ذلك فان الشمس قد زالت وبقي أيام السنة معرفة الزوال بمكة كمعرفتها بغيرها ونقل الشيخ أبو حامد في تعليقه انه انما لا يكون للانسان فيء بمكة عند الزوال في يوم واحد في السنة لا غير والله أعلم * قال أصحابنا قامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه *

(فرع) في قول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) اما غسق الاقبل فظلامه وأما الدلوك فاختلف فيه أهل التفسير والفقه واللغة فقال الشافعي في البويطي وأصحابنا هو زوال الشمس وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بردة وعائشة والحسن البصري وقال أبو حنيفة هو الغروب وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن زيد وهما قولان مشهوران في كتب أهل التفسير واللغة ومن حكاهما من أهل اللغة ابن قتيبة والازهرى والجوهري وآخرون وجزم الزبيدي في مختصر العين وابن فارس بأنه الزوال واختاره الازهرى والجوهري واختار ابن قتيبة الغروب والله أعلم وفائدة الخلاف ان الظاهر هل يجب بأول الوقت أم لا ومذهبنا الوجوب وأبو حنيفة بخلافه وسيأتى مبسوطا ان شاء الله * قال المصنف رحمه الله *

«وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وصلي بن جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثله ثم صلى مرة الاخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه» ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والاداء الى غروب الشمس وقال أبو سعيد الاصطخرى اذا صار ظل كل شيء مثليه فانت الصلاة ويكون ما بعده وقت القضاء والمذهب الاول لما روى أبو قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » *

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح سبق بيانه وحديث أبي قتادة صحيح أيضا رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط مسلم وروى مسلم في صحيحه بمعناه قال «ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى» واليقظة بفتح الياء

أن يستديم صلاته الي أن ينقضى هذا الوقت ان قلنا أن الصلاة الى وقع بعضها في الوقت وبعضها بعد الوقت اداءه وان يجوز تأخيرها الي أن يخرج عن الوقت بعضها فله ذلك لا محالة وان قلنا لا يجوز

والقاف وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع وقيل النعمان بن ربيع وقيل عمرو بن دحي والصحيح الأول وهو أنصارى سلمى بفتح السين واللام مدني يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحداً والخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في شهوده بدرًا توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة رضى الله عنه: أما حكم المسألة فذهبنا أنه يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال وهو إذا انقضى وقت الظهر ولا اشتراك بينهما ولا فاصل بينهما هذا مذهبنا وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك وأما قول المصنف «وزاد ادنى زيادة» فكذا نص عليه الشافعي في مختصر المزني وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب المحاملي وجامع العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين وقال صاحب الذخائر اختلاف أصحابنا في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه أحدها أنها لبيان انتهاء الظل إلى المثل والآخر وقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل في هذا تكون الزيادة من وقت العصر والثاني أنها من وقت الظهر وأما تدخل العصر عقبا قال وهذا ظاهر كلام الشافعي والعراقيين وعليه كثير من الأصحاب والثالث أنها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي فاصل بين الوقتين هذا ما حكاه في الذخائر وهذا الثالث ليس بشيء لقوله صلى الله عليه وسلم «وقت الظهر ما لم يحضر العصر» فدل على أنه لا فاصل بينهما والأصح أنها من وقت العصر وبه قطع القاضي حسين وآخرون وتتل الرافعي الاتف في عليه وأما آخر وقت العصر فهو غروب الشمس هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب وقال أبو سعيد الأصبغى آخره إذا صار ظل الشيء مثليه فإن آخر عن ذلك ثم كانت قضاء قال الشيخ أبو حامد هذا الذي قال الأصبغى لم يخرج على أصل الشافعي لأن الشافعي نص في القديم والجديد أن وقتها تمتد حتى تقرب الشمس وانما هو اختيار لنفسه

ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهاً أحدهما المنع كسائر الصلوات وأحدها أن يجوز مدها إلى غروب الشفق لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الاعراف في المغرب (١) فظاهر المذهب القول بالحديد واختار طائفة من الأصحاب القول الأول ورجحوه وعندهم أن المسئلة مما يفتى فيها على

(١) * (حديث) * أنه ﷺ قرأ سورة الاعراف في المغرب رواه البخاري من حديث ابن أبي مليكة عن عروة عن مروان عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان مالك تقرأ في المغرب بقصر المفضل وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بطولي الطويلين قال ابن أبي مليكة الاعراف والمائدة والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب باطول الطويلين المص وللحاكم من حديث هشام عن أبيه عن زيد بن ثابت كان يقرأ في المغرب بسورة الاعراف في الركعتين كليهما ورواه النسائي من وجه آخر عن هشام عن أبيه عن عائشة وهو معلول ورواه ابن السكن من حديث أبي أيوب *

وهو خلاف نص الشافعي والاصحاب واستدل بحديث جبريل ودليل المذهب حديث أبي قتادة السابق وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى الذي ذكرته في أول الباب عن صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس وأما حديث جبريل فانما ذكر في وقت الاختيار لا وقت الجواز بدليل الاحاديث الصحيحة التي ذكرتها وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولان هذه الاحاديث متأخرة عن حديث جبريل فيكون العمل عليها ولانها أصبحت بلا خلاف بين اهل الحديث وان كان هو أيضا صحيحا ولان الحائض وغيرها من اهل الاعذار اذا زال عذرهم قبل غروب الشمس بركة لزمهم العصر بلا خلاف ولو كان الوقت قد خرج لم يلزمهم وهذا الالتزام حسن ذكره امام الحرمين وغيره وقد قال الغزالي في درسه ان الاصطخري يحمل حديث من أدرك ركعة من العصر على اصحاب الاعذار (فرع) قال القاضي حسين والصيدلاني وامام الحرمين والروائي وغيرهم العصر خمسة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة ووقت جواز وكراهة ووقت عذر فالفضيلة من أول الوقت الى ان يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ووقت الاختيار الى ان يصير مثلين والجواز بلا كراهة الى اصفرار الشمس والجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب والعذر

القديم واذا عرفت ذلك فعد الى الفاظ الكتاب وعلم قوله ويمتد الى غروب الشفق بالميم لان مذهب مالك مثل القول الجديد في أظهر الروايتين وقوله فقد انقضى الوقت بالماء والالف لان مذهبهما مثل القول القديم ولفظ الوضوء بالواو وكذا قوله وقدر خمس ركعات لما حكينا من الوجين وادعي القاضي الروائي أن المذهب اعتبار الثلاث دون الخمس وقوله وعلي هذا فلو مد آخر الصلاة الى غروب الشفق فوجان فيه اشارة الى أن الوجين مبنيان على قولنا ان في سائر الصلوات لا يجوز الاتيان بها بحيث يقع بعضها بعد الوقت لا ما اذا جوزنا ذلك فلا اختصاص للامتداد بغروب الشفق مهما كان الشروع في الوقت المضبوط *

قال ﴿ ووقت العشاء يدخل بشيوبة الشفق وهو الحمرة (ح) لى تلى الشمس دون البياض والصغرة ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على قول والى النصف على قول ووقت الجواز الى طلوع الفجر (و) ﴾ *

اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء لما روينا من خبر جبريل عليه السلام والشفق هو الحمرة وبه قال مالك وأحمد خلافا لابي حنيفة والمزني حيث قالوا هو البياض الذى يعقب الحمرة ويروى عن احمد أن الاعتبار فى الصحراء بالحمرة وفى البنيان بالبياض لما روى عن ابن عمر رضى الله

وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن الشافعى وغيره من العلماء كراهة تأخير العصر ودليل الكراهة حديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا» رواه مسلم والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبا أن وقت الاختيار للعصر يمتد الى مصير ظل كل شئ مثليه وبه

قال جماهير العلماء وقال ابو حنيفة يمتد الى اصفرار الشمس * قال المصنف رحمه الله *

(وأول وقت المغرب اذا غابت الشمس لما روى ان جبرائيل عليه السلام صلى المغرب حين غابت وافطر الصائم وليس لها الا وقت واحد وهو بقدر ما يتطهر ويسر العودة ويؤذن ويقوم ويدخل فيها وإن أخر الدخول عن هذا الوقت أم لما روى ابن عباس ان جبريل عليه السلام صلى المغرب في المرة الاخرة كما صلاها في المرة الاولى ولو كان لها وقت آخر لكان في سائر الصلوات فان دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه أحدها ان له ان يستدعيها الى غيبوبة الشفق لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في صلاة المغرب والثاني لا يجوز أن يستدعيها أكثر من قدر ثلاث ركعات لان جبريل صلى ثلاث ركعات والثالث له ان يعلى مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لانه لا يكون مؤخرافي هذا القدر ويكون مؤخرأ فإذا زاد عليه ويكره ان يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله ابن مغفل رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تغلبكم الاعراب علي اسم صلاة المغرب وتقول الاعراب هي العشاء» *

عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة» (١) والى متى يمتد وقت الاختيار فيه قولان أصحهما الى ثلث الليل ليان جبريل عليه السلام والثاني الى نصف

(١) حديث * ابن عمر الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة ابن عساكر في غرائب مالك حدثنا زاهر ثنا البيهقي انا الحاكم ثنا ابو بكر بن اسحاق ثنا علي بن عبد العزيز حينئذ وقال الدارقطني في السنن قرأت في اصل احمد بن عمرو بن جابر قال ثنا علي بن عبد الصمد ثنا هارون بن سفيان ثنا عتيق بن يعقوب ثنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر مرفوعا باللفظ المذكور سواء وصحح البيهقي وقفه ورواه ابن عساكر من حديث ابى حذافه عن مالك وقال حديث عتيق امثل اسنادا وقد ذكر الحاكم في المدخل حديث ابى حذافه وجعله مثالا لما رفته الجرحوحون من الموقوفات (تنبيه) قال ابن خزيمة في صحيحه ثنا عمار بن خالد ثنا محمد بن يزيد هو الواسطي عن شعبة عن قتادة عن ابى ايوب عن عبد الله بن عمرو ورفعه وقت صلاة المغرب الى ان تذهب حمره الشفق الحديث قال ابن خزيمة ان سمعت هذه اللفظة تقربها محمد بن يزيد وإنما قال اصحاب شعبة فيه فور الشفق مسكان حمره الشفق (قلت) محمد بن يزيد صدوق وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلى وابن عباس وعبد الله بن الصامت وشداد بن اوس وابى هريرة ولا يصح فيه شيء *

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وحديثه الآخر هو تمام الاول وحديث عبد الله بن مغفل صحيح أيضاً رواه البخاري والاعراب سكان البادية وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالاعراف في المغرب صحيح رواه البخاري بمعناه فرواه عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت «مالك قرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين» هذا لفظ البخاري وفي رواية النسائي واسادها صحيح عن زيد «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بطول الطولين المص» وأما مغفل فبضم الميم وقتح الفين المعجمة والفاء وكنية عبد الله بن مغفل أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو زياد المزني ممن بايع بيعة الرضوان سكن المدينة ثم البصرة وبها توفي سنة ستين وكن من قتها الصحابة رضي الله عنهم : أما حكم المسألة فأول وقت المغرب إذا غربت الشمس وتكامل غروبها وهذا لا خلاف فيه نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الإجماع فيه قال أصحابنا والاعتبار سقوط قرصها بكامله وذلك ظاهر في الصحراء قال الشيخ أبو حامد والاصحاب ولا نظر بعد تكامل الغروب إلى بقاء شعاعها بل يدخل وقتها مع بقائه وأما في العمران وقلل الجبال فالاعتبار بأن لا يرى شيء من شعاعها على الجدران وقلل الجبال وقبل الظلام من المشرق وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة أنه ليس لها الوقت واحد وهو أول الوقت ونقل أبو ثور عن الشافعي أن لها وقتين الثاني منها ينتهي إلى مغيب الشفق هكذا نقله عنه القاضي أبو الطيب وغيره قال القاضي والذي نص عليه الشافعي في كتبه أنه ليس لها الا وقت واحد هو أول الوقت وقال صاحب الحاوي حكى أبو ثور عن الشافعي في القديم ان لها وقتين تمتد ثانيهما إلى مغيب الشفق وقال فن أصحابنا من جعله قولاً ثانياً قال وأنكره جمهورهم لأن الزعفراني وهو أثبت أصحاب القديم

الليل وبه قال أبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت العشاء إلى نصف الليل» (١) وعن أحمد روايتان كالقولين ثم يترجم وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني وفيه وجه آخر أنه إذا ذهب وقت الاختيار على اختلاف القولين فقد ذهب وقت الجواز أيضاً أما علي قولنا لم يثبت حديث جبريل عليه السلام حيث قال «الوقت ما بين هذين

(١) (حديث) لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت العشاء إلى نصف الليل رواه الحسبك من طريق عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لفرضت عليهم السواك مع الوضوء والباقي مثله ورواه البيهقي مثله ورواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من هذا الوجه بغير ذكر السواك ورواه البزار من طريق صفوان بن سليم عن حميد ابن عبد الرحمن عنه بلفظ لولا أن أشق على أمتي لجعلت وقت العشاء إلى نصف الليل فيه إسحاق بن أبي فروة وهو متروك وفي الباب عن أبي سعيد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وإسناده صحيح : وعن جابر عند الطبراني : وعن أنس رواه ابن عدى في ترجمة يحيى بن أيوب من روايته عن حميد عنه بلفظ أن رسول الله ﷺ أخر العشاء إلى نصف الليل ثم صلى *

حكى عن الشافعي ان المغرب وقتا واحدا واختلف اصحابنا المصنفون في المدة على طريقين احدهما القطع بان لها وقتا فقط وبهذا قطع المصنف حنا والمجاهلي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب الخاوي عن الجمهور كما سبق والطريق الثاني علي قولين احدهما هذا والثاني يمتدالي فيغيب الشفق وله ان يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان وبهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه وجاءت من العراقيين وبجاهير الخراسانيين وهو الصحيح لان ابأثر حجة امام وقتل الثقة مقبول ولا يضره كون غيره لم ينقله ولا كونه لم يوجد في كتب الشافعي وهذا مما لا شك فيه فعلي هذا الطريق اختلف في اصح القولين فصحيح جمهور الاصحاب القول الجديد وهو انه ليس لها الا وقت واحد وصحيح جماعة القديم وهو ان لها وقتين من صححه من اصحابنا ابو بكر ابن خزيمة وأبو سليمان الخطابي وابو بكر البيهقي والغزالي في احياء علوم الدين وفي درسه والبخوي في التهذيب ونقله الروائي في الحلية عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزيري قال وهو المختار وصححه ايضا المعطي والشيخ أبو عمرو بن الصلاح قلت هذا القول هو الصحيح لاحاديث صحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» وفي رواية «وقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق» وفي رواية «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق» رواه مسلم بهذه اللفاظ كلها وقوله نور الشفق هو بالياء اثنته : أى نورانه وفي رواية أبي داود فور الشفق بالفاء وهو بمعنى ثوره وعن أبي موسى الاشعري في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل مواقيت الصلاة قال «ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلي المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن أبي قتادة في حديثه السابق «ليس في النوم تفریط إنما التفریط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم وسبق بيانه فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تبين القول به جزمالا الشافعي نص عليه في القديم كما نقله ابو ثور وعلق الشافعي القول به في الاملاء علي ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل احاديث والاملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصاً عليه في القديم والجديد وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي رحمه الله انه اذا صح الحديث

الوقتين وأما علي قول النصف فلما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل» (١) والي هذا الوجه ذهب الاصطخري وكذلك أبو بكر الفارسي فيما حكى المعلق

(١) * (حديث) * وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل : مسلم من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم ولفظه فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل وفي رواية له الى نصف الليل الاوسط وللترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وان أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وان آخر وقتها حين ينتصف الليل وهو الذي قدمنا عن البخاري ان محمد بن فضيل أخطأ في وصله

خلاف قوله يترك قوله ويعمل بالحديث وإن مذهبه ما صح فيه الحديث وقد صح الحديث ولا معارض له ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده ولهذا علق القول به في الاملاء على ثبوت الحديث وبالله التوفيق» وأما حديث صلاة جبريل عليه السلام في اليومين في وقت فجوابه من ثلاثة أوجه أحسنها وأصحها أنه إنما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو في أكثر الصلوات وهي العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب (والثاني) أن حديث جبريل مقدم في أول الأمر بمسكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها في العمل (والثالث) أن هذه الأحاديث أقوى من حديث جبريل لوجهين أحدهما أن رواها أكثر والثاني أنها أصح اسناداً ولهذا خرجها مسلم في صحيحه دون حديث جبريل وهذا لا شك فيه فحصل أن الصحيح المختار أن للمغرب وقتين يمتد ما ينهما إلى مغيب الشفق ويمحو ابتداءها في كل وقت من هذا فعلي هذا ثلاثة أوقات وقت فضيلة واختيار وهو أول الوقت والثاني وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق والثالث وقت عند وهو وقت العشاء في حق من جميع لفر أو مطر وهذا الذي ذكرناه من أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار واحد وهو أول الوقت هو الصواب وبه قطع المحققون وقال القاضي حسين والبغوي علي هذا يكون النصف الأول مما بين أول الوقت ومغيب الشفق وقت اختيار والنصف الثاني وقت جواز وهذا ليس بشيء ويكفي في رده حديث جبريل وقد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وما إذا قلنا ليس للمغرب الا وقت واحد فهو إذا غربت الشمس ومضي قدر طهارة وسر العورة وإذان وأقام وخمس ركعات هذا هو الصحيح

عن الشيخ أبي محمد والمذهب الأول واحتجوا له بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مشئى مشئى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركة» (١) وبما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ليس التفريط في النوم وإنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى» (٢) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى ولا يخفى عليك ما ذكرناه للمواضع المستحقة للعلامات من ألفاظ الكتاب وإن قوله ووقت الجواز إلى طلوع الفجر المراد منه الفجر الثاني وقوله في تفسير الشفق دون البياض والصفرة لا كلام في أن البياض خارج عن تفسير الشفق عندنا وأنه لا يعتبر غروبه وأما الصفرة فقد ذكر امام الحرمين في النهاية أن أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة والشمس اذا غربت تعقبها حمرة ثم ترق إلى تنقلب صفرة ثم يبقى بياض قال وبين غيبوبة

(١) (حديث) صلاة الليل مشئى مشئى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بواحدة متفق عليه من حديث بن عمر وسيأتي في صلاة التطوع

(٢) (حديث) ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى أبو داود من حديث أبي قتادة بهذا اللفظ واستاده على شرط مسلم ورواه الترمذي

وبه قطع الحراسانيون وقيل يعتبر ثلاث ركعات للفرض فقط وبهذا قطع المصنف وآخرون من العراقيين وادعى الروياني أنه ظاهر المذهب وليس كما ادعى وحكى القاضي ابو العلي في تعليقه وجهانه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف فمن آخر عن المتعارف في العادة خرج الوقت وهذا قوي ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان للسنة فكيف يقال ان السنة تكون مقضية فاذا مضى هذا القدر فقد انقضى الوقت وما يمكن تقديمه على الغروب كاللهاة والستر لا يجب تقديمه لكن يستحب وفيه وجه ان يجب تقديم ما يمكن تقديمه وهو الوضوء والستر دون التيمم والاذان والاقامة ووضوء المستحاضة ومن في معناها حكمه القاضي حسين والتولي وغيرهما وهوشاذ والصواب الاول والمعتبر في كل ذلك الوسط المعتدل بلا اطالة ولا استعجال هكذا اطلق الجمهور قال القفال تعتبر هذه الامور متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لكن يعتبر في حق كل انسان فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك فبعضهم خفيف الحركات والجسم والقراءة وبعضهم عكسه قال جماعة من الحراسانيين ويحتمل مع ذلك ايضا اكل ثمن يكسر بها حدة الجوع هكذا قالوا والصواب أنه لا ينحصر الجواز في اتم في الصحيحين عن انس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم» فان آخر الدخول فيها عن هذا القدر المذكور ثم وصارت قضاء وان لم يؤخر بل دخل فيها في هذا الوقت فهل لها أن يمدّها ويستدعيها فيه ثلاثة أوجه مشهورة حكها المصنف والمحامي وآخرون قال البندنجي هذه الوجة حكها ابو اسحاق المروزي في الشرح وقد ذكر المصنف أدلتها أحدها لا يجوز الثاني يجوز استدائها الى القدر الذي يتأدى اليه فضيلة أول الوقت في سائر الصلوات والثالث وهو الصحيح يجوز استدائها الى مغيب الشفق صححه أصحابنا منهم الشيخ ابو حامد والمحامي والبرجاني وآخره بنقله به المصنف في التنبيه والمحامي في المقنع ودليله حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب الاعراف

الشمس الى زوال الصفرة ما بين الصبح الصادق الى لوع قرن الشمس ويبين زوال الصفرة الى انحاق البياض يقرب ما بين الصبح الصادق والكاذب ونقل صاحب الكتاب في البسيط هذا الكلام لكن الذي يوافق اطلاق المعظم ما ذكرناه في هذا الموضع وهو الاكتفاء بغيوبة الحرارة وانقضاء الشافي رضي الله عنه دال عليه ألا تراه يقول في المختصر واذا غاب الشفق وهو الحرارة فهو أول وقت العشاء ثم غروب الشفق ظاهر في معظم النواحي أما الساكنون بناحية قصر لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصلون العشاء اذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلدان اليهم ذكره القاضي حسين في فتاويه *

من هذا الوجه ولقطه مثله الى قوله في اليقظة وقال بمدّه فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ثم قال حسن نسيح ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم عن صلاة الفجر ولقطه ليس

وهو صحيح كما سبق وفي رواية النسائي قرأ بالاعراف فرقا في الركعتين وهذا يتم تأويل من قال قرأ ببعضها والله أعلم *

(فرع) أنكر الشيخ أبو حامد علي أصحابنا المتقدمين وغيرهم قولهم هل للمغرب وقت أم وقتان وقال عبارتهم هذه غلط قال بل للصلوات كلها وقت واحد ولكن المغرب يقصر وقتها وغيرها بطول وإجاب الشيخ أبو علي السنجي عن هذا الإنكار وقال في كتابه مشرح التلخيص ليس المراد بقولنا للصبح وغيرها وقتان أن يكون وقتان منفردين ولكن وقت واحد له أول وآخر كالصبح وقتها أول طلوع الفجر ووقتها الثاني ما لم تطلع الشمس وحينئذ لا إنكار علي طائفة اصطاحت علي هذا *

(فرع) قال القاضي حسين إن قيل كيف قلتم للمغرب وقت واحد علي الجديد مع انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب بالسفر والمطر ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين في أحدهما فالجواب من وجهين أحدهما انه لا يشترط وقوع الصلاتين في وقت أحدهما إنما يشترط وقوع أحدهما عقب الأخرى والثاني أن وقت المغرب بعد الطهارة ونحوها قدر خمس ركعات للفريضة والسنة وهذا القدر يمكن فيه للمغرب والعشاء مقصورة وكذا أامة تفريضا علي الاصح ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت اداء هذا كلام القاضي والدوال قوى والجوابان ضعيفان أما الاول فينتقض بمن جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد الغروب فان قيل المراد بالجمع جمع التقديم قلنا إنما محت الظهر والعصر في آخر وقت الظهر بحيث وقت العصر في وقتها لان الوقت قابل لها بخلاف المغرب والعشاء فان بعد خروج وقت المغرب لا يصلح الوقت للعشاء علي قوله الجديد فينبغي أن لا يصح وقد محت بالاتفاق فدل علي امتداد الوقت واما الجواب الثاني فظاهر الفساد أيضا فانه لا يظن بالنبي صلي الله

قال (وقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الصادق المستطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو مستطيرا كذنب السرحان ثم ينمحق أثره ثم يبادى وقت الاختيار الى الاسفار ووقت الجواز الي الطلوع) *

يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق ولا عبرة بالفجر الكاذب والصادق هو المستطير الذي لا يزال ضوءه يزداد ويعترض في الافق حتى مستطير لا انتشاره قال الله تعالى « كل شره مستطير » والكاذب يبدو مستطيرا ذاهبا في السماء ثم ينمحق وتصور الدنيا أعظم مما كانت والعرب تشبه بذنب السرحان لمعين أحدهما طوله واثنائي أن الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل

في النوم فحريط إما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الصلاة الأخرى فن غفل ذلك فليصلها حين يشبه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث *

عليه وسلم وإصحابه أنهم كانوا يجمعون بحيث يقع بعض الصلاة الثانية لافي وقت الاولي ولا في وقت الثانية ولأنه اذا جمع في وقت المغرب جاز القصر بلا خلاف ولو كان كما قال القاضي لكان في صحة القصر خلاف بناء على ان الصلاة التي تقع بعضها خارج الوقت أداء أم قضاء وبناء على المقضية في السفر فظهر بما قلناه ان الصحيح امتداد وقت المغرب والله أعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت المغرب : قد ذكرنا إجماعهم على ان أول وقتها غروب الشمس وبيننا المراد بالغروب وحكي الماوردي وغيره عن الشيعة أنهم قالوا لا يدخل وقتها حتى يشترك النجوم والشيعة لا يمتد بخلافهم وأما آخر وقتها فقد ذكرنا ان المشهور في مذهبنا ان لها وقتا واحدا وهو أول الوقت وان الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيها الى غروب الشفق وعن قال بالوقتين أبو حنيفة والثوري واحد أبو ثورو لسحاق وداود وابن المنذر ومن قال بوقت واحد الا واذي وقل أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد وإكثر العلماء وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة منها وهي المشهورة في كتب أصحابه وأصحابنا أنه ليس لها الا وقت واحد ولم ينقل ابن المنذر عنه غيرها والثانية وقتان الي مغيب الشفق والثالثة يبقى الى طلوع الفجر ونقله ابن المنذر عن طاوس وعطاء وقد سقت دلائل المسألة وقد يستدل للشيعة بحديث يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى المغرب عند اشتباك النجوم» ودليلنا حديث جبريل عليه السلام وحديث أبي موسى وبريدة أنه «صلى المغرب حين غربت الشمس» وهي احاديث صحيحة كما سبق وعن رافع

كما أن الشعر يكثر على أعلى ذنب الذئب دون أسفله روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يفرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير » (١) ويتأدى وقت الاختيار الى الاسفار لحديث جبريل عليه السلام وهل يزيد الوقت عليه قال أبو سعيد الاصطخري لا والمذهب أنه يبقى وقت الجواز الى طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم « ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » ثم من الاسفار الى طلوع الحمرة جواز بلا كراهية ووقت طلوع الحمرة وقت الكراهية فيكره تأخير الصلاة اليها من غير عذر ذكره الشيخ أبو محمد وكذلك أوردته في التهذيب فيحصل الصبح أربعة أوقات كما لعصر وقوله ووقت الحواز الى الطلوع ان كان المراد منه ما شترك فيه حالة الكراهية وحالة عدمها فلا مخالفة بينه وبين ما حكيناه ولكنه خص

(١) (حديث) لا يفرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير الترمذى من حديث سمرة بلفظ لا يفرنكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وهو في صحيح مسلم بالقاظ منها لا يفرنكم من سحوركم اذان بلال ولا يياض الافق المستطيل هكذا حتى يستطير ولفظ الترمذى أقرب الي سياق المصنف ورواه الطحاوى من حديث انس مختصراً وفي الصحيحين عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي

ابن خديج رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم للمغرب فينصرف أحدنا وإنه ليصر مواقع نبه» رواه البخارى ومسلم وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم للمغرب اذا توارت بالحجاب» رواه البخارى ومسلم وعن أبى أيوب رضى الله عنه أنه قال لعقبة بن عامر رضى الله عنه وقد أصر للمغرب اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تزال أمتي بخير أو قال علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم» رواه أبو داود بأسناد حسن وهو حديث حسن: وعن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تزال أمتي علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم» رواه ابن ماجه بأسناد جيد والاحاديث في المسألة كثيرة * وأما الحديث المحتج لهم به فباطل لا يعرف ولا يصح ولو قل لكان محمولا على أنه صلى الله عليه وسلم صلاحها كذلك مرة لبيان الجواز وقد صح في أحاديث سبقت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر المغرب لبيان الجواز والله أعلم *

(فرع) يكره تسمية المغرب عشاء كذا صرح به المصنف وغيره للحديث السابق *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت العشاء اذا غاب الشفق وهو الحمرة وقال المزني الشفق البياض والدليل عليه ان جبريل عليه السلام صلى العشاء الاخرة حين غاب الشفق والشفق هو الحمرة والدليل عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اسم الجواز بما لا كراهة معه في فصل العصر الا تراه يقول وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار فيشبه أن يريد بالجواز هنا مثل ذلك أيضا وحينئذ يكون ما ذكره محالما لما حكيناه والله أعلم *

قال (ثم يقدم) (وح) أذان هذه الصلاة علي الوقت في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف بنصف سبع وقيل يدخل وقت أذانها بخروج وقت اختيار العشاء ثم ليكن للمسجد مؤذان يؤذن أحدهما قبل الصبح والآخر بعده *

يقول هكذا وجمع أصابه ثم نكسها الى الارض ولكن الذى يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده زاد البخارى عن يمينه وشماله وله الفاظ: وروى ابو داود والترمذى والدارقطنى من حديث قيس بن طلق بن علق عن أبيه بلفظ كلوا واشربوا ولا يهيدنكم وفي لفظ ولا يفرنكم الساطع المصمد وكلوا واشربوا حتى يترض لكم الاحمر: وروى الدارقطنى من حديث عبد الرحمن بن عايش العجرجان قاما المستطيل في السماء فلا يمننا السحور ولا يحل فيه الصلاة فاذا اعترض فقد حرم الطعام وحلت الصلاة ورواه الحاكم من حديث محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بلفظ العجرجان قاما الذى يكون كذنب السرحان فلا يحل

« وقت المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق » ولانها صلاة تتعلق باحد التبرين والمتقين في الاسم الخاص فتعلقت باظهرهما وانورهما كما صيغ: وفي آخره قولان قال في الجديد الي ثلث الليل لما روى ان جبريل عليه السلام صلى في المرة الاخيرة العشاء. الاخيرة حين ذهب ثلث الليل وقال في القديم والاملاء الي نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز الي طلوع الفجر قال أبو سعيد الاصطخري اذا ذهب ثلث اليل أو نصفه فانت الصلاة وتكون قضاء والمذهب الاول لما رويان من حديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره ان تسمي العشاء العتة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الا عراب علي اسم صلاتكم » قال ابن عينة انها العشاء وانهم يمتنعون بالليل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لما روى ابو برة رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبلها والحديث بعدها * »

(الشرح) في هذه القطعة مسائل احداها في الاحاديث اما حديثا جبريل الاول والثاني فصحيحان سبق بيانها: واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي «وقت المغرب الي اثن تذهب حره الشفق» فغريب بهذا اللفظ والاثبت منه في صحيح مسلم وغيره عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت المغرب مالم يسقط نور الشفق» كما سبق بيانه وتحصيل الدلالة بهذا لان نوره هو نور. انه وهذه صفة الاحمر لا الابيض: واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الآخر فصحيح ايضا (رواه مسلم ولفظه في مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «وقت صلاة العشاء الي نصف الليل الاوسط» واما حديث ابى قتادة فصحيح سبق بيانه: واما حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لا يغلبكم الاعراب علي اسم صلاتكم فصحيح (رواه مسلم ولفظه عنده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يغلبكم الاعراب علي اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتنون بالابل وقول المصنف قال ابن

صلاة الصبح نختص في حكم الاذان بأمور ذكر منها ههنا شيئين أحدهما أنه يجوز تقديم أذانها على دخول الوقت خلاف لابي حنيفة لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله

الصلاة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلا في الاتفاقه بحل الصلاة ويحرم الطعام قال البيهقي روى
موصولا ومرسلا والمرسل أصح والمرسل الذي أشار إليه: أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من
حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: وغلط القنازعي في شرح الموطن فزعم
أنه من رواية ثوبان مولى رسول الله ﷺ. ورواه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من حديث ابن عباس مثله قال
الدارقطني لم ير فيه غير أبي أحمد الزبير عن الثوري عن ابن جريج ووقفه القرباني وغيره عن الثوري ووقفه
أصحاب ابن جريج عنه أيضاً ورواه الأزمهرى في كتاب معرفة قوت المصباح من حديث ابن عباس موقوفا
بلفظ ليس القجر الذي يسقط في السماء وليسكن القجر الذي ينتشر على وجوه الرجال *

عينة أنها المشاء الي آخره كان ينبغي حذف ذكر ابن عينة: واما حديث ابي برزة فصحيح: ورواه البخاري ومسلم لكن لفظه عندهما عن ابي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعني المشاء.

(المسألة الثانية) في اسماء الرجال فان عمر وابو قتادة والمزني سبق بيانهم وذكر أحوالهم في مواضعهم: واما عبد الله بن عمرو بفتح العين فروى عنه هنا حديثين حديث وقت المغرب الي أن تذهب حمرة الشفق والحديث الآخر وقت المشاء ما بينك وبين نصف الليل وهو عبد الله بن عمرو بن العاصي بالياء علي الفصح وبخلفها على لغة قليلة وهو الأشهر في كتب المحدثين وغيرهم وفي الستهم ابن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح العين بن سم بن عمرو بن حصيص بضم الهاء بصادين مهملتين بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنية عبد الله ابو محمد وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو نصير أسلم قبل أبيه ولم يكن بينه وبين أبيه في السن الا إحدى عشرة سنة وقيل اثنتا عشرة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول «نعم أهل البيت عبد الله وابو عبد الله وام عبد الله» وكان عبد الله مجتهدا في العبادة اجتهدا أبليفا وكان كثير العلم والسمع من النبي صلى الله عليه وسلم توفي بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في ذي الحجة سنة خمس وستين وقيل ثلاث وستين وقيل ثلاث وسبعين وقيل سنة ست وستين وقيل سبع وستين وهو ابن ثنتين وسبعين سنة: واما ابو برزة ففتح الباء الموحدة واسكن الراء وبهها زاي وهو ابو برزة نضلة بين عبيد الاسلم قديما وشهد فتح مكة ثم نزل البصرة ثم غزا خراسان وتوفي بها وقيل بالبصرة وقيل بنسا بور وقيل في مفازة بين سجستان وهرات سنة ستين وقيل أربع وستين

عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» (١) والمعني فيه ايقاظ النوام فان الوقت وقت النوم والغلة ليتأهبوا للصلاة وقال الشيخ يحيى اليمني في البيان ذكر بعض أصحابنا أنه اذا جرت عادة أهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر

(١) * (حديث) * ابن عمران بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم مكتوم متفق عليه واتفقا عليه من حديث عائشة: وفي الباب عن ابن مسعود وسمرة ومحجها ابن خزيمة وفيه عن انس وإبي ذر أيضا (تنبيه) روى احمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت خبيب هذا الحديث لفظ ان ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال: وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله وقال ان صح هذا الخبر فيحتمل ان يكون الاذان كان بين بلال وابن أم مكتوم نوبا فكان بلال اذا كانت توجه يعني السابقة اذن بليل وكان ابن أم مكتوم كذلك ويقوى ذلك رواية للدارودي عن هشام عن ابيه عن عائشة: اخرجه ابن خزيمة أيضا قال وروى ايضا ابو اسحاق عن الاسود عن عائشة قال وفيه نظر لاني لا اقف على سماع ابي اسحاق هذا الخبر من الاسود وتجاسرا بن حبان فخرم بأن النبي ﷺ كان جعل الاذان بينهما

واما ابن عيينة فهو أبو محمد سفين بن عيينة بن أبي عمران الحلالى كوفى سكن مكة وكان امام أهلها في عصره وهو أحد شيوخ الشافعى وأحد أجدادنا في سلسلة التفقه سمع خلائق من أئمة التابعين روى عنه الاعمش وهو تابعي وأحد شيوخه وخلائق من الأئمة كالثوري وابن جريج وابن المبارك والشافعى ووكيع وابن مهدي واحمد وغيرهم وكان من أعلم الناس بالقرآن قل الشافعى رحمه الله ما رأيت أحدا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفين بن عيينة وما رأيت أحدا احسن تفسيراً للحديث منه رويانا عن سفين قال قرأت القرآن وأنا ابن اربع سنين وكتبت الحديث وأنا ابن سبع سنين ولد سنة سبع ومائة وتوفي بمكة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين وما انقرحه الله (المسألة الثالثة) في الاحكام أجمعت الامة على ان وقت العشاء مغيب الشفق واختلوا

في الشفق هل هو الحمرة أم البياض وسندكر فيه فرعا مستقلا ان شاء الله تعالى ومذهبنا انه الحمرة دون البياض واما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض فاختلاف كلام الاحباب فيها قال الغزالي في الوسيط الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة وقد يستدل لها بما نقله صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعى انه قال الشفق الحمرة التي في المغرب فاذا ذهبت الحمرة ولم يبق منها شيء فقد دخل وقتها ومن افتتحها وقد بقي من الحمرة شيء اعادها فهذا لفظه وهو محتمل لما قاله امام الحرمين لان الحمرة ترق وتستهيل لونا آخر بحيث يعد بقية لاون الحمرة وفي حكم جزء منها ولكن نص الشافعى في مختصر المسزني الشفق الحمرة وهكذا عبارات جماهير الاحباب وهذا ظاهر في انه يدخل الوقت بمغيب الحمرة

لم يقدم فيها الاذان على الوقت كيلا يشتبه عليهم الامر وهذا التفصيل غريب وليكن قوله ثم يقدم معلما بلو اومع الحاء تلك ثم في المقدر الذي يجوز به التقديم وجبه ذكر منه في الكتاب ووجهين احدهما انه يقدم في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقى من الليل روى عن سعد الترمذى

نوبا وانكر ذلك عليه الضياء المقدسي : واما ابن عبد البر وابن الجوزى وتبعهما المزى فحكوا على حديث ابيسة بالوم وانه مقلوب (قائدة) قال البيهقي الاذان للصبح بالليل صحيح ثابت عند اهل العلم بالحديث وحمله الحنفية على النداء لئلا الصلاة واحتجوا بالمنع بما رواه ابو داود من حديث حماد بن سلمة عن ابوب عن نافع عن ابن عمران بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فيناهي الا ان البعد ثم قال على ابن المديني هو غير محفوظ اخطأ فيه حماد بن سلمة انتهى وقد تأمه سعيد بن زربي عن ابوب وهو ضعيف والمعروف عن نافع عن ابن عمر كان لمر مؤذن يقال له مسروح قال ابو داود هو اصح ورواه الدارقطني من طريق ابى يوسف القاضي عن سعيد عن قتادة عن انس قال الدارقطني تفرد به ابو يوسف وارسله غيره والمرسل اصح : وروى ابو داود عن شداد بن عياض عن بلال ان النبي ﷺ قال له لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر *

وان بقيت الصفرة وهذا هو المذهب وما آخر وقت العشاء المختار فيه قولان مشهوران أحدهما وهو المشهور في الجديد انه يمتد الى ثلث الليل والثاني ونصه في القديم والاملاء من الجديد يمتد الى نصف الليل ودليلها في الكتاب وهما حديثان صحيحان واختلف المصنفون في أصح القولين فقال القاضي ابو الطيب صحح ابو اسحاق المروزي كونه نصف الليل وصحح أصحابنا ثلث الليل ومن صحح ثلث الليل البقوي والرافعي وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم لماوردى في الاقناع والغزالي في الخلاصة والشاشي في العدة ودليل الثالث حديث جبريل وحديث ابي موسى الاشعري وقد سبق بطوله ومن صح النصف الشيخ ابو حامد والمحاملي وسليمان في ردوس المسائل وابو العباس الجرجاني والشيخ نصر في تهذيبه والرويانى وقطع به جماعة منهم ابو عبد الله الزيري وسليم في السكافية والمحاملي في المقنع ونصر المقدمي في الكافي : هذه طريقة جواهر الاصحاب في وقت الاختيار أن فيه قولين كاذبنا وانفرد صاحب الحاوى فقال فيه طريقان أحدهما فيه قولان كما سبق قال وهو طريقة الجمهور والثانية وهي طريقة ابن سريج ليست على قولين بل الاحاديث الواردة بالامرين والنصان للشافعي محمولان على اختلاف حال الابتداء والانتهاه فالمراد بالثلث أنه آخر وقت الابتداء بها والمراد بالنصف أنه آخر وقت الانتهاء وهذا الطريق غريب والمختار ثلث الليل فاذا ذهب وقت الاختيار بقي وقت الجواز الى طلوع الفجر الثاني هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وقال ابوسعيد الاصطخرى اذا ذهب وقت الاختيار فأت العشاء ويأتم بتركها وتصير قضاء وهذا الذي قاله هو أيضاً أحد احتمالين حكهما الثقال في شرح التلخيص عن أبي بكر الفارسي وقد قال الشافعي في باب استقبال القبلة اذا مضى ثلث الليل فلا أراها الا فائتة

قال « كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع » (١) وهذا القدر لا يعتبر تحديداً وإنما يعتبر تقريباً والغرض ان يتأهب الغافلون لاسباب الصلاة وفي التنبيه قريمان السحر ما يحصل هذا المقصود والثاني أنه اذا خرج وقت اختيار العشاء إما الثلث وإما النصف على اختلاف القولين فقد دخل وقت أذان الصبح لانه لا يخاف اشتباه احد الاذنين بالآخر فان الظاهر ان العشاء لا تؤخر عن وقت الاختيار والوجه الثالث أن وقت النصف الاخير من الليل ولا يجوز قبل ذلك وان قلنا ان وقت اختيار العشاء لا يجاوز ثلث الليل وشبه ذلك بالدفع

(١) حديث (١) سعد القرظ كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقي من الليل البيهقي في المرفعة قال الزعفراني قال الشافعي بنى في القديم انا بعض اصحابنا عن الاعرج عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده عن سعد القرظ قال اذنا زمن رسول الله ﷺ بقاء وفي زمن عمر بالمدينة فكان اذنا للصبح في وقت واحد في الشتاء لسبع ونصف سبع يبغي وفي الصيف لسبع يبغي وهذا اسياق كما قال

فمن أصحابنا من وافق الاصطخري لظاهر هذا النص وتأوله الجمهور قال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا أراد الشافعي أن وقت الاختيار فات دون وقت الجواز لأن الشافعي قال في هذا الكتاب أن المذنبين إذا زالت أعذارهم قبل الفجر بتكبيرة لزمهم المغرب والعشاء ولو لم يكن وقتا لما لزمهم وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه في الرد على الاصطخري إذا كل الصبي والكافر والمجنون والحائض قبل الفجر بركة لزمهم العشاء بلا خلاف ووافق عليه الاصطخري فلو لم يكن ذلك وقتا لما يلزمهم فهذا كلام الشيخ أبي حامد وقد غلط بعض المتأخرين الشارحين للتنبيه فنقل عنه موافقة الاصطخري وهذه غباوة من هذا الشارح وكأنه اشتبه عليه كلام أبي حامد أطوله والصواب عن أبي حامد موافقة الجمهور في امتداد وقت العشاء إلى الفجر وإنكاره على الاصطخري والله أعلم *

(فرع) للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعندنا فضيلة أول الوقت والاختيار بعده إلى ثلث الليل في الأصح وفي قول نصفه والجواز إلى ألوع الفجر الثاني والمند وقت للمغرب لمن جمع بغير أو مطر *

من المزدلفة والمعني فيه ذهاب معظم الليل والرابع حكمه القاضي أبو القاسم بن كعب وآخرون أن جميع الليل وقت له كما أنه وقت لنية صوم الغد واحتج له بإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن ليل » وأظهر الوجه أنما هو الأول ولم يفصل في التهذيب بين الصيف والشتاء واعتبر السبع على الإطلاق تقريباً وكل هذا في الأذان أما الإقامة فلا تقدم على الوقت بلا خلاف وهذا الفصل ليس من أحكام الأذان إلا أن الشافعي رضي الله عنه ذكره في هذا الموضع لتعلقه بالمواقيت وتأسى به الأصحاب (الثاني) يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل الصبح والآخر بعده كما كان لمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأول أولي بالإقامة وإن لم يكن إلا مؤذن واحد فيؤذن مرتين مرة قبل الصبح وأخرى بعده ويجوز أن يقتصر على مرة واحدة إما قبل الصبح أو بعده أو بعض الكلمات قبل الصبح وبعضها بعده فإذا اقتصر على مرة فالأولى أن تكون بعد الصبح على المهود في سائر الصلوات *

قال (قاعدة: تجب الصلاة بأول (ح) الوقت وجوباً موسعاً) نحو مات في وسط الوقت قبل الأداء عصي على أحد الوجهين ولو أخر حتى خرج بعض الصلاة عن الوقت ففي كونه أداء ثلاثة أوجه وفي الثالث يجعل القدر الخارج قضاء (ح) *

ابن الصلاح والنووي مخالف لما أورده الرافعي تبعاً للفرزاني وكذا ذكره قبلهما إمام الحرمين وصاحب التريب قال النووي وهذا الحديث مع ضعف استاده محرف والمختول مع ضعفه مخالف لما استدل به والله أعلم؛ (تنبيه) وقع في الرافعي والوسيط سعد القرظي بياء النسب وتمتبه

(فرع) قال صاحب التمهيد في بلاد المشرق نواح قصر لياليهم فلا يغيب الشفق عندهم فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يغيب الشفق في مثله في أقرب البلاد إليهم * (فرع) قيل إن ما بين المغرب والعشاء نصف سدر من الليل فإن طال نصف الليل طال نصف السدر وإن قصر قصر *

(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة للحديث السابق هكذا قاله المحققون من أصحابنا يستحب أن لا تسمى عتمة وكذا قال الشافعي في الام أحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة وقال المصنف والشيخ أبو حامد وطائفة قليلة يكره أن تسمى عتمة فإن قيل فقد جاءت احاديث كثيرة بتسميتها عتمة كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا » رواه البخاري وغيره من رواية أبي هريرة بهذا اللفظ: فالجواب من وجهين أحدهما إن هذا الاستعمال ورد في نادر من الاحوال لبيان الجواز فإنه ليس بحرام والثاني أنه خوطب به من قد يشبهه عليه العشاء بالمغرب فلو قيل العشاء لتوهم ارادة المغرب لأنها كانت

الصلاة تنجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ومعنى كونه موسعاً أنه أن يؤخرها الى آخر الوقت ولا يأتى: وعند أبي حنيفة تنجب بآخر الوقت لكن لو صلى في أول الوقت سقط الفرض * لنا قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر للوجوب ولو أخر من غير عذر ومات في أثناء الوقت فهل يعصي فيه وجهان أحدهما نعم لأنه ترك الواجب وأصحها لا لأنه أيسر له التأخير بخلاف ما لو أخر الحج بعد الوجوب فمات بعد إمكان الأداء يعصي لأن آخر الوقت غير معلوم وأيسر له التأخير بشرط أن يبادر الموت فاذا مات قبل الفعل أشعر الحال بتقصيره وتوانيه وفي الصلاة آخر الوقت معلوم فلا ينسب اليه التقصير ما لم يؤخر عن الوقت ولو وقع بعض الصلاة في الوقت وبعضها بعد خروج الوقت فقد حكى صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه ولم يفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة أو دونها (أحدها) أن الكل أداء اعتباراً بأول الصلاة (والثاني) أن الكل قضاء اعتباراً بالآخر فإنه وقت سقوط الفرض بما فعل (والثالث) أن الواقع في الوقت أداء وفي الخارج قضاء كما أنه لو وقع الكل في الوقت كان أداء وإذا وقع خارجه كان قضاء والذي ذكره معظم الاصحاب للفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة فصاعداً أو دونها واقتصروا على وجهين أحدهما أنه ان وقع في الوقت ركعة فالكل أداء والا فالكل قضاء وبه قال ابن خيران لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن الصلاح وقال إن كثيراً من الفقهاء يحفوه اعتقاداً منهم أنه من جى قريطه وإما هو سعد القرظ مضاف الى القرظ بفتح القاف وهو الذي يدبغ به وعرف بذلك لأنه اتجر في القرظ فربح فيه فزعمه قاضيه اليه وإنه اعلم: (قوله) كان لمسجد النبي ﷺ مؤذان أحدهما قبل الفجر والاخر بعده هذا اخذه من حديث ابن عمر المتقدم ففى مسلم عنه كان لرسول الله ﷺ مؤذان بلال وابن أم مكتوم فقال ان يلا يؤذن بليل الحديث *

معروفة عندهم بالعشاء وأما العشاء فصريحة في العشاء الآخرة فاحتمل اطلاق العتمة هنا لهذه المصلحة: واعلم أنه يجوز أن يقال العشاء الآخرة والعشاء فقط من غير وصف بالآخرة قال الله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) وثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت في صحيح مسلم استعمال العشاء الآخرة من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم وقد أنكر الأصحى قول العشاء الآخرة وقال الصواب العشاء فقط وهذا غلط لما ذكرته وقد أوضحت هذا كله في تهذيب الاسماء (الخاتمة) يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها للحديث الصحيح السابق والمراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحاً في غير هذا الوقت أما المكروه في غيره فثنا أشد كراهة وسبب الكراهة أنه يتأخر نومه فيخاف تفويته لصلاة الليل إن كانت له صلاة ليل أو تفويته الصبح عن وقتها أو عن أوله وهذا الكراهة إذا لم تدع حاجة إلى السلام ولم يكن فيه مصلحة أما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه وكذا الحديث بالخير كقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاكرة الفقه وحكايات الصالحين والحوادث مع الضيف ونحوها فلا كراهة في شيء من ذلك وقد جاءت بهذا كله أحاديث صحيحة مشهورة وجمعتها في أواخر كتاب الاذكار وسبب عدم الكراهة في هذا النوع أنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة بخلاف ما إذا لم يكن في الحديث خير فإنه مخاطرة بتفويت الصلاة لغير مصلحة والله أعلم»

(فرع) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء أما الشفق فقد سبق أنهم أجمعوا أنه يدخل وقت العشاء بغيبه واختلفوا في الشفق فذهبنا أنه الحجرة ونقله صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم ورواه البيهقي في السنن الكبير عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس رضي الله عنهم ومكحول وسفيان الثوري ورواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بثابت مرفوعاً وحكاية ابن المنذر عن

«من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تظلم الشمس فقد أدرك الصبح» (١) وأضاف أن للركعة من التأثير ما ليس بغيرها إلا يرى أنه تدرك الجمعة بركعة ولا تدرك بما دونها والوجه الثاني أن ما وقع في الوقت أداء والخارج عنه قضاء، وأورد إمام الحرمين الأوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب ولكن بعد الفرض في الركعة ثم قال إن الأئمة ذكروا الركعة فيما يقع في الوقت وكان شيخني يرد ذلك إلى تفصيل المذهب فيما يدرك به أحباب الفروض والذين قالوا والذي ذكره غير بعيد وإذا عرفت ذلك فإن كان صاحب الكتاب أراد بالبعض الذي أطلقه الركعة فذاك والا فهو جرى على المنقول

(١) حديث «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»
تقدم في أوائل الباب»

ابن أبي ليلى ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول أبي ثور وداد «وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو البياض وروى ذلك عن هاذ بن جبل وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي واختاره ابن المنذر قال وروى عن ابن عباس روايتان «واحتج أصحابنا للحمرة بأشياء من الحديث والقياس لا يظهر منها دلالة شيء يصح منها والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الحرة وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ويدل عليه أيضا نقل أئمة اللغة قال الأزهرى الشفق عند العرب الحرة قال الفراء سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق وكان أحمر وقال ابن فارس في الجمل قال الخليل الشفق الحرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة قال وقال ابن دريد أيضا الشفق الحرة وذكر ابن فارس قول الفراء ولم يذكر هذا وقال الزبيدي في مختصر العين الشفق الحرة بعد غروب الشمس وقال الجوهري الشفق بقية ضوء الشمس وحرمتها في أول الليل إلى قريب من العتمة ثم ذكر قول الخليل والفراء ولم يذكر غير هذا فهذا كلام أئمة اللغة وبالله التوفيق « قال المصنف رحمه الله »

﴿ وقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب على الصائم وآخره إذا أسفر لما روى أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى من الفجر حين أسفر ثم التفت وقال هذا وقت الانبياء من قبلك وفيما بين هذين وقت ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري يذهب الوقت وما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره أن تسمى صلاة الفداة لأن الله تعالى سماها بالفجر فقال تعالى (وقرآن الفجر) وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فقال «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها» ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وكذا حديث أبي قتادة وحديث من أدرك ركعة من الصبح رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة واجمعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني وآخر وقت الاختيار إذا أسفر أي أضاء ثم يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال الاصطخري يخرج الوقت بالأسفار ويكون ما بعده قضاء ويأتم بالتأخير إليه وقد سبق دليله ودليل المذهب في وقت صلاة العصر قال صاحب التهذيب

عن الشيخ أبي محمد «ثم فيما يدرك به أصحاب الضرورة الفرض قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة أرض الخلاف في مطلق البعض تكون جوابا على هذا القول الثاني وليكن قوله يجعل التقدير الخارج قضاء معلما بالآلاف لأن القاضي الروياني روى أن عند أحمد إذا وقعت ركعة من الصلاة في الوقت فالكل أداء كما هو الصحيح عندنا ولا بأس بأعلامه بالخاء لأن عند أبي حنيفة لو طلعت الشمس في خلال صلاة الصبح بطلت ولا يعتد بها لأقضاء ولا أداء وسلم أنه لو غربت الشمس في خلال الصلاة من

ويكره تأخير الصبح بغير عند الى طلوع الحرة يعني الحرة التي قبيل طلوع الشمس *
(فرع) قال أصحابنا الفجر فجران أحدهما يسمى الفجر الاول والفجر الكاذب والآخر يسمى
الفجر الثاني والفجر الصادق فالفجر الاول يطلع مستطيلاً نحو السماء كذنب السرطان وهو الذنب
ثم يغيب ذلك ساعة ثم يطلع الفجر الثاني الصادق مستطيراً بالراء اي منتشراً عرضاً في الافق
قال أصحابنا والاحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء
ويدخل في الصوم ويحرم به الطعام والشراب على الصائم وبه ينقضي الليل ويدخل النهار ولا
يتعلق بالفجر الاول شيء من الاحكام باجماع المسلمين قال صاحب الشامل سمي الفجر الاول
كاذباً لانه يضيء ثم يسود ويذهب وسمي الثاني صادقاً لانه صدق عن الصبح وبينه وما يستدل
به من الحديث حديث ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ينعن احدكم
أو واحداً منكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم
وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال باصابعه ورفعها الى فوق وطأها الى اسفل حتى يقول
هكذا وقال بسبابته احداها فوق الاخرى ثم مدها عن يمينه وشماله» رواه البخاري ومسلم وعن
سمره رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا
العارض لمعود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم ورواه اترمذي عنه قال قال رسول الله صلى

عصر يومه لا تبطل الصلاة لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا أدرك أحدكم سجدة
من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن
تطاع الشمس فليتم صلاته» (١) ومتى قلنا الخارج عن الوقت قضاء أو قلنا السكّل قضاء لم يجوز للساافر
قصر تلك الصلاة علي قولنا إن القصر لا مدخل له في القضاء وهل يجوز تأخير الصلاة الى حد
يخرج بضعة عن الوقت ان قلنا انها مقضية أو ان بعضها مقضى فلا وان قلنا مؤداة فقد حكي امام
الحرمين عن أبيه ترديد الجواب في ذلك ومال الى انه لا يجوز وهذا هو الذي أوردته في التنذيب
من غير ترديد وبناء علي خلاف ولو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع الجميع لكن مدها بطول
القراءة حتى خرج الوقت لم يأت ولا يكره أيضاً في أظهر الوجهين *

(١) حديث (١) اذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس فليتم
صلاته الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ من حديث ابي هريرة وقد تقدم وفي لفظ لمسلم من
ادرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد ادرك الصلاة كلها وللطبراني في الاوسط من طريق زيد بن
اسلم عن الاعرج وغيره عن ابي هريرة مرفوعاً من ادرك ركعة من صلاة الفجر قبل ان تطلع
الشمس لم تقته ومن ادرك ركعة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس لم تقته وفي غرائب
مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه وفيه فقد ادرك الصلاة وقتها *

الله عليه وسلم (لا ينعنكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق) قال الترمذى حديث حسن وعن طلق بن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كلوا واشربوا ولا يهينكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر) رواه أبو داود والترمذى قال الترمذى هذا حديث حسن قال والعمل عليه عند أهل العلم أنه لا يحرم الاكل والشرب على الصائم حتى يكون الفجر المعترض والله أعلم *

(فرع) صلاة الصبح من صلوات النهار وأول النهار طلوع الفجر الثاني هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن قوم أنهم قالوا ما بين طلوع الشمس والفجر لامن الليل ولا من النهار بل زمن مستقل فاصل بينها قالوا وصلاة الصبح لافي الليل ولا في النهار وحكي الشيخ أبو حامد أيضا عن حذيفة ابن اليان وأبي موسى الاشعري وأبي مجاز والاعمش رضى الله عنهم أنهم قالوا آخر الليل طلوع الشمس وهو أول النهار قالوا وصلاة الصبح من صلوات الليل قالوا وللصائم ان يأكل حتى تطلع الشمس هكذا نقله أبو حامد عن هؤلاء ولا أظنه يصح عنهم وقال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وحكي عن الاعمش انه قال هي من صلوات الليل وانما قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الاكل للصائم قالا وهذه الحكاية بعيد محتماهم ظهور تحريم الاكل بطلوع الفجر في كل عصر مع ظاهر القرآن فان احتج له بقوله تعالى (فحونا اية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) وآية النهار هي الشمس فيكون النهار من طلوعها وبقول أمية ابن أبي الصلت *

والشمس تطلع كل آخر ليلة * حمراء تبصر لونها تتوقد

فالجواب انه يثبت كونه من النهار بقوله تعالى (فكلوا واشربوا حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر) وباجماع اهل الاعصار على تحريم الطعام والشراب بطلوع الفجر وثبت في حديث جبريل عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم) وهو حديث صحيح كما سبق وثبتت الاحاديث الاربعة في الفرع الذي قبل هذا وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان بلالا يؤذن بليل

قال (ثم تعجيل الصلاة أفضل (ح) عندنا وفضيلة الاولى بأن تشتغل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت وقيل تمادى الفضيلة الى نصف وقت الاختيار ويستحب تأخير العشاء على أحد القولين ويستحب الابراء بالظهر في شدة الحر الى وقوع الظل الذي يمشي فيه الساعي الى الجماعة وفي الابراء بالجمعة وجهان لشدة الخطر في فواتها *

فكأوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) والليل لا يصبح الصوم فيه بإجماع المسلمين وأما الجواب عن الآية التي احتج بها فليس فيها دليل لأن الله تعالى أخبر أن الشمس آية للنهار ولم ينف كون غيرها آية فإذا قامت الدلائل على أن هذا الوقت من النهار وجب العمل بها ولأن الآية العلامة ولا يلزم أن يقارن جميع الشئ كما أن القمر آية الليل ولا يلزم مقارنته لجميع الليل وأما الشعر فقد نقل الخليل بن أحمد إمام اللغة أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس وحينئذ يحمل قول الشاعر أنه أراد قريب آخر كل ليلة لا آخرها حقيقة فإن قيل فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (صلاة النهار عجماء) قلنا قال الدارقطني وغيره من الحفاظ هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه وإنما هو قول بعض الفقهاء قال الشيخ أبو حامد وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحا ولا فاسدا مع أن المراد معظم صلوات النهار ولهذا يجهر في الجمعة والعيد والله أعلم : واحتج الأصحاب على من قال أن ما بين الفجر والشمس لامن الليل ولا من النهار بقول الله تعالى (يوليح الليل في النهار ويوليح النهار في الليل) فدل على أنه لا فاصل بينهما والله أعلم *

(فرع) لصلاة الصبح اسمان الفجر والصبح جاء القرآن بالفجر والسنة بالفجر والصبح كما سبق بيانه قال الشافعي في الام أحب أن لا تسمى إلا بأحد هذين الاسمين ولا أحب أن تسمى الغداة هذا نص الشافعي وكذا قاله المحققون من أصحابنا فقالوا يستحب تسميتها صباحا فجرأ ولا يستحب تسميتها غداة ولم يقولوا تكره تسميتها غداة وقول المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف لا دليل له وما ذكره لا يدل على الكراهة فإن المكروه ما ثبت فيه نهي غير جازم ولم يرد في الغداة نهي بل اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في الحديث وفيه كلام الصحابة رضي الله عنهم من غير معارض فالصواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم *

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله » (١) قال الشافعي رضي الله عنه رضوان الله إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه

(١) حديث (الصلاة أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله الترمذي والدارقطني من حديث يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به ويعقوب قال أحمد بن حنبل كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وقال النسائي متروك وقال بن حبان كان يضع الحديث وما روى هذا الحديث غيره وقال الحاكم الجمل فيه عليه وقال البيهقي يعقوب كذبه سائر الحفاظ ونسبوه الى الوضع وقال ابن عدى كان ابن حماد يقول في هذا الحديث عبيد الله يعني مصنراً قال وهو باطل ان قيل فيه عبد الله او عبيد الله وتعقب ابن

(فرع) لو دخل في الصبح أو العصر أو غيرهما وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر لكن هل تكون أداء أم قضاء فيه خلاف سنوضحه حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة تبطل الصبح لانها عبادة يبطلها الحدث فبطلت بخروج الوقت فيها كطهارة مسح الخف: دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» رواه البخاري ومسلم والجواب عن مسألة الخف أن صلاته إنما بطلت هناك لبطلان طهارته وهنا لم تبطل طهارته والله اعلم *

(فرع) ثبت في صحيح مسلم عن النواصم بن سميان رضي الله عنه قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله وما ليته قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمرك قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أتكنفينا فيه صلاة يوم قال لا أقدروا له قدره» فهذه مسألة سيحتاج إليها من عليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

﴿وتجب الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقتضى الوجوب فيه﴾

﴿الشرح﴾ مذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا وإن تكرر الوجوب بإمكان فعلها وبه قال مالك وأحمد وداود وكثير العلماء قلنا الماوردي عن أكثر الفقهاء وعن أبي حنيفة روايات أحداها كذهبنا وهي غريبة والثانية وهي رواية زفر عنه يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت والثالثة وهي المشهورة عنه وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنها تجب بآخر الوقت إذا بقي منه قدر تكبيرة فلو صلى في أول الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة تقع صلاته موقوفة فإن بقي إلى آخر الوقت مكافأ تبينا وقوعها فرضا والا كانت نفلا وقال الكرخي منهم تقع نفلا فإن بقي إلى آخر الوقت • كلنا منع ذلك النفل وجوب الفرض عليه واحتج لأبي حنيفة في كونها لا تجب بأول الوقت لأنها لو وجبت لم يجوز تأخيرها كصوم رمضان ولأن وقت الصلاة كحول الزكاة فإنه يجوز فعلها في أوله وآخره كالصلاة ثم الزكاة تجب بآخره فكذلك الصلاة ولأن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ومضى ما يمكن فيه الصلاة ثم سافر فله قصر هذه الصلاة فلو وجبت بأول

الظن أن علي بن عبد الحلق تضعيفه لهذا الحديث بسبب الله العمري وتركه تمليله يعقوب: وفي الباب عن جرير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأنس وإبي مخذومة وإبي هريرة: فحديث جرير رواه الدارقطني وفي سننه من لا يعرف: وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في الخلافيات وفيه نافع أبو هرير وهو متروك: وأما حديث علي فرواه البيهقي من حديث موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي وقال استأذنه فيما أظن أصح ما روى في هذا

الوقت لم يجز قصرها كما لو سافر بعد الوقت ولانه مخير بين فعلها في أول الوقت وتركها فإذا فعلها فيه كانت فعلاً واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) والدلوك الزوال كما سبق بيانه في وقت الظهر وهذا امر وهو يقتضي الوجوب : وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف انت اذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها قال فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحجتك فان اقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل » رواه مسلم ومعناه يؤخرون الصلاة عن أول وقتها فهذا هو المنقول عن اولئك الامراء وهو التأخر عن أول الوقت لاعتق الوقت كله ومعنى صل الصلاة لوقتها اي لا أول وقتها ولا نهايتها عبادة مقصودة لا غيرها تجب في البدن لا تتعلق لما بالمال تجوز في عموم الاوقات فكلن كل وقت لجوازها وقتاً لوجوبها كالصوم قال القاضي أبو الطيب احتزنا بقولنا مقصودة لا غيرها عن الوضوء وبقولنا تجب في البدن عن الزكاة وبقولنا لا تتعلق بالمال عن الحج وبقولنا في عموم الاوقات عن صلاة الجمع فانه تجوز صلاة العصر في وقت الظهر تبعاً وان كانت الآن غير واجبة لكن لا تجوز في هذا الوقت في عموم الاوقات وانما تجوز في سفر أو مطر أو في نكاح الحج والجواب عن قولهم لو وجبت بآول الوقت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ان الواجب ضربان موسم ومضيقي فالموسم متبع فيه التوسع وله ان يفعل في كل وقت من ذلك الزمن المحدود بالتوسع ومن هذا الضرب الصلاة أما المضيقي فيجوز المبادرة به ومن هذا صوم رمضان في حق المقيم والجواب عن قياسهم على حول الزكاة ان تعجيل الزكاة جوز رخصة للحاجة والقياس للعبادات ان لا تقدم وجوب آخر وهو ان الزكاة لا تجب الا بعد قضاء الحول بالاتفاق واتقنا على أن الصلاة تجب في الوقت لكن قلنا نحن نجب بأوله وهم بآخره فلا يصح إلحاقها بها والجواب عن مسألة المسافر أن لنا فيها خلافاً في وجه قاله المزني وابن سريج لا يجوز القصر وعليه الصحيح المنصوص وقول جمهور أصحابنا يجوز القصر فعلي هذا إنما جاز القصر لانه سنة للصلاة والاعتبار في صفتها بحال فعلها لا بحال وجوبها ولهذا لو فاتته صلاة في حال قدرته على القيام أو الماء ثم عجز

الباب يعني على علته مع انه معلول فان المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موثقاً قال الحاكم لا يحفظه عن النبي ﷺ من وجه يصح ولا عن أحد من أصحابنا وإنما الرواية فيه عن أبي حنيفة محمد بن علي الباقر وقال الميموني قال أحمد لا أعرف شيئاً يثبت فيه يعني في هذا الباب : وأما حديث انس فرواه ابن عدى والبيهقي من رواية بقرية عن عبد الله مولى عثمان عن عبد العزيز عن محمد بن سيرين عنه وقال ابن عدى تفرد به بقرية عن مجهول عن مثله ولا يصح : وأما حديث أبي خذورة فرواه الدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن زكريا البجلي وهو متهم قال التميمي في الترغيب والترهيب ذكرنا وسط الوقت لا أعرفه إلا في هذه الرواية قال وروى عن أبي بكر الصديق أنه قال لما سمع هذا الحديث رضوان الله أحب إلينا من عفو : وأما حديث أبي هريرة فذكره البيهقي وقال هو معلول *

عنهما صلاحها قاعداً بالتيسر واجزأته ولو فاتته وهو عاجر عنها قصضاها وهو قاهر لزمه القبول والوضوء: والجواب عن قياسهم على النوافل انه يجوز تركها مطلقاً والمكتوبة لايجوز تركها مطلقاً بالاجماع ولانه ينتقض بمن نذر ان يصلي ركعتين في يوم كذا فله ان يصلها في أى وقت منه شاء فلو صلاحها في أوله وقتاً فرضاً: قال امام الحرمين في الاساليب الوجه أن يقول لهم اتسلمون الواجب الموسع أم تنكرونه فان انكروه اقسا عليه قواعد الادلة والقول الوجيز فيه أن المعنى بالواجب الموسع ان يقول الشارع قد أوجبت عليك تحصيل هذا الفعل وضربت لتحصيلك أياه هذا الامد فتى فعلته فيه في أوله أو آخره فقد امثلت ما أمرك به فهذا غير منكرو عقلا وله نظائر ثابتة بالاتفاق كالكفارات وقضاء الصلوات المنسيات والصوم المتروك بعذر وان اعترفوا بالواجب الموسع قلنا لهم المكاف مأمور بتحصيل الصلاة في وقت موسع ومتى أوقها فيه سقط عنه الفرض وعبادات البدن لا تصح قبل وقت وجوبها فان قالوا لو جبت لبعضي بتأخيرها عن أول الوقت قلنا هذه صفة الواجب الضيق وقد بينا ان هذا واجب موسع كالكفارة والله اعلم * (فرع) اذا دخل وقت الصلاة واراد تأخيرها الي اثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها فيه وجهان مشهوران لا يحابنا في كتب الاصول ومن ذكرهما المصنف في المبع ومن ذكرهما في كتب المذهب صاحب الحاوى احدهما لا يلزمه العزم والثاني يلزمه فان أخرها بلا عزم وصلاحها في الوقت أم وكانت اداء والوجهان جاريان في كل واجب موسع وجزم الغزالي في المستصحب بوجوب العزم وهو الاصح قال فان قيل قوله صل في هذا الوقت ليس فيه تعرض للعزم فاجابه بزيادة علي مقتضى الصيغة ولانه لو غفل عن العزم ومات في وسط الوقت لم يكن عاصياً قلنا قولكم لو غفل عن العزم لا يكون عاصياً صحيح وسببه ان الغافل لا يكاف أما اذا لم يغفل عن الامر فلا يترك العزم الا بصدقه وهو العزم على الترك مطلقاً وهذا حرام ومالا خلاص من الحرام الابيه فهو واجب فهذا الدليل على وجوبه وان لم يدل بمجرد الصيغة من حيث وضع اللسان لكن دليل العقل أقوى من دلالة الصيغة والله اعلم *

أن يكون للمقصرين وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها» (١) (وهم يحصل فضيلة الاولي تحكى الامام فيه ثلاثة أوجه أقربها عنده وهو الذي ذكره صاحب التقریب أنها تحصل بأن يشغل بسبب الصلاة كالطهارة كما دخل الوقت فانه لا يعد حينئذ متوانياً ولا مؤخرأ والثاني يبقى وقت القضية الى نصف الوقت لان معظم الوقت باق ما لم يمض النصف فيكون موقعا للصلاة في حد الاول والى هذا مال الشيخ أبو محمد واعتبر نصف وقت الاختيار

﴿ حديث ﴾ روى عنه عليه السلام قال أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها رواه الحاكم من حديث ابن مسعود وقد تقدم واخرجه الترمذى من حديث أم فروة بهذا اللفظ *

(فرع) إذا أخر الصلاة وقتنا لا يجب العزم أو أوجبناه وعزم ثم مات في وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا فيه وجهاً مشهوراً في كتب الخراسانيين الصحيح لا يموت عاصياً لانه مأذون له في التأخير قال الغزالي في المستصفى ومن قال يموت عاصياً فقد خالف إجماع السلف فانا نعلم أنهم كانوا لا يأثمون من مات فجأة بعد مضي قدر أربع ركعات من الزوال ولا ينسبونه الي تمصير لا سيما إذا اشتغل بالوضوء ونهض الى المسجد فمات في الطريق بل محال أن يعصى وقد جاز له التأخير ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تعصيته فإن قيل جاز التأخير بشرط سلامة العاقبة قلنا محال لان العاقبة مستورة عنه فإذا سألتنا وقال العاقبة مستورة عني وعلي صوم يوم وأريد تأخيرها الى الغد فهل لي تأخيرها مع جهل العاقبة أم أعصى بالتأخير فإن قلنا لا تعصي قال فلم آثم بالموت الذي ليس الي وان قلنا يعصي خالفنا إجماع في الواجب الموسع وان قلنا ان كان في علم الله انك تموت قبل الغد عصيت وان كان في علمه انك تحيا فلك التأخير قال فما يدريني ما في علم الله تعالى فما قولكم في حق الجاهل فلا بد من الجرم بتحليل أو تحريم فإن قيل اذا جوزتم تأخيرها أبداً ولا يعصي اذا مات فلا معنى لوجوبه قلنا تحقق الوجوب بأنه لم يجز التأخير الا بشرط العزم ولا يجوز العزم على التأخير الا الى مدة تغلب علي ظنه البقاء اليها كتأخير الصلاة من ساعة الى ساعة وتأخير الصوم من يوم الى يوم مع العزم على التفرغ له في كل وقت وتأخير الحج من سنة الى سنة فلو عزم المريض المشرف على الهلاك على التأخير شهراً أو الشيخ الضعيف على التأخير سنين وغالب ظنه أنه لا يبق الى تلك المدة عصي بهذا التأخير وان لم يمت ووفق للعمل لانه مؤاخذ بظنه كالمرء اذا ضرب ضرباً يهلك أو قطع سلعة وغالب ظنه الهلاك بها يأثم وان سلم ولهذا قال أبو حنيفة لا يجوز تأخير الحج من سنة الى سنة لان البقاء الى سنة لا يغلب على الظن وراه الشافعي غالباً على الظن في الشاب الصحيح ودون الشيخ والمريض ثم للمعز اذا فعل ما يغلب على الظن السلامة فهلك منه ضمن لانه أخطأ في ظنه والمحطى ضمان غير آثم هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله ولنا فمين آخر الحج حتى مات ثلاثة اوجه اصحها يموت عاصياً الشيخ والشاب الصحيح الثاني لا يموت عاصياً والثالث يعصي الشيخ دون الشاب وهو الذي اختاره الغزالي هنا كما ذكرناه عنه ولكن الاصح عند الاصحاب العصيان مطلقاً ونسباً للمسألة بفروعها وما يترتب على العصيان من الاحكام في

(١٠٧) بين
لثوسين سائط
من بعض النسخ
اه

والثالث لا تحصل الفضيلة الا اذا قدم ما يمكن تقديمه من الاسباب لينطبق الوقت على أول دخول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال المتيمة فضيلة الاولية وعلي الاول لا يشترط تقديم ستر العورة كالطهارة وعن الشيخ أبي محمد اشتراطه لان ستر العورة لا تختص بالصلاة والشغل الخفيف كما كل قسم وكلام قصير لا يمنع ادراك الفضيلة ولا يكاف العلة علي خلاف العادة (٧) ولنتكلم في الصلاة واحدة واحدة أما الظهر فيستحب فيها التعجيل الا اذا اشتد الحر وظاهر المذهب أنه

كتاب الحج حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء الثمين في أول الوقت لما روى عبد الله رضى الله عنه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال « الصلاة في أول وقتها » ولأن الله
 تعالى أمر بالمحافظة عليها قال الشافعي رحمه الله ومن المحافظة عليها تقديمها في أول الوقت لانه اذا
 أخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان *﴾

﴿الشرح﴾ حديث عبد الله المذكور وهو ابن م. عود رضى الله عنه رواه ابن خزيمة في صحيحه
 بهذا اللفظ والبيهقي هكذا من رواية ابن مسعود ورواه ابو داود والترمذي من رواية ام فروة
 الصحابية رضى الله عنهم' عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ولكنه ضعيف ضعفه الترمذي وضعفه
 بين ويفى عنه ما سنده من الاحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى * اما حكم المسألة فالأفضل تعجيل
 الصبح في أول وقتها وهو اذا تحقق طلوع الفجر هذا مذهبنا ومذهب عمرو وعثمان وابن الزبير وانس
 وابي موسى وابي هريرة رضى الله عنهم والاوزاعي ومالك واحمد واسحق وداود وجمهور العلماء
 وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وابو حنيفة تأخيرها الى الاسفار أفضل واحتج لمن قال بالاسفار
 بحديث رافع بن خديج رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أسفروا
 بالفجر فانه أعظم للاجر» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا لفظ الترمذي
 وفي رواية ابى داود «اصبحوا بالصبح فانه أعظم للاجر» وعن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه
 قال «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب
 والعشاء بجمع يعنى المزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها» رواه البخارى ومسلم قالوا ومعلوم أنه
 لم يصلها قبل طلوع الفجر وانما صلاها بعد طلوعه مغلبا بها فدل على انه كان يصلها في جميع الايام
 غير ذلك اليوم مسفرا بها قالوا ولان الاسفار يفيد كثرة الجماعة واتصال الصفوف ولان الاسفار
 يتسم به وقت التنفل قبلها وما أفاد كثرة النافلة كان أفضل واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا
 على الصلوات) ومن المحافظة تقديمها في أول الوقت لانه اذا أخرها عرضها للهوات ويقول الله تعالى
 (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) والصلوة تحصل ذلك وبقوله تعالى (واستبقوا الخيرات) وبحديث

يستحب الابراد به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيح جهنم» (١) ومن الاحباب من قل الابراد رخصة ولو تحمل القوم المشقة وصلوا في أول الوقت
 فهو أفضل والاول المذهب ثم الابراد المحبوب أن يؤخر إقامة الجماعة عن أول الوقت في المسجد
 الذى يأتيه الناس من بعد بقدر ما يقع المحيطان ظل يمشي فيه الساعون الى الجماعة فلا ينبغي أن

(١) حديث ﴿اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان اشتد الحر من فيح جهنم متفق عليه من
 حديث ابى هريرة وابي ذر والبخارى من حديث ابن عمر ولقظ ابن ماجه فيه ابردوا بالظهر:

عائشة رضى الله عنها قالت «كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس» رواه البخارى ومسلم المتلفعات المتلفعات والمروط الأكسية وعن أبي برزة رضى الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالستين الى المائة) رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس والعصر والشمس حية والمغرب اذا غابت الشمس والعشاء اذا رأى في الناس قلة آخر واذا رأى كثرة عجل والصبح بغلس» رواه البخارى ومسلم وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال «تسحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما فراغ من سجودهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصلى قلت كم كان بين فراغهما من سجودهما ودخولهما في الصلاة قلت ما يقرأ الرجل خمسين آية» رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال «كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن ابن مسعود البدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهائم كانت صلاته بذلك التغليس حتى مات لم يعد الي أن يسفر» رواه ابو داود باسناد حسن قال الخطابي هو صحيح الاسناد وعن مغيث بن سمي قال «صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر

يؤخر عن النصف الاول من الوقت ولو كانت منازل القوم قريية من المسجد وحضر جمع في موضع ولا يأتيهم غيرهم فلا يردون بالظهر وفيه قول آخر أنهم يردون بها ولو امسكنهم المشى الى المسجد في كن أو في ظل أو كان يصلى منفرداً في بيته فلا ابراد ايضاً وفي وجه يستحب الابراد فمن قال بالابراد في هذه الصور احتج باطلاق الخبر ومن منع قال الممنع مقتضى الابراد دفع المشقة والتأذى بسبب الحر وليس في هذه الصور كبير مشقة وهذا هو الاظهر وهل يخص الاستحباب

وفي الباب عن أبي موسى وعائشة والغيرة وابن سمي وعمر بن عيسى وصفوان والد القاسم وانس وابن عباس وعبد الرحمن بن علقمة وعبد الرحمن بن جارية وصحابي لم يسم ورواه مالك من رواية عطاء بن يسار مرسلًا: وروى عن عمر موقوفاً: فحدث ابن موسى رواه النسائي بلفظ ابردوا بالظهر فان الذى يجدونه في الحر من فيج جهنم: وحدث عائشة رواه ابن خزيمة بلفظ ابردوا بالظهر في الحر: وحدث المنيرة رواه احمد وابن ماجه وابن حبان وفسرد به اسحاق الازرق عن شريك عن طارق عن بس عنه وفي رواية للحلال وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراد وسئل البخارى عنه فحده محفوظاً وذكر الميموني عن احمد انه رجح صحته وكذا قال ابو حاتم الرازي هو عندى صحيح واعله ابن معين بما روى ابو عوانة عن طارق عن قيس عن عمر موقوفاً وقال لو كان عند قيس عن المنيرة مرفوعاً لم يفتقر الى ان يحدث به عن عمر موقوفاً وقوى ذلك عنده ان ابا عوانة اثبت من شريك والله اعلم

فصلى بثلاث وكان يسفر بها فلما سلم قلت لابن عمر ما هذا الصلوة هو الي جانبي فقال هذه صلاة تمام رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر رضي الله عنهما فلما قتل عمر أسفر بها عما رضي الله عنه قال الترمذي في كتاب العلل قال البخاري هذا حديث حسن «واما الجواب عن حديث رافع بن خديج فأن وجين أحدهما أن المراد بالاسفار طلوع الفجر وهو ظهوره يقال سرفت المرأة أي كشفت وجهها فان قيل لا يصح هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم (فانه أعظم الاجر) لان هذا يدل على صحة الصلاة قبل الاسفار لكن الاجر فيها أقل فالجواب أن المراد أنه اذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتيقنه جاز له الصلاة ولكن التأخير الى اسفار الفجر وهو ظهوره الذي يتيقن به طلوعه أفضل وقيل يحتمل أن يكون الامر بالاسفار في الليالي المقمرة فانه لا يتيقن فيها الفجر الا باستظهار في الاسفار والثاني ذكر الخطابي انه يحتمل انهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الاول والثاني طلبا للثواب فقيل لهم صلوا بعد الفجر الثاني واصبروا بها فانه أعظم لاجركم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها أجر فالجواب أنهم يؤجرون علي نيتهم وان لم تصح صلاتهم لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله أجر» واما الجواب عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه فعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر في هذا اليوم قبل عاداته في باقي الايام وصلى في هذا اليوم في أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لتسلك الحج وفي غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر قدر ما يتوضأ المحدث ويقفل الجنب ونحوه فقوله قبل

(٣) ياف
بالاصل اه

بالبلاد الحارة أم لا فيه وجها منهم من قال لاويه قال الشيخ أبو محمد لان التأذي في اشراق الشمس حاصل في البلاد المعتدلة أيضا وهذا بخلاف النهي عن استعمال الشمس يختص بالبلاد الحارة علي الظاهر لان المحذور الظن لا يتوقع مما يشمس في البلاد المعتدلة ومنهم من قال باختصاصه بالبلاد الحارة وبه قال الشيخ أبو علي أن الامر بين في غيرها وهذا اظهر وحكمه القاضي ابن كعب عن نص الشافعي رضي الله عنه وهل يلحق صلاة الجمعة بالظهر في الابرار فيه وجها أحدهما

وحديث أبي سعيد رواه البخاري بلفظ ابرءوا بالظهر : وحديث عمرو بن عبسة رواه الطبراني وحديث صفوان رواه ابن أبي شيبة والحاكم والبقوى من طريق التميم بن صفوان عن ابيه بلفظ ابرءوا بصلاة الظهر الحديث : وحديث انس رواه (٣) وحديث ابن عباس رواه الزوار بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك يؤخر الظهر حتي يبرد ثم يصلي الظهر والمصر الحديث وفيه عمر بن صهبان وهو ضعيف : وحديث عبد الرحمن بن جارية رواه الطبراني : وحديث عبد الرحمن بن علقمة رواه بن نعم : وحديث الصحابي الميم رواه الطبراني وحديث عمر تقدم مع الغيرة (قائدة) قال ابن العربي في القديس ليس في الابرار تحديد الا بما ورد في حديث ابن مسعود يعني الذي اخرجه ابو داود والنسائي والحاكم من طريق الاسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام (تنبيه) يمارض حديث الابرار ما رواه مسلم عن خباب

ميقاتها معناه قبل ميقاتها المعتاد بشيء يسير والجواب عن قولهم الاسفار تفيد كثرة الجماعات يتسع به وقت النافلة ان هذه القاعدة لا تلتحق بفائدة فضيلة أول الوقت ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس بالنجر*

(فصل) وأما الظهر في غير شدة الحر فنذهبنا ان تعجيلها في أول الوقت أفضل وبه قال الجمهور وقال مالك أحب ان تصلي في الصيف والشتاء والنفى ذراع كما قال عمر رضي الله عنه دأبنا حديث أبي برزة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا زالت الشمس» رواه البخاري ومسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر اذا دحضت الشمس» رواه مسلم قوله والشمس دحضت أي زالت*

(فصل) وأما العصر فتعديها في أول الوقت أفضل وبه قال جمهور العلماء وقيل التوذي وإوخيفة وإسحابه تأخيرها أفضل ما لم يتغير الشمس واحتجوا بقول الله تعالى (وأنم العسلة طرفي النهار) ومحدث علي ابن شيبان رضي الله عنه قال «قدمت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر مادامت الشمس نقيصة» وعن عبد الواحد بن نافع عن ابن رافع بن خديج عن أبيه رضي الله عنه قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر» ولأنها اذا اخرجت اتسع وقت الصلاة واحتج إسحابنا بقول الله تعالى (حافظوا على الصلوات) وقد سبق تقرير وجه الدليل وبالأيتين السابقتين في الظهر ومحدث أنس رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الي قباه فيأتيهم والشمس مرتفعة»

نعم كالظهر في سائر الايام والثاني لا لشدة الخطر في فواتها فانها اذا اخرجت ربما تسكسوا فيها واذا حضروا فلا بد من تقديم الخطبة ولان الناس يكرهون اليها فلا يأذون بالمر وهذا أظهر وأما العصر والمغرب فالأفضل تعجيلها في جميع الاحوال وأما العشاء ففيها قولان أظهرهما ان تعجيلها أفضل كسائر الصلوات لصوم الاخبار والثاني أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار لقوله

شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قيل معناه ولم يندروا ولم يزل شكوانا والمهزة للسلب كاعجمت السكتاب أي ازلت اعجمته : وقيل معناه لم يحوجنا الى الشكوى بل رخص لنا في التأخير والاول يدل عليه ما رواه ابن المنذر والبيهقي من حديث سعيد بن وهب عن خباب شكونا الى رسول الله ﷺ الرمضاء لما اشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلى الطحاوي ومالك والترمذي والبيهقي حديث خباب قال الطحاوي ويدل عليه حديث المغيرة كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا ابرؤنا فين ان الابراد كان بعد النهجير وحل بعضهم حديث الابراد على ما اذا صار الظل فيئا وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فذلك رخص في الابراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت*

رواه البخارى ومسلم وفي رواية لها « فيذهب الذاهب الى العوالي » قال العلماء العوالي قرى عند المدينة اقربها منها على أربعة أميال وقيل ثلاثة وابعدها على ثمانية وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وهو صحابي بن صحابي رضى الله عنهما قال « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت يا عمر ماهذه الصلاة التي صليت قال العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصلي معه » رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال « كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر الجوزور فتقسم عشر قسم فأن كل لحسا نضيجا قبل مغيب الشمس » رواه البخارى ومسلم وعن أنس رضى الله عنه قال « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أنا نريد أن تنحر جزورا لنا ونحب أن تنحصرها فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجوزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم اكأ قبل أن تغيب الشمس » رواه مسلم وعن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أن صل العصر والشمس بيضاء تقيف قدر ما يسير الزاكب ثلاث فرائض » رواه مالك في الموطأ عن هشام وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقال اصحابنا قال أهل اللغة الطرف ما بعد النصف وعن حديث علي ابن شيبان أنه باطل لا يعرف وعن حديث رافع أنه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه وينا ضعفه ونقل البيهقي عن البخارى أنه ضعفه وضعفه أيضا أبو زرعة الرازى وأبو القسم اللالكى وغيرهما وقولهم يسع وقت النافلة سبق جوابه في تقديم الصبح والله أعلم *

(فصل) وأما المغرب فتعجلها في أول وقتها انضبل بالاجماع *

(فصل) وأما العشاء فذكر المصنف والاصحاب فيها قولين أحدهما وهو نصه في الاملاء

صلى الله عليه وسلم « لولا أن اشق على امي لا مرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » (١) وأما الصبح فيستحب فيها التعجيل أيضا مطلقا لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن متلفعات بمروطن لا يعرفن من الغلس » (٢) وينبغي أن يعرف مما يتعلق بنظم الكتاب اثنين أحدهما أن كلمة عندنا في قوله ثم

(١) حديث ﴿ لولا أن اشق على امي لا مرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه تقدم ﴾

(٢) حديث ﴿ عائشة كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع النبي ﷺ وهن متلفعات بمروطن ما يعرفن من الغلس متفق عليه وله الفاظ منها لا يعرف بعضهن بعضا وهي للبخارى ومنها من تغلس رسول الله ﷺ بالصلاة وهي لمسلم (قائدة) حديث رافع بن خديج واسفروا

والقديم قديما افضل كغيرها ولانه الذى واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى النعمان ابن بشير رضى الله عنها قال انا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشاء الآخرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها السقوط القمر ثلثه » رواه أبو داود والترمذى باسناد صحيح وهذا نص فى تقديمها والقول الثانى تأخيرها افضل وهو نصه فى أكثر الكتب الجديدة لمديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا ان اشق على امتي لآمرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه أبو داود باسناد صحيح فقال « لولا ان اشق على المؤمنين لآمرتهم بتأخير العشاء وبالساوك عند كل صلاة » وعن زيد بن خالد رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لولا أن اشق على امتي لآمرتهم بالساوك عند كل صلاة ولاخرت صلاة العشاء الى ثلث الليل » رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وأما الحديث المذكور فى النهاية والوسيط « لولا ان اشق على امتي لآمرتهم بالساوك مع كل صلاة ولاخرت العشاء الى نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف وقول امام الحرمين انه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يفتر به وعن جابر بن سمرة رضى الله عنها قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة » رواه مسلم وعن أبي برزة رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب ان يؤخر العشاء » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها قالت « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر رضى الله عنه الصلاة نام النساء والصبيان فخرج وقال ما ينتظرها من أهل الاسلام غيركم وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وفى رواية لمسلم « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نام أهل المسجد فخرج فصلى فقال انه لوقتها لولا ان اشفق على امتي » وعن ابن عباس رضى الله عنه قال « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لولا ان اشق على

تعميل الصلاة افضل عندنا على خلاف عادة الكتاب ثم ليس فيه كبير فائدة فانا اذا اطلقنا الكلام اطلقناه بما عندنا لا بما عند غيرنا وغايته الاشارة الى خلاف فى المسألة لكن لا يعرف به المخالف من هو وانه ماذا يقول ولا يعنى عن الرموز التى هى عادة الكتاب فليكن قوله هو افضل معلما بالحاء لان عند ابي حنيفة الافضل فى صلاة الصبح الاسفار بها وفى العصر التأخير

بالفجر فانه اعظم للاجر احتج به الحنفية رواه اصحاب السنن وابن حبان وغيرهم وفى لفظ الطبرانى وابن حبان فكلا اسفرتم بالصبح فانه اعظم للاجر واجيب عنه بان المعنى به تحقيق طلوع الفجر قال الترمذى قال الشافعى واحمد واسحاق معناه ان يضح الفجر فلا يشك فيه قال

أمتي لا مرتسم أن يصلوها هكذا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «مكثنا ذات ليلة تنتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا ندرى شيء شغله في أهله أو غير ذلك فقال حين خرج أنكم تنتظرون صلاة ما ينتظروها أهل دين غيركم ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلي» رواه مسلم بلفظ (٧) والبخاري بعضه وعن أنس رضي الله عنه قال «آخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الي نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس وناموا أما أنكم في صلاة ما تنتظرونها» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أعتم النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لوقتها لولا ان اشق علي أمتي» رواه مسلم فنه أحاديث صحاح في فضيلة التأخير وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد واسحق وآخرين وحكاة الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وقوله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأبي حنيفة والاصح من القولين عند اصحابنا ان تقديمها أفضل ممن يحمله الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد والمصنف هنا وفي التنبيه والشيخ نصر والشافعي في المستطهرى وآخرون وقطع به سليم في الكفاية والمحاملي في المقتع والجرجاني في كتابيه والشيخ نصر في الكافي والغزالي في الخلاصة والشافعي في العدة وقطع الزيري في الكافي بتفضيل التأخير وهو اقوى دليلا للاحاديث السابقة فان قلنا بهذا أجزأت الي وقت الاختيار وهو نصف الليل في قول وثله في قول هكذا صرح به القاضي حين وصاحب العدة وآخرون قالوا ولا يؤخرها عن وقت الاختيار هذا الذي ذكرناه من ان في استحباب تأخير العشاء وتقديمها قولين هو المشهور في المذهب قال صاحب الحاوي وقال ابن أبي هريرة ليست علي قولين بل علي

مالم تتغير الشمس وفي العشاء التأخير مالم يجاوز ثلث الليل وساعدنا في المغرب علي استحباب التعجيل وكذلك في الظهر إذا لم يشتد الحر وليكن معلا باليم أيضا ما روي عن مالك انه يستحب تأخير الظهر الي ان يصبر الي قدر ذراع وفي العصر ايضا يستحب التأخير قليلا والثاني أن قوله تعجيل الصلاة أفضل يشمل الصلاة كلها وقوله بعد ذلك يستحب تأخير العشاء علي قول ويستحب الإبراد استثناء في الحقيقة عما أطلقه أولا وإن لم يكن لفظه لفظ الاستثناء. وينبغي أن يعلم قوله ويستحب الإبراد بالواو الوجه الصائر الي انه رخصة *

ولم يروا أن المنى تأخير الصلاة يقال وضح الصجر يضح اذا اضاء ورواه ابن أبي شيبة واسحاق وغيرهما بالفظ توب بصلاة الصبح يابلل حتى يصبر القوم مواقع بلهم من الاسفار لكن روى الحاكم من طريق الليث عن ابن النضر عن عمرة عن عائشة قالت ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الا خر حتى قبضه الله *

(٧) يمامش
الاصل له يمتناه
له

حالين فان علم من نفسه انه اذا أخرها لا يثقله نوم ولا كسل استحسب تأخيرها والا فتعجيلها
وجمع بين الاحاديث بهذا وضعف الشاشي هذا الذي قاله ابن أبي هريرة وليس هو بضعيف كما
زعم بل هو ظاهر أو الأرجح والله أعلم *

(فرع) فيما يحصل به فضيلة أول وقت في جميع الصلوات ثلاثة أوجه أصحها وبه قيل
العراقيون وصاحب التقريب وآخرون يحصل بان يشتغل أول دخول الوقت باسباب الصلاة
كالاذان والاقامة وستر العورة وغيرها ولا يضر الشغل الخفيف كما كل لقم وكلام قصير ولا
يكاف العجلة علي خلاف العادة وشرط الشيخ أبو محمد تقديم ستر العورة قبل الوقت لنيل فضيلة
أول الوقت لان الستر واجب لا اختصاص له بالصلاة وضعفه امام الحرمين وغيره وقلوا عن
عن العراقيين وغيرهم انه لا يشترط تقديمه والوجه الثاني يبقى وقت الفضيلة الي نصف الوقت
وادعي صاحب البيان انه المشهور وكذا أطلقه جماعة وقال آخرون الي نصف وقت الاختيار
والثالث لا يحصل فضيلة أول الوقت حتى يقدم قبل الوقت ما يمكن تقديمه من الاسباب لتطبيق
الصلاة علي أول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيمم فضيلة أول الوقت وهذا الوجه الثالث غلط صريح
وان كان مشهوراً في كتب الخراسانيين فانه مخالف للسنن المستفيضة عن فضل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن اصحابه فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة المسلمين قال امام الحرمين هذان
الوجهان الاخيران حكاهما الشيخ أبو علي وهما ضعيفان *

(فرع) قال اصحابنا اذا كان يوم غيم استحسب ان تؤخر الصلاة حتى يتيقن الوقت أو لا يتيقن
الا وقت لو أخر عنه خاف خروج الوقت *

(فرع) لو كان عادة الامام تأخير الصلاة فهل يستحب لغيره تقديمها في أول الوقت لحيازة
فضيلة أم تأخيرها للفضيلة الجماعة فيمخلافه منتشر سبق بيانها مواضع في باب التيمم *

(فرع) هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثني منه صور منها من يدافع الحدث ومن

قال (فرع) من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويسندل بالاوراد وغيرها فان وقعت صلاة في الوقت
أو بعده فلا قضاء عليه وان وقعت قبل الوقت قضى علي أحد القولين وكذا في طلب شهر رمضان
والقادر علي ذلك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجن *

اذا اشتبه عليه وقت الصلاة بنعيم أو حبس في موضع مظلم أو غيرهما اجتهد واستدل عليه
بالدرس والاعمال والاوراد وما أشبهها ومن جملة الاشارات صياح الديك الحرب اصابة صياحه
لا وقت وكذلك اذان المؤذنين في يوم النعيم اذا كثروا وغلب علي الظن لكثرة نعيمهم انهم
لا يخطئون والاعمى يجتهد في الوقت كالصبر وانما يجتهدان اذا لم يخبرها عدل عن دخول الوقت
عن مشاهدة فهو قال رأيت الفجر طالما والاشفق غاربا فلا مسامح للاجتهاد ووجب قبول قوله ولو

حضره طعام وتاق اليه والتيمم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة والمنفرد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت اذا قلنا يستحب لها التأخير على ما سبق في باب التيمم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ واما الظاهر فانه ان كان في غير حر شديد فتقديمها أفضل لما ذكرناه وان كان في حر شديد وتصلي جماعة في موضع تقصده الناس من البعد استحب الابرار بها بقدر ما يحصل في بيئته في القاصد الى الصلاة لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي صلاة الجمعة وجان أحدهما انها كالظهر لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (كان اذا اشتد البرد بكرها واذا اشتد الحر أبرد بها) والثاني تقديمها أفضل بكل حال لان الناس لا يتأخرون عنها لانهم ندبوا الي التبريد اليها فلم يكن للتأخير وجه : * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث ابى هريرة رواه البخاري، ومسلم وفيح جهنم بفتح الفاء واسكان الياء المشاة تحت وبالهاء وهو غليظها وانتشار لها ووهيما وحديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري لكن لفظه عن أنس رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة» يعني الجمعة «هذا لفظه وترجم له البخاري باب «اذا اشتد الحر يوم الجمعة» * اما حكم المسألة فتقديم الظهر في اول وقتها في غير شدة الحر أفضل بلا خلاف لما سبق من الاحاديث اما في شدة الحر لمن يمضي الي جماعة وطريقه في الحر فالابراد بها مستحبة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقيل به جمهور العراقيين والحراسانيين وفيه وجه شاذ حكاه الحراسانيون أن الابراد رخصة وانه لو تكاف المشقة وصلي في أول الوقت كان أفضل هكذا حكاه جماعات من الحراسانيين والقاضي ابو الطيب في تليقه بهذا اللفظ ومنهم ابو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الاصح وليس كما قال بل هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة قد ثبت في الاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالابراد وانه فعله قال اصحابنا والحكمة فيه أن الصلاة في شدة الحر والمشي اليها يسلب الخشوع أو كاله فاستحب التأخير لتحصيل الخشوع كن حضره طعام تنوق نفسه اليه او كن يدافع الاخبين وحقيقة الابراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت

أخبر عن اجتهاد فليس للبصير القادر على الاجتهاد تقليده والاخذ بقوله وهل للاعبي ذلك فيه وجهاً أمهما نعم ويسوغ له الاجتهاد والتقليد جميعا ويترب على هذا الاعتماد على أذان المؤذن فان كان بصيرا لم يعتمد عليه في يوم الغيم لانه يؤذن عن اجتهاد ويعتمد عليه في يوم الصحو اذا كان المؤذن عدلا عالما بالواقيت لانه يؤذن عن مشاهدة وان كان أعى فهل يعتمد عليه فيه الوجهاً المذكوران في جواز التقليد له وحكى في التهذيب وجهين في تقليد المؤذن من غير فرق بين الاعبي

بقدر ما يحصل للحيطان فيء يمشى فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن النصف الاول من الوقت وللإبرادار بعقروط ان يكون في حر شديد وان تكون بلاد حارة وان تصلي جماعة وان يقصدها الناس من البعد هكذا نص الشافعي في الام وجمهور الاصحاب علي هذه الشروط الاربعة وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة وهو وجه مشهور حكمه صاحب الحاوي وجماعة من الخراسانيين وفي البويطي قول انه لو قربت منازلهم من المدجداستحب الإبرادكار لو بصدوا وهذا القول حكمه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين وجماعة من الخراسانيين ولمردوه في جماعة هم في موضع لا يأتيهم اليه أحد وفيمن يمكنه المشي الي المسجد في ظل وفيمن صلي في بيته منفردا والاصح المنصوص انهم كلهم لا يبردون بل تشترط الشروط الاربعة هكذا قاله الاصحاب تابعة لنص الشافعي رحمه الله وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر واما الجمعة فالاصح انهم لا يبردون بها ودليل الوجهن في الكتاب والله أعلم واما حديث زهير عن ابي اسحاق عن سعيد ابن وهب عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال «شكونا الي رسول الله صلي الله عليه وسلم حر الرضا فلم يشكنا قال زهير قلت لابي اسحاق اني الظهر قال نعم قلت اني تمجياها قال نعم» رواه مسلم فهو منسوخ بين البيهقي وغيره نسخة « قال المصنف رحمه الله »

﴿ واوكدا الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى لان الله تعالى خصها بالدكر فقال تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) فقرنها بالقنوت ولاقنوت الا في الصبح ولان الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخص بالمحافظة حتى لا يتغافل عنها بالنوم ولهذا خص بالتشويب ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ اتفق العلماء علي أن الصلاة الوسطى أكد الصلوات الخمس واختارها فيها فقال الشافعي هي الصبح نص عليه في الام وغيره وهو مذهب مالك وقوله الواحدى عن عمره وماذا بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وعطاء وعكرمة ومجاهد والريبع بن أنس رحمهم

والبصير وقال الاصح الجواز واحتج عليه بقوله صلي الله عليه وآله وسلم « المؤذنون أمانة الناس علي صلواتهم » ويحيي أن ابن سريج ذهب اليه وانتفصيل أقرب وهو اختيار القاضي الرويانى وغيره واذا لزم الاجتهاد فصلي من غير اجتهاد لزمه الاءادق وان وقعت صلاته في الوقت وان لم يكن دلالة او كانت ولم يغلب علي ظنه شىء أخر الي ان يغلب علي ظنه دخل الوقت والاحتياط أن يؤخر ان لم يغلب علي ظنه أنه لو أخر عنه خرج الوقت « وعند أنى حنيقة يؤخر الظهر ويعجل

(١) حديث في المؤذنون أمانة الناس علي صلواتهم البيهقي من ابى محدورة وزاد وسحورهم وفي اسناده يحيى الحمانى يختلف فيه وقال ابن عدى لم ارفي مسنده حديثاً منكراً : وروى ابن ماجه من حديث ابن عمر خصلتان معلقتان في اعناق المؤذنين للمسلمين صلواتهم وصياهم وفي اسناده مروان بن سالم الجزرى وهو ضعيف ورواه الشافعي في الام عن

الله وقال طائفة هي العصر وهو مذهب أبي حنيفة واحد وداود وابن المنذر وقله الواحدى عن
علي وابن مسعود وأبي هريرة رضى الله عنهم والنخعي والحسن وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل
وقله ابن المنذر عن أبي أيوب الأنصاري وأبي سعيد الخدري وابن عمر وابن عباس رضى الله
عنهم وعبيدة السلماني رحمه الله ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم وقالت طائفة
هي الظهر وهو رواية عن أبي حنيفة ونقله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وإسامة
ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد وقال قبيصة بن ذؤيب هي المغرب قال
الواحدى وقال بعضهم هي العشاء الآخرة وبعضهم أنها إحدى الصلوات الخمس مبهم ونقل
القاضي عياض عن بعضهم أنها الجمعة وعن بعضهم أن الوسطي جميع الصلوات الخمس فهذه مذاهب
العلماء فيها والصحيح منها مذهبان العصر والصبح والذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر
وهو المختار قال صاحب الحاوى نص الشافعي رحمه الله أنها الصبح وصحت الأحاديث أنها العصر
ومذهبه اتباع الحديث فصار مذهبه أنها العصر قال ولا يكون في المسألة قولان كما هو بعض أصحابنا
هذا كلام صاحب الحاوى واحتج القائلون أنها العصر بحديث علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال «يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطي صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً»
رواه مسلم بهذا اللفظ والبخاري بمعناه واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وأجابوا عن الحديث بأن
العصر نسي وسطى ولكن لا نعلم أنها المرادة في القرآن وهذا الجواب ضعيف واحتجاج أصحابنا
بقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) بما ينكره المخالفون ويقولون لا نعلم إثبات القنوت في الصبح وإن سلمناه
لا نعلم أن المراد بالقنوت هذا القنوت المعروف عندكم بل القنوت الطاعة والعبادة كما قال أهل اللغة

العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء وحكم الفجر كما ذكر في غير يوم الغيم وهل يجتهد إذا قدر
على الصبر إلى استيفان دخول الوقت فيه وجهان أحدهما وهو اختيار الاستاذ أبي اسحق الأسفرائيني
أنه لا يجتهد للقدرة على الإيقاع في الوقت يقينا وأظهرهما أنه يجتهد إذا لا قدرة على اليقين في حالة
الاشتباه وهذا كالتخلاف فيما إذا اشتبه عليه أداءان ومعه ماء طاهر يقيين: فإن قلت وما من حالة
الا يمكن الصبر فيها إلى درك اليقين فإن الاوقات في المعنى والاشتباه إنما يقع في أوائلها فإذا
صبر زال الاشتباه قلنا يجوز أن يكون محبوسا في مطمورة لا يعرف شيئا من الاوقات أصلا ولا يدري
أن الساعة التي هو فيها ليل أو نهار ويجوز في حق غيره أيضا ألا يحصل له يقين أصلا بأن لا يعرف

عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل قال الدار قطنى في الملل
هذا هو الصحيح مرسل: وأما من رواه عن الحسن عن أبي هريرة فضيف قال البيهقي وروى
عن جابر وليس بمحفوظ: وروى عن أبي امامة من قوله وسأني حديث الامام ضامن والمؤذن
مؤمن في الآذان اثر عبد الرحمن بن عوف وابن عباس يأتي في آخر الباب ☞

ان هذا أشهر معانيه والجواب عن هذا الانكار أن القنوت في الألفه يطلق علي طول القيام وعلي الدعاء ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الصلاة طول القنوت» وقال أبو اسحاق الزجاج المشهور في اللغة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام قال الواحدي فتظهر الدلالة للشافعي أن الوسطي الصحيح لأنه لا يفرض يدعاه في قائما غيرها والله أعلم وما استدله البيهقي علي أنها الصحيح وليست العصر حديث عائشة رضي الله عنها «أنها أتت علي يكتسب لها مصحفا أكتب حافظوا علي الصلوات والصلوة الوسطي وصلاة العصر وقوهوا لله قائتين قالت عائشة مممتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم قال فطفت العصر علي الوسطي يدل علي أنها غيرها

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت تموله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عنو الله﴾ ولأننا لو لم نجهز التأخير ضاق علي الناس فسمح لهم بالتأخير فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت ففيه وجهان أحدهما وهو ظاهر المذهب وهو قول أبي علي بن خنيس إن انه مؤد للجميع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ومن أصحابنا من قال هو مؤد لما صلى في الوقت قاض لما صلى بعده وج الوقت اعتباراً بما في الوقت وبعبارة

﴿الشرح﴾ حديث أول الوقت رضوان الله حديث ضعيف رواه الترمذي من رواية ابن عمر ورواه الدارقطني من رواية ابن عمر وجابر بن عبد الله وإبي مخذولة وأسائيد الجميع ضعيفة وجمعها البيهقي وقال أسائيد كلها ضعيفة ويغني عنه الأحاديث التي قدمتها في الباب كحديث «ليس التفريط في النوم» وحديث إمامة جبريل عليه السلام وحديث «وقت الظاهر ما لم تحضر العصر وصلي المغرب عند سقوط الشفق» وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة وأما حديث أبي هريرة «من أدرك من الصبح ركعة إلى آخره» فرواه البخاري ومسلم بلفظه وقد ذكرته قبل هذا وفي رواية في الصحيحين «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»

أما حكم المسألة فيجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت بلا خلاف حيث تقع جميعاً في الوقت فإذا وقع بعض صلاته في الوقت وبعضه خارجه نظر إن وقع في أول الوقت ركعة فضاء ثلاثة أوجه أحها باتفاقهم قال البندنجي وهو المنصوص في الجديد والتقديم إن الجميع اداء:

في يوم أطباق الغيم هل دخل وقت الظهر أم لا ولا يعرف أنه ان دخل هل بقي أم لا ثم إذا اجتهد وصلي فإن لم يبين الحال فذاك وإن تبين نظر إن وقعت صلاته في الوقت أو بعده فلا قضاء عليه : وما فعله بعد الوقت قضاء أو اداء فيه وجهان أحها أنه قضاء حتى لو كان مسافراً يجب عليه

والثاني الجميع قضاء حكمه الخراسانيون والثالث ما في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو قول أبي اسحاق المروزي حكمه عنه القاضي أبو الطيب وآخرون ودليل الوجهين في الكتاب ودليل القضاء ان الاعتبار بأخر الصلاة ولهذا لو خرج الوقت في أثناء الجمعة أتوها ظهراً وإن كان الواقع في الوقت دون ركعة فلهما أن المذهب أن الجميع قضاء وبه قطع الاكثرون والثاني أنه على الالوجه حكمه القاضي حسين وآخرون وحيث قلنا الجميع قضاء أو البعض لم يجوز للمسافر قصر تلك الصلاة علي قولنا لا تنصرف للقضية ولو اراد انسان تأخير الشروع في الصلاة الي حد يخرج بعضها عن الوقت فان قلنا كلها أو بعضها قضاء لم يجوز بلا خلاف وان قلنا كلها أداء لم يجوز ايضاً علي المذهب وبه قطع بغوى وهو الذي صوبه امام الحرمين وفيه تردد للشيخ أبي محمد وجزم البندنجي بالجواز وليس بشيء أما اذا شرع في الصلاة وقديق من الوقت ما يسع جميعاً فدها بتطويل القراءة حتي خرج الوقت قبل فراغها فثلاثة أوجه أحدها لا يحرم ولا يكره لكنه خلاف الاول والثاني يكره والثالث يحرم حكمه القاضي حسين في تعليقه والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن حديث أول الوقت رضوان الله ضعيف والرضوان بكسر الراء وضمة (فتان قرىء بها في السبع قال الشافعي رحمه الله في المختصر رضوان الله تعالى انما يكون للمحسنين والعفو يشبه أن يكون للمقصرين قال أصحابنا قوله للمقصرين قد يستشكل من حيث إن التأخير لا يتم فيه فكيف يكون فاعله مقصراً وأجابوا بوجهين أحدهما انه مقصر بالنسبة الى من صلى في أول الوقت وان كان لا يتم عليه والثاني انه مقصر بتفويت الفضل كما يقال من ترك صلاة الضحى فهو مقصر وان لم يتم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ ولا يعذر أحد من أهل النرض في تأخير الصلاة عن وقتها الا نائم أو ناس أو مكره أو من يؤخرها للجمع بعذر السفر أو المطر لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة » فنص علي النائم وقسنا عليه الناسي والمكره لانها في معناه واما من يؤخر الصلاة لسفر أو مطر فنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث ليس في النوم تفريط صحيح سبق بيانه من رواية أبي قتادة رضي الله عنه وقوله لا يعذر أحد من أهل الفرض الى آخره هكذا قاله أصحابنا فان قيل يرد عليه للمرأة اذا رأته دما يحتل الحيض فانها تترك عن الصلاة علي الصحيح كما سبق في بابه وقد ينقطع اللون يوم

اعادة الصلاة تامة اذا قلنا لا يجوز قصر القضاء فان وقعت صلاته قبل الوقت نظر ان أدرك الوقت أعاد والا فقولان وكل ذلك خلافاً وفاقاً يجري فيما اذا اشتبه شهر رمضان علي الاسير فاجتهد وأخطأ: وأصح القولين وجوب الاعادة وهما مبنيان علي أن المفعول بعد الوقت قضاء كما في غير حالة الاشتباه أو أداء قائم مقام الواقع في الوقت لسكان العذر فان قلنا بالاول لم يعتد بما تقدم علي الوقت

وليلة وتيقن وجوب الصلاة ولم يستثناها وجوابه ان الصلاة لم تكن واجبة عليها في ظاهر الحكم حين آخرتها والله اعلم * واعلم ان قوله ان من يؤخرها للجعم بالمطر فترجى على القول الضعيف في جواز التأخير في الجمع بالمطر والاصح انه لا يجوز التأخير وانما يجوز التقديم وأما قوله أو من اكراه على تأخيرها فمحمول على من اكراه على ترك الصلاة ومنع من الايمان بها أو اكراه على التلبس بما ينافيها فلما من لم يكن كذلك وامكنه الايمان برأسه وعينه أو نحو ذلك فيجب عليه الصلاة في الوقت لحرمته ويعيد كما قاله أصحابنا في مسألة الفريق والمصلوب والمريض وغيرهم ممن عجز عن القبلة وإتمام الاركان أنه يجب الصلاة في الحال بحسب الامكان ونحو الاعادة على المذهب وسبق بيان المسئلة والخلاف فيها في باب التيمم وقد نص الشافعي رحمه الله على المكروه فقال في البويطى في آخر كتاب الصلاة قبل الحائض بدون ورقة ولو أصر رجل ومنع من الصلاة فقد ان يصلها إلا ما صلاها ولم يدعها وأعادها (قلت) ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه *

« قال المصنف رحمه الله » (إذا بلغ العبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو انفساء أو افلق المجنون أو لمعنى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر) فان بقي من الوقت دون ركعة ففيه قولان روى المزني عنه انه لا يلزمه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ولان بدرن الركعة لا يدرك الجمعة فكذلك ههنا وقال في كتاب استقبال القبلة يلزمه بقدر تكبيرة لانه أدرك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كادراك الجماعة وتخالف الجمعة فانه أدرك فعله لفاعتبر فيه الركعة وهذا أدراك حرمة فهو كالجماعة وأما الصلاة التي قبها فيزول فيها فان تكن ذلك في وقت الصبح أو الظهر أو المغرب لم يلزمه ما قبلها لان ذلك ليس بوقت لما قبلها وان كان ذلك في وقت العصر أو في وقت العشاء قال في الجديد يلزمه الظهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة والدليل سايه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق أهل العذر وهو المسافر وهؤلاء من أهل العذر فجعل ذلك وقتاً لها في حقهم وقال في التقديم فيه قولان أحدهما يجب بركعة ولهاارة

وان قلنا بالثاني اعتد به *

قال سرى الفصل الثاني في وقت العذورين ١٢١ -

﴿ ونعني بالعذر ما يسقط القضاء كالمجنون والعيا والحيض والكفر ولما ثلاثه أحوال الاولى أن يخلوا عنها آخر الوقت بقدر ركعة كما لو طهرت الحائض قبل الغروب بقدر ركعة يلزمها

والثاني بحجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات أربع للظهر وركعة للعصر وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لأن الوقت اعتبر لادراك الصلاتين فاعتبر وقت يكن الفراغ من أحدهما والشروع في الأخرى وغلط أبو اسحق في هذا فقال أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب وهذا خلاف النص في القديم وخلاف النظر لأن العصر تجب بركعة فدل على أن الأربع للظهر وخرج أبو اسحق في المسألة قولاً خامساً أنه يدرك الظهر والعصر بمقدار إحدى الصلاتين وتكبيره *

﴿الشرح﴾ إذا زال الصبا أو الكفر أو الجنون أو الانغماء أو الحيض أو النفاس في آخر الوقت فإن بقي من الوقت قدر ركعة لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين كما سبق بيانه قريباً والمعتبر في الركعة أخف ما يمكن وحكي امام الحرمين عن والده أنه قال مرة يكفي ركعة مسبوق وضعفه الامام وهل يشترط معها زمن امكان الطهارة فيه قولان حكاهما الحراسانيون وبعضهم وجهين اصحهما وبه قطع العراقيون لا يشترط لظاهر الحديث والثاني يشترط ليتمكن من فعل الركعة وان بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها ما لا يبلغ ركعة قولان اصحهما باتفاق الاصحاب تلزمه تلك الصلاة لانه أدراك جزء منه كادراك الجماعة والثاني لا المفهوم الحديث وقياساً على الجمعة وفي اشتراط زمن الطهارة القولان فان قلنا تلزم بتكبيره فادرك زمن نصف تكبيره أن تصور ذلك في الزوم به تردد للشيخ أبي محمد حمله امام الحرمين والغزالي في البسيط لانه ادراك جزء من الوقت الا انه لا يسع ركناً قال اصحابنا وشرط الوجوب بركعة أو تكبيرة ان يمتد السلام من المانع قدر امكان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاد مانع قبل ذلك لم تجب مثاله بانح صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو افاق مجنون ثم عاد جنونه أو طهرت ثم جنت أو افاقت ثم حاضت فان مضى في حال السلامة ما يسع طهارة وأربع ركعات وجبت العصر والا فلا ويستوى في الادراك بركعة جميع الصلوات فان كانت المندكة صبحاً أو ظهراً أو مغرباً لم يجب غيرها وان كانت عصرًا أو عشاءً وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب بلا خلاف

العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز) علي أقيس القولين *

ذكرنا في أول الباب أن الغرض من هذا الفصل هو الكلام في الوقت الذي سماه الشافعي رضي الله عنه وقت الضرورة سواء قلنا انه وقت العذر شي، واحداً أم لا والمراد من وقت الضرورة الوقت الذي يصير فيه الشخص من أهل لزوم الصلاة عليه بزوال الاسباب المانعة من اللزوم وهي الصبي والجنون والكفر والحيض وفي معنى الجنون الانغماء وفي معنى الحيض النفاس ثم لهذه الاسباب أحوال ثلاثة لانها إما أن لا تستغرق وقت الصلاة أو تستغرقه وان لم تستغرقه فاما أن يجد في أول

وفيما تجب به قولان أظهرهما باتفاق الاصحاب وهو نصفه في الجديد تجب ما تجب به الاولي فتجب الصلاتين بركعة في قول وبتيكيرة في قول وهو الاظهر والثاني وهو القديم لا تجب الظهر مع العصر الا بادرارك اربع ركعات مع ما تجب به العصر فعلى قول يشترط خمس ركعات وعلى قول اربع وتكبيره وعلى هذا تكون الاربع للظهر والركعة أو التكييرة للعصر على الصحيح المنصوص في القديم لم يكن الفراغ من الظهر والشروع في العصر وتذكر المغرب بأربع ركعات من آخر وقت العشاء ثلاث للمغرب وركعة للعشاء وقال ابو اسحاق المروزي الاربع العصر والركعة للظهر قل ويشترط للمغرب مع العشاء خمس ركعات اربع للعشاء وركعة للمغرب قال المصنف والاصحاب هذا الذي قاله ابو اسحاق غلط صريح يخالف للنص والدليل فكيف يصح ان يشترط لثانية أربع ركعات ويكتفى في الاولي بركعة وهل يشترط مع ذلك زمن امكان الطهارة فيه اقولان السابقان أظهرهما لا يشترط واذا جمعت الاقوال حصل فيما يلزم به كل صلاة في آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة والثاني تكبيرة وطهارة واثنان ثلاث ركعة والاربع ركعة وطهارة وفيما يلزم به الظهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة والخامس قدر اربع ركعات وتكبيره والسادس هذا وزيادة طهارة والسابع خمس ركعات والثامن هذا وطهارة وفيما تلزم به المغرب مع العشاء اثناعشر قولاً هذه الثمانية والتاسع ثلاث ركعات وتكبيره والعاشر ثلاث ركعات وتكبيره وطهارة والحادي عشر أربع ركعات والثاني عشر هذا وطهارة *

(فرع) عادة اصحابنا يسمون هؤلاء اصحاب الاعذار فاما غير الكافر فتسميته معذوراً ظاهرة ويسمى الكافر معذوراً لانه لا يطالب بالقضاء بعد الاسلام تخفيفاً عنه كما لا يطالبون تخفيفاً عنهم واستدلوا على وجوب الظهر بادرارك آخر وقت العصر وجوب المغرب بادرارك آخر وقت العشاء بأنهما كالصلاة الواحدة ووقت احدهما وقت الاخرى في حق المعذور بسفر وهذا المكيرواه البيهقي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتها المدينة السبعة قرضي الله عنهم اعلم ان الاصحاب اطلقوا اشتراط اربع ركعات لازوم الظهر على القول الضعيف وهذا محمول على غير المسافر اما المسافر فاما يشترط في حقه للظهر ركعتان فقط *

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا انه يجب على المعذور الظهر بادرارك ما تجب به العصر وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفتها المدينة السبعة وأحمد وغيرهم وقال الحسن وقتادة وحمام والثوري وأبو حنيفة ومالك وداود لا تجب * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاما اذا ادرك جزءاً من أول الوقت ثم طرأ العذر بان كان عاقلاً في أول الوقت فجن أو

الوقت ويخلو عنها آخره أو يكون بالعكس من ذلك (الحالة الاولي) أن يوجد في أول الوقت ويخلو عنها آخره كما لو ظهرت عن الحيض أو النفاس في آخر الوقت فننظر ان بقي من الوقت قدر ركعة فصاعداً لزمها فرض الوقت واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من أدرك ركعة من

طاهراً فحاضت نظرت فان لم يدرك مايسع فرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال أبو يحيى البلخي حكمه حكم آخر الوقت فيلزمه في أحد القولين بركة وفي الثاني بتكبيره والمذهب الاول لانه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه ويخالف آخر الوقت فانه يمكن ان يني مايقى على ادراك بعد الوقت نلزمه وان أدرك من الوقت مايسع للفرض ثم ماراً الجنون أو الحيض استقر الوجوب ولزم القضاء اذا زال العذر وحكي عن ابي العباس انه قال لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت والمذهب الاول لانه وجب عليه ويمكن من ادائه فاشبه اذا وجبت الزكاة ويمكن من ادائها فلم يخرج حتى هلك المال وأما الصلاة التي بعدها فلا تلزمه وقد أبو يحيى البلخي تلزمه العصر بادراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بادراك وقت المغرب كهكسه والمذهب الاول لان وقت الاول وقت الثانية علي سبيل التبع ولهذا لا يجوز فعل الثانية في الجمع خو قدّم الاول بخلاف وقت الثانية فانه وقت الاول لا علي وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الاول ﴿

﴿الشرح﴾ اذا طرأ العذر الذي يمكن طرأته وهو الجنون والاعماء والحيض والنفاس فان كان الماضي من الوقت قدر الفرض فطريقان المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور لا يجب شيء ولا يجب القضاء وقال أبو يحيى الباخي وغيره من اصحابنا حكم أول الوقت حكم آخره فيجب القضاء بادراك ركعة في قول وتكبيره في قول وغلطه الاصحاب بما ذكره المصنف وان كان قدمضي من الوقت قبل وجود العذر مايسع تلك الصلاة وجب قضاء تلك الصلاة علي الصحيح المنصوص وبه قطع الاكثر ونخرج ابن سريج قولاً انه لا يجب القضاء الا اذا أدرك جميع الوقت خرجه من المسافر اذا سافر في اثناء الوقت نص علي ان له القصر ولو كانت تجب باول الوقت لم يقصر والمذهب الوجوب وقد سبق الجواب عن مسألة القصر قريباً في ما آله وجوب الصلاة باول الوقت فعلى المذهب المعتبر أخف مايمكن من الصلاة حتى لو دخلت في الصلاة في أول الوقت وطوأتها فحاضت فيها وقد مضى من الوقت مايسع لو خففتها لزمها القضاء لانها فوتها مع التمكن ولو كان الرجل مسافراً فطرأ جنون أو اغماء او كانت مسافرة فطرأ الحيض بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة مايسع ركعتين وجب قضاؤها لانه لو قصرها لامكنه اذاؤها هكذا صرح به الاصحاب منهم الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وهل يشترط مع امكان فعلها امكان الطهارة فيطريقان أحدهما لا لامكان تقديمها قبل الوقت الا اذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة كالتيمم

الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر والمعتبر في الركعة أخف مايقدر عليه أحد وانما يلزم فرض الوقت بادراك قدر الركعة بشرط وهو أن تمتد السلامة عن الموانع قدر امكان فعل الطهارة وتلك الصلاة أما لو عاد مانع قبل ذلك فلا مثاله اذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه

والمستحاضة والثاني في اشتراطه لمن يمكنه تقديمها الخلف الذي في آخر الوقت لانه وان أمكن التقديم لا يجب واذا أوجبنا الظهر أو المغرب بإدراك أول وقتها لم نجلب العصر والعشاء على المذهب وأوجبها البلخي اذا أدرك من أول الظهر ثمان ركعات ومن أول المغرب سبع ركعات هكذا نقله عنه الاصحاب واخل المصنف ببيان اشتراط ثمان ركعات وافق الاصحاب على تقليط ابى يحيى البلخي في هذا لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الا اذا سلبت الظهر جمعاً والله أعلم وأعلم أن الحكم بوجوب الصلاة اذا أدرك من وقتها ما يسعها لا يختص بأوله بل لو كان المدرك من وسطه لزمّت الصلاة مثاله افاق المجنون في اثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت او بلغ صبي ثم جن او افاقت مجنونة ثم حاضت او طهرت ثم جنت في الوقت وقد تلزم الظهر بإدراك أول وقت العصر كما تلزم بآخره مثاله افاق مغشى عليه بعد أن مضى من وقت العصر ما يسع الظهر والعصر فان كان مقبياً فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافراً يقصر كفى قدر أربع ركعات ويقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر والله أعلم *

(فرع) قول المصنف سقط الوجوب مجاز والمراد امتنع الوجوب ابو يحيى البلخي من كبار اصحابنا اصحاب الوجوه سافر الي أقصى الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه الغاية وكان حسن البيان في النظر عذب اللسان في الجدل وهو من أصحاب ابن سريج رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) *
* قال المصنف رحمه الله *

(ومن وجب عليه الصلاة فلم يصل حتى فات الوقت لزمه قضاؤها بقوله صلى الله عليه وسلم (من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها) والمستحب أن يقضيها على الفور لا حديث الذي ذكرناه فان أخرها جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصليها حتى خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها وقال ابو اسحاق ان تركها بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور لانه مفرط في التأخير والمستحب أن يقضيها على الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات يوم الحندق فقضاها على الترتيب فان قضاها من غير ترتيب جاز لانه ترتيب استحق للوقت فسقط بفوات الوقت كقضاء الصوم وان ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة لان الوقت تعين لها فوجب البداء بها كالحضرة رمضان وعليه صوم رمضان قبله ولانه اذا أخر الحاضرة فانت فوجبت البداء بها) *

أو افاق المجنون أو طهرت حائض ثم جنت أو افاقت مجنونة ثم حاضت فان مضى زمان امكانه من حال السلامة قدما يسماً أربع ركعات بعد الطهارة لزم العصر والا فلا هذا اذا كان الباقي من الوقت مقدار ركعة أما اذا كان الباقي مقدار تكبيرة أو فوقها ودون ركعة ففي لزوم فرض الوقت به قولان في الجديد أصحهما وبه قال أبو حنيفة نعم لانه أدرك جزءاً من الوقت فصاركاً لو أدرك قدر ركعة ولان الادراك الذي

(الشرح) أما الحديث الاول فصحيح ففي صحيح البخاري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر) وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا قد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها) وأما الحديث الثاني ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال (كنافى سمرع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا اسرى نأخى كنافى آخر الليل وقمنا وقعة ولا وقعة أحلا عند المسافر منها فمال يقظنا لآخر الشمس فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا اليه الذي أصابهم فقال لا ضرر ولا ضرار تحلوا فارتحلوا فإفسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونوى بالصلاة فصلى بالناس) وأما حديث قوات اربع صلوات يوم الخندق فرواه الترمذى والنسائي من رواية جعيبة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وابوعبيدة لم يسمع أباه فهو حديث منقطع لا يحتج به يوفقى عنه حديث جابر رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال رسول الله ما كدت اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم (والله ما صليتها قمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لما فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلي بعدها المغرب) رواه البخاري ومسلم قوله البدايتن عند أهل العربية والصواب البداء بضم الباء والمد والبداء بفتحها واسكن الدال بعدها همزة البدوء ممدودة ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره: اما حكم الفصل ففيه مسألتان احدهما من لزمه صلاة ففاته لزمه قضاءها سواء فاتت بعذر أو بغيره فان كان قوائها بعذر كان قضاؤها على التراخي ويستحب أن يقضيها على الفور قال صاحب التهذيب وقيل يجب قضاؤها حين ذكر الحديث والنسائي قطع به الاصحاح انه يجوز تأخيرها لحديث عمران ابن حصين وهذا هو المذهب ان قوائها بلا عذر فوجان كما ذكر المصنف أصحهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور ويجوز التأخير كالوقائت بعذر وأصحهما عند الخراسانيين أنه يجب القضاء على الفور به قطع جماعات منهم أو أكثرهم وقيل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه وهذا هو الصحيح لأنه مغرط بتركها ولا يفتل بترك الصلاة التي فاتت ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل *

(فرع) الصوم الفائت من رمضان كالصلاة فان كان معذورا في فواته كالنساءت بالحض والنفاس والمرض والاعماء والسفر فقضاؤه على التراخي مالم يحضر رمضان السنة القابلة وسيأتي تفصيله في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى وان كان متعددا في فواته ففيه الوجان كالصلاة أصحهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي وأصحهما عند الخراسانيين وبعض العراقيين وهو الصواب انه على الفور وأما قضاء الحج الفاسد فهل هو على الفور أم التراخي فيه وجان مشهوران ذكرهما

تعلق به الايجاب تستوى فيه الركعة وما دونها ألا ترى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم في جزء يسير من الصلاة لزمه الاتمام كما لو اقتدى به في ركعة ثم اللزوم على هذا القول انما يكون بالشرط الذي

المصنف والاصحاب في موضعها أحصاها على الفور لأنه متعدد بالافساد وأما الكفارة فإن كانت بغير عدوان ككفارة القتل خطأ وكفارة اليمين في بعض الصور فهي على التراخي بلا خلاف لأنه معذورون كلن متعديا فحل على علي الفور أم على التراخي فيه ويجوز حكمها القتل والاصحاب أحصاها على الفور قال القفال هما كالوجين في قضاء الحج لان الكفارة كالحج الثانية اذ فاته صلاة أو صلوات استحب ان يقدم الفائتة على فريضة الوقت المؤداة وان يرتب الفوائت فيقضى الاولى ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا الحديث جابر وللخروج من خلاف العلماء الذي سنذكره ان شاء الله تعالى في فرع وان ترك الترتيب أو قدم المؤداة على المتأخرة أو قدم المتأخرة على الفوائت جاز لما ذكره المصنف وان ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه تقديم الحاضرة لما ذكره المصنف ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها أتم الحاضرة سواء اتسع الوقت أم ضاق لان الحاضرة لا يجوز الخروج منها وان اتسع الوقت لسكن يتمها ثم يقضي الفائتة ويستحب ان يعيد الحاضرة هكذا مرح جماعة من اصحابنا بهذه المسئلة منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب والرافعي ولو دخل في الفائتة معتقدا ان في الوقت سعة فيان ضيقه وجب قطعها والشرع في الحاضرة على الصحيح من المذهب وفي وجه ضعيف يجب اتمام الفائتة ولو تذكر فائتة وهناك جماعة يصلون الحاضرة والوقت متسع استحب ان يصلي الفائتة أولا منفردا ثم يصلي الحاضرة منفردا ايضا ان لم يدرك جماعة لان الترتيب مختلف في وجوبه والقضاء خلف الأداء فيه ايضا خلاف السلف فاستحب الخروج من الخلاف •

(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت قد ذكرنا أن مذاهبنا لا يجب ترتيبها ولا يمكن يستحب وبه قال طاووس والحسن البصري ومحمد بن الحسن وأبو ثور وداود وفل أبو حنيفة ومالك يجب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة قالا فان كان في حاضرة فذكر في اثنتانها أن عليه فائتة بطلت الحاضرة ويجب تقديم الفائتة ثم يصلي الحاضرة وقل زمر واحد الترتيب واجب قلت الفوائت ام كثرت قال احمد ولونسي الفوائت صحت الصلوات التي يصلي بعدها قال احمد واسحاق ولو ذكر فائتة وهو في حاضرة ثم الى هو فيها ثم قضى الفائتة ثم يجب إعادة الحاضرة واحتج لهم بحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يلعن الصلاة التي

ذكرناه فيما اذا بقي قدر ركعة والقول الثاني وبه قال المزني أنه لا يلزم به فرض الوقت لان الادراك في الخبر منوط بمقدار ركعة وصار كما اذا أدرك من الجمعة ما دون ركعة لا يكون مذكرا لها هذا مذهبه في القديم ويحكى عن مالك مثل ذلك وقد نقل الناقول الجديد اللزوم والقديم منه انقصاراً من قولي الجديد على ما يقابل القديم وقوله في الكتاب ونفى بالعدو ما يسهط القضاء أى اذا

صلاها مع الامام) وهذا حديث ضعيف ضعفه موسى بن هرون الخمال بالحاء الحافظ وقال ابو زرعة الرازي ثم البيهقي الصحيح انه موقوف واحتج اصحابنا باحد ائمه ضعيفة ايضا والمعتمد في المسئلة انها ديون عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر ولان من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي امر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر والله اعلم *
(فرع) اجمع العلماء الذين يستدبرهم علي ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم ابو محمد علي ابن حزم فقال لا يقتدر علي قضاؤها ابدا ولا يصح فعلها ابدا قال بل يكتر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيامة ويستغفر الله تعالى ويتوب وهذا الذي قاله مع انه مخاف للاجماع باطل من جهة الدليل وبسط هو الكلام في الاستدلال له وليس فيما ذكر دلالة أصلا ومما يدل علي وجوب القضاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (أمر المجامع في نهار رمضان ان يصوم يوما مع الكفارة أي بدل اليوم الذي افسده بالجماع عمدا) رواه البيهقي باسناد جيد وروي ابو داود نحوه ولانه اذا وجب القضاء علي التارك ناسيا قاله مد أولى *

* قال المصنف رحمه الله * (وان نسي صلاة ولم يعرف عنها لزمه ان يصلي خمس صلوات وقال المزني يصلي أربع ركعات وينوي الفائتة ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم وهذا غير صحيح لان تعيين النية شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بأن يصلي خمس صلوات بخمس نيات) *

(الشرح) اذا نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثا أو أربعا من الخمس قال الشافعي في الام والاصحاب لزمه ان يصلي الخمس وفيه مذهب للزني ودليل المذهب المذكور وعلى مذهب الزني يجهر بالقراءة في الاولين حكاه عنه القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل في أول باب صفة الصلاة وهناك ذكر كثير من المسئلة قال لان الجهر يكون في ثلاث صلوات فغلب ولو نسي صلاتين من يومين ان علم اختلافهما وجعل عينها كفاه ان يصلي الخمس وان علم اتفاقهما أو شك لزمه أن يصلي عشر صلوات كل صلاة مرتين

استغرق الوقت واستبشع بعضهم عد الكفر من الاعذار وقال الكفر غير معذور بكفره ولا معنى للاستبشاع بعد العناية وتفسير العذر بما يسقط القضاء ولا شك أن القضاء شاقط عن الكافر ويجوز أن يعد عذرا بعد الاسلام لانه غير مؤاخذ بما تركه في حال الكفر وقوله وكذا بقدر تكبيرة معلم بالميم والزاي *

قال (وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر فيه قولان فعلي قول يلزم وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتى تصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده وهذه الاربع في مقابلة الظهر والعصر في قولان ويظهر فائدته في المغرب والعشاء) *

وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في باب التيسيم قال الشافعي رحمه الله في الام لو كان عليه ظهر أو عصر أو جهل أيتهما لم يفسخ بنية أحدهما ثم شك أيتهما نوى لم يجزه هذه الصلاة عن واحدة منهما ولو كلف عليه فوائت لا يعرف عددها ويعلم المدّة التي فاتة فيها بان قال تركت صلوات من هذا الشهر ولا أعلم قدرها فوجهاً حكاهما صاحب التمهيد والبيان والشاشي أحدهما وهو قول القفال يقال له كم تتحقق أنك تركت فإن قال عشر صلوات وأنشئت في الزيادة لزمه العشر دون الزيادة والثاني وهو قول القاضي حسين يقال له كم تتحقق أنك صليت في هذا الشهر فإذا قال كذا وكذا أزمانه قضاء ما زاد لأن الأصل شغل ذمته فلا يسقط إلا ما تحققته قال صاحب التمهيد ونظير المسئلة من شك بعد سلامة هل ترك ركناً وفيه قولان أحدهما لا شيء عليه والثاني يلزمه البناء على الأقل أن قرب الفصل وإن بعد لزمه الاستئناف فعلى قياس الأول يلزمه قضاء ما تحقق تركه فحسب وعلي الثاني يلزمه ما زاد علي ما تحقق فعله قلت قول القاضي بن أصح والذي ينبغي أن يختار وجه ثالث وهو أنه إن كان عادة الصلاة ويندر تركه لم يلزمه إلا ما يتيقن تركه كما لو شك بعد السلام في ترك ركن فإن المذهب أنه لا يلزمه شيء لأن الظاهر مضيق على الصحة وإن كان يصلي في وقت ويترك في وقت ولم تغلب منه الصلاة لزمه قضاء ما زاد علي ما يتيقن فعله لأن الأصل بقاؤه في ذمته ولم يعارضه ظاهر والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعاقب بالباب إحداها إذا اشتبه عليه وقت الصلاة والعجب أن المصنف ترك هذه المسألة وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في التنبيه قال أصحابنا إذا اشتبه وقتها لنعيم أو حبس في موضع ظلم أو غيرها لزمه الاجتهاد فيه ويستدل بالدرس والاوراد والأعمال وشبهها ويجهد الاعمي كالبصير لأنه بشارك البصير في هذه العلامات بخلاف القبلة وإنما يجهدان إذا لم يخبرهما ثقة بدخول الوقت عن مشاهدة فإن أخبر عن مشاهدة بأن قال رأيت الفجر فلما علم أو الشفق غار بما لم يميز الاجتهاد ووجب العمل بخبره وكذا لو أخبر ثقة عن أخبار ثقة عن مشاهدة ووجب قبوله فإن أخبر عن اجتهاد لم يميز للبصير القادر على الاجتهاد تقايله لأن المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد ويجوز للاعمي والبصير العاجز عن الاجتهاد تقليده على أصح الوجهين لضعف أهليته وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه في تقليد الاعمي وإذا وجب الاجتهاد فصلي بغير اجتهاد لزمه إعادة الصلاة وإن صادف الوقت لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب وقد تقدم نظيره في باب التيسيم قال في التمهيد لو ظن دخول الوقت فصلي بالظن بغير علامة

ما ذكرناه من لزوم فرض الوقت بادرارك ركعة أو بما دونها على أحد القولين يشمل الصلوات كلها ثم الصلوات التي يتفق في آخر وقتها زوال العذر إما أن تكون صلاة لا يجمع بينها وبين ما قبلها أو صلاة يجمع بينها وبين ما قبلها على ما سيأتي كيفية الجمع في بابها فاقسم الأول هو الصحيح

ظهرت فصادف الوقت لاتصح صلاته لتفريطه بترك الاجتهاد والعلامة وإذا لم تكن له دلالة أو كانت فلم يغلب علي ظنه شيء لزمه الصبر حتى يظن دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر إلي أن يتيقنه أو يظنه ويغلب علي ظنه أنه لو أخر خرج الوقت نص عليه الشافعي رحمه الله وأتفق الأصحاب عليه وإذا قدر علي الصبر إلي استيقان دخول الوقت جاز له الاجتهاد علي الصحيح وهو قول جمهور أصحابنا وفيه وجه اختاره أبو اسحاق الاسفريابي وهو نظير مسألة الاواني إذا اشتبه أنا أن ومعها ثالث يتيقن طهارته ولو كان في بيت مظلم وقدر علي الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد فيموجبان حكاهما صاحب التمه وغيره أحدهما لا تقدرته علي اليقين والصحيح الجواز كما للصحابي اعتماد رواية صحابي وقواه وإن كان قادراً علي معامه من النبي صلى الله عليه وسلم وتحصيل العلم القطعي بذلك وحيث جاز الاجتهاد فصلي به إن لم يتبين الحال فلا شيء عليه وإن بان وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا شيء عليه وقد أجزأته صلاته لكن الواقعة فيه أداء والواقعة بعده قضاء علي أصح الوجهين فعلي هذا لو كان مسافراً وقصرها وجبت إعادتها ثمة إذا قلنا لا يجوز قصر المقضية وإن بان وقوعها قبل الوقت وأدركه وجبت الاعادة بلا خلاف وإن لم يدركه فقولان الصحيح وجوب الاعادة وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقها والبندنجي والثاني لا يجب وهذا الخلاف والتفصيل كتنظيره فمن اشتبه عليه شهر رمضان ولو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت فإن أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الاعادة كلها كم إذا وجد النص بخلاف حكمه فانه يجب قضا حكمه وإن أخبره عن اجتهاد فلا إعادة بلا خلاف ولو علم بالمنجم الوقت بالحساب حكى صاحب البيان أن المذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره *

والظهر والمغرب فلا يلزم بزوال العذر في آخر وقت الواحدة من هذه الصلوات سوى تلك الصلاة والقسم الثاني هو العصر والعشاء فيجب علي الجملة بإدراك وقت العصر الظهر وإدراك وقت العشاء المغرب خلافاً لأبي حنيفة والمزني قال صاحب المعتمد وقول مالك يشبه ذلك لنا ما روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس رضي الله عنهما أنها قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر «بركة يلزمها المغرب والعشاء» وأيضاً فإن وقت العصر وقت الظهر في حاله العذر في حالة الضرورة وهي فوق العذر أولى وإذا عرفت ذلك فينبغي أن يعرف أن صاحب الكتاب إنما فرض الكلام في وقت العصر حيث قال في الفصل السابق كما لو طهرت الحائض قبل الغروب لأن العصر من القسم الثاني فأراد أن يرتب لزوم الظهر عليه بعد بيان حكم العصر فقال وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر الي آخره وشرح ذلك أن الشافعي رضي الله عنه بعد الجزم بأن الظهر قد يلزم بإدراك وقت العصر اختلف قوله في أنه بما إذا يلزم فأصح قوله أنه يلزم بما يلزم به العصر وذلك ركعة علي قول

(فرع) المؤذن الثقة العارف بالمواقيت هل يجوز اعتماد في دخول الوقت فيه اربعة اوجه أحدها يجوز للاعمى في الصحو والغيم ويجوز للبصير في الصحو ولا يجوز له في الغيم لأنه في الغيم مجتهد والمجتهد لا يقتل المجتهد وفي الصحو يشاهد فهو مخبر عن مشاهدة وهذا الوجه هو الذي رجحه الروياني والرافعي وغيرهما: والثاني وهو الاصح يجوز للبصير والاعمى في الصحو والغيم قال ابن سريج والشيخ ابو حامد وصححه صاحب التهذيب ونقله عن نص الشافعي رحمه الله وقطع به البندديجي وصاحب العدة قال البندديجي ولعله اجماع المسلمين لأنه لا يؤذن في العادة الا في الوقت: والثالث لا يجوز لها لأنه اجتهد وهما مجتهدان حكه في التهذيب والتمتع والرابع يجوز للاعمى دون البصير من غير فرق بين الغيم والصحو حكه القاضي ابو الطيب في تعليقه ولو كثر المؤذنون في يوم صحو أو غيم وغلب على الظن أنهم لا يخطئون لسكوتهم جاز اعتمادهم للبصير والاعمى بلا خلاف .

(فرع) الذي جرت اصابته في صياحه لا وقت يجوز اعتماد في دخول الوقت ذكره القاضي حـ .
وصاحب التتمة والرافعي .

(المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في المختصر الوقت للصلاة وقتان وقت تمام وقراءة ووقت عند وضوء وضوء واتفق أصحابنا على أن المراد بوقت المقام والقراءة وقت المقيم في وطنه اذا لم يكن هناك مطر وأما وقت العذر والضرورة ففيه وجهان مشهوران لمقتضى أصحابنا حكاهما الشيخ ابو حامد وسائر شارحي المختصر الصحيح عندهم وهو قول أبي اسحق المروزي وغيره ان المراد به وقت واحد وهو الوقت الجامع بين الصلاتين بسفر أو مطر ووقت صبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومغمي عليه أفاق وحائض ونفساء طهرنا قبل خروج وقت الصلاة الثانية فتزلهما الصلاتان والثاني ان المراد بوقت العذر وقت الجامع والمراد بوقت الضرورة وقت الصبي والباقي قال الجمهور هذا التفسير غلط (الثالثة) اذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها بغير عذر وهذا هو نص الشافعي في الام وقطع به جماهير الاصحاب وقد سبقت المسألة بمـ . وملة في باب التيمم وذكرنا هناك أن الصحيح أيضاً تحريم قطع الصوم الواجب بقضا أو نذر أو كفارة وأوضحنا جميع ذلك (الرابعة) يستحب ايقاظ النائم للصلاة لا سيما ان ضاق وقتها لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فاذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » وفي رواية « فاذا

وتكبيرة على قول ووجهه انا جعلنا وقت العصر وقتاً للظهر ومعلوم انه لو أدرك من وقت الظهر ركعة أو تحريمة يلزمه الظهر فكذلك اذا أدرك من وقت العصر لا نأخذ بالاعتبار امكان فعل الصلاتين فيكني ادراك وقت مشترك والقول الثاني انه لا يلزم به بل لا بد من زيادة اربع ركعات بعد ذلك لانما نجعلها مدركة للصلاة على الجماع وانما يتحقق صورة الجمع اذا تمت إحدى الصلاتين

أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة» رواه مسلم وعن أبي بكره رضى الله عنه قال « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة أو حركه برجله» رواه أبو داود باسناد فيه ضعف ولم يضعفه والله أعلم *

— باب الاذان —

قال أهل اللغة أصل الاذان الاعلام والاذان للصلاة معروف يقال فيه الاذان والاذنين والتأذين قاله الجوهري في القريين قال وقال شيخى الاذنين المؤذن المعلم بأوقات الصلاة فعيل بمعنى مفعول قال الازهرى يقال أذن المؤذن تأذينا وأذانا أى أعلم الناس بوقت الصلاة فوضع الاسم موضع المصدر قال وأصله من الاذن كأنه يلقى فى أذان الناس بصوته ما يدعوم الي الصلاة قال القاضي عياض رحمه الله أعلم أن الاذان كلام جامع لعقيدة الايمان مشتمل على نوعه من العقليات والسمعيات فأوله اثبات الذات وما يستحقه من الكلام والتثنية عن اضدادها وذلك بقوله «الله أكبر» وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح باثبات الوجدانية ونفى ضدها من الشراكة للمستحيلة فى حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين ثم صرح باثبات النبوة والشهادة بالرسالة لتبيننا صلى الله عليه وسلم وهى قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الافعال الجائزة الوقوع تلك المقدمات من باب الواجبات وبعد هذه القواعد كالت عقائد العقليات فيما يجب ويستحيل ويمحور فى حقه سبحانه وتعالى ثم دعا الى مادعاهم اليه من العبادات فدعا الى الصلاة وجعلها عقب اثبات النبوة لان معرفة وجودها من حجة النبي صلى الله عليه وسلم لا من حجة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقيم وفيه إشتار بأمور الآخرة من البعث والحزاء وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم ذكر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان ولينخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من ايمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه: هذا آخر كلام القاضى وهو من النفائس الجليلة والله التوفيق *

﴿ فصل ﴾ الاصل فى الاذان ما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال «كان المسلمون

وبعض الاخرى فى الوقت ثم الاربع الزائدة تقع فى مقابلها الظهر أو العصر فيه قولان وايسا بمنصوصين لكنها مخرجان ولذلك عبر الصيدلاني وغيره عنهم بوجهين أصحهما أن الاربع فى مقابلة الظهر لانها السابقة وعند الجمع لا بد من تقديمها وجوبا أو استحبابا على ما سياتى فى موضعه ولانه لو لم يدرك الا قدر ركعة أو تحريمة لما زمه الظهر على هذا القول الذى عليه تفرع وا ازال قدر الاربع

حين قاموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم
 اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر أولاً تبشرون
 رجلاً ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » رواه
 البخارى ومسلم هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كمن قبل شرع الاذان وعن عبد الله بن زيد
 ابن عبد ربه الانصارى رضى الله عنه قال « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل
 ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله اتبع
 الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال أفلا أدراك علي ما هو خير من ذلك
 فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله
 الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على الصلاة حى على الصلاة حى
 على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال ثم تقول
 اذا اقامت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على
 الصلاة حى الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله فلما اصبحت
 أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رايت فقال أنها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال
 فألق عليه ما رايت فليؤذن به فإنه اندى صوتاً منك فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به
 فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله
 لقد رأيت مثل ما أرى فقال رسول الله ﷺ فله الحمد » رواه أبو داود باسناد صحيح وروى
 الترمذى بعضه بطريق أبى داود وقال حسن صحيح وقال فى آخره فله الحمد وذلك أثبت *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ الاذان والاقامة ﴾ مشرومان للصلوات الخمس لما روى ان النبي ﷺ استأشار المسلمين فيما
 يجمعهم على الصلاة فقالوا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر الناقوس فكرهه من أجل النصارى
 فأرى تلك الليلة عبد الله بن زيد النداء فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بلالاً فاذن به *
 ﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث الذى ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه باسناد ضعيف جداً من

رواية ابن عمر رضى الله عنهما ويغنى عنه حديث عبد الله بن زيد الذى قدمناه وغيره من الاحاديث
 لزم الظاهر فدل على أن هذه الزيادة فى مقابلة الظهر والثاني أنها فى مقابلة العصر لان الظاهر هنا
 تابعة للعصر فى الوقت والازوم فاذا اقتضى الحال الحكم بادرارك الصلاتين وجب أن يكون الاكثر
 فى مقابلة المتبوع والاقل فى مقابلة التابع وقائدة هذا الخلاف الاخير لا يظهر فى هذه الصورة وإنما
 يظهر فى المغرب والعشاء وذلك ان فى لزوم للمغرب بما يلزم به العشاء قولين كما فى لزوم الظهر بما

الصحيحة وأما الصحيح في رواية ابن عمر ما قدمناه في الفصل السابق: وقوله في هذا الحديث قارى تلك الليلة هذا التقييد باليلة ضعيف غريب وأما الصحيح ماسبق والناقوس هو الذى يضرب به لصلاة النصرى جمعه نواقيس وقوله من أجل هو بفتح الهزنة وكسرها حكاهما الجوهري والمشهور الفتح وبه جاء القرآن «وعبد الله بن زيد هذا هو ابو محمد عبد الله بن زيد بن عيسر به الانصارى شهد العقبة ويدرأ وكانت رؤياه الاذان في السنة الاولى من الهجرة بعد بناء النبي صلى الله عليه وسلم مسجده توفي رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن اربع وستين سنة: وأما حكم المسألة فالاذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ولا يشرع الاذان ولا الاقامة لغير الخمس بخلاف سواء كانت منسودة أو جنازة أو سنة وسواء سن لها الجساعة كالعيدين والكسوف والاستسقاء ام لا كالضحى ولكن ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وقد ذكره المصنف في ابوابها وكذا ينادى للراوية الصلاة جامعة اذا صليت جماعة ولا يستحب ذلك في صلاة الجنازة على أصح الوجهين وبه قطع الشيخ ابو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب العدة والبغوى وآخرون وقطع الغزالي بأنه يستحب فيها والمذهب الاول وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في أول كتاب الاذان من الام لا اذان ولا اقامة لغير المكتوبة فاما الاعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فاحب أن يقال فيه الصلاة جامعة قال والصلاة على الجنازة وكل نافلة غير العيد والحسوف فلا اذان فيها ولا قول الصلاة جامعة هذا نصه والله أعلم *
واما قول صاحب الدخائر إن المنسودة يؤذن لها وقيم اذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرح فقلط منه وهو كثير الغلط وقد اتفق الاصحاب على أنه لا يؤذن للنذر ولا يقام ولا يقال الصلاة جامعة وهذا مشهور *

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا ان الاذان والاقامة لا يشرعان لغير المكتوبات الخمس وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف ونقل سليم الدارمى في كتابه رؤوس المسائل وغيره عن معاوية ابن ابى سفيان وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم انهما قالاهما سنة في صلاة العيدين وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم يلقهما فيه السنن وكيف كان هو مذهب مردود وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر ابن سمرة رضى الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة» وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة * قال المصنف رحمه الله *

يلزم به العصر أصبح القولين انه يلزم بهو الثاني لا بد من زيادة على ذلك فان قلنا في الصورة الاولى الاربع في مقابلة الظهر كفى هنا قدر ثلاث ركعات للمغرب زيادة على ما يلزم به العشاء وان قلنا انها في مقابلة العصر وجب أن يزيد قدر أربع ركعات وقوله في الكتاب حتى تتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده المراد منه ما قد مضى أن صورة الجمع انما يتحقق اذا تمت

﴿وهو أفضل من الإمامة ومن أصحابنا من قال الإمامة أفضل لأن الاذان يراد للصلاة فكان القيام بامر الصلاة اولي من القيام بما يراد لها والاول اصح لقوله تعالى (ومن أحسن قولاً من دعا الى الله وعمل صالحاً) قالت عائشة رضى الله عنها نزلت في المؤذنين ولقوله صلى الله عليه وسلم «الامة ضمنا والمؤذنون امناء» فارشاد الله الائمة وغفر للمؤذنين «والامين أحسن حالاً من الضمين وعن عمر رضى الله عنه قال «لو كنت مؤذناً لما باليت أن لا اجاهد ولا احج ولا اعتمر بحد حجة الاسلام»﴾

﴿الشرح﴾ هذا التفسير المنقول عن عائشة رضى الله عنها مشهور عنها ووافها عليه عكرمة وقال آخرون المراد بالدعى الى الله تعالى هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابن عباس وابن سيرين وابن زيد والسدى ومقاتل وفي رواية عن ابن عباس أنه أبو بكر رضى الله عنه واما حديث الائمة ضمناً الى آخره فرواه أبو داود والترمذى وغيرهما من رواية أبي هريرة ولكن ليس اسناده قوي وذكر الترمذى تضعيفه عن علي بن المدينى امام هذا الفن وضعفه ابنه البخارى وغيره لأنه من رواية الامش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة ورواه الباقى أيضاً من رواية عائشة واسناده أيضاً ليس قوى ولكن يغني عنه ما سنذكره وان شاء الله تعالى والضمان في اللغة هو الكفالة والحفظ والراية قاله المروى وغيره قال الشافعى في الام يحتمل انهم ضمناً لما غابوا عليه من الامرار بالقراءة والذكر وقيل المراد ضمناً الدعاء اى يعم القوم به ولا يخص نفسه به وقيل لأنه يتحمل القراءة والقيام عن المسبوق وقيل لأنه يسقط بفعايم فرض الكفاية وقال الخطابي قال أهل اللغة الضمان الراعى قال ومضى الحديث انه يحفظ على القوم صلاتهم وليس هو من الضمان الموجب للعرامة وأما أمانة المؤذنين فقيل لانهم امناء على مواقيت الصلاة وقيل امناء على حرم الناس يشرفون على موضع عال وقيل امناء في تبرعهم بالاذان وقول المصنف والامين أحسن حالاً من الضمين الضمين هو الضامن قال الحمادى لأن الامين متطوع بعمله والضامن يجب عليه فعل ذلك «أما حكم المسألة فهل الاذان أفضل من الإمامة أم هي أفضل منه فيه أربعة أوجه أحها عند العراقيين والسرخسي والبعوى الاذان أفضل وهو نصه في الام وبه قال أكثر اصحاب قال الحمادى هو مذهب الشافعى قال وبه قال عامة أصحابنا وغلط من قال غيره وكذا قال الشيخ أبو حامد أنه مذهب الشافعى وعامة اصحابنا والثاني الإمامة أفضل وهو الاصح عند

أحدى الصلاتين وبعض الاخرى في الوقت وتعيين الظهر ولزوم العصر بعده كأنه مبنى على أن الظاهر لا بد من تقديمه عند الجمع *

قال ﴿وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذى ذكرناه فعلى قولين﴾ * هل يعتبر مع القدر المذكور لزوم الصلاة الواحدة او صلاتي الجمع ادر ان زمان الطهارة

الخراسانيين وتقلوه عن نص الشافعي وصححه القاضي أبو الطيب وقطع به الدارمي والثالث هما سواء
 حكمه صاحب البيان والرافعي وغيرهما والرابع أن علم من نفسه القيام بحق الامامة وجميع خصاها
 فهي أفضل والا فلا اذان حكمه الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وغيرهما وتقله الرافعي عن أبي علي
 الطبري والقاضي أبي القاسم بن كج والمسعودي والقاضي حسين والمذهب ترجيح الاذان وقد نص
 في الام على كراهة الامامة فقال أحب الاذان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اغفر
 للمؤذنين » واكره الامامة للضمان وما على الامام فيها هذا نصه واحتج لمن رجح الامامة بان النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم الخلفاء الراشدين اموا ولم يؤذوا وكذا كبار العلماء بعدهم وفي الصحيحين عن مالك
 بن الحويرث رضى الله عنه قال قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليؤذن لك احدكم وليؤمكم اكرمكم »
 واحتج من رجح الاذان بحديث معاوية رضى الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمؤذنون
 أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه مسلم وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا » رواه البخاري
 ومسلم وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له
 له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال « اذا نودى للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى النداء أقبل حتى
 اذا قوب بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التوبى اقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا
 واذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى » رواه البخاري ومسلم وعن
 ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من اذن اثنتى عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب
 له بتأذنيه في كل يوم ستون حسنة واسكن اقامة ثلاثون حسنة » رواه ابن ماجه والدارقطني
 والحاكم وقال حديث صحيح وهو من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من جرحه ومنهم
 وثقه وله شاهد يقويه وأجاب هؤلاء عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة وكذا من بعده
 من الخلفاء والائمة ولم يؤذوا بأنهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم
 فلم يتفرغوا للاذان ومراعاة أوقاته وأما الامامة فلا بد لهم من صلاة ويؤيد هذا التأويل ما رواه
 البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « لو كنت أطيق الاذان مع
 الخلافة لاذنت »

(فرع) قال كثير من أصحابنا يكره أن يكون الامام هو المؤذن ممن نص علي هذا الشيخ

فيه قولان احدهما نعم لان الصلاة إنما يمكن بعد تقديم الطهارة وأصحها لا لان الطهارة لا تختص
 بالوقت ولا تشترط في الازام وإنما يشترط في الصحة ألا ترى أن الصلاة تلزم على المحدث ويعاقب
 علي تركها واذا جمعت بين الاقوال التي حكيناها حصل عندك في القدر الذي يلزم به كل صلاة

أبو محمد الجويني والبغوي وغيرهما واحتج هؤلاء بحديث عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهي أن يكون الإمام مؤذناً » رواه البيهقي وقل هو ضعيف بكرة وقال القاضى أبو العلي بن كعب أياً ما أجمع بين الرجل بين الأذان والإمامة ليحوز الفضيلتين وبه قد قطع صاحب الحاوى وهو الأصح وفيه حديث جيد سنذكره في مسألة الأذان قائماً وتقل الرافعي عن ابن كعب أيضاً أنه استحب الجمع بينهما قال ولعله أراد الأذان تقوم والإمامة لاخرين (قلت) وإذا لم يثبت في الجمع بينهما نهي فكرهته خطأ فحصل وجهان الصحيح أنه يستحب وقد قال القاضى أبو الطيب في أول صفة الصلاة في مسألة لا يقوم حي يفرغ المؤذن من الإقامة أجمع المسلمون على جواز كون المؤذن اماماً واستحبابه قال صاحب الحاوى في كل واحد من الأذان والإمامة مفضل والامانة فيها أربعة أحوال حال يمكنه القيام بها والفرغ لما فلافضل أن يجمع بينهما وسال يصح عن الإمامة اتساع علمه وضعف قراءته وقدره على الأذان لعل صوته ومعرفته بالاوقات فلا نفراد للأذان أفضل وحال يصح عن الأذان لضعف صوته وقلة ابلاغه ويكون قياً بالإمامة لمعرفة أحكام الصلاة وحسن قراءته فالإمامة أفضل وحال يقدر على كل واحد ويصاح له ولا يمكن الجمع فأيهما أفضل فيه وجهان * قال المصنف رحمه الله *

(فان تنازع جماعة في الأذان وتناحوا اقرع بينهم قوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا »)

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه الاقراع والنداء يكسر النون وضمة لفتانته شهو رتان الكسر أشهر وبه جاء القرآن وقوله اذا تنازعوا اقرع هذا اذا لم يكن المسجد مؤذناً راتب أو كنه مؤذنون وتنازعوا في الإبقاء أو كان المسجد صغيراً وأدى اختلاف أصواتهم الي تهويش فيقرع ويؤذن واحد وهو من خرجت له القرعة أما اذا كان هناك راتب وتنازع غيره فيقدم الراتب وان كان جماعة مرتبون وأمكن أذان كل واحد في موضع من المسجد أكبره اذن كل واحد وحده وان كان صغيراً ولم يؤد اختلاف أصواتهم الي تهويش اذوا دفعة واحدة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ومن أعمامنا من قال مما من فروض الكفاية فان اتفق أهل بلد أو صقع على تركها قولوا عليه لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وقال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاصطخري هو سنة الا في الجمعة فانه من فرائض الكفاية فيها لأنها لما اختصت الجمعة بوجوب

من اداء الآخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة وثانيها هذا مع زمان طهارة وثالثها قدر اكمة واربعا هذا مع زمان طهارة وفيها يلزم به الظهور مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة وخامسها قدر اربع ركعات مع تكبيرة وسادسها هذا مع زمان طهارة وسابعها قد خسر

الجماعة اختصت بوجوب الدعاء اليها والمذهب الاول لانه دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله الصلاة جامعة ﴿

﴿الشرح﴾ الصقع بضم الصاد الناحية والكورة ويقال صقع وسقع وزقع بالصاد والسين والزاى ثلاث لغات وقوله الصلاة جامعة هو بنصيحها الصلاة على الاغراء وجامعة على الحال وقوله دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله العبادة جامعة يعني حيث تشرع الصلاة جامعة كالعباد والكسوف وهذا القياس ضعيف لانه ليس في قوله الصلاة جامعة شعار ظاهر بخلاف الاذان وقوله شعائر الاسلام هي جمع شعيرة بفتح الشين قال أهل اللغة والمفسرون هي معتبات الاسلام ومعالمه الظاهرة مأخوذة من شعرت أى علمت فهي ظاهرات معلومات. اما حكم المسألة في الاذان والاقامة ثلاثة وأوجه كذا ذكر المصنف أحدها أنها سنة والثاني فرض كفاية والثالث فرض كفاية في الجمعة سنة في غيرها وهو قول ابن خيران والاصطخري كما ذكره المصنف وغيره وحكمه السرخسي عن احمد الديلمي من أصحابنا وما احتجوا به لسكونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي المسي صلاته افضل كذا وكذا ولم يذكرها معهم انه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة واركب الصلاة قال أصحابنا فان قلنا فرض كفاية فاقبل ما يأتى به الفرض أن ينتشر الاذان في جميع أهل ذلك المكان فان كانت قرية صغيرة بحيث اذا أذن واحد سمعوا كلهم سقط الفرض بواحد وان كان بلدا كبيرا وجب أن يؤذن في كل موضع واحد بحيث ينتشر الاذان في جميعهم فان أذن واحد غلب سقط الخرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم قال صاحب الابانة ويسقط فرض الكفاية بالاذان لصلاة واحدة في كل يوم وليلة ولا يجب لكل صلاة وحكى امام الحرمين هذا عنه ولم يحك غيره وقال لم أر لأصحابنا إيجابه لكل صلاة قال ودليله أنه اذا حصل مرة في كل يوم وليلة لم تندرس الشعائر واقتصر الغزالي في البسيط على ما ذكره صاحب الابانة وهذا الذي ذكره خلاف ظاهر كلام جمهور أصحابنا فان مقتضى كلامهم وإطلاقهم أنه اذا قيل انه فرض كفاية وجب لكل صلاة وهذا هو الصواب تفريعا على

ركعات وأما هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به العشاء مع المغرب مع هذه الثمانية أربعة أخرى أحدها ثلاث ركعات وتكبيرة والثاني هذا مع زمان طهارة والثالث أربع ركعات والرابع هذا مع زمان طهارة ﴿

قال ﴿فان زال الصبي بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب (حوز) إعادتها وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجوه وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن الفرض﴾ ﴿

جميع ما ذكرنا فيها اذا كان زوال العذر قبل أداء وظيفة الوقت وهكذا يكون حال ماسوى الصبي من الاعذار فانها كما تمتع الوجوب تمتع الصحة فأما الصبي فيعجز أن يزول بعد أداء وظيفة

قولنا فرض كفاية لأنه المعبود ولا يحصل الشعار الا به وإذا قلنا الاذان سنة حصلت بما يحصل به اذا قلنا فرض كفاية قال اصحابنا فان قلنا فرض كفاية فاتفق اهل بلد او قرية على تركه وطلبوا به فامتنعوا وجب قتالهم كما يقاتلون على ترك غيره من فروض الكفاية وان قلنا هو سنة فتركه فهل يقاتلون فيه وجهان مشهوران في كتب العراقيين وذكرها قائلون من الخراسانيين الصحيح منها لا يقاتلون كما لا يقاتلون على ترك سنة الظهر والصبح وغيرها والثاني يقاتلون لأنه شعار ظاهر بخلاف سنة الظهر قال امام الحرمين قال الاصحاب لا يقاتلون وقال ابو اسحاق المروزي يقاتلون وهو باطل لا أصل له وهو رجوع الى أنه فرض كفاية والا فلا قتال على ترك السنة هكذا قاله امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون قال الامام وإذا قلنا أنه فرض كفاية في الجمعة خاصة فوجهان أحدهما لا يسقط الفرض الا باذان فضل بين يدي الخطيب والثاني يسقط بأن يؤتى به الصلاة الجمعة وان لم يكن بين يديه واتفقوا على أنه لا يسقط باذان يفعل في يوم الجمعة لغير صلاة الجمعة وقال الامام والقول في الإقامة بالقول في الاذان في جميع ما ذكرناه *

(فرع) في مذاهب العلماء وفي الاذان والإقامة: مذهبتا المشهور انهما سنة لكل الصلوات في الحضر والسفر للجماعة والمنفرد لا يجبان بحال فان تركت صلاة المنفرد والجماعة وبه قال ابو حنيفة واصحابه وسحق بن راهويه ونقله السرخسي عن جمهور العلماء وقال ابى المنذر هما فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر قال وقال مالك تجب في مسجد الجماعة وقال عطاء والاوزاعي ان نسي الإقامة أعاد الصلاة وعن الاوزاعي رواية أنه يعيد مادام الوقت باقياً قال العبدى هامة عند مالك وفرضا كفاية عند احمد وقال داود هما فرض صلاة الجماعة وليس بها شرط اصحتها وقال مجاهدان نسي الإقامة في السفر أعاد وقال المالكي قال أهل الفقه هما واجبان لكل صلاة واختلفوا في اشتراطهما لصحتها * قال المصنف رحمه الله *

وهل بسن للفوائت فيه ثلاثة أقوال قال في الام يقيم لها ولا يؤذن والدليل عليه ما روى ابو سعيد

الوقت او في اثنتائها لأنها لا تمنع الصحة وان منع الوجوب فاذا صلي الصبي وظيفة الوقت ثم بلغ وقد بقى شيء من الوقت اما بالسن او بالاحتلام فيستحب له ان يعيد وهل يجب عليه الاعادة ظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب انه لا يجب لانه ادى وظيفة الوقت وصحته منه فلا تلزمه الاعادة كالامة اذا صلت مكتشوفة الرأس ثم عتقت والوقت باق لا تعيد وخرج ابن سريج انه يجب لان ما أداه في حال الصغر واقع في حال النقصان فلا يجزى عن الفرض بعد حصول الكمال في الوقت والمفعول مع النقصان كغير المفعول وهذا مذهب أبي حنيفة والمزني ورواه القاضي الرويانى عن مالك قال وعن احمد روايتان ولا فرق عند ابن سريج بين أن يكون الباقي من الوقت

الحندي رضى الله عنه قال «حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فامرء فاقام الظهر واحسن كما يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك» ولأن الأذان للإعلام بالوقت وقد فات الوقت والاقامة لاستفتاح الصلاة وذلك موجود وقال في التقديم يؤذن ويقم للأولي وحدها ويقم لآلئ بعدها والدليل عليه ما روي عبد الله بن مسعود رضى الله عنه «أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ماشاء الله فامر بلالا فاذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء» ولأنهما صلاتان جمعهما وقت واحد فكانتا باذان واقامتين كل المغرب والعشاء بالمزدلفة فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين وقال في الاملاء ان أمل اجماع الناس اذن واقام وان لم يؤمل أقام والدليل عليه ان الأذان يراد لجمع الناس فاذا لم يؤمل الجمع لم يكن الأذان وجه واذا أمل كان له وجه قال ابو اسحاق وعلي هذا القول الصلاة الحاضرة ايضا اذا أمل الاجتماع لها اذن واقام وان لم يؤمل اقام ولم يؤذن»

(الشرح) حديث ابي سعيد رضى الله عنه صحيح رواه الامامان ابو عبد الله الشافعي واحمد بن حنبل في مسنديهما بلفظه هنا باسناد صحيح ورواه النسائي لكن لم يذكر المغرب والعشاء واسناده صحيح ايضا وحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرسل فانه من رواية ابنه ابي عبيدة عنه وابنه لم يسمع منه لصغره وقد سبق بيان هذا في آخر باب مواقيت الصلاة وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واقامتين صحيح رواه مسلم من رواية جابر ويوم الخندق هو يوم الاحزاب وكان ذلك سنة اربع من الهجرة وقيل سنة خمس وحديث ابن مسعود كان يوم الخندق ايضا وهو مخالف لحديث ابي سعيد ومجابه عن اختلافها بأنها قضيتان جبرتا في أيام الخندق فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما وكان قوات هذه الصلوات

حين بلغ قليلا أو كثيرا وعن الاصطخرى انه ان بلغ والباقي من الوقت ما يسم لتلك الصلاة لزمتم الاعادة والا فلا ولو بلغ في أثناء الصلاة وأما يكون ذلك بالنس قد قال الشافعي رضى الله عنه أحببت أن يتم ويعيد ولا يتيين لي أن عليه الاعادة واختلفوا في معناه بحسب الاختلاف فيما اذا بلغ بعد الصلاة فقال جمهور الاصحاب يجب الاتمام ونستحب الاعادة أما وجوب الاتمام فلان صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب فيها فيلزمه اتمامها وقد تكون العبادة تطوعا في الابتداء ثم يجب اتمامها كحج التطوع وكما اذا ابتداء الصوم وهو مريض ثم شفى وكما لو شفى في صوم التطوع ثم نذر اتمامه يجب عليه الاتمام وأما استحباب الاعادة فليؤدى الصلاة في حال الكمال ومعنى

للاشتغال بالقتال وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف كذا صرح به في رواية الشافعي واحمد وغيرهما وقوله ذهب هوي من الليل هو بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ويقال ايضا بضم الهاء حكايا صاحب مطالع الأنوار وغيره لكن الفتح هو المشهور الافصح ومعناه طائفة منه : اما حكم المسئلة فاذا أراد قضاء فوائت دفعة واحدة أقام لكل واحدة بلاخلاف ولاخلاف انه لا يؤذن لتسير الاولى منهم وهل يؤذن للاولى فيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف بدلائلها اصحها عند جمهور الاصحاب يؤذن من صححه الشيخ ابو حامد في تعليقه والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد وقطع به في المنقح وصححه المصنف في التنبيه وصاحب الابانة والشيخ نصر والرويان في الحلية وقطع به سليم الرازي في الكفاية وصححه في رؤوس المسائل فهذا هو الصحيح الذي جاءت به الاحاديث الصحيحة ولا يفتر بتصحيح الرافي وغيره منع الاذان ولو أراد قضاء فائتة وحدها أقام لها وفي الاذان هذه الاقوال اصحها يؤذن قال اصحابنا الاذان في الجديد حق الوقت وفي التقديم حق الفريضة وفي الاملاء حق الجماعة ولو أراد قضاء الفوائت متفرقات كل واحدة في وقت ففي الاذان لكل واحدة الاقوال الثلاثة اصحها يؤذن ولو قضي فائتة في جماعة جاء القولان الجديد والتقديم دون نص الاملاء ولو الى بين فريضة الوقت ومقضية فان قدم فريضة الوقت أذن لها وأقام وأقام للمقضية ولم يؤذن وان قدم المقضية أقام لها وفي الاذان لها الاقوال وأما فريضة الوقت فقال الفوراني وامام الحرمين ان قلنا يؤذن للمقضية لم يؤذن لها والا أذن وقطع السرخسي في الامالي بأنه يؤذن لها وقطع المتولي والبقوي وصاحب العدة بأنه لا يؤذن لها والامسج أنه لا يؤذن لفريضة الوقت الآن يؤخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينها فانه حينئذ يؤذن لفريضة الوقت بلاخلاف واعلم انه لا يشرع توالي اذنين إلا في صورتين احدهما اذا أخروا المؤداة الي آخر وقتها فاذنوا لها وصالوا ثم دخلت فريضة اخرى فيؤذن لها قطعاً الثانية اذا صلى فائتة قبل الزوال مثلاً واذن لها على قولنا يشرع الاذان لها فلما فرغ من الصلاة دخلت الظاهر فيؤذن ولم

قوله أحببت أن يتم ويعيد عند هؤلاء هو استحباب الجمع بينهما وهذا الوجه هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال وقع عن النرض وقال ابن سريج الأعمام يستحب والاعادة واجبة وهذا خلاف قوله ولا بين لي أن عليه الاعادة والاصطخرى جرى على التفصيل الذي سبق وقال اذا كان الباقي قدرا لا يسع للصلاة أشبه ما اذا بلغ في اثناء صوم يوم من رمضان لا يجب عليه القضاء لان الباقي لا يبع . وم يوم : واعلم ان مسألة الصوم قد سلم فيها ابو حنيفة والمزني نفي القضاء تعليلاً بما ذكره الاصطخرى واختلاف سائر اصحابنا في تعليله منهم من ساعدهم على هذا التعليل وقال بقية اليوم لا يسع الصوم ولا يمكن ايقاع بعضه في الليل بخلاف الصلاة يمكن ايقاع بعضها بعد خروج

يستثنى امام الحرمين غير هذه الصورة الثانية ولا بد من استثناء الاولى ايضا والله اعلم *
 (فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للفائفة قد ذكرنا أن الاصح عندنا انه مشروع لها قال
 الشيخ ابو حامد وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحد وابي ثور وقال الاوزاعي واسحاق لا يؤذن
 قال ابو حامد وقال ابو حنيفة اذا أراد فوائت أذن لكل واحدة: دليلنا انه لا يشرع زيادة علي
 اذان للاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقة أنه لم يوال بين أذنين *
 (فرع) المنفرد في صحراء أوبلد يؤذن علي المذهب والمنصوص في الجديد والقديم لاطلاق
 الاحاديث وفيه قول مخرج أنه لا يؤذن ووجه خروجه ابو اسحاق المروزي من نصه في الاملاء إن
 رجاء حضور جماعة اذن والا فلا هذا كله اذا لم يبلغ المنفرد اذان غيره فان بلغه فطريقان احدهما
 انه كالم لم يبلغه فيكون فيه الخلاف وبهذا الطريق قطع المارودي والبندنجي قال البندنجي
 القول الجديد يؤذن والقديم لا بالطريق الثاني لا يؤذن لان مقصود الاذان حصل بأذان غيره فان
 قلنا يؤذن أقام وان قلنا لا يؤذن فهل يقيم فيه طريقان الصحيح وبه قطع الجمهور يقيم والثاني
 حكمه جماعة من الخراسانيين فيه وجهان وهذا غلط واذا قلنا يؤذن فهل يرفع صوته نظر ان صلى
 في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع لثلاث يوم دخول وقت صلاة أخرى نص عليه في الام
 وافقوا عليه وان لم يكن كذلك فوجهان الاصح يرفع لعموم الاحاديث في رفع الصوت بالاذان
 والثاني ان رجاء جماعة رفع والا فلا ولو اقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فهل يسن لهم
 الاذان قولان الصحيح نعم وبه قطع البغوي وغيره ولا يرفع الصوت لحرف اللبس سواء كان
 المسجد مطروقا أو غير مطروق قال امام الحرمين حيث قلنا في الجماعة الثانية في المسجد الذي أذن
 فيه مؤذن وصليت فيه جماعة لا يرفع الصوت لانعني به أنه يحرم الرفع بل نعني به أن الاول ان
 لا يرفع واذا قلنا المنفرد لا يرفع صوته فلا نعني به ان الاول ان لا يرفع صوته فان الرفع أولى في
 حقه ولكن نعني به يتد باذانه وان لم يرفع هكذا قاله امام الحرمين فعنده ان الخلاف في

الوقت ومنهم من علل بأن الصوم المأتي به صحيح واقع عن الفرض وينبئ علي هاتين العلتين
 ما اذا بلغ وهو مفطر فعلي التعليل الاول لاقضاء عليه وعلى الثاني يجب وعن ابن سريج أنه يجب
 القضاء في الصوم كافي الصلاة بلغ مفطراً أو صائماً هذا في غير الجمعة من الصلوات أما اذا صلى
 الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير فائفة بعد هل يلزمه حضورها من قال في سائر الصلوات تلزم
 الاعادة أولى أن يقول بالزوم ههنا ومن نبى الاعادة في سائر الصلوات اختلفوا ههنا علي وجهين
 أحدهما وبه قال ابن الحداد أنه يجب عليه الجمعة لانه لم يكن من أهل الفرض حين صلى الظهر وقد
 كل حاله بالبلوغ بخلاف سائر الصلوات لانه بالبلوغ لا ينتقل الى فرض أكمل مما فعل وههنا
 ينتقل الى الجمعة وهو أكمل من الظهر الا ترى أنها تتعلق باهل الكمال وبخلاف المسافر والعبد

ورفع المنفرد صوته هو في ان يعمل يعتد بأذانه أم لا والذي قاله الجمهور انه يعتد به بل ارفع ملاحلاف وانما الخلاف في استحباب الرفع قالوا فيمكن ان يسمع نفسه وشرط امام الحرمين أن يسمع من هو عنده قال الشافعي في الام واذان الرجل في بيته واقامته كهما في غير بيته سواء سمع المؤذنين حوله أم لا هذا نصه وتابعه الشيخ أبو حامد وغيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (وان جمع بين صلاتين فان جمع بينهما في وقت الاول منهما اذن واقام للاولي واقام للثانية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرفه وان جمع بينهما في وقت الثانية فهي كالفائتين لان الاول قد فات وقتها والثانية تابعة لها) *

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم من رواية جابر رضي الله عنه وقوله فهي بمعنى المسئلة قال اصحابنا ان جمع بينهما في وقت الاول اذن الاول بلا خلاف واقام الكل واحدة لحديث المذكور وان جمع في وقت الثانية وبدأ بالاولي كما هو للمشروع لم يؤذن للثانية وهل يؤذن للاولي فيه الاقوال الثلاثة التي في الفوائت هكذا قاله الاصحاب في كل الطرق وخالفهم القاضى حسين والمتولي فقالا ان قلنا يؤذن للفائتة فيها اولي والافوجها لانها مؤداة والمذهب أنه على الاقوال الثلاثة التي في الفوائت الصحيح انه يؤذن لحديث جابر المذكور في مسألة الفوائت في الجمع بمزدلفة وقد روى البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى الصلاتين بمزدلفة باقامة » وفي رواية لابن داود بأذان وروى الاذان البخارى عن ابن مسعود موقوفاً عليه ويحاج عن حديث ابن عمر رضي الله عنه بحج: اين احدهما انا انما حفظ الاقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لان معه زيادة علم والثاني ان جابرا استوفى أمور حجة النبي صلى الله عليه وسلم واقبتها فهو اولي بالاعتماد والله اعلم فلو خالف فبدأ بالعصر وقتنا بالمذهب انه يصح الجمع اذن للعصر الى بدأ بها قولاً واحداً ولا يؤذن للظهر ويقم لكل واحدة صرح به صاحب التتمة وغيره قال لا يؤذن للثانية سواء قلنا الترتيب شرط أم لا لانا ان شرطناه صارت الثانية فائتة والفائتة المفعولة بعد فرض الوقت لا يؤذن لها وان لم نشرطها فثانية من صلاتي الجمع لا يؤذن لها وقال صاحب الابانة اذا شرطنا الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالتقضية في الاذان لها الخلاف قال ابام الحرمين والاصحاب هذا غلط صريح لا وجه له لان صلاة العصر مؤداة في وقتها قطعاً وانما يتطرق الخلل بترك الترتيب الى الظهر فقط وقال صاحب الحاوى ان بدأ بالعصر اذن لها وهل

اذا صليا الظهر ثم أقام المسافر وعق العبد وأدرك الجمعة لا يلزمها الجمعة لانها حين صليا الظهر كانا من أهل الفرض والوجه الثاني وهو الاصح أنها لا تلزم كسائر الصلوات ومنعوا قوله أنه ليس من أهل الفرض لانه مأمور بالصلاة مضروب على تركها ولا يعاقب احد على تركه التطوع وعن

يؤذن للظهر فيه ثلاثة أقوال قال الشافعي هذا صحيح في العصر وغير صحيح في الظهر بعدها فإن قيل إذا جمع في وقت العصر وبدأ بالظهر لم يؤذن للعصر لأن الوقت لها فالجواب ما أجاب به المصنف والأصحاب أن العصر في حكم التابعة للظهر هنا وتقل الزايف وجها عن إبي الحسن بن القطان أنه يستحب أن يؤذن لكل واحد من صلاتي الجمع سواء قدم أو أخر وهذا الوجه حكاه الدارمي وهو غلط مخالف للحديث الصحيحة ولما قاله الشافعي والأصحاب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز الاذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لأنه يراد للاعلام بالوقت فلا يجوز قبله وأما الصبح فيجوز أن يؤذن له بعد نصف الليل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ولأن الصبح يدخل وقتها والناس نيام وفيهم الجنب والمحدث فاحتيج إلى تقديم الاذان ليتأهب للصلاة وسائر الصلوات يدخل وقتها والناس مستيقظون فلا يحتاج إلى تقديم الاذان وأما الإقامة فلا يجوز تقديمها على الوقت لأنها تراد لاستفتاح الصلاة فلا يجوز قبل الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح وواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وروى ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال » قال البيهقي قال ابن خزيمة أن سمعت هذه الرواية فيجوز أن يكون بين ابن أم مكتوم وبلال نوب فكان بلال في نوبة يؤذن بليل وكان ابن أم مكتوم في نوبة يؤذن بليل قال وإن لم تصح رواية من روى تقديم اذان ابن أم مكتوم فقد صح خبر ابن عمر وابن مسعود وسمرة وعائشة أن بلالا كان يؤذن بليل والله أعلم واسم ابن أم مكتوم عمرو ابن قيس وقيل عبد الله ابن زائدة القرشي العامري وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزواته وشهد فتح القادسية واشتهد بها في خلافة عمر رضي الله عنه واسم أم مكتوم عائكة بنت عبد الله

أما حكم المسئلة فلا يجوز الاذان لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف لما ذكره قال الشافعي في الام والأصحاب لو اومع بعض كلمات الاذان لغير الصبح قبل الوقت وبعضها في الوقت لم

الشيخ إبي زيد يخرج هذا الخلاف على الخلاف في أن المتعدي بترك الجمعة هل يعتد بظهوره قبل فوات الجمعة لأن الصبي مأمور بحضور الجمعة فإذا بلغ ولم يصل الجمعة كان مؤديا للظهر قبل فوات الجمعة ولا يخفى بعد حكاية هذه المذاهب الحاجة إلى اعلام قوله فلا يجب اعاتنها بالهاء والميم

يصح بل عليه استئناف الاذان كله هذا هو المشهور وقال الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق قال الشافعي رحمه الله لو وقع بعض كلمات الاذان قبل الزوال وبعضها بعده بنى علي الواقع في الوقت قال ومراده قوله في آخر الاذان الله أكبر الله أكبر فيأتي بعده بالتكبير مرتين ثم الشهادة الي آخره ولا يحتاج الى أربع تكبيرات وليس مراده انت غير ذلك بحسب له فان الترتيب واجب قال ولا يضر قوله لا اله الا الله بين التكبيرات لانه لو خلل بينها كلاما يسيراً لا يضر فالدكر أولي وتقل الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن الاصحاب نحوه هذا . ويجوز لأصحيح قبل وقتها بلا خلاف واختلف أصحابنا في الوقت الذي يجوز فيه من الليل علي خمسة أوجه أحسها وقبل أكثر أصحابنا وبه قطع معظم العراقيين يدخل وقت اذانها من نصف الليل والثاني أنه قبيل طلوع الفجر في السحر وبه قطع البغوي وصححه القاضي حسين والمتولي وهذا ظاهر المقبول عن بلال وابن أم مكتوم والثالث يؤذن في الشتاء سبع يبقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع تقله امام الحرمين وآخرون من الحراسانيين ورجحه الرافعي علي خلاف عادته في التحقيق والراح أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل في قول ونصه في قول حكاه القاضي حسين وصاحب الابانة والتمة والبيان وغيرهم والخامس جميع الليل وقت لاذان الصبح حكاه امام الحرمين وصاحب العدة والبيان وآخرون وهو في غاية الضعف بل غلط قال امام الحرمين لولا علمو قد الحساكي له وهو الشيخ أبو علي وأنه لا ينقل الامام صح وتفتح عنده لما استجزت نقل هذا الوجه وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء الي المغرب والسرف في كل شيء مطرح هذا كلام الامام والظاهر أن صاحب هذا القول لا يقوله علي الاطلاق الذي ظنه امام الحرمين بل إنما يجوز به بعد مضي صلاة العشاء الآخرة وقطعة من الليل وأما الوجه الذي نقله الحراسانيون أنه يؤذن في الشتاء سبع يبقى وفي الصيف لنصف سبع فهو أيضاً تقييد بالمثل وكأنهم ينوه علي حديث باطل نقله القزالي وغيره عن سعد القرظ الصحابي قال « كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء سبع يبقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع » وهذا الحديث باطل غير معوف عند أهل الحديث وقد رواه الشافعي في القديم باسناد ضعيف عن سعد القرظ قال « اذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبا وفي زمن عمر رضي الله عنه بالمدينة فسكان أذنا في الصبح في الشتاء سبع ونصف يبقى من الليل وفي الصيف سبع يبقى منه وهذا المنقول

والانف والزاى وبالواو لما ذكره ابن سريج والاصطخري وكذا اعلام قوله وقع عن الفرض بهذه العلامات وكذا اعلام قوله وكذا يوم الجمعة ماسوى الواو من العلامات »
قال (الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت وإذا طرأ اليض وقد مضى من الوقت مقدار ما يبع

مع ضعفه يخالف لقول صاحب هذا الوجه فالصحيح اعتبار نصف الليل كما سبق والله أعلم: وأما
الاقامة فلا يصح تقديمها على وقت الصلاة ولا على إرادة الدخول فيها ولا بد من هذين
الشرطين وهما دخول الوقت وإرادة الدخول في الصلاة فإن أقام قبيل الوقت بجزء لطيف بحيث
دخل الوقت عقب الاقامة ثم سرع في الصلاة عقب ذلك لم تصح اقامته وإن كان مافصل بينها
وبين الصلاة لكونها وقعت قبل الوقت وقد نص في الام على هذا وإن أقام في الوقت وآخر
الدخول في الصلاة بطلت اقامته إن طال الفصل لأنها تراد للدخول في الصلاة فلا يجوز
الفصل والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا السنة أن يؤذن للصبح مرتان أحدهما قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه
تقوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل فكأوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم »
والأفضل أن يكون مؤذنان يؤذن واحد قبل الفجر والاخر بعده فإن اقتصر على أذان واحد
جاز أن يكون قبل الفجر وإن يكون بعده وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده
إذا لم يطل بينهما فضل وإذا اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو
المعهود في سائر الصلوات والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الأذان للصبح وغيرها: أما غيرهما فلا يصح الاذان لما قبل وقتها
باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه ابن جرير وغيره وأما الصبح فقد ذكرنا أن مذهبا جوازه قبل
الفجر وبعده وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف وأبو نوري وأحمد وأصحابنا وقال آخرون
وأبو حنيفة ومحمد لا يجوز قبل الفجر وحكي ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر إن كان
يؤذن بعده واحتج لابي حنيفة ومواقبه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالاً رضي الله عنه
أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي «الان العبد نام إلا أن العبد نام ثلاثا»
دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالا يؤذن بليل» وهو في الصحيحين كما سبق وفي الصحيح
احاديث كثيرة بمعناه وأما حديث ابن عمر الذي احتجوا به فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وضعفه

الصلاة لزمتهما ولا يلزم بأقل من ذلك وقيل لا يلزم ما لم تدرك جميع الوقت في صورة الطريان وأما العصر
فلا يلزم بأدراك أول وقت الظهر لأن وقت الظهر لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من
فعل الظهر *

هذه الحالة الثانية عكس الاولى وهي ان يخلو أول الوقت عن الأداء المذكورة ثم يطرأ منها آخر
الوقت إما يمكن أن يطرأ منها وهو الخيض والنفس والجسود والاعشاء والله الصبي فلا يتصور عروضة
والكفر وإن تصور عروضة لكنه لا يسقط القضاء كما سيأتي وإذا حاضرت في أثناء الوقت نظر في القدر
لماضي من الوقت إن كان قدر ما يسع تلك الصلاة استقرت في ذمتها وعليها القضاء إذا ظهرت

• قال المصنف رحمه الله •

[illegible]

(الشرح) حديث أنس أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة صحيح رواه البخاري ومسلم بإفظه وأما حديث أبي مخنف في الترجيع فصحيح رواه مسلم لكنه وقع التكبير في أوله في رواية مسلم مرتين فقط الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله وفي رواية أبي داود والنسائي ونسبهما التكبير أربعاً كما هو في المذهب وإسناده صحيح قال الترمذي هو حديث صحيح وأما حديث أبي مخنف في الثوب فرواه أبو داود وغيره بإسناد جيد وعن أنس رضي الله عنه قال «من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الفلاح قال الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر

لأنها ادركت من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض فلا يسقط بما يطرأ بعده كما لو هلك العتبات بعد الحول وامكن الاداء لا تسقط الزكاة وعن مالك انه لا تلازمها تلك الصلاة الملم تدرك آخر الوقت وبه قال ابو حنيفة قال السرخي في مختصره وان كانت طاهرة خاضت في آخر الوقت فلا قضاء عليها وخروج ابن سريج مثل ذلك علي اصل الشافعي رضي الله عنه وقال لا يلزم القضاء الملم تدرك جميع الوقت اخذا مما لو سافر الرجل في اثناء الوقت يجوز له القصر وان مضى من الوقت ما يسع للصلاة الثانية واعلم ان في تلك المسألة ايضا تخرجا عما نحن فيه لانه لا يقصر وقد ذكر الاختلاف في المسألين جميعا في الكتاب في باب صلاة المسافرين نشرحه في موضعه ان شاء الله تعالى ثم علي ظاهر المذهب المعتبر أخف ما يمكن من الصلاة حتى لو طولت صلاتها خاضت في اثنائها والماض

الله اكبر لا اله الا الله» رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي قال البيهقي اساده صحيح
وأبو مخنف في الحاء المهمله وضم الذال للمعجمة اسمه سمرة بن معير بيم مكسورة ثم عين ما كنة
ثم ياء مثناة تحت مفتوحة ثم راء ويقال أوس بن معير ويقال سمرة بن معير ويقال أوس بن معير
بضم الميم وفتح الياء المشددة : كان من أحسن الناس صوتا أسلم بعد الفتح توفي بمكة سنة تسع
وحسين وقيل تسع وسبعين : وأما الثوب فأخوذ من ثاب إذا رجع كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة
مرة أخرى لأنه دعا إليها بقوله حي على الصلاة ثم دعا إليها بقوله الصلاة خير من النوم قال الترمذي
في جامعه ويقال فيه الثوب : وأما الحيلة فهي بفتح الحاء وهي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح
قال الأزهري قال الخليل لا تأتلف العين والحاء في كلمة واحدة أصلية في الحروف لقرب مخرجيهما
إلا أن يتألف فعل من كلمتين مثل حي على فيقال حيلة ومثل الحيلة من المركبات البسملية والحلقة
والحوقلة في بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله وأشباهها وقد أوضحناها في تهذيب الاسماء
واللغات وقوله «أمر بإل أن يشفع الاذان» هو بفتح الياء أي أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاحب الامر والنهي وقوله «الا الإقامة» يعني قوله قد قامت الصلاة فيأتي به مرتين وقوله «ثم يرجع»
فيمد صوته» لو قال فيرفع صوته كان أحسن لأنه لا يلزم من المد الرفع والمراد الرفع وقوله يرجع هو
بفتح الياء واسكان الراء وتخفيف الجيم وقد رأيت من يضم الياء ويشدد الجيم وهو تصحيف
لأن الترجيع اسم للذي يأتي به سرًا : أما احكام المسألة فذهبنا أن الاذان تسع عشرة كلمة كذا كر
بأثبات الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين سرًا قبل الجهر وهذا الترجيع سنة على المذهب الصحيح
الذي قاله الاكثر من فلو تركه سهواً أو عمداً صح أذانه وقاته الفضيلة وفيه وجه حكمه الخراسانيون
وبعضهم يحكيه قولاً أنه ركن لا يصح الاذان الا به قال القاضي حسين نقل احمد البيهقي الامام
من الوقت يسع تلك الصلاة لو خفت لزومها القضاء ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون واغناء
بعد ماضى من وقت الصلاة المقصورة ما يسع ركعتين لزمه قضاؤها لأنه لو قصر لامكنه أداؤها
ولا يعتبر مع امكان فعل الصلاة زمان امكان الطهارة من الوقت لان الطهارة يمكن تقديمها على الوقت
الاذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة على الوقت كالتيمم وطهارة المستحاضة وان كان للماضي
من الوقت دون ما يسع تلك الصلاة لم تلزم تلك الصلاة وقال ابو يحيى البلخي من اصحابنا اذا أدرك
من أول الوقت قدر ركعة أو تكبيرة على اختلاف القولين المذكورين في آخر الوقت لزمه القضاء
اعتباراً لأول الوقت بآخره حكمه ابو علي صاحب الافصاح فمن بعده عنه وخطأه فيما قال لأنه لم
يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من فعل الفرض فأشبهه ما لو هلك النصاب بعد الحول وقبل امكان
الاداء ويخالف آخر الوقت لأنه أدرك جزءاً من الوقت امكان البناء على ما وقع فيه بعد خروج
الوقت ثم ذكرنا في الحالة الاولى ان من الصلوات ما اذا أدرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه أي

عن الشافعي أنه ان ترك الترجيع لا يصح أذانه والمذهب الاول لانه جاءت أحاديث كثيرة بحذفه منها حديث عبد الله بن زيد الذي قدمناه في أول الباب ولو كان ركنا لم يترك ولانه ليس في حذفه اخلال ظاهر بخلاف باقي السكيات والحكمة في الترجيع أنه يقول سرأ بتدبر واخلاص وأما التثويب في الصحيح فنيطريقان الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه مسنون قطعاً لحديث أبي حمزة ورواه الطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو القديم ونقله القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل عن نص الشافعي في البويطي فيكون منصوحاً في القديم والجديد ونقله صاحب التتمة عن نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه والثاني وهو الجديد أنه يكره ومن قطع بطريقة القولين الدارمي وأدعي امام الحرمين أنها أشهر والمذهب أنه مشروع فعل هذا هو سنة لوتركه صرح الاذان وفاته الفضيلة هكذا قطع به الاصحاب وقل امام الحرمين في اشتراطه احتمال قالوه بالاشتراط أولي من اترجيع ثم ظاهر اطلاق الاصحاب أنه بشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده وقال صاحب التهذيب أن ثوب في الاذان الاول لم يثوب في الثاني في أصح الوجهين : وأما الاقامة ففيها خمسة أقوال الصحيح أنها إحدى عشرة كلمة كما ذكره المصنف وهذا هو القول الجديد وقطع به كثير من الاصحاب ودليله حديث أنس والثاني أنها عشر كلمات يفرد قوله قد قامت الصلاة وهذا قول قديم حكاه المصنف والاصحاب والثالث قديم أيضاً أنها تسع كلمات يفرد أيضاً التكبير في آخرها حكاه امام الحرمين والرابع قديم أيضاً أنها ثمان كلمات يفرد التكبير في اولها وآخرها مع لفظ الاقامة حكاه القاضي حسين والهوراني والسرخسي وصاحب العدة وجها

قبلاً معها كالظاهر يلزم بادرارك آخر وقت العصر والمغرب يلزم بادرارك آخر وقت العشاء وأما ههنا فالعصر لا يلزم بادرارك وقت الظهر ولا العشاء بادرارك وقت المغرب خلافاً لابي بصير الباقى حيث قال إذا ادرك من وقت الظهر ثمان ركعات ثم طأ العذر لزم الظهر والعصر كما له ادراك ذلك من وقت العصر لزمه الصلاتان معاً والفرق على ظاهر المذهب ان الحكم لزموم الصلاتين اذا ادرك وقت العصر مأخوذ من الجمع بينهما عند قيام سببه وكون كل واحدة منهما مؤداة في وقت الاخرى ومعلوم ان وقت الظهر إنما يكون وقتاً للعصر على سبيل تبعية العصر للظهر ألا ترى انه اذا جمع بالتحديث لم يجوز له تقديم العصر على الظهر فإذا لم يفعل الظهر فليس وقتها بوقت العصر واه وقت العصر فليس وقتاً للظهر على سبيل تبعية الظهر للعصر ألا ترى انه اذا جمع بالتأخير جاز لا بتقديم الظهر على العصر بل هو أولي على وجه ومنهين على وجه كما سيأتى في باب الجمع وكان وقت العصر وقتاً للظهر من غير التوقف على فعل العصر ما هذا المعنى ان فرق الطرفان : جئنا الى ما يتعلق بالفتاى الكتاب اما قوله فإذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع للصلاة ليس المراد منه مطلق الصلاة بل المراد اخف ما يمكن من الصلاة بصفة العصر ان وجد المعنى المجوز للعصر على ما بيناه قوله لزمها

وحكاه بغوى قولاً ولخامس أنه ان رجع في الاذان فني جميع كلمات الاقامة فيكون سبع عشرة كلمة وان لم يرجع افرد الاقامة فجعلها احدى عشرة كلمة قال بغوى وهذا اختيار ابي بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة من أصحابنا والمذهب أنها احدى عشرة كلمة سواء رجع ام لا ودليله حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه في أول الباب وحديث أنس المذكور هنا فان قيل فقد قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة فهذا ظاهره أنه يأتي بالتكبير مرة فقط وقد قلتم يأتي به مرتين فالجواب انه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان قلت التكبير في اول الاذان اربع كلمات ولان السنة في تكبيرات الاذان الاربع أن يأتي بها في نفسين كل تكبيرتين في نفس وفي الاقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فسارت وتر بهذا الاعتبار والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه تسع عشرة كلمة وبه قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره وقال مالك هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقطا الترجيع وجعلوا التكبير أربعاً كذهبنا وقال احمد واسحاق اثبات الترجيع وحذفه كلاهما سنة وحكى الحارثي عن احمد أنه لا يرجع واحتج لابي حنيفة وموافقيه في اسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد واحتج أصحابنا بحديث أبي مخنف قالوا وهو مقدم علي حديث عبد الله بن زيد لا وجه (أحدها) أنه متأخر (والثاني) ان فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة (والثالث) ان النبي صلى الله عليه وسلم لقنه إياه (والرابع) عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم *

معلم بالحاء والميم لما قدمناه ولا حاجة الي اعلامه بالواو اشارة الى تخرج ابن سريج لان قوله بعد ذلك وقيل لا يلزم ما لم يدرك جميع الوقت في صورة الطريان وهو ذلك التخرج: ثم اعلم ان الحكم يلزم الصلاة اذا ادرك من الوقت ما يسعها لا يختص بما اذا كان المدرك من أول الوقت بل لو كان المدرك من وسطه لزم الصلاة ايضاً ونظيره ما اذا أفاق مجنون في اثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت أو بلغ ثم جن أو افاق مجنوناً ثم حاض وقوله ولا يلزم بأقل من ذلك معلم بالواو الوجه المشهور عن الباخي وقد حكاه القاضي ابن كعب عن غيره من الاصحاب ايضاً وكذلك قوله فأما العصر فلا يلزم بادرارك أول الظهر وليس لفظ الاول في قوله بادرارك أول الظهر لتخصيص الحكم به فان العصر لا يلزم بادرارك آخر وقت الظهر ايضاً بل بادرارك جميعه وانما جرى لفظ الاول في مقابلة الآخر في الحالة الاولى وقوله لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الي آخره المراد منه ما شرعناه في الفرق بين الاول والآخر واراد بالمعذور هنا الذي يجمع لسفر أو مطر بخلاف ما في أول الفصل فانه اراد بالمعذور ثم صاحب الضرورة علي ما سبق ايضاحه: واعلم ان الاخيرة من صلوات الجمع وان لم يلزم بادرارك وقت الاول لكن الاولى منها قد يلزم بادرارك وقت الاخيرة كما انها

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في الثوب: قد ذكرنا ان مذهبنا انه سنة في اذان الصبح وعن قال بالثوب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وابنه وأنس والحسن البصرى وابن سيرين والزهري ومالك والثوري واحمد واسحاق وابو ثور وداود ولم يقل أبو حنيفة بالثوب علي هذا الوجه دللنا الحديث السابق فيه *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في الاقامة: مذهبنا المشهور انها احدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى ومكحول والزهري والاوزاعي واحمد واسحاق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري وعمر بن عبد العزيز ومشايع جلة من التابعين سواهم قال بغوى هو قول اكثر العلماء وقال مالك عشر كلمات جعل قوله قد قامت الصلاة مرة وقال أبو حنيفة والثوري وابن المبارك هو سبع عشرة كلمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابي مخنف انه ان النبي صلى الله عليه وسلم «علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن عبد الله بن زيد قال «كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغفا شغفا في الاذان والاقامة» وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن معاذ مثله وقياسا علي الاذان واحتج اصحابنا بحديث عبد الله بن زيد المذكور في اول الباب وهو صحيح كما سبق بيانه وبحديث انس قال «امر بلال ان يشفع الاذان ويتر الاقامة إلا الاقامة» رواه البخارى ومسلم ورواه البيهقي باسنادين صحيحين ايضا عن انس ان رسول الله صلى الله عليه عليه

تأخر بادراك آخر وقتها مثاله اذا افاق للمعني عليه في أول وقت العصر قدر ما يسع للعصر والظهر جميعا لزمانه فان كان مقبلا لمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافرا بقصر كفى قدر اربع ركعات ويقاس المغرب والعشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر والعصر والله الموفق *

قال ﴿ الحالة الثالثة أن يعم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء ولا تلحق الردة بالكفر بل يجب (م ح) القضاء على المرتد (م ح) والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب علي تركها بالعشر وان لم يكن عليه قضاء والاغماء في معنى الجنون (ح) قل وكثر وزوال العقل يسكر أو بسبب عجز لا يسقط القضاء ولو سكر ثم جن فلا يقضي أيام الجنون ولو ارتد ثم جن قضي أيام الجنون ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء عن الجنون رخصة وعن الحائض عزيمة ﴾ *

قوله أن يعم العذر جميع الوقت فيه شيء أن أحدهما أنه فسر العذر من قبل بما يسقط القضاء والمراد ما اذا استغرق جميع الوقت كما تقدم فكأنه قال أن يعم ما يسقط القضاء فليسقط القضاء

وسلم « أمر بلال أن يشغم الأذان فبوتر الإقامة » وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة « رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة : واحتجوا بأقضية كثيرة لاحاجة إليها مع الأحاديث الصحيحة قالوا والحكمة في أفراد الإقامة أن السامع يعلم أنها إقامة فلو ثبتت لاشتبهت عليه بالأذان ولأنها للحاضرين فلم يحتج إلى تكرير التأكيذ بخلاف الأذان : واجابوا عن حديث عبد الله بن زيد بن أبي ليلى لم يدرك عبد الله بن زيد ولم يدرك أيضاً معاذاً هكذا أجاب به حفاظ الحديث واتفقوا عليه ولأن المشهور عن عبد الله بن زيد أفراد الإقامة كما سبق في أول الباب في حديث بدء الأذان قال ابن خزيمة سمعت الامام محمد بن يحيى الذهلي يقول ليس في اختبار عبد الله بن زيد في الأذان أصح من هذا يعني الرواية التي ذكرناها في أول الباب وعن حديث أبي مخنف أن الرواية اختلفت عنه فروى جماعة عنه أفراد الإقامة وآخرون تثنيها وقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي طرقهم وبينوها وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبي حنيفة على أن حديث أبي مخنف هذا لا يعمل بظاهره لأن فيه الترجيع وتثنية الإقامة

وغير هذا أجود منه وليس في قولنا إذا وجد ما يسقط القضاء يسقط القضاء في مثل هذا المقام كثير فائدة : والثاني أن قوله جميع الوقت ليس المراد منه الاوقات المخصوصة بالصلوات وكيف وقد ذكرنا أنه إذا زالت الضرورة في آخر وقت العصر لزم الظهر أيضاً مع أنه عم العذر جميع وقت الظهر فإذا المراد منه وقت الرقاهية والضرورة جميعاً رغرض الفصل أن الاسباب المانعة من لزوم الصلاة وقد عددناها من قبل مسقطه للقضاء أما الحيض فإنه يمنع وجوب الصلاة وجوازها ويسقط القضاء على ما سبق في كتاب الحيض وأما الكفر فالكافر الاصلي مخاطب بالشرائع على أشهر وجهي أصحابنا في الاصول لكن إذا أسلم لا يجب عليه قضاء صلوات أيام الكفر لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والمعنى فيه أن الإيجاب للقضاء ينفره عن الاسلام والردة لا تلحق بالكفر بل يجب على المرتد قضاء صلوات أيام الردة خلافاً لابن حنيفة حيث قال الردة تسقط قضاء صلوات أيام الردة والصلوات المتروكة قبلها ايضاً لئلا يترك الغرائض بالاسلام فلا يسقط عنه بالردة كحق الأديين : فأما الصبي فلا يجب عليه الصلوات قال صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » (١)

(١) حديث « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى ابن معين ليس يرويه الا حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنها ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي وفيه قصة جرت له مع عمر وعلقها البخاري فيها عن ابى ظبيان عنها

وهم لا يقولون بالترجيع ونحن لا نقول بثنية الاقامة فلا بد لنا لو لم من تأويله فكل الاخذ بالافراد أولى لانه
الموافق لباقي الروايات والاحاديث الصحيحة كحديث أنس وغيره مما سبق في الافراد قال البيهقي اجمعوا
أن الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كل بالترجيع فدل على أن المراد به جنس الكلمات وان تسميها
وتع من بعض الرواة توهمانه أن ذلك هو المراد ولهذا لم يرو مسلم في صحيحه الاقامة في حديث
أبي شذورة مع روايته الاذان عنه ثم ذكر البيهقي داليلها الصحيحة وروايات عن أبي حمزة ثوبان
صحة قوله ثم روى البيهقي عن ابن خزيمة قال الترجيع في الاذان مع ثنية الاقامة من جنس الاختلاف
المباح فيباح أن يرجع في الاذان ويشي الاقامة ويباح أن يفي الاذان ويغرد الاقامة لان الامر من صراحة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ثنية الاذان فلا ترجيع وثنية الاقامة فلم يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال البيهقي وفي صحة الثنية في الاقامة روى لفظ الكبير وكلمة في الاقامة لا يفي في الاختلاف
الروايات ما يؤهم أن يكون الامر بالثنية عاد الي كلتي الاقامة وفي دوام أبي شذورة وأولاده
علي ترجيع الاذان وافراد الاقامة ما يؤذن بنقص رواية من روى ثنية ما يقتضي أن الامر يقي على
ما كان عليه هو وأولاده وسعد القرظ وأولاده في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى أن وقع التغيير في أيام المصريين قال الشافعي رحمه الله أدركت ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك
ابن أبي شذورة يؤذن كما حكى ابن جبريز يعني بالترجيع قال وصحته حدثت عن أبيه عن ابن جبريز

فلا يؤمر أحد ممن لا تجب عليه الصلاة بفعلها سوى العجمي فانه يؤمر بها اذا باع سبع سنين

بالحديث والنسبة ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس ذكره وهو من رواية جرير بن جازم
عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الاعمش كذلك لسكتة ونقه وقال البيهقي فغرد
برفقه جرير بن جازم قال الدارقطني في المثل وتفرده عن جرير عبد الله بن وهب والشافعي
ابن فضيل ووكيع فروياه عن الاعمش موقوفا وكذا قال ابو حصين عن أبي ظبيان وناقلهم
عمار بن رزيق فرواه عن الاعمش فلم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي
ظبيان عن علي وعمر مرفوعاً وقول وكيع وابن فضيل اشبه بالصواب وقال النسائي حديث
ابن حصين عثمان بن عاصم الاسدي اشبه بالصواب (قلت) ورواه ابو داود عن حديث ابن
الضجعي عن علي بالحديث دون القصة وابو الضحى قال ابو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه
ابن ماجه من حديث القاسم بن بزبد عن علي وهو مرسل ايضاً كما قاله ابو زرعة ورواه الترمذي
من حديث الحسن البصري عن علي وهو مرسل ايضاً قال ابو زرعة لم يسمع الحسن من علي
شيئاً : وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني اخبرني
غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان ومالك بن سداد وغيرهما بذلك نحوه
وفي اساده مالك في اتصاله واختلف في برد ورواه ايضاً من طريق تهاذه عن ابن عباس واسناده
ضعيف (تنبيه) الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكتب لهم فعل الخير قال له ابن حبان :

عن أبي مخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج قال سمعته يفرد الإقامة الا لفظ الإقامة قال الشافعي في القديم الرواية في الاذان تكاف لانه خمس مرات في اليوم واليلة في المسجدين يعني مسجدى مكة والمدينة على رؤوس المهاجرين والانصار ومؤذنى مكة آل ابي مخنف وقد أذن أبو مخنف للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمه الاذان ثم ولده بمكة وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضى الله عنه كلهم يحكى الاذان والإقامة والتشويب ووقت الفجر كما ذكرنا فان جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرتهم وبأيتنا من طرف الارض من يعلمنا ذلك جاز له أن يسألنا عن عرفة ومنى ثم يخافنا ولو خالفنا في المواقيت لكن أجوز له من مخالفتنا في هذا الامر الظاهر المعمول به وروى البيهقي عن مالك قال أذن سعد القرظ في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فلم ينكره أحد منهم وكان سعد وبنوه يؤذنون بأذانه الى اليوم فليل له كيف اذنانهم فقال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكره بالترجيع قال والاقامة مرة قال أبو عبد الله محمد بن نصر فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على افراد الإقامة واختفوا في الاذان يعني اثبات الترجيع وحذفه والله أعلم *

(فرع) يكره التشويب في غير الصبح وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وحكى الشيخ أبو حامد

سنين ويضرب على تركها اذا بلغ عشرين سنة ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع» (١) قال الأئمة فيجب على الآباء والأولاد تعلم الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب على تركها بعد العشر وذكروا في اختصاص الضرب بالعشر عنيين أحدهما انه زمان احتمال البلوغ بالاحتلام فربما بلغ ولا يصدق والثاني انه حينئذ يقوى ويحتمل الضرب واحتج بعض أصحابنا بهذا على

(١) حديث «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع»: أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهما الترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سيرة الجهني نحوه ولم يذكر التفرقة: وفي الباب عن أبي رافع قال وجدنا في صحيفة في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين مضاجع الغلمان والحواري والاخوة والاخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة اذا بلغوا أظنه تسع سنين وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد عن ثني معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال دخلنا عليه فقال لامرأة وفي رواية لامرأة متى يصلي الصبي فقالت كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عرف بينه من شماله فروه بالصلاة: قال بن القطان لا تعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه انتهى وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن معاذ بن

وصاحب الحامى والمحامى وغيرهم عن النخعي انه كان يقول التثويب سنة في كل الصلوات كالصبح وحكى القاضى ابو الطيب عن الحسن بن صالح انه مستحب في اذان العشاء أيضاً لان بعض الناس قد ينام عنها دليلنا حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخارى ومسلم وروى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى التابعي عن بلال رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يثوبن في شئ من الصلوات الا في صلاة الفجر» رواه الترمذى وضعف اسناده وهو مع ضعف اسناده مرسل لان أبى ليلى لم يسمع بلالا ومن مجاهد قال «كنت مع ابن عمر فثوب رجل في الظهر أو الظهر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة» رواه أبو داود وليس إسناده قوى والمتمد حديث عائشة رضي الله عنها *

(فرع) يكره أن يقال في الاذان حى علي خير العمل لانه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي فيه شيئاً موقوفاً علي ابن عمر وعلي ابن الحسين رضي الله عنهم قال البيهقي لم تثبت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نكره الإزيادة في الاذان والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

«ولا يصح الاذان الا من • لم عاقل فاما الكافر والمجنون فلا يصح اذانها لانها ليسا من أهل العبادات ويصح من الصبي العاقل لانه من أهل العبادات ويكره المرأة أن تؤذن ويستحب لها أن تقيم لان في الاذان ترفع الصوت وفي الإقامة ترفع فاذا أذنت للرجال لم يعتد باذانها لانه لا يصح امامتها للرجال فلا يصح اذنيها لهم » *

انه لا يجوز أن يثمن الصبي قبل العشر لان ألم الحتان فوق ألم الضرب ويؤمر بالصوم أيضاً ان أطاقه كما يؤمر بالصلاة وأجرة تعليم الفرائض من مال الطفل فان لم يكن له مال فعلي الأب وان لم يكن فعلي الام وهل يجوز أن تعطي الاجرة من مال الطفل علي تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من القرآن والادب فيه وجان: وأما المجنون فلا صلاة عليه أيضاً للخبر والاصل ان من لا تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاؤها وانما خالفنا ذلك في حق النائم والناسى لما روى انه صلى الله

عبد الله بن خبيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم به وقال لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الاسناد نفرد به عبد الله بن نافع عن هشام وقال ابن صاعد اسناد حسن غريب * وعن أبى هريرة نحو الاول رواه القليلي في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية الوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه قال وروى عن محمد بن عبد الرحمن مرسل وهو اولي وال رواية في هذا الباب فيها لين ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عبد الله بن مالك الخثعمي واسناده ضعيف وعن أنس باللفظ مروم بالصلاة لسبع واطربوم عليها لثلاثة عشر رواه الطبراني وفي اسناده داود بن المحير وهو متروك وقد نفرد به فيما قاله الطبراني

(الشرح) فيه مسائل (أحدها) لا يصح أذان كافر علي أي ملة كن قان أذن فهل يكون أذانه اسلامًا ينظر أن كان عيسويًا والعيسوية طائفة من اليهود ينسبون إلي أبي عيسى اليهودي الأصماني يعتقدون اختصاص رسالة نبي الله صلى الله عليه وسلم بالعرب فهذا لا يصير بالأذان مسلمًا لأنه إذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص وأن كن غير عبيد وفيه في نطقه بالشهادة ثلاثة أحوال أحدها أن يقولها حكاية بأن يقول سمعت فلانا يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله فهذا لا يصير مسلمًا بلا خلاف لأنه حاك كما لا يصير المسلم كافرًا بحكاية الكفر والثاني أن يقولها بعد استدعاء بأن يقول له إنسان قل لا إله إلا الله محمد رسول الله فيقولها فهذا يصير مسلمًا بلا خلاف والثالث أن يقولها ابتداءً لاحكاية ولا باستدعاء فهل يصير مسلمًا فيه وجهان مشهوران الصحيح منهما أنه قطع الأكثر أن أنه يصير لنطقه بها اختيارًا والثاني لا يصير لاحتمال الحكاية وسواء حكنا باسمه أم لا يصح أذانه لأنه وإن حكم باسمه فاقمًا يحكم بعد الشهادتين فيكون بعض الأذان جرى في الكفر. ولو أذن المسلم ثم ارتد عقب فراغه اعتد بأذانه ويستحب أن لا يعتد به لاحتمال أن تكون عرضت له الردة قبل فراغه ومن نص علي هذا (١) (المألة الثانية)

لا يصح أذان المجنون والمغنى عليه لأن كلامها لغو وليس في الحال من أهل العبادة

عليه وآله وسلم قال «إذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» (١) والاعغاء في معنى الجنون يستوي قليله وكثيره في اسقاط القضاء إذا استغرق وقت السدر والضرورة خلافًا لابي حنيفة حيث قال لا تسقط الصلاة بالاعغاء ما لم يزد علي يوم وليلة ولا حداث حيث قال أنه لا يسقط القضاء قل أو كثر لما اقياس علي الجنون ولا يباحق بالجنون زوال العقل لسبب محرم كشراب مسكر أو دواء مزيل للعقل بل يجب عليه القضاء لأنه غير معذور وهذا إذا تناول الدواء وهو عالم بأنه مزيل للعقل من غير حاجة كما إذا شرب المسكر وهو عالم أنه مسكر أما إذا لم يعلم أن الدواء مزيل للعقل وأن الشراب مسكر فلا قضاء عليه كما في الاعغاء ولو عرف أن جنسه مسكر لكن ظن أن ذلك القدر لا يسكر فلفته فليس ذلك بعذر ولو وثب من موضع الحاجة فزال عقله فلا قضاء عليه وإن فله عيبًا قضى ثم في الفصل فرعان (أحدهما) لو ارتد من جن قضى أيام الجنون وما قبلها إذا أفاق وأسلم تغليظًا علي المرتد ولو سكر ثم جن قضى بعد الافاقة صلوات للمدة التي ينتهي اليها السكر لا محالة وهل يقضى صلوات أيام الجنون فيه وجهان أحدهما نعم لأن السكران يغلظ عليه أمر الصلاة كما يغلظ علي المرتد وأصحها وهو المذكور في الكتاب أنه لا يقضى صلوات أيام الجنون والفرق أن من جن في رده مرتد في جنونه حكمًا ومن جن في سكره ليس بسكران في

(١) حديث (١) إذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها تقدم في التيمم وهو عند الستة عن أنس والنوم من أفراد مسلم

وأما السكران فلا يصح اذانه علي الصحيح كالمجنون وفيه وجه انه يصح حمله إمام الحرمين
والبغوي وغيرهما وصححه الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق والقاضي أحسن في الفتاوى بناء علي
حجة تصرفاته وليد بشي، وأما من هو في أول النشوة فيصيح اذانه بالاختلاف (الثالثة) يصح اذان
الصبي المميز كما تصح امامته هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام لما ذكره المصنف
قالوا ولانه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة كما لو دل أعمى علي محراب يجوز أن يصلي ويقبل قوله
في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية وفيه وجه انه لا يصح اذانه حمله صاحب التمه ونير هو هو
مذهب ابي حنيفة وداود وقال مالك واحمد يصح فاذا قلنا بالمذهب ١٤ يصح قال الماوردي
والبندنجي وصاحب الشامل والعدة وغيرهم يكره وتقل الحمالي كراهته عن نص الشافعي قال
الماوردي وصاحب العدة سواء كان مرافقاً أو موافقاً يكره ان يرتب الاذان : (الرابعة) لا يصح اذان
المرأة للرجال لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام وتقل امام
الحرمين الاتفاق عليه وفيه وجه حمله المتولي انه يصح كما يصح خبرها واما اذا اراد جماعة الاذنة
صلاة ففيها ثلاثة أقوال المشهور المخصوص في الجديد والتقديم وبه قطع الجمهور يستحب لمن الاقامة
دون الاذان لما ذكره المصنف والثاني لا يستحبان نص عليه في البويطي والثالث يستحبان حكاهما
الخراسانيون فعلى الاول اذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى هكذا نص عليه
الشافعي في الام والبويطي وصرح به الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والحمالي في كتابيه
وصاحب الشامل وغيرهم وشذ المصنف والجرجاني في التحرير فقالا يكرهان الاذان والمذهب ماسبق
واذا قلنا تؤذن فلا ترفع الصوت فوق ما نسمع صواحبا اتفق الاصحاب عليه ونص عليه في الام
فانزعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بحضرة الرجال لانه يقتن بصوتها كما يقتن بوجهها ومن
صرح بتحريره امام الحرمين والغزالي والرافعي وأشار اليه القاضي حسين وقال السرخسي في
الامالي رفع صوتها مكروه ولو ارادت الصلاة امرأة منفردة فان قلنا الرجل المنفرد لا يؤذن فعلى
أولى والا فلي الاقوال الثلاثة في جماعة النساء والختنى المشكل في هذا كله كالمرأة ذكره ابو الفتوح
والبغوي وغيرهما وقال مالك واحمد وداود يسن للمرأة والنساء الاقامة دون الاذان وقال
ابو حنيفة لا يسن الاقامة لمن * قال المصنف رحمه الله *

دوام جنونه قطعاً (الثاني) لو ارتدت المرأة ثم حاضت أو سكرت ثم حاضت فلا تقضي أيام الحيض
ولا فرق بين اتصالها بالردة واتصالها بالسكر بخلاف الجنون حيث ابترق الحال بين اتصاله بالردة
وبين اتصاله بالسكر والفرق ان سقوط القضاء عن الحائض ليس من باب الرخص والتحقيقات
بل هو عزيمة فانها مكافئة بترك الصلاة والمجنون ليس مخاطباً بترك الصلاة كما ليس مخاطباً بفعائها

« والمستحب ان يكون المؤذن حراً بالغاً لما روى ابن عباس رضى عنهما مرفوعاً « يؤذن لكم خياركم » وقال عمر رضى الله عنه لرجل « من مؤذنكم فقال موالينا أو عبيدنا فقال ان ذلك لنقص كبير » والمستحب ان يكون عدلاً لانه أمين على المواقيت ولانه يؤذن على موضع عال فاذا لم يكن أميناً لم يؤمن ان ينظر الى العورات »

« الشرح » قوله روى ابن عباس مرفوعاً الى النبي ﷺ تقديره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه ابو داود و ابن ماجه والبيهقي باسناد فيه ضعف وأما الأثر المذكور عن عمر فرواه البيهقي باسناد (١) وهذا الرجل الذى قال له عمر من مؤذنكم هو قيس بن ابى حازم التابعى الجليل روى عن العشرة ولا يعرف أحد روى عن العشرة غيره وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف وقوله موالينا أو عبيدنا هكذا هو فى المذهب أو عبيدنا بأوفى سنن البيهقي وعبيدنا بالواو وأما الأحكام ففيه مسائل (أحداها) يصح اذان العبد كما يصح خبره لكن الحر أولى لانه أكل قال صاحب الأثرى قال الشافعى رحمه الله والعبد فى الأذان كالحر قال فاحتمل مراده بذلك أمرين أحدهما انه يجوز أن يكون مؤذناً كالحر والثانى انه يسن له الأذان والاقامة لصلاته كالحر وهذا صحيح لان مسنونات الصلاة وفروضها يستوى فيها الحر والعبد لكن ان اراد أن يؤذن لنفسه لم يلزم استئذان سيده لان ذلك لا يضر بخدمة السيد وان اراد ان يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضراراً بختمته لانه يحتاج الى مراعاة الأوقات (الثانية) سبق ان المذهب الصحيح محبة اذان الصبي المميز ويتأدى به الشعار وفرض الكفاية اذا قلنا به ولكن البالغ أولى منه وقد سبق ان جماعة من أصحابنا قالوا يكره ان يكون مؤذناً لانه فيه تغريراً فانه يخاف غلظه (الثالثة) ينبغي ان يكون المؤذن عدلاً ذاكياً فى دينه ومروءته لما ذكره المصنف فان كان فاسقاً صح اذانه وهو مكروه واتفق أصحابنا على انه مكروه وعن نص عليه البندنجي وابن

وإنما أسقط القضاء عنه تخفيفاً فاذا كان مرتداً لم يستحق التخفيف ومما يوضح الفرق أنها لو شربت دواء حتى حاضت لا يلزمها القضاء بخلاف ما لو شربت دواء يزيل العقل وكذلك لو شربت دواء حتى أقلت الجنين ونفست لا يجب عليها قضاء الصلوات على المذهب الصحيح لان سقوط القضاء عن الحائض والنفساء عزمة فالخالف ان من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فاذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامثل الامر لا يتوجه أن يؤمر بالقضاء وهذا يشكل لفصل الصوم فان الحائض مأمورة بترك الصوم ثم تؤمر بالقضاء الا أن ذلك معدوم به عن القياس اتباعاً للنص والمواضع المستحقة للعلامات من الفصل بينة والذى لا بأس بذكره قوله ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون ينبغي أن يعلم قوله قضى بالخاء لان عند أبى حنيفة لا قضاء فى الردة فكيف يؤمر فى إيجاب قضاء أيام الجنون *

الصباغ والرويانى وصاحب العدة وغيرهم قال اهابنا وانما يصح اذانه في تحصيل غليظة الاذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره في دخول الوقت لان خبره غيره مقبول قال صاحب العدة فان أذن خصي أو مجنون فلا كراهة فيه قال الشافعي رحمه الله في الام ومن اذن من عبد ومكتب اجزأ قال وكذلك الحصى المحبوب والاعجمي اذا افصح بالاذان وعلم الوقت قال واحب ان يكون المؤمن خيار الناس *

(فرع) قال الامام الشافعي في الام والمختصر «واحب ان لا يجعل مؤذن الجماعة الا عدلا ثقة» قال صاحب الحاوي قيل جمع بينهما تأكيد وقيل أراد عدلا ان كان حرا ثقة ان كان عبدا لان العبد لا يوصف بالعدالة وانما يوصف بالثقة والامانة وقيل اراد عدلا في دينه ثقة في معرفته بالمواقيت *

قال المصنف رحمه الله *

«وينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت لانه اذا لم يكن عارفا غرر الناس بأ انه والمستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم أو من الاقرب فالاقرب اليهم لما روى أبو محذورة رضى الله عنه قال «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان لنا» وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الملك في قریش والقضاء في الانصار والاذان في الحبشة» *

(الشرح) قوله ينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت يعنى: يتربط أن يكون عارفا بالمواقيت هكذا صرح باشرطه صاحب التهمة وغيره وأما ما حكاه الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به ووقع في كلام المحاملى وغيره أنه يستحب كونه عارفا بالمواقيت فهو قول يعنى بالاشتراط فيمن يولي ويرتب للاذان وأما من يؤذن لنفسه أو يؤذن جماعة مرة فلا يشترط معرفته بالمواقيت بل اذا علم دخول وقت الاذان تلك الصلاة صح اذانه لها بدليل اذان الاعمي وأما قوله يستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم ثم الاقرب فالاقرب اليهم فتنفق حايه ونص عليه الشافعي رحمه الله والمحاملى وزاد الشافعي من جعل بعض الصحابة الاذان فيه قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحبها الشامل والبيان فان لم يكن في أولاد الصحابة وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذى هكذا رفوعا قال والاصح أنه موقوف علي أبي هريرة *

قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يكون صينا لان النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة صدوقه)

قال (الفصل الثالث في الاوقات للمكروهة وهي خمسة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ووقت الطلوع الى أن يرتفع قرص الشمس ووقت الاستواء الى أن تزول الشمس ووقت اصفرار الشمس الى وقت تمام الغروب) *

الاوقات المكروهة خمسة وقتان تعلق النهي فيهما بالفعل وهي بدء صلاة الصبح حتى تطلع

ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسماعه ويكره أن يكون المؤذن أعمى لانه ربما غلط في الوقت فان كان معه بصير لم يكره لان ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال ؑ

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل حكمها كما ذكر بالتفان اصحابنا ونص الشافعي رحمه الله عليها كلها والصيت بتشديد الباء هو شديد الصوت ورفيعه وحديث ابن أم مكتوم في الححيحين كما سبق وحديث ابي حنذورة صحيح أيضا رغما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم « ألقه علي بلال فانه اندى صوتا منك » وهو صحيح كما سبق في أول الباب قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والمحاملي والبقوى وغيرهم اذا كان مع الاعمي بصير يخبره بالوقت ولا يؤذن لم يكره كون الاعمي مؤذنا كما لا يكره اذا كان معه بصير يؤذن قبله أو بعده لانه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت قال أصحابنا وانما كرهنا افراد الاعمي وان كان يمكنه معرفة الوقت بسؤال غيره وبالاجتهد لانه يفوت على الناس فضيلة أول الوقت باشتغاله بذلك

قال المصنف رحمه الله ؑ

﴿ والمستحب أن يكون علي طهارة لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حق وسنة أن لا يؤذن أحد الا وهو طاهر » ولانه اذا لم يكن علي طهارة انصرف لاجل الطهارة فيجزي من يريد الصلاة فلا يجحد احدا فينصرف والمستحب أن يكون علي موضع عال لان الذي رآه عبد الله بن زيد كان علي جندم حائط ولانه ابلغ في الاعلام والمستحب أن يؤذن قائما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قل « يا بلال قم فناد » ولانه ابلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب اذن قاعدا كما يصلي قاعدا والمستحب أن يكون مستقبل القبلة فاذا بلغ الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير لما روى ابو جحيفة رضي الله عنه قل « رأيت بلالا خرج الي الا بطح فاذن واستقبل القبلة فلما بلغ حي علي الصلاة حي علي الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدير » ولانه اذا لم يكن بد من جهة فجأة القبلة أولى والمستحب أن

الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس (١) ووجه تعلق النهي فيها بالفعل ان صلاة التطوع فيها مكروهة لمن صلى صحيح العصر دون من لم يصلها ومن

(١) حديث صحيح لاصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس متفق عليه من حديث أبي سعيد وفي لفظ للبخاري حتى يرتفع الشمس وانفقا عليه من حديث ابي هريرة باللفظ نهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الحديث وبنحوه عن عمرو بن عمرو بن عبسة وعقبة بن عامر وعائشة والبخاري عن معاوية ولأبي داود عن علي لاتصلوا بعد العصر إلا ان تصلوا والشمس مرتفعة وظاهره مخالف لما تقدم مع صحة اسناده قال

يجعل أصبعيه في صاخي أذنيه لما روى أبو جحيفة قال « رأيت بلالا وأصبعا في أذنيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة له حمراء » ولأن ذلك أجمع للصوت *
 ﴿ الشرح ﴾

أما حديث وائل فرواه البيهقي عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موقوفا عليه وهو موقوف مرسل لأن أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئا وقال جماعة منهم إنما ولد بعد وفاة أبيه بسة أشهر وحجر بحاء مهمل مضمومة ثم جيم ساكنة كنية وائل أبو هنيئة وهو من بقايا ملوك حمير نزل السكوة وعاش إلى أيام معاوية وأما قوله لأن الذي رآه عبد الله بن زيد كان علي جذم حائط فروى أبو داود عنه قال قام علي المسجد وجذم الحائط أصله وهو بكسر الجيم واسكن الهمزة وأما حديث « يا بلال قم فتاد » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وأما الحديثان اللذان عن أبي جحيفة فصححان رواه البخاري ومسلم عن أبي جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح » وفي رواية أبي داود « لما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لم يركبني عنته يمينا وشمالا ولم يستدر » وأسناده صحيح وفي رواية الترمذي « رأيت بلالا يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعا في أذنيه » قال الترمذي حديث حسن صحيح وأبو جحيفة بجيم مضمومة ثم حاء مهمل مفتوحة وهو صاحب مشهور رضي الله عنه واسمه ومع بن عبد الله وقيل وهب الله السؤاي بضم السين توفي سنة ثنتين وسبعين قيل توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلغ الحلم : أما أحكام الفصل فيه مسائل (أحداها) يستحب أن يؤذن على طهارة فإن أذن وهو محدث أو جنب أو أقام الصلاة وهو محدث أو جنب صح إذا أقامته لكن ما كرهه نص على كراهته الشافعي والأصحاب اتفقوا عليها ودلينا ما ذكره المصنف مع ما سذكروه إن شاء الله تعالى قالوا والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث وفي الإقامة أغلظ قال الشافعي رضي الله عنه في الام ولو ابتدأ في الاذان طاهرا ثم انتقض طهارته بني على اذنه ولم يله سواء كان حديثه جنابة أو غيرها قال ولوة طاهه وتطهر ثم رجع بني على اذنه ولو استأنف كان أحب إلى

صلاهما فان عجلهما في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهية وان أخرهما قصر وثلاثة أوقات يتعلن النهي فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح ويستولى سلطانها بظهور شعاعها فان السجدة يكون ضعيفا في الابتداء وعند استواء الشمس حتى تزول وعند اصفرار الشمس

الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وابن سعيد وابن هريرة وعقبة بن عامر وابن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفره وكعب بن مرة وابن أمية وعمرو بن عتبة ويحيى بن أمية ومعاوية والصنابحي انتهى فيه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وابن ذر وابن قتادة وحفصة وابن الدرداء وصفوان بن المعطل وغيرهم

هذا نصه وتابمه الاصحاب قالوا وانما استحب اقامه ولا يقطعه لتلا يظن أنه متلاعب وانما يصح البناء اذا لم يطل الفصل طولاً فاحشاً وان طال طولاً غير فاحش ففي حجة البناء طريقان حكمهما صاحب البيان وآخرون أحدهما يصح البناء قولاً واحداً وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون واتقوا فيه قولان قال أصحابنا واذا اذن أو اقام وهو جنب في المجد ثم يلبث في المسجد وصح اذانه واقامته لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعني آخر وهو حرمة المسجد وقال صاحب البيان وغيره وكذا لو اذن الجنب في رجة المجد يأنم ويصح اذانه قال والرجبة كالمسجد في التحريم على الجنب قال صاحب الماوى وغيره ولو اذن مكشوف العورة ثم واجزأه

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة: قد ذكرنا أن مذهبتنا أن اذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع السكراة وبه قال الحسن البصري وقتادة وسجاد بن ابي سليمان وابو حنيفة والثوري واحمد وابو ثور وداود وابن المنذر وقالت طائفة لا يصح اذانه ولا اقامته منهم عطاء ومجاهد والاوزاعي واسحاق وقال مالك يصح الاذان ولا يقيم الا متوضئاً وأصح ما ينجح به في المسئلة حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه قال « اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ ثم اعتذر الي فقال اني كرمت أن اذكر الله الاعلى طهر أو قال علي طهارة » حديث صحيح رواه أحمد ابن حنبل وابو داود والنسائي وغيرهم أسانيد صحيحة وعن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضئاً » رواه الترمذي هكذا قالوا والصاح أنه عن الزهري عن ابي هريرة موقوف عليه وهو منقطع فان الزهري لم يدرك بأهريرة : (المسئلة اتانية) يستحب أن يؤذن علي موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لا خلاف فيه واحتج له الاصحاب بما ذكر المصنف ومحدث ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالاً يؤذن بليل فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقي هذا » رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وعائشة وهذا لفظ مسلم وعن عروة بن الزبير عن امرأة من

حتى يتم غروبها لما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت فارقها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب فارقها فاذا غربت فارقها: ونهي عن الصلاة في هذه الاوقات » (١) وقوله ومعهما قرن الشيطان قبل معناه قوم الشيطان وهم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات نهى عن الصلاة فيها لذلك وقيل معناه ان الشيطان يقرب رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له ولك ان تعلم قول

(١) « حديث » ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت فارقها فاذا زالت فارقها فاذا دنت الى الغروب فارقها فاذا غربت فارقها فنهى عن الصلاة في تلك الساعات ذلك في الموطأ والشافعي عنه والنسائي وابن ماجه من رواية عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابلي

بنی النجار قالت «كان يتي أطول بيت حول المجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر» رواه أبو داود
باسناد ضعيف قال المحامي في المجموع وصاحب التهذيب ولا يستحب في الإقامة أن تكون على موضع
عال وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يكن مسجد كبير تدعو الماجقية الى العلو للاعلام (الثالثة)
السنة أن يؤذن قائما مستقبلا القبلة لما ذكره المصنف فلو أذن قاعداً أو مضطجعا أو الى غير القبلة
كره وصح أذانه لأن المقصود الاعلام وقد حصل هكذا من جهة الجمهور وقطع به العراقيون وأكثر
الحراسانيين وهو المنصوص وذكر جماعات من الحراسانيين في اشتراط القيام واستقبال القبلة
في حال القدرة وجيز وحكي اتفاهو حسين وجها أنه يصح اذان القاعد دون المضطجع والمذهب
صححة الجميع وما يستدل له حديث يعلى بن مرة الصحابي رضى الله عنه أنهم «كانوا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في مسير فأتوهوا الي مضيق وحضرت الصلاة فطرت السماء من فوقهم والبلدة من أسفل
منهم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته واقام فتقدم على راحلته فصل بهم رمى ايماء
بجعل السجود أخفض من الركوع» رواه الترمذي باسناد جيد وهذه الالة كانت فريضة
ولهذا اذن لها وصلها على الدابة للعرز وبحب اعادتها واما حديث زياد بن الحارث قال «أذنت
مع النبي صلى الله عليه وسلم للصبح وأنا على راحلتي» فضعيف والله أعلم. والسنة أن يلتفت في الحيعتين
يمينا وشمالا ولا يستدبر لما ذكره المصنف وفي كيفية الالتفات المستحب ثلاثة أوجه أهمها
وبه قطع العراقيون وجماعة من الحراسانيين أنه يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة حي
على الصلاة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح حي على الفلاح والثاني أنه يلتفت عن يمينه
فيقول حي على الصلاة ثم يعود الى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن
يساره فيقول حي على الفلاح ثم يعود الى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح والثالث
وهو قول القفال فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره ثم حي على الفلاح مرة عن يمينه
ومرة عن يساره قال القاضي أبو الطيب وغيره فان قيل استحسبتم التفات المؤذن في الحيعتين وكرهتم

المصنف الى أن يرتفع قرص الشمس بالاول لأن من الاصحاب من قال يخرج وقت الكراهية
بطلوع القرصة تمامها ولم يعتبر الارتفاع وابراده في الوسيط يشهر بتر جيع هذا الوجه وظاهر المذهب
الاول ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «فاذا ارتفعت فارقها» واعلم أن حالة الاصفرار
داخلة في الوقت الثاني وهو ما بعد العصر حتى تغرب الشمس لكن في حق من صلى العصر وحالة
الطلوع الى الارتفاع متصلة بما بعد الصبح في حق من صلى الصبح وذكر بعضهم في العبارة

قال ابن عبد البر انفق جمهور رواة مالك عنه على سياقه وقال مطرف واسحاق ابن الطباع وغيرهما
عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصواب وهو عبد الرحمن بن عسيلة وهو تابعي كبير لاصحبه له
وقال ابن القطان نص حفص بن ميسرة على سماعه من النبي ﷺ وترجم ابن السكن باسمه في

التفات الخطيب في شيء من الخطبة فما الفرق قلنا الخطيب واعظ للحاضرين فالأدب أن لا يعرض عنهم بخلاف المؤذن فإنه داع للغائبين فإذا التفت كان أبلغ في دعائهم وأعلامهم وليس فيه ترك أدب قال أصحابنا والمراد بالاتفات أن يلوى رأسه وعنقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدمه عن مكناها وهذا معنى قول المصنف ولا يستدبر ودليله الحديث المذكور والمحافظة على جهة القبلة وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يستدبر في المنارة وغيرها هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقال صاحب الحاوي إن كان بلاداً صغيراً وعدداً قليلاً لم يستدروا وإن كان كبيراً ففي جواز الاستدارة وجهان وهما في موضع الحيعاتين ولا يستدبر في غيره وهذا غير ضعيف والسنة في إقامة الصلاة أن يكون مستقبل القبلة وقائماً كما ذكرنا في الأذان فإن ترك الاستقبال إتيان فيها فهو كتركه في الأذان وهل يستحب الالتفات في الإقامة فيه ثلاثة أوجه أصحها يستحب وقيل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قال وحكي بعض المصنفين يعني الفوراني صاحب الإبانة عن القفال أنه قال مرة لا يستحب قال الإمام وهذا غير صحيح والوجه الثاني لا يستحب ورجحه البغوي لأن الإقامة للحاضرين فلا حاجة إلى الالتفات والثالث لا يلتفت إلا أن يكبر المسجد وبه قطع المتولي قال أصحابنا وإذا شرع في الإقامة في موضع تمحيا فيه ولا يمشي في أمتائها *

(فروع) في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيعتين والاستدارة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب الالتفات في الحيلة يمينا وشمالا ولا يدور ولا يستدبر القبلة سواء كان على الأرض أو على منارة وبه قال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد وقال ابن سيرين يكره الالتفات وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا أن يريد إسماع الناس وقال أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية يلتفت ولا يدور إلا أن يكون على منارة فيدور واحتج لمن قال يدور بحديث الحجاج بن أرطاة عن عوف بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالبطح يخرج بلال فاذن فاستدار في أذانه» رواه ابن ماجه والبيهقي واحتج أصحابنا بالحديث الصحيح السابق من رواية أبي داود أنه لم يستدبر وأما حديث الحجاج فجوابه من أوجه أحدها أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومجلس والضعيف لا يحتج به والمجلس إذا قال عن من لا يحتج به لو كان عدلاً ضابطاً (والجواب

عن الوقت الأول من أوقات الكراهية أنه ما بعد صلاة الصبح حتى ترفع الشمس قيد رمح وعلي هذا فتقتصر أوقات الكراهية عن الخمسة وربما انقسم الواحد منها إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان *

الصحابة وقال عباس عن ابن معين يشبه أن تكون له صحبة ثم حكى الخلاف فيه إلى أن قال ولست أثبت أن عبد الرحمن بن عسيلة ولا أثبت أن له صحبة انتهى ورواه مسلم من حديث عمرو بن عيسى في حديث طويل ورواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم والطبراني من حديث أبي هريرة

(الثاني) انه يخالف لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه فوجبه (الثالث) أن الاستدانة تحمل على اللغات جمعاً بين الروايات وقد روى عن غير جهة الحاج ابن ارملة بطريق ضعيف بين البيهقي ضعفه (الرابعة) السنة أن يحمل أصبعيه في صماخيه اذنيه لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه ونقله المحاملي في المجموع عن عامة أهل العلم قال أصحابنا وفيه فائدة أخرى وهي انه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم او بعد أو غيرها فيستدل بأصبعيه على أذانه فان كان في إحدى يديه علة تمنعه من ذلك جعل الأصبع الأخرى في صماخه ولا يستحب وضع الأصبع في الأذن في الإقامة تصرح به الروايات في الحلية وغيره والله أعلم *

(رفع) لاؤذن راكباً قام الصلاة راكباً اجزأه ولا كراهية فيه ان كان مسافراً فان كان غير مسافر كرهه والاقامة أشد كراهة والاولى ان يقيمها المسافر بعد نزوله لانه لا بد من نزوله لفرصة هكذا قاله الأصحاب ولو اذن انسان ماشياً قال صاحب الحاوي ان انتهى في آخر اذانه الى حيث لا يسمعه من كان في موضع ابتدائه لم يجزه وان كان يسمعه اجزأه هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل ان يجزئه في الاولين * قال المصنف رحمه الله: «والمستحب ان يرسل في الاذان ويدرج الإقامة لما روى عن ابن الزبير مؤذن بيت المقدس أن عمر رضي الله عنه قال « اذا أذنت فترسل واذا اقت فاحزم » ولان الاذان للغائبين فكان الترسل فيه ابلغ والاقامة للحاضرين فكان الادراج فيه اشبه ويسكره التمليط وهو التمديد والبقي وهو التطريب لما روى ان رجلاً قال لاين عمر « اني لاجبك في الله قال وانا ابغضك في الله انك تبغي في اذالك » قال حماد يعني التطريب *

(الشرح) هذا الحكم الذي ذكره متفق عليه وهكذا نص عليه الشافعي في الام قال وكيف ما أتى بالاذان والاقامة اجزأ غير ان الاختيار ما وصفت هذا نصه واتفق أصحابنا على انه يجزئه كيف اتى به قال الشافعي في المعتمد العمود ان يكون صوته بتجزين وتريق ايسر فيه جفاء كلام الاعراب ولاين كلام المتأخرين وهذا الاثر المذكور عن عمر رضي الله عنه رواه البيهقي

قل ﴿ وذلك في كل صلاة لا سبب لها بخلاف القائمة وصلاة الجنازة وسجود التلاوة ونحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء تردد وذكرنا الاحرام مكروهة لأن سببها متأخر ﴾ *

الافوات المكروهة لا ينهي فيها عن الصلاة على الإطلاق بل عن بعض أنواعها وما ورد فيها من النهي المطلق محمول على ذلك البعض فالغرض من هذا الفصل بيان ما ينهي عنه من الصلوات في هذه الاوقات وما لا ينهي عنه وقوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها أي النهي والسكرامة

قال قال صفوان بن المطرل رسول الله ﷺ فذكره في حديث طويل ورواه الطبراني من حديث مرة بن كعب نحوه

ورواه أبو عبيد في غريب الحديث وروى مرفوعاً من رواية أبي هريرة وجابر ووقع في المذهب وإذا اقت فاحذم بما مهملة وذال معجمة مكسورة وبعدها ميم وهمزته همزة وصل ورواه البيهقي من طريقين أحدهما هكذا والثاني فاحذ بالراء بدل الميم ومنهاها واحد وهو الأسراع وترك التطويل قال ابن فارس كل شيء أسرع فيه فقد خدمته وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه أبو بكر ابن أبي داود السجستاني في كتابه المغازي وقال فيه تختل في إذا بك بدل تبغي وجاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال لبلال إذا أذنت فترسل وإذا اقت فاحذر » رواه الترمذي وضعفه وعن علي رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة » رواه الدارقطني بأسناد ضعيف وقوله يترسل قال أهل اللغة هو الترتيل والتأني وترك العجلة قال الأزهري المترسل المتبهل في تأذنيه وبين كلام تبييناً يفهمه كل من سمعه قال وهو من قولك جاء علي رسله ونعل كذا على رسله أي علي هيته غير مستعجل ولا متعجل نفسه وقوله يدرج هو بضم الياء وكسر الراء ويجوز فتح الياء وضم الياء لغتان مشهورتان ويقال زوجته أيضاً بالتشديد ثلاث لغات حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي قال أفصحهن أدرجه وكذا اختاره المصنف بقوله الإدراج أشبه قال الأزهري وغيره وأصحها بن إدراج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسله في الأذان وأصل الإدراج والدرج الطي وقوله البغي هو بفتح الباء الموحدة واسكان الغين المعجمة وهو المبالغة في رفع

وقول الأصحاب في هذا المقام صلاة لا سبب لها وصلاة لها سبب ما أرادوا به مطلق السبب إذ ما من صلاة إلا ولها سبب ولكن أرادوا بقولهم صلاة لها سبب أن لها سبباً متقدماً على هذه الاوقات أو مقارناً لها بقولهم صلاة لا سبب لها أي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن فمبrou بالمطلق عن المقيد وقد يفسر قولهم لا سبب لها بأن الشارع لم يخصها بوضع وشرعية بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداء وهي النوافل المطلقة وعلي هذا التفسير فكل ما لا سبب له مكروه لكن كل ماله سبب ليس بمحترز ألا ترى أن ركعتي الاحرام لها سبب بهذا التفسير وهما مكروهتان كما سذكر ان شاء الله ولفظ الكتاب يوافق التفسير الاول لانه خص النهي والكراهة بما لا سبب له من الصلوات ثم انه عد أنواعاً من الصلوات التي لها سبب فمنها الفائتة فلا تكره في هذه الاوقات لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره » (١) (ويستوى في الجواز قضاء الفرائض والنفل والنوافل التي اتخذها ورآه ومنها صلاة الجنائزة

(١) « حديث » من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها لا وقت لها غيره الدارقطني والبيهقي في الخلافات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف دون قوله لا وقت لها غيره وقد تقدم في التيمم وأصله في الصحيحين دون قوله فان ذلك وقتها»

الصوت ومجاورة الحد قال الازهرى البني ان يكون في رفع صوته يحكى كلام الجبارة والمتكبرين والمتعيقين قال والبني في كلام العرب السكبر والبني الضلال والبني الفساد قال صاحب الحاوى البني تخنيص السلام والتشاقق فيه قال ويكره تلحين الاذان لانه يخرجهم عن الانظام ولان السلف نجافوه وانما أحدث بعدهم وقوله انك تبغى في اذانك يجوز فتح همزة المكسرها والفتح أحسن للتعليل وقوله تبغى هو بفتح التاء واسكان الباء وكسر الغين وابوالزبير المذكور لا يعرف اسمه كذا قاله الحاكم ابواحمد وغيره وقوله بيت المقدس فيه لغتان مشهورتان تمنح الميم واسكان القاف وكسر الدال والثانية للمقدس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو مشق من القدس وهو الطهر ويقال فيه القدس والقدس باسكان الدال وضما وايايا وغير ذلك وقد أوضحته في تهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله

«والمتحجب ان يرفع صوته في الاذان ان كان يؤذن للجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم «يغفر

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «يا علي لا تؤخر أربعا» (١) وذكر منها الجنائز اذا حضرت: ومنها سجود التلاوة فلا يكره في هذه الاوقات لان سبب سجدة التلاوة قراءة القرآن وهي مقارنة لهذه الاوقات فلا يؤخر عن وقتها وفي معناه سجود الشكر فان سببه السرور والحادث فليس ذكرهما في هذا الموضع لكونهما من أنواع الصلاة لكن لانهما كالصلاة في الشرائط والاحكام ومنها تحية المسجد فان اتفق دخوله في هذه الاوقات افترض في الدخول كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تذكر التحية لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» (٢) ولان سبب التحية هو الدخول في المسجد وقد اتمرت بهذه الاوقات ولو دخبا في

(١) «حديث» ياعلى لا تؤخر أربعا الجنائز اذا حضرت الحديث : الذى في كتب الحديث لا تؤخر ثلاثا الصلاة اذا أنت والجنائز اذا حضرت والايام اذا وجدت لها كفوآ وقد أورد المصنف في النكاح على الصواب ثم أورد كما هنا وكذا رواه الترمذى من حديث على وقال غريب وليس اسناده بم متصل وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني عن محمد بن عمر بن على عن ابيه عن على وسعيد مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وهو من اغلاطه الفاحشة ورواه ابن ماجه مقتصر على قوله لا تؤخر الجنائز اذا حضرت لكن يمارضه ما رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر الجهني ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاه ان ينصلى فيهن وان يقرب فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة الحديث : وحمله بعضهم على الدفن فقط لكن في الجنائز لابن شاهين بلفظ أن نصلى فيهن على موتانا لكن فيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف وقال البيهقي مثل ماورد في اعتبار الكفاءة حديث على هذا

(٢) حديث إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين منقذ عليه من حديث

للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس» ولأنه ابلغ في جمع الجماعة ولا يبالغ بحيث يشق حلقه لما روى أن عمر رضي الله عنه سمع ابا محذورة قد رفع صوته فقال له «اما خشيت ان ينشق مريطاؤك فقال احببت ان تسمع صوتي» فان اسر بالاذان لم يعتد به لانه لا يحصل به المقصود ون كان يؤذن لصلاته وحده لم يرفع الصوت لانه لا يدعوه غيره فلاوجه لرفع الصوت والمستحب ان يكون رفع الصوت في الاقامة دون رفع الصوت في الاذان لان الاقامة للحاضرين ﴿

﴿الشرح﴾ حديث «يفغر للمؤذن مدي صوته» رواه ابو داود من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وفي اسناده رجل مجهول ورواه البيهقي من رواية ابي هريرة وابن عمر وفي رواية ابن عمر البيهقي «ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته» وفي رواية ابي هريرة «كل رطب ويابس سمعه» وفي سنن ابن ماجه «ويستغفر له كل رطب ويابس» وفي صحيح البخاري عن عبد الله ابن عبد الرحمن ابن ابي عصمة أن ابا سعيد الخدري قال «له ابنى أراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك أو باديتك فاذنت للصلاة فارفع صوتك بالتداء فانه لا يسمع مدي صوت للمؤذن جن ولا انس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ والمدي يفتح للميم مقصور يكتب بالياء وهو غاية الشيء وقوله يفغر للمؤذن مدي صوته معناه أن ذنبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهي صوته وقيل بمد له الرحمة بقدر مد الاذان وقال الخطابي معناه ان يستكمل مغفرة الله تعالى اذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يبي محذورة «أما خشيت ان تنشق مريطاؤك» فروى البيهقي منه هذا القدر دون قوله أحببت ان تسمع كلامي والمريطاء بيم مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم طاء مهلة وبالمد والقصر

هذه الاوقات ليصلي التحية لا حاجة في الدخول فهل يكره فيه وجهان أحدهما لا لما سبق وأقيسها نعم كالم آخر الفاتحة ليقضيها في هذه الاوقات ويدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وآ وسلم قال « لا يتحرى أحدكم لصلاة قبل طلوع الشمس وغروبها» (١) ومنهم من لا يفضل ويجعل في التحية وجهين على الإطلاق وينسب القول بالسكراهية الى عبد الله الزيري رضي الله عنه وليكن قوله

ابي قتادة ورواه ابن عدى من حديث ابي هريرة وزاد قال الله جاعل بركتيه في نفسه خيرا وقال القليل لأصل له من حديثه وتقرده به ابراهيم بن زيد بن قديد عن الاوزاعي عن يحيى عن ابي سلمة عنه قال ابن عدى لا اعرفه

(١) ﴿حديث﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يجرى أحدكم لصلاته طلوع الشمس ولا غروبها متفق عليه من حديث ابن عمر بزيادة قلنا تطلع بقرن شيطان ورواه مسلم عن عائشة نحوه

لقتان اشهرهما المد وهي مؤتة وهي ما بين السرة والعانة قال الاصمعي هي ممدودة ولم يذكر الجوهري وجماعة سوى المد ومن ذكر المد والقصر ابو عمر الزاهد في شرح الفصيح قال الجوهري هي كلمتان مصغرة والمشهور انها ما بين السرة والعانة كما سبق وقال ابن فارس ما بين الصدر الى العانة . اما حكم المسألة فان كان يؤذن للجماعة استحب ان يرفع صوته ما أمكنه بحيث لا يلحقه ضرر فان اسر به لم يصح لما ذكره المصنف هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنه يصح كالأمر بالبراءة في موضع الجهر وفيه وجه ثالث أنه لا بأس بالاسرار ببعضه ولا يجوز الاسرار بالجميع وهكذا نص عليه في الام لكن تأوله الجمهور على أنه أراد من لم يبالغ في الجهر ومنهم من تأوله على من أفن نفسه للجماعة ومنهم من أخذ بظلمه وموضع الخلاف اذا أسمع نفسه فحسب فان لم يسمع نفسه فليس ذلك بأذان ولا كلام وإن أسمع بعض الناس دون بعض حصل الأذان قطعا قال صاحب الحاروي لو أسمع واحدا من الجماعة أجزأه لان الجماعة تحصل بها ولو اقتصر في الإقامة على اسماع نفسه لم تصح إقامته على أصح الوجهين هذا كله في المؤذن والمقيم للجماعة أما من يؤذن لنفسه وحده فقطع الجمهور بانه يكفي أن يسمع نفسه في الأذان والإقامة وقال إمام الحرمين يشترط اسماع من عنده والمذهب الاول ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أصحابنا وهل يستحب له رفع الصوت فيه خلاف وتفصيل سبق بيانه في فرع في أوائل الباب ومن يقول لا يرفع المنفرد بحمل الأحاديث الصحيحة في فضل رفع الصوت على الأذان للجماعة والله اعلم ﴿

﴿ قال المصنف رحمه الله ﴾

﴿ ويحب أن يرتب الأذان لانه إذا نكسه لا يعلم السامع أن ذلك أذان والمستحب أن لا يتكلم في أذانه فان تكلم لم يبطل أذانه لانه اذا لم تبطل الخطبة بالكلام فلأن لا يبطل الأذان أولى وان أغنى عليه وهو في الأذان لم يحجز لغيره أن يبني عليه لان الأذان من اثنين لا ينصل به المقصود لان السامع يظنه على وجه اللهو واللعب فان أفاق في الحال وبني عليه جاز لان المقصود يحصل وان ارتد في الأذان ثم رجع الى الاسلام في الحال ففيه وجهان أحدهما لا يجوز ان يبني عليه لان

وتحية المسجد . هــا بالواو لما حكيناه ومنها ركعتا الطواف فلا يكرهان في هذه الاوقات لانها يؤدىان بعد الطواف فسيبها موجود في هذه الاوقات ومنها صلاة الاستسقاء وفيها وجهان عبر عنها المصنف بالتردد أحدهما إنما يكره لان الفرض منها الدعاء والحوال وهو لا يفوت بالتأخير فأنشبت صلاة الاستخارة وهذا هو الذى ذكره صاحب التهذيب وآخرون وأظيرها انها لا تتركه لأن الحاجة الداعية اليها موجودة في الوقت ومن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضا ومن هذه الصلوات صلاة الخسوف فانها لو أخرت عن هذه الاوقات فربما فجلت الشمس وقات

مانعه قد بطل بالردة والمذهب انه يجوز لان الردة انما تبطل اذا اتصل بها الموت وههنا رجع قبل الموت فلم يبطل *

(الشرح) اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان لما ذكره فان نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله ان يبنى عليه بأن أتى بالنصف الثاني من الاذان ثم بالنصف الاول فالنصف الثاني باطل والاول صحيح لوقوعه في موضعه فله ان يبنى عليه فيأتى بالنصف الثاني ولو استأنف الاذان من اولي ليقع متواليا ولو ترك بعض كلماته أتى بالترك وما بعده ولو استأنف من اولي واما الكلام في الاذان فقال اصحابنا الموالاة بين كلمات الاذان مأمور بها فان سكت يسير لم يبطل اذانه بخلاف بل يبنى وان تكلم في اثنا عشر فمكره بخلاف قال اصحابنا فان عطس حمد الله في نفسه وبنى وان سلم عليه انسان أو عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ فان اجابه او شتمه أو تكلم بغير ذلك لمصلحة لم يكره وكن تاركا للفضل ولو رأى اعمى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل أو نحو ذلك وجب انذاره

الصلوات ومنها اذا تطهر في هذه الاوقات جاز له أن يصلي ركعتين لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال « حدثني ما أرجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا أرجي عندي اني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي » (١) وهل يلحق ركعتا الاحرام بهذه الصلوات فيه وجهان أحدهما نعم لحاجته الي الاحرام في هذه الاوقات بالحج أو العمرة وأصحها وهو المذكور في الكتاب لأن سببها الاحرام وهو متأخر عنها وقد يتفق بعدها وقد يعوق دونه عائق ولك أن تعلم قوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها بالخاء لانه يقتضي حصر النهي في الصلاة التي لا سبب لها في الاوقات الخمسة جميعا وعند أبي حنيفة الوقتان اللذان يتعلق النهي فيهما بالفعل يكره فيهما التطوع ولا يكره فيه ما الفرض ولا بأس بأن يصلي فيهما على الجنائز ويقتضي فوائت الفرائض وبمسجد للتلاوة والسهو ولكن لا يصلي المنفورة ولا ركعتي الطواف والتطوعات وأما في الاوقات الثلاثة فلا يجوز صلاة ما الا عصر اليوم عند غروب الشمس فلو دخل في تطوع قال يقطعه ويقضيه في الوقت المأمور فلو مضى فيه اساء وأجزأه وان صلى فيها فرضاً أو واجبا اعاد الا عصر يومه وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولك ان تعلمه بالميم والالف ايضا لانه روى عن مالك انه يقضي الفرائض في الاوقات الخمسة ولا يصلي فيها النافلة سواء كان لها سبب او لم يكن وبه قال احمد واستثنى علي مذهبه ركعتا

(١) حديثه انه عليه السلام قال لبلال حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نليك بين يدي في الجنة فقال ما عملت عملا أرجي عندي من اني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان أصلي متفق عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث بريرة بزيادة ما حدثت الا توضأت ولا توضأت الا صليت (تنبيه) دف نليك بالمهملة هو الحركة وقيل هو بالهمزة *

ويبني علي اذانه واذا تكلم فيه لمصلحة أو لغير مصلحة لم يبطل اذانه ان كان يسيرا لانه ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الخطبة فالأذان أولي أن لا يبطل فانه يصح مع الحدث وكشف العورة وقاعدا وغير ذلك من وجوه التخفيف وهذا الذي ذكرناه من انه لا يبطل اذانه باليسير هو المذهب وبه قطع الاصحاب الا الشيخ أبأ محمد فتردد به اذا رفع به الصوت والصحيح قول الاصحاب وان طال الكلام أو سكت سكونا طويلا أو نام أو أغمي عليه في الأذان ثم أفاق ففي بطلان اذانه طريقان أحدهما لا يبطل قولاً واحداً وبه قطع العراقيون وهو نص الشافعي رحمه الله في الام والثاني في بطلانه قولان وهو طريقة الخراسانيين قالوا والنوم والانعاء أولي بالابطال من الكلام والكلام أولي بالابطال من السكوت قال الرافعي الاشبه وجوب الاستئناف عند طول الفعل وحمل النص علي الفصل اليسير قال أصحابنا والجنون هنا كالانعاء ممن صرح به القاضى أبو العلي الطيب والمزوردي والحاملي والمتولي وغيرهم ثم في الانعفاء والنوم اذا لم نوجب الاستئناف لقلة الفصل أو مع طول له على قولنا لا يبطل الطويل يستحب الاستئناف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه وكذا يستحب في السكوت والكلام الكثيرين اذا لم نوجبه فان كان الكلام يسيراً لم يستحب الاستئناف على أصح الوجهين وبه قطع الاكثرون كما يستحب الاستئناف عند السكوت اليسير بلا خلاف والوجه الثاني يستحب ورجعه صاحب الشامل والتمه لانه مستغن عن الكلام بخلاف السكوت ثم اذا قلنا يبنى مع الفصل الطويل فالمراد ما لم يفحش الطويل بحيث لا يعد مع الاول اذانا وحيث قلنا لا يبطل بالفعل المتخلل فله ان يبنى عليه بنفسه ولا يجوز لغيره علي المنع وبه قطع العراقيون لانه لا يحصل به اعلام وقال الخراسانيون ان قلنا لا يجوز الاستئناف في الصلاة فيها أولي والاقولان

الطواف وصلاة الجماعة مع امام الحى وأبو حنيفة يكره أعادتها في الجماعة لنا ما تقدم وأيضاً ما روى انه صلى الله عليه وسلم (١) ادخل بيت أم سلمة رضي الله عنها بعد صلاة العصر وصلى ركعتين فسأته

(١) (رواه حديث) أنه ﷺ دخل بيت أم سلمة بعد صلاة العصر فصلى ركعتين فسأته عنهما فقال انانى ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هانان متفق عليه من حديث كريب عن أم سلمة وفيه قصة مطولة : وروى مسلم من حديث عائشة وأحمد من حديث ميمونة انه داوم عليها بعد ذلك : وروى الترمذى وابن حبان من حديث ابن عباس قال انما صلى الركعتين بعد العصر لانه اتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد لهما وقال الترمذى حديث ابن عباس اصح حيث قال لم يعد لهما : وقد روى عن زيد بن ثابت نحوه : قلت هو عند احمد لكن حديث عائشة ائتم اسنادا ولفظه عند مسلم ثم انتبهنا وكان إذا صلى صلاة انتبهنا يعني داوم عليها وللبخارى من حديث عائشة ايضاً والذي ذهب به ما تركهما حتى لفي الله (تنبيه) تقدم ان شغله كان بوفد عبد القيس : وروى الطبرانى من حديث

واما اذا تكلم في الاقامة كلاما يسيرا فلا يضر هذا مذهبا وبه قال الجمهور وحكي صاحب البيان عن الزهري انه قال تبطل اقامته دليلا انه اذا لم تبطل الخطبة وهي شرط لصحة الصلاة فالاقامة اولى قال الشافعي في الام ما كرهت له من الكلام في الاذان كنت له في الاقامة اكره : قال فان تكلم في الاذان والاقامة أو سكت فيها سكوتا طويلا احببت ان يستأنف ولم اوجهه اما اذا ارتد بعد فراغ اذانه والعياذ بالله فلا يبطل اذانه لكن المستحب ان لا يعتد به ويؤذن غيره نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه لان رده تؤثر شبهه فيه في حال الاذان فان اسلم واقام صح وان ارتد في اثناء الاذان لم يصح بناؤه في حال الرد فان اسلم وبقي فالمذهب انه ان لم يبطل الفصل جاز البناء والا فقولان الصحيح منه وقيل في جوازه قولان مطلقا وقال البندنجي وغيره وجهان اصحهما الجواز واذاجوزنا له البناء ففي جوازه اغيره الخلاف السابق والمذهب انه لا يجوز وكذا الحكم لو مات في خلال الاذان فالمذهب انه لا يجوز البناء وبه قطع صاحب الحاوي والداري والله اعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الاذان لا يبطل بالكلام وبه قال جماهير العلماء قال الشيخ ابو حامد وحكي عن الزهري انه ابطله بالكلام قال وهو ضعيف عنه ودليلا القياس على الخطبة كما ذكره المصنف *

« قال المصنف رحمه الله »

« والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله لما روي عن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال احدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد ان لا اله الا الله قال أشهد ان لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من

عنها فقال أتاني ناس من عبد القيس فشقوني عن الركبتين اللتين بعد الظهر فها هاتان» وروى

ام سلمة ان ذلك كان لما قدم عليه وقد بنى المصطلق في شان ما صنع بهم الوليد بن عقبة واسناده ضعيف جدا ولا بن ماجه قدم عليه وقد بنى تميم او صدقة شغله عنهما بقسمته: وروى احمد من حديث زيد بن ثابت انما كان ذلك لان ناسا من الاعراب اتوا رسول الله ﷺ بهجير فقدموا يسألونه ويفتيهم حتى صلى العصر فانصرف الى بيته فذكر انه لم يصل بعد الظهر شيئا الحديث وفيه ابن هبيرة وللترمذي عن ابن عباس شغله مال كما تقدم ولاحد عن ميمونة كان مجهز بمشا ولم يكن عنده ظهر فخاء ظهر من الصدقة وسلم عن عائشة فشغل عنهما او نسهما : واما ما رواه حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس عن ذكوان مولى عائشة عنها قالت في هذه القصصة افقضيها يا رسول الله اذا فاتنا فقال لا اخرج الطحاوي قد ضعفه البيهقي *

قلبه دخل الجنة » فان سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة فاذا فرغ أي بها فان كان في قراءة أي بها ثم رجع الي القراءة لانها تفوت والقراءة لا تفوت ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فان من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا » ثم يسأل الله تعالى الوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته : لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتي يوم القيامة » وان كان الاذان للمغرب قال اللهم هذا اقبال ليلاك وادبار نهارك وأدوات دعائك اغفر لي : لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ام سلمة رضي الله عنها ان تقول ذلك ويدعوا الله تعالى بين الاذان والاقامة لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة »

(الشرح) حديثا عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما رواهما مسلم باللفظ الذي ذكره وحديث جابر رواه البخاري بلفظه هذا وحديث أم سلمة رواه ابوداود والترمذي وفي اسناده مجهول وحديث أنس رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن وفي صحيحه . لم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع المؤذن اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » وقوله الوسيلة هي منزلة في الجنة ثبت في صحيحه . لم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم صلوا الله لي الوسيلة فانها بمنزلة في الجنة لا تبغي الا لعباد الله وارجوا ان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعاة »

انه صلى الله عليه وسلم « رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان فقال أي لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر عليه » (١) ويتبين مما يقتضاه انه لو علم الغائبة وما بعدها بالماله لجاز وقد ورد الخبر باسنتنا . يوم الجمعة من الكراهية وقيل يختص ذلك بمن يفشاء النعاس عند حضور الجمعة وروا أيضا باسنتنا . مكتة فلا تترك صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات *

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان قال أي لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه الشافعي ومن طريقه البيهقي انا سفيان عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس بن قهد مثله دون

وقوله الدعوة التامة هي بفتح الدال وهي دعوة الاذان سميت دعوة تامة لكمالها وعظم موقعها وسلامتها من نقص يتطرق الي غيرها وقوله الصلاة القائمة أي التي ستقدم أي تقام وتخصر وقوله مقاما محموداً هكذا هو في المذهب مقاما محموداً بالتنكير وكذا هو في صحيح البخاري وجيم كتب الحديث وهو صحيح ويكون قوله الذي وعدته بدلا منه أو منصوبا بفعل محذوف تقديره أعني الذي وعدته أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته وأما ما وقع في التنبيه وكثير من كتب الفقه المقام المحمود فليس بصحيح في الرواية وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم التأدب مع القرآن وحكاية لفظه في قول الله عز وجل (عسي أن يبعثك ربك مقاما محموداً) فينبغي أن يحافظ على هذا وقوله وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ حلت له شفاعتي أي غشيتي وألته ونزلت به وقيل حقت له أها ما أحكام الفصل فقال اصحابنا: يحب المؤذن أن يقول بعد فراغ اذنه هذه الاذكار المذكورة من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة والدعاء بين الاذان والاقامة والدعاء عند اذان المغرب ويستحب لسامعه أن يتابعه في الفاظ الاذان ويقول عند الحيلتين لا حول ولا قوة الا بالله فإذا فرغ من متابعتها استحبه له أيضا أن يقول هذه الاذكار المذكورة كلها ويقول إذا سمع قول المؤذن الصلاة خير من النوم صدقت وبررت هذا هو المشهور وحكي الزاقي وجها انه يقول صدق رسول الله وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ الصلاة خير من النوم ويستحب أن يتابعه في الفاظ الاقامة الا أنه يقول في كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها هكذا قطع به الاصحاب الا الغزالي فحكي في البسيط عن صاحب التريب وجها انه لا يستحب متابعتها

(فرع) لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انقضت على أحد الوجين كالصلاة في الحام بالصلاة المنهي عنها في الاوقات الخمسة على التفصيل الذي وضع لا ينهي عنها على الاطلاق عندنا بل يستثنى عنها زمان ومكان أما الزمان فهو يوم الجمعة فيستثنى وقت الاستواء يوم الجمعة ولا تكرر فيها التطوعات

قوله ولم ينكر عليه وسيأتي معناها آخر الباب: ورواه أبو داود من حديث ابن ميمر عن سعد به لكن قال عن قيس بن عمرو قال رأي النبي صلى الله عليه وسلم اصى بعد صلاة الصبح ركعتين وقال أصلاة الصبح اربعا ورواه الترمذي من طريق عبد العزيز بن محمد عن سعد بلفظ فقال اصلاتان معا فقال غريب لا يعرف إلا من حديث سعد وقال ابن عيينة سمعته عطاء بن ابي رباح من سعد قال وليس اسناده بمتمصل لم يسمع محمد بن ابراهيم من قيس: وقال أبو داود روى عبد ربه بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا الحديث مرسلان جدم صلى ورواه بن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعد عن ابيه عن جده قيس بن قهد انه جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الفجر فصلى معه فلما سلم قام فصلى ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم اكن صليتهما قبل الفجر فسكت (فائدة) ذكر العسكري ان قهدا لقب عمرو والد قيس وبهذا يجمع الخلاف في اسم ابيه فقد بينا ان بعضهم قال قيس ابن قهد وبعضهم قيس بن عمرو: وأما ابن السكن فجعله في الصحابة اثنين *

الا في كلمة الإقامة وهذا شاذ ضعيف قال اصحابنا ويستحب ان يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر عن فراغه من السكعة ويدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ويقول لاحول ولا قوة الا بالله اربع مرات في الاذان ومرتين في الإقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن حي علي الصلاة حي علي الفلاح ويقول في التثويب صدقت بررت مرتين ذكره الروياني في الحلية وغيره وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الفراغ من سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع وكذا الدعاء بين الاذان والإقامة يستحب لها واغيرها قال اصحابنا وانما يستحب المتابع ان يقول مثل المؤذن في غير الحيلتين ليدل علي رضاه به وهو واقفته في ذلك واما الحيلة فدعاء الي الصلاة وهذا لا يليق بغير المؤذن فاستحب المتابع ذكر آخره فكان لاحول ولا قوة الا بالله لانه تفويض محض الى الله تعالى وثبت في الصحيحين عن ابى موسى الاشعري رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة » قال اصحابنا يستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لانه ذكر وكل هؤلاء من اهل الذكر ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الحلاء والجماع فاذا فرغ من الحلاء والجماع تابعه صرح به صاحب الحاوي وغيره فاذا سمعه وهو في قراءة او ذكر او درس علم او نسي ذلك قطعه وتابع المؤذن ثم عاد الي ما كان عليه ان شاء وان كان في صلاة فرض او نفل قال الشافعي والاصحاب لا يتابعه في الصلاة فاذا فرغ منها قاله وحكى الخراسانيون في استحباب متابعتها في حال الصلاة قولاً وهو شاذ ضعيف فاذا قلنا بالمذهب انه لا يتابعه فتابعه فقولان اصحهما يكره والثاني انه خلاف الاول وقيل انه مباح لا يستحب فعله ولا تركه ولا يكره وهذا اختيار الشيخ ابى على السنجي وامام الحرمين والمذهب كراهته فاذا نأى به في الفاظ الاذكار وقال في الجمع بين الاحول ولا قوة الا بالله لم تبطل صلاته لانها اذكار والصلاة لا يبطلها الاذكار وان قال في الحيلة حي علي الصلاة حي علي الفلاح فهذا كلام آدمي فان كان عالماً بأنه في الصلاة وان هذا كلام آدمي بطلت صلاته وان كان ناسياً للصلاة لم تبطل وان

خلاف لابن حنيفة ومالك وأحمد لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة » (١) وهل يستثنى بقى الاوقات الخمسة يوم الجمعة فيه وجهان أحدهما نعم لوقت الاستواء تخصيصاً بالجمعة وتفضيلاً وقد روى « أن جهنم لاتجرب يوم الجمعة » وأصحها لا لأن

(١) حديثه روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن ابى حنيفة عن اسحق بن عبد الله بن ابى فروة عن سعيد عن ابى هريرة واسحق وابراهيم ضعيفان ورواه البيهقي من طريق ابى خالد الاخر عن عبد الله شيخ من اهل المدينة عن سعيد به ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي بسند آخر فيه عطاء بن عجلان وهو متروك ايضا : قال صاحب الامام وقوى الشافعي ذلك بما رواه عن ثعلبة بن ابى مالك عن عامة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا

كان عالماً بالصلاة جاهلاً بأن ذلك كلام آدمي وأنه ممنوع منه في بطلان صلاته وجهاً حكاه القاضي حسين في تكميلته وغيره أصحهما لا تبطل وبه قطع الأكثر منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والمحامي وصاحب الشامل والابانة والمتولي وصاحب العدة قالوا ويسجد لله النائم وكذا الجاهل إذا لم يبطلها لأنه تكلم في صلاته ناسياً قال القاضي حسين ولو قال في متابعتة في التثويب صدقت وبررت فهو كقولهم صلى الله عليه وسلم كذا لأنه كلام آدمي قال وكذا لو قال مثله الصلاة خير من النوم قال صدق رسول الله ﷺ لم تبطل صلاته ولو قال قد قامت الصلاة بطلت صلاته كالأول فالصلاة ولو قال أقامها الله أو اللهم قمها وأدعها لم تبطل صلاته هذا كلام القاضي وهو كما قال . وانفقوا على أنه لا يتابعه إذا كان في أثناء قراءة الفاتحة فإن ذلك مكروه وعن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين قالوا فلو تابع فيها وجب استئناف القراءة بلا خلاف لأنه غير مستحب بخلاف ما لو أمن فيها لتأمين الإمام فإنه لا يوجب الاستئناف على الأصح لأن التأمين مستحب قال صاحب الشامل قال أبو اسحاق وليس التأكيد في متابعة المؤذن بعد فراغ المصلي كائناً كيد في متابعة من ليس هو في صلاة قال صاحب الحاوي ولو سمعه وهو في الطواف تابعه وهو على طوافه لأن الطواف لا يمنع الكلام *

(فرع) إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص استجواب المتابعة بالأول أم يستحب متابعة كل مؤذن فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ولم أر فيه شيئاً لا يحابنا والمسئلة محتملة والختانان يقال المتابعة سنة متأكدة يكره تركها تنصريح الأحاديث الصحيحة بالامر بها وهذا يختص بالأول لأن الأمر لا يقتضي التكرار وأما أصل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص والله أعلم *

(فرع) مذهبن أن المتابعة سنة ليست بواجبة وبه قال جمهور العلماء وحكي الطحاوي خلافاً لبعض السلف في إيجابها وحكاه القاضي عياض *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يتابع المؤذن في جميع الكلمات وعن مالك روايتان

الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقى الباقي على عموم النهي فإن قلنا بالوجه الأول جاز التفل في وقت الاستواء وغيره لكل أحد فيه وجهاً أحدهما نعم لمطلق قوله «الأيوم الجمعة» وإيراد المصنف يقتضي ترجيح هذا الوجه لأنه حكم بالاستثناء ثم روى عن بعضهم تخصيص الاستثناء بمن يشاء

يصلون نصف النهار يوم الجمعة (وفي الباب) عن وائلة رواه الطبراني بسند واهي : وعن أبي إني قتادة وسأني ومما يؤيد أصل المسألة ما رواه البخاري عن سليمان مرفوعاً لا يفتسل رجل يوم الجمعة يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن أو يس من طيب ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام الاغفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى فإن فيه إن المانع من الصلاة خروج الإمام لا اختصاف النهار *

أحدهما كالجهور والثانية يتابعه الى آخر الشهادتين فقط لانه ذكر الله تعالى وما بعده بعضه ليس
بذكر وبعضه تكرر لما سبق وحجة الجهور حديث عمر رضي الله عنه *

(فرع) لم أر لأصحابنا كلاماً في أنه هل يستحب متابعة المؤذن في الترجيع أم لا ويحتمل أن يقال
لا يستحب لانه لا يسمعه ويحتمل أن يقال يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول» والرجيع مما يقول ولم يقل فقولوا مثل ما سمعتموه وهذا الاحتمال
أظهر وأحوط *

(فرع) من رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولم يسمع له بعد أو سمع الظاهر انه لا يشرع له المتابعة
لان المتابعة معلقة بالجماع والحديث مصرح باشتهاراه وقياساً على تنصيت المادلس أنه لا يشرع
لن يسمع تحميده

(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرغ لم أر لأصحابنا تعرضاً لانه هل يستحب ترك
المتابعة والظاهر انه يتدارك علي القرب ولا يتدارك بعد طول الفصل وقد قال 'مام الحرمين' لو سمعه
وهو في الصلاة فلم يتابعه ينبغي أن يأتي بالأذكار بمجرد السلام ولو مال الفصل فهو كترك سجود
السجود فيه تفصيل في موضعه *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور انه يكره للمصلي متابعته في الصلاة وسواها صلاة
الغرض والنفل وبه قال جماعة من السلف وعن مالك ثلاث روايات أحدها يتابعه وإشائية
لا وإن أتته يتابعه في النافلة دون الغرض *

* قال المصنف رحمه الله *

والمستحب أن يقعد بين الاذان والاقامة قعدة ينظر فيها الجماعة لان الذي رآه عبد الله
ابن زيد رضي الله عنه في المنام اذن وقعد قعدة ولانه اذا وصل اذان بالاقامة ذلت الناس الجماعة
فلم يحصل المقصود بالاذنان ويستحب ان ينحول من موضع الاذان الى غيره بالاقامة لا روى في
حديث عبد الله بن زيد «ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجهها وترا» *

الناس وبترجيحه قال صاحب التهذيب وغيره واحتجوا عليه بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم
«كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة» والوجه الثاني انه لا يجوز
التنفل لكل أحد لان المعنى المرخص لا يشمل لكل وذكروا في الترخيص معينين أحدهما
ان الناس عند الاجتماع يوم الجمعة ينق عليهم مراعاة الشمس والتمييز بين حالة الاسنوا وما قبلها

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة
وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة ابو داود والترمذ من حديث ابى قتادة وقال مرسل ابو
الخليل لم يسمع من ابى قتادة وقته لث بن ابى سليم وهو ضعيف قال الأرم قدم احمد جابر الجعفي
عليه في صحة الحديث *

(الشرح) أما حكم المسئلة فاتفق اصحابنا علي استحباب هذه القعدة قدر ما يجتمع الجماعة الا في صلاة الغروب فإنه لا يؤخرها لضيق وقتها ولأن الناس في العادة يجتمعون لاحبل وقتها ومن تأخر عن التقدم لا يتأخر عن أول الصلاة ولكن يستحب ان يفصل بين اذانها واقامتها فصلا يسيرا بقعدة او سكوت أو نحوها هذا منهيها لاختلاف فيه عندنا وبه قال احمد وأبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه لا يقعد بينهما وأما استحباب التحول للإقامة الي غير موضع الاذان فاتفق عليه للمحدث *

* قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لان زياد بن الحارث الصدائي اذن فجاء بلال ليقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان احا صداء اذن ومن أذن فهو يقيم » فان اذن واحد وأقام غيره جاز لان بلالا اذن وأقام عبد الله بن زيد) *

(الشرح) حديث زياد بن الحارث رواه ابو داد والترمذي وغيرهما قال الترمذي والبغوي في اسناده ضعف وعلق البيهقي القول فيه فقال ان ثبت كن أولي مما روى في حديث عبد الله ابن زيدة ان بلالا اذن فقال عبد الله بارسول الله ان اري الزوايوذن بلال قال فاقم انت لمافي اسناده ومته من الاختلاف وأنه كن في أول ماسرع الاذان وحديث الصدائي كان بعده وأما حديث عبد الله بن زيد فرواه ابو دارود وغيره وقد ذكرنا قول البيهقي فيه وقال الامام ابو بكر الحازمي في كتابه التاسخ والتسويخ في اسناده مقال قال واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاولوية فقال أكثرهم لافرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء الاول ان من أذن فهو يقيم وقال الشافعي اذا اذن الرجل أحببت أن يتولي الاقامة لشيء يروى أن من أذن فهو يقيم قال الحازمي وحجة هذا المذهب حديث الصدائي لانه أقوم اسنادا من حديث عبد الله بن زيد ثم حديث ابن زيد كان في أول ماسرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصدائي بعده بلا شك والاخذ بأخر الامر بن أولي قل بطريق الانصاف ان يقال الامر في هذا الباب علي التوسعة وادعاء التسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين علي خلاف الاصل : أما الصدائي فضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالمد مذوب الي صداء تصرف ولا تصرف وهو ابو هذه القبيلة

ومابعد ما خفف الامر عليهم بتعميم الترخيص الثاني أن الناس يبتكرون اليها فيقابلهم لنوم فيحتاجون الي طرد النعاس بالتفعل كيلا يبطل وضوءهم فيفتقرون في اعادة الوضوء الي تحطى رقاب الناس فعلي المعنيين جميعا المتخلف القاعد في بيته وقت الاستواء لعذر أو غير عذر ليس له التنفل فيه وأما الذي حضر الجمعة ففضية المعنى الاول تجوز التنفل لا مطلقا وقضية المعنى الثاني تخصيص

واسمه يزيد بن حرب قال البخاري في تاريخه صدا، حتى من اليمن وكان اذان زياد الصدائي في صلاة الصبح في السفر ولم يكن بلال حاضرا حينئذ * أما حكم المسئلة فان اذن واحد قطع فهو الذي يقيم وان اذن جماعة دفعة واحدة واتفقوا علي من يقيم منهم اقام وان تشاحوا أفرع وان اذنوا واحدا بعد واحد فان كان الاول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الاول وان كان الذي أذن أولا أجنبيا واذن بعده الراتب فن اولى بالاقامة فيه وجهان حكهما الخراسانيون اصحها الراتب لانه صاحب ولاية الاذان والاقامة وقداون والثاني الاجنبي لان باذان الاول حصلت سنة الا ان أو فرضه ولو اقام في هذه الصور غير من له ولاية الاقامة ممن أذن او اجنبي اعتد باقامته علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكى الخراسانيون وجهها أنه لا يعتد به تخريجا من قول الشافعي انه لا يجوز ان يطلب واحد ويصلي آخر وهذا ليس بشيء ويستحب ان لا يقيم في المجد الواحد الا الواحد إلا اذا لم تحصل به الكفاية وفيه وجه انه لا بأس بأن يقيموا جميعا اذا لم يؤد الى تهويت وبه قطع البغوي واذا اقام غير من انش فهو خلاف الاول ولا يقال مكروه وقيل انه مكروه وبه جزم العبدري ونقل مثله عن احمد قال وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول الا في المصلحة فانه يقول لاحول ولا قوة إلا بالله وفي لفظ الاقامة يقول أقامها الله وأدامها لما روى ابو امامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود باسناده عن محمد بن ثابت العبدى عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو بعض اصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ وهو حديث ضعيف لان الرجل مجهول ومحمد بن ثابت العبدى ضعيف بالاتفاق وشهر مختلف في عدلته وعلي المصنف انكار في جزئه بروايته عن ابي امامة وانما هو على الشك كما ذكرنا لك الشك في أعيان الصحابة لا يضر لانهم كلهم عدول لكن لا يجوز الحزم به عن أبي امامة مع الشك وكف كان فهو حديث ضعيف لكن الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال باتفاق العلماء وهذا من ذلك واسم أبي امامة صدى به عجلائ سبق في باب التيمم واتفق أصحابنا علي استحباب متابعتي في الاقامة

الجواز بالذى يتكر اليها ثم يغلبه الناس أما الذى لم يتكر او لم يؤذ الناس فلا يجوز له ذلك وقول صاحب الكتاب وقيل يختص ذلك بمن يغتاه الناس عند حضور الجمعة يوافق المعنى الثاني من جهة اعتبار غشيان الناس ولكن قضية تجوز التغفل بمن يغشاه الناس وان لم يتكر اليها وفي كلام غيره ما يقتضى اعتبار التكبير وكون غلبة الناس لطول الانتظار واعلم ان قوله وقد ورد

كما قال المصنف الا الوجه الشاذ الذى قدمناه عن البسيط * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما فان احتاج الى الزيادة جعلهم أربعة لأنه كان لعمان رضي الله عنه أربعة والمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كما فعل بلال وابن أم مكتوم ولأن ذلك أبلغ في الاعلام ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث بلال وابن أم مكتوم صحيحان كما سبق رواهما البخارى ومسلم قال الشافعي والاصحاب يجوز الاقتصاد على مؤذن واحد للمسجد والافضل أن يكون مؤذنان للحديث فان احتاج الى أكثر من ذلك قال أبو علي الطبرى يجوز الزيادة الى أربعة كما فعل عثمان رضي الله عنه ولا يزاد على أربعة وتابع أبا علي الطبرى علي هذا المصنف والشيخ ابو حامد والمحاملي والسرخسى والبغوى وصاحب العلة ورجحه الرواى وكثيرون وقله صاحب البيان عن الاكثرين وانكر المحققون هذا على أبي علي وقالوا انما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فان رأى الامام المصلحة في الزيادة على أربعة فعليه وان رأى الاقتدار على اثنين لم يزد وهذا هو الصحيح لأنه اذا جازت الزيادة على ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاجة فالزيادة على ما كان في زمن عثمان للحاجة أولى . قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي في الام لا تنضيق أن يكون المؤذنون أكثر من اثنين قال ابو علي الطبرى لا يزداد على أربعة قال التامضى قال أصحابنا هذا لا يعرف والصحيح أنه يجوز أن يزيد ماشاء لان النافعى لم يحدد شيئاً وقال صاحب الشامل هذا التقدير الذى قاله أبو علي لم يذكره أحد من أصحابنا غيره وظاهر كلام الشافعي جواز الزيادة وقال صاحب التمهيد هذا الذى قاله أبو علي ليس بصحيح وقال صاحب الحاوى يكون له مؤذنان فان لم يكف اثنين لكثرة الناس جعلهم أربعة فان لم يكفوا جعلهم ستة فان زاد فثمانية ليكونوا شفعاً لا وترأ وأقوال أصحابنا بنحوه اذ كره هؤلاء مشهورة فالصواب أن الضبط بالحاجة والمصلحة وان بلغوا ما بلغوا وقد قال أبو علي البندنجى قد نص الشافعي في القديم على جواز الزيادة على أربعة (قلت) وهذا قدیم لم يعارضه جديد فهو مذهب الشافعى كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح قال صاحب الحاوى ومراد الشافعى والاصحاب بهذا المؤذنون الذين يرتبهم الامام له علي الدوام والافلو أذن أهل المسجد كلهم لم يمنعوا أى أذن واحد بعد واحد ولم يؤد الى تهوئش واختلاط *

(فرع) اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذنوا واحداً بعد واحد كما صح عن بلال وابن أم

الخبر باستثناء يوم الجمعة عن الكراهية ظاهره يقتضى استثناء جميع الاوقات الحسة كما حكيناه وجها عن بعض الاصحاب ولكن قوله وهل يختص ذلك بمن يقفاه النعاس يبين أنه اراد بالاول وقت الاستواء لا غير وفيه اشهر الخبر وهو الاصح في المذهب وأما المكان فقد روى عن أى ذكر ان

مكتوم ولأنه أبلغ في الاعلام فإن تنازعوا في الابتداء أقرع فلت ضاق الوقت والمسجد كبير
أذنوا في أقطاره كل واحد في قطر لسمع أهل تلك الناحية وإن كل من صغيراً أذنوا معاً إذا لم يؤد
إلى تهويش قال صاحب الحاوي وغيره ويقفون جميعاً عليه كلمة كلمة فإن أدى إلى تهويش أذن
واحد فقط فإن تنازعوا أقرع قال الشيخ أبو حامد والقاضي حسين وغيره فإن أذنوا جميعاً
واختلفت أصواتهم لم يميز لأن فيه تهويشاً على الناس وتبى أذن واحد بعد واحد لم يأنه بعضهم
عن بعض لئلا يذهب أول الوقت ولئلا يظن من سمع الأخير أن هذا أول الوقت قال الشافعي
في الام ولا أحب للامام إذا أذن المؤذن الأول أن يبطله بالصلاة ليفرغ من بعده بل يخرج
ويقطع من بعده الأذان بخروج الامام *

(نزع) اختلف أصحابنا في الأذان للجمعة فقال المحامي في المجموع قال الشافعي رحمه الله أحب
أن يكون للجمعة اذان واحد عند المنبر ويستحب أن يكون للمؤذن واحداً لأنه لم يكن يؤذن يوم
الجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بلال هذا كلام المحامي وقال البندنجي قال الشافعي أحب أن
يكون مؤذن للجمعة واحداً بين يدي الامام إذا كان على المنبر لاجتماع مؤذنين وصرح أيضاً
القاضي أبو الطيب وآخرون بأنه يؤذن للجمعة مؤذن واحد وقال الشافعي رحمه الله في البيهقي
النداء يوم الجمعة هو الذي يكون والامام على المنبر يكون المؤذنون يستفتحون الأذان فوق المنارة
جملة حين يجلس الامام على المنبر لسمع الناس فيأتون إلى المسجد فإذا فرغوا خطب الامام بهم
ومنع الناس البسم والشراء تلك الساعة هذا نصه بحروفيه وفي صحيح البخاري في باب رجم
الحبلى من الزنا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «جلس عمر رضي الله عنه على المنبر يوم الجمعة
فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله تعالى وذكروا الحديث» قال المصنف رحمه الله

﴿ ويجوز استدعاء الامراء إلى الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن بلالاً رضي الله عنه
جاء فقال «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة رحمك الله فقال النبي صلى الله عليه
وسلم مرى أبا بكر فليصل بالناس» قال ابن قسيط وكان بلال يسلم على أبي بكر وعمر رضي الله
عنهما كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ۞

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
صلاة الصبح حتى تطلع الشمس» (١) لا بركة وأخاف الأصحاب في هذا الاستثناء منهم من قال
مكة كسائر البلاد في أوقات الكراهة والاستثناء لركعتي الطواف فإن له أن يطوف متى شاء وإذا

(١) حديث صحيح مجاهد عن أبي ذر لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
الصبح حتى تطلع الشمس إلا بركة الشافعي أخرها عبد الله بن المؤمل عن حميد مولي غفرة عن
قيس بن سعد عن مجاهد وفيه قصة وكرر الاستثناء ثلاثاً ورواه أحمد عن زيد عن عبد الله بن المؤمل

«الشرح» ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما قتل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذن بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس» وإما هذه الزيادة التي ذكرها المصنف فليست في الصحيحين وقوله مرى هكذا وقع في المذهب والذي في الصحيحين مروا كما ذكرناه وفي الصحيحين مروا من غير رواية عائشة . وإما ابن قسيط فيضم القاف وفتح السين وهو منسوب إلى جده وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن عير الليثي المدني أبو عبد الله سمع ابن عمر وأبا هريرة وغيرهما توفي سنة ثنتين وعشرين ومائة بالمدينة وهو ثقة وقوله أن بلالا كان يسلم علي أبي بكر وعمر يعني عند استدعائهما إلى الصلاة وهذا النقل بعيد أو غلط فإن المشهور المعروف عند أهل العلم بهذا الفن أن بلالا لم يؤذن لأبي بكر ولا عمر وقيل لأبن لابي بكر رضي الله عنهم ورواية ابن قسيط هذه منقطعة فإنه لم يذكر أبا بكر ولا عمر ولا بلالا رضي الله عنهم وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الاستدعاء هو كما قال وقال التميمي أبو الطيب في تعليقه سلام المؤمن بعد الأذان علي الأمراء وقوله حي علي الصلاة حي علي الفلاح مكره وقال صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي يكره أن يخرج بعد الأذان إلى باب الأمير وغيره ويقول حي علي الصلاة أيها الأمير فإن أبي بابه وقال الصلاة أيها الأمير فلا بأس * قال المصنف رحمه الله *

«وإن وجد من يتطوع بالأذان لم يرزق المؤمن من بيت المال لأن المال جعل للمصلحة ولا مصلحة في ذلك وإن لم يوجد من يتطوع رزق من خمس الخس لأن ذلك من المصالح وهل يجوز أن يستأجر فيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأنه قرية في حقه فلم يجوز أن يستأجر عليه كالأمانة في الصلاة والثاني يجوز لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاء أخذ الأجرة عليه كسائر الأعمال» *

طاف بالبيت يصلي ركعتي الطواف لأنها صلاة لها سبب والأصح وهو المذكور في الكتاب أن مكة تخالف سائر البلاد لشرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فلا يحرم فيها عن استكثار الفضيلة بحال

إلا أنه لم يذكر حميدا في سنده ورواه ابن عدى من حديث سعيد بن سالم عن عبد الله بن المؤمل فلم يذكر قيسا ورواه ابن عدى من طريق السبع بن طلحة وسمعت مجاهد يقول بلغنا أن أبا ذر فذكره وعبد الله ضعيف وذكر ابن عدى هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي فقال تقرده عبد الله ولكن تأمه إبراهيم بن طهمان ثم ساقه بسنده إلى خلاد بن يحيى قال ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا حميد مولى غفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد قال جاءنا أبو ذر فآخذ بحلقة الباب الحديث وقال أبو حاتم الداذلي لم يسمع مجاهد من أبي ذر وكذا أطلق ذلك ابن عبد البر والبيهقي والمنذرى وغير واحد قال البيهقي قوله في رواية إبراهيم بن طهمان جاءنا أبو ذر أي جاء بلدنا : (قلت) ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كما رواه ابن عدى وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر *

﴿الشرح﴾ قوله قرينة في حقه احتراز من الحج وقوله عمل معلوم احتراز من القضاء وقوله يجوز أخذ الرزق عليه احتراز من عمل المعصية وقيل احتراز من صلاته منفردة أفل الشافعي رحمه الله في الام أحب أن يكون المؤذن متطوعين قال وليس الامام أن يرزقهم وهو يجحد من يؤذن متطوعاً بمن له امانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبذل كبير الاهل يموزه أن يجحد مؤذناً اميناً لازماً يؤذن متطوعاً فان لم يجحد فلا بأس ان يرزق مؤذناً ولا يرزقه الا من خمس الخمس سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من غيره من النى لان لسكاه ما لكما موصوفا ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئا ويجوز المؤذن أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بان يرزق هذا نصه بحرفه وتاجه الاحباب كلهم عليه واتفقوا عليه وعن عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه قال «آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه أجراً» رواد الترمذى وقال - ديت حسن قال اصحابنا ولا يجوز أن يرزق مؤذناً وهو يجحد متبرعاً عدلاً كما نص عليه قال القاضي حسين لان الامام في بيت المال كالوصى في مال اليتيم ثم الوصى لو وجد من يعمل في مال اليتيم متبرعاً لم يجز ان يسأجر عليه من مال اليتيم فكذا الامام فلو وجد فاسقاً متبرعاً وعدلاً لا يؤذن الا برزق فالمذهب انه يرزق العدل وهذا قطع الشيخ ابو حامد والمجاهلي والبنديجي وصاحب الشامل والمعتمد والجوهر وهو ظاهر النص الذي ذكرناه وذكر صاحب التتمة وجيز أحدهما يرزق العدل والثاني الفاسق اولي وهذا ليس اى ولو وجد متطوعاً غير حسن الصوت وغير رفيعة قبل له أن يرزق - من الصوت فيه وجهان - حكمه القاضي وصاحبه المتولى والبغوى وغيرهم قال ابن سريج يرزقه وقال القفال والشيخ ابو محمد لا والاصح انه يرزقه ان رآه مصلحاً مظهر - تفاوضا - وتعلق بالمصلحة به قال القاضي والمجاهلي هما مبنيان على القولين في الام اذا طلبت اجرة الرضاع ووجد الاب متبرعاً قال اصحابنا والرزق يكون من خمس خمس النى والغنيمة وكذا من أربعة اخماس النى - اذا قلنا انه المصالح وتنبغي أن لا يخصص بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين كالأموال التي برئها بيت المال والمال الضائع الذي أينسنا من صاحبه وغير ذلك قال اصحابنا والرزق يكون بقدر الحاجة فان كان في البلد مسجود واحد رزق ما تدعو الحاجة اليه من مؤذن أو جماعة كما سبق وان كان فيه مساجد ولم يمكن جمع الناس

ويدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «يا بنى عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئا فلا يمنن احدا طاف بهذا البيت أو صلى بساعتين ليل أو نهار» (١) وليكن قوله لا يكره فيها صلاة معلما بالواو الوجه الاول وبالحاء والميم لان عندهما لا فرق بين مكة وسائر البلاد ثم ليس المراد من مكة

(١) «حديث» يا بنى عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئا فلا يمنن احدا طاف بالبيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان

في مسجد واحد رزق عددا من المؤذنين للمسجد بحيث تحصل بهم الكفاية ويتأدى الشعاروان
أمكن بلا مشقة فوجهان مشهوران في كتب الخراءانيين أحدهما يجمعهم ورزق واحدا فقط
وأصحهما لا يجمعهم بل يرزق الجميع لئلا تعطل المساجد قال القاضي حسين ولان تكثير الجماعات
وفعلها في مساجد أكثر فضيلة من أدائها في مسجد واحد وإذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالام
وهو رزق مؤذن الجامع وأذان صلاة الجمعة أم من غيره قال أصحابنا ويجوز للامام أن يرزق من مال
نفسه ولا حاد الرعية من مال نفسه وحينئذ يجوز أن يرزق كم شاء وكيف شاء ومتى شاء فبرزق
ماشاء من العدد ومع وجود المتبرع وفوق قدر الكفاية تصرح به في التهذيب وغيره

(فرع) في جواز الاستئجار على الأذان ثلاثة أوجه أحدها يجوز للامام من مال بيت المال
ومن مال نفسه ولا حاد الناس من أهل الحلة ومن غيرهم من مال نفسه وقوله القاضي أبو الطيب
عن أبي علي الطبري وعامة أصحابنا وكذا قله المتولي وصاحب الذخائر والعبدري عن عامة أصحابنا
وصححه القاضي أبو الطيب والفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والغزالي في البسيط
والسكا المراسي في كتابه الزوايا في الخلاف والشاشي في المعتمد والرافعي وآخرون وقطع به الغزالي
في الخلاصة والروائي في الحلية وهو مذهب مالك وداود والثاني لا يجوز الاستئجار لاحد به قطع
الشيخ أبو حامد وصاحب الماوى والقفال وصححه الحاملي والبندنجي والبغوي وغيرهم وقال
الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وإبى المنذر والثالث يجوز للامام دون آحاد الناس ودليل الجميع ظاهر
بما ذكره المصنف قال أصحابنا وإذا جاز لنا للامام الاستئجار من بيت المال فأنما يجوز حيث يجوز
الرزق من بيت المال خلافا ووفقا قال صاحب التهذيب وإن استأجر من بيت المال لم يقتصر إلى بيان
المدة بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا
ولو استأجر من مال نفسه أو استأجر آحاد الناس ففي اشتراط بيان المدة وجهان أحدهما الاشتراط
قالوا الإقامة تدخل في الاستئجار للأذان ولا يجوز الاستئجار للإقامة وحدها إذ لا كلفة فيها بخلاف
الأذان قال الرافعي ولا تخلو هذه الصورة عن أشكل وكذا قال السرخسي في المال أن شرط
له الامام الجعل من بيت المال لم يشترط ذكر آخر المدة بل يكفي كل شهر أو سنة وكذا كل حين بقوا الخراج
وأن شرط من مال نفسه فوجهان أحدهما هذا والثاني يشترط كالأجرة على غيره من الأعمال قال
صاحب الذخائر الفرق بين الرزق والأجرة أن الرزق أن يعطيه كفايته وعياله والأجرة ما يقع

نفس البلد بل جميع الحرم للاستواء في الفضيلة وفي وجه يختص بالاستثناء المسجد الحرام وماعداه
كسائر البلاد والمشهور الصحيح الأول ومتى ثبت النهي والكره فلا تحرم بالصلاة المنية هل

والدارقطني والحاكم من حديث أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم وصححه الترمذي
ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن نافع بن جبير عن أبيه ومن طريقين آخرين عن جابر

به التراضي واما حديث عثمان بن أبي العاص انه قال آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتخذ مؤذنا لا يأخذ علي أذانه أجرا » رواه الترمذي وقال هو حديث حسن محمول علي التذنب (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) قال أصحابنا رحمهم الله يستحب أن يكون الاذان يقرب المسجد (الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الاذان قبل أن يصلي الا انظر وقد سبت هذه المسألة بدليها في آخر باب ما يوجب الغسل وذكرها في هذا الباب جماعة من أصحابنا (الثالثة) يستحب أن لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد واحد ذكره صاحب العدة وغيره (الرابعة) قال البندنجي وصاحب البيان يستحب أن ينف المؤذن علي أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفا قال المروى وعوام الناس يقولون الله اكبر بضم الراء وكان ابو العباس المبرد يفتح الراء فيقول الله اكبر الله اكبر الاولي مفتوحة والثانية ساكنة قال لان الاذان سمع موقوفا كقوله حي علي الصلاة حي علي الفلاح فكان الاصل أن يقول الله اكبر الله اكبر باسكان الراء فحركت فتحة الالف من اسم الله تعالى في الالف ثلثة ثمانية اسكون الراء قبلها ففتحت كقوله تعالى « لم الله لا إله الا هو » وقال صاحب التتمة يجمع كل تكبيرتين بصوت لانه خفيف واما باقي الكلمات فيفرد كل كلمة بصوت وفي الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت (الخامسة) قال البغوي لو زاد في الاذان ذكر أو زاد في عدد كلماته لم يبطل أذانه وهذا الذي قاله محمول علي ما اذا لم يؤد الي اشتباهه بغير الاذان علي السامعين قال القاضي ابو الطيب وشيخه لو قال الله الا اكبر ببل الله اكبر صح اذانه كما لو قاله في تكبيرة الاحرام تعتقد صلاته (السادسة) قال الشافعي في الام وواجب علي الامام ان يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت ولا ينتظرهم بالاقامة وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت هذا نصه قال أصحابنا وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لانهما في الي مراجعة الامام ووقت الاقامة منوط بالامام فلا يقيم المؤذن الا بإشارته فلو أقام بغير اذنه فقد قال امام الحرمين في الاعتقاداته تردد للاصحاب ولم يبين الراجح والظاهر ترجيح الاستداد (السابعة) قال الشافعي في مختصر المزني وترك الاذان في السفر أخف منه في الحضر قال أصحابنا ووجه

ينفقد أم لا هذا هو الذي رسمه فرعا في الكتاب وفيه وجهان أحدهما نعم كالصلاة في الحام لا خلاف في انعقاد سامع ورود النهي واطهرهما لا كما لو صام يوم العيد لا يصح وعلي هذين الوجهين يخرج ما لو نذر أن يصلي في الاوقات المنبهة ان قلنا تصح الصلاة فيها يصح النذر وان قلنا لا تصح فلا يصح النذر كما لو نذر صوم يوم العيد فان صححنا النذر فالاولي أن يصلي في وقت آخر كمن

وهو معلول فان المحفوظ عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جابر لا عن جابر : وأخرجه الدارقطني ايضا عن ابن عباس من رواية محاهد عنه ورواه الطبري من رواية عطاء عن ابن عباس ورواه ابو نعيم في تاريخ اصبهان والخطيب في التلخيص من طريق تمامة بن عبيدة عن ابى الزبير

ذلك ان السفر مبني على التخفيف وفعل الرخص ولان أصل الاذان للاعلام بالوقت والمسافرون لا ينفركون غالباً قال في الام ولو تركت للمرأة الاقامة لصلاتها لم أكره لها من تركها ما أكره من تركها للرجال وان كنت احب ان يقيم قل في الام ويصل الي الرجل باذان رجل لم يؤذن له يعني لم يقصد الاذان لهذا الرجل وهذا الذي نص عليه هو ما ذكره صاحب العدة وغيره قولا لو اجتاز رجل بمسجد قد اذن فيه ا كتنى بذلك الاذان وان كان المؤذن لم يقصده (الثامنة) قال صاحب الحاوي لو اذن بالفارسية ان كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز سواء كان يحسن العربية أم لا : لان غيره قد يحسن وان كان اذانه لنفسه فان كان لم يحسن العربية لم يجزه كذا كل الصلاة وان كان لا يحسن اجزأه وعليه أن يعلم هذا كلامه وهذا الذي قاله من أن مؤذن الجماعة لا يجزئه بالفارسية وان لم يحسن العربية محمول علي ما اذا كان في الجماعة من يحسن العربية فان لم يكن صح وقد اشار اليه في تعليقه (التاسعة) قاله الدارمي لو لقن الاذان اجزأه للحصول للاعلام (العاشرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى في آخر أبواب الاذان اذا كانت ليلة مطيرة او ذات ريح وظلمة يستحب ان يقول المؤذن اذا فرغ من اذانه الا صلوا في رحالك قال فان قاله في اثناء الاذان بعد الحيلة فلا بأس هذا نصه وهكذا نقله البندنجي وقطع به وهكذا صرح به الصيدلاني وصاحب العدة والشافعي وآخرون ذكروه بحروفه التي نقلتها واحتجوا له بالحديث الذي سأذكره

نذر أن يضحي شاة بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحها بسكين غير مغصوب وأما اذا نذر صلاة مطلقاً فله أن يفعلها في الاوقات المكروهة فانها من الصلوات التي لها سبب كالغائثة ونحتم الفصل بشيئين أحدهما ان قوله في أول الفصل في الاوقات المكروهة وهي خمسة يقتضي الحصر في الخمسة المذكورة وهو المشهور والحصر في الخمسة حكم بآيات الخمسة ونفي الزائد امكن في كلام الاصحاب حكاية وجيهين في أن بعد طلوع الفجر هل يكره ما سوى ركعتي الفجر من النوازل أم لا أحدهما

عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه وهو معلول : وروى ابن عدى عن طريق سعيد بن أبي راشد عن عطاء عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتي تطلع الشمس الحديث وزاد في آخره من طاف فليصل أى حين طاف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخارى : وروى البيهقي عن طريق عبد الله بن بابة عن أبي الدرداء انه طاف عند مغارب الشمس فصلى الركعتين وقال ان هذه البلدة ليست كفريها : (تنبيه) عز الحجة بن تيمية حديث جبير لمسلم فانه قال رواه الجماعة إلا البخارى وهذا وهم منه تنبه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة إلا البخارى وابن الرقعة فقال رواه مسلم ولقظه لا تمنوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اى ساعة شاء من ليل أو نهار وكأنه والله أعلم لما رأى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخارى امتنع مسلماً من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن حنبل فخطأ مكرراً : (فائدة) قال البيهقي يحتمل ان يكون المراد بهذه الصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالافعال ويحتمل جميع الصلوات

ان شاء الله تعالى واستبعد امام الحرمين قوله في اثناء الاذان وقال تغيير الاذان من غير ثبت مستبعد ذكره في كتاب صلاة الجماعة وهذا الذي استبعده ليس يبعد بل هو الحق والسنة قد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة في الصحيحين بعد الاذان وفي اثنائه فروى نافع ان ابن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال الا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول الا صلوا في الرحال رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم انه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يامر مؤذنه به في السفر » وعن عبد الله بن الحارث قل خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردع لما بلغ المؤذن حي علي الصلاة امره ان ينادي الصلاة في الرحال فنظر بعضهم الى بعض فقالوا انكم انكرتم هذا قد فعل هذا من هو خير مني وانبي عزمه رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري ومسلم قال ابن عباس لمؤذن في يوم مطير وهو يوم جمعة « اذا قلت أشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي علي الصلاة قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمه وانني كرهت أن أخرجكم فتشوا في الطين والدحض وفيروا يقاسم « فعلمه من هو

نعم وبه قال أبو حنيفة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر » (١) والثاني لا وبه قال مالك اتوا به صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس » والمفهوم من صلاة الصبح هو الفريضة فالتخصيص بالفريضة يدل على عدم الكراهة قبلها والوجه الثاني هو الذي وافق كلام معظم الاصحاب حيث قالوا بأن الهي في الوقتين يتعلق بالفعل والا فاذا ثبتت الكراهة من طلوع الفجر لم يختلف زمان الكراهة بتقديم الصبح وتأخيرها لولها وقصراً وهذا استدلال بين علي نرجيح هذا الوجه وصرح به الشيخ أبو محمد وغيره لكن ذكر صاحب الشامل أن ظاهر المذهب هو الوجه الاول ولم يورد في التهمة سواء وان قلنا به دخل وقت الكراهية بطلوع الفجر فان عد ما قبل صلاة الصبح وقتاً واحداً وأدرجنا وقت الاصفرار فما بعد ختة وان جعل من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وقتاً واحداً وأدرجنا وقت الاصفرار فما بعد

(١) حديث صحيح روى انه عليه السلام قال لا صلاة بعد الفجر الا ركعتا الفجر احمد وابو داود والترمذي والدارقطني من حديث ابي علقمة عن يسار مولي ابن عمر عن ابن عمر وفيه قصة قال الترمذي غريب لا يرفه الا من حديث قدامة بن موسى : (قلت) وقد اختلف في اسم شيخه فقيل ابوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم كرهوا ان يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر انتهى : وروى ابو يعلى والطبراني من وجهين اخرين عن ابن عمر نحوه ورواه ابن عدي في ترجمة محمد بن الحارث من روايته عن محمد بن عبد الرحمن اليلمانى عن ابيه عن ابن عمر والمحمدان ضيفان ورواه الطبراني ايضا من حديث عبد الرزاق عن ابي بكر بن محمد عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر بالحديث دون القصة

خير مني» يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وفى روايته «أذن مؤذن ابن عباس يوم الجمعة فى يوم مطر فذكره» قال المصنف رحمه الله *

باب طهارة البدن وما يصلى فيه وعليه

«الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن الحدث فهي شرط فى صحة الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» وقد مضى حكمها فى كتاب الطهارة *

«الشرح» هذا الحديث رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما والطهور بضم الطاء ويجوز فتحها والمراد فعل الطهارة والغلول بضم الغين لا غير وهو الخيانة يقال غل وأغل أى خان وقوله فى شرط فى صحة الصلاة هذا مجم عليه ولا تصح صلاة بغير طهور اما بالماء واما بالتيمم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائزة وسجود التلاوة والشكر هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة ونقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنائزة للمحدث لأنها دعاء وهذا باطل فقد سماها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاة ولا تقبل صلاة بغير طهور *

قال المصنف رحمه الله *

«وأما طهارة البدن عن النجاسة فهي شرط فى صحة الصلاة والدليل عليه قوله ﷺ «تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه» *

«الشرح» هذا الحديث سبق بيانه فى باب ازالة النجاسة ومذهبنا أن ازالة النجاسة شرط فى صحة الصلاة فان علمها لم تصح صلاته بلا خلاف وان نسيها أو جهلها فالمذهب انه لا تصح صلاته

صلاة العصر كما سبق عادت الاوقات المكروهة الى أربعة وان انضم حالة الى الطلوع اليه فتعود الاوقات المكروهة الى ثلاثة والشيخ أبو اسحق التبرازى فى آخرين ما أطلقوا الوجهين فى الكراهة من حين طلوع الفجر لكن نقلوا الوجهين فى كراهة التنفل بعد ركعتي الفجر وذلك يقتضي الجزم بنفي الكراهة قبل أن يصلي ركعتي الفجر وما يتعلق بالمصر على ما يستعمل يختلف بالطريقين (الثاني) اذا فاتت رتبة أو نافلة اتخذها وردا فقد ذكرنا انه يجوز أن يقضيها فى أوقات الكراهة ويؤدى عليه ما سبق من حديث أم سلمة ثم اذا فعل ذلك نهى له أن يداوم على تلك الصلاة فى وقت الكراهة فيه وجهان أحدهما نعم لان فى

وينظر فى سنده ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفى سنده الا فرقي ورواه الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفى سنده رواد بن الجراح ورواه البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسل وقال روى موصولا عن ابي هريرة ولا يصح ورواه موصولا الطبراني وابن عسبي وسنده ضعيف والمرسل أصح : (تنبيه) دعوى الترمذى الاجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصرى لا بأس به وكان مالك يرى ان يفعله من فاتته صلاة بالليل وقد اطنب فى ذلك محمد ابن نصر فى قيام الليل *

وفيه خلاف نذكره حيث ذكر المصنف في أواخر الباب وسواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر فإزالة النجاسة شرط لجليها هذا مذهبنا وبه قول أبو حنيفة واحد وجهور العلماء من الملة والخلف وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أشهرها أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته وإن كان جاهلاً أو ناسياً لمحت وهو قول قدمه عن الشافعي والثانية لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي والثالثة تصح الصلاة مع النجاسة وإن لم يعلمها بعداً وإزالتها سنة ونقل أصحابنا عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة بن جبير نحوه وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وعامة العلماء على أن إزالتها شرط إلا ما لك واحتج للمالك بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «يما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذا خلع نعليه فوضعهما من يساره فلما رأى القوم ذلك أقبلوا فمالوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال ما سمعكم علي القاتك فقالوا رأيناك أقميت نعليك فأقمينا نعالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قدراً» رواه أبو داود باسناد صحيح ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح على شرطه لم وفي رواية لأبي داود خبثاً بدل قدراً وفي رواية غيره قدراً أو أذى وفي رواية دم حلة واحتج الجمهور بقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا رؤسكم وأيديكم إلى المرافق) وقالوا معنى طهرها من النجاسة وقد قيل في الآية غير هذا السكّن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء وهو الصحيح وبحديث «نزعوا من البؤاء» وهو حسن كما سبق وبقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أتيت الميضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وبحديث ابن عباس قال «مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال أنهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالقيمة» رواه البخاري ومسلم والقياس على طهارة الحدث والمواظبة عن حديث أبي سعيد من وجبت أحدهما أن النذر هو الشيء المستقذر كالخناط والبصاق والمني والبول وغيره فلا يلزم أن يكون نجساً الثاني لأنه كان دماً يسيراً أو شيئاً يسيراً من طين الشوارع وذلك معفو عنه

حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي كعتين بعد ذلك» (١) وعليه ما روى

(١) حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي كعتين بعد ذلك» (١) وعليه ما روى (قلت) حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالداومة بل عند النسائي عنها أنها قالت ما صلاهما قبل ولا بعد وسنده قوى وهو عند أحمد وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر وعند النسائي أيضاً عنها أنه صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة ورواه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس وفيه ثم لم يمد لهما وهو من رواية جرير عن غطاء ابن السائب وإنما سمع منه بعد الاختلاط نعم في البخاري ومسلم من حديث عائشة ما تركهما قط عندها وفي رواية ما تركهما حتى لقي الله كما تقدم وسيأتي عقب هذا ٥

والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والنجاسة ضربان دماء وغير دماء فأما غير الدماء فينظر فيه فإن كان قدراً يدرکه الطرف لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه وإن كان قدراً لا يدرکه الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها أنه يعف عنه لأنه لا يدرک بالطرف فعفى عنه كغبار السرجين والثاني لا يعف عنه لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذي يدرکه الطرف والثالث على قولين أحدهما يعف عنه والثاني لا يعف ووجه القولين ما ذكرنا * ﴾

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان كما ذكر وأصح الطرق أنه يعف عنه وقد سبق في باب المياه أن في مسألة ما لا يدرکه الطرف سبع طرق في الماء والتوب والأصح يعف فيها وهذه العبارة التي ذكرها المصنف يقتضي أن ونیم الذباب لا يعف عنه بخلاف إذا أدركه الطرف وقد ذكر البغوى وغيره أن له حكم دم البراغيش لأنه نعم به البلوى ويشق الاحتراز منه والصحيح أنه كدم البراغيش * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الدماء فينظر فيها فإن كان دم القمل والبراغيث وما أشبهها فإنه يعف عن قليله لأنه يشق الاحتراز منه فلو لم يعف عنه شق وضاق وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين حرج) وفي كثيره وجهان قال أبو سعيد الاصطخرى لا يعف عنه لأنه نادر لا يشق غسله وقال غيره يعف عنه وهو الأصح لأن هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الصالب فالحق نادره بقا له وإن كان دم غير هاتين الحيوانات ففيه ثلاثة أقوال قال في الام يعف عن قليله وهو القدر الذي يتعامه الناس في العادة لأن الانسان لا يخلو من برة وحكمة يخرج منها هذا القدر فعفى عنه وقال في الاملاء لا يعف عن قليله ولا عن كثيره لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول وقال في التقديم يعف عما دون الكف ولا يعف عن الكف والاول اصح * ﴾

﴿ الشرح ﴾ البثرة باسكان الثاء ويقال بفتحها لغتان الاسكان أشهر وهي خراج صغير ويقال بتر وجهه بكسر الثاء وضها وفتحها ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره والحكمة بكسر الحاء وهي الجرب ذكره الجوهري أما دم القمل والبراغيث والبق والقرودان وغيرها مما لا نفس

عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي نبي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين » (١) وأصحها أنه لا يجوز لصوم الاخبار الزاهية وما فعله رسول الله صلى الله

(١) (حديث) « عائشة ما كان رسول الله ﷺ يأتي نبي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين مسلم من حديث الاسود ومسرور عنها بلفظ ما كان يومه الذي كان يكون عندي الا صلاهما والبخاري ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط وله طرق : (قائده) روى احمد عن أم سلمة صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين الحديث وفيه قلت يا رسول الله افقضيها اذا قاتنا قال لا * »

له سائلة فهو نجس عندنا كما سبق في باب ازالة النجاسة وذكرنا خلاف أبي حنيفة واحد فيه واتفق اصحابنا على أنه يعني عن قليله وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما قاله الاصطخري لا يعنى عنه واصحهما باتفاق الاصحاب يعنى عنه قال القاضي أبو الطيب هذا قول ابن سريج وابن اسحاق المروزي قال صاحب البيان هذا قول عامة اصحابنا وقول المحاملي في المجموع هذا قول ابن سريج وابن اسحاق وسائر اصحابنا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد اقمائيل هو ما توافاه الناس أى عدوه عفواً وتساهلوا فيه والكثير ما غلب على الثوب وطبقه وذكر الحاراسيين في ضبط اقليل كلاما ملويلا اختصره الرانعي ولخصه فقال في قول قنبر اقليل قدر ديناه وفي قديم آخر اقليل مادون السكف وعلى الجديد وجهان أحدهما الكثير ما يظهر للناظر من غير ناهل واهان طلب واقليل دونه واصحهما الرجوع الى العادة فما يقع التلطيخ به غالباً ويعسر الاحتراز به فقليل ومالا فكثير فعلى الاول لا يختلف ذلك باختلاف البلاد والاقوت وعلينا التأنى وجهان أحدهما يعتبر الوسط المعتدل فلا يعتبر من البلاد والاقوت ما يرد ذاك فيه أه يغاضب واهما يختلف باختلاف الاوقات والبلاد وينتهد المعلى هل هو قليل أم كثير فله شك ففيه احتمالان لا رام الحرمين ارجحهما وبه قطع الغزالي له حكم اقليل واثنائي له حكم الكثير وسواء في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في الثوب والبदन بالاتفاق فلو كان قليلاً فغرق وانفسر الناطق بسببه ففيه الوجهان في الكثير حكمها المتولى واليغوى قال الشيخ أبو نعيم في عنه وقال

عليه وآله وسلم كان مخصوماً به فإنه كان يداوم على عمل وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنه «(١)» فاننا الاول فهذه اما التماسا تستثنى عن عموم أخبار النبي ﷺ

(١) حديث ع عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العصر وينهى عنها أبو داود من حديث ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة عنها بلفظ كان يصلي العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال وينظر في عنقته محمد بن اسحاق ع حديث ع عبد الرحمن بن عوف في الحائض يطهر قبل طلوع الفجر بركعة ويلزمها المغرب والعشاء جميعاً رواه الأثرم والبيهقي في المعرفة من رواية محمد بن عثمان بن عبد الرحمن ابن سعيد بن يربوع عن جده عن مولى لبند الرحمن بن عوف عنه بهذا وزاد واذا طهرت قبل ان تغرب الشمس صلت الطهر والعصر جميعاً وخمد بن عثمان وثقه احمد ومولى عبد الرحمن لم يرف حاله ع وحديث ابن عباس مثله رواه البيهقي من طريق يزيد بن ابي زياد عن طاوس عنه وبإسناده ليث بن أبي سليم عن طاوس وعطاء وقال قال أبو بكر بن اسحق لا أعلم احداً من الصحابة قال بهما قال وقد وثقه عن الفقهاء السبعة من اهل المدينة وعن هامة من التابعين انتهى وروى هذا الأثر مرفوعاً من حديث معاذ بن جبل : أخرجه الخطيب في الموضع ع

القاضي حسين لا يعنى . ولو اخذ قلة أو برغوثا وقتله في ثوبه أو بدنه أو بين أصبعيه فتلوثت به قال المتولى ان كثر ذاك لم يفسد عنه وان كان قليلا فوجهان أصحها يعنى عنه قال ولو كان دم البراغيث في ثوب في كمه وصلي به أو بسطه وصلي عليه فان كان كثيرا لم تصح صلاته وان كان قليلا فوجهان امامد ماله نفس سائلة من آدمى وسائر الحيوانات ففيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي مشهورة اصحها بالاتفاق قوله في الام انه يعنى عن قليله وهو القدر الذى يتعافاه الناس في العادة يعنى يمدونه عفوا قال الازهرى يمدونه عفوا قد عفى لهم عنه ولم يكفوا ازالته للشقة في التحفظ منه قال صاحب السائل قلده بعض اصحابنا بلعة وهذه الاقوال في دم غيره من آدمى وحيوان آخر واما دم نفسه فضربان احدهما ما يخرج من بئر من دم وقبض وصديده فله حكم دم البراغيث بالاتفاق يعنى عن قليله قطعاً وفي كثيره الوجهان اصحها العفو فلو عصر بئر فخرج منها دم قليل عفى عنه على اصح الوجهين وهما كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها اذا عصره في ثوبه أو بدنه (انضرب الثانى) ما يخرج منه لامن البثرات بل من الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة وغيرها وفيه طريقان احدهما انه كدم البراغيث والبثرات فيعفى عن قليله وفي كثيره الوجهان قال الرافعى هذا مقتضى كلام الاكثرين والثانى وهو الاصح واختاره ابن كعب والشيخ ابو محمد وامام الحرمين وهو ظاهر كلام المصنف وسائر العراقيين انه كدم الاجنبى فأما دم الاستحاضة وما يدوم غالباً فسحق حكمه في باب الحيض وامام القروح فسبق في باب ازالة النجاسة انه ان تغيرت رائحته فهو نجس والانطريقان اصحهما انه طاهر واثنان على قولين وحيث نجسناه فهو كالبثرات قال اصحابنا وقبض الاجنبى وصديده وسائر الحيوان كدم ذلك الحيوان ثم الجمهور اطلقوا الكلام في الدماء على ما سبق وقيد صاحب البيان الخلاف في العفء بغير دم

قال في الباب الثانى في الاذان وفيه ثلاثة فصول

(الاول) في محله وهو مشرف سنة على اظهر الرايين في الجماعة الاولى من صلوات الرجال في كل مفروضة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المسجد المطروق قولان وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال وفي الثالثة انها تقيم ولا يؤذن ولا ترفع الصوت بحال وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال وفي الثالث انما يؤذن ان انتظر حضور جمع فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء والجنائز والعيدين بل ينادى لها الصلاة جامعة وفي الصلاة الفائتة المفروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الى وقت الظهر فيؤذن للظهر ويقيم لكل واحدة ولو أخر الظهر الى العصر يؤديهما باقامتين (ح)

باب الاذان

الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما وأشار إلي أنه لا يعفى عن شيء منه بخلاف قال البغوي وحكم ونهى الذباب وبول الخفاش حكم الدم لتعذر الاحتراز *

(فرع) قال صاحب التتمة وغيره لو كان في صلاة أصابه شيء جرحه وخرج الدم يدفعه ولم يلبث البشرة أو كان التلوث قليلاً بأن خرج كخروج الفصد لم تبطل صلاته واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه في الرجلين الذين حرسا للنبي صلى الله عليه وسلم فجرح أحدهما وهو يعلى فاستمر في صلاته ودماءه تسيل وهو حديث حسن سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء. قلوا لأن المنفصل عن البشرة لا يضاف إليه وإن كان بعض الدم متصلاً ببعض ولهذا لو صب الماء من إبريق علي نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الطريق وإن كان بعضه متصلاً ببعض * (فرع) في مذاهب العلماء في الدماء: ذكرنا مذهبنا وحكي الشيخ أبو حامد عن مالك أنه يعفى عما دون نصف الثوب ولا يعفى عن نصفه وعن أحمد يعني عما دون شبر في شبر وعن أبي حنيفة أن النجاسة من الدم وغيره إن كانت قدر درهم يعلى عنها ويعفى عن أكثر وعن النخعي والأوزاعي يعفى عن قدر دون درهم لأعن درهم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا كان علي بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسلها به صلى وأعاد كما قلنا فحين لم يجد ماء ولا تراباً وإن كان علي قرحه دم يخاف من غسله صلى وأعاد وقال في القديم لا يعيد لأنه نجاسة يعذر في تركها فمقط معها الفرض كآثر الاستنجاء والاول اصح لانه صلى بنجس نادر غير متصل فمقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها * ﴾

﴿ الشرح ﴾ افرح بفتح القاف وضمها لغتان وقوله صلى بنجس نادر احتراز من أثر الاستنجاء وقوله غير متصل احتراز من دم المستحاضة. أما حكم المسئلة فإذا كان علي بدنه نجاسة نير معفو عنها وعجز عن إزالتها وجب ان يصلي بماله لمدة الوقت لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم

بالأذان (و) بناء علي ان الظهور كالفاتحة فلا يؤذن لها؛ ولا شك أن الأذان إلى الصلاة اسلام لا وقت واسكن لا يدعي به الي كل صلاة بل الي بعض الصلوات وليس دعاء علي أي وجه اتفق له كيفية مخصوصة ولا يدعو به كل أحد بل بعض الناس فتمس الحاجة الي بيان الصلاة التي هي محل الأذان وبيان كيفية الأذان وصفات المؤذن فتكلم في هذه الامور في ثلاثة مواضع واقتضت القول في الاول بذكر الخلاف في انه سنة أم فرض كفاية ولو قدم هذه المسألة علي الفصول أجمع وقصر كلام الفصل الاول علي بيان الصلوات التي شرع فيها الأذان سنة كان أم فرضاً كان البقي بترجمة الفصل ولذلك فعل في الوسيط واختلفوا في الأذان والاقامة أيها سنان أم فرضاً كفاية علي ثلاثة أوجه أحدها أيها سنان لانها اعلام والدعاء الي الصلاة فصار كقول الصلاة جامعة في العيدين ونحوهما

وتلزمه الاعادة لما ذكره المصنف وقد سبق في باب التيمم قول غريب أنه لا تجب الاعادة في كل صلاة أمرناه أن يصلبها على نوع خلل . أما اذا كان على قرحة دم يخاف من غسله وهو كثير بحيث لا يعنى عنه ففي وجوب الاعادة القولان اللذان ذكرهما المصنف: الجديد الاصح وجوبها والقديم لا يجب وهو مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد والمزني وداود والمعتبر في الخوف . اسبق في باب التيمم وقوله كما لو صلى بنجاسة نسيها هذا على طريقته وطريقة العراقيين ان من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً وانما القولان عندهم فيمن صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها فقط وعند الخراسانيين في النامي خلاف مرتب على الجاهل وسنوضحه قريباً حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان جبر عظمه بعظم نجس فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه لانه نجاسة غير معفو عنها أو صلها الى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالتها فاشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع من قلعه اجبره السلطان على قلعه لانه مستحق عليه تدخله النيابة فاذا امتنع لزم السلطان أن يفعله كرد المغصوب وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ومن اصحابنا من قال يجب لانه حصل بفعله وعدوانه فانزع منوان خيف عليه التلف كالأرض غصباً مالا ولم يمكن انتزاعه منه الا بضرب بخاف منه التلف والمذهب الاول لان النجاسة يسقط حكمها عند ولانه صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين الصلاتين وأسقط الاذان من الثانية » والجمع سنة فلو كان

(١) حديث صحيح انه عليه السلام جمع بين الصلاتين واسقط الاذان من الثانية هذا مستفاد من حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج فقيه انه خطب برفقة ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلي الصبر ولم يصل بينهما : وروى ابو داود من حديث ابن عمر جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء بجمع باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاول وفي رواية انه لم يناد بينهما ولا على أثر واحدة منها الا بالاقامة واصله في الصحيحين وفي رواية للشافعي لم يناد في واحدة منهما الا باقامة وفي البخاري جمع بجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يذكر الاذان وفي رواية مسلم انه باقامة واحدة : اخرجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر لكن بين ابو داود في روايته ان قوله باقامة واحدة اى لكل صلاة ورواه ابن الشيخ الاصبهاني من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس والمحفوظ عن ابن عمر وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه صلاهما باقامة واحدة من حديث ابن مسعود وأبي بن كعب وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد وابن عمر ايضاً : (قلت) وهو ما اختلف فيه عن ابن عمر وأسامة وابن مسعود فان حديث أسامة متفق عليه بلفظ فصلي المغرب ثم اتاخ كل انسان بيعة في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاهما ولم يصل بينهما وحديث ابن مسعود في البخاري انه صلاهما باذانين واقامتين *

خوف التلف ولهذا يحل أكل الميتة عند خوف التلف فكذلك ههنا وإن مات فقد قال أبو العباس يقطع حتى لا يأتى الله تعالى حاملاً للنجاسة والمنصوص أنه لا يقطع لأن قلمه عبادة وقد سقطت العبادة عنه بالموت وإن فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو التحم وجب فتحه وإخراجه كالعظم وإن شرب حمراً فالنصوص في صلاة الخوف أنه يلزمه أن يتقياً لما ذكرناه في العظم ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لأن النجاسة حصلت في معدها فصار كالإلهام الذي أكله وحصل في المعدة ﴿﴾

(الشرح) إذا انكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعظم طاهر قل أصحابنا ولا يجوز أن يجبره بجسم مع قدرته على طاهر يقوم مقامه فإن جبره بجسم نظير أن كان محتاجاً إلى الجبر ولم يجد طاهر أ يقوم مقامه فهو معذور وإن لم يحتج إليه أو وجد طاهر أ يقوم مقامه ثم وجب نزع أن لم يخف منه نأف نفسه ولا تلف عضو ولا شيئاً من الأعداء المذكورة في التيمم فإن لم يفعل أجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ولا يعتد بالالم الذي يجده إذا لم يخف منه وسواء أ اكتسب العظم لحماً أم لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لأنها نجاسة أجنبية حصلت في غير معدها وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا اكتسب اللحم لا ينزع وإن لم يخف الملائكة حركاته الزائفة ومال إليه إمام الحرمين والقرائي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإن خاف من النزع هالك النفس أو عضواً أو فوات منفعة عضو لم يجب النزع على الصحيح من الوجهين ودليلها في الكتاب قال صاحب التتمة وغيره لو لم يخف التلف وخاف كثرة الألم وتأخر البر، وقلنا لو خاف التلف لم يجب النزع فهل يجب هنا فيه وجهان بناء على التمهين في نظيره في التيمم وحيث أوجبنا النزع فمركه لزمه إعادة كل صلاة صلاحاً معه قولاً واحداً لأنه صلى بنجاسة متعمداً وفي وجب النزع فمات قبله لم ينزع على الصحيح المنصوص وفيه وجه إبي العباس ودليلها في الكتاب هما جاريان سواء استتر باللحم أم لا وقيل إن استتر لم ينزع وجهاً واحداً قلنا نزع فهل النزع واجب أم مستحب فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح أنه واجب وهو قطع صاحب إداوى *

الأذان واجباً لما تركه لسنة والوجه الثاني أنها فرضاً كفاية لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم » وظاهر الأمر للوجوب ولأنه من شعائر الإسلام فليؤكد بالفرضية وهذان الوجهان هما اللذان أرادهما المصنف بالرأين والثالث أنهما مسنونتان في غير الجمعة وفرضاً كفاية في الجمعة لانتها اختصت بوجوب الجماعة فيها

(١) حديث صحيح صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم منقح عليه من حديث مالك بن الحويرث بالقاظ مختلفة واللفظ المذكور هنا للبخاري في كتاب الأذان وزاد في أوله قصة وفي آخره ثم يؤمكم أكبركم *

(فرع) في مداواة الجرح بدواء نجس وخبائثه بخيط نجس كالوصل بعظم نجس فيجب النزع حيث يجب نزع العظم ذكره المتولي والبقوى وآخرون وكذا لو فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو نجاسة أخرى أو وشم يده أو غيرها فانه ينجس عند الغرز فله حكم العظم هذا هو الصحيح المشهور قال الرامعي وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان لم يمكن الا بالجرح لا يجرح ولا اثم عليه بعد التوبة *

(فرع) اذا شرب حمرا او غيرها من النجاسات قال الشافعي رحمه الله في البويطي في باب صلاة الخوف وان أكره على أكل محرم فعليه ان يتقايأه هذا نصه في البويطي وقال في الام ولو أسر رجل فحمل علي شرب محرم أو أكل محرم وخاف ان لم يفعله فعليه ان يتقايأه ان قدر عليه وهذا النصان ظاهران أو صريحان في وجوب الاستقاء قلن قدر عليها وبهذا قال أكثر الأصحاب وصححه صاحب الشامل والمستطهر وفيه وجه انه لا يجب بل يستحب وصححه القاضى أبو الطيب ولا فرق بين المعذور في الشرب وغيره كما نص عليه *

(فرع) لو اقامت سنة فردها ووضعها قال أصحابنا العراقيون لا يجوز لانها نجسة وهذا بناء على طريقته ان عضو الآدمي المتفصل في حياته نجس وهو المنصوص في الام ولكن المذهب طهارته وهو الاصح عند الحنابلة وقد سبق ايضاحه في باب ازالة النجاسة فلو تحركت سنة فله ان يربطها بنفذة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف وصرح به الماوردي والقاضى أبو الطيب والمحامي وسائر الأصحاب *

(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولا تصل المرأة بشعرها شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال قال أصحابنا اذا وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل او امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف اعموم

فاختصت بوجوب الدعاء اليها وبالوجه الثالث قال ابن خيران ونسبه القاضي بن كج والشيخ أبو حامد الي أبي سعيد الاصطخري ونسب آخرون الي أبي سعيد الوجه الثاني دون الثالث فان قلنا هما سنة فلو اتفق أهل بلد علي تركها هل يقاتلون عليه فيه وجهان أحدهما لا كسائر السنن وينسب الي أبي اسحق المروزي والثاني نعم لانه من شعائر الاسلام فلا يمكن من تركه وان قلنا هما فرضا كفاية فاعا يسقط الحرج باظهارها في البلدة أو القرية بحيث يعلم جميع أهلها انه قد أذن فيها أو أصقوا في القرية الصغيرة يؤذن في موضع واحد والبلدة الكبيرة لا بد منه في مواضع وبحال فلو امتنع قوم منها قتلوا ومن قال باقتراضها في صلاة الجمعة فقد اختلفوا: منهم من قال الاذان الواجب هو الذي يقام بين يدي الخطيب فانه الذي يختص بالجمعة فلا يهـ ايجابه كالجماعة والمخطبة وغيرها وهذا ما حكاه الشيخ أبو محمد عن احمد بن سيان من أصحابنا قال الشيخ ووجدت لفظ الوجوب في هذا

الاحاديث الصحيحة في لعن الواصلة والمستوصلة ولانه يحرم الانقضاء بعد الادعى وسائر اجزائه
لكرامته بل يدفن شعره وظفروه وسائر اجزائه وان وصلته بشعر غير آدمي فان كان شعرا نجسا
وهو شعر الميتة وشعر مالا يؤكل اذا انفصل في حياته فهو حرام أيضا بلا خلاف لا حديث ولانه
حمل نجاسة في الصلاة وغيرها عمدا وسواء في هذين النوعين المراقاة والمزوجة غير هاتين النجاستين
واما الشعر الطاهر من غير الآدمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد فيه حرام أيضا بحمل المذهب
الصحيح وبه قطع الدارمي والقاضي ابو الالياس والبغوي والتميمي وفيه وجه انه مكروه في الشبه
ابو حامد وحسكه الشاشي ورجحه وحسكه غيره وجزم به المحاملي وهو شاذ ضعيف ويطلبه موم
الحديث وان كان لها زوج أو سيد مثلاثة أو حة حسكها الدارمي وآخرون انها عند الخراسانيين
وبه قطع جماعة منهم ان وصلت باذنه جاز والاحرم والثاني يحرم طاعة الثالث لا يحرم ولا يذكره
مطلقا وقطع الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب وصاحب الحاوي والمحاملي وجهه ودارم الرازيين بانه
يجوز باذن الزوج والسيد قال صاحب السامع قال أصحابنا ان كان لها زوج أو سيد جاز اذا كان لم يكن
زوج ولا سيد كره فلهذه طريقة الرازيين والصحيح ما صححه الخراسانيون وقول من قال بالتحريم
مطلقا أقوى اظاهر اطلاق الاحاديث الصحيحة قال صاحب التهذيب وتحجير الوجه والخضاب بالسواد
وتطريف الاصابع حرام بغير اذن الزوج وباذنه وجهان اسمعها التحريم وقال الا ابي شعيبه انه حنيفة
لم يكن لها زوج ولا سيد او فضله بغير اذنه فحرام وان كان اذنه فجازز على المذهب وقيل وجهان كل وصل
قال واما الخضاب بالادوية او تطريف الاصابع فالحقوه بالتحجير قال امام الحرمين ويقرب به جمع يد
الشعر ولا بأس بتصفيف الطرر وتسوية الاصداغ واما الخضاب بالحناء فتحب المرأة المزوجة في تطيبها
ورجليها تعميلا لا تطريفا ويكره اغبرها وقد اطلق البغوي وآخرون استحباب الخضاب للمرأة وراهم
المزوجة واما الرجل فيحرم عليه الخضاب الحاجة لعموم الاحاديث الصحيحة في نهي الرجال عن التشبه
بالنساء وقد تقدمت هذه المسألة بادلتها في آخر باب الا والك واما الوشم والوشر وهو شئ يد الاسنان فحرام
على المرأة والرجل ويستحب للمزوجة الخلق ويكره للرجل وقد سبق هذا في باب الا والك والنوماجا من
الاحاديث الصحيحة في الوشم والوصل والوشر وغيرها حديث اسماء رضي الله عنها ان امرأة سألت النبي

الاذان نصا للشامي رضى الله عنه فقله أراد تأكيد أمره ومنهم من قال يسهط الوجوب بالاذان
الذي يؤتى به اصابة الجمعة وان لم يكن بين يدي الخليلي ولك أن تعلم قوله مشروعة ستة الاف لان بعض
أصحاب احمد ذكر أن الاذان والاقامة فرضان على الكفاية عندهم وبالميم لان في تعليق الشيخ أبي
حامد أن ما السكا يقول بوجود الاذان ولزم الاعادة ما بقي الوقت فان ذهب الوقت وصلى من
غير اذان جاز وهو يعود بعد هذا الي بيان محل الاذان وقد ضبطه المصنف فقال محل الجماعة الاولى
من صلاة الرجال في كل مفروضة مؤداة رفيه خمسة قيود اولها الجماعة فالمفرد في الصحراء أو في

صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني أصابته الحصبة فتمرق شعرها واني زوجتها فأفصل فيه فقال
« لعن الله الواصلة والموصولة » رواد البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة نحوه قولها ترقق هو بالراء
المهملية يعنى انتروسة قطوعن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية على المنبر وتناول قصة من شعر
كانت في يد حرسى فقال يا أهل المدينة ابن علمائكم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل
هذه ويقول إنما هلكت بنوا اسرائيل حين اتخذوا نساؤهم رواد البخارى ومسلم وعن ابن عمر رضى
الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والوشمة والمستوشمة » رواد البخارى
ومسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتاممات والمتاممات
للحسن المفبرات خلق الله فقال له امرأة في ذلك فقال وما لى لا آمن من الله عليه وهو في كتاب الله
تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا رواد البخارى ومسلم المتعجلة التي تبردم اسنانها
ليتباعد بعضها عن بعض وتحسها وعو الوشر والناءصة التي تأخذ من شعر الحاجب وترقه ليصير حسنا
والمتمصصة التي تأمر من يفعل ذلك بها *

(فرع) هذا الذى ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء وحكي
القاضى عياض عن طائفة جوازه وهو مروي عن عائشة رضى الله عنها قال ولا يصح عنها بل الصحيح
عنها كقول الجمهور قال والوصل بالصوف والخرق كالوصل بالشعر عند الجمهور وجوزه الليث بن سعد
بغير الشعر والصحيح الاول لحديث جابر رضى الله عنه « ان النبي ﷺ نزع ران نصل المرأة برأسها
شيئا » رواه مسلم وهذا عام في كل شيء فاماربط الشعر بخيوط الحرر الملوقة ونحوها مما لا يشبه الشعر
فليس بمنع عنه و اشار القاضى الى قتل الاجماع فيه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود
الوصل وانما هو للتجمل والتحسين *

(فرع) ذكر القاضى عياض ان وصل الشعر من المعاصي الكبائر لعن فاعله *

* قال المصنف رحمه الله *

المصر هل يؤذن الجديد أنه يؤذن لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابي سعيد
الخدري رضى الله عنه (١) « انك رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل عليك وقت الصلاة فأذن وارفع

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الخدري انك رجل تحب الغنم والبادية
فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك فانه لا يسمع صوتك حجر ولا شجر ولا مدر الا شهد
لك يوم القيامة هذا السياق تبع فيه القزالي والامام والقاضى الحسين والماوردي وابن داود شارح
الختصر وهو مغاير لما في صحيح البخارى والموطأ وغيرهما من كتب الحديث ففيها عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن ابى حمصة عن ابيه عن ابى سعيد الخدري انه قال له انى اراك تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك وباديتك فاذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن
جن ولا انس الا شهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ وكذا رواه الشافعي

﴿وإما طهارة الثوب الذي يصلي فيه فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله تعالى «وأيابك فاعلم» فإن كان على ثوبه نجاسة غير معتبر عنها ولم يجد ماء يغسلها به صلى عرياناً ولا يصلي في الثوب قال في البويطي وقد قيل يصلي فيه ويعيد والمذهب الأول لأن الصلاة مع العري يستلزم بها الفرض ومع النجاسة لا يسقط فلا يجوز أن ترك صلاة يستلزمها الفرض إلى صلاة لا يسقط بها الفرض﴾ *

﴿الشرح﴾ طهارة الثوب شرط لصحة الصلاة ودليله ما ذكره المصنف وهو ما سبق في أول الباب فإن لم يقدر الأعلى ثوب عليه نجاسة لا يفى عنها ولم يقدر على غسله فمعية أن أحدهما يصلي عرياناً وأشهرهما على قولين أحدهما يجب عليه أن يصلي عرياناً والثاني يجب أن يصلي فيه ودليلاً ما في «الكتاب» فإن قلنا يصلي عرياناً فلا إعادة وإن قلنا يصلي فيه وجبت الإعادة ولو من معه ثوب طاهر ولم يجد إلا موضعاً نجساً فوجبان مشهوران في الإبانة وغيره أحدهما يجب أن يترفع فيستلم ويصلي عليه ولا إعادة والثاني يصلي فيه على النجاسة ويعيد ووجه ما سبق ولو لم يجد الأثوب حياً فرفع جنان أحدهما يجب أن يصلي فيه لأنه طاهر يسقط الفرض به وإنما يحرم في غير محل الضرورة والثاني يصلي عليه لأنه عادم لستره شرعية ولا إعادة لاذكرنا ويلزمه إباحة الثوب العجس والمرافق غير المباحة ثم من الأعمى وكذا في الخلوة إذا أوجبتا الستر فيها *

صوتك فإنه لا يسمع صوتك حجر ولا شجر ولا مدر إلا شديداً يوم القيامة (١). حكى عن المتقدم أنه لا يؤذن لأن المقصود من الأذان الإبلان والاعلام به هذا لا ينتظم في المنفرد به قال بعض أصحابنا إن كان يرفع صوته جمع أذن والأفلا وحمل حديث أبي سعيد على أنه ذن ينذر منه غلته ومن معه في البداية هذا إذا لم يبلغ المنفرد أذان المؤذنين وأما إذا بلغه ما خلفه فيه مرتب على هذا الخلاف وأولي أن لا يؤذن كأحد الجمع فإن قلنا لا يؤذن المنفرد بل يقيم فيؤذان أحدهما لا كلاذان وأصحهما نعم لأننا لا نحاضر فيقيم لنفسه وإذا قلنا يؤذن فهل يرفع الصوت فيه وجبان

عن مالك وبقية الشيخ محي الدين وبالغ كعادته : وأجاب ابن الرقعة عن هؤلاء الأئمة الذين أوردوه مغيراً بأنهم لهم فهموا أن قول أبي سعيد هكذا سمعت رسول الله ﷺ عائد إلى كل ما ذكره ويكون تقديره سمعت كل ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحينئذ يصح ما أوردوه باعتبار المعنى لا بصيغة اللفظ ولا يخفى ما في هذا الجواب من الكفة والرافعي أورد دالا على استحباب أذان المنفرد وهو خلاف ما فهمه النسائي والبيهقي فانهما ترجعا عليه الثواب على رفع الصوت كذا قيل وفيه نظر لأنه لا يلزم من الترجمة على بعض مدلولات الحديث أن لا يكون فيه شيء آخر وقد روى النسائي من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً يعجب ركن من راعي غنم في راس شبلية يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله انظروا إلي عبيد الحديث :

(فرع) لو كان معه ثوب طرفه نجس وليس معه ماء يغسله به وأمكنه قطع موضع النجاسة فان كان ينقص بالقطع قدر أجرة مثل السترة لزمه قطعه وان كان أكثر فلا يلزمه ذكره المتولي وآخرون *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوباً نجساً: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا انه يصلي عارياً ولا إعادة عليه وبه قال أبو ثور وقال مالك والمزني يصلي فيه ولا يعيد وقال احمد يصلي فيه ويعيد وقال أبو حنيفة ان شاء صلى فيه وان شاء عرياناً ولا إعادة في المالين *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان اضطر الى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد اذا قدر لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلا يقطع معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسباً) *

(الشرح) قوله نادر احترازاً من دم البراغيث ونحوه قوله غير متصل احترازاً من دم الاستحاضة وسلس البول ونحوهما واذا اضطر الى لبس الثوب اجس لحر أو برد أو غيرهما صلى فيه للضرورة ويلزمه الاعادة لما ذكره * قال المصنف رحمه الله *

(وان قدر علي غسله وخفي عليه موضع النجاسة لزمه أن يغسل الثوب كله ولا يتحرى فيه لان التحرى انما يكون في عينين فان شقه نصفين لم يتحر فيه لانه يجوز أن يكون الشق في موضع النجاسة فتكون القطعتان نجستين) *

(الشرح) هاتان المألتان متفق عليهما كما ذكره المصنف الا أن صاحب البيان حكى فيما اذا خفي موضع النجاسة من الثوب وجهاً عن ابن سريج انه اذا غسل بعضه كفاه ويصلي فيه لانه يشك بعد ذلك في نجاسته الاصل طهارته وهذا ليس بشي لانّه يتيقن النجاسة في هذا الثوب وشك في زوالها وهذا الذي ذكرناه من وجوب غسل جميعه هو اذا احتمل وجود النجاسة في كل موضع منه فلو علم انها كانت في مقدمه وجعل موضعها وعلم انها ليست في مؤخره وجب غسل مقدمه فقط فلو أصابت يده المبتلة بعض هذا الثوب قبل غسله لم يحكم بنجاسة اليد لاحتمال ان الذي أصابته طاهر صرح به البغوي وغيره * قال المصنف رحمه الله *

(وان كن معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهما تحرى وصلي في الطاهر علي الاغلب عنده لانه شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فجاز التحرى فيه كالمبتلة فان اجتهد فلم يؤد

أحدهما نعم الحديث أبي سعيد والثاني ان انتظر حضور جمع ورفع والا فلا ولا شك في انه اذا أذن يقيم: وأعلم أن هذا الترتيب يشتمل عليه كلام امام الحرمين وهذا الذي أفتى به المصنف الا أنه جعل الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولاً ينتظر قولاً وأطلق في المسألة ثلاثة أقوال والامام لم يروه الا عن بعض الاصحاب والجمهور انتصروا على ذكر المذهب المنسوب الي الجديد ولم يعرضوا

الاجتهاد الى طهارة أحدهما صلى عريانا وأعاد لأنه صلى ومعه ثوب طاهر ييقن وإن أداه الاجتهاد الى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر ففعل النجس عنده جاز أن يصلي في كل واحد منهما فإن لبسها معا وصلى فيها ففيه وجهان قال أبو اسحق تليزه الاعادة لانهما صارا كالثوب الواحد وقد تيقن حصول النجاسة وشك في زوالها لأنه يحتمل أن يكون الذي غسله هو الطاهر فلم تصح صلاته كالثوب الواحد إذا أصابته نجاسة وخفي موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحري وصلى فيه وقال أبو العباس لا اعادة عليه لأنه صلى في ثوب طاهر ييقن وثوب طاهر في الظاهر فهو كما لو صلى في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله فإن كانت النجاسة في أحد الكمين واشتباه فوجهان قال أبو اسحق لا يتحرى لأنه ثوب واحد وقال أبو العباس يتحرى لانهما عينا متميزتان هما كالثوبين فإن فصل أحد الكمين جاز التحري فيه بلا خلاف *

(الشرح) فيه مسائل (أحداها) إذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس لزمه التحري فيها ويصلي في الذي يؤدي اجتهاده الى طهارته وهذا مذهبنا وفيه خلاف للسلف سبق بيانه بأدلتهم في باب التحري في الماء وسواء كان عدد الطاهر أكثر أو أقل حتى لو اشتبه عشرة ثياب أحدها طاهر والباقي نجس اجتهد ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبها معه ثالث طاهر ييقن أنه معه ما يمكن به غسل ثوب هل له الاجتهاد فيه الوجهان السابقان في مثله في الأولاني أحدهما الجواز ووجه ثالث حكمه التولي يجوز الاجتهاد إذا كان معه ما يغسل به ولا يجوز إذا كان معه ثالثان عليه ضررا في اتلاف الماء بخلاف الثوب والاصح الجواز مطلقا وقول المصنف لأنه شرط من شرط عدم الصلاة الى آخره فيه احترازا سبق بيانه في باب الشك في نجاسة الماء وقوله شرط هو الله سبحانه في قوله هناك لأنه سبب وقد نهينا علي هذا هناك وقاس علي القبلية لأنه يجمع علي الاجتهاد فيها مع أن جهات الخطأ فيها أكثر من جهة الصواب (الثانية) إذا اجتهد فنجس ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلي عريانا لحزمة الوقت ويلزمه الاعادة لأنه صلى عريانا ومعه ثوب طاهر وعنده نادر خير متصل هذا هو الصحيح المشهور وفيه قول أنه يجب أن يصلي في أحدهما وهو القول الضعيف الذي أشار اليه في البولي كما سبق أنه إذا لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد لئلا يكشف عفرته وفيه وجه غريب حكمه صاحبا الحارثي والبيان أنه يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة ولا اسادة حينئذ وهذا ليس بشيء لأنه أمر بالصلاة بنجاسة ييقن والمذهب أنه يصلي عريانا ويميد هذا إذا لم يكن

خلاف نعم حكى القول القديم في التمة ولكن إذا كان المنفرد يصلي في المصر خاصة ولم يطرده في المنفرد في الصحراء : وقوله في الكتاب وفي المنفرد في بيته تخصيص البيت بالذكر يمكن أن يعمل علي موافقة ما رواه في التمة لكن لم يرد ذلك بل طرد الخلاف في السفر والحضر في الوسيط وما افرق بين أن يرجو حضور ولا يرجو فسنيين في الاذان لثلاثة أنه من أين يؤخذوا ليكن قوله وان قلنا يؤذن

معه ماء، يغسل به أحدهما فإن كان وجب عليه غسل أحدهما هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي للتولي وجهاً أنه لا يلزمه الغسل لأن التوب الذي يريد غسله لا يفتن نجاسته ولا يمكن إيجاب غسل ما لا يعلم نجاسته وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر وإنما أذكر مثله لا لين بطلانه وقد قال صاحب الشامل في جواب هذا إنما يجب غسل النجس لأنه لا يمكنه الصلاة الا بغسله وهذا المعنى موجود هنا: (الثالثة) إذا أدى اجتهاده الى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلي في كل واحد علي الافراد ولا خلاف في هذا الا وجهاً اشار اليه المتولي انه لا يجوز أن يصلي في الذي لم يغسله وهذا ليس بشيء فلو لبسهما معا وصلي فيه الوجهان اللذان ذكرهما الله تنف بدليهما أحدهما الجواز ولو كانت النجاسة في أحد كمين واشتبه في جواز الاجتهاد فيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليهما أصحهما لا يجوز فلو فصل أحدهما جاز الاجتهاد فيهما بعد ذلك بلا خلاف لأنهما عيتان متميزتان ويجزى الوجهان فيما لو نجست إحدى يديه أو أحد أصابعه والاصح أنه لا يجوز الاجتهاد فلو اجتهد وغسل ما ظن نجاسته وصلي لم تصح على الاصح ولو غسل أحد كفيه بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلاة فيما لم يغسله علي الوجهين ولو أخبره ثقة بأن النجس هو هذا السك فالذهب انه يقبل قوله

فيستحب رفع الصوت مرقوما بالواو لما قلتمناه ويدل علي استحباب الاذان للمنفرد وعلي ان الإقامة أولى بالرعاية ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه رقت صلاة فإن صلي بغير اذان ولا إقامة صلي وحده وإن صلي بإقامة صلي بصلاته ملكاه فإن صلي باذان وإقامة صلي خلفه صف من الملائكة أولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب » (١) ويستثنى عما ذكرنا من أن المنفرد يرفع صوته بالاذان صورة وهي ما إذا صلي في مسجد أقيمت الجماعة فيه وانصرفوا فيها لا يرفع الصوت لتلايتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم القيم وثانيها كونها جماعة أولى ومهما أقيمت الجماعة في مسجد ثم حضر قوم فإن لم يكن له امام رتب لم يكره لهم إقامة الجماعة فيه وإن كان فيه وجهان أصحهما أنه يكره وبه قال أبو حنيفة وإذا أقاموا جماعة ثانية مكروهة كانت أو غير مكروهة قبل بسن لهم

(١) « حديث » إذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه وقت صلاة فإن صلي بغير اذان ولا إقامة صلي وحده وإن صلي بإقامة صلي بإقامته وصلاة ملكاه وإن صلي باذان وإقامة صلي خلفه صف من الملائكة أولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره : وروى النسائي في المواعظ من سننه عن سويد بن نصر أن عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن عبد الرحمن بن مر عن سامان رفته إذا كان الرجل في ارض في أي قفر فتوضأ فإن لم يجد الماء تيمم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيمها ويصليها الا ما من جنود الله صفا قال عبد الله وزادني سفيان عن داود عن أبي عثمان عن سلمان يركون بركوعه ويسجدون بسجوده ورواه عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شيبة كلاهما عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه بلفظ فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد ماء فليتيمم فإن أقام صلي معه ملكاه فإن اذن وأقام صلي خلفه من جنود الله مالا يرى طرقة ورواه البيهقي

ويفسله وحده ويصلي فيه وقال صاحب المأوى فيه وجهان بناء على الوجهين في الاجتهاد فيها ان جوزناه قبل قوله والا فلا لانه يتقن النجاسة ولم يتقن زوالها والصواب الاول *
(فرع) لو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان
كنظيره في الأنايين اذا تلف أحدهما حكمها الدارمي والمتولي وغيرها أنهما لا يجوز ولو غلب
أحد المشتبهين بغير اجتهد فله الصلاة فيه وهل له الصلاة في الآخر قال المتولي فيه هذان الوجهان
لان المفصول أسقط فيه الاجتهاد فصار كالتلف والصحيح أنه لا يجوز *

(فرع) اذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس فلم يجتهد بل صلى في كل ثوب مرة تلك الصلاة قال
المتولي وغيره صلاته باطلة كما لو ترك الاجتهاد في القبلة وصلى اربع مرات الى اربع جهات وقال
المزني لا يجوز الاجتهاد بل يلزمه أن يصلي في كل ثوب مرة كمن نسي صلاة من صلاتين يلهو منهاها
دليلا انه شرط للصلاة فأشبه القبلة وبخالفه ثلاثة النامى من وجهين أحدهما أن الاشتباه هناك
في نفس الصلاة فوجب اليقين بأن يصليها والفرض هنا متعين والاشتباه في شرط فأشبه القبلة
الثاني ان هناك لا يؤدي الى ارتكاب حرام بل غاية أن يصلي صلاة ايست عليه فتقع تأملة وهنا

الاذان حكى امام الحرمين عن رواية صاحب التتريب فيه قواين أحدهما لا لان كل واحد منهما يدعى بالاذان
الاول وقد أجاب بالمشهور فصاروا كما ناضرين في الجماعة الاولى ؛ بالاذان والثاني نعم لان الاذان
الاول قد انتهى حكمه بإقامة الجماعة الاولى سكن الاذان الثاني لا يرفع فيه الصوت كيلا يلتبس الامر
على الناس وهذا أظهر والاول مذهب أبي حنيفة قال السكري في غنيمته ولا يؤذن فيه بجده امام
معروف مرتين واما ذكر المصنف الماروق في صفة المسألة فتايس لان رواية صاحب التتريب طائفة
ولعله إنما ذكره لان اقامة الجماعة بعد الجماعة انما تتفق غالباً في المساجد المطروقة والثاني لم يؤثما الصلاة
الرجال ففي جماعة النساء ثلاثة أقوال حكاه في الهابة أصحابها هو أنه في الامم المختصر أنه يستحب لمن
الاقامة دون الاذان اما ان الاذان لا يستحب فلان الاذان الاباح والامام ولا يحصل ذلك
الابرغم الصوت وفي رفع النساء الصوت خوف الاقتتان وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما

من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن التيمي نحوه ومن حديث يزيد بن هرون عن التيمي موقوفا
ورجحه على المرفوع ومن رواية داود بن ابي هند نحو ما رواه النسائي قال سعيد بن منصور ثنا هشام
ثنا داود بن وهب بن ابي نعيم في الحلية من حديث كعب الاحبار موقوفا نحوه ومالك في الموطأ عن يحيى
ابن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من صلى بارض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله
ملك وان اذن وأقام الصلاة صلى وراه من الملائكة امثال الجبال وفي رواية معز والقيني عنه اذن
وأقام قال الدارقطني في الملل ورواه الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن
معاذ بن جبل ورواه الطبراني في الكبير من حديث المسيب بن رافع لا اعلم الا عن ورقاء
قال قال رسول الله ﷺ فذكر نحو حديث عبد الرزاق الماضي *

يؤدى اليه لان الصلاة مع النجاسة حرام *

(فرع) لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو أثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة أخرى هل يجدد الاجتهاد فيه وجهان أحدهما وبه قطع المتولي يجدده كما يجدده في القبلة على الصحيح وأصحهما وبه قطع صاحب الحاوى لا يجدده قال ويخالف القبلة فلها تغير بتغير المواضع ويختلف إدراكها باختلاف الأحوال فلواجتهد وقلنا الاجتهاد واجب أو غير واجب فإن لم يتغير اجتهاده أو ظهر له طهارة الذى كان يظن طهارته أولا صلى فيه وإن تغير اجتهاده فظهر له طهارة الآخر لم تلزمه إعادة الصلاة الاولى بلا خلاف وكيف يصلى الآن فيه وجهان مشهوران فى الحاوى وتعليق القاضى أبي الطيب والتسعة وغيرها أصحهما وهو الذى صححه المتولي وغيره يصلى فى الثوب الثانى وهو الذى ظهر له الآن أنه الطاهر ولا إعادة عليه كما إذا تغير اجتهاده فى القبلة يصلى الى الجهة الثانية بخلاف ما إذا تغير اجتهاده فى مسألة الاواني لانه فى الاواني ان توضع بالثانى ولم يغسل ما أصابه من الاول صلى بنجاسة قطعاً وإن ألزمناه بفسله بقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا ممنوع والوجه الثانى وهو الذى صححه القاضى أبو الطيب وصاحب الحاوى لا يجوز أن يصلى فى واحد من الثوبين بل يصلى عرباً وتلزمه إعادة كسلة الاواني وهذا ضعيف والصحيح الاول بخلاف الاواني فإنه يؤدى الى الصلاة بنجاسة أو تقضى اجتهاد باجتهاد : أما إذا تيقن أن الذى صلى فيه أولاً كان نجساً وتيقن أن الثانى طاهر فيصلى فى الثانى وفى وجوب إعادة الصلاة الاولى طرفان حكاهما الدارمى أحدهما التقطع بالوجوب كمن صلى بنجاسة نسيها على طريقة العراقيين والثانى وهو المذهب وبه قطع الاكثرون فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جهلها أصحها الوجوب والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

انه قال ليس على النساء اذان وإما ان الإقامة تستحب فلاها لاستفتاح الصلاة واستنهاض الحاضرين فيستوى فيها الرجال والنساء فلواذنت على هذا القول من غير رفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى والثانى انه لا أذان ولا إقامة أما الاذان فلما سبق وإما الإقامة فلأنها تبع الاذان والثالث انه يستحب الاذان والإقامة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن وتقيم ثم لا يختص هذا الخلاف بما إذا صلين جماعة بل وهو جار فى المرأة المنفردة ولكن بالترتيب على الرجل ان قلنا لا يؤذن الرجل المنفرد فالمرأة أولى وان قلنا يؤذن فى المرأة هذا الخلاف وقوله ولا يرفع الصوت بحال أى لا ترفع المؤذنة صوتها فوق ما تسمع - واحبها ومحرم عليها أن تزيد على ذلك قال فى النهاية وحيث قلنا فى أذان الجماعة الثانية فى المسجد الذى أقيم فيه الجماعة الاولى والاذان الراتب انه لا يرفع صوته فلا يعنى به أن الاولى أن لا يرفع فإن الرفع أولى فى حقه ولكن يعنى به انه يعتد بأذانه دون الرفع ورابعها المفروضة فليس فى غير المفروضة اذان ولا إقامة سواء فى الصلاة التى

﴿ وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع علي نجاسة كالعمامة علي رأسه وطرفها علي أرض نجسة لم تجز صلاته لأنه حامل لما هو متصل بنجاسة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه وسواء تحرك الطرف الذي يلاقي النجاسة بحركته في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده أم لم يتحرك هذا مذهبا لا خلاف فيه ولو سجد علي لرف عمادته ان تحرك بحركته لم تصح صلاته وان لم يتحرك صحت صلاته بلا خلاف والرق ان اعتبر في النجاسة أن لا يكون ثوبه المنسوب اليه ملاقيا للنجاسة وهذه العمامة ملاقية وأما وجوده فمأثور به أن يسجد علي قرار وانما تخرج العمامة عن كونها قرارا بحركته فاذا لم تتحرك فهي في معنى اقرار هذا مذهبنا قال العبدري وهو الصحيح من مذهب مالك واحمد وداود وقال أبو حنيفة ان تحركت بحركته لم تصح والاتصع قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان في وسطه جبل مشدود الي كلب صغير لم تصح صلاته لأنه حامل للكلب لأنه اذا مشى انجر معه وان كان مشدوداً الي كلب كبير ففيه وجهان احدهما لاتصح صلاته لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة علي رأسه وطرفها علي نجاسة والثاني تصح لان الكلب اختياراً وان كان الجبل مشدوداً الي سفينة فيها نجاسة والشدة في موضع طاهر من السفينة فان كانت السفينة صغيرة لم يجوز لأنه حامل للنجاسة وان كانت كبيرة ففيه وجهان احدهما لا يجوز لأنها منسوبة اليه والثاني يجوز لأنه غير حامل للنجاسة ولما هو متصل بالنجاسة فهو كالموصل والمبل مشدود الي باب دار فيها حش ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه الامثال عند جمهور الاصحاب كما ذكرها دلالتها واضحة والمأصل انه ان شدة الي كلب صغير أو ميت لم تصح صلاته وان شدة الي كلب كبير لم تصح أبداً علي الاصح ، ان شدة الي سفينة صغيرة لم تصح وان شدة الي كبيرة صحت صلاته علي الاصح وان شدة الي باب دار فيها حش وهو الحلاء صحت بلا خلاف وان شدة في موضع نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما اشار اليه المصنف وقد صرح به صاحب الاماوي والبنديجي والتشيخ ابو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة هذه طريقة العرافين والاكثرين وهي الصحيحة واما الطريقة

يسن له الجماعة كالعبدين والكسوفين والاستسقاء والى لا ين كصلاة الضمعي لأنه لم ينقل الامر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه الراشدين رض الله عنهم واسكن ينادى اصالة العبدين والكسوفين والاستسقاء الصلاة جامعة وكذلك الصلاة التراويح اذا اقيمت جماعة واختلف الناقلون في صلاة الحنازة فعند المصنف في جملة ما يستحب فيه هذا النداء وكذلك فعله القاضي ابن كج وآخرون وقال الشيخ ابو حامد وطبقته لا يستحب لها الاخوان والاقامة ولا هذا النداء ووافقهم صاحب التمهيد فلا بأس بأعلام قوله بل ينادى لها الصلاة جامعة لهذا السبب

الخراسانيين فضطربة وقد لخصها الرافعي ومختصرها انه اذا قبض طرف جبل أو ثوب أو شدة في يده أو رجله أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة ثلاثة أوجه الصحيح بطلان صلاته والثاني لا تبطل والثالث ان كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وإن كان متصلا بطاهر وذلك الطاهر متصلا بنجاسة بأن شد في ساجور أو خرقه وهما في عنق كلب أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والأوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كنه أم لا كذا قاله الا كثرون وقطع امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما بالبطلان إذا تحرك وخصوا الخلاف بغير المتحرك وقطع البقوى بالبطلان في صورة الشد وخص الخلاف بصورة القبض باليد واتفقت طرق جميع الاصحاب على انه لو جعل طرف الحبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور وقول المصنف دار فيها حش هو بفتح الحاء وضمة لفتان مشهور أن الفتح اشهر وهو الخلاف واصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه فسمي موضع قضاء الحاجة حشا كالفائض والعذرة فان الغائط في الاصل المكان المطمئن والعذرة فناء الدار *

وخامسها المؤددة في الفائنة ثلاثة أقوال الجديد انه لا يؤذن لها لما روى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كن بعد المغرب هوى من الليل فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلاها ثم اقام للمصر فصلاها ثم اقام للمغرب فصلاها

(١) * (حديث) * ابى سعيد الخدرى حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هوى من الليل فدعى النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام الظهر فصلاها ثم اقام المصر فصلاها ثم اقام للمغرب فصلاها ثم اقام العشاء فصلاها ولم يؤذن لها مع الاقامة الشافعي عن ابن ابى فديك عن ابن ابى ذئب عن المقرئ عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عن أبيه بهذا واتم منه وليس في آخره ذكر العشاء ولا قوله ولم يؤذن لها مع الاقامة وزاد وذلك قبل ان ينزل في صلاة الخوف فرجلا أو ركبا وقد رواه النسائي من هذا الوجه وفيه ذن للظهر فصلاها في وقتها ثم اذن للمصر فصلاها في وقتها ثم اذن للمغرب فصلاها في وقتها ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث يحيى بن سعيد القطان عن ابن ابى ذئب به وفي آخره ثم اقام المغرب فصلى كما كان يصليها في وقتها وصححه ابن السكن ولذكر الاذان فيه شاهد من حديث ابن مسعود رواه الترمذى والنسائي وقال الترمذى ليس باسناده باس الا أن ابى عبيدة لم يسمع من أبيه وفي رواية النسائي فذكر الاقامة لكل صلاة لم يذكر اذا قال النسائي غريب من حديث سعيد عن هشام ما رواه غير زائدة وله شاهد آخر من حديث جابر رواه اليزار وفي سنده عبد الكريم بن ابى الحارث وهو متروك : (تنبيه) روى الطحاوى ان الله حبس الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة المصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى المصر وحكى التوروى عنه في شرح مسلم ان رواه ثقات ذكره في باب تحليل الفنائ *

❦ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ❦

وان حمل حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته لان ابي علي عليه السلام حمل امه
 بنت ابي العاص في صلاته ولان ما في الحيوان من النجاسة في معدن النجاسة فهو نجاسة التي
 في جوف المصلي وان حمل قارورة فيها نجاسة وقد سد رأسها فغير اوجبا ان يمسها لان النجاسة
 لا تخرج منها فهو كالمحمل حيوانا طاهرا والمذهب انه لا يجزئ لانه حمل نجاسة في معدن
 غير معدنها فشيء اذا حمل النجاسة في كفه

(الشرح) حديث امامة رواد البخاري ومسلم وهي امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واسم ابني العاص مهتم بكسر الميم واسكن الهمزة وفتح الهمزة وقبله هاء وقيل ياسر وقيل اسلم بن بن ابي العاص بن عبد العزي بن عبد مناف القرظية تكنى أميرت مولى الله عليه وسلم يبعثها تزوجها علي بن ابي طالب بعد وفاة فاطمة وكانت له منه أربعة أولاد فقال رضي الله عنهم (اما حكم المسئلة فاذا حمل حيوانا طاهر الانجيل يسه على ذنابره في صاهاه صحت صاهاه لا خلاف وإن حمل حيوانا مذبوها بعد غسل موضع الدم وما علي ظناهم من البعوض انما تصح صاهاه لا خلاف وفيه وجه في البحر صرح به الاصحاب منهم القاضي ابو الربيع ابن في كتابه تجاسة لاحاجة الي استصحابها بخلاف الحي ولو تنجس منقذ الحية ان الحي كطائر ونحوه فله في صحة صلاته وجهان أصحهما عند الغزالي الصحة ومعنى منه طالب على ما تقدم للمصلي وأصحهما عند امام الحرمين لا يصح وبه قطع النووي وهو الأصح لعدم الامانة الي احوالها ولم يقع هذا الحية ان في ما قيل أو مانع لم ينجمه في أصح المصنفين عند سبقت هذه الا في كتابها أو حمل بيضة صار بالنها وما وظاهرها لا هرا أو حمل دودة بالان بها خيرا ولا يشع بالخروج لم يصح حاله في أصح المصنفين وبشرى الجوهان في كتاب اسنار الحية اما اذا خرجت من مضمرة الرأس برصاص أو نحوه وقبلها تجاسة لا تصح صلاته على الصحيح وفيه وجهان أصحهما دليلهما مذكور في الكتاب والفائل بالصحة ايه علي بن ابي هريرة ذكره صاحب كتابه والقاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وان كان رأسها مسودا يخرجه لم يصح

ثم أقام العشاء. فصلاها ولم يؤذن لها به إلا قامة» والتابع. أنه يؤذن لما يوبه قاله مالك وأبو حنيفة، أحمد، ومي
انه صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر فقال «احفظوا علينا صلانا» (١) يعني الفجر فضررب على اذانهم
فأما يقظهم الاحر الشمس فقاموا فسادوا همة ثم نزلوا متوضأوا واذن بلال فضله اراه من الزور
وركيها وقال في الاملاء ان اهل اجتماع قوم يصلون معه اذن والا فلا قال الاثنية الاذان

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقال احفظوا علينا صلاتنا انني راكعني
الفجر فضرب على آذانهم اذ ايقظهم الاحرار الشمس نذاموا نثاروا حينئذ ثم نزلوا فوفوا واذن

صلاته بلا خلاف وان كان يشمع فطر قان احدها كالحرقه والثاني كالارصاص هذا ما ذكره
الاصحاب واقفوا على ان المسدود بمنزلة لا تصح الصلاة معها وقد اطلق المصنف المسئلة فليحمل
كلامه على المصمة برصاص وكذا قال صاحب البيان ينبغي أن يحمل على الرصاص
لبوافق الاصحاب *

(فرع) لو حمل المصلي مستجرا بالاحجار لم تصح صلاته في أصح الوجهين لانه غير محتاج اليه
وحديث امام رضي الله عنهما يحول على أنها كانت قد نجت بالماء ولو حمل من عليه نجاسة معفو عنها
ففيه الوجهان لما ذكرناه ويقر به من استنجى بالاحجار وعرق موضع النجوة فقلوبه به غيره ففي
صحة صلاته وجهان لكن الأصح هنا الصحة لفسر الاحتراز منه بخلاف حمل غيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال « سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة المجزرة والمزيلة والمقبرة ومعطن الابل
والحمام وقارة الطريق وفوق بيت الله العتيق » فذكر المجزرة والمزيلة وانما منع الصلاة فيها
للتنجاسة فدل على أن طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط)

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه هذا رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم لكن
من رواية عبد الله بن عمر لامن رواية عمر وفي رواية للترمذي عن عمر قال الترمذي ليس اسناده
بذلك القوي وكذا ضمه غيره والمجزرة بفتح الميم ولزاي موضع ذبح الحيوان والمزيلة بفتح الباء
وضمها افتتان المتح أجود والمقبرة بفتح الباء وضمها وكسرها ومعطن الابل واحدها معطن بفتح
الميم وكسر الميم ويقال فيها عطن وجمعه اعطان وسنوضح تفسيرها حيث ذكرها المصنف في آخر
الباب والبيت العتيق هو الكعبة زادها الله شرفا سمى عتيقا لعتقه من الجبارة فلم يسلطوا على انتهاكه
ولم يملكه أحد من الخلق كذا نقل عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وقادة وقيل عتيق أى
متقدم وقيل كريم من قولهم فرس عتيق: واما حكم المسألة فطهارة الموضع الذي يلاقيه في قيامه وقعوده

الحديد حق الوقت وفي القديم حق الغرضة وفي الاملاء حق الجماعة وهذا الخلاف
في الاذان اما الاقامة فتأتي بها على الاقوال كلها استفيد من هذا الخلاف شيان أحدهما أن
الفرق في المنفرد بين ان ينتظر حضور جمع أولا ينتظر مخرج من قول الاملاء مصبرا الى ان الاذان
حق الجماعة حتى يخرج منه عن ابن اسحق المروزي والثاني ظهور القول بان المنفرد في المؤداة هل
يؤذن لها وجب ان يراتب فنقول ان قلنا المؤداة لا يؤذن لها فالقائمة أولى وان قلنا يؤذن في القائمة

بلا فصولا ركعتي الفجر وركبوا متفق عليه من حديث ابن قتادة مطولا وله القاط ومن طريق
عمران بن حصين مختصرا وفيه قصة وليس فيه ذكر الاذان ولا الاقامة ورواه أبو داود وابن حبان

وسجوده شرط في صحة صلاته سواء ما تحته وما فوقه من سقف وما يجنبه من حائط وغيره فلو ماس في شيء من صلاته سقطت نجاسة أو حائطا أو غيره بيده أو ثوبه لم تصح صلاته ودأبه ما سبق في أول الباب وأما الحديث المذكور هنا فلا يصح الاحتجاج به ومما يخرج به حديث بول الأعرابي في المسجد وقول النبي صلى الله عليه وسلم «صبوا عليه ذنوباً من ما» رواه البخاري ومسلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن صلى علي بساط عليه نجاسة غير معفو عنها فإن صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لانه ملق للنجاسة وإن صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته لا تنمير الملاقاة للنجاسة ولا حامل الماهو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة﴾ *

﴿الشرح﴾ إذا كان علي البساط أو الحصى ونحوهما نجاسة فصلي على الموضع النجس لم تصح صلاته وإن صلى علي موضع طاهر منه صحت صلاته قال أصحابنا سواء تحرك الباطل بتحرزه أم لا لانه غير حامل ولا ماس للنجاسة وهكذا لو صلى على مبريقه أو على نجاسة صحت صلاته وإن تحرك بحر كته صرح به صاحب التمه وغيره وقال أبو حنيفة إذا تحرك البساط أو السرير بركته بطلت صلاته والأفلا وكذا عنده طرف العلامة الذي يلاقى النجاسة ولو كان ما يلاقى بدنه أو ثوبه ماهر أو ما يماذى صدره أو بطنه أو شيتا من بدنه في سجوده أو غيره نجاسة صحت صلاته في أصح الوجهين ونقله صاحب الماهوى عن نص الشافعي ونقله ابن المنذر عن الشافعي وابن ثور. ولو بسط علي النجاسة ثوبا مهلهل التسج وصلى عليه فإن حصلت عاسة النجاسة من الفرج بطلت صلاته وإن لم تحصل حصلت المأذاة فعلي الوجهين الأصح لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

خالف ولو أقيمت الفائتة جماعة فلا جريان للقول الثالث: وأعلم بعد هذا أن قول المصنف في صلاة الفائتة المفروضة ثلاثة أقوال أفظ المفروضة مستغنى عنها فانا عرفنا بالتبديد سابقا أن نبر المفروضة لا إذا كان لها إذا كانت مؤداة فكيف يتوهم لها الأذان إذا كانت مؤداة فائتة ثم قوله فيه ثلاثة أقوال في الثالث يقيم ولا يؤذن يقتضي أن يكون أحد الأقوال أنه يؤذن لها والآخر لا يؤذن لها ولا يقيم الثالث ما ذكره وتكون هذه الأقوال حينئذ علي مثال ما قدمه في جماعة النساء سكن سهو منها بالمشاك فقد أبطقت القلة على أن الفائتة يقيم لها وإنما الأقوال في الأذان وأنما الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولا ينتظره وقد نقله المصنف على الصحة في الوسيط فقال في المديد يقيم ولا يؤذن

من طريق الحسن عن عمران وفيه ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين ثم أقام ثم صلى الدعاء وصححه الحاکم ورواه مسلم من حديث ابن هريرة وفيه فأذن وأقام وزاد فيه أمر العباس السراج أنه صلى ركعتين في مكانه ثم قال أقادوا بنا من هذا المكان وصلوا الصبح في مكان آخر ورواه الطبراني واليزار من حديث سعيد بن السيب عن بلال وفيه انقطاع والنسائي واحد والطبراني من حديث

(فان صلى على أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها وصلى في غيرها وان فرش عليها شيئا وصلى عليه جاز لانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة وان خفي عليه موضع النجاسة فان كانت في أرض واسعة فصلى في موضع منها جاز لان الاصل فيه الطهارة وان كانت النجاسة في بيت وخفي موضعها لم يجوز أن يصلي فيه حتى يفصله ومن أصحابنا من قال يصلي فيه حيث شاء كالصحراء وليس بشيء لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ولا يمكن غسل جميعها والبيت يمكن حفظه من النجاسة وغسله) *

(الشرح) في هذه القطعة مسائل (احداها) اذا كان على الارض نجاسة في بيت أو صحراء تنجس عنها وصلى في موضع لا يلاق النجاسة فان فرش عليها شيئا بحيث لا يلاقيه منها شيء صحته صلاته وان كان الثوب مهمل التسج فقد سبق حكمه قريبا (الثانية) اذا خفي عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة صلى في موضع منها بغير اجتهاد لان الاصل طهارته قال القاضي أبو الطيب وغيره والمستحب أن ينتقل الى موضع لا شك فيه ولا يلزمه ذلك كما لو علم أن بعض مساجد البلد يبال فيه وجهه لله أن يصلي في أيها شاء وقال البغوي يتحرى في الصحراء فان أراد انه يجب الاجتهاد فهو شاذ مخالف للاصحاب وان أراد انه مستحب فهو موافق لما حكيناه عن القاضي أبي الطيب وغيره وان كانت صغيرة أو في بيت أو بساط فوجهان اصحهما لا يجوز أن يصلي فيه لا هجوما ولا باجتهاد حتى يفصله أو يبسط عليه شيئا والثاني له انه يصلي فيه حيث شاء ودليلهما في الكتاب وهذا الثاني ليس بشيء ثم ان المصنف وشيخه القاضي أبا الطيب وابن الصباغ والشاشي صرحوا بأنه على هذا الثاني يصلي حيث شاء منه بلا اجتهاد وقال الشيخ أبو حامد والمحاملي والدارمي والبغوي والزافعي وغيرهم على هذا الثاني يجتهد فيه وهذا اصح (الثالثة) اذا كانت النجاسة في احد ييتين تحرى كالتوئين فلو قدر على موضع ثالث أو شيء يبسطه او ماء يفصل به أحدهما ففي جواز

وفي القديم يقيم ويؤذن وفي الاملاء ان انتظر حضور جمع اذن والا اقتصر على الإقامة وهي متفقة على انه يقيم لها وهذا كله في الفاتنة الواحدة فان كانت عليه فوائت وقضاها على التوالي ففي الاذان الاولى هذه الاقوال ولا يؤذن لما عداها بلا خلاف وقيم لكل واحدة منها الاولى وغيرها وعند أبي حنيفة يتخير فيما بعد الاولى ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الإقامة ولو ولي بين فريضة وقت وفاتنة فان قدم فريضة الوقت اذن واقام لها واقتصر على الإقامة للفاتنة وان قدم الفاتنة

جبير بن مطعم واحمد وابن حبان من حديث ابن مسعود وابو داود من حديث عمرو بن أمية الضمري وذى غير والنسائي من حديث أبي هريرة السلولي وفي حديثهم ذكر الاذان والإقامة ورواه البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس وفيه فأمر مؤذنا فأذن كما كان يؤذن : (قائدة) أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يدل على ان القصص كانت بخير وبذلك صرح ابن اسحاق وغيره من أهل المعازي فقالوا ان ذلك كان حين قوله من خير وقال ابن عبد البر هو

الاجتهاد الوجهان في الاواني والثوب الثالث اصحهما الجواز ومن ذكر المسألة صاحب البيان *
(فرع) اذا خفي عليه موضع النجاسة من ارض كبيرة أو بيت أو سباط وجوزنا الصلاة عليها
فله ان يصلي صلوات في موضع واحد منه وله أن يصلي في مواضع حتى يبقى موضع بقدر النجاسة
فلا تصح بعد ذلك صلاته في ذلك الموضع كمثل من حلف لا يأكل ثمرة فاغتسلت بثمر كثير
ياكله الا ثمرة هكذا ذكر المتولى وقد سبق في الاواني انه لو اشتبه انا بأوان غير معصورة فله
أن يتوضأ من واحد بعد واحد حتى يبقى واحد في وجه وفي وجه حتى يبقى عدد لو كان الاشتباه
فيه ابتداء لم يجوز المعجوم فيحتمل أن يحصى الوجهان ويمكن الفرق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان حبس في حش ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده تجافى عن النجاسة
وتجنبها في قعوده وأوماً الى الجود الى الحد الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يسجد على الارض
لان الصلاة قد تجزى مع الایما ولا تجزى مع النجاسة واذا قدر ففیه قولان ذال في التقديم لا يعيد
لانه صلى علي حسب حاله كالمريض وقال في الاملا يعيد لانه ترك الفرض لعذر نادر غير متعل
فلم يسقط الفرض عنه كما لو ترك السجود ناسياً واذا أعاد في الفرض أقوال قال في الام الفرض هو
الثاني لان الفرض به يسقط وقال في التقديم الفرض هو الاول لان الاعادة مستحبة غير واجبة في
التقديم وقال في الاملاء الجميع فرض لان الجميع يجب فعله فكان الجميع فرضاً وخرج أبو اسحق قولاً
رابعا ان الله تعالى يحتسب له بأيهما شاء قياساً علي ما قال في التقديم فيمن صلى الظهر ثم سعى الى
الجمعة فصلها ان الله تعالى يحتسب له بما شاء ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قد سبق أن الحش بفتح الحاء وضها هو الخلاء فاذا حبس انسان في موضع
نجس وجب عليه أن يصلي هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا بأخينة فقال لا يجب أن يصلي
فيه « دلينا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « واذا أمرتكم بشيء

أقام لها وفي الاذان الاقوال وأما فريضة الوقت فقد قال في النهاية ان قلنا يؤذن للمائة فلا يؤذن
للمودة بعدها كي يتوالى الاذانان وان قلنا يقتصر للمائة علي الاقامة فيؤذن للإداء بعدها ويقيم
والاظهر انه يقتصر لصلاة الوقت بعد المائة علي الاقامة بكل حال لحديث أبي سعيد الخدري
فانهم يأمر للعشاء بالاذان وإن جمع بين صلاتي جمع بسفر او مطر فان قدم الاخيرة الي وقت الاولى
كتقديم العصر الي الظهر فيؤذن ويقيم للأولى ويقتصر للثانية علي الاقامة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح وقيل مرجعه من حين وفي حديث ابن مسعود ان ذلك كان عام الحديبية وفي حديث
عطاء بن يسار مرسلان ذلك كان في غزوة تبوك قال ابن عبد البر احسبه ومما وقال الاصيل
لم يعرض ذلك للنبي ﷺ الامرة وقال ابن الحصار هي ثلاث نوازل مختلفة *
قوله لحديث أبي سعيد فانه لم يأمر للعشاء بالاذان تقدم حديث أبي سعيد قريباً *

فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم وقياسا على المريض العاجز عن بعض الاركان واذا صلي يجب عليه أن يتجافى عن النجاسة يديه وركبتيه وغيرهما القدر الممكن ويجب أن ينحني للسجود الى القدر الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يجوز أن يضع جبهته على الارض هذا هو الصحيح وحكي صاحب البيان وجها انه يلزمه أن يضع جبهته على الارض وليس بشي. ودليله ما ذكره المصنف فاذا صلي كما أمرناه فينبغي أن يعيد الصلاة اذا خرج الى موضع طاهر وهذه الاعادة واجبة على الجديد الاصح ومستحبة على القديم فاذا اعاد الفرض الاول أم الثانية أم كلاهما أو احدهما ميمم فيه أربعة أقوال كما ذكره المصنف أحدهما عند جمهور الاصحاب أن الفرض الثانية وادعى الشيخ ابو حامد الاتفاق عليه واختار ابن الصباغ أن الفرض كلاهما وهو قوي لانه مطالب بهما وقد سبق بيان هذه الاقوال ونظائرها فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وذكرنا في آخر التيمم فرعا جامعا للصلوات المفعولات على نوع خلل وما يجب قضاؤه منها وما لا يجب واستوفيناه استيفاء بليغا والله الحمد وقوله لان الصلاة قد تجزى مع الاءاء انما قال قد تجزى لانها في بعض المواضع تجزى كصلاة شدة الخوف و صلاة المريض وفي بعضها لا تجزى كصلاة من ربط على خشبة ونحوه وقد سبق بيانه في باب التيمم

قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفوعها نظرت فان جوز ان تكون حدثت بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه الاعادة لان الاصل انها لم تكن في حال الصلاة فلا تجب الاعادة بالشك كما لو توضأ من بئر وصلي ثم وجد في البئر فأرة وان علم انها كانت في الصلاة فان كان علم بها قبل الدخول في الصلاة لزمه الاعادة لانه فرط في تركها وان لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يعيد لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «خلع نعله في الصلاة فخلع الناس نعالهم فقال ما لكم خلعت نعالكم قالوا رأيناك خلعت نعلك فخلعنا نعالنا فقال أنا في جبريل فأخبرني ان فيها قدرا أو قال دم حلة » فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الاحرام وقال في الجديد تلزمه الاعادة لانها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كالوضوء » *

﴿ جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان واقامتين ﴾ (١) واجبا فانه لو اذن للثانية لاخل بالموالة وهي مرعية عند التقديم للمحالة وإن أخر الاولى الى وقت الثانية كتأخير الظهر الى العصر اقام لكل واحدة منهما ولم يؤذن للعصر محافضة على الموالة وأما الظهر فتجزي فيه أقوال الفاتحة لانها تشبهها من جهة انها خارجة عن وقتها الاصلي والاصح أنه لا يؤذن لها أيضا لان النبي

(١) ﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان واقامتين هو في حديث جابر الطويل عند مسلم تقدم *

(الشرح) حديث أبي سعيد صحيح سبق بيانه في أول هذا الباب وذكرنا لفظه هناك والمألة بفتح الحاء والماء واللام القراء العظيم والجماعة حلم كقصبة وقصب وفي هذا الحديث من الفوائد مع ما ذكره المصنف أن الصلاة في النعل الطاهرة جائزة وأنه يجوز المشي في المسجد بالنعل وإن العمل القليل في الصلاة جائز وإن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى بها كأقواله وإن الكلام في الصلاة لا يجوز سواء كان لمصلحتها أو لغبرها ولولا ذلك لألهم النبي صلى الله عليه وسلم عند نزولهم ولم يؤخر سؤالهم : وقوله كما لو توضع من ثمر وصورته أن يكون دون قلتين فيتوضأ منه ثم يجدد فيه دارة ميتة يحتمل أنها كانت فيه حال الوضوء ويحتمل حدوثها بعده ومن قال بالجديد أجاب عن الحديث بأن المراد بالقدن الشيء المستنقذ كالحط ونحوه وبدم الحلة أن ثبت الشيء اليسير المغفور عنه وإنما خلعه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهاً * أما حكم المسألة فإذا سلم من صلاته ثم رأى عيباً فمألة بجوز أنها كانت في الصلاة ويجوز أنها حدثت بعدها بصلاته صحيحة بخلاف قال الشافعي والأصحاب ويستحب أعادتها احتياطاً وإن علم أنها كانت في الصلاة فإن كان لم يعلمها قبل ذلك فقولان الجديد الأصح بطلان صلاته والقديم محتمل ودليها في الكتاب وإن كان علمها ثم نسيها فطريقان مشهوران للخراسانيين أحدهما وبه قطع العراقيون يجب الإعادة قولاً واحداً لتفريق طعن الثاني فيه قولان كالأهل وإذا أوجبت الإعادة وجب إعادة كل صلاة يتيقن وجود النجاسة فيها ولا يجب ما شك فيه ولكن يستحب ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة فإن قلنا لا يجب الإعادة إذا رآها بعد الفراغ إزالتها وبني على صلاته والا بطلت ووجب الاستئذان قال أصحابنا وإذا رأى في ثوبه نجاسة لم يعلم متى أصابته لزمه أن يعيد كل صلاة يتيقن أنها كانت فيها ولا يلزمه ما يشك كما لو شك بعد فراغها أو أن يستحب أن يعيد كل صلاة يحتمل أنها كانت فيها وهذا كما سبق فيمن رأى المني في ثوبه *

صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بإقامتين من غير أذان » (١) قال إمام الحرمين قدس الله روحه ويتقدح أن يقول يؤذن قبل الظاهر وإن قلنا الفاتحة لا يؤذن لها إنما لها مؤداة ووقت الثانية وقت الأولى عند العذر وإما لأن إخلال صلاة العصر عن الأذان وهي واقعة في وقتها بعيد فيقدر الأذان الواقع قبل صلاة الظاهر للعصر وقد يؤذن الإنسان لصلاة ويأتي بعده بتلوون وغيرها إلى أن تتفق الإقامة وتخلله لا يتقدح في كون الأذان لذلك الصلاة * وعند أبي حنيفة يصلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامة ولا يقيم للعشاء وينبذ أن يعلم بالواو قوله بلا أذان وكذا قوله في حالة التقديم فيؤذن للظهور لأنه لا تخلف سبب الأذان بالظهور وقد حكى القاضي أبو القاسم بن كعب أن أبا الحسن بن القطان خرج وجها أنه يؤذن لكل واحدة

(١) * (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء بإقامتين من غير أذان تقدم بيانه في أول الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلي بنجاسة نسبها أوجملها: ذكرنا ان الاصح في مذهبنا اوجب الاعادة وبه قال أبو قلابة واحمد وقال جمهور العلماء لا اعادة عليه حكمه ابن المنذر عن ابن عمر وابن المسيب وطاوس وعطاء وسالم بن عبد الله ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحيى الانصاري والاوزاعي واسحق وأبو ثور قال ابن المنذر وبه أقول وهو مذهب ربيعة ومالك وهو أقوى في الدليل وهو المختار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصلي في مقبرة لما روى أبو سعيد رضى الله عنه ان النبي صلي الله عليه وسلم قال « الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » فان صلي في مقبرة تكرر فيها النش لم تصح صلاته لانه قد اختلط بالارض صديد الموتى وان كانت جديدة لم تنبش كرهت صلاته فيها لانها مدفن النجاسة والصلاة صحيحة لان الذي باشر بالصلاة طاهر وان شك هل نبشت أم لا ففيه قولان أحدهما لا تصح صلاته لان الاصل بقاء الغرض في ذمته وهو يشك في اسقاطه والغرض لا يسقط بالشك والثاني تصح لان الاصل طهارة الارض فلا يحكم بنجاستها بالشك *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابى سعيد رواه ابو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي وغيره هو حديث مضطرب وقال النماكم في المستدرك أسانيد صحيحة وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ لما نزل به أى حضرته الوفاة قال « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا » وفي الصحيحين نحوه عن ابى هريرة ايضا وعن جنذب ابن عبد الله رضى الله عنه قال سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت يخمس يقول « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور انبيائهم وصالحهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد » اني انها كم عن ذلك رواه مسلم وعن ابى مرثد رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا تجحدوا على القبور ولا تصلوا اليها »

من صلاتي الجمع قدم أو اخر وقوله بناء على أن الظهر كالفاته فلا يؤذن لما هذا وحده لا يوجب نفي الاذان فيها لكنه يفيد نفي الاذان للظهر واما العصر فانما لا يؤذن لما لمعنى الموالة ويلزم من مجموع الامرين ان يكون ادائها بلا اذان وقد نجد في بعض النسخ التعرض لسبب نفي الاذان للعصر ايضا والله اعلم واذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك ان القيود الخمسة تختلف فيها كلها سوى القيد الرابع وان الظاهر عدم اعتبار الاول والثاني واعتبار الثالث والخامس *

(فرع) — لا يشرع الاذان في الصلاة المنذورة كذلك رواه صاحب التهذيب وغيره ويخرج عن الضابط بقيد الجماعة فان الجماعة لا يشرع فيها *

قال ﴿ الفصل الثاني في صفة الاذان وهو مثني مثني والاقامة قرادى على الادراج: والترجيع مأمور به وكذا التويب في اذان الصبح على القديم وهو الصحيح: والقيام والاستقبال شرط للصحة في احد الوجهين ثم يستحب أن يلتفت في الحيعتين يمينا وشمالا ولا يحول صدره عن القبلة ﴾

رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تستخفوها قبوراً » رواه البخاري ومسلم . أما حكم المسئلة فان تحقق أن المقبرة منبوشة لم تصح صلاته فيها بخلاف اذا لم يسطع تحت شيء وان تحقق عدم نبشها تحت بخلاف وهي مكروهة كراهة تنزيه وان شك في نبشها قبولان اصحهم تصح الصلاة مع السكره والثاني لا تصح هكذا ذكر الجمهور الخلاف في المسئلة الاخيرة قولين كما ذكره المصنف هنا من ذكرهما قولين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمجمل والشيخ أبو علي البندنجي ومصاحب الشامل وخلائق من العراقيين ومعظم الخراسانيين وقها جماعة وجهين منهم المصنف في التنبية وصاحب الحاوي قال في الحاوي القول بالصحة هو قول ابن أبي هريرة وبإبطال قول أبي اسحاق والصواب طريقة من قال قولان قال صاحب الشامل قال في الام لا تصح وقال في الام لا تصح واتفق الاصحاب على ان الاصح الصحة وبه قطع المرجاني في التحرير قال اصحابنا لا يكره أن يصلى الى القبر هكذا قالوا يكره ولو قيل يحرم لحديث أبي هريرة وغيره مما سبق لم يبعد قل صاحب التتمة واما الصلاة عند رأس قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها اليه فمأمور به .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة: قد ذكرنا مذهبنا فيها وانها ثلاثة اقسام قال ابن المنذر وروى عن علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة لم يكرهها أبو هريرة ووائل بن الاسقع والحسن البصري وعن مالك ده ايتان اشهرهما لا يكره ما لم يعلم نجاستها وقال احمد الصلاة فيها حرام وفي صحيحها روايتان وان تحقق نجاستها وقتها لم يكره صاحب الشافعي من دارد انه قال تصح الصلاة وان تحقق نبشها .

(فرع) قال اصحابنا يحسره ان يصلي في منزلة وغيرها من النجاسات فمأمور به . ان لا يصلي في معنى المقبرة .

(فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة حكمه ابن المنذر عن . بن الحارث وابي دباس ومالك رضي الله عنهم وتقل الترخيص فيها . عن أبي هريرة ومبي والحسن والشعبي والنخعي ومروان .

الفصل بتنظيم مسائل (احدها) الاذان مثني والاقامة فراوى خلافاً لابن حنيفة حيث قال الاقامة كالاذان الا أنه يزداد فيها كلمة الاقامة انا ماروى عن ابن عمر رضي الله عنه قال « كان الاذان على

(١) حديث ابن عمر كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مثني ومثني والاقامة فراوى إلا ان المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة مرتين احمد والشافعي وابو داود والنسائي وابو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث شعبة عن أبي جعفر المؤذن عن مسلم ابن المنثني عنه قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث فقال ابن حبان اسمه محمد بن مسلم ابن مهران وقال الحاكم اسمه عمر بن يزيد بن حبيب الخطمي وهم الحاكم في ذلك ورواه ابو عرانة

عبد العزيز والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وهي رواية عن ابن عباس واختاره ابن المنذر .
 (فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال المدفون معهم قال القاضي عياض في شرح صحيح
 مسلم اختلف العلماء في ذلك فكرهه مالك وأجازته أصحابه قال واختلف في علة كراهته قيل مخافة
 نزول عذاب عليهم وسخط لانها مواضع العذاب والسخط وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ
 نهى عن دخول ديار المعذنين وهم عود اصحاب الحجر خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم قال
 ألان تكونوا يا كين فمن دخلها المطلب الدنيا فهو ضد ذلك وقيل مخافة أن يصادف قبر نبي أو صالح
 بينهم قال وحجة من أجاز ذلك نبش الصحابة رضي الله عنهم قبر أبي رغال واستخرجهم منه
 قضيب الذهب لدى أعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه مدفون معه هذا كلام القاضي ومتقضى
 مذهبا جواز نبشه ان كان دارسا او كان جديداً وعلما ان فيه مالا لحري .

* قال المصنف رحمه الله *

(ولا يصلي في الحمام لحديث أبي سعيد واختلف اصحابنا لاى معنى منعت الصلاة فيه فنهى
 من قال انما منع لانه تغسل فيه النجاسات فعلي هذا اذا صلي في موضع تحقق طهارته صلاته وأن صلي في موضع
 تحقق نجاسته لم يصح وان شك فعلي قولين كالتقية ومنهم من قال انما منع لانه رأى الشياطين لما يكشف فيه من
 العورات فعلي هذا تركه الصلاة فيموان تحقق طهارته والصلاة صحيحة لان المنع لا يعود الى الصلاة) *

(الشرح) هذه المسئلة عند الاصحاب كما ذكرها المصنف والاصح أن سبب النهي كونه
 مأوى الشياطين فتركه كراهة تنزيه وتصح الصلاة وعلي هذا تركه في المسلخ وعلي الاول لا تركه
 والحمام مذكر هكذا نقله الازهري عن العرب يقال حمام مبارك وجهه حمامات مشتق من
 الحميم وهو الماء الحار * قال المصنف رحمه الله *

(وتركه الصلاة في اعطان الابل ولا تركه في مراح الغنم لما روى عبد الله بن مغفل المزني
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في اعطان
 الابل فانها خلقت من الشياطين » ولان في اعطان الابل لا يمكن الخشوع لما يخاف من نفورها ولا
 يخاف نفور الغنم) *

عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متى والاقامة فرادى الا أن المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة
 مرتين ثم قولنا الاذان متى ليس المراد منه ان جميع كلماته مشاة لان كلمة لا اله الا الله في آخره لا يؤتي

والدارقطني من طريق سعيد بن المغيرة الصياد عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن
 ابن عمر وأظن سعيدا وهم فيه وانما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقة ابوحاتم : وروى
 ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعا كان اذان بلال متى متى واقامته مفردة : وعن أبي رافع
 نحوه وهما ضعيفان *

(الشرح) حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن رواه البيهقي هكذا من رواية ابن مغفل بإسناد حسن ورواه النسائي مختصراً عن ابن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة في إعطان الابل وعن جابر بن سمرة « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أصلي في مرايض الغنم قال نعم قال أصلي في مبارك الابل قال لا » رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا في مرايض الغنم ولا تصلوا في إعطان الابل » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الإعطان فهي جمع عطن واتفق تفسير الشافعي رحمه الله تعالى في الام وغيره وتفسير الاصحاب علي أن العطن الموضع الدم ، يقرب موضع شرب الابل ننحى اليه الابل التاربة ليشرب غيرها ذودا ذودا فإذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الي المراعي قال الأزهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يملأ لها الحوض ثانياً فتعود من عطنها الي الحوض لتعل وتشرب الشربة الثانية وهو الحال قال ولا تملن الابل عن الماء الا في حمارة التقيظ بتخفيف الميم وتشديد الراء ، قال وموضعها الذي تترك فيه علي الماء يسمى عطناً ومعطناً وقد عطنت وتعطن وتعطن بكسر العطاء وضمها عطلونا . وأما مرايح الغنم بضم

بها الامة واحدة فكلمة التكبير يؤتى بها في أوله أربع مرات خلافاً لما لك حيث قال لا يؤتى بالتكبير في أوله الا مرتين لنا أن ابا محذورة كذلك « حكمه عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه » وكذلك هو في قصة رؤيا عبدالله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الإقامة فرأى

(١) قوله : ان ابا محذورة لما حكى الاذان عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر التكبير في اوله اربعا هو كما قال فقد ساقه من حديث ابي محذورة بتربيع التكبير في اوله الشافعي وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان ورواه مسلم من حديث ابي محذورة فذكر التكبير في اوله مرتين فقط وقال ابن القطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة وقد قيد بذلك في نفس الحديث يعني الآتي بعد قليل قال وقد نفع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير وهي التي ينبغي أن تمد في الصحيح اخبرني وقد رواه ابو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريق اسحاق بن ابراهيم عن معاذ بن هشام بسنده وفيه تربيع التكبير وقال بعده اخرجه مسلم عن اسحاق وكذلك اخرجه ابو عوانة في مستخرجه من طريق علي ابن المديني عن معاذ »

(١) حديث محمد عبد الله بن زيد في الاذان وفيه تربيع التكبير في اوله وهي قصة مشهورة ابو داود وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها والبيهقي من حديث يعقوب بن ابراهيم ابن سعد عن ابيه عن ابن اسحاق حدثني محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه حدثني ابي قال لما امر رسول الله ﷺ بعمل ناقوس ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا قائم رجل يحمل ناقوساً فذكر الحديث وفيه تربيع التكبير وافراد

الميم هو مأواها ليلا هكذا فسرهم أصحابنا قال الأزهرى ويقال مأواها فإذا صلى في أعطان الابل أو مراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبعادها أو غيرها من النجاسات بطلت صلاته وإن بسط شيئا طاهرا وصلي عليه أو صلي في موضع طاهر منه صحت صلاته لكن يكره في أعطان الابل ولا تكره في مراح الغنم وليست الكراهة بسبب النجاسة فإنها سواء في نجاسة البول والبرر وإنما سبب كراهة أعطان الابل ما ذكره المصنف والأصحاب وهو ما يخاف من نفارها بخلاف الغنم فإنها ذات سكينه ولهذا ثبت في صحيح البخارى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من نبي إلا رعى الغنم » وقال في الابل « أنها خلقت من الشياطين » قال الخطابي معناه لما فيها من الفسار والشورور وربما أفسدت على المصلي صلاته قال والعرب تسمى كل مارد شيطانا قال أصحابنا وقد يكون في الغنم مثل عطن الابل فيكون حكمه حكم عطن الابل وأما ما روى الابل ليلا فتكره الصلاة فيه أيضا لكن أخف من كراهة العطن » قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره ان يصلي في مأوى الشيطان لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اخرجوا

لانفى به أن جميع كلماتها موحدة بل كلمة التكرير مشاة في الابتداء والانتها. وكذلك كلمة الاقامة هذا قوله في الجديد وفي القديم لا يقول هذه الكلمات الامرة وبه قال

الاقامة وفيه فقم مع بلال فائق عليه ما رأيت فليؤذن به فإنه اندى صوتا منك وفيه ان عمر جاء فقال قد رأيت مثل ما رأى ورواه احمد عن يعقوب به ورواه الترمذى وابن ماجه ايضا من حديث ابن اسحاق ورواه احمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عبيد الله بن زيد وقال هذا امثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لان سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومممر وشعيب وابن اسحاق عن الزهرى: قال وأما اخبار الكوفيين في هذه القصة فمدارها على حديث عبد الرحمن ابن ابى ليلى واختلف عليه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك وأما طريق ولد عبد الله بن زيد فغير مستقيمة الاسناد كذا قال الحاكم وقد صحح الطريق الاول من رواية محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه البخارى فيما حكاه الترمذى في الملل عنه وقال محمد بن يحيى الذهلى ليس في اخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعنى هذا لان محمدا قد سمع من ابيه عبد الله بن زيد وابن ابى ليلى لم يسمع من عبد الله وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لان محمدا سمع من ابيه وابن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا ما دلسه وسيأتى الاشارة الى طريق اخرى لحديث عبد الله بن زيد ان شاء الله من عند ابى داود: (تبيينه) قال الترمذى لانعرف لعبد الله بن زيد شيئا يصح الا حديث الاذان وكذا قال البخارى وفيه نظر فان له عند النسائي وغيره حديثا غير هذا في الصدقة وعند احمد آخر في قصة النبي ﷺ وشربه واظفاره واعطائه لمن لم تحصل له اضحية *

من هذا الوادى فان فيه شيطانا « فلم يصل فيه » *

(الشرح) الصلاة في مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق وذلك مثل مواضع الحجر والحانة ومواضع المكوس ونحوها من المعاصي الفاحشة والكنائس والبيع والحشوش ونحو ذلك فان صلى في شيء من ذلك ولم يماس نجاسة بيده ولا توبه صحت صلاته مع الكراهة وهذا الحديث المذكور صحيح عن ابى هريرة رضى الله عنه قال « عرسنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا موضع حضرنافيه الشيطان » وذكر الحديث رواه مسلم وغيره : واعلم ان بطون الاودية لا تسكره فيها الصلاة كما لا تسكره في غيرها وأقول الغزالي تسكره الصلاة في بطن الوادى فباطل انسكروه عليه وانما كره الشافعي رحمه الله الصلاة في الوادى الذى نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة لافى كل واد وقد قال بعض العلماء لا تسكره الصلاة فى ذلك الوادى ايضا لانالا تحقق بقاء ذلك الشيطان فيه والله اعلم ويستحب أن لا يصلى في موضع حضره فيه الشيطان لهذا الحديث *

* قال المصنف رحمه الله *

« ولا يصلى في قارة الطريق لحديث عمر رضى الله عنه « سبى مواطن لا تجوز فيها الصلاة وذكر قارة الطريق « ولانه يمنع الناس من المرور ويتقطع خشوعه بمر الناس فان صلى فيها صحت صلاته لان المنع ترك الخشوع أو لمنع الناس من الطريق وذلك لا يوجب بطلان الصلاة » *

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه ضيف سبق بيانه وقارة الطريق اسلاه قاله الاذهرى والجوهري وقيل صدره وقيل ما برز منه وكاله متقارب والطريق تذكروا ثبوت الصلاة فيها مكروهة مالك لما روى أنه « أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة » وهذا يقتضى ايتار جميع الكلمات وحجة الجديد ما قدنا من خبر ابن عمر رضى الله عنهما ومنهم من يقتصر في حكاية التقديم على

(١) « حديثكم » بلال انه امر ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة متفق عليه من حديث انس قال أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ورواه النسائي وابن حبان والحاكم ولفظهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلالا واستدل ابن حبان على صحة ذلك بما رواه ايضا فيه من النصبة في اوله انهم التمسوا شيئا يؤذنون به علما للصلاة فامر بلال قال فذل ذلك على ان الامر له بذلك النبي ﷺ لا غير : وفي الباب عن ابى مخذورة رواه البخارى في تاريخه والدارقطنى وابن خزيمة لفظان النبي ﷺ امره ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة : (قاعدة) ورد في تلبية الاقامة احاديث منها ما روى الترمذى من طريق عبد الرحمن بن ابى لىلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله ﷺ شفعاشفعما في الاذان والاقامة وقال منقطع وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة لان عبد الله بن زيد استشهد يوم احد ثم استدعى الدرادرى عن عبيد الله بن عمر قال دخلت ابنة عبد الله بن زيد على عمر بن عبد المزمز فقال لى امير المؤمنين انا ابنة عبد الله بن زيد يشهد ابى بدر او قتل يوم احد وفي صحة هذا نظر فان عبيد الله بن عمر لم يدرك هذه القصة : وقد روى ابو داود

لما ذكره من العلتين وهي كراهة تنزيه وذكر الاصحاب علة ثالثة وهي غلبة النجاسة فيها قالوا وعلى هذه العلة تكره الصلاة في قارعة الطريق في البرارى وان قلنا العلة فوات الخشوع فلا كراهة في البرارى اذ لم يكن هناك طارقون واذا صلى في شارع أو طريق يغلب على الفطن نجاسته ولا يتيقن في صحة الصلاة القولان السابقان في أبواب المياه في تعارض الاصل والظاهر الاصح الصحة فان بسط عليه شيئاً طاهراً محت وبقيت الكراهة لمرور الناس وفوات الخشوع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز أن يصلي في أرض معصوبة لان اليبس فيها يحرم في غير الصلاة فلا ينجرم في الصلاة أولى فان صلى فيها محت صلاته لان المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها﴾ *

إفراد كلمة الاقامة دون التكبير ويجوز أن يعلم قوله والاقامة فرادى مع الحاء بالواو لان محمد بن اسحق بن خزيمة من أصحابنا قال ان رجس في الاذان في الاقامة ولا أفرادها جمعاً بين الاخبار في

وغیره من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد قال حدثني ابي ونقل الترمذي أن البخاري صححه : وروى الواقدي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وقال ابن سعد شهد احداً واخذني والمشاهد كلها ولو صح ما تقدم للزم أن تكون بنت عبد الله بن زيد صحابة : وروى عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي من حديث الاسود بن زيد ان بلالا كان يثني الاذان ويثني الاقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير : وروى الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالا كان يثني الاذان والاقامة وادعي الحاكم فيه الاقطاع ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويريد ذلك مارواه ابن ابي شيبة عن حسين بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن ابيه عن جده وهو سعد القرظ قال اذن بلال حياة رسول الله ﷺ اذن لابي بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر انتهى وسويد بن غفلة هاجر في زمان ابي بكر : وأما مارواه ابو داود من طريق سعيد بن المسيب ان بلالا اراد ان يخرج الي الشام فقال له ابو بكر بل تكون عندي فقال ان كنت اعتقتني لنفسك فاحبسني وان كنت اعتقتني لله فذرني اذهب الى الله فقال اذهب فذهب فكان بها حتى مات فانه مرسل وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس ويمكن التوفيق بينه وبين الاول : وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي امية عن بلال أنه كان يحمل الاذان والاقامة مثنى مثنى وكان يحمل اصبعيه في اذنيه اسناده ضعيف وحديث ابي مخذورة في تثنية الاقامة مشهور عند النسائي وغيره (فائدة) اورد الرازي حديث بلال المتقدم صحيحاً للقديم في أفراد كلمة الاقامة لكن في صحيح البخاري في هذا الحديث أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة وفيه بحث ذكرته في المدرج وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن ابي قلابة عن أنس قال كان بلال يثني الاذان ويوتر الاقامة الا قوله قد قامت الصلاة (وأخرجه) ابو عوانة والسراج كذلك *

(الشرح) الصلاة في الارض المقصورة حرام بالاجماع وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الاصول وقال احمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة باطله واستدل عليهم الاصوليون باجماع من قبلهم قال الغزالي في المتصفي هذه المسألة قطعية ليست اجتهادية والمصيب فيها واحد لان من صحح الصلاة أخذ من الاجماع وهو قطعي ومن أبطلها أخذ من التفاد الذي بين القربة والمعصية ويدعي كون ذلك محالاً بالعقل فالمسألة قطعية ومن صححها قول هو عاص من وجه مقرب من وجه ولا استحالته في ذلك انما الاستحالة في أن يكون مقرباً من الوجه الذي هو عاص به وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني يسقط الفرض عند هذه الصلاة لابلها بدليل الاجماع على سقوط الفرض اذا صلى واختلاف اصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا ففي الفتاوى التي نقلها القاضي أبو منصور احمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه ابي نصر بن الصباغ صاحب الشامل رحمه الله قل المحفوظ من كلام اصحابنا بالعراق ان الصلاة في الدار المقصورة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها قال القاضي أبو منصور ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا منهم من قال لا تصح صلاته قال وذكر شيخنا يعني ابن الصباغ في كتابه السكامل انا اذا قلنا بصحة الصلاة ينبغي ان يحصل الثواب فيكون مثاباً على فعله عاصياً بمقارنه قال القاضي وهذا هو القياس اذا صححناها *

(فرع) في مسائل تتعاق بالباب (إحداها) قال أصحابنا لانكره الصلاة على الصوف واللبود والبسط والطنافس وجميع الامتعة ولا يكره فيها أيضاً هذا مذهبنا ونقله العبدى عن جماهير العلماء وقال ملائك يكره كراهة تنزيه قال وقالت الشيعة لا تجوز الصلاة على الصوف وتجاوز فيه لا ليس ثابتاً من الارض (الثانية) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تجوز الصلاة في ثوب المائض والثوب التي تجامع فيه اذا لم يتحقق فيها نجاسة ولا كراهة فيه قالوا وتجاوز في ثياب العبيان والكفار والتصايين ومدمنى الخمر وغيرهم اذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى وسبق في كتاب الطهارة بيان خلاف ضعيف في هؤلاء. (الثالثة) اذا أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة يابسة فنفضها ولم يبق شيء منها وصلي صحت صلاته بالاجماع *

الباب وذكروا في التهذيب أنه قول للشافعي رضى الله عنه لما روى عن أبي مخنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «له الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» (الثانية) لا تحب أن يرتل الاذان ويدرج الاقامة والترتيل أن يأتي بكلماتها مبنية غير تعليل بمجاوز المد والادراج أن يأتي بالكلمات حذراً

(١) * (حديث) * ابي مخنف ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة هكذا رواه الدارمي والترمذي والنسائي ورواه ايضا مطولاً وتكلم البيهقي عليه باوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصح الحديث *

﴿ باب ستر العورة ﴾

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ستر العورة واجب لقوله تعالى (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا) قال ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فهي فاحشة وروى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تبرز فخذك ولا تنظر الي فخذي ولا ميت » فان اضطر الي الكشف للدواوة أو لختان جاز ذلك لانه موضع ضرورة وهل يجب سترها في حال الخلوه فيه وجهان اصحهما يجب لحديث علي رضي الله عنه والثاني لا يجب لان المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوه من ينظر فلم يجب الستر » •

﴿ الشرح ﴾ هذا التفسير مشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما وواقفه فيه غيره وحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود في سننه في كتاب الجنابة ثم في كتاب الحمام وقال هذا الحديث فيه نكارة وينفى عنه حديث جرهد بفتح الجيم والهاء الصحابي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه ابو داود في كتاب الحمام والترمذي في الاستئذان من ثلاثة طرق وقال في كل طريق منها هذا حديث حسن وقال في بعضها حديث حسن وما أرى اسناده متصل وعن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال « اقبلت بحجر ثقيل أحمله وعلى أزار خفيف فاخل أزارى ومعى الحجر لم استطع أضعه حتى بلغت به الي موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارجع الي ثوبك فخذ ولا تمشوا عراة » رواه مسلم وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نترك قال « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا ترينها أحد اقلت يا رسول الله اذا كان أحدنا خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من الناس » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال أهل اللغة سميت العورة لقبح ظهورها ولغض الابصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين والكلمة العوراء القبيحة »

من غير فصل لما روى عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لبلال اذا أذنت فترسل واذا أقيمت فاحذر » والترسل هو الترتيل (الثالثة) ينبغي أن يرجع في أذانه خلافا لابي حنيفة واحمد والرجيع

(١) حديث جابر اذا اذنت فترسل فاذا اقيمت فاحذر الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدى وضمفوه الا الحاكم فقال ليس في اسناده معطون غير عمرو بن قانده : (قلت) لم يقع الا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تصحيح الحديث : وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نزل الاذان ونحذر الإقامة وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وقال البيهقي روى بإسناد

أما حكم المسئلة فستر العورة عن العيون واجب بالاجماع لما سبق من الأدلة وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة لما ذكرنا من حديث بهز وغيره وعن نص علي تصحيحه المصنف والبندنجي فان احتاج الي الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة فقط هكذا قاله الاصحاب وقول المصنف فان اضطر بمحول علي الحاجة لاعلي حقيقة الضرورة ولو قال احتياج كماله لاصحاب السكبان أصوب لئلا يوهم اشتراط الضرورة فن الحاجة حالة الانسلاخ يجوز في الخلوة ما بالافضل التستر بمنزلة وقد سبق بيان هذا واضحا في باب صفة القسل والله أعلم

قال المصنف رحمه الله

«يجب ستر العورة للصلاة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» فان أنكشف شيء من العورة مع القدرة لم تصح صلاته» (الشرح) هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط مسلم والمراد بالمائض التي امت سميت حائضاً لأنها بلغت سن الحيض هذا هو الصواب في العبارة عنها ويقع في كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أن المراد بالمائض التي بلغت سن الحيض وهذا تساهل لأنها قد تبلغ سن الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعي ثم أن التقييد بالمائض خرج علي الغالب وهو أن التي دون البلوغ لا تصلح والا فلا يقبل صلاة الصبية المميزة الابحار : واعلم أن الحديث مخصوص بالحرة والافلامه تصح صلاتها مكشوفة الرأس : أما حكم المسئلة فستر العورة شرط لصحة الصلاة فان أنكشف شيء من عورة المصلي لم تصح صلاته سواء أ كبر أو أنكشف أم قل أو لم يأت في جز وسواء في هذا الرجل والمرأة وسواء المصلي في حضرة الناس والمسلم في الخلوة وسواء صلاة النفل والفرس والجماعة والطواف وسجود التلاوة والشكر ولو صلى في سترة ثم بعد الفراغ علم أنه كان فيها خرق تبين منه العورة وجبت إعادة الصلاة علي المذهب سواء كان علمه ثم نسيه أم لم يكن علمه وفيه الخلاف السابق فيمن صلى بنجاسة جهلها أو نسيها فان احتمل حدوث الخرق بعد الفراغ من الصلاة فلا إعادة عليه بلا خلاف كما سبق في نظيره من النجاسة في آخر باب طهارة البدن

هو أن يأتي بالشهادة مرتين مرتين بصوت خفيض ثم يد صوته فيأتي بكل واحدة منهما مرتين آخرين بالصوت الذي افتتح الاذان به لنا ما روى عن أبي مخزومة قال «التي علي رسول الله صلى

آخر عن الحسن وعطاء عن ابن هريرة ثم ساقه وقال الاسناد الاول اشهر يعني طريق جابر : وروى الدار قطني من حديث عمر موقوفا نحوه وليس في اسناده الا ابو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعي قديم مشهور : (تنبيه) الترتل الثاني والحدرد بالحاء والبدال المهملتين الاسراع وينوز في قوله فاحذر ضم الدال وكسرها : وروى فاحذرم بالميم وهي الاسراع أيضا والاول أشهر

(فرع) في مذاهب العلماء في ستر العورة في الصلاة : قد ذكرنا أنه شرط عندنا وبه قال داود وقال أبو حنيفة أن ظهر ربيع العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وإن ظهر من السواكين قدر درهم بطلت صلاته وإن كان أقل لم يطل وقال أبو يوسف إن ظهر نصف العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وقال بعض أصحاب مالك ستر العورة واجب وليس بشرط فإن صلى مكشوفها صحت صلاته سواء تعمد أو سها وقال أ كثر للمالكية السترة شرط مع الذكر والقدرة عليها فإن عجز أو نسي الستر صحت صلاته وهذا هو الصحيح عندهم وقال أحمد إن ظهر شيء يسير صحت صلاته سواء العورة المخفية والمغلظة : دليلنا أنه ثبت وجوب الستر بحديث عائشة ولا فرق بين الرجل والمرأة بالاتفاق وإذا ثبت الستر اقتضي جميع العورة فلا يقبل تخصيص البعض إلا بدليل ظاهر *

✽ قال المصنف رحمه الله ✽

﴿ وعورة الرجل ما بين الثرة والركبة والسرة والركبة ليسا من العورة ومن أصحبا بنامن قال هما من العورة والاول أصح لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته » وأما الحرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدین زینتهن الا ما ظہر منها) قال ابن عباس وجهها وكفها ولان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المرأة الحرام عن لبس القزازين والنقاب » ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما ولان الحاجة تدعو الى ابراز الوجه للبيع والشراء والى إبراز الكف للاخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة وأما الامة ففيها وجهان أحدهما أن جميع بدنها عورة الامواضع بالتقلب وهي الرأس والذراع لان ذلك تدعو الحاجة الى كشفه وماسواه لاتدعو الحاجة الى كشفه والثاني وهو المذهب أن عورتها ما بين السرة والركبة لما روى عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه أنه قال علي المنبر « الا لأعرف أحدا أراد أن يشترى جارية فينظر الى مافوق الركبة أودون السرة لا يفتل

الله عليه وآله وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر أشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم قال أرجع فد صوتك اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم بقي الاذان ووافقنا مالك علي أنه رجع لكن الصيلا في روى من مذهبه أنه لا يزيد في كلمات الاذان بل الترجيع

(١) « حديث » أبي محذورة القي على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع رواه ابو داود وغيره وقد تقدم : قوله ورد الخبر بالثوب في أذان الصبح هو كما قال فقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي من حديث أنس قال من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر حي على الفلاح

ذلك أحد الا عاقبته «ولان من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل» *

(الشرح) هذا التفسير المذكور عن ابن عباس قد رواه البيهقي عنه وعن عائشة رضي الله عنهم وقيل في الآية غير هذا وأما حديث نهى المحرمة عن لبس القفازين ففي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه (١) أما حكم المسئلة ففي عورة الرجل خمسة أوجه الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي على أن عورة الحر والعبد ما بين سرتيه وركبته وأن السرة والركبة ليسا عورة في الام والاملاء : والثاني أنهما عورة والثالث السرة عورة دون الركبة والرابع عكسه حكمه الرافعي والخامس أن العورة هي التبيل والدير فقط حكمه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري وهو شاذ منكر وسواء في هذا الحر والعبد والصبي وأما عورة المرأة فجميع بدنها الا الوجه واليدين الى السكعين وحكي الحراسانيون قولاً وبعضهم يحكيه وجهاً أن باطن قدميها ليس بعورة وقال المزني القدماء ليس بعورة والمذهب الاول واما الامة ففهي ثلاثة أوجه أصحها عند الاصحاب مودتها كعورة الرجل فتجرى فيها الوجة الاربعة الاولى دون الخامس والثاني وهو قول أبي علي الطبري كعورة المرأة الارأس فليس بعورة وما عداها عورة وسواء في هذا الخلاف الامة القنطرة المملوكة عنها علي صفوة والمدير والمكتبة وأم الولد ومن بعضها حر ولا خلاف في شيء من سندان الا ان بعضها حر ففيها وجهان في الحاوى أحدهما هذا والثاني أنها كالمرأة وصحة واستدل له بتغليب الاحتياط قال ويجرى الوجهان في عورتها في نظر سيدها والاجاب ان اليها أحدها أنها للمرأة في

(١) يابض
الاصل له

أن يقول مرة أشهد أن لا اله الا الله ثم مرة أشهد أن محمداً رسول الله ثم يرجع فيمده صوتاً به يعيد السكنتين مرة مرة بصوت عال ثم أن المصنف لم يزد في الكتاب على كون الترجيع أمراً به والامر به يشمل المستحق والمستحب فمن أى القسمين هو الامسح أنه مستحب له تركه أم لا يشيب ولان المقصود الاعلام والابلاغ والذي يأتي به بصوت خفيض لا يسمعه الامن حوله فلا يتعلق به ابلاغ وفيه وجه آخر انه مستحق فيه كباقي الكلمات للمأمور بها ومنهم من يحكيه قولاً والاربعة

قال الصلاة خير من النوم وصححه ابن السكن ولفظه كان الثوب في صلاة الغدا اذا قال المؤذن حي على الفلاح : وروى ابن ماجه من حديث ابن المسيب عن بلال انه انى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه لصلاة الفجر قليل هو قائم فقال الصلاة خير من النوم مرتين فاقرت في تأذين الفجر فثبت الامر على ذلك وفيه انقطاع مع ثقة رجلاه وذكره ابن السكن من طريق اخرى عن بلال وهو في الطبراني من طريق الزهري عن حفص بن عمر عن بلال وهو منقطع ايضاً ورواه البيهقي في المعرفة من هذا الوجه فقال عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن اسعداً كان يؤذن قال حفص فحدثني اهل ان بلالا فذكره : وروى ابن ماجه من حديث

حق السيد وغيره والثاني دأمة الاجنبي والذي قطع به الجمهور أنها كالأمة اهتة في الصلاة وعن الحسن البصري أنها بعد وضع الولد بالحرمة وأما الخنثى فإن كان رقيقاً وقلنا عورة الأمة كالرجل فهو كالرجل وإن كان حراً أو رقيقاً وقلنا عورة الأمة أكثر من عورة الرجل وجب ستر الزيادة على عورة الرجل أيضاً لاحتمال الانوثة فلو خالف فاقصر على ستر ما بين السرة والركبة في صحة صلاته وجهان افعهما لاتصح لان الستر شرط وشككتنا في حصوله وقد سبق في باب ما ينقض الوضوء في فصل احكام الخنثى ان صاحب التهذيب والقاضي ابا الفتوح وكثيرين قطعوا بأنه لا يلزمه الاعادة للشك فيها *

(فرع) في مذاهب العلماء في العورة قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك الأمة وعورة الحرة جميع بدنهما الا الوجه والسكفين وبهذا كله قال مالك وطائفة ورواية عن احمد وقال ابو حنيفة عورة الرجل من ركبته الى سترته وليست السرة عورة وبه قال عطاء وقال داود ومحمد بن جرير وحكاه في التمهيد عن عطاء عورة الفرجان فقط وعن قال عورة الحرة جميع بدنهما الاربعها وكفيها الاوراعى وابو يور وقال ابو حنيفة والثوري والمزني قدامها أيضاً ليسا بعورة وقال احمد جميع بدنهما الاربعها فقط وحكي الماوردي والمتولي عن ابي بكر بن عبد الرحمن التابعي ان جميع بدنهما عورة وعن قال عورة الأمة ما بين السرة والركبة مالك واحمد وحكي ابن المنذر وغيره عن الحسن البصري أنها اذا زوجت أو تسراها سيدها لزمها ستر رأسها ولم يوافقه أحد من العلماء وحكي المتولي عن ابن سيرين ان أم الولد يلزمها ستر الرأس في الصلاة دليلنا ما سبق عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال «كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل ابو بكر رضي الله عنه أخذاً بطرف ثوبه حتى ابدى عن ركبته فقال

الثوب في اذان الصبح ورد الخبر به وهو أن يقول بعد الحيعتين الصلاة خير من النوم مرتين ثم يأتي بباقي الاذان وسمي توبييما من قولهم تاب الى شيء أى عاد والمؤذن يعود به الى الدعاء الى الصلاة بعد ما دعا اليها بالحيعتين وفيه طريقان أحدهما وهو للذكور في الكتاب ان فيه قولين القديم أنه يثوب والجديد أنه لا يثوب والثاني التطلع بأنه يثوب وبه قال مالك واحمد لما روي عن بلال رضي

عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سالم عن ابيه فذكر قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل ان يشرع الاذان وفي آخره وزاد بلال في نداء صلاة الداء الصلاة خير من النوم فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاده ضعيف جدا ولكن للثوب طريق آخرى عن ابن عمر رواها السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كان الاذان الاول بعد حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين وسنده حسن وسيأتي بقية الاحاديث في ذلك *

النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم يذكر الحديث «رواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كلن قاعدأ في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها» رواه البخاري بلفظه وتقدم ذكر الاحاديث في أن الفخذ عورة واما حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتها كاشفا عن فخذه أوسافيه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على تلك الحال فتحدث ثم استأذن عثمان وذكر الحديث» فهذا لادلالة فيه علي أن الفخذ ليس بعورة لأنه مشكوك في المكشوف قال أصحابنا الوصح الجرم بكشف الفخذ تأولناه علي أن المراد كشف بعض ثيابه لا كلها قالوا ولا نها قفنية عين فلا عموم لها ولا حجة فيها . واما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «غزى خيبر فاحرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ثم حسر الازار عن فخذه حتي أتى لانظر الى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم فهذا محمول علي أنه انكشف الازار وانحسر بنفسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد كشفه بل انكشف لاجراء الفرس ويدل عليه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فانحسر الازار قال الشيخ ابو حامد وغيره واجمع العلماء علي أن رأس الامة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها الارواية عن الحسن البصري أن الامة المزوجة التي اسكنها الزوج منزله كالخرة والله أعلم «قال المصنف رحمه الله»

﴿ ويحب ستر العورة بما لا يصف لون البشرة من ثوب صفيق أو جلد أو ورق فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يحز لان السر لا يحصل بذلك ﴾

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا يجب السر بما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو بياضها ولا يكفي أيضا الغليظ الملهل النسج الذي يظهر بعض العورة من خلاله فلو ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والالية ونحوهما تحت الصلاة فيه لوجود السر وحكي الدارمي وصاحب البيان وجها أنه لا يصح إذا وصف الحجم وهو غلط ظاهر

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تتوبن في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر» (١) وبهذه الطريقة قال أبو علي الطبري والشيخ ابو حامد والناخشي ابن كنج وحكاه الصيدلاني واعتمدهما قال هؤلاء وانما كرهه في الجديد معاللا بأن أبا مخنف لم يحكمه وقد ثبت عن أبي مخنف

(١) حديث ﴿ بلال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتوبن في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر الترمذي وابن ماجه واحمد من حديث عبد الرحمن ابن ابى ليلى عن بلال وفيه ابو اسمعيل اللآثمي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن وبلال وقال ابن السكن لا يصح اسناذه ثم ان الدارقطني رواه من طريق اخرى عن عبد الرحمن وفيه ابو سعد البقال وهو نحو ابى اسمعيل في الضعف *

ويكفي السر بمجيع أنواع الثياب والجلود والورق والحشيش المنسوج وغير ذلك ما يسترون البشرة وهذا لاخلاف فيه ولو سر بعض عورته بشيء من زجاج بحيث ترى البشرة منه لم تصح صلاته بلاخلاف ولو وقف في ماء صاف لم تصح صلاته إلا إذا غلبت الخضرة لئلا كم للاء فان انغمس الي عنقه ومنعت الخضرة رؤيته من البشرة أو وقف في ماء كدر محت على الاصح وصورة الصلاة في الماء أن يصلي على جنازة ولو طين عورته فاستمر اللون أجزأه على الصحيح وبه قطع الاصحاب سواء وجد ثوباً أم لا وفيه وجه حكاه الزاقي أنه لا يصح وهو شاذ مردود قال اصحابنا ويشترط ستر العورة من أعلى ومن الجوانب ولا يشترط من أسفل الذيل والازاو حتى لو كان عليه ثوب منسج الذيل فصل على طرف سطح ورأى عورته من ينظر اليه من أسفل صحت صلاته كذا قاله الاصحاب كلهم إلا إمام الحرمين والشاشي فحكما ما ذكرنا وتوقفا في صحة الصلاة في مسئلة السطح ورأيا فسادها ومنسبط الكلام في التقيص الواسع الجيب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ويشترط في الساتر أن يشمل المستور أما باللبس كالثوب والجلد ونحوها وأما بغيره كالطين فأما الخيمة الضيقة ونحوها فإذا دخل إنسان وصلي مكشوف العورة لم تصح صلاته لأنها ليست ستر ولا يسي مستراً ولو وقف في جب وهو الحاية وصلى على جنازة فان كان واسع الرأس يرى هو أو غيره منه العورة لم تصح صلاته وإن كان ضيقه فوجان حكاهما الزاقي اصحابها وبه قطع صاحب التتمة تصح صلاته كالثوب واسع الذيل ولو حفر حفرة في الأرض وصلى على جنازة أن رد التراب فواري عورته صحت صلاته وإلا فكلجب ذكره المتولي وغيره *

❦ قال المصنف رحمه الله ❦

«والمستحب للمرأة أن تصلي في ثلثة أبواب خمار تغطي به الرأس والعنق ودرع يغطي به البدن والرجلين وملحمة ضيقة تستر الثياب لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال «تصلي المرأة في ثلثة أبواب درع وخمار وأزار» وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «تصلي في الدرع والخمار

أنه قال «عفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقالوا إذا كنت في اذان الصبح قلت
حي علي الفلاح قتل الصلاة خير من النوم مرتين» (٢) فيحتمل انه لم يبلغه عن أبي مخذرة أو عن أبي
الشبيب في التقديم على رواية غيره وبمحتمل انه بلغه في التقديم ونسبه في الجديد وعلى كل حال فاعلمه
في الجديد على خبر أبي مخذرة وروايته فكانه قال مذهبي ما ثبت في حديثه ومن أثبت القولين

(١) حديث **ابن عذوة** علمي رسول الله ﷺ الاذان وقال اذا كنت في الصباح فقلت حي على الفلاح فقل الصلاة خير من النوم مرتين قال الرافي ثبت انتهى رواه ابو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفيه محمد بن عبد الملك بن ابي عذوة وهو غير معروف الحال والحراث بن عبيد وفيه مقال وذكره ابو داود من طرق اخرى عن ابي عذوة منها ما هو مختصر وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال اخبرني عثمان بن السائب اخبرني

والمحفة، والمستحب أن تكشف جلبابها حتى لا يصف أعضاءها وتنجاف الملحفة عنها في الركوع والسجود حتى لا يصف ثيابها * ﴿

﴿الشرح﴾ هذا الحكم الذي ذكره نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وقوله تكشف جلبابها هذا لفظ الشافعي رحمه الله وضبطاه في المذهب والتنبيه تكشف بالياء، الثلاثة واختلاف الأصحاب في ضبطها عن الشافعي علي ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والمحاملي وغيرهم أحدها تكشف فاسبق ومعناه تتخذة كشفاً أي غليظاً ضيقاً أو ثانياً يكشف بالياء، المشناه فوق قالوا وأراد بها تعمد أزارها حتى لا ينحل عند الركوع والسجود فتبدل عورتها والثالث تكفت بقا، ثم ناه، مائة فوق أي تجمع أزارها عليها والكفت الجمع وأه الباباب فقال في البيان هو الحمار والأزار وقال الخليل هو أوسع من الحمار واللف من الأزار وقال المحاملي هو الأزار وقال صاحب المطامع قال النضر بن شميل هو ثوب أقصر من الحمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها قال وقال غيره هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها وقال ابن الأعرابي هو الأزار وقيل هو كالملاحة والمحففة وقال آخرون هو الملاحة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها وهذا هو الصحيح وهو مراد الشافعي رحمه الله والمصنف والأصحاب هنا هو مراد المحاملي وغيره ويقولهم هو الأزار وليس مرادهم الأزار المعروف الذي هو المنزوع وقول المصنف وتنجاف للمحففة في الركوع لا يناف ما ذكرناه فالملحفة هي الجلباب وهي افظان مترادفان عبر بأحدهما في الأول وبالأخر في الثاني وبوضح هذا أن الشافعي قال في مختصر المزني وأحب لها أن تكشف جلبابها وتنجاف غيرها كقصة ساجدة لثلاث أصفها ثيابها أو عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم «أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليه أزار» قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها، رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفاً عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح علي شرط البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من جرتوبه خيلاً لم ينظر الله إليه يوم

قال لا آله مما يقى فيها علي القديم» وأما أبو حنيفة فقد روى عنه مثل مذهبنا وروى أنه يكسب بعد الأذان بقدر عشرين آية ثم يقول حي علي الصلاة حي علي الفلاح مرتين وقال أنه التشويب ثم المشهور في التشويب القطع بأنه ليس برن في الأذان وقال امام الحرمين فيه احتمال عن ي من جهة أنه يضاهي كلمات الأذان في شرع رفع الصوت به فكان أولى بالخلاف من الترجيع وقوله وكذا التتريب

أبي وام عبد الملك بن أبي مخذورة عن أبي مخذورة وقال بقي بن مخلد ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز بن رفيع سمعت أبا مخذورة قال كنت غلاماً صبيهاً فاذنت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر يوم حنين فلما انتهيت إلي حي علي الفلاح قال الحق فيها الصلاة خير من النوم ورواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي مخذورة وصححه ابن حزم *

القيامه قالت ام سلمة فكيف تصنع الاء بذيولهن قال برخين شبراً فقالت اذا انكشف اقدامهن قال
فبرخين ذراعاً لا يزدن عليه رواه الترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث صحيح *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويستحب للرجل ان يصلي في ثوبين قبض ورداء أو قبض وازار أو قبض وسراويل لما روى
ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق من زين
له فمن لم يكن له ثوبان فليتزرد اذا صلى ولا يشتمل اشتمال اليهود» *﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود وغيره ولفظ ابي داود عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو قال قال عمر «اذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليتزرد
به ولا يشتمل اشتمال اليهود» اسناده صحيح قال الخطابي اشتمال اليهود المنهي عنه هو أن يخلل بدنه بالثوب
ويسبله من غير أن يرفع طرفه قال واشتمال الصماء أن يخلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه
الايسر وذكر البغوي هذا عن الخطابي قال والي هذا ذهب الفقهاء قال وفسر الاصمعي الصماء
بالاول قال البغوي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه نهى عن الصماء اشتمال اليه» د ففعلها
شيئاً واحداً * اما حكم المسألة فقال أصحابنا يستحب ان يصلي الرجل في أحسن ثيابه المتيسرة له
ويتمص ويتمص فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قبض ورداء أو قبض وازار أو قبض
وسراويل * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أراد أن يصلي في ثوب فالتقصي أولى لانه اعم في التبر ولا نه بستر العورة ويحصل
على السكينة فان كان القميص واسع الفتح بحيث اذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الاكوع

أذان الصبح مطلق يشمل الاذان الاول والثاني للصحيح لكن ذكر في التهذيب انه اذا أذن مرتين
وثوب في الاول لا يثوب في الثاني علي أصح الوحيين (الحامسة) ينبغي أن يؤذن ويقيم قائماً لان
الملك الذي رآه عبد الله بن زيد في المنام أذن قائماً وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤذني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه أبلغ في الاعلام ولو ترك القيام مع اتسدة فميه وجهان
أصحهما ان الاذان والاقامة صحيحان لحصول أصل الابلاغ والاعلام ولانه يجوز ترك القيام في صلاة
النفل في اذان أولي الا انه يكره ذلك الا اذا كان مسافراً فلا بأس بأن يؤذن راكباً قاعداً
والثاني انه لا يعتد بأذانه واقامته كما لو ترك القيام في الخطبة وهذا لا يشترط الشارح تليق من استمرار

(١) * (حديث) * ان الملك الذي رآه عبد الله بن زيد في المنام كان قائماً ابو داود من حديث
شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى قال احببت الصلاة ثلاثة احوال حدثنا أصحابنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد اعجبني ان تكون صلاة المسلمين واحدة فذكر الحديث فجاء
رجل من الأنصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت من اهتمامك فرأيت رجلاً عليه ثوبان
اخضران فقام على المسجد فاذن ثم قدم ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة الحديث

رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله أنا نصيد افنصلي في الثوب الواحد فقال نعم وارتزده ولو بشوكة »
 فان لم يزره وطرح على عنقه شيئاً جاز لان الستر يحصل به فان لم يفعل ذلك لم تصح صلاته وان كان
 التميمي ضيق الفتح جاز ان يصلي فيه محمول الازار لما روى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي محمول الازار » فان لم يكن قميص فالرداء، أولي لانه يمكنه ان يرتد به العودة
 ويبقى منه ما يطرحه على الكتف فان لم يكن فالازار أولي من السراويل لان الازار يتجأى عنه
 ولا يصف الاعضاء والسراويل يصف الاعضاء) *

(الشرح) حديث أم سلمة حديث حسن رواه ابو داود والذہبی وغيرهما باسناد حسن
 ورواه الحاكم في المستدرک قال حديث صحيح وقوله صلى الله عليه وسلم « وارتزده » يجوز في هذا الاسم
 الاسكان والكسر والفتح وهو اضعفها والراء مضمومة على الصحيح المختار وجه ثعلب
 في النصيح كسرهما وفتحها أيضا وغلظه فيه واما حديث ابن عمر فرواه الحاكم في المستدرک وقيل
 حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا اذا أراد الاقتصار على ثوب
 واحد فالقميص أولي ثم الرداء ثم الازار ثم السراويل لما ذكره المصنف فان كان التميمي واسع الفتح
 بحيث ترى عورتك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فان زده أو وضع على عنقه شيئاً يستره أو شد وسد به ثوب
 صلاته فان تركه على حاله لم تصح صلاته نص الشافعي على هذا كله وانفقوا عليه الا ان البندنجي ذكر ان نص
 الشافعي ان الازار أفضل من السراويل كما قدمناه عن الشافعي والاصحاب ثم قال اختيارنا لفهمان
 السراويل أفضل والمذهب الاول ولو كان الحبيب بحيث ترى منه العودة في ركوعه ولا تقاير في القيام فمهل
 تمقد صلاته ثم اذار كبح تطل أم لا تنعقد أصلا فيه وجهاً أصحها الانعقاد فائدة فيها لو اعتدى به : يره
 قبل الركوع وفيها لو اتقى ثوبا على عنقه قبل الركوع ولو كانت لحيته أو شعر رأسه يستر جبينه ويمتد
 الخلق واتفاقهم وهذا عما استمروا عليه وينبغي أن يستقبل فيها القبلة بمثل ما تقدمناه قوله رحمه وأذن

ورواه الدارقطني من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به
 ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن عن عبد الله بن
 زيد قال لما كان الليل قيل القجر غشني مناس فرأيت رجلا عليه ثوبان اخضران وانا بين
 النائم واليقظان فقام على سطح المسجد فجعل اصبعيه في اذنيه وفادى فذكر الحديث بطوله وهذا
 حديث ظاهره الاقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية ابن داود حدثنا اصحابنا ان اراد به
 الصحابة فيكون مستندا والا فهو مرسل : (قلت) في رواية ابن بكر بن ابي شيبة وابن خزيمة
 والطحاوي والبيهقي ثنا اصحاب محمد فتبين الاحمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد
 : (فائدة) ذكر الفوراني والقراني ان عبد الله بن زيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يأذن في
 في الاذان مرة واحدة فأذن الظهر قال النووي هذا باطل وهو كما قال وعند عبد الرزاق من حديث
 سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد في قصة الرؤيا فبانه رسول الله صلى الله عليه وسلم قامه

رؤية العورة صحت صلاته علي اصح الوجين كما لو كن علي ازاره خرق فجمع عليه الثوب بيده فانه يصح بلا خلاف فلو ستر الحرق بيده ففيه الوجان الاصح الصحتو جزم صاحب الحاوي بالطلان في مسألة اللحية ونحوها وجزم به ايضا في اللحية واليد القاضى ابو الطيب في باب الاحرام في تعليقه والاصح الصحتو اما اذا كان الجيب ضيقا بحيث لا ترى العورة في حال من أحوال صلاته فتصح صلاته سواء زره أم لا هذا تفصيل مذهبا وعند أبي حنيفة ومالك تصح صلاته وان كن الجيب واسعا ترى منه عورته كما لو رآها غيره من أسفل ذيله *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كان الأزار ضيقا أنز به وان كان واسعا التحف به ويخالف بين طرفيه علي عاتقه كما يفعل القصار في الماء للاروى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صليت وعليك ثوب واحد فان كن واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فانز به » وروى عمر بن ابي سلمة رضى الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتصقا به بخاله ابي طرفيه علي منكبيه » فان كان ضيقا فانز به أو صلى في سراويل فلم يستحب أن يطرح علي عاتقه شيئا للاروى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قل « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء فان لم يجد ثوبا بطرحه علي عاتقه طرح جلا حتى لا يخلو من شيء » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه الاحاديث الثلاثة رواها البخارى ومسلم وحكم المسألة بما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء » نهى كراهة تنزيه لا تحريم فلو صلى مكتشف العاتقين تحت صلاته مع الكراهة هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجهور السلف والخلف وقال احمد وطائفة قليلة يجب وضع شيء علي عاتقه لظاهر الحديث فان تركه ففي محبة صلاته عن أحمد روايتان وخص أحد ذلك بصلاة الفرض دليلنا حديث جابر في قوله صلى الله عليه وسلم فانز به هكذا احتج به الشافعي في الام واحتج به الاصحاب وغيرهم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مستدبراً ففيه الخلاف المذكور في ترك القيام ويستحب الانتفات في الحليتين يمينا وشمالا وذلك بالتأذين لكن يحمل ذلك على ان الأمور بلال فلا ينتهض لما ذكره وايضا في اسناده ابو جابر البياضي وهو كذاب : (قوله) كان بلال وغيره من مؤذني رسول الله ﷺ يؤذنون قياما : اما قيام نلال فثابت في الصحيحين من حديث ابن عمر قفيه قم يا بلال فناد بالصلاة وفي الاستدلال به نظر لان مناه اذهب الى موضع بارز فناد فيه قال النووي وعند النسائي من حديث ابي مخذرة ان للنبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الاذان قال له قم قاذن بالصلاة والاستدلال به كالذي قبله وعند ابي داود من طريق عروة عن امرأة من بني النجار قالت كان يبق اطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر فياتي بسعر فيجلس علي القيت ينتظر الفجر فاذا رآه تطمي وقال

﴿ويكره اشتغال الصائم وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصائم وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري وهو لم يلقظه والصائم بالمدونة سبق تفسيرها والفرق بينها وبين اشتغال اليهود وأما ما ذكره المصنف من تفسيرها فغريب قال صاحب المسامع اشتغال الصائم إدارة الثوب على جسده لا يخرج منه يده في ذلك لانه إذا أتاه ما يؤفده لم يمكنه اخراج يده بسرعة ولانه إذا أخرج يده انكشفت عورته وهذا تفير الاصمعي وسائر أهل اللغة والذي سبق عن الخطابي تفسير الفقهاء قال ابن قتيبة سميت صمائم لانه سد منافذها بالصمغ والدمعاء ليس فيها خرق ولا صدع وقوله وأن يحتجب هو بالواو المهملة من الحجبوة بضم الحاء وكسرهما لغتان قال أهل اللغة الاحتجاب ان يبعد الانسان على اليه وينصب ساقيه ويحنو سلبها بثوب أو نحوه أو يبدعه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يسدل في الصلاة وفي غيرها وهو أن يلقى طرف الرداء من الجانبين لما روى عن علي رضي الله عنه أنه رأى قوما سدلوا في الصلاة فقال «أتقنهم اليهود خرجوا من فمهم» وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى أعرابيا عليه شملة قد ذبلها وهو يصلي «قال ان الذي يبرئونه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام» *

﴿الشرح﴾ يقال سدل بالفتح يسدل ويسدل ضم الدال وكسرهما نال أهل اللغة هو أن يرسل الثوب حتى يعيب الارض وكلام المصنف محمول على هذا والشملة كما يشتمل وقيل إنما تكون شملة إذا كان لها هذب قال ابن دريد هي كساء يؤتز به وقبله ذيلها بتشديد الياء معناه أخرج ذيلها وهو طرفها الذي فيه الاهذاب وقوله خرجوا من فمهم بضم الفاء واحد هاء من بضم الفاء واسكن الهمزة قال المروى في الغريبين فهم هم موضع مدراسهم وهي كلمة بظلية عربت وقال الموهري أصله

بأن يلوى رأسه وعنته من غير أن يحول صدره عن القبلة أو يزيل قدميه عن مكانهما لما روى عن أبي جحيفة

ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم أن السنة أن يؤذن المؤذن قائما قال وروينا عن أبي زيد الانصاري الصحابي أنه أذن وهو قاعد قال وثبت أن ابن عمر كان يؤذن على البعير ويذل فيقيم وسياطي حديث وائل بن حجر قريبا أن شاء الله تعالى : قوله وينبغي أن يستقبل القبلة لما قدمناه قال اسحاق في مسنده ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال جاء عبد الله بن زيد فقال يا رسول الله اني رايت رجلا نزل من السماء فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وفي الكامل لأن عدى من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد القرظ حدثني أبي عن أبيه أن بلالا كان اذا كبر بالاذان استقبل القبلة ورواه الحارث في المستدرک من طريق عبد الله بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده نحوه *

بهر وهي عبرانية عربت وقال صاحب المحكم فهرهم موضع مدراسهم الذي يجتمعون اليه في عيدهم قال وقيل هو يوم يأكلون فيه ويشربون قالوا النصراني يقولون فخرى يعني بضم الفاء وبالهاء المعجمة وقوله ليس من الله في حلال ولا حرام قيل معناه لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه وقيل معناه ليس من الله في شيء أى ليس من دين الله في شيء ومعناه قد برىء من الله تعالى وفارق دينه وهذا الكلام المذكور في الكتاب عن ابن مسعود ذكره البغوى في شرح السنة بغير اسناد عن ابن مسعود قال وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم * أما حكم المسألة فذهبنا أن السدل في الصلاة وفي غيرها سواء فإن سدل للخلاء فهو حرام وإن كان لغبر الخلاء فمكروه وليس بمحرام قال البيهقي قال الشافعي في البويطي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخلاء فأما السدل لغبر الخلاء في الصلاة فهو خفيف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيكر رضى الله عنه وقال له إن أزارى يسقط من أحد شق فقال له «لست منهم» هذا نصه في البويطي وكذا رأيته أنا في البويطي وحديث أبى بكر رضى الله عنه هذا رواه البخارى قال البيهقي وروينا عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة وفي حديث آخر «لا يقبل الله صلاة رجل مسبل أزاره» قال وحديث أبى بكر دليل على خفة الأمر فيه إذا كان لغبر الخلاء قال الخطابي رخص بعض العلماء في السدل في الصلاة روى ذلك عن عطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سيرين ومالك قال ويشبه أن يكونوا فرقوا بين أجازته في الصلاة دون غيرها لأن المصلي لا يمشى في الثوب وغيره يمشى عليه ويسبله وذلك من الخلاء المنهى عنه وكان الثورى يكره السدل في الصلاة وكرهه

قال «رأيت بلالا يخرج إلى الأبطح وأذن فلما بلغ حي على الصلاة حي الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يتدبر» وكيفيته أن يلتفت يمينا فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح مرتين وهذا هو الأصح وعليه العمل وبه قال أبو حنيفة وعن انفال أنه يقسم كل حيلة على الجنتين فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره وكذلك قوله حي على الفلاح ولفظ الكتاب يصاح لهذا الوجه بأن يكون المعنى أنه يلتفت في كل حيلة يمينا وشمالا ولكنه لم يرد ذلك وإنما أراد الحياة المشهورة والمعنى يستحب أن يلتفت في الجعيلتين يمينا في الأولى وشمالا في الثانية ثم حكى صاحب البيان على الوجه الأول وجوبه فيما يفعل إلى تمام كل واحدة من الجعيلتين (أحدهما) أنه يلتفت يمينا

(١) «حديث» أبى جحيفة رأيت بلالا يخرج إلى الأبطح فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدبر متفق عليه من حديثه بدون قوله ولم يستدبر ورواه أبو داود وعنده ولم يستدبر بدل ولم يستدبر ورواه النسائي بإلفظ فنجمل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا ورواه ابن ماجه وعنده قرأته يدور في أذانه لكن في إسناده حجاج ابن ارطاة ورواه الحاكم من حديث أبى جحيفة بالفاظ زائدة وقال قد أخرجاه إلا اتهما لم يذكر فيه ادخال الأصبعين في الأذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما ورواه ابن خزيمة

الشافعي في الصلاة وغيرها وقال ابن المنذر ممن كره السدل في الصلاة ابن مسعود ومجاهد وعطاء والنخعي والثوري ورخص فيه ابن عمر وجابر ومكحول والحسن وابن سيرين والزهري وعبد الله ابن الحسن قال درويغان النخعي أيضا انه رخص في سدل القميص وكرهه في الازار وقال ابن المنذر لا أعلم في النهي عن السدل خبراً يثبت فلا نهى عنه بغير حجة (قلت) حتى أصحابنا فيه بحديث أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة» رواه أبو داود والترمذي وغيرها قال الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا من طريق عسل بن سفين وقد ضعفه أحمد ابن حنبل وبجي بن معين والبخاري وأبو حاتم وابن عدى والذي نعتبه في الاستدلال على النهي عن السدل في الصلاة وغيرها عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن أسبال الازار وجره منها حديث أبي هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ازاره بطراً» رواه البخاري ومسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما أسفل من الكعبين من الازار في النار» رواه البخاري وعنه قال «ينبأ رجل يصلي مسبل ازاره قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء فقال اذهب فتوضأ فقال رجل يا رسول الله ما لك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل» رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ازره المسلم إلى نصف الساق ولا حرج - أو قال لا جناح - فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ومن جر ازاره بطراً لم ينظر الله اليه» رواه أبو داود باسناد صحيح وعن ابن عمر قال «مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ازارى استرخاء فقال يا عبد الله ارفع ازارك فرفعت ثم قال زد فزدت فما زلت أتحراها بعد فقال بعض النعم إلى أين قال إلى انصاف الساقين» رواه لم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الأسبال في الازار والقميص والعامة من جر شيئاً خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة» رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح وفي المسألة

ويقول حي على الصلاة مرتين ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت شمالاً ويقول حي على الفلاح مرتين وهذا ما عليه العمل والثاني يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة أخرى وكذلك يفعل بالجملة الثانية وإنما اختصت الميعتان بالالتفات دون سائر الأذان لأن سائر الأذان ذكر الله تعالى وهنا خطاب الآدمي فلا يعدل عن القبلة فيما

بافظ رأيت بلالا يؤذن بقيق بقيه يميل رأسه يمينا وشمالاً ورواه من طريق أخرى وفيه وضع الأصبعين في الأذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه ورواه أبو نعيم في مستخرجه وعنده رأى بلالا يؤذن ويدور وأصابعه في أذنيه وكذا رواه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة لأن مدارها على سفیان الثوري وهو لم يسمعه من عون إنما رواه عن رجل عنه والرجل يتوهم

أحاديث صحيحة كثيرة غير ما ذكرته قد جمعتهما في كتاب رياض الصالحين وبالله التوفيق *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يصلي الرجل وهو متلثم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة﴾ ويكره للمرأة أن تلتقب في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بمورة فهي كالرجل *
 (الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد فيه الحسن بن ذكوان وقد ضعفه يحيى بن معين

والنسائي والدارقطني لكن روى له البخاري في صحيحه وقد رواه أبو داود ولم يضعفه والله أعلم ويكره أن يصلي الرجل متلثماً أي مغطياً فاه بيده أو غيرها ويكره أن يضع يده على فاه في الصلاة إلا إذا تئاب فإن السنة وضع اليد على فيه ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا تئاب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل » والمرأة والختى كالرجل في هذا وهذه كراهة تنزيه لا تمنع صحة الصلاة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لأنه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولي فإن صلى فيه أو صلى عليه صحت صلاته لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلم يمنع صحتها ويجوز للمرأة أن تصلي فيه وعليه لأنه لا يحرم عليها استعماله وتكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصورة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « كان لي ثوب فيه صورة فكسنت أبسطه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اليه فقال لي اخره عني فجعلت منه وسادتين » *
 (الشرح) حديث عائشة رواه البخاري عن أنس قال « كن قرام لهاثشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لم أبطئ عن أقرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي » القرام بكسر القاف

ليس بخطاب الآدمي وهذا كالسلام في الصلاة يلتفت فيه ولا يلتفت في سائر الأذكار وإنما لم يستحب في الخطبة أن يلتفت يمينا وشمالا لأن ألفاظها تختلف والغرض منها الوعظ والافهام فلا يخص بعض الناس بشيء منها كيلا يختل الفهم بذهاب بعض الكلام عن السماع وهما الغرض الاعلام بالصوت وذلك يحصل بكل حال وفي الالتفات استماع التواحي وهل يستحب الالتفات

انه الحجاج والحجاج غير محتج به قال ووم عبد الرزاق في ادراجه ثم بين ذلك بما وضعته في المدرج وتقبه ابن دقيق العيد في الامام بإبراج منه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر : أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهشيم جميعا عن عون والطبراني من طريق ادريس الاودي عنه وفي الأفراد للدارقطني عن بلال امرأ رسول الله ﷺ إذا ذأنا واقفان لا تزال أقدامنا عن مواضعها استاده ضعيف *

ستر رقيق واجمع العلماء علي أنه يحرم على الرجل أن يعلي في ثوب حرير وعليه أن صلي فيه ضحت صلاته عندنا وعند الجمهور وفيه خلاف أحمد السابق في الدار المقصود به هذا التحريم إذا وجد ستره غير الحرير فإن لم يجد إلا ثوب الحرير لم يمه الصلاة فيه علي أصح الوجهين وقد سبقت المسألة في باب طهارة البدن والمرأة أن تصلي فيه بلا خلاف وهل لها أن تجلس عليه في الصلاة وغير هافيه وجهان حكاهما الخراسانيون أصحهما وهو طريقة المصنف وسائر العراقيين يجوز كما يجوز لبسه وأقوله علي الله عليه وسلم في الذهب والحرير «أن هذين حرام علي ذكر أمتي حل لأنهما» وهذا عام يتناول الجلود واللبس وغيرهما والثاني لا يجوز لانه إنما ايج لها اللبس تزينا وزوجها وسيدها وإنما يحصل كمال ذلك باللبس لا بالجلود ولهذا يحرم عليها استعمال أناة الذهب في الشرب ونحوه مع أنها يجوز لها التحلي به واختار الال والختن في هذا كالرجل وأما الثوب الذي فيه صور أو صليب أو ما يلهمي فكره الصلاة فيه واليه وعليه الحديث *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الصلاة في ثوب حرير وثوب مقصوب وعابها وباقول جمهور العلماء وقال أحمد في أصح الروايتين لا يصح وقد يحتج لهم بما رواه أحمد في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قل من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال صلتا إن لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه يقوله «وهذا الحديث ضعيف في رواته رجل مجهول ودليلا ما سبق في مسألة الصلاة في الدار المقصوبة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿إذا لم يجد ما يستر به العورة وجد طينا ففيه وجهان أحدهما يلزمه أن يستر به العورة لانه ستره ظاهرة فاشبهت الثوب وقول أبو اسحق لا يلزم لانه يتلوث به البدن﴾ *

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران بدليالهما أحدهما عند الأصحاب وجوب الستر به ومن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحامي وصاحب الهدى وآخرون وإذا قلنا لا يجب فيه مستحب بالاتفاق ثم أن الجمهور أطلقوا الوجهين في وجوب التطين وقال صاحب الماوى إن كان الطين نحيئا يستر العورة ويغطي البشرة وجب وإن كان رقيقا لا يستر العورة لكن يغطي البشرة استحب ولا يجب وصرح صاحب البيان وآخرون بجران الوجهين في التطين والشيخين والرقيق أما

في الإقامة فيه وجهان أشهرهما نعم كما في الأذان والثاني لا لان المقصود منها إعلام الحاضرين فلا حاجة إلي الالتفات إلا أن يكبر المسجد ويحتاج اليه وليكن قوله ولا يحول صدره عن القبلة معلما بالخاء والالف لان عند أبي حنيفة وأحمد أن أذن علي المنارة دار عليها وإن أذن علي وجه الأرض أقصر علي الالتفات *

قال ﴿ورفع الصوت في الأذان ركن﴾ *

إذا وجد ورق شجر ونحوه وأمكنه خصفه والتستر به فيجب بلاخلاف نص عليه في الام
وافترق الاصحاب عليه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان وجد مايستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لانها أغلظ من غيرها وان وجد
مايكفي أحدهما ففيه وجهان أصحهما أنه يستر به القبل لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره
والدبر يستر بالالين والثاني يستر به الدبر لأنه أخش في حال الركوع والسجود ﴾

﴿ الشرح ﴾ إذا وجد مايستر به بعض العورة فقط لزمه التستر به بلاخلاف لقوله صلى الله
عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه مااستطعتم » رواه البخارى ومسلم من رواية ابى هريرة
وسبق ذكره مرات وسبق في باب التيمم مسائل متشابهة فيها إذا وجد المكلف بعض ماأمر به
كن وجد بعض مايكفيه في الوضوء أو الغسل أو التيمم وفي ستر العورة وفي قراءة الفاتحة وفي
صاع الفطرة وفي الماء الذى يغسل به النجاسة وبعض رقة الكفارة وأحكامها مختلفة وسبقت
الاشارة الى الفرق بينها ويستر بهذا الموجود لقبل والدبر بلاخلاف لانها أغلظان لم يكن إلا أحدهما
فأربعة أوجه أصحها باتفاق الاصحاب يستر القبل ونص عليه الشافعي في الام وقوله الشيخ أبو حامد
والدارى والبندنجي وغيرهم عن النص ايضا والثاني يستر الدبر وذكر المصنف دليلها والثالث
حكمه الدارى وصاحب البيان وغيرهما سواء فيتخير بينهما وارابع حكمه القاضى حسين تستر
المرأة القبل والرجل والدبر ثم ما ذكرناه من تقديم القبل الدبر أو أحدهما على الفخذ وغيره ومن
تقديم أحدهما على الآخر هل هو مستحب أم واجب فيه وجهان أصحهما الوجوب وأنه شرط

ينبغي المؤذن أن يرفع الصوت بالاذان وأن يبالغ فيه ما لم يجهده وروى انه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال « يغفر للمؤذن مدى صوته » (١) ثم الاذان ينقسم الى ما يأتي به الانسان لنفسه والى ما يأتي به
 للجماعة أما الاول فيكفى فيه أن يسمع نفسه على المشهور لأن الغرض منه الذكر دون الاعلام وقال
 الامام الاقتصار على اسمع النفس يمنع كون المأني به أذانا واقامة فليزد عليه قدر ما يسمع من عنده
 لو حضر ثم نفر بخلاف الذى قدمناه في أن المنفرد اذا أذن هل يرفع صوته مفروض على المشهور
 في أنه هل يستحب الرفع وعلى ما ذكره الامام في أنه هل يعتد به دون الرفع وأما الاذان للجماعة
 فقد نقل عن نفسه أنه لو جهر بشئ من الاذان وخافت بشئ لم يكن عليه إعادة ما خافت به
 كما لو أسر بالقراءة في موضع الجهر وللاصحاب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لا بأس بالاسرار جريا

(١) حديث يغفر للمؤذن مدى صوته ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن
 حبان من حديث ابى هريرة بهذا وزيادة ويشهد له كل رطب وإيس وإويحي الراوى له عن
 ابى هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي
 من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن ابى صالح وتارة عن مجاهد عن ابى هريرة ومن طريق
 اخرى عن مجاهد عن ابن عمر قال الدارقطنى الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي اللؤلؤ لابن ابي حاتم

وهو مقتضي كلام الاكثرين ممن صححه الغزالي في البسيط والرافعي والثاني مستحب وبه قطع البندنجي والقاضي أبو الطيب وأما الخنثى المشكل فان وجد ما يستر قبله ودبره - متر فإن لم يجد الامايستر واحداً وقفنا يستر عين القبل ستر أى قبله شاء والاولى أن يستر آلة الرجال ان كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفي أحدهما قدمت المرأة لان غورتها أعظم ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ هذه الصورة فيما لو أوصي إنسان بشوبه لاحوج الناس اليه في الموضع الغلاني أو وكل من يدفعه الي الاحوج أو وقفه على لبس الاحوج فتقدم المرأة على الخنثى ويقدم الخنثى على الرجل لانه الاحوج أما إذا كان الثوب لواحد فلا يجوز ان يعطيه لغيره ويعطى عرياناً لكن يعطى فيه ويستحب ان يعبره لغيره ممن يحتاج اليه سواء في هذا الرجل والمرأة وقد سبقت هذه المسئلة في باب التيمم وسبق هناك انه لو خالف وهب لغيره الماء وصلى بالتيمم هل تلزمه الاعادة فيه تفصيل يحىء هنا مثله سواء والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يجد شيئاً يستر به العورة صلى عرياناً ولا يترك التيمم وقال المزني يلزمه أن يعطى لي قاعداً لانه يحصل له بالقعود ستر بعض العورة وستر بعض العورة كعدم القيام لان القيام يشوب تركه مع القدرة بحال والستر لا يجوز تركه فوجب تقديم الستر وهذا لا يصح لانه يترك القيام والركوع والسجود على النمام ويحصل ستر القليل من العورة والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على بعض الفروض ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ اذا لم يجد ستره يجب ايسها وجب عليه ان يعطى عرياناً قائماً ولا اعادة عليه هذا

علي ظاهر النص (وثانها) انه لا يجوز الاسرار بالكل ولو أسر بكاءة أو بكاءتين فلا بأس والنص محمول على هذه الحالة (وأصحها) وبه قال صاحب الافصاح أنه لا يجوز الاسرار بشئ منه لان ذلك مما يبطل مقصود الاذان وهو الابلاغ والاعلام والنص محمول على اذان المنفرد وقد عرفت بما ذكرنا ان لفظ الكتاب محمول على اذان الجماعة ثم هو معمل بالواو للوجوبين الآخرين وأما الاقامة فلا يكون فيها الاقتصاد على اسماع النفس كما في الاذان على الاصح ولكن الرفع فيها دون الرفع في الاذان لانها للحاضرين *

قال ﴿ والترتيب في كلمات الاذان شرط ولو عكسها لا يعتد بها وان طول السكوت في أذانها فقولان ولو بنى عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالابطال ان ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد التواين لان الردة تحبط العبادة ﴾ *

سئل ابو زرعة عن حديث منصور عن يحيى بن عباد عن عطاء عن ابي هريرة بهذا ورواه جرير عن منصور فقال فيه عن عطاء رجل من اهل المدينة ووقفه ورواه ابو اسامة عن الحرث بن الحكم عن ابي هريرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور قيل لابي زرعة

مذهبنا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومجاهد ومالك وقال ابن عمر وعطاء وعكرمة وقتادة والاوزاعي
والمرزني بصلى قاعداً وقال ابو حنيفة هو بخير ان شاء صلى قائماً وان شاء قاعداً موميك بالركوع
والسجود والقعود أفضل وعن احمد روايتان أحدهما يجب القيام والثانية القعود وقد سبق في باب
التييم أن الخراسانيين حكوا في هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها يجب القيام والثاني القعود والثالث
يتخير والمذهب الصحيح وجوب القيام ودليل الجميع يفهم بما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان صلى عرباناً ثم وجد السرة لم تزلمه الا اداة لان العري عذر عام وربما اتصل ودام فلو
أوجبنا الاعادة لشق فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السرة في أثناها فان كانت بقرية
ستر العورة وبني على صلاته لانه عمل قليل فلا يمنع البناء وان كانت بعيدة بطلت صلاته لانه
يحتاج الى عمل كثير وان دخلت الامة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس فأعتقت في أثناها فان
كانت السرة قريبة منها سترت وأتمت صلاتها وان كانت بعيدة بطلت صلاتها وان اعتقت ولم
تلم حتي فرغت من الصلاة فيها قولان كالقنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتي فرغ من الصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا عدم السرة الواجبة فصلي عارياً أو ستر بعض
العورة وعجز عن الباقي وصلي فلا اعادة عليه سواء كان من قوم يعتادون العري أم غيرهم وحكي
الخراسانيون فيمن لا يعتادون العري وجهاً انه يجب الاعادة وهذا الوجه سبق بيانه في آخر باب
التييم وهو ضعيف ليس بشيء. وقد قال الشيخ ابو حامد في التعليق لأعلم خلافاً بين المسلمين
أنه لا يجب الاعادة على من صلى عارياً للعجز عن السرة (الثانية) اذا وجد السرة في أثناء صلاته
لزمه السر بلا خلاف لانه شرط لم يأت عنه يبدل بخلاف من صلي بالتييم ثم رأى الماء في أثنا

لهلك قول لم عد رفع الصوت ركناً والترتيب شرطاً فاعلم ان ليس في هذا كثير شيء
وكلاهما مما لا بد منه ولواعد الترتيب ركناً في الاذان كما فعل في الوضوء لم يبعد لكن يمكن ان
يقال ركن الشيء ما يفوت بفواته المقصود من ذلك الشيء والشرط زينة الشيء وتتمه
واذا كان كذلك فرفع الصوت مما يفوت بفواته المقصود من الاذان وهو الاعلام والترتيب زينة
وهية للكلمات ولهذا فرقنا بين الترتيب وسائر الاركان في الوضوء فجعلنا النسيان عذراً فيه دون
غيره علي قول ان الظن أنه ما قصد تحقيق فرق بينهما وفي سياق كلامه في الوسيط ما يفهم ذلك
وغرض الفصل انه يعتبر في الاذان شيئان أحدهما الترتيب بين كلماته لان النبي صلى الله عليه وسلم
« عله مرتباً » فيتبع ولأنه لو لم يكن لها ترتيب خاص لا ورت ذلك اختلال الاعلام والابلاغ

رواه معمر عن منصور عن عباد بن أنيس عن ابي هريرة فقال هذا وهم ثم ساق بإسناده عن
هبة قال قلت لمنصور عطاء هذا هو ابن ابي رباح قال لا ورواه احمد والنسائي من حديث

صلاته قال اصحابنا فان كانت قرية ستر وبني والاوجب الاستئناف علي المنعوب وبه قطع العراقيون وقال الخراسانيون في جواز البناء مع البعد القولان فيمن سبقه الحدث قالوا فان قلنا بالتقديم انه ينبغي فله السعي في طلب السترة كما يسعى في طلب الماء وان وقف حتى آتاه غيره فالسترة نظر ان وسمته في المدة التي لوسعي لوصلها فيها اجزأه وان زاد فوجهان الاصح لايجوز وتبطل صلاته ولو كانت السترة قرية ولا يمكن تناولها الا باستدبار القبلة بطلت صلاته اذا لم يناله غيره ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ولو كانت السترة بقره ولم يعلها فصلى عاريا ثم عليها بعد الفراغ أوفى أثناء الصلاة ففي صحة صلاته طريقان حكهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أحدهما وبه قطع المصنف وآخرون فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جاهلا بها أو الثاني تجب الاعادة هنا قولاً واحداً لانه لم يأت ببدل ولانه نادر وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو حامد والمجاهلي (الثالثة) يستحب للامه أن تستر في صلاتها ماتترة الحرة فلوصلت مكشوفة الرأس فمقتت في أثناء صلاتها باعتناق السيد أو يموتة اذا كانت مدبرة أو مستولدة فان كانت عاجزة عن الستر ممتت في صلاتها واجزأها بلا خلاف والا فهي كمن وجد السترة في أثناء صلاته في كل ما ذكرنا ولو جهلت العتق فهي كجهلها وجود السترة فتكون علي الطريقين والله اعلم *

(فرع) اذا قال لامته اذا صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصارت مكشوفة الرأس ان كان في حال عجزها عن سترة صحت صلاتها وعقت وان كانت قادرة علي السترة صحت صلاتها ولا تعتق لأنها لو عقت اصدارت حرة قبل العلاء وحينئذ لاتصح صلاتها مكشوفة الرأس واذا لم تصح لا تعتق فائبات العتق يؤدي الي بطلانه وبطلان الصلاة فيبطل وصحت الصلاة ذكر المسئلة جماعة منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وفرضها ابن الصباغ فيمن قال ان صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة الآن قال المصنف رحمه الله *

فلو عكس الكلمات لم يعتد بها معكوسة وينبغي علي التمسك المنتظم ولو ترك بعض الاحكامات من خلاله أتى واعاد ما بعده الثاني الموالاة لان غرض الاعلام يبطل اذا غفل الفصل الاول ويلظن السامعون انه لعب أو تعليم ويتعلق بهذا الشرط مسائل (أحداها) لو سكنت في اثنا الاذان يسيراً لم يضر لان مثله يقع للنفس والاستراحة ولا يقطع به الولاء وان طول السكوت فقد حجي في الكتاب في قوانين وبنائها الامام علي القواين في الطهارة وهذا أولي باعتبار الموالاة فيه كيلا يلتبس الامر علي السامعين ولا يبطل غرض الاعلام فان اعتبرنا الموالاة بطل المآتي به بالسكوت الطويل ووجب الاستئناف والا فله البناء علي المآتي به وبني بمضى الاصحاب القواين علي القواين في جواز

البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدى صوته و يصدق من يسمعه من رطب ويابس وله مثل اجر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه احمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر كان تقدم

﴿وان اجتمع جماعة عراة قال في القديم الاولى ان يصلوا فرادى لانهم اذا صلوا جماعة لم يمكنهم ان يأتوا بسنة الجماعة وهو تقديم الامام وقال في الام صلوا جماعة وفرادى فسوى بين الجماعة والفرادى لان في الجماعة ادراك فضيلة الجماعة وفوات فضيلة سنة الموقف وفي الفرادى ادراك فضيلة الموقف وفوات فضيلة الجماعة فاستويا فان كان معهم مكنتس يصلح للإمامة فالأفضل ان يصلوا جماعة لانهم يمكنهم الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بان يقدموه فان لم يكن فيهم مكنتس وارادوا الجماعة استحب أن يقف الامام وسطهم ويكون للمأمون صفا واحدا حتى لا ينظر بعضهم الي عورة بعض فان لم يمكن الاصفين صلوا وغطوا الابصار . وان اجتمع نسوة عراة استحب لهن الجماعة لان سنة الموقف في حقهن لاتعين بالرى ﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا اجتمع رجال عراة صحت صلاتهم جماعة وفرادى فان صلوا جماعة قوم بصراء وقف امامهم وسطهم فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاته وصلاتهم ويفضون أبصارهم فان نظروا لم يؤثر في صحة صلاتهم وهل الأفضل ان يصلوا جماعة ام فرادى ينظر ان كانوا عياا وفي ظلمة بحيث لا يري بعضهم بعضا استحب الجماعة بلا لاف ويقف امامهم قدامهم وان كانوا بحيث

البناء علي الصلاة اذا سبقه الحدث (الثانية) الكلام في خلال الاذان بمطلقة لا يبطله لانه ليس بأكد من الخطبة وهي لا تبطل به ولكن ينظر ان كان يسيراً لم يضر كما في الخطبة وكما في السكوت اليسير هذا هو المشهور وعن الشيخ ابي محمد تردد في تنزيل الكلام اليسير اذا رفع الصوت به منزلة السكوت الطويل لان الكلام اشد جراً للبس من السكوت وان تكلم بكلام كثير ففيه قولان يرتبان على السكوت الطويل وهو أولي بابطال الولاية لما ذكرنا وإذا خرج عن اهلية الاذان بغير الردة كما اذا أغنى عليه او نام في خلال الاذان فهو علي هذا التفصيل ان كان يسيراً أو زال علي قرب لم يضر وجاز البناء عليه وان طال ففيه القولان وان خرج عن اهلية الاذان بالردة فسيأتى واعلم ان صاحب الافصح والعراقيين قال يجوز البناء في هذه الصور وان طال الفصل وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه لكن الاشبه وجوب الاستئذان عند تحلل الفصل الطويل لانهم اتفقوا علي اشتراط الترتيب في الاذان وما يقتضي اشتراط الترتيب فيه هو بعينه يقتضي اشتراط الموالاة وهذا هو الذي اورده الصيدلاني والشيخ أبو علي وناهما صاحب التهذيب وغيره وحملوا كلام الشافعي رضى الله عنه علي الفصل اليسير م في الانغاء والنوم يستحب الاستئذان وان لم يجب ما قصر الزمان أو علي قولنا انه لا يضر وان طال الزمان وكذلك يستحب

: وفي الباب عن انس عند ابن عدى وابي سعيد الخدري في علل الدارقطني وجابر في الموضح للخطيب وغير ذلك وقد تقدم حديث ابن عمر عن النبي رواه احمد من حديثه بلفظ يفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته : (قوله) أن النبي ﷺ علم الاذان مرتباً هو كما قال وهو ظاهر رواية ابى مخذرة وعبد الله بن زيد كما تقدم *

برون ثلاثة أقوال أصحها ان الجماعة والافراد سواء والثاني الافراد أفضل والثالث الجماعة أفضل حكمه الخراسانيون فان كان فيهم مكتس يصلح للامامة استحب ان يقدموه ويصلوا جماعة قولاً واحداً ويكونون وراءه صفاً فان تصد فصفين او أكثر بحسب الحاجة فلو خالفوا قامهم عار واقتدى به اللبس صحت صلاة الجميع كما تصح صلاة المتوضي خلف المتيتم وصلاة القائم خاف المضطجع . اما اذا اجتمع نساء عاريات فالجماعة مستحبة لمن بلا خلاف لان امامتين تقف وسعطين في حال اللبس ايضاً وان اجتمع نساء ورجال عراة لم يصلوا جميعاً لا في صف ولا في صفين بل يصلي الرجال ويكون النساء جالسات خلفهم مستدبرات القبلة ثم يصلي النساء ويجلس الرجال خلفهن مستدبرين فان أمكن ان توارى كل طائفة في مكان آخر حتي تقضي الطائفة الاخرى فهو أفضل وقول المصنف لان في الفردي ادراك فضيلة الموقف قد يشكك اذ ليس المفرد وقفان يقف في افضلها وجوابه ان المفرد يأتي بالموقف المشروع له بخلاف امام العراة وقوله وسلمهم هو باسكان السين وقوله نسوة عراة لحن وصوابه عاريات ويقال نسوة بكسر النون وضمة الفتان *

« قال المصنف رحمه الله »

(وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحب ان يعبرهم فان لم يفعل لم ينعصب عليه لان صلاتهم تصح من غير سترة وان اعار واحداً بعينه لزمه قبوله فان لم يقبل وصلي عرياناً بطلت صلاته لانه ترك السر مع القدرة وان وهبه له لم يلزم قبوله لان عليه في قبوله منة وان اعار جماعة منهم صلي فيه واحد بعد واحد فان خافوا ان صلي واحد بعد واحد ان يفوتهم الوقت قال الشافعي رحمه الله

الاستئناف في الكلام والسكر الكثرين وان قلنا انهما لا ييطان ولا يستحب الاستئناف اذا كانا يسيرين (الثالثة) المستحب ان لا يتكلم في اذانه بشيء فلو عطس حمد الله تعالى في نفسه وبني ولو سلم عليه انسان او عطس لم يجب ولم يشمت حتى يفرغ ولو اجاب أو شمت أو تكلم بها فيه مصلحة لم يكره وان ترك المستحب وان رأى احمي يكاد يقع في بئر فلا بد من اذاره (الرابعة) اذا لم يحكم بيطان الاذان بالفصل المتخلل فله ان يني علي اذانه وهل لغيره البناء عليه قولان بناهما بعضهم علي جواز الاستخلاف في الصلاة وقال ان جوزنا صلاة واحدة بامامين ففي الاذان أولي وان لم يجوز ففي الاذان قولان والفرق ان الاذان لا يتأثر بالكلام اليسير والاعناء بخلاف الصلاة ومنهم من بناها علي جواز البناء علي خطبة الخطيب اذا أغنى عليه في انائها وهما فريان لان الخلاف في الخطبة ايضاً يني علي قولي الاستخلاف في الصلاة ولتلك اذا جوزنا البناء شرطنا ان يكون الذي يني ممن سمع الخطبة من أولها ومنهم من رتب بناء غيره علي بناءه علي اذان نفسه عند طول الفصل وهو أولي باليطان لان صدور الاذان من رجلين بالغ في إثارة اللبس وهذا الترتيب هو المذكور في الكتاب وظاهر المذهب المنع من بناء الغير عليه (الخامسة) لو ارتد بعد

ينتظرون حتي يصلوا في الثوب وقال في قوم في سفينة وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد انهم يصلون من قعود ولا يؤخرون الصلاة فمن أصحابنا من قل الجواب في كل واحدة من المستثنين الى الاخرى وقال فيها قولان ومنهم من حملها علي ظاهرها فقال في السرة ينتظرون وان خافوا الفوت ولا ينتظرون في القيام لان القيام يسقط مع القدرة بحال ولان القيام يتركه الى بدل وهو القعود والسرة يتركه الى غير بدل ﴿

الشرح ﴾ يستحب لمن كان معه ثوب أن يعبره لمحتاج اليه الصلاة ولا يلزمه الاعارة كما لا يلزمه بدل الماء للوضوء بخلاف بذله للعطشان اذ لا بدل للعطش وتصح الصلاة بالتييم وعاريا واذا امتنع من اعارته لم يجز قهره عليه لما ذكرنا وان أعار واحدا بعينه لزمه قبوله علي الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الدارمي وصاحب العدة والبيان وغيرهم لان فيه منة وهذا ليس بشيء وان وهبه له فثلاثة اوجه حكاهما صاحب الحاوي والبيان وغيرها الصحيح لا يجب القبول للمنة وبهذا قطع الجمهور والثاني يجب القبول وليس له رده علي الواهب بعد قبضه الا برضي الواهب والثالث يجب القبول وله أن يرده بعد الصلاة فيه علي الواهب ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله وهذا الوجه حكاه أبو علي الطبري في الفصاح والقاضي أبو الطيب وآخرون واتفقوا علي تضعيفه واذنا مسئلة العارية الى الهبة حصل فيها اربعة اوجه الصحيح وبه قطع الجمهور يجب قبول العارية دون الهبة والثاني لا يجب القبول فيها والثالث يجب فيها والرابع يجب في الهبة دون العارية حكاه الدارمي في الاستذكار وكان قائله نظر الى أن العارية مضمونة بخلاف الهبة وهذا ليس بشيء وحيث وجب القبول فتركه وصلي عريانا لم تصح صلاته في حال قدرته عليه بذلك الطريق أما اذا أعار جماعتهم ولم يعين واحدا فان اتسع الوقت صلي فيه واحد بعد واحد فان تنازعوا في المتقدم أقرع بينهم وان ضاق الوقت ففيه نصوص للشافعي وطرق الاصحاب وكلام مبسوط سبق بيانه واضحا في باب التيمم ولو رجع المعبر في العارية في اثناء الصلاة نزعه وبني علي صلاته ولا اعادة

الفراغ من اذانه ثم اسلم واقام جاز لكن المستحب ان لا يصلي باذانه واقامته بل يعيد غيره الاذان ويقيم لان رده تورث شبهة في حاله ولو ارتد في خلال الاذان لم يجز البناء عليه في الردة بحال لان اذان الكافر لا يعتد به كما سيأتي ولوعاد الي الاسلام فهل يجوز البناء عليه منهم من يحكي فيه قولين وكذلك فعل المصنف ومنهم من رواها وجيزين وهم الاكثرون وانما كان كذلك لانها ليسا بمنصوصين لكن روى عن نسه في الاذان انه لا يبنى وفي المعتكف اذا ارتد ثم أسلم انه يبنى فخرجهما علي قولين احدهما وبه قال ابو حنيفة انه لا يجوز البناء لانه عبادة واحدة فحبط بعروض الردة فيها كالصلاة وغيرها واصحها الجواز والردة انما تمنع العبادة في الحال فلا تبطل ما مضى الا اذا اقترن بها الموت ونخرج عليه الصلاة ونحوها من العبادات لانها لا تقبل الفصل بحال

عليه بلا خلاف ذكره صاحب الحاوى وغيره والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) إذا وجد سعة تباع أو توحىر وقد روى عن الثمن أو الاجرة
لزمه الشراء أو الاستئجار بشئ المثل وأجرته ذكره صاحب الحاوى وغيره ويحىى فيه التفريع
السابق في باب التيمم وإذا وجب تحصيله بشراء أو اجارة فتركه وصلى لم تصح صلاته وأقراض
التمن كإقراض عن الماء وقد سبق بيانه في التيمم ولو احتاج إلى شراء الثوب والماء لأعطاه ولم يمكنه
الا أحدهما اشترى الثوب لانه لا يدل له ولانه يدوم وقد سبقت المشتقة نظائرها في التيمم :
(الثانية) إذا لم يجد العارى الا ثوبا لغيره فان أمكن استئذان صاحبه في فعله والاحرمات الصلاة فيه
وصلى عريانا والا إعادة عليه وهذا وإن كان واضحا فقد صرح به صاحب الحاوى وغيره قال
صاحب الحاوى سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا لا يجوز الصلاة فيه الا بأذنه وإن عجز عن
الاذن صلى عاريا ولا إعادة (الثالثة) إذا لم يكن معه الا ثوب طرفه نجس ولا ينجس ماء يغسله به فان كان
يدخل بقطعه من النقص قدر أجرة المثل لزمه قطعه وإن كان أكثر لم يلزمه وقد سبق في طهارة
البدن وسبق فيه أيضا أن من كان محبوبا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكتفى بالمودة وسر
النجاسة ففيه قولان أظهرهما يده على النجاسة ويصلى عاريا ولا إعادة (الرابعة) لو كان معه ثوب
وأتلفه أو خرقه بعد دخول الوقت لغير حاجة عصى ويصلى عاريا وفي الوجوب لإعادة الوجهان فيمن أراق الماء
سناها وقد سبقت مسألة الازالة وأتلف الثوب في باب التيمم مستوفاتين (الخامسة) قال الدارمى
لو قدر العريان أن يصلى في الماء ويسجد في الشط لا يلزمه *

وقطع بعضهم بهذا الوجه الثاني وحمل كلام السانعي رضي الله عنه على ما إذا انما الزمان الردة
فالخصل في الردة طريقان أحدهما طرد الخلاف في مطلق الارتداد طال زمانه أم قصر وعلي هذا
فالبطلان عند طول الزمان ماخذان طول الفصل وكون الردة مبطللة للعبادة والطريقة المانية
تخصيص الخلاف بما إذا طال زمان الارتداد ونجوى البناء إذا قصر جزما وصلى هذا فائدة بمثابة
الانغما والكلام وغيرهما وهل لغير المرتد البناء على إذانه فيه الخلاف الذى سبق وكذا الوصيات
في خلال الأذان وقوله ولو ارتد في أثناء الأذان بطل وإن قصر الزمان على أحد القولين جرى
على الطريقة الاولى وإثبات للخلاف في طول الزمان وقصره نعليلا بان الردة مبطللة للعبادة *

قال في الفصل الثالث في صفة المؤذن ويشترط أن يكون مسلما عاقلا ذكرا فلا يصح إذان
كافر وامرأة ومجنون وسكران مختلط ويصح إذان الصبي المميز *

الصفات للمعتبرة في المؤذن تنقسم الى مستحقة ومستحبة فبدأ بالمستحقة وهى الاسلام والعقل
والذكورة أما الاسلام فلا يصح إذان الكافر لانه ليس من أهل العبادة ولانه لا يعتقد مضمون
الكلمات ولا الصلاة التى هى دعاء اليها فاتيان به ضرب من الاستهزاء ثم الكفار ضربان أحدهما

* قال للمصنف رحمه الله *

﴿ باب استقبال القبلة ﴾

﴿ استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين في شدة الخوف وفي النافذة في السفر والاصل فيه قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة الا في الحالين المذكورين علي تفصيل يأتي فيها في موضعها وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة وان اختلف في تفصيله والمراد بالمسجد الحرام هنا الكعبة نفسها وشر الشئ يطلق على جهته ونحوه ويطلق على نصفه والمراد هنا الاول : واعلم أن المسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط وقد يراد به المسجد وحولها معها وقد يراد به مكة كلها وقد يراد به مكة مع الحرم حولها بكامله وقد جاءت نصوص الشرع

الذين يستمر كفرهم مع الاتيان بالاذان وهم العيسوية فرقة من اليهود ويقولون محمد رسول الله الى العرب خاصة فلا ينافي لفظ الاذان مقالهم والثاني سائر الكفار وفي الحكم باسلامهم بكلمتي الشهادة في الاذان وجهان قلها صاحب البيان أحدهما لا يحكم لانه يأتي به علي سبيل الحكاية وأصحها وهو المشهور في الكتب انه يحكم بالاسلام كما لو تكلم بالشهادتين باستدعاء غيره فعلي هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الاتيان بالاذان ولكنه لا يعتد بأذانهم لوقوع أوله في الكفر وأما العقل فهو شرط فلا يصح أذان المجنون لانه ليس أهلا للعبادة وفي أذان السكران وجهان مبنيان علي الخلاف في تصرفاته واعتبار قصده وأصحها وهو المذكور في الكتاب انه يلحق بالمجنون تغليظا الامر عليه وانما شرط كونه مخبطا اشارة الي ان الذي هو في أول النشوة ومبادئ النشاط يصح أذانه كائنا تصرفاته لا تنظام قصده وفعله وأما الذكورة فلا يصح من المرأة أن تؤذن للرجال كما لا يجوز ان تؤمهم وكذلك لا يعتد بأذان الخنثى المشكل للرجال وأما أذان للمرأة لنفسها ولجماعة النساء فقد سبق حكمه وقوله ولا يصح أذان كافر وامرأة المراد منه ما اذا أذنت للرجال وان كان الكلام مطلقا يصح الاذان من الصبي المميز لوجود شرائط الثلاث وصار كاملا للبالغين وليكن قوله ذكرا وقوله وامرأة مرقوما بالخاء لان المحكي عن أبي حنيفة أنه يعتد بأذانها للرجال وبالواو لان صاحب التمه روى وجها مثل ذلك وليكن قوله ويصح أذان الصبي المميز معلما بالواو أيضا لان صاحب التمه روى وجها انه لا يعتد بأذانه وأما أخذ الوجين الغربيين تنزيل الاذان منزلة الاخبار لانه بناء عن دخول الوقت وخبر المرأة مقبول وخبر الصبي غير مقبول *

قال ﴿ ويستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها والكرهية في الجنب أشد وفي الاقامة أشد ﴾

بهذه الاقسام الاربعة فمن الاول قول الله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) ومن الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد الى آخره » ومن الرابع قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) وأما الثالث وهو مكة فقال المفسرون هو المراد بقوله تعالى (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) وكان الاسراء من دور مكة وقول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قيل مكة وقيل الحرم وهما وجهان لا محابنا سنوضحهما في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقول الله تعالى (والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) هو عند الشافعي ومن وافقه المسجد حول الكعبة مع الكعبة فلا يجوز يعبه ولا اجارته والناس فيه سواء وأما دور مكة وسائر بقاعها فيجوز بيعها واجارتها وحمله أبو حنيفة ومن وافقه على جميع الحرم فلم يجوزوا بيع شئ منه ولا اجارته وستأتى المسألة ان شاء الله تعالى مبسطة حيث ذكرها المصنف في باب ما يجوز يعبه فهذا مختصر ما يتعلق بالمسجد الحرام وقد بسطته في تهذيب الاسماء واللغات والله أعلم *

(فرع) في بيان أصل استقبال الكعبة: عن البراء بن عازب رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وأنه أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل من صلى معه فر على أهل مسجد وهم راكعون فقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا كاهم قبل البيت » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما

يستحب الطهارة في الاذان ولا تجب خلافاً لأحمد وبعض أصحابه لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال « حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر » وهذا يقتضى الاستحباب

(١) * (حديث) * روى انه صلى الله عليه وسلم قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر البيهقي والدارقطني في الافراد وابو الشيخ في الاذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر ولا يؤذن الا وهو قائم واسناده حسن الا ان فيه انقطاعاً لان عهد الجبار ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال كنت غلاماً لأعقل صلاة ابي ونقل النووي اتفاق ائمة الحديث على انه لم يسمع من ابيه ونقل عن بعضهم انه ولد بسد وفاة ابيه ولا يصح ذلك لما يعطيه ظاهر سياق مسلم: (تنبيه) لم يقع في شئ من كتب الحديث التصريح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال النووي في الخلاصة لا أصل لدوارقني تبع في ابراده ابن الصباغ وصاحب المذهب وشيخها في التعليقة ويحتمل ان يكون ذكره بالمعنى لانه في حكم المرفوع اذ قول الصحابي الشئ الثلاثي سنة يقتضى نسبة ذلك الى النبي ﷺ فوقع التحريف للنقل الاخير وفي معناه الحديث الذى بعده *

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعد ما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة » رواه احمد بن حنبل في مسنده قال أهل اللغة أصل القبلة الجهة ومميت الكعبة قبلة لان المصلي يقابلها وتقابله * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ فان كان بحضرة البيت لزمه التوجه الى عينه لما روى اسامة بن زيد رضي الله
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « دخل البيت ولم يصل وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة
 وقال هذه القبلة » *

﴿ الشرح ﴾ حديث أسامة رواه البخارى ومسلم من رواية أسامة ومن رواية ابن عباس وقوله
 قبل الكعبة هو بضم القاف والباء ويجوز اسكان الباء قيل معناه ما استقبلك منها وقيل مقابلها
 وفي رواية ابن عمر في الصحيح في هذا الحديث فصلي ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد
 بقبلي وقوله صلى الله عليه وسلم هذه القبلة قال الخطابي معناه ان أمر القبلة قد استقر على هذا البيت
 فلا ينسخ بعد اليوم فصلا اليه أبدا فهو قبلكم قال ويحتمل انه عليهم سنة موقف الامام وانه يقف
 في وجهها دون أركانها وان كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتمل معنى
 ثالثا وهو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة
 ولا المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله أعلم وقوله دخل البيت ولم يصل

ويني الوجوب وروى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضي » وايضا فانه يدعو
 الى الصلاة فينبغي ان يكون هو بصفة تمكنه ان يصلي والا فهو واعظ غير متعقل فلو أذن واقام
 جنبا او محدثا فقد فعل مكروها ولكن يحسب أذانه لحصول مقصوده وكونه اهلا واذان الجنب
 أشد كراهة من اذن المحدث لان الجنابة اغلظ وما يحتاج اليه الجنب لم تكن الصلاة فوق ما يحتاج اليه
 المحدث والاقامة مع أى واحد من المحدثين اتفقت أشد كراهة من الاذان مع ذلك المحدث لان
 الاقامة يتعقبها الصلاة وتكون بعد حضور القوم فان انتظروه ليتطهر ويعود شق عليهم
 والا ساءت الظنون فيه وآثمهم بالكسل في الصلاة *

قال ﴿ ولكن المؤذن صينا حسن الصوت ليكون أرق لسامعيه وليكن عدلا ثقة لتقلده
 عهدة المواقيت ﴾ *

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن الا متوضي الترمذي من حديث
 الزهري عن ابى هريرة وهو منقطع والراوى له عن الزهري ضعيف ورواه ايضا من رواية يونس
 عن الزهري عنه موقوفا وهو اصح ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان له من حديث ابن عباس
 بلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن احدكم الا وهو طاهر وعموم حديث المهاجر بن قنفذ
 عند ابى داود حيث جاء فيه اني كرهت ان اذكر الله الا على طهر وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 وفي استاده عبد الله بن هرون القروى وهو ضعيف *

قد روى بلال انه صلى الله عليه وسلم « صلى في الكعبة » رواه البخارى وسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانتم ثبت تقدم علي النافى ومعنى قول اسامة لم يصل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال واسامة وعثمان بن شبة وأطلق الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا شغاله بالدعاء والخضوع وقوله بمحضرة البيت يجوز فتح الحاء وضمة وكسرها ثلاث لغات مشهورات « أما حكم المسألة فان كان بمحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يتخاذه وبعضه يخرج عنه ففي محبة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قلع العبد لانى لانه لم يستقبلها كله ولو استقبل الحاجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم « صلى في الكعبة » رواه البخارى وسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانتم ثبت تقدم علي النافى ومعنى قول اسامة لم يصل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال واسامة وعثمان بن شبة وأطلق الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا شغاله بالدعاء والخضوع وقوله بمحضرة البيت يجوز فتح الحاء وضمة وكسرها ثلاث لغات مشهورات « أما حكم المسألة فان كان بمحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يتخاذه وبعضه يخرج عنه ففي محبة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قلع العبد لانى لانه لم يستقبلها كله ولو استقبل الحاجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم « صلى في الكعبة » رواه البخارى وسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانتم ثبت تقدم علي النافى ومعنى قول اسامة لم يصل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال واسامة وعثمان بن شبة وأطلق الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا شغاله بالدعاء والخضوع وقوله بمحضرة البيت يجوز فتح الحاء وضمة وكسرها ثلاث لغات مشهورات « أما حكم المسألة فان كان بمحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يتخاذه وبعضه يخرج عنه ففي محبة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قلع العبد لانى لانه لم يستقبلها كله ولو استقبل الحاجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال « الحجر من البيت » رواه مسلم وقد رواية « ست أذرع من الحجر من البيت » ولأنه لو طاف فيه لم يصح طوافه وأصحها بالاتفاق لاتصح صلاته لأن كونه من البيت مظنون غير مقطوع به ولو وقف الامام بقرب الكعبة والمأمومون خلفه مستديرين بالكعبة جاز ولو وقفوا في آخر المسجد وامتد صف طويل جاز وان وقف بقربه وامتد الصف فصلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة * قال المصنف رحمه الله *

الاذان قبل الوقت غير محسوب ولا يؤمن أن يقدمه على الوقت فيكون القوم مصابين بغير اذان وكل احد وان اجتهد للصلاة لا يجتهد للاذان فظهر المحذور على التقدير الثاني أيضاً وأما قوله عدلانة فلعك تقول لم جمع بين اللفظين فاعلم انهما جميعاً موجودان في كلام الشافعي رضي الله عنه واختلف الاحباب منهم من قال انه تأكيد في الكلام ومنهم من قال أراد عدلا في دينه فانه في العلم بالواقيت ومنهم من قال أراد عدلا ان كان حراً فانه ان كان عبداً لان العبد لا يوسف بالعدالة لكن يوسف بالثقة والامانة *

قال (والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها) كل واحد من الاذان والامامة عمل فيه فضيلة ثم لا يخلو اما أن تكون الامامة أفضل من الاذان أو بالعكس أو لا يكون واحد منهما أفضل من الآخر ورابع هذه الاقسام محال وأما القسم الثالث وهو التسوية بينهما فهو غريب لبعض الاحباب حكاه صاحب البيان وغيره وأما القسم الاولان ففيهما وجهان مشهران أحدهما أن الامامة أفضل لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها دون الاذان وكذا الخلفاء بعده والثاني أن الاذان أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الاثمة ضمتنا والمؤذون أمناء فأرشد الله الاثمة وغفر للمؤذنين » (١) والامين أحسن حالاً من الضمين والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالارشاد واعتذر الصائرون الى هذا الوجه عن ترك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الاذان بوجه (أحدها) انه اذا قال حي على الصلاة

(١) حديث (روى انه صلى الله عليه وسلم قال الاثمة ضمتنا والمؤذون أمناء فأرشد الله الاثمة وغفر للمؤذنين الشافعي عن ابراهيم بن ابي يحيى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة بهذا ورواه ابن حبان من حديث الدراوردي عن سهيل به : وعن سفيان عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة يبلغ به بلفظ الامام ضامن الحديث ورواه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمار عن سهيل به وقال أحمد في مسنده ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز عن سهيل مثله : قال ابن عبد الهادي : اخرج مسلم بهذا الاسناد نحواً من اربعة عشر حديثاً ورواه احمد وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ الامام ضامن والمؤذن مؤتمن الحديث وقد رواية لابن داود عن الاعمش ثبتت عن ابي صالح ولا ارأى الا قد سمعته منه وعلق الترمذي مثلاً دون قوله ولا ارأى الي آخره قال ورواه نافع بن سليمان

«فان دخل البيت وصلي فيه جاز لانه متوجه الي جزء من البيت والافضل أن يصلي النفل في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام» والافضل أن يصلي الفرض خارج البيت لانه يكثر الجمع فكان أعظم للاجر» •

(الشرح) حديث «صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام» رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة فيجوز عندنا أن يصلي في الكعبة الفرض والنفل وبه قال ابو حنيفة والثورى وجهوا العلماء وقال محمد بن جرير لا يجوز الفرض ولا النفل وبه قال اصبيغ بن الفرج

لزم أن يتحتم حضور الجماعة لانه أمر ودعاء واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة فتركة شققة علي أمته (والثاني) انه لو أذن لكان اما أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله وليس ذلك يجوز والقائل محمد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما أن يقول أشهد أنه رسول الله وهو تغيير لنظم الاذان (والثالث) انه ما كان يفرغ للمحافظة علي الاذان لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره والصلاة لابد من اقامتها بكل حال فأمر الامامة فيها والي هذا الوجه أشار عمر رضي الله عنه بقوله «لولا الخلفي لأذنت» ولمن نصر الوجه الاول أن يقول لا اسلم انه لو أذن لتحتم الحضور وانما يلزم ذلك أن لو كان الامر والدعاء في هذا الموضع للايجاب وعلوم ان الاوامر منقسمة الى ما يكون للايجاب والى ما يكون للاستحباب وأما الثاني فلم قلتم انه لو قال أشهد أن محمداً رسول الله لاختلت الجزالة ألا ترى ان الله تعالى يقول (انما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) ولم يقل

عن محمد بن ابي صالح عن أبيه عن عائشة قال سمعت ابا زرعة يقول حديث ابي صالح عن ابي هريرة اصح من حديث ابي صالح عن عائشة وقال محمد عكسه وذكر عن علي بن المديني انه لم يثبت واحدا منها وقال احمد ليس لحديث الاعمش اصل وقال ابن المديني لم يسمع سبيل هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من ابي صالح يقيين لانه يقول فيه نبئت عن ابي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في الملل رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الاعمش وقال ابو بدر عن الاعمش حدثت عن ابي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن ابي صالح وقال عباس عن ابن معين قال الثورى لم يسمع الاعمش هذا الحديث من ابي صالح ورجح العقيلي والدارقطني طريق ابي صالح عن ابي هريرة على طريق ابي صالح عن عائشة كما نقل الترمذى عن ابي زرعة وصححه ما ابن حبان جميعا ثم قال قد سمع ابو صالح هذين الخبرين من عائشة وابى هريرة جميعا ومن الاختلاف على الاعمش فيه ما رواه ابراهيم بن طهمان عنه عن بجاهد عن ابن عمر : أخرجه ابو العباس السراج من طريقه وصححه الضياء في المختارة : وفي الباب عن ابي امامة عند احمد : وعن جابر في المال لابن الجوزي : (ثنييه) روى البزار هذا الحديث من رواية ابي حمزة السكري عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة فزاد فيه قالوا يا رسول الله لقد تركتنا تنافس في الاذان بمدك فقال انه يكون بمدكم قوم سفلهم موزونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بمخوفة فاشار ابن القطان الى ان البزار هو المنفرد بها وليس كذلك فقد جزم ابن عدى بانها من افراد ابي حمزة وكذا قال الخليل وابن عبد البر

لما لى وجماعة من الظاهرة وحكي عن ابن عباس قال مالك واحد يجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر: دليلنا حديث بلال «ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة» رواه البخارى ومسلم وسبق قريبا الجواب عن حديث أسامة وقال اصحابنا واذا صلى في الكعبة فله أن يستقبل أى جدار شاء وله أن يستقبل الباب ان كان مردوداً او مفتوحاً ولعنة قدر ثلثي ذراع قريبا هذا هو الصحيح المشهور ولنا وجه أنه يشترط في العتبة كونها بقدر ذراع وقيل بشرط قدر قامة للمصلي طولاً وعرضاً ووجه ثالث أنه يكفي شخصها بأى قدر كان والمذهب الاول قال اصحابنا والنفل في الكعبة أفضل منه خارجها

وخشيت بالغيث ونظائر ذلك لانخصي ثم ما قولكم في كلمة الشهادة في التشهد أكلن يقول أشهد ان محمداً رسول الله أو يقول أشهد أني رسول الله فان كان الاول فلا اختلال وان كان الثاني وهو المنقول فلم احتمل تغيير النظم منه ثم لا يحتمل ههنا وأما الثالث فلا: لم أن الاشتغال بسائر اللغات يمنع من الاذان مع حضور الجماعة واقامة الصلوات في أول الوقت بتقدير التسليم فلا شك أنه كان له أوقات فراغ فينبغي ان يؤذن في تلك الاوقات واذا عرفت ذلك فاعلم ان الذى اختاره كثيرون من اصحابنا منهم الشيخ ابو حامد واتباعه أن الاذان أفضل وغلطوا من صار الى تفضيل الامامة وبالغوا فيه وتابعهم صاحب التهذيب وعكس المصنف ذلك فجعل تفضيل الامامة أصح والذى فعله أولى وبه قال صاحب التريب والقفال والشيخ أبو محمد وغيرهم ورجحه القاضي الرويانى أيضاً وحكاه عن نص الشافعي رضى الله عنه في كتاب الامامة وعلل بان الامامة أشق فيكون الفضل فيها أكثر وتوسط بعض علمائنا بين المذهبين منهم أبو علي الطبري والقاضي بن كج والسعودى والقاضي الحسين فقالوا ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وما ينوب فيها واستجمع خصالها فالامامة أفضل له وإلا فلا اذان أفضل وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم

: وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبرىء من عهدها : وأخرجها ابن عدى في ترجمة عيسى ابن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملى عن الاعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بابي حمزة قال ابن القطان ابو حمزة ثقة ولا عيب للاستناد الا ما ذكر من الانقطاع : (قائدة) هذا الحديث ذكره الرافعي مستدلاً به على افضلية الاذان: وفي الباب عن معاوية عند مسلم المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وفيه عن ابن الزبير وابي هريرة بالقاط مختلفة: وقال ابن ابي داود سمعت ابي يقول مناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعتناهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث ابي هريرة يرفقون بطول اعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا إله إلا الله وفيه عن ابن ابي اوفى ان خيار عباد الله الذين يرعون الشمس والقمر والنجوم والاهلة لذكر الله صححه الحاكم وحديث ابي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس إلا شهد له يوم القيامة رواه البخارى وفي حديث انس اذا اذن في قرية آمنها الله من عذابه ذلك اليوم رواه الطبراني *

أحدهما تصح لأن المفروز من البيت ولهذا يدخل الاوتاد المفروزة في بيع الدار واتماني لا يصح لأنها غير متصلة بالبيت ولا منسوبة اليه وإن صلى في عرصة البيت وليس بين يديه سُرَّة فففيه وجهان قال أبو اسحاق لا يجوز وهو المنصوص لأنصلي عليه ولم يصل اليه من غير عذر فاشبه إذا صلى على السطح وقال أبو العباس يجوز لأنصلي الي ما بين يديه من أرض البيت فاشبه إذا خرج من البيت وصلى إلى أرضه ﴿الشرح﴾ حديث عمر رضي الله عنه ضيف وسبق بيانه في باب جهازة ابدن وقوله من غير عذر احتراز من حال شدة الخوف والثالثة في السور وقوله غير مبنية هي بالياء الموحدة والله ن وقد يقال بانه المثناة بعدها باء موحدة ثم تاء مثناة فوق والاول أشهر وأجود والعروة بالسكن الراء لا غير (امحكم المسألة) يقال أصح بان الوقف على أبي قبيس أو غيره من المواضع العالية على الكعبة بقرنها صحت صلاته بلا خلاف لانه بعد مستقبلاً وإن وقف على سطح الكعبة نظر إن وقف على لرفها أو استدبر ناقها لم تصح صلاته بالاتفاق ائتم استقبل شيء منها وهكذا لو انهدمت والعياذ بالله فوقف على طرف العروة واستدبر بقومها لم تصح صلاته ولو وقف خارج العروة واستقبلها صح بلا خلاف اما اذا وقف في وسط السطح أو العروة فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته

مؤذن الجامع وإذا ن صلاة الجمعة أهم من غيره وكما يجوز الرزق من بيت المال يجوز الامام ان يرزق من مال نفسه وكذلك الواحد من الرعايا وحينئذ لا حجر يرزق كم شاء وفي شاء والله اعلم بق الثاني وهو ان يستأجر على الاذان ويعطي اجرة عليه فهل يجوز ذلك فيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة واحمد أنه لا يجوز لانه عمل يعود نفعه الى الاجير فلا يصح الاستئجار عليه كالاستئجار على القضاء لا يجوز وان جاز ان يرزق القاضي من بيت المال وهذا اختيار الشيخ ابى حامد وية ال ان ابن المنذر نقله عن الشافعي رضي الله عنه واصحها انه يجوز وبه قال مالك لانه عمل معلوم يجوز اخذ الرزق عليه فيجوز اخذ الاجرة عليه ككتبة المداحف وعلي هذا فهل يختص الجاهز بالامام ام يجوز لكل واحد فيه وجهان أحدهما انه يختص بالامام او من اذن له الامام لانه من الشعائر والمصالح العامة والامام هو القوام بها فيصرف مال بيت المال الى هذه الجهة واظهرها أنه يجوز لأحد الناس من أهل المحلة وغيرهم الاستئجار عليه من ماله كالاستئجار على الحج وتعليم القرآن ويحصل من هذا الترتيب ثلاثة أوجه المنع المطلق والجواز المطلق والفرق بين الامام وغيره وقد ذكرها للمصنف جميعاً في باب الاجارة من الكتاب وان لم يذكر في الامام خلافاً في هذا الموضع فلو علمت قوله وللإمام أن يستأجر بالواو مع الماء والالف لكان صحيحاً والمذكور في الاجارة يشتمل على القدر المذكور ههنا مع زيادة الوطرحه الحاضر وإذا فرغنا على جواز الاستئجار فاقما يجوز للامام الاستئجار من بيت المال حيث يجوز له الرزق منه خلافاً ووفقاً وذكري التهديب أنه لا يحتاج الي بيان المسألة اذا استأجر من بيت المال بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن

علي الصحيح المنصوص به قال أكثر الأصحاب وقال ابن سريج تصح وبه قال أبو حنيفة وداود ومالك في رواية عنه كما لو وقف علي أبي قيس و كما لو وقف خارج العرصة واستقبلها والمذهب الاول والفرق أنه لا يعد هنا مستقبلاً بخلاف ما قاس عليه وهذا الوجه الذي لابن سريج جار في العرصة والسطح كما ذكرنا كذا نقله عنه امام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون وكلام المصنف يوم أنه لا يقول به في السطح وليس الامر كذلك وان كان بين يديه شيء شاخص من اجزاء الكعبة بكيفية جدار ورأس حائط ونحوهما فان كان ثلثي ذراع محت والإفلا وقيل يشترط ذراع وقيل يكفي أدنى شخص وقيل يشترط كونه قدر قامته المصلي طولاً وعرضاً حكاه الشيخ أبو حامد وغيره والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور الاول وهو ثلثا ذراع ولو وضع بين يديه متاعاً واستقبله لم يصح بلا خلاف ولو استقبل شجرة ثابتة أوجع تراب العرصة والسطح واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها أو وقف في آخر السطح أو العرصة واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع عن موقعه محت بلا خلاف ولو استقبل حشيشاً ثابتاً عليها أو خشبة أو عصاً مغروزة غير مسمرة

في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا وان استأجر من مال نفسه أو استأجر واحد من عرض الناس في اشتراط بيان المدة وجهان قال والاقامة تداخل في الاستئجار للأذان فلا يجوز الاستئجار علي الاقامة إذ لا كلفة فيها وفي الأذان كلفة لمراعاة الوقت وليست هذه الصورة بصفية عن الاشكال *

قال (فرع اذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يترأسوا بل ان اتسع الوقت ترتبوا ثم من أذن أولاً فهو يقيم فان تساوا أقرع بينهم ووقت الاقامة منوط بنظر الامام ووقت الاذان بنظر المؤذن) *

الفرع يشتمل علي قاعدتين أحدهما يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان كما كان لرسول الله ﷺ بلال وابن أم مكتوم (١) ومن الفوائد فيه أن يؤذن أحدهما لصلاة الصبح قبل الفجر والآخر بعده كما تقدم ونحو الزيادة لكن الاحبان لا يزداد علي أربعة فقد أخذ عثمان رضي الله عنه أربعة

(١) * (حديث) أن النبي ﷺ كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم متفق عليه من حديث القاسم عن عائشة : وروى ابن السكن والبيهقي من حديث عائشة كان له ثلاثة مؤذنين فذكرهما بزيادة أبي مخذورة وجمع بينهما البيهقي بان الاول المراد به بالمدينة والثاني المراد به بانضمام مكة : (قلت) وعلى هذا كان ينبغي أن يصيروا أربعة لان سعد القرظ كان بقيا : وروى الدارمي وغيره في حديث أبي مخذورة أن النبي ﷺ أمر نحواً من عشرين رجلاً فاذنوا : (قوله) ولا يستحب أن يترأسوا الاذان اذ لم يفعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مستفاد من حديث ابن عمر في الصحيح كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا *

فوجان أصحهما لا يصح صححه امام الحرمين والرافى وغيرهما، دليلهما في السكتين وان كانت العصا مبنية أو مسمرة صحت بالاخلاف قل امام الحرمين لسكتة يخرج بعضه عن محاذاتها وقد سبق الخلاف فيمن خرج بعض بدنه عن محاذة بعض السكتة لوقوفه على طرف ركن قل فسفي هذا تردد ظاهر عندي وظاهر كلام المصنف والاصحاب أن هذا يصح وجهاً واحداً وان خرج بعض بدنه عن محاذة العصا لانه يحد مستقبلًا بخلاف مسألة الخارج بعضه عن محاذة السكتة ولهذا قطع الاصحاب بالصحة اذا كانت العصا مسمرة وقطعوا بها ايضاً فيما اذا بقيت بقية من أصل الجدار قدم مؤخرة الرجل وان كانت أعالي بدنه خارجة عن محاذاته لكونه مستقبلًا ببعضه جزءاً شاخصاً وباقية هواء السكتة وأما الواقف على طرف الركن فلم يستقبل به شيء، أما الصلاة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن محضرة البيت نظرت فان عرف القبلة صلى اليها وان أخبره من يقبل خبره عن علم قبل قوله ولا يجتهد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد وان رأي عماريب المسلمين في بلد صلى اليها ولا يجتهدلان ذلك بمنزلة الخبر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها وان جهابها بأخبره من يقبل خبره لزمه أن يصلي بقوله ولا يجوز الاجتهاد وقد تقدم في باب الشك في باب نبأ الماء بيان من يقبل خبره وأنه يدخل فيه الحر والعبد والمرأة والاخلاف ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بالاخلاف وأما المعصية المميز فالمشهور انه لا يقبل خبره ونقل الماضي - حين وراجبا التهذيب والتممة فيه نعين لاشاعري احدهما يقبل والثاني لا فالوا فم اصحابنا من قال في قبول قوله هان فلان للزمين وقال اقفال فيه

من المؤذنين ولم يزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد واذا ترشح الاذان اثنان فصاعداً فلا يستحب ان يراسلوا بالاذان اذ لم يفعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ينظر ان وسع الوقب ترتبوا فان تنازعوا في البداية اقرع بينهم وان ضاق الوقت فان كان المسجد كبيراً اذنوا منفردين في افطار المسجد فانه ابلغ في الابعاد وان كان صغيراً وقفوا معاً واذنوا وهذا اذا لم يؤد اختلاف الاصوات الي تشويش فان ادى لم يؤذن الا واحد فن تنازعوا اقرع بينهم روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يرجعوا الا ان يستهوا عليه لاستهوا عليه » (١) واذا انتهى الامر الي الائمة فان اذنوا على الترتيب فالاول أولى بالاقامة لما روى عن زياد الصديقي قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أؤذن في صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال

(١) ﴿ حديث ﴾ لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يرجعوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا عليه موقوف عليه من حديث ابى هريرة أمه ولابن عبد البر في الاستدكار كلام حسن على هذا الحديث *

وجهان وكذا في قبول روايته حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الوجهان الاصح لا يقبل ومنهم من قال النصفان علي حالين فان دله علي المحراب او اعلمه بدليل قبل منه وان اخبره باجتهد فلا يقبل منه واما الفاسق ففيه طريقتان المشهور انه لا يقبل خبره هنا كاثرا خبره وبهذا قطع البغوي والا كثرون والثاني في قبوله وجهان لعدم التهمة هنا ومن حكي الوجين فيه القاضي حسين وصاحب التهمة وآخرون واختار صاحب التهمة القبول وقد سبق في باب الشك في نجاسة الماء أن السكافر والفاسق يقبل قولها في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية . اما المحراب فيجب اعتماده ولا يجوز مع الاجتهاد ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين علي هذا واحتج له اصحابنا بأن المحارب لا تنصب الا بحضرة جماعة من اهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة فجرى ذلك مجرى الخبر (واعلم) ان المحراب انما يعتمد بشرط ان يكون في بلد كبير او في قرية صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه علي الخطأ فان كان في قرية صغيرة لا يكثر المارون بها لم يجز اعتماده هكذا ذكر هذا التفصيل جماعة منهم صاحب الحاوي والشيخ أبو محمد الجويني في كتابه التبصرة وصاحب التهذيب والتسعة وآخرون وهو مقتضى كلام الباقرين قال صاحب التهذيب لورأى علامة في طريق

أن يقيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « أن أحاصد أذن ومن أذن فهو يقيم » (١) وهذا إذا لم يكن مؤذن راتب أو كان السابق هو المؤذن الراتب فاما إذا سبق غير المؤذن الراتب فأذن فهل يستحق ولاية الإقامة فيه وجهان أحدهما نعم لاطلاق الخبر واظهرهما لآلانه مسيء بالتقدم وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد أذن بأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا قلنا ولاية

(١) « حديث » زياد بن الحارث الصدائي اصرني رسول الله ﷺ ان أوذن في صلاة الفجر فأذنت ذراد بلال أن يقيم فقال ان احاصد أذن ومن أذن فهو يقيم احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي واللفظ للترمذي وساقه ابو داود مطولا قال الترمذي انما يعرف من حديث الا فرقي وقد ضعفه القطان وغيره قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث قال والسمل على هذا عند أكثر اهل العلم : (قوله) وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد أذن بأذن النبي ﷺ الطبراني والمقبلي في الضعفاء وابو الشيخ في الاذان من حديث سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر كان النبي ﷺ في سيرة له فحضرت الصلاة فنزل القوم بلالا فطلبوا بلالا فلم يجدوه فقام رجل فأذن ثم جاء بلال فقال القوم ان رجلا قد اذن فسكت القوم هو يا ثم ان بلالا اراد ان يقيم فقال النبي ﷺ مهلا يا بلال قائما يقيم من اذن والظاهر ان هذا اللبهم هو الصدائي وسعيد بن راشد هذا ضعيف وضعف حديثه هذا ابو حاتم الرازي وابن حبان في الضعفاء *

يقل فيمرر الناس أوفى طريق يمر فيه المسلمون والمشركون ولا يدري من نصبها أو رأى محر أبي
 قرية لا يدري بناء المسلمون أو المشركون أو كانت قرية صغيرة للمسلمين اتفقوا على جهة يجوز وقوع
 الخطأ لاهلها فانه يجتهد في كل هذه الصور ولا يعتمد وكذا قال صاحب التمهة لو كان في صحراء
 أو قرية صغيرة أوفى مسجد في برية لا يكثر به المارة فالواجب عليه الاجتهاد قال ولو دخل بلد اقد
 خرب وانجلى أهله فرأى فيه محارب فان علم أنها من بناء المسلمين اعتمدها ولم يجتهدوا ان احتمل
 أنها من بناء المسلمين واحتمل أنها من بناء الكفار لم يعتمدها بل يجتهد وتقل الشيخ أبو حامد
 في تعليقه هذا التفصيل في البلد الخراب عن اصحابنا كلهم *

الاقامة لمن أذن أو لافليس ذلك على سبيل الاستحقاق بل لو اذن واحد أو أقام غيره اعتد به وى أن عبد الله
 ابن زياد « لما لقي الاذان على بلال فأذن قال عباده أنا رأيته وأنا كنت أريده يا رسول الله قال
 فأقم أنت » (١) وحكى صاحب التمهة وغيره وجها انه لا يعتمد به نحر بحمان قول الشافعي رضي عنه نه لا يجوز
 ان يخطب واحد ويصلي آخر هذا اذا اذنوا على الترتيب أما اذا اذنوا معا فان اتفقوا على اقامة واحد فذاك
 والآخر ع بينهم ولا يقيم في المسجد الواحد الا واحد فانها لاستنهاض الاخرين الا اذا لم تحصل الكفاية
 بواحد وقيل لا بأس بان يقيموا معا ان لم يؤدوا لي التشويش: وعود الى لفظ الكتاب قوله فلا يستحب
 ان يتراسلوا بل ان وسع الوقت ترتبوا في الاستجاب التراسل مطلقا وبيان لما يستحب على أحد
 التقديرين وهو سعة الوقت وكان الاتق أن يبين معه حكم التقدير الثاني فالترتيب لاحدهما والسكوت
 عن الثاني ترك غير مستحسن لا إيجاز فان قلت تقييد الترتيب بما اذا وسع الوقت فيفيد أن الحكم
 بخلافه فيما اذا لم يسع الوقت قلنا نعم لكن لا يفيد الا أنهم لا يرتبون ولا يعرفون ذلك إلا أنهم

(١) حديث صحيح ان عبد الله بن زيد لقي الاذان على بلال قال عبد الله انا رأيته وانا كنت
 أريده يا رسول الله قال فأقم أنت احمد وابو داود من حديث محمد بن عمر وعن محمد بن عبد الله
 عن عمه عبد الله بن زيد قال اراد النبي ﷺ أشياء لم يصنع منها شيئا فأرى عبد الله بن زيد
 الاذان فأتى النبي ﷺ فأخبره قال الله على بلال فأذن بلال فقال عبد الله انا رأيته وانا كنت اريده
 قال فأقم أنت ومحمد بن عمر وهو الواقفي بينه ابو داود الطيالسي في روايته وهو ضعيف واختلف
 عليه فيه فقيل عن محمد بن عبد الله وقيل عن عبد الله بن محمد قال بن عبد البر اسناده حسن احسن
 من حديث الافريقي وقال البيهقي ان محمدا لم يصح لقا لان قصة الصدائي بد وذكره ابن شاهين
 في الناسخ وقال البخاري عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه عن جده لم يذكر سماع
 بعضهم من بعض كما نه يشير الى ما رواه البيهقي من طريق ابى العميس عن عبد الله بن محمد بن
 عبد الله بن زيد عن ابيه عن جده انه رأى الاذان والاقامة متنى متنى فأتى النبي ﷺ فأخبره
 فقال عليهن بلالا فقال تقدمت فأمرني ان اقم فأقمته قال الحاكم رواه الحفاظ من اصحاب
 ابى العميس عن زيد بن محمد بن عبد الله بن زيد وعند ابن شاهين ان عمر جاء فقال انا رأيت

(فرع) قال اصحابنا اذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكعبة فمن يمانه يستمده ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ويعني بمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم مصلاه وموقفه لانه لم يكن هذا المحراب المعروف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احدثت المحاريب بعده قال اصحابنا وفي معنى محراب المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب وكذا المحاريب المنصوبة في

يؤذنون جميعا لان هنا قسما آخر وهو انه لا يؤذن الا احدثهم ويتقبر انه يفيد انهم يؤذنون جميعا اما وحده أو بقرينة قوله بعد ذلك فان استوتوا أفرع بينهم لكنه لا يفيد انهم يؤذنون مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فاذا القدر المذكور لا يفيد معرفة الحكم المطلوب وأما الاقامة فقد بين حكمها على التقديرين وأما اذا أذنوا مرتبا فيث قال ثم من أذن أولا فهو يقيم وأما اذا أذنا

الرؤيا ويؤذن بلال قال قائم انت وقال غريب لا اعلم احدا قال فيه ان الذي اقام عمر إلا في هذا والمروى انه عبد الله بن زيد : (وله) طريق اخرى اخرجها ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان اول من اذن في الاسلام بلال واول من اقام عبد الله بن زيد واستاده منقطع بين الحكم ومقسم لان هذا من الاحاديث التي لم يسمها منه : (قوله) من المحبوبات ان يصلى المؤذن وسامعه على النبي ﷺ بعد الاذان ويقول اللهم هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والدرجة الرفيعة وابته المقام المحمود الذي اخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر وانه سمع النبي ﷺ يقول اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على الحديث : واخرج البخارى واصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث لكن ليس فيه والدرجة الرفيعة وقال مقاما محمودا وعند النسائي وابن خزيمة بالتعريف فيها وليس في شيء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة وزاد الرافعي في المحرر في آخره يا ارحم الراحمين وليست ايضا في شيء من طرقه : وروى البزار من حديث ابى هريرة ان المقام المحمود الشفاعة : (قوله) ويستحب لمن سمع اذان المغرب ان يقول اللهم هذا اقبال ليلك الحديث رواه ابو داود والترمذى من حديث ام سلمة وصححه الحاكم : (قوله) وان يجيب المؤذن فيقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلتي الاقامة فانه يقول اقامها الله وادامها وجعلني من صالحى اهلها وإلا في التشويب فيقول صدقت وبررت عن ابى سعيد الخدرى مرفوعا اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول : اخرجه الستة ورواه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث ابى هريرة : وروى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلونا فقال قل كما يقولون فاذا انتهت فصل تمطع : وعن ام حبيبة مرفوعا من فضله رواه ابن خزيمة والحاكم : وروى البخارى والنسائي من حديث معاوية مرفوعا القول كما يقول المؤذن الا الحيلتين واخرجه مسلم من حديث عمر والبزار من حديث أبى رافع : وأما كلتي الاقامة فاخرجه ابو داود من حديث ابى أمامة ان بلالا

بلاد المسلمين بالشروط السابق فلا يجوز الاجتهاد في هذه المواضع في الجهة بلا خلاف وأما الاجتهاد في التيامن والتياسر فإن كان محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجر بحال وإن كان في سائر البلاد ففيه أوجه أصحها يجوز قال الرافعي وبه قطع الأكثرون والثاني لا يجوز في السكوفة خاصة والثالث لا يجوز فيها ولا في البصرة لكثرة من دخلها من الصحابة رضي الله عنهم *

(فرع) قال أصحابنا لا يعمى يعتمد المحراب بمس إذا عرفه بالمس حيث يعتمد به البصير وكذا البصير في الظلة وفيه وجه أن لا يعمى إنما يعتمد محراباً رآه قبل العمى ولو أشبهه على العمى واضح لمسها صبر حتى يجد من يخبره فإن خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله ونجى الاعادة *

وما خفي قال فإن استوا أقرع بينهم والمعنى فإن استوا في الأذان وتنازعا في الإقامة والافلو سلوها لواحد فلا حاجة إلى القرعة وقوله من أذن أولاً فهو يقيم وإن كن هالفاً لكنه محمول على ما إذا لم يكن السابق مسيئاً بمبادرة المؤذن الراتب كما قدمناه ثم الحكم بأنه يقيم استحقاق أو استحباب قد ذكرناه (الثانية) وقت الأذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه إلى مراعاة الإمام ووقت الإقامة منوط بنظر الإمام فانما يقيم المؤذن عند اشارته لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قل «المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة» (١) والمعنى فيه أن الإقامة سبيلها أن تعقب الصلاة على الاتصال والصلاة إلى الإمام فينبغي أن يكون عازماً على الشروع عند تمامها ولهذا لم يقولوا بترتيب الإقامة عند كثرة المؤذنين لأن ما سوى الإقامة الأخيرة لا يتصل بها الصلاة ونظم الباب بذكر محبوبات مما يتعلق بالأذان أهلها المصنف (منها) أن يكون المؤذن ممن جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض صحابته الأذان في آبائهم إذا وجد وكان عدلاً صالحاً له وإن يعلى المؤذن ومن يسمع الأذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الأذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

(١) هذه الحديث تقدم في أول باب الأذان من الترحم ذكرهما هنا في التلخيص اهـ مصححه

أخذ في الإقامة فلما بلغ قد قامت الصلاة النبي ﷺ أقامها الله وإدامها وهو ضعيف والزيادة فيه لا أصل لها وكذا لا أصل لما ذكره في الصلاة خير من النوم *

(١) حديث يروي أنه صلى الله عليه وسلم قال المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة ابن عدى في ترجمة شريك القاضي من روايته عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فرد به شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك ابن عباد وهو ضعيف ورواه البيهقي عن علي موقوفاً : وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ولا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ (حديث) ابن عمر ليس على النساء أذان رواه البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح وزاد ولا إقامة وقال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً انتهى ورواه ابن عدى والبيهقي من حديث أسماء مرفوعاً وفي استاده الحكم بن عبد الله الأيلي وهو ضعيف جداً *

(حديث) عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم الحاكم والبيهقي وزاد ونظم النساء وسطهن

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن شيء من ذلك وأن كان ممن يعرف الدلائل فان كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة لان له طريقا الي معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ولهذا قال الله تعالى (وعلامات وبالنجم هم يهتدون) فكان له ان يجتهد كالعلماء في الحادثة وفي فرضه قولان قال في الام فرضه اصابة العين لان من لزمه فرض القبلة لزمه اصابة العين كالمسكى وظاهر مانقله المزني أن الفرض هو الجهة لانه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل لان فهم من يخرج عن العين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا لم يعرف الغائب عن أرض مكة القبلة ولم يجد محرابا ولا من يخبره على ماسبق لزمه الاجتهاد في القبلة ويستقبل ما أدى اليه اجتهاده قال أصحابنا ولا يصح الابدالة القبلة وهي كثيرة وفيها كتب مصنفة وأضعفها الرياح لاختلافها واقواها القطب وهو نجم صغير

القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعته المقام المحمود الذي وعده وان يحجب من يسمع الاذان المؤذن فيقول مثل ما يقول وان كان السامع جنبا أو محدثا الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلمة الاقامة فانه يقول أقامها الله وأدامها وجعلني من صالحى أهلها والا في التثويب فانه يقول صدقت وبررت وفي وجه يقول صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم فان كان في قراءة أو ذكر فيستحب أن يقطعها ويجيب فان ذلك لا يفوت ولو كان في الصلاة فالمستحب لا يجيب حتى يفرغ منها بل يكره أن يجيب في أظهر القولين لسكن لو أجاب

: وروى البيهقي من طريق مكحول عن الزهري عن عروة عن عائشة كنا نصلي بغير اقامة *
﴿ حديث ﴾ عمرو لولا الخليفة لا ذنت: ابو الشيخ في كتاب الاذان والبيهقي من حديثه وفيه قصة والخليفة بتشديد اللام مع كسر الخاء المعجمة وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا اسمعيل ابن ابي خالد عن قيس قال قال عمرو لواطيق مع الخليفة لا ذنت *

﴿ حديث ﴾ ان عثمان اتخذ اربعة من المؤذنين ولم تزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد هذا الاثر ذكره جماعة من فقهاء أصحابنا منهم صاحب المذهب ويص له المنذرى والنوى ولا يصرف له أصل وقد ذكر البيهقي في المعرفة ان الشافعي احتج في الاملاء بقصة عثمان في جواز اكثر من مؤذنين اثنين : (قوله) وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لانه لم يقعله رسول الله ﷺ ولا أمر به ولا السلف الصالح بعده كذا قال : وقد روى الترمذى واحد والدارقطنى من حديث يعلى بن مرة ان النبی ﷺ اذن وهو على راحلته واقام وهو على راحلته ولقظ الترمذى لنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم واقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ إماما وقال تقرد به عمر بن الرماح وقال عبد الحق استاده صحيح والنوى استاده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان لحال عمرو بن عثمان : وقد رواه الدارقطنى من هذا الوجه بلفظ قاصر المؤذن فاذن واقام أو اقام

في بنات نمش الصغرى بين الفرقدين والجدى وإذا اجتهد وظل القبلة في جهة بعلمة صلى اليها ولا يكفي الظن بلا علامة بلا خلاف بخلاف الاواني فان فيها وجها معيناً انه يكفي الظن فيها بغير علامة وذلك الوجه لا يبيح هنا بالاتفاق وقد سبق هناك الفرق ولو ترك التماس على الاجتهاد الاجتهاد وقد مجتهد لم تصح صلاته وان صادف القبلة لانه ترك وظيفته في الاستقبال فلم تصح صلاته كالمصلي بغير تقليد ولا اجتهد وصادف فانه لا يصح بالاتفاق وسوا ذلك وقت أم لم يقض هذا هو المذهب وقطع الجمهور وفيه وجه لابن سريج أنه يقلد عند ضيق الوقت وخوف الغوات

بما استحبه لم تبطل صلاتها إذا كان ونعم له قلحي على العلامة أو تكلم بكلمة التوب بطلت صلاته لانه كلام ولو أجاب في خلال الفاتحة استأنفها فن الاجابة في الصلاة غير مجبوبة بتحب أن يقول من سمع أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليالك وإدبار نهارك مغربي ويحب الدعاء بين الاذان والاقامة وأن يتحول المؤذن الى موضع آخر الاقامة

قال (الباب الثالث في الاستقبال: والنظر فيه في ثلاثة أركان (الاول) اعدالة وتعيين الاستقبال في فرائضها (و) الا في القتال فلا تؤدي فريضة على المرحلة ولا مندورة أن قننا يسلطها مسلح واجب الشرع ولا صلاة الجنائزة (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام

بغير اذان ثم تقدم فصل بنا على راحته ورجع السهلي هذه الرواية لأنها يثبت ما أجمل في رواية الترمذي وان كان الراوى له عن عمر بن الرماح عنده شديد الضعف وقد روى ابن عدى عن أنس مرفوعاً بكرة للامام ان يكون مؤذناً قال ابن عدى منكر والبلاء فيه من سلام الطويل او زيد العمي . وروى ابن حبان في ترجمة الملقى بن هلال عن جابر مثله والملقى متهم بالكذب : وروى اصحاب السنن الاربعة حديث عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول الله اجعلنى امام قومي قال انت امامهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجرا وصححه الحاكم : (قوله) المنقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده أشهد انى رسول الله كذا قال ولا اصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه انه كان يقول أشهد ان شحدا رسول الله او عبده ورسوله وسيأتى في التشهد . وللازمة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة واشهد ان شحدا رسول الله نعم في البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهد ان لا إله إلا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن ابي هريرة : (قوله) الدعاء بين الاذان والامة لا يرد رواه النسائى وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن ابي مرجم عن أنس : وأخرجه هو وأبو داود والترمذى من طريق معاوية بن قرة عن أنس : وروى ابو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قل ما رد على داع دعوه عند حضور النداء الحديث *

وهو ضعيف وفي فرض المجتهد ومطلوبه قولان أحدهما جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على صحة صلاتهم وأصحهما عينها اتفاق العراقيين والقتال والمتولي والبغوي علي تصحيحه ودليهما في الكتاب واجاب الاصحاب عن صلاة الصف الطويل بان مع طول المسافة تظهر الماساة والاستقبال كالنار علي جبل ونحوها قل البنديجي القول بأن فرضه

قال الله تعالى (قد نرى تقاب وجهك في السماء) الآية يروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ودعى في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة » (١) واعلم أن الاستقبال يقتدر الي مستقبل ومستقبل وهو المسمى قبله وبدلان حالة يقع فيها الاستقبال ومعلوم ان الاستقبال لا يجب في غير حالة الصلاة والحاجة تمس الي الكلام في الامور الثلاثة فلذلك قال والنظر فيه في ثلاثة اركان وهي الصلاة والقبلة لا يتقبل أولها الصلاة وتنقسم الي فرائض ونوافل أما الفرائض فيتعين الاستقبال فيها الا في حالة واحدة وهي حالة شدة الخوف في القتال فانه يأتي بها بحسب الامكان قال الله تعالى (فان خضم فرجالا أو ركبانا) قال ابن عمر رضى الله عنهما « مستقبل القبلة وغير مستقبلها » قال نافع لأبواه ذكر ذلك الاعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في الكتاب إلا في القتال يعني بمحالة شدة الخوف لا مطلق القتال ثم الشرط ان يكون القتال مباحا علي ماسأتي في صلاة الخوف ان شاء الله تعالى ويلتحق بهذا الخوف ما اذا اكسرت السفينة فبقي علي لوح منها وخاف الفرق لو ثبت علي جهة القبلة وكذلك سائر وجوه الخوف فليس القتال معينا لعينه وانما المعتبر الخوف وأما النوافل فكذلك يجب الاستقبال فيها الا في حالة الخوف وفي السفر علي ماسأتي فالمستثنى في قسم الفرائض حالة واحدة وفي قسم النوافل حالتان والشافعي رضى الله عنه عبر عن الفرض بعبارة اخرى من غير تقسيم الصلوات الي الفرائض والنوافل فقال لا تجوز الصلاة من غير الاستقبال الا في حالتين احدهما النافلة في السفر والثانية شدة الخوف فان قيل الاستثناء لا ينحصر في هاتين الحالتين ألا ترى أن المريض الذي لا يجهد من وجهه الي القبلة ولا يطبق التوجه معذور وكذلك المروبط علي الخشب قلنا الكلام في القادر علي ان يصلي متوجها فاما العاجز فلا يكلف بما ليس في وسعه ولا حاجة الي استثنائه من موارد امكان التكليف واذا عرفت هذه المقدمة فيتفرع عليها انه لا يجوز فعل الفريضة علي الراحة لا اختلال امر الاستقبال وينبغي أن تعرف من قوله فلا يؤدى فريضة علي الراحة شيتين (أحدهما) انه ليس المراد منه الاداء الذي هو ضد القضاء فان الفريضة كما لا تؤدى علي الراحة لا تقضى

(١) حديث في ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت ودعا في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة متفق عليه من اسامة بن زيد وفي رواية لها من حديث

الجبهة لله المزني وليس هو بغيره ولا شافعي وكذا أنكره الشيخ أبو حامد وآخرون سلكوا امام الحرمين والغزالي طريقة أخرى شاذة ضعيفة أخرجهما الامام تركتها لشذوذها واحتج الاصحاب لقول بالعين بحديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة خرج فصلي اليها وقال هذا القبلة » رواه البخاري ومسلم وهو حديث أسامة بن زيد الذي ذكره المصنف في أول الباب واحتجوا للجمعة بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وصح ذلك عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك : قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الواجب إمساك عين الكعبة وبه قال بعض المالكية ورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة الواجب الجهة وحكاه الترمذي عن

أيضا وإنما المراد من الفصل (والثاني) أنه وإن كان مطلقا لكن الفرض ما إذا لم يلحقه خوف فاما إذا خاف الاقطاع عن الرقعة لو نزل لاداء الفريضة أو خاف على نفسه أو ماله من وجه آخر فله أن يصلي على الدابة لكنه بعيد إذا نزل وهل يجوز فعل المنذورة على الرحلة بين على أصل سبق ذكره وهو أن المنذورة من العبادة عند الاطلاق يحمل على أقل واجب ويعلى احكام الواجبات أم لا إن قلنا لا جاز ذلك وإن قلنا نعم لم يحز وهو الصحيح والمحكى عن نفسه في الامم ولك أن تعلم قوله ولا منذورة بالخاء لان ابا الحسن السرخسي حكى في مختصره أنه لا يصلي على الرحلة صلاة نذر أو جبها وهو بالارض فإن أوجب صلاة وهو راكب اجزأه فعلها على الدابة واما صلاة الجنائزة ففي جواز فعلها على الرحلة ثلاثة طرق ينعأ في التيمم والظاهر ما ذكره في الكتاب وهو المنع لان الركن الاظهر فيها القيام وفعلها على الرحلة يحو صورة القيام وذكر بعضهم لا منع وهي آخر سنذكره من بعد ويجب ان يكون قوله ولا صلاة جنازة مرقوما بالواو لما تقدم *

قال (ولا تصح الفريضة على بغير معقول وفي ارجوحة معامة بالبال لانهم ليسا للقرار بخلاف السفينة المباركة لان المسافر محتاج اليها بخلاف الزورق المشدود على الساحل لانه كالسرير والمال كالارض) فعل الفريضة على الرحلة كما يشتمل على الاخلال بأمر القيام والاستقبال ففيه ذى آخر وهو اقامة الفريضة على ما لا يصلح للقرار وفي اشتراط اقامتها على ما لا يصلح للقرار كلام مراد المصنف ان يبين ان امتناع فعل الفريضة على الرحلة ليس لاختلال أمر الاستقبال فحسب بل من شرط الفريضة فعلها على ما هو للقرار وهذا الشرط قائم اذا أقيمت على الرحلة وفقه الفصل أن استقرار المصلي في نفسه شرط فلا يس له أن يصلي الفريضة وهو سائر ماتس لان المشي يشتمل على الحركات والاصل أنه لا يحتمل أصلا تخالفنا في النوافل في السفر لما سياتي

ان عمر فصلى ركعتين في وجه الكعبة : وقال الخطابي قوله هذه القبلة معناه ان امرها استقر على هذه البنية لا ينسح ابدأ فصولا اليها فهي قبلكم : وقال النووي يحتمل ان يريد هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي امرت باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حوله بل تقسها فقط

عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمرو ابن المبارك وسبق دليلها *
(فرع) في تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه (أحدها) أنه فرض كفاية (والثاني) فرض عين وصححه
البعوى والرافعي كتعلم الوضوء وغيره من شروط الصلاة وأركانها (والثالث) وهو الأصح أنه
فرض كفاية إلا أن يريد سفرًا فيتعين للعموم حاجة المسافر وكثرة الاشتباه عليه ولا يصح قول من

وهل يجوز فعلها على الدابة نظر أن أحل فعلها بالقيام أو الاستقبال فلا يجوز وإن أمكنه إتمام أو كمن
الصلاة بأن كان في هودج أو على سرير موضوع على الدابة فالذي ذكره المصنف أن الفريضة
لا تصح وإن كانت الدابة واقفة متعقولة واتباع فيه إمام الحرمين حيث قال لا تنهى الفريضة على الرحلة
وإن كان المصلى قادرًا على المحافظة على الأركان كلها مستقبلًا وكان البعير معقولًا لأنه مأمور
بإداء الفرائض متمكنًا على الأرض أو مافي معناها وليست الدابة للاستقرار عليها وكذلك القول في
الارجوحة لا تدود بالحيال لأنها لا هدف في العرف مكان السكن وهو مأمور بالتمسك والاستقرار وهذا بخلاف
السفينة حيث تصح الصلاة فيها وإن كانت تجري وتحرك بمن فيها كالقواب تتحرك بالراكبين
لأن ذلك إنما يجوز لمسئس الحاجة إلى ركوب البحر وتتمر الدول في أوقات الصلاة عنه فجعل الماء
على الأرض كالارض وجعلت السفينة كالصفايح المبطوحة على الأرض وألحق بالسفينة الجارية

وهو احتمال حسن بديع ويحتمل أن يكون تعلبًا للإمام أن يستقبل البيت من وجهه وإن كانت
الصلاة إلى جميع جهاته جائزة : وقد روى البزار عن عبد الله بن حبشي رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة ويقول أيها الناس إن الباب قبلة البيت لكن إسناده ضعيف :
وروى البيهقي عن ابن عباس مرفوعًا البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم
والحرم قبلة أهل الأرض في مشارقها ومقاربها من امتي وأستاذ كل منهما ضعيف : (تنبيه) حديث
الباب قد يمارض حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعًا وقال
حسن صحيح ورواه الحاكم من طريق شعيب بن أيوب عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر وذكره الدارقطني في الملل وقال الصواب عن نافع عن عبد الله بن عمر
عن عمر قوله *

(حديث) * ابن عمر في قوله تعالى فإن خفتم فرجالا أو ركبانًا قال مستقبل القبلة
أو غير مستقبلها قال نافع ولا أراه ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري
من حديث مالك عن نافع هكذا في حديث في كيفية صلاة الخوف ورواه ابن خزيمة من حديث
مالك بلا شك وفيه رد لقول من زعم أن قوله لا أراه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل
الحديث في كيفية صلاة الخوف لا هذه الزيادة واحتجاجة لذلك بأن مسلما ساقه من رواية موسى
عن نافع وصرخ بأنها من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر جزما وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكم صلاة الخوف لا تفسير للآية

أطلق أنه فرض عين اذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم الزموا آحاد الناس تعلم أدلة القبلية بخلاف أركان الصلاة وشروطها لأن الوقوف على اقبلة سهل غالباً والله أعلم •
 • قال المصنف رحمه الله •

(وإن كان في أرض مكة فإن كان بينه وبين البيت حائل أصلي كالجليل فهو كالغائب عن

الزورق المشدود على الساحل تنزيلاً له منزلة السرير والماء منزلة الأرض، وتحركة تسفلاً وتصعداً كتحررك السرير ونحوه علي وجه الأرض فلا يمنع صحة الفريضة وأما الزورق الحسابي فهل المقيم في بغداد وغيره اقامة الفريضة فيه مع تمام الأركان والأفعال قال امام الحرمین فيه احتمال وتروى ظاهر فإن الأفعال تكثر بمریان الا واریق وهو قدر علي دخول الشط واقامة الصلاة قالوا وان احتمل رجال سرير او عليه انسان لم يصح عليه الفرض فإنه محمول الناس فكل من كحمول البهائم هذا كلامها ولا يخفى أن من حكم بالدم والدابة معقولة لان يحكم به وهي سائرة أو ولي وأودأ كثر أصحابنا منهم صاحب المعتمد والحسين الفراء وأوسعيد المتولي والقاضي الأوباني وغيرهم أنه يجوز فعل الفريضة علي الدابة مع تمام الأفعال والأركان بان كان في هودج أو علي سرير ونحوهما إذا كانت الدابة واقفة ولم يذكروا خلافاً فيه وإن كانت سائرة ففيه وجهان (أحدهما) المواز جالو صلي في سفينة جارية ومنهم من قاسه علي ما لو صلي علي سرير يحملة جماعة كأنهم اتخذوا هذه الصورة متفقاً عليها (وأصحها) وهو المحسكي عن نفسه في الاملاء أنه لا يجوز لان سير الدابة منسوب اليه ولهذا يجوز الطواف عليها وسير السفينة بخلافه فانها بمثابة الدار في البر وأيضاً فان البهيمة لها اختيار في السير فلا يكاد يثبت علي حالة واحدة والسفينة كإبرم سیر اذ لا اختيار لها واذ اوقعت علي ما حكيت تبيين لك انه يجب أن يكون قوله ولا تنح الفريضة علي بعير معلماً بالواو بل الظاهر الجواز اذا كانت الدابة واقفة علي خلاف ما في الكتاب قلنا عن المذهب في معنى أما النقل فقد بيناه وأما المعنى فلان المصنف وامام الحرمین لم يريدوا في التوجيه علي أن المصلي في الفريضة أمور بالاستقرار علي الأرض أو غيرها ما يصلح للقرار وهذا لا يسله أصحاب الطريقة الاخرى انما المسلم عندهم انه أمور بالاستقرار في نفسه ثم هو مشكل بالزورق المشدود علي الشط فانه لا تتعاقب به الحاجة المفروضة والسفينة والزورق الحارين وهو قادر علي الخروج الي الساحل والاستقرار علي الأرض فلم كان الزورق المشدود كالسرير علي الأرض ولم تكن الدابة المعقولة كعدل أو متاع ساقط علي الأرض فان حاولت دفع الخلاف وقلت الفارقون بين أن تكون الدابة واقفة أو سائرة صودوا المسألة فيما اذا كان في هودج أو سرير علي الدابة وليس في الكتاب تعرض لذلك فاعل مسألة الكتاب فيما اذا وقف علي ظهر الدابة من غير سرير ونحوه وحيث لا يتتاق الكلامان لتغاير الصورتين نعم يجب طلب الفرق والجواب ان هذا فاسد من وجوه ثلاثة (أحدها) أن الدابة الواقعة

مكة وإن كان بينهما حائل طارىء وهو البناء فيه وجهان أحدهما لا يجتهد لأنه في أى موضع كان
فرضه الرجوع الى العين فلا يتغير بالحائل الطارىء والثاني يجتهد وهو ظاهر المذهب لأن بينهما وبين
البيت حائل يمنع المشاهدة فاشبهه إذا كان بينهما جبل * (الشرح) قال أصحابنا إذا صلى بمكة خارج المسجد فان عين الكعبة كن يصل على أبى

إذا لم تصلح للقرار فالمحمول عليها من السرير ونحوه أولى أن لا يصلح للقرار فحال أن يمنع من
الوقوف عليها ولا يمنع من الوقوف على ما عليها (والثاني) ان الفارقين بأسرهم ما صوروا المسألة في
المودج والسرير بل منهم من تعرض لذلك أيضاً لان أمام الاركان والافعال حينئذ يتيسر
ومنهم من فصل بين وقوف الدابة وسيرها من غير تعرض للسرير هذا الشيخ ابراهيم المرودى
ذكر فيما علق عنه ان أمكنه اقيام والاستقبال في جميع الفريضة على الدابة نظر ان كانت واقفة
جاز وان كانت تسير فوجهان ولم يشترط أن يكون عليها سرير ونحوه (والثالث) أنا حكينا عن
امام الحرمين أنه الحق ما اذا احتمل السرير رجال فصلى عليه بما اذا صلى على ظهر الدابة وذلك
بوضوح انه لا فرق بين أن يكون على الدابة سرير أم لا والله أعلم *

قال * (أما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل راكبا وماشيا وفي السفر القصير قولان
ولا يجوز (و) في الحضر) *

تكلما في حكم اقامة الفرائض على الرواحل وأما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل
عند السير راكبا كان او ماشيا متوجها الى طريقه لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما «ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يصلى في السفر على راحلته حيث توجهت به» (١) وخالف ابو حنيفة في الماشى
ويحكي مثله عن احمد فليكن قوله وماشيا معلما برفيقها الثاني أن الانسان قد يكون له أوراد
ووظائف ويحتاج الى السفر لها مشغولا منع من التنفل في سيره لغاته احد امرين اما اوراده او مصالح معاشه

(١) (حديث) ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في السفر على راحلته
حيث توجهت به متفق عليه وله الفاظ منها للبخارى عن عامر بن ربيعة كان يسبح على الراحلة
وللبخارى من وجه آخر عن ابن عمر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومى برأسه
قبل أى وجه توجه وبورعليا غير انه لا يصلى عليها المكتوبة وللبخارى من وجه آخر كان يسبح
على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومى برأسه : (قوله) وروى عن جابر مثله متفق عليه وله الفاظ
منها كثر يصلى على راحلته حيث توجهت به فاذا اراد الفريضة نزل فادب قبل القبلة
لفظ البخارى ولم يذكر مسلم النزول وقال الشافعي انا عبد المجيد عن ابن جريج اخبرني
ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحلته
النوافل ورواه ابن خزيمة من حديث محمد بن بكر عن ابن جريج مثل سياقه وزاد ولكن خفض
السجدتين من الركعة يومى إماما ولابن حبان نحوه *

قيس أو سطع دار ونحوه صلى إليها وإذا بنى محرابه على العيان صلى إليه أبدأ ولا يحتاج في كل صلاة إلى العناية قال أصحابنا وفي معنى العيان من نشأ بمكة ويتقن أصابة الكعبة وإن لم يشاهدها في حال الصلاة فهذا فرضه أصابه العين قطعاً ولا اجتهد في حقه قامة من لا يمس من الكعبة ولا يتقن الأصابة قالت كل بينه وبينها حائل أصلي كالجيل فله الاجتهاد بخلاف قال أصحابنا

ولا فرق في ذلك بين الراكب والمشي وهل يختص ذلك بالسفر الطويل فيه قولان أحدهما وبه قال مالك نعم كما قصر والفطر وأصحها لا: لا إطلاق الخبر الذي رويناه وروى مثله عن جابر ولأن الحاجة كما تمس إلى السفر الطويلة تمس إلى السفر القصيرة أو هي أغلب ومنهم من قطع بالجواز في السفر القصير وأمتنع من إثبات خلاف فيه فلك أن تعلم بالوارى لمظاقولين من قوله وفي السفر القصير قولان وأما في الحضر فظاهر المذهب أنه لا يجوز ترك استقبال القبلة في التوافل وهي والفرائض سواء في امر القيام وذلك لأن الغالب من حال المقيم البث والاستقرار وقال أبو سعيد الأصبغى يجوز للحاضر ترك استقبال فيها والتغفل متوجهاً إلى مقصده في الترددات لأن المقيم أيضاً يحتاج إلى التردد في دار أقامته وعلى هذا فالراكب والراجل سواء وذكر في التهمة أن هذا اختيار التقال ولم يحكم غيره عن اختياره على هذا الإطلاق سكن الشيخ أباً محمد ذكر أنه اختار الجواز بشرط أن يكون متغفلاً في جميع الصلاة فليكن قوله ولا يجوز في الحضر معلماً بالوارى لمكث هذا الوجه ثم يتعلق بلفظ الكتاب في الفصل مباحثان (أحدهما) أنه قال أما التوافل فيجوز إقامتها في السفر الطويل ولفظ التوافل تدخل فيه الرواتب وغيرها فاليس بفرض فهل يشتمل الجواز المسك أم لا والجواب أن طائفة من أصحابنا منهم القاضي ابن كعب - كروا أنه لا تقام صلاة العيدين والسكوفين والاستسقاء على الراحة وأما تقام الرواتب وصلاة الضحى وما يكثر ويتكرر وأما هذه الصلوات فهي نادرة فأشبهت صلاة الجنائز وبهذه العلة منع بعضهم صلاة الجنائز على الراحة وهذه العلة والتي قدمناها من نحو صورة القيام ينبغي أن تختلف في التفرغ إذا صلاهما على الراحة قائماً وقضية هذه العلة المنع وقضية تلك العلة الجواز وبه أجاب امام الحرمين رحمه الله وقضية لفظ الكتاب إطلاق القول في التوافل بالجواز وهو الظاهر عند الأكثرين ولذلك قالوا في دفع الطواف أن قلنا بالاقتراف فلا تؤدي على الراحة ولا فتؤدى ولم يبالوا بالندرة وقال في التهذيب يستوى فيه الرواتب وغيرها ما ليس بفرض (والثانية) أنه قال راكبا ومشياً والركوب كما يستعمل في الدابة يستعمل في السفينة فيقال ركب السفينة أو الدابة وركب البحر فهل يجوز أن يتغفل في السفينة حيث ما توجهت كما يجوز على الدابة والجواب لاحكى ذلك عن نص الشافعى رضي الله عنه ذلك لأنه يمكن من الاستقبال ولهذا قول لو كان في هودج على الدابة يتمن فيه من الاستقبال يلزم ذلك على الصحيح كما أتى واستثنى في العدة عن راكبي السفينة الملاح الذي يسيرها فله أن يتغفل إلى حيث توجه لأن تكليفه

ولا يلزمه صعود الجبل لتحصيل للمشاهدة لان عليه في ذلك مشقة وان كان الحائل طارفاً فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحهما عند المصنف والبندنيحي وابن الصباغ والشاشي والرافعي أنه يجوز الاجتهاد والثاني لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والناوردي والمحملي والجرجاني * قال المصنف رحمه الله *

الاستقبال يقطعه عن النافلة أو عن عمله وسيره *

قال (ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة وقيل يجب الاستقبال عند التحريم) (وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة ولا يصلي راكب الثعالب إذ ليس له صوب معين وان حرف الدابة عمداً عن صوب الطريق بطلت صلاته وان كان ناسياً لم تبطل ان قصر الزمان لكن يسجد للسهو وان طال في البطلان خلاف يجري مثله في الاستدبار ناسياً وان كان بجماح الدابة بطل ان طال الزمان وان قصر فوجهان ثم علي الراكب أن يرمي بالكوع والسجود ويجعل السجود (ح) اخفض من الركوع وان كان في مرقداً ثم السجود والركوع * المنتفل في سيره أماراكب أو ماش ولا بد في الحالتين من النظر في الاستقبال وكيفية الافعال فبدأ بالكلام في الراكب ثم تكلم في الماشي أماراكب فلما أن يكون على سرج ونحوه ولا يمكنه اتمام السجود والركوع والاستقبال في جميع صلاته وأما يكون في مرقديمكنه ذلك فلما في الحالة الاولى فلا يمنع من الصلاة بتعذر الاستقبال في جميعها ولكن هل يجب عليه أن يستقبل القبلة عند التحريم فيه وجوه (أحدها) لا يكفي دوام الصلاة لان تكليف الاستقبال يشق عليه ويشوش عليه سيره (والثاني) نعم ليكون ابتداء الصلاة على صفة السكال ثم يخفف الامر في الدوام كما أن النية يشترط اقترانها بالتكبير ولا يشترط في دوام الصلاة فعلى هذا الوجه لو تعذر الاستقبال في تلك الحالة لم تنصح الصلاة أصلاً (والثالث) انه ان سهل عليه الاستقبال عند التحريم وجب والا فلا فلو كانت الدابة واقفة وأمكنه الانحراف عليها الى القبلة لو أدارها اليها أو كانت سائرة والزمام في يده ولا حرجان بها فلا استقبال سهل وان كانت مقطرة أو صعبة الادارة لحرانها فهو عسير أما الاشرط عند السهولة فلما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا سافر وأراد أن يتطوع استقبال القبلة بناقته وكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه» (١) وأما عدم الاشرط عند الصعوبة فلدفع المشقة واختلال أمر السير عليه ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة وهذه الوجوه الثلاثة هي التي أوردها في الكتاب واعلم أن الاكثرين سكتوا عن الوجه الثاني واقتصروا

(١) * (حديث) أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر وأراد ان يتطوع استقبال بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه وركابه ابو داود من حديث الجارود بن ابي سبرة حدثني انس وصححه ابن السكن *

﴿ فان اجتهد رجلان فاختلفا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي أحدهما خلف الآخر لان كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد صاحبه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا وحكي أمهاتنا عن أبي ثور أنه قال تصح صلاة أحدهما خلف الآخر ويستقبل كل واحد ما ظهر له بالاجتهاد فلو تعاكس خلفها صار وجهه الى وجهه

علي ايراد الاول والثالث لكن حكاية الصيدلاني وتابعه امام الحرمين والمصنف على نقله ثم ايراد الكتاب يقتضي أن يكون عدم الاشتراط مطلقاً أظهر لأنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ثم ذكر الوجهين الآخرين والمذهبيون اذا أطلقوا الحكم ثم قالوا وقيل كذا كان اشارة منهم الى ترجيح الاول الا اذا نصوا على خلافه لكن الذي رجحه معظم الأئمة انما هو الوجه الثالث وفيه جمع بين الخبر والمعنى كما تقدم ثم ظاهر لفظه في حكاية الوجه الثالث يقتضي الإيجاب فيما إذا كان العنان بيده وتفي في غير هذه الحالة لكن لو كانت الدابة آففة وسهل الانحراف عليه يلزمه ذلك على هذا الوجه وان لم يكن العنان بيده فكانه جعل هذا مثالا لصحة سهولة الاستقبال ليلحق به ما هو في معناه ويمكن أن يكون الذي حكاه نانيا وجها مغايرا الوجه الثالث الذي قدمنا روايته فان الصيدلاني وغيره نقلوه كما نقله المصنف لكن الاول أقرب فان الفرق بين ما إذا كان العنان بيده وبين سائر صور السهولة بعيد وفي لفظ الكتاب شيء آخر يحتاج الى تأويله وذلك أنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ومعلوم أنه لا اعتبار بانحراف الدابة واستقبالها وإنما الاعتبار بحال الراكب حتى لو استقبل عند التحريم حصل الغرض وارفع الخلاف - وإن كانت الدابة منحرفة واقفة كانت أوسايرة اذا المعنى ولا يضر انحرافه على الدابة أولاً لأنه أف الدابة وما شابه ذلك وفي المسألة وجه رابع وهو أنه لو كانت الدابة متوجهة به عند افتتاح الصلاة أما الى القبلة أو طريقه تحرم بالصلاة كما هو ولو كانت منحرفة به الى غيرها لم يحجز التحريم إلا الى القبلة لان تكليف صرف الدابة عن صوب الطريق اذا كانت متوجهة اليه قد يعسر أما عند الانحراف الى غير القبلة والطريق لابد من صرفها فليصرفها الى القبلة أولاً ثم الى الطريق فليس فيه كثير عسر وإذا شرطنا الاستقبال عند التحريم ففي اشتراطه عند السلام وجهان أحدهما يشترط لأنه أحد طرفي الصلاة ولهذا اعتبرنا نية الخروج على رأى اعتبارا بالطرف الاول وأصحها لا يشترط كما في سائر الأركان وهذا قضية نظم الكتاب لأنه قال لا يضر الانحراف ولم يستثن على بعض الوجوه سوى حالة التحريم وإذا رفعت الخلاف في التحريم والتحليل فاعرف أن في إعادتها من أركان الصلاة يحصل صوب الطريق بدلا عن القبلة وكذلك عند التحريم والتحليل إذا لم يشترط فيها الاستقبال وإنما كان كذلك لان المصلي لابد وأن يستمر على جهة واحدة ليجمع همه ولا يتوزع فكره وجهات تلك الجهة جهة الكعبة اشرفها فاذا عدل عنها لجهة السير فليزلم الجهة التي قصدتها محافظة على

كل يجوز أن يصلوا حول السكبة وكل واحد الى جهة دليكة ما ذكره المصنف والفرق أن في مسألة السكبة كل واحد يعتقد صحة صلاة امامه قال امام الحرمين فلو كان اختلافها في تيمان قريب وتياسر فان قلنا يجب على المجتهد مراعاة ذلك لم يصح الاقتداء والا فيصح *

* قال المصنف رحمه الله *

المعنى المقصود للاستمرار على الجهة الواحدة ثم الطريق في الغالب لا يستد بل يشتمل على معاطف يلتقيها السالك عنه ويسره فيتبعه كيف ما كان لحاجة السير وإنما قال صوب الطريق لأنه لا يشترط أن يكون سلوكه في نفس الطريق المعبود قد يعدل المسافر عنه لراحة ودفع غبار ونحوها فالمعتبر الصواب دون نفس الطريق * ويتعلق بهذه القاعدة مسائل (أحداها) ليس راكب التعاسيف ترك الاستقبال في شيء من صلاته وهو الهائم الذي يستقبل بآرة ويستدبر أخرى إذ ليس له صوب ومقصد معين وقوله ولا يصلي راكب التعاسيف معناه أنه لا يتنفل متوجهاً الى حيث تسير دابته كما يفعله غيره لأنه لا يتنفل أصلاً فان هذا الرجل لو تنفل مستقبل في جميع صلاته أجزاء ولو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل يتنفل مستقبل صوبه فيه قولان أظهرهما نعم لان له مقصد معلوماً والثاني لا: إذ لم يسلك طريقاً مضبوطاً وقد لا يؤدي سيره الى مقصده (الثانية) لو انحرف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فبني ذلك على ما لو انحرف للمصلي على الارض عن القبلة وينظر فيه إن استدبر القبلة في صلاته أو تحول الى جهة أخرى عدداً بطلت صلاته وإن فعله ناسياً للصلاة فان تذكر على القرب وعاد الى الاستقبال لم تبطل صلاته كما لو تكلم في صلاته ناسياً بكلام قليل وإن طال الفصل في البطلان وجهان كما لو تكلم ناسياً بكلام كثير أحدهما البطلان ذكره الصيدلاني وصاحب التهذيب لان الصلاة لا تحتمل الفصل الطويل ولان ذلك مما ينذر والثاني الصحة كما لو قصر الزمان للعذر وهو الذي ذكره المحامي وطبقته ولو أماله انسان عن جهة القبلة قهراً وطال الزمان بطلت صلاته وإن عاد الى الاستقبال على قرب فوجهان أحدهما البطلان والفرق بين النسيان وقهر الغير إياه أن النسيان مما يكثر ويعم والا كراه في مثل ذلك ينذر ولهذا المعنى تقولوا كره على الكلام في صلاته تبطل صلاته على الصحيح بخلاف النسيان جثنا الى الانحراف عن صوب الطريق أو تحريف الدابة عنه فلو فعل ذلك عدداً فقد قال في الكتاب بطلت صلاته وهذا غير مجرى على إطلاقه لانه لو انحرف الى جهة القبلة لا تبطل صلاته وكيف تبطل وقد توجه الى الجهة التي هي الاصل فاذا المراد ما إذا انحرف الدابة عن صوب الطريق الى غير جهة القبلة أو انحرف عليها وهكذا قيده سائر الأئمة وإنما حكنا بالبطلان لما ذكرنا من كون هذه الجهة قائمة مقام جهة القبلة وإن حرف الدابة أو انحرفت عليها الى غير القبلة ناسياً فان تذكر وعاد على قرب لم تبطل صلاته وإن طال الزمان فوجهان كما ذكرنا في استدبار المصلي على وجه الارض ناسياً والاصح البطلان ولو أخطأ وظن ان الذي توجه اليه طريقه فهو كما لو انحرف ناسياً للصلاة ولو

﴿وان صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى فميجها (أحدها) يصلي بالاجتهاد الاول لانه قد عرف بالاجتهاد الاول (والثاني) يلزمه أن يعيد الاجتهاد وهو المنصوص في الام كما تقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة أخرى﴾ .
 ﴿الشرح﴾ الوجها مشهوران أصحهما باتفاق الاصحاب وجوب إعادة الاجتهاد وبه قنع

انحرف الي غير القبلة للجاح الدابة فهد الصورة تشبه ما لو أماله غيره فبراذن طال الزمان بطلت صلاته وذكر الشيخ أبو حامد انها لا تبطل كما ذكر في النسيان قوله بطل معلوم بالواو لذلك وان قصر فقد حكي في الكتاب فيه وجوب كما روينا في صورة الامالة ولم يأت امام الحرمين بحكاية الخلاف في الجاح لكن قال قد ذكرنا في مثل هذه الصورة خلافا فيمن يعرف عن القبلة والظاهر هنا أن الصلاة لا تبطل لان جاح الدابة بما يعم به البلوى بخلاف صرف الرجل فهو نادر لا يعهد وأراد أن الظاهر القطع بهذا والامتناع من تخريبه علي اختلاف في صورة الصرف لانه قال بعد الفرق بين الصورتين ولهذا قطع الائمة بان جاح الدابة في زمن من قريب لا يعلق الصلاة ولم أر ما يخالف هذا للاصحاب والامر علي ذكرناه فاذا بحثت وجبت كتب الاصحاب ثقة علي أن الصلاة لا تبطل في صورة جاح الدابة اذا ردها علي القرب علي أن الاكثرين سوا بين صورة النسيان وصورة الجاح سواء منهم الحاكم بالصحة عند طول الزمان والحاكم بالبطلان ويتبين من هذا أن المصنف كلنفرد برواية الوجهين في بطلان الصلاة عند قصر المسلة في صورة الجاح فاعلم ذلك (الثالثة) اذا لم يحكم بالبطلان في النسيان والجاح فهل يسجد لسهو اماعند النسيان فقد ذكر في الكتاب أنه سجد لسهو عند قصر الزمان وهكذا حكي السيدلاني والامام وصاحب التهذيب ووجه أن التحريف عمدا مبطل للصلاة فاذا اتفق سهواً اقتضى سجود السهو سكن الشيخ ابا حامد في طائفة حكوا عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يسجد لسهو اذا عاد عن قريب فان طال الزمان فحينئذ يسجد فليكن قوله يسجد لسهو معلوما بالواو لذلك وأما عند الجاح فمنهم من قال لا يسجد اذا لم يحكم بطلان الصلاة لانه لم يوجد منه ترك مأمو ولا فصل منه والذى وجد فعل الدابة ومنهم من قال وهو الاظهر يسجد وقيل الدابة كفعله ولمرية الشيخ أبي حامد ههنا كما في النسيان فالخاصل في الجاح ثلاثة أوجه يسجد: لا يسجد يفرق بين أن يطول الزمان أو يقصر وفي النسيان لا يحصل الا وجهان وهذا كله متفرع علي ظاهر المذهب وهو ان السهو في النافلة يقتضي السجود كما في الفريضة وحكي قول أنه لا مدخل لسجود السهو في النافلة بحال هذا تمام الكلام في استقبال الراكب علي السرج ونحوه: وأما كيفية اقامته الاركان فليس عليه وضع الجبهة علي عرف الدابة ولا علي السرج والأكف لما قيم من المشقة وخوف الضرر من نزقات الدابة ولكن ينحني للركوع والسجود الي الطريق ويحصل السجود أخفض من الركوع قال امام الحرمين والفصل بينهما عند التمكن محتوم والظاهر أنه لا يجب مع ذلك أن

كثيرون وهو المنصوص في الام وقد سبق مثلها في التيمم اذا طلب الماء فلم يجده وصلى وبقي في موضعه حتي حضرت صلاة أخرى قال الرافعي قبل الوجها فياذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب الاجتهاد وجها واحداً كالتييمم قال ولكن الفرق ظاهر ولا يحتاج الي تجديد الاجتهاد للتألف بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله *

يبلغ غاية وسعه في الانحاء وأما كيفية سائر الاركان فينبئ (الحالة الثانية) أن يكون الراكب في مرقد ونحوه يسهل عليه الاستقبال وأمام الراكن فعليه الاستقبال في جميع الصلاة كراكب السفينة اذا لامشقة عليه في ذلك وينبغي أن يتم الركوع والسجود أيضا فلو اقتصر على الایماء كان بمثابة المتمكن علي الارض اذا تنفل مضطجعا مقتصرأ علي الایماء وفي جوازه وجها مذكوران في موضعها وحكي القاضي ابن كج عن نص الشافعي رضى الله عنه أنه لا يلزم الاستقبال ولا اتمام الركوع والسجود في المحمل الواسع فلا يجب علي راکب السرج ذلك وفوق بينه وبين السفينة بان حركة راکب السفينة لا تؤثر فيها وحركة راکب الدابة تؤثر في المحمل فيخاف الضرر فاذا قوله أم الركوع والسجود ينبغي أن يعلم بالواو لما رواه ابن كج أولوجه العائر الي تجرير التنفل وميا مضطجعا الا أن لا يريد بقوله أم أنه يلزم ذلك بل يريد أنه الاحسن والاوولي والظاهر ارادة الزوم

قال (وأما الماشي فاستقبله كن يده زمام دابته فيركم ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان ولا يمشي الا في حال القيام وفيه قول أنه يومئ بذلك كله)

لما نزع من الكلام في استقبال الراكب وكيفية اقامته الاركان اشتغل بالكلام فيها في حق الماشي وقد حكي الاصحاب عن طبقاتهم عن نص الشافعي رضى الله عنه أن الماشي يركع ويسجد علي الارض ولا يقتصر علي الایماء لسهولة الامر عليه بخلاف الراكب فان اتمامها عسير عليه أو متعذر والتزول لها أعسر وأشق وزاد الشيخ أبو محمد فحكي مع ذلك عن نفسه أنه يقعد في موضع التشهد أيضا ويسلم ولا يمشي الا في حال اتمامه امام الحرمین والمصنف قال ويركع ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان الي آخره ونفى الشيخ أبو حامد والعراقيون من أصحابنا هذه الزيادة وقالوا لا يجب التعود بل يمشي في حال التشهد كما في حال القيام وهو ظاهر المذهب لطول زمان التشهد كالقيام وهذا ما أورده الشيخ الحسين وأبو سعيد المتولي ثم ذكر امام الحرمین ان ابن سريج خرج قولاً أنه لا يلبث ولا يضيغ جبهته علي الارض بل يومئ راکها وساجدا كالراكب لان كثرة اللبث قد يفضي الي الانقطاع عن الرقعة ويشوش عليه أمر السفر وعلى هذا فيجصل السجود أخفض من الركوع كالراكب ولا يقعد في التشهد وحكي الشيخ أبو محمد هذا القول المنسوب الي ابن سريج عن القفال وأنه أول نص الشافعي رضى الله عنه علي الاستحباب قال الشيخ ثم

﴿فإن اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة ما صلاه الى الجهة الاولى كلما كم اذا حكم باجتهاد ثم تغير اجتهاده لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الاول وان تغير اجتهاده وهو في الصلاة فيه وجهان أحدهما يستأنف الصلاة لانه لا يجوز أن يصلى صلاة باجتهادين كما لا يحكم الحاكم في قضية باجتهادين والثاني يجوز لانا لو أزمناه أن يستأنف تقضنا ما أداه من الصلاة بالاجتهاد باجتهاد بعده وذلك لا يجوز وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهاده أتم صلاته لان الاجتهاد ظاهر والظاهر لا يزال بانك ﴾ *

وجدت ما ذكره القفال منصوباً للشافعي رضى الله عنه فحصل في الاركان المذكورة وهل يشتمل الماشي لا بشأ أم لا قولان منصوب وخرج علي ما ذكره في الكتاب أو منصوبان علي ما رواه الشيخ ويترتب علي ما ذكرناه القول في استقبال القبلة أما اذا قلنا انه يركع ويدعده ويقعد لا يشافي فلا شك في انه يستقبل القبلة فيها ويتحلل عن صلاته وهو مستقبل واذا لزم الاستقبال في هذه الاحوال فهو عند التحريم أزم فان الراكب يستقبل عند التحريم على الاظهر وان لم يستقبل في سائر الانمال والاركان وان استثنينا حالة التشهد عن النص وقلنا لا يقعد فيها بل ينشئ ففي وجوب الاستقبال عند السلام وجهان كما قدمناهما في الراكب واما اذا قلنا بالاعتصار على الائمة فلا يجب الاستقبال في الركوع والسجودون في التشهد وحكمه في التحريم حكم الراكب الذي يده زمام دابته والحاصل من الخلاف الذي سبق في هذا الراكب وجهان اظهرهما لزوم الاستقبال فكذلك في الماشي واذا عرفت هذا فلك في عبارة الكتاب أعني قوله أما الماشي فاستقبله كن يده زمام دابته نظران (أحدهما) أنه أطلق الكلام اطلاقاً ولم يقيد بحالة التحريم وعله م أن استقبال الماشي ليس كاستقبال من يده زمام دابته على الإطلاق فان الراكب لا يؤمر بالاستقبال في الركوع والسجود وان كان يده زمام دابته والماشي يؤمر به علي الاظهر (والثاني) أنه قيد بحالة التحريم لكن هذا الكلام إما أن يكون موصولاً بما بعده أو يكون منقطعاً عنه مستقلاً بنفسه فإما كان موصولاً بما بعده علي معنى أنه مقول علي قولنا أنه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيكم هذا اثباتاً للخلاف في الاستقبال مع الحكم باتمام هذه الاركان لان استقبال الراكب الذي يده زمام دابته مختلف في وجوبه ولا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحريم علي هذا المذهب كذلك ذكره امام الحرمين وغيره وهو المعقول وان كان مستقلاً بنفسه منقطعاً عما بعده كان هذا اثباتاً للخلاف في انه هل يلزمه الاستقبال عند التحريم علي الإطلاق والظاهر القطع بانه يلزمه ذلك بان الظاهر أنه يتم الركوع والسجود وحينئذ لا خلاف فيه علي ما ذكرناه وانما الخلاف فيه علي القول بالخرج فكان ينبغي أن يرتب قوله استقبال الماشي كمن يده زمام دابته علي القول بالخرج كاتقوله الامام وقوله في حكاية القول بالخرج انه يومئذ في ذلك كله يرجع الي الركوع والسجود دون التعمد وان عم

﴿الشرح﴾ في الفصل ثلاث مسائل (أحداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجبنا الاجتهاد ثانيا أم لا تغير اجتهاده يجب أن يصلي الصلاة الثانية إلى الجهة الثانية بلا خلاف ولا يلزم إعادة شيء من الصلاتين حتى لو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة في شيء. منهن هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الخراسانيون وجهاً

اللفظ فإنه لا إيماء إلى القعود بل يعتدل قائماً بعد الإيماء بالوجود ويشهد فيقع قيامه بدلا عن القعود كما يقع القعود بدلا عن القيام في حق العاجز عن القيام ثم صوب الطريق حيث لا يجب استقبال القبلة بدل عن القبلة في حق الماشي كما ذكرناه في الرأى كب ويعود فيه المسائل السابقة *

قال ﴿فرع لومشي في نجاسة قصد أفسدت صلاته بخلاف لو وطئ فرسه نجاسة قولاً يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق﴾ * يجب أن يكون ما يلقى الرأى كب وثيابه طاهراً من السرج وغيره ولو بات الدابة أو وطئت نجاسة لم يضر لأن تلك النجاسة لا تلتصق بدنه وثيابه ولا هو حامل لها بل لو كان السرج نجساً فالتي عليه ثوباً طاهراً وصلي عليه جاز ما لو أوطأ الدابة نجاسة فالذي ذكره في الكتاب أن ذلك لا يضره كما لو وطئت نفسها وكذلك أورد صاحب النهاية لكن قال في التتمة لو سيرها على النجاسة عمداً بطلت صلاته لا مكان التحرز عنها فليكن قوله بخلاف ما لو أوطأ فرسه نجاسة معلباً بالوأو وأما الماشي فلا كلام في أنه لو مشي على نجاسة قصد أفسدت صلاته لأنه يصير ملاقيها ملابضة لللبوس ولا يجب عليه التحفظ والاحتياط في المشي لأن النجاسات تكثر في الطرق وتكليفه التحفظ يشوش عليه غرض السير ولو انتهى إلى نجاسة ولم يجد معدلاً عنها فقد قال إمام الحرمين فيه احتمال قال ولا شك أنها لو كانت رطبة ففشى عليها بطلت صلاته وإن كان عن غير قصد لأنه يصير حاملاً للنجاسة وماسقاً في النجاسة اليابسة (واعلم) أنه يشترط في جواز التنفل راكباً ومشياً دوام السفر والسير فلو باع المنزل في خلال الصلاة وجب إتمام الصلاة متمكناً متوجهاً إلى القبلة إن كان راكباً ولو دخل بلد أقامته فعليه النزول أول ما دخل البنيان وإتمام الصلاة مستقبلاً إلا إذا جاوزنا للمقيم التنفل على الرحلة وكذلك لو نوى الإقامة ببلدة أو قرية ولو مر ببلدة مجتازاً فله إتمام الصلاة راكباً وإن كن له بها أهل فهل يصير مقيماً بدخولها قولان إن قائماً نعم وجب النزول والإتمام وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر البناء على الدابة فتقوله يتعذر بأن أمكنه الاستقبال وإتمام الأفعال عليها وهي واقفة جاز ويشتري أيضاً الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها فلو ركض الدابة للحاجة إليه فلا بأس ولو أعداها بغير عذر أو كان مشياً فعدا قصداً بغير عذر بطلت صلاته في أصح الوجهين *

قال ﴿الركن الثاني القبلة ومواقف المستقبل مختلفة فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز

أنه يجب إعادته قال القاضي حسين هو قول الاسناد أبي اسحق الاسفرايني وحكما وجهاً ثالثاً
أنه يجب إعادة غير الاخيرة والصواب الاول : (الثانية) لو تغير اجتهاده في أثناء الصلاة فيه وجهان
مشهوران وقيل قولان ذكر المصنف دليلهما أحدهما يجب استئناف الصلاة الى الجهة الثانية
وأصحهما عند الاصحاب لا يستأنف بل ينصرف الى الجهة الثانية ويبنى قال أصحابنا وعلي هذا الثاني لو

ولو أنه دمت السكبة والعياذ بالله محت صلاته خارج العرصة متوجها اليها كن صلي على أبي قبيس
والكعبة تحته ولو صلي فيها لم يمحز (حم) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط أو ناف على السطح
كالواقف على العرصة فلو وضع بين يديه شيئاً لا يغيثه ولو غرز خشبة فوجهان (مسائل الركن مبنية
على النظر في موقف المصلي وهو اما أن لا يكون وراء السكبة أو يكون وراءها وان كان وراءها فاما أن يكون
في المسجد الحرام أو وراءه وان كان وراءها فاما أن يكون بمكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل على تقسيم
الاول وهو أن لا يكون وراء السكبة وحينئذ له ثلاثة أحوال اما أن تكون على هيتها مبنية
أو تنهدم والعياذ بالله فيقف في عرصتها وإذا كانت على هيتها مبنية فاما أن يقف في جوفها أو على
سطحها (الحالة الاولى) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافاً لما لا واحد في
الفريضة أنه صلي متوجها الى بعض أجزاء الكعبة فتصح صلاته كالنافلة وكل توجه اليها من خارج
ثم يتخير في استقبال أى جدار شاء لانها أجزاء البيت ويجوز أن يستقبل الباب أيضاً ان كان مردوداً
فان باب البناء معلود من أجزائه الا ترى أنه يدخل في بيعة وان كان مفتوحاً نظراً في العتبة
ان كانت قدر مؤخرة الرجل محت صلاته وان كانت دونها فلا: ومؤخرة الرجل تلتاذر اعلى ذراع
تقريباً قال امام الحرمين وكان الأئمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في سجوده يسانم
بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المساءة فيخرج على الخلاف
فما اذا وقف على طرف ونصف بدنه في محاذة ركن من السكبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر
مؤخرة الرجل معلماً بالواو لانه مذكور قيماً في الجواز وقد حكى في البيان عن الشيخ أبي حامد
وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة بأى قدر كان وان قل لانه استقبل جزءاً
من البيت وكذا قوله جاز لان امام الحرمين حكى وجهاً آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر
المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قائمة المصلي طولا وعرضا ليكون مستقبلاً بجميع بدنه الكعبة والعتبة
لا تبلغ هذا الحد غالباً فلا تصح الصلاة اليها على هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تنهدم الكعبة حاشاها
ويبقى موضعها عرصة فان وقف خارجها وصلى اليها جاز لان المتوجه الى هواء البيت والحالة عذره
يسمى مستقبلاً وصار كن صلي على جبل أبي قبيس والسكبة تحته يجوز لتوجهه الى هواء البيت
ولو صلي فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف على سطحها فينظر ان لم يكن
بين يديه شيء شاخص من نفس الكعبة ففيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن

صلي أربع ركعات من صلاة واحدة الى أربع جهات باجتهادات صحت صلاته ولا إعادة كالصلوات
وخص صاحب التهذيب به إذا كان الدليل الثاني أوضح من الاول قال فان استويا تم
صلاته الى الجهة الاولى ولا إعادة والمشهور اطلاق الوجوه (الثالثة) إذا دخل في الصلاة باجتهاد ثم
شك فيه ولم يرجح له شيء من الجهات أم صلاته الى جهته ولا إعادة نص عليه في الام واقفوا

سريع يجوز كالموقف خارج العرصة متوجها الى هواء البيت وأصحها وهو المذكور
في الكتاب أنه لا يميزه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم «نهي عن الصلاة على ظهر
الكعبة» (١) ولأنه والحالة هذه يصل على البيت لا الى البيت وخص بعضهم نقل الجواز
عن ابن سريع بصورة العرصة دون السطح لكن قال امام الحرمين لاشك أنه يميزه في ظهر الكعبة
وصرح في التهذيب بنقل الجواز عنه في الواقف على ظهر الكعبة فلا فرق وان كان بين يديه
شاخص من نفس الكعبة فان كان قد مر مؤخرة الرجل جاز والا فلا كما ذكرنا في العتبة وبحرى
الوجهان الآخران المذكوران في العتبة فيما نحن فيه أحدهما اشتراط كون الشاخص بقدر قامة
المصلي والثاني الاكتفاء بأى قدر كان وإذا عرف ذلك فلو وضع بين يديه متاعا لم يكنه وان استقبل
بقية حائط أو شجرة نبتت في العرصة جاز ولو جمع ترابها تلا واستقبله أو حفر حفرة ووقف
فيها وكذا لو وقف في آخر السطح أو العرصة وتوجه الى الجانب الآخر وكان الجانب الذى
وقف فيه أخفض من الجانب الذى استقبله يجوز ولو نبتت حشيشة وعلت قال في النهاية لا حكم
لها في الاستقبال والحق صاحب التهذيب الزرع بالشجرة وما ذكره الامام أظهر ولو غرز عصا
أو خشبة فوجهان أحدهما يكفى للحصول الاتصال بالغرز ولذلك تمد الاوتاد المغروزة من الدار
وتدخل في البيع وأصحها لا كما لو وضع متاعا بين يديه ومطلق الغرز لا يوجب كون المغروز
من البناء والاوتاد جرت العادة بفرضها لما فيها من المصالح فقد تمد من البناء لذلك والوجهان في
الغرز المجرد أما لو كانت مثبتة أو مسمرة كفت للاستقبال نعم قال امام الحرمين الحشيشة وان كانت
مثبتة فبدن الواقف خارج عن محاذاتها من الطرفين فيكون على الخلاف الذى يأتي ذكره فيمن
وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة *

(١) حديث صحيح روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة فوق الكعبة الترمذى عن
عن ابن عمر في حديث اوله نهى ان يصل في مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله ورواه ابن ماجه من طريق ابن عمر عن عمرو بن
سند الترمذى زيد بن خبيرة وهو ضعيف جدا وفي سند ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن
عمر العمرى المذكور في سنده ضعيف ايضا ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بن
الليث ونافع فصار ظاهره الصحة وقال ابن ابى حاتم في الملل عن ابيه هما جميعا واحيان وصححه
ابن السكن وامام الحرمين وذكر المصنف هذا الحديث في اثناء شروط الصلاة وذكر فيه بطن

عليه * قال المصنف رحمه الله *

(وان صلى ثم يتقن الخطأ ففيه قولان قل في الام يلزمه أن يعيد لأنه تسين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالحاكم إذا حكم ثم وجد النص بخلافه وقل في التقديم والصيام من الجديد لا يلزمه لأنه جهة تجوز الصلوات بالاجتهاد فأشبهه إذا ما يقين الخطأ وان صلى إلى جهة ثم رأى القبلة في عينها أو شأها لم يعد لأن الخطأ في تعيينه والسماع لا يعلم قطعاً فلا ينتقض به الاجتهاد *)

قال (والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة الركن في محبة صاحبه وجهان ولو امتد صف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت البيت لا بأس له وهو لا قد يفرض تراخيهم إلى آخر باب المسجد فتصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال) *
سنذكر اختلاف قول في أن المطلوب في الاستقبال عين الكعبة أو جبتها وذلك الخلاف في حق البعيد عن الكعبة أما الحاضر في المسجد الحرام فيجب عليه لا محالة استقبال عين الكعبة لأنه قادر علىه وقد روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ثم خرج فاستقبله وصلى ركعتين ثم قال هذه القبلة » أشار إلى عين الكعبة وحصر القبلة فيها وإذا عرفت ذلك ففي الفصل ثلاث مسود (أحدها) لو وقف على طرف من أطراف البيت وبعض بدنه في محاذاة ركن والباقي خارج ففي محبة صاحبه وجهان أحدهما تصح لأنه توجه إلى الكعبة بوجهه وحصل أصل الاستقبال وانحصر لا تصح لأنه يصدق أن يقال ما استقبل الكعبة إنما استقبلاً بعينه (الثانية) الإلزام بفحاف المقام والقوم يقفون مستديرين بالبيت فلو استطال الصف خلفه ولم يستدبروا فصلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة لأنهم لا يسلمون مستقبلين وذكر صاحب التتمة وغيره من أصحابنا أن الحنية يصح صلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة لأن الجملة كائنة عنده وعلم لهذا قوله في الكتاب والمخرج عن

الوادي بدل بالمقبرة وهي زيادة باطلة لا تعرف : (تنبيه) لم يذكر الرافعي دليل جواز الصلاة في الكعبة وهو في الصحيحين عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في حوف الكعبة بين الصمودين اليائنين : ولما حديث ابن عباس عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فرواه البخاري لكن روى ابن حبان عن ابن عمر عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين الساريين وجمع ابن حبان بين الحديثين بأن حديث ابن عمر كان يوم الفتح وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع وفيه نظر لما أخرجه أبو داود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عندها مسروراً ثم رجع إليها وهو كئيب فقال أتى دخلت الكعبة أتى أخاف أن أكون شققت على امتي لكن ليس في حديثها أنه صلى وجمع السهيل بوجه آخر وهو ما رواه الدارقطني من حديث يحيى بن جمدة عن ابن عمر أنه دخلها يوماً فلم يصل ودخلها من المد فصلى ولا بن حبان نحوه : (قوله) أن علياً هو الذي نصب قبلة الكوفة وإن عتبة بن غزوان

(الشرح) قوله تعين احتراز مما اذا صلى صلاتين باجتهادين الى جهتين فإنه يتقن الخطأ في احدهما فلا إعادة عليه لأنه لم تعين الى أخطأ فيها وقوله تعين الخطأ احتراز عما اذا صلى الى جهة ثم ظهر بالاجتهاد ان القبلة غيرها فقد تعين الخطأ بالظن لا باليقين وقوله فيما يؤمن مثله في القضاء احتراز ممن أكل في الصوم ناسيا او وقف للحج في اليوم العاشر غالطا * اما حكم الفصل فقال اصحابنا رحمهم

سمت البيت لا صلاة له بالخاء لكن أبا الحسن الكرخي وغيره من أصحاب أبي حنيفة فصلوا وقالوا الفرض على المصلي استقبال القبلة واصابة عينها اذا قدر عليها أو الجهة اذا لم يقدر على عينها وهذا يدل على انه انما يكتفى الجهة في حق البعيد الذي لا يقدر على اصابة العين لامطلقا (الثالثة) لو تراخى الصف الطويل ووقفوا في آخر باب المسجد سمعت صلاتهم لان المتبع اسم الاستقبال وهو يختلف بالقرب والبعد ولهذا يزول اسم المستقبل عن القريب بانحراف السير ولا يزول عن البعيد بمثله والمعنى فيه أن الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذاة كغرض الرامة وغيره *

قال (وواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة فان لم يقدر استدل عليها بما يدل عليها) *

المصلي بمكة خارج المسجد ان كان يعاين الكعبة كمن هو على جبل أبي قيس صلى اليها بالمعينة ولو سوى محرابه بناء على العيان صلى اليه أبدا لأنه يستيقن الاصابة ولا حاجة في كل صلاة الى معاينة الكعبة وفي معنى المعين للمكي الذي نشأ بمكة ويتقن اصابة الكعبة وان لم يشاهدها حين يصلي واما اذا لم يعاين الكعبة ولا يقن الاصابة فيستدل بما أمكنه ويسوى محرابه بناء على الادلة هذا ما ذكره في الكتاب وحكاه في النهاية عن العراقيين وأنهم قالوا لا يكلف الرقي الى سطح الدار مع ان كان العيان واعتمدوا فيه ما عاهدوا أهل مكة عليه في جميع الاعصار قال وفيه نظر عندي فان اعتماد الاجتهاد بمكة مع امكان البناء على العيان بعيد وسندكر في الركن الثالث ان شاء الله تعالى ما يزداد به هذا الفصل وضوحا *

قال (وواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيسار والتيسار وهل له ذلك في سائر البلاد فعلى وجهين) *

هو الذي نصب قبلة البصرة : اما قصة على فلا تصح اما دخل الكوفة بعد تمصيرها بمدة طويلة : واما قصة عتبة بن غزوان فاخرجها عمر بن شبة في تاريخ البصرة : قائمة لم يذكر المصنف كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم وهو بمكة الى اى الجهات واصح ما فيه ما رواه احمد وابو داود والبزار من حديث الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه الحديث ويسكر عليه حديث امامة جبريل به صلى الله عليه وسلم عند باب البيت وقد تقدم في المواقيت *

الله اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد فله أحوال (أحدها) أن يظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة فان تيقن الخطأ في اجتهاده أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها الآن وان لم يتيقن بل ظن أن الصواب جهة أخرى فان كان دليل الثاني عنده أوضح من الاول اعتمد الثاني وان كان الاول أوضح اعتمده وان تساوى فوجهان أصحهما يتغير فيهما والثاني يصلي الي الماهتين مرتين (الحال

محراب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة نازل بمنزلة الكعبة لأنه لا يقر على الخطأ فهو صواب قطعاً واذا كان كذلك فمن يعاينه يستقبله ويسوى محرابه عليه أما بناء على العيان أو استدلالاً كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العلول عنه إلى جهة أخرى بالاجتهاد بحال وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضبط المحراب وكذلك المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين وفي الطرق التي هي جادتهم يتعين التوجه إليها ولا يجوز الاجتهاد معها وكذلك في القرية الصغيرة اذا نشأ فيها قرون من المسلمين ولا اعتماد على العلامة المنصوبة في الطريق الذي ينسدر مرور الناس بها أو يستوى فيه مرور المسلمين والكفار وفي القرية الخربة التي لا يدى أنها من بناء المسلمين أو الكفار ولا بد من الاجتهاد في هذه المواضع واذا متعنا من الاجتهاد في الجهة فهل يجوز الاجتهاد في التيامن والتياسر أما في محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا ولو تخيل عارف بادلة القبلة أن الصواب فيه أن يتيامن أو يتياسر فليس له ذلك وخياله باطل وأما في سائر البلاد فعلي وجهين أحدهما ولم يذكر الا كثرون سواء أنه يجوز لأن الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق واتفاقهم ممتنع لكن الخطأ في الانحراف يمنة ويسرة مما لا يعد ويقال أن سبداً لله بن المبارك كان يقول بعد رجوعه من الحج تياسروا يا اهل مرو والثاني أنه لا يجوز لأن احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب وأظهر من احتمال اصابة الواحد وهذا يستوى فيه الجهة والانحراف يمنة ويسرة وفعل القاضى الروباني وغيره بين البلاد بعد المدينة فجعلوا قبلة الكوفة صواباً قيناً كقبلة المدينة لأنه صلى إليها الصحابة ولم تجعل قبلة البصرة قيناً وقضية هذا الكلام جواز الاجتهاد في التيامن والتياسر في قبلة البصرة دون الكوفة وفيما علق عن ابن يونس القزويني مثل هذا الفرق فانه قال قبل الكوفة قد صلى إليها على كرم الله وجهه مع عامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولا اجتهاد مع اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال واختاف أصحابنا في قبلة البصرة فمنهم من قل هو صواب أيضاً كقبلة الكوفة ومنهم من جوز فيها الاجتهاد وفرق بأن قبلة الكوفة نصبها علي رضي الله عنه وقبلة البصرة نصبها عتبة بن غروان والصواب في فعل علي رضي الله عنه أقرب ثم حكى في قبلة سائر البلاد وجهين وجعل أحدهما جواز الاجتهاد فيها وهذا أن عني به الاجتهاد في الجهة من أصلها فهو بعيد بكرة بل الذي قطع به معظم الاصحاب منع ذلك في جميع البلاد في المحاريب المتفق عليها بين أهلها وان عني به الاجتهاد في التيامن والتياسر فالفرق بين الكوفة والبصرة كما نقله الروباني

الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فإن يقنه فهي مسألة الكتاب ففيه القولان المذكوران في الكتاب بدليهما أحدهما عند الأصحاب تجب الاعادة والقولان جاريان سواء يتيقن مع الخطأ بجهة الصواب أم لا وقيل القولان إذا يتيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب فاما إذا يتيقنهما فتزومه الاعادة قولاً واحداً وقيل القولان إذا يتيقن الخطأ و يتيقن الصواب أما إذا لم يتيقن الصواب فلا اعادة قولاً واحداً والمذهب الاول ولو يتيقن خطأ الذي قلده الاعمى فهو كما لو يتيقن المجتهد خطأ نفسه أما إذا لم يتيقن الخطأ ولكن ظنه فلا اعادة حتى لو صلى أربع صلوات الي أربع جهات فلا اعادة على المذهب كما سبق (الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في أثنائها وهو ضربان أحدهما يظهر الخطأ ويظهر الصواب مقرباً به فإن كان الخطأ متيقناً بنيانه على يتيقن الخطأ بعد الفراغ فإن قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته والافوجان وقيل قولان أحدهما ينحرف الى جهة الصواب ويبنى والثاني تبطل صلاته وإن لم يكن الخطأ متيقناً بل مظنوناً ففيه هذان الوجهان أو القولان كما سبق وفيه كلام صاحب التهذيب السابق في الفرق بين رجحان الدليل الثاني وعدمه: الضرب الثاني لأن يظهر الصواب مع الخطأ فإن عجز عن الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته وإن قدر عليه على القرب فهل ينحرف ويبنى أم يستأنف فيه القولان أحدهما أنه على الخلاف في الضرب الاول والثاني وهو المذهب المتطوع بوجوب الاستئناف لأنه مضى جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة: مثال ظهور الخطأ دون الصواب أن يعرف أن قبلته عن يسار المشرق وكان هناك غيم فذهب وظهر كوكب قريب من الافق وهو مستقبله فعلم الخطأ يقيناً ولم يعلم الصواب اذ يحتمل كون الكوكب في المشرق ويحتمل المغرب لكن قد يعرف الصواب على قرب بان يرتفع فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب وتعرف بالقبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم عقب ظهور الكوكب والله اعلم: هذا كله إذا ظهر الخطأ في الجهة أما إذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر فإن كان ظهوره بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعاً والصلاة ماضية على الصحة وإن كن في أثنائها انحرف وأتمها بلا خلاف وإن كان ظهوره يقيناً وقلنا الغرض جهة الكعبة فالحكم كذلك وإن قلنا

بعيد أيضاً لأن كل واحدة منهما قد دخلها الصحابة وسكتوا وصلوا اليها فإن كن ذلك مما يفيد اليقين وجب استوائهما فيه وإن لم يفد اليقين فكذلك والله أعلم *

قال (الركن الثالث في المستقبل) فالقدر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد والتمادير على الاجتهاد لا يجوز له التقليد والاعمى العاجز يقلد شخصاً مكافئاً مسلماً عارفاً بالقبلة وليس للمجتهد أن يقلد غيره وإن تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى وقيل يقلد ويقضى وقيل أنه يقلد ولا يقضى وأما البصير الجاهل بالادلة ان قلد يلزمه قضاء الا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل بصير فعند ذلك ينزل منزلة الاعمى * المصلى أما أن يقدر على معرفة القبلة يقيناً ولا يقدر عليها فإن قدر على اليقين فليس له الاجتهاد كالتقدير على العمل بالنص لا يجوز له الاجتهاد وحكي القاضى

عينها في وجوب الاعادة بعد الفراغ ووجوب الاستئناف في الاثناء القولان قال صاحب التهذيب وغيره ولا يتيقن الخطأ في الانحراف مع البعد من مكة وإنما يظن ومع القرب يمكن اليقين والظن قال الرافعي هذا كالتوسط بين خلاف أطلقه أصحابنا العراقيون أنه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معانة الكعبة من غير فرق بين القرب من مكة والبعد فقالوا قل الشافعي رحمه الله لا يتصور الا بالمعانة وقال بعض الأصحاب يتصور *

(فرع) لو اجتهد جماعة في القبلة وافترق اجتهدوا فاهم أحدهم ثم تغير اجتهدوا مؤلفه بالمفارقة وينحرف الى الجهة الثانية وهل له البناء أم عليه الاستئناف فيه الخلاف السابق في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة وهل هو مفارق بمنزلة ما يغير عند تركه كل البحث فيه وجهان أحدهما بمنزلة ولو تغير اجتهد الامام انحرف الى الجهة الثانية بانها لو مستأفا على الخلاف ويفارقه المأموم وهي مفارقة بمنزلة خلاف ولو اختلف اجتهد رجلين في التماس والتيسر والجهة واحدة فإن أوجبنا على المجتهد رعاية ذلك وجعلناه مؤثراً في بطلان الصلاة فهو كالاختلاف في الجهة فلا يندى أحدهما بالآخر والا فلا بأس ويجوز الاعتداء ولو شرع المقلد في الصلاة بالاتباع لم يعد له عدل خطأ فلا نفي حالان أحدهما ان يكون قوله عن اجتهد فان كان قول الاول ارجح عنده لم يزد عدلته او عرفت او كان مثله او شك لم يجب العمل بقول الثاني وفي جواز مخالفة مبني على أن المقلد اذا اختلف عليه اجتهد اثنين هل يجب

الروائي وجوب فيما اذا استقبل المصلي حجر الكعبة وحده بناء على هذا الاصل وقال الاصح المنع لان كونه من البيت غير مقطوع به وإنما هو مجتهد فيه فلا يجوز العدول عن اليقين اليه ثم المعرفة يقيناً قد تحصل بالمعانة وقد تحصل بغير للمعانة كالناسخ بمكة يعرف القبلة بامارات تنفيذ اليقين وان لم يمان كما سبق وكلا لا يجوزان للقدار على اليقين الاجتهاد لا يجوز له الرجوع الى قول الغير أيضاً وان لم يقدر على ذلك اليقين فلا يخلو اما ان يجده من يخبر عن القبلة عن علم وكان الخبر من يعتمد قوله أو لا يجد فان وجد رجع الى قوله ولم يجتهد أيضاً كما في الوقت اذا أخبره عدل عن طلوع الفجر يأخذ بقوله ولا يجتهد وكذلك في الحوادث اذا روى العدل خبراً يؤخذ به كل ذلك قبول الخبر من أهل الامة وليس من التقليد في شيء ويشترط في الخبر أن يكون عدلاً لا يتوى فيه الجلب والمرأة والحرق والعمى وفي وجه لا يشترط العدالة بل يقبل خبر الناسق لانه لا يتهم في مثل ذلك والمذهب الاول ولا يقبل خبر الكافر بحال وفي الصبي بعد التمييز وجهان كما في رواية اخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والاكثر ان علياً لا يقبل ثم الاخبار عن القبلة قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة اما الصريح فلا يخفى وأما الدلالة فنصب المحارب في المواضع التي يعتمد عليها كما سبق في التفصيل ولا فرق في لزوم الرجوع الى الخبر بين أن يكون الشخص من أهل الاحتياط وبين أن لا يكون حتى ان الاعمى يعتمد المحارب اذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير بالرؤية وكذا البصير اذا دخل المسجد في ظلة الليل

الاخذ باعلمها ام يتخير ان قننا بالاول لم يحز والا فوجان الاصح لا يجوز أيضا وان كان الثاني ارجح فهو كثير اجتهد البصير فينحرف وهل ين أم يستأنف فيه الخلاف ولو قال له المجتهد الثاني بعد فراغه من الصلاة لم يجب الاعادة بخلاف وان كان الثاني ارجح كما لو تغير اجتهداه بعد الفراغ الحال الثاني ان يخبر عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع الي قوله وان كان قول الاول ارجح عنده ومن هذا القبيل أن يقول الاعمي انت مستقبل الشمس والاعمى يعلم أن قبلته الي غير الشمس فيلزم الاستئناف على اصح. قولين ولو قال الثاني أنت علي الخطأ قطعا وجب قبوله بخلاف لان تقليد الاول بطل بقطع هذا والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كان من لا يعرف الدلائل نظرت فان كان من اذا عرف يعرف الوقت واسع لزمه أن يتعرف ويجتهد في طلبها لانه يمكنه اداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان من اذا عرف لا يعرف فهو كالاعمى لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة وفرضها التقليد لانه لا يمكنها الاجتهاد فكان فرضها التقليد كالعمى في أحكام الشريعة وان صلي من غير تقليد واصاب لم تصح صلاته لانه صلي وهو شك في صلاته فان اختلف عليه اجتهد رجلين قلد او قهما وابصرهما فان قلد الاخر جاز وان عرف الاعمي القبلة باللمس صلي وأجزأه لان ذلك بمنزلة التقليد وان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم ابصر فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب او مسجد

اعتمد المحراب باللمس هكذا ذكر صاحب التهذيب وغيره وقال في العدة انما يعتمد الاعمي على المس اذا شاهد محراب المسجد قبل العمى أما لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه ولو اشتبهت عليه طيقان المسجد فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحا وان خاف فوات الوقت صلي على حسب الحال وأعاد هذا اذا وجد من يخبره عن علم وكان ممن يعتمد قوله أما اذا لم يجد فلا يخلو اما ان يكون قادرا على الاجتهاد أولا يكون فان قدر على الاجتهاد لزمه الاجتهاد والتوجه الي الجهة التي يظنها جهة القبلة ولا تحمل القدرة على الاجتهاد الا بمعرفة أدلة القبلة وهي كثيرة صفوا لذكرها كتباً مفردة وأضعضها الرياح لانها تختلف وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقين والجدى اذا جعله الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة هكذا يكون بناحية الكوفة وبغداد وهذان وقروين والرى وطبرستان وجرجان وما والاها الى نهر الشاش وليس على القادر على الاجتهاد ان يقلد غيره فيعمل باجتهاده كما في الاحكام الشرعية ولو فعل يلزمه التضاء ولا فرق بين أن يخاف فوت الوقت لو اشتغل بالاجتهاد أو أعمه بين أن لا يخاف في انه لا يقلد لكن عند ضيق الوقت يصلي لمق الوقت كيما كان ثم يجتهد ويقضي وقال ابن سريج يقلد عند خوف الفوات وقال في النهاية لو كان في نظره وعلمه ان وقت الصلاة ينتهي قبل انتهاء نظره فيقلد ويصلي في الوقت أم يتأدى الي تمام الاجتهاد في نظره هذا كما لو تناوب جمع على بر وعلم ان النوبة لا تنتهي الا بعد الوقت وقد

أونجم يعرف به أتم صلاته وإن لم يكن شيء من ذلك بطلت صلاته لأنه صار من أهل الاجتهاد فلا يجوز أن يصلي بالتقليد وإن لم يجد من فرضه التقليد من يقلده صلى على حسب حاله حتى لا يخلو الوقت من الصلاة فإذا وجد من يقلده أعاد ﴿٥﴾

﴿الشرح﴾ فيه مسائل (أحدها) قد سبق بيان الخلاف في أن تعلم أدلة القابلة فرض عين أم كفاية فإذا لم يعرف القابلة ولا دلالتها فإن كان يمكنه التعلم والوقت واسع فإن قلنا اتعلم فرض عين لزمه التعلم فإن ترك التعلم وقد لم تصح صلاته لأنه ترك وظيفته في الاستقبال فعلى هذا أن ضاق الوقت عن التعلم فهو كالأهل إذا تخير وسند كره في الفصل الذي يليه إن شاء الله تعالى وإن قلنا التعلم ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا بعيد كلاعي وقد جزم المصنف بالأول (الثانية) إذا لم يعرف القابلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم اهليته أو لم يجد من لم يتعلم منه وضاق الوقت أو كان أعمى ففرضهم التقايد وهو قول الغير المستند إلى اجتهاد فلو قال يصبر رأيت القعلب أو رأيت الحلق العظيم من المسلمين يصرون إلى هنا كان الأخذ به قبول خبر لا تقليد قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله وشرط الذي يقلده أن يكون بالغا عاقلًا مسلمًا عارفًا بالأدلة سواء فيه اجتهاد الرجل والمرأة والعبد وفي وجه شاذ له تقليد صبي مميز حكمه (١) والرافعي فإن اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلده من شاء منها على الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور والأولى تقليد الاوثق والاعلم وهو مراد

(١) رياض
بالاصل اهـ

ذكرنا خلافا في أنه هل يصبر أم يتيمم ويصلي في الوقت فتحتمل من هذا الكلام وجه ثالث أنه يصبر إلى تمام الاجتهاد ولا يصلي وإن قات الوقت لا كيفا كان ولا بالتقاييد وما ذكرناه من الاجتهاد مستمر في حق الغائب عن مكة فأما الحاضر بمكة إذا لم يعان السكبة لمائل بينه وبين السكبة نظر أن كان الحائل أصليا كالجيل فله الاجتهاد والاستقبال بالاستدلال ولا يكافحعود الجبل أو دخول المسجد لما فيه من المشقة وإن كان الحائل حادثا كالابنية فوجهان أحدهما لا يجوز لأن الفرض في مثل هذا الموضع قبل حدوث البناء إنما هو المعانة دون الاجتهاد فلا يتغير بما طرأ من البناء وأصحها الجواز كما في المائل الأسلي لما في تكليف المعانة من المشقة وما ذكره في السكبة قبل هذا الفصل أن الواقف بمكة خارج المسجد إذا لم يعان السكبة يستدل عليها بما يدل عليها كأنه جواب على هذا الوجه وله خفيت الدلائل على المجتهد أما اتقيم اليوم أو لكونه محبوسا في خلعة فتعبر لذلك أو اتمارض الدلائل عنده في المسألة فلا تلحقها أظهرها أن فيها قولين أحدهما عند الأكثرين أنه لا يقلد لأنه قادر على الاجتهاد والتحير عارض وقد يزول عن قريب والثاني وهو اختيار ابن الصباغ أنه يقلد لأنه عاجز عن استبانة الصواب بنظره فاشبه الأعمى والطريق الثاني القطع بالقول الأول والثالث القطع بالثاني فإذا قلنا لا يقلد فيصلي كيف اتفق

المصنف بقوله أبصرها وفيه وجه انه يجب ذلك وقيل يصلي الى الجهتين مرتين حكا (١)
 (الثالثة) اذا عرف الاعمي القبله بالمس بان لس الحراب في الموضع الذي يجوز اعتياده الحراب علي
 ماسبق صلي اليه ولا اعاده وقد سبق بيان هذا وما يتعلق به (الرابعة) اذا دخل الاعمي والجاهل
 الذي هو كالاغمي في الصلاة بالتقليد ثم ابصر للاغمي أو عرف الجاهل الادلة فان كان هنالك ما يعتمد
 من حراب او نجم أو خبر ثقة أو غيرها استمر في صلاته ولا اعاده وان لم يكن شيء من ذلك
 واحتاج الى الاجتهاد بطلت صلاته (الخامسة) اذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده وجب عليه
 أن يصلي لحزمة الوقت علي حسب حاله وتلزمه الاعادة لانه عندنا در * قال المصنف رحمه الله *
 (وان كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة او غيم فقد قال الشافعي رحمه الله
 ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي وقال في موضع آخر ولا يسع بصيراً أن يقلد فقال ابواسحق
 لا يقلد لانه يمكنه الاجتهاد وقوله كالاغمي أراد به كالاغمي في أنه يصلي ويعيد لا أنه يقلد وقال
 أبو العباس ان ضاق الوقت قد وان اتسع لم يقلد وعليه بأول قول الشافعي وقال المزني وغيره
 المسألة على قولين وهو الاصح أحدهما يقلد وهو اختيار المزني لانه خفيت عليه الدلائل فهو كالاغمي
 والثاني لا يقلد لانه يمكنه التوصل بالاجتهاد *)

(١) يابس
 بالامل اه

وقضى كالاغمي لا يجد من يقلده يصلي لحق الوقت ويقضى وان قلنا انه يقلد فهل يقضى ذكر في
 النهاية أنه علي وجهين مبين علي القولين في لزوم القضاء اذا صلي بالتييم لمنداد ولا يندم كإسائي
 بنظائره وقضية هذا الكلام أن يكون الاظهر وجوب القضاء علي قولنا أنه يقلد كأن الاظهر لزوم
 القضاء علي من تيمم في الحضر لفقد الماء ولكن الذي أورده الجمهور تفريعا علي قولنا أنه يقلد
 أنه لا قضاء عليه كالاغمي اذا صلي بالتقليد ثم قال امام الحرمين قدس الله روحه الخلاف المذكور
 في غير المجتهد موضعه ما اذا ضاق الوقت وخشى الفوات فاماني أول الوقت ووسطه يمنع التقليد لاحالة
 إذ لا حاجة اليه ثم قال وفي المسألة نوع احتمال وسببه الحاق بالتييم في أول الوقت مع العلم بانه
 يتعي الى الماء في آخر الوقت وهذا آخر الكلام في التقادر علي الاجتهاد. أما العاجز عنه فينقسم
 الى عاجز لا يمكنه تعلم الادلة كالاغمي والى عاجز يمكنه التعلم: أما الاول فالاعمي لا سبيل له الي معرفة
 أدلة القبلة لانها تتعلق بالبصر فالواجب عليه التقليد كالاغمي في الاحكام وانما يجوز تقليد المكاف
 المسلم العدل العارف بأدلة القبلة يستوي فيه الرجل والمرأة والحرة والعبد وتقليد الغير هو قبول قوله
 المستند الي الاجتهاد حتي أن الاعمي لو أخبره بصير بمحل التخطي منه وهو علم بالثبوت أو قال رأيت
 الخلق الكثير من المسلمين يصلون الي هذه الجهة كان الاخذ بمقتضاء قبول خبره لا تقليد ولو وجد
 مجتهدين واختلاف اجتهادها قلد من شاء منها والاحب أن يقلد الاوثق والاعلم عنده وقيل يجب
 لذلك فان تساوء قول اثنين عنه تخبر وقيل يصلي مرتين الي الجهتين وفي معنى الاعمي البصير

﴿الشرح﴾ إذا خفيت الأدلة على المجتهد غير أو ظلة أو تضارب الأدلة أو غيرها فيه أربع طرق أصحها فيه قولان أحصاهما لا يقلد والثاني يقلد الطريق الثاني يقلد قطعاً والثالث لا يقلد قطعاً والرابع أن ضاق الوقت قلدوا الأفلوذكر المصنف دليل الجميع فنقلنا لا يقلد صلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لأنه عذر نادر وإن قلنا يقلد قلد. وصلى ما أعادناه على أبي بصير وبه قطع الجمهور وقال إمام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرهما فيه وجبان بناء على أنهم يرون فيمن صلى: التيمم لعذر نادر غير دائم هل يلزمه القضاء وهذا شاذ ضعيف واعلم أن الطريق الأولى ما ضاق الوقت أم لا هكذا صرح به المصنف والجمهور وقال إمام الحرمين هذه الطرق إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة قال وفيه احتمال من التيمم أول الوقت ولا يذهب ما عساه عن الجمهور * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر إلى تركها ويصلي حيث أمكنه لقوله تعالى﴾ (فان ختم فرجالاً أو ركباً) قل ابن عمر رضي الله عنهما «مستقبل القبلة وغير مستقبلها» ولأنه فرض اضطر إلى تركه صلى مع تركه كالمرضى إذا عجز عن القيام *

﴿الشرح﴾ هذا الذي نقله عن ابن عمر رواه البخاري في صحيحه لكن ساقه مخالف لهذا فرواه عن نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الإمام والمائة من الناس فذكر صفتها قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً فيما علي أقدمهم أو ركباً ما مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لفظ البخاري ذكره في كتاب التفسير من صحيحه قال أبو الحسن الواحدى رحمه الله في تفسير الآية فان ختم أى عدواً قال والرجال جمع راجل كصاحب وصحاب وهو

الذى لا يعرف الأدلة وليس له أهلية معرفتها فيقلد كالاعمى لان عدم البصيرة أشد من عدم البصر (القسم الثاني) لما عجز الذى يمكنه التعلم فينبى أمره على أن تعلم أدلة القبلة هل هم من فروض الاعيان أم لا وفيه وجهان أحدهما لا بل هو من فروض الكفايات كالعلم بأحكام الشريعة ولان الحاجة إلى استعمالها نادرة فان الاشتباه ما يندروا أصحابها أن من فروض الاعيان كإمكان الصلاة وشرائطها بخلاف تعلم الأحكام فانه يحتاج إلى زمن طويل وتحمل مشقة كبيرة فان قلنا لا يجب التعلم فله أن يصلى بالنقائيد ولا يقضى كالاعمى وإن قلنا يعين فليس له التقليد فان قلد قضى لتعبر به وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالمعلم إذا تحير في اجتهاده وقد قدمنا الخلاف فيه وارجع به هذا إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب خاصة فاقول أما قوله فالتقار على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد فالعلم أن التقاد على معرفتها وإن كان يتمتع عليه الاجتهاد لكن امتناع الاجتهاد لا يختص به لان من وجد عن لا يخبره عن القبلة أخباراً يستند إلى علم في زعم الخبر يتمتع عليه الاجتهاد ومع أن قوله لا يحصل المعرفة فان قلت قوله لا يعمل الطن وإن لم تحصل المعرفة والمفتاء كثيراً

﴿ وأما النافلة فينظر فيها فإن كان في السفر وهو على دابته نظرت فإن كان يمكنه أن يدور على ظهرها كالعمارة والمحمل الواسع لزمه أن توجه إلى القبلة لأنها كالسفينة وإن لم يمكنه ذلك جاز أن يترك القبلة ويصلي عليها حيث توجه لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حينما توجهت به » ويجوز ذلك في السفر الطويل والتقصير لأنه أجزأ حتى لا ينتقل عن السير وهذا موجود في التقصير والمطول ﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين أيضا عن جماعات من الصحابة مثله ونحوه والمحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وقيل بكسر الراء وفتح الثانية لغتان وقد أوضحته في التهذيب والعمارة ضبطها جماعة من الفقهاء الذين نكلمهم في أمانات المهذب بتشديد الميم والياء وضبطها غيرهم بتخفيف الميم وهو الأجود وقد أوضحته في التهذيب وهو مركب صغير على هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته إما حكم المسئلة فإذا أراد الركب في السفر نافلة نظر إن أمكنه أن يدور على ظهر الدابة ويستقبل القبلة فإن كان في محمل أو عمارة أو هودج ونحوها ففيه طريقتان المذهب أنه يلزمه استقبال القبلة وأما الركوع والسجود ولا يجزئيه الأيماء لأنه متمكن منها فاشبهه راكب السفينة وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور والثاني على وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز له ترك القبلة والأيماء بالركاب كالأركب على سرج لأن عليه

بالادلة أن قلد يلزمه القضاء ليس بحري على إطلاقه أيضا لأن البصر الماهل إذا كان بحيث لا يمكنه التعلم فهو كالأعمى يقلد ولا يقضى كما تقدم *

قال ﴿ ثم هاسلي بالاجتهاد فيتنقح الخطأ وبانجته الصواب وجب (ح) عليه القضاء على أحد القولين فإن تبين الخطأ ولم يظهر الصواب إلا بالاجتهاد في القضاء قولان مرتبان وأولى أن يجب عليه ومن صلي أربع صلوات إلى أربع جهات بأربع اجتهادات ولم ينهي له الخطأ فلا قضاء (و) عليه ﴾ *

المصلي بالاجتهاد إذا ظهر له الخطأ في اجتهاده لله ثلاث أحوال (أحدها) أن يظهر له الخطأ قبل الشروع في الصلاة (والثانية) أن يظهر بعد الفراغ منها (والثالثة) أن يظهر في أدائها أما الحالة الأولى فهي غير مذكورة في الكتاب وحكمها أن نظر إن تبين الخطأ في اجتهاده أعرض عن مقتضاه وتوجه إلى الجهة التي يعلمها أو يقلتها حجة السكبة وإن ظن الخطأ في اجتهاده وظن أن الصواب جهة أخرى فإن كان دليل الاجتهاد الثاني أوضح عنده من الأول أعرض عن مقتضى الأول وإن كان دليل الأول أوضح عنده حرى على مقتضاه وإن تساوى تأخير وقيل يصلي إلى الجهتين مرتين وأما الحالة الثانية وهي أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فهذا العمل موقوف لها ولا يخلو إما أن يظهر الخطأ يقينا أو ظنا والفسان المذكوران في الكتاب أما القسم

مشقة في ذلك بخلاف السفينة ومن ذكر هذين الوجهين صاحب الحاوى والداوى وقتل الرافعى الجواز عن نص الشافعى وهو غريب والصحيح الاول قال القاضى ابو الطيب سواء كانت الدابة مقطورة او مفردة يلزمه الاستقبال اما الراكب في سفينة فيلزمه الاستقبال وانما الاركان سواء كانت واقفة او سائرة لانه لا مشقة فيه وهذا متفق عليه هذا في حق ركابها الا جانب ابا ملاحا الذى يسرها فقال صاحب الحاوى وابو المكارم يجوز له ترك القبلة في نوافله في حال تسييره قال صاحب الحاوى لانه اذا جاز للماشى ترك القبلة لئلا ينقطع عن سيره فلان يجوز للملاح الذى ينقطع هو وغيره اولي وامر اكب الدابة من يمين وفرس وحمار وغيرها اذ لم يمكنه ان يدور على ظهرها بان ركب على سرج وكتب ونحوهما فله ان يتنفل الى أى جهة توجه لما سبق من الأدلة وهذا مجمع عليه ولانه لو لم يجوز التنفل في السفر الى غير القبلة لاقطع بعض الناس عن اسفارهم لرغبتهم في المحافظة على العبادة وانقطع بعضهم عن التنفل لرغبتهم في السفر وحكى القاضى حدين عن افعال أنه سأل الشيخ ابا زيد فعل بالعمة الاولى وسأل الشيخ ابا علي الخضرى فعل بالثانية والتقسيم الذى ذكرته احسن وهذا معنى قول الغزالي في البسيط لكيلا ينقطع المتعب عن السفر والمسافر عن التنفل وهذا التسفل على الراحلة من غير استقبال جائز في السفر الطويل والقصير هذا هو المشهور من نص الشافعى نص عليه في الام والمختصر وقال في

الاول وهو ان يظهر الخطأ يقينا في وجوب انقضاء قولان اصحهما الوجوب لانه تعين له الخطأ فيما يامن مثله في القضاء فلا يستدعى مثله كلما كذا حكم ثم وجد النص بخلافه واحتزروا بمولهم فيما يامن مثله في القضاء عن الخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا يجب القضاء لان مثله غير مأمون في القضاء ويمكن أن يقال في قولنا تعين الخطأ ما يفيد هذا الاحتراز لان الامر ثم ميني على رؤية الهلال ولا يقين بكون الرايين مصيبين او على استحكال العدد وهو مبني على الرؤية في الشهور المتقدمة والاصابة فيها مظنونة والمبني على المظنون مظنون واقول ثانيا انه لا يجب القضاء لانه ترك القبلة بعذر فأشبه تركها في حالة المسابقة قال الصيدلانى ومعنى القولين انه كلف الاجتهاد لا غير وكلف التوجه الى القبلة فان قلنا بالاول فلا قضاء وان قلنا بالثاني وجب القضاء وبالقول الثاني قال ابو حنيفة ومالك واحد والمزنى وقوله في الكتاب وجب القضاء معطوف عليهم جميعا والمسألة نظائر منها اذا اجتهد في وقت الصلاة فتبين بعد انقضاء الوقت انه اخطأ بالتقديم أو اجتهد المحبوس في الصيام فوافق اجتهد شعبان وتبين الحال بعد انقضاء رمضان ففي وجوب القضاء قولان قال امام الحرمين وهذا اذا لم تأت الوصول الى اليقين فان تأتى ذلك فالوجه القطع بوجوب القضاء وان اجتهدا عما يقوى بشرط الاصابة ومنها ما اذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان الخطأ في القضاء قولان ومنها ما اذا دفع الزكاة الى رجل ظنه فقيرا فبان غنيا في الضمان قولان ثم اختلفوا في موضع

وكثير أم لا لا ذكرناه وان كان التحريف والانحراف الى جهة القبلة لم يؤثر أيضا بلا خلاف لانها
الاصل وان كان الى غير جهة المقصد وهو عامد مختار عالم بطلت صلاته بلا خلاف وان كان ناسيا
أوجاهلا ظن انها جهة مقصده فان عاد على قرب لم تبطل صلاته وان طال ففي بطلانها وجهان
الاصح تبطل ككلام النامي لا تبطل قليلا وتبطل بكثيرة على الاصح - وبهذا قطع السيد لاني والبقوي
وغيرها والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون وان غلبته الدابة فانحرف بمحاجها
وطال الزمان ففي بطلان صلاته وجهان الصحيح تبطل كما لو كان يصلي على الارض فأماله إنسان
قهرأ لانه نادر والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ ابو حامد وان قصر الزمان فطريقان أحدهما أنه
كالطويل حكمه الغزالي في الوجيز وأشار اليه في الوسيط قال الرافعي وغيره لم تر هذا الخلاف
لغيره : والثاني وهو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور لا تبطل قطعا لعموم الحاجة ثم اذا لم تبطل في
صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسهو وان قصر فوجهان الصحيح المنصوص لا يسجد وفي
صورة الجاح أوجه أصحها يسجد : والثاني لا والثالث ان طال سجد والا فلا وهذا كله تفرع
على المذهب الصحيح أن النفل يدخله وجود السهو وفيه قول غريب سنوضحه في موضعه ان شاء
الله تعالى أنه لا يدخله *

(فرع) اذا انحرف المصلي على الارض فرضا أو نفلا عن القبلة نظر ان استدبرها أو تحول
الى جهة أخرى عمدًا بطلت صلاته وان فعله ناسيا وعاد الى الاستقبال على قرب لم تبطل وان عاد
بعد طول الفصل بطلت على أصح الوجهين وهما كالوجهين في كلام النامي اذا كثر ولو أماله غيره
عن القبلة قهرا فعاد الى الاستقبال بعد طول الفصل بطلت بلا خلاف وان عاد على قرب فوجهان
أصحهما تبطل أيضا لانه نادر كما لو أكره على الكلام فانها تبطل على الصحيح من القولين لانه

الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا ترى ان اتماضي لو قضى باجتهاده ثم تغير اجتهاده لا ينقض قضاؤه
الاول وينبئ على هذا ما لو صلى اربع صلوات الى اربع جهات بأربعة اجتهادات فلا يجب عليه
قضاء واحدة منها لان كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ هذا ظاهر المذهب وهو
الذي ذكره في الكتاب وعن صاحب التريب وجهان آخران أحدهما يجب عليه قضاء الكل
لان الخطأ مستيقن في ثلاث صلوات منها وان لم يتعين فأشبه ما اذا فسدت عليه صلاة من صلوات
وحكى في التهمة هذا الوجه عن الاستاذ ابى اسحق الاسفراينى والثاني انه يجب قضاء ما سوى
الصلاة الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسخا لما قبله وعلى هذا الخلاف لو صلى صلاتين الى جهتين
باجتهادين أو ثلاثا الى ثلاث جهات باجتهادات فعلي ظاهر المذهب لا قضاء عليه وعلى الوجه
الثاني يقضي الكل وعلى الثالث يقضي ما سوى الاخيرة واعلم انا منذر خلافا في انه اذا صلى
بالاجتهاد هل يجب عليه تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وحكم هذه الصورة لا يختلف بين ان

نادر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان المسافر ماشياً جاز أن يصلي النافلة حيث توجه لان الرأى أكبر له ترك القبلة حتى لا يقطع الصلاة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم للماشي أن يحرم ويركع ويسجد علي الأرض مستقبل القبلة لانه يمكنه أن يأتي بذلك من غير أن ينقطع عن السير ﴾
 ﴿ الشرح ﴾ يجوز للماشي في السفر التنفل بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي لبثه في الاركان ثلاثة أقوال حكاهما الحراسانيون أصحها وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يشترط أن يركع ويسجد علي الأرض وله التشهد ماشياً كما له القيام ماشياً والثاني يشترط التشهد أيضاً قاعدا ولا يعيش الا في حالة القيام والثالث لا يشترط اللبث في الأرض في شيء من صلاته ويومئ بالركوع والسجود وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب واما استقباله فان قلنا بالقول الثاني وجب عند الاحرام وفي جميع الصلاة غير القيام وان قلنا بالاول استقبل في الاحرام والركوع والسجود ولا يجب عند السلام علي أصحاب الوجوه وان قلنا بالثالث لم يشترط الاستقبال في غير حالتي الاحرام والسلام وحكمه فيها حكم ركب يده زمام دابته وحينئذ يكون الاصح وجوبه عند الاحرام دون السلام وحيث لم نوجب استقبال القبلة يشترط ملازمة جهة المقصد كما سبق في الرأى والله أعلم *

(فرع) مذهبتنا جواز صلاة المسافر النافلة ماشياً وبه قال احمد وداود ومنعها أبو حنيفة ومالك *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان دخل الرأى أو الماشي الى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة أتم صلاته الى القبلة وان دخل بلداً في طريقه جاز أن يصلي حيث توجه مالم يقطع السير لانه باق علي السير ﴾ *

نوجب تحريداً الاجتهاد فيجدد وبين ان لا توجب لكن اتفق له ذلك *
 قال ﴿ وان تيقن انه استدبر وهو في اثناء الصلاة يحول وبناء الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ فهنا اولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين اما اذا ظهر الخطأ يقينا او ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك بالاجتهاد بطلت صلاته وان قدر علي ذلك علي القرب في البطلان قولان مرتبان علي تيقن الصواب واولى بالبطلان لاجل التحير في الحال ﴾ *

هذا الفصل لبيان الحالة الثالثة وهي أن يظهر الخطأ في الاجتهاد في اثناء الصلاة ولا يخلو أما أن يظهر له الصواب مقترناً بظهور الخطأ وأما أن لا يكون كذلك فمما ضربان (الضرب الاول)

(الشرح) قال اصحابنا رحمهم الله يشترط لاوز التفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير فلو بلغ المنزل في خلال صلاته اشترط اتمامها الى القبلة متمكنا وينزل ان كان راكبا ويتم الاركان ولو دخل وطنه ومحل اقامته أو خل البلد الذي يقصده في خلاها اشترط النزول وتمام الصلاة باركانها مستقبلا بول دخوله البنيان الا اذا جوزنا للقيم التنفل على الرحلة ولو نوى الاقامة بقرية في أثناء طريقه صارت مقصده ووطنه ولو مر بقرية مجتازا فله اتمام الصلاة راكبا أو ماشيا حيث توجه في مقصده فان كان له بها أهل وليست وطنه فهل يصير مقبلا بدخولها فيه قولان يجريان في التنفل والقصر والفطر وسائر الرخص أصحابها لا يصير فيكون كما لو لم يكن له بها أهل والثاني يصير فيشترط النزول وتمامها مستقبلا وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر الدابة على البناء مستقبلا فلو امكن الاستقبال وتمام الاركان عليه وهي واقفة جاز واذا نزل وبني ثم أراد الركوب والسفر فليتمها وسلم منها ثم يركب فاذا ركب في اثناها بطلت صلاته قال القاضي أبو الطيب وعند الزنبي لا تبطل كما لا تبطل بالنزول قال وهذا خطأ قال صاحب الحاوي المصلي سائرا الى غير القبلة يلزمه العدول الى القبلة في اربعة مواضع احدها اذا دخل بلدته ومقصده فيلزمه استقبال القبلة فيما بقي من صلاته فان لم يفعل بطلت الثاني اذا نوى الاقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان لم يفعله بطلت الثالث ان يصل المنزل لانه وان كان باقيا على حكم السفر فقد قطع سيره فيلزمه الاستقبال فان تركه بطلت صلاته الرابع ان يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان تركه بطلت صلاته فان سار بعد ان توجه الى القبلة وقبل اتمام صلاته فان كان ذلك اسير القافلة جاز ان يتمها الى جهة سيره لانه عليه ضرر في تأخره عن القافلة وان كان هو المرید لاحداث السير اشترط ان يتمها قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه في هذه الصلاة فلم

أن يظهر له الصواب مقترنا بظهور الخطأ فنظرا ان كان الخطأ مستيقنا فنبنى ذلك على التواضع في وجوب القضاء عند ظهور يقين الخطأ بعد الصلاة إن تدانجب بطلت صلاته ههنا ولزمه الاستئناف وإن قلنا لا يجب فهنا وجهان وربما قيل قولان أحدهما أنه : تأفف لان الصلاة الواحدة لا تؤدي الى جبهتين كالحادثا الواحدة لا يتصور امضاؤه بحكمين مختلفين وأصحها أنه ينحرف الى جهة الصواب ويبني على صلاته احتسابا لما مضى من صلاته كما يحسن بجميع صلاته على هذا القول اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة ولا تنسرك اقامة الصلاة الواحدة الى خمس الا ترى أن أهل قبله كذلك فعلوا (١) وان كان الخطأ ظاهرا بالاجتهاد فقد ذكرنا أنه اذا وقع ذلك بعد الصلاة لم يؤثر فاذا اتفق في اثناها فهو

(١) حديث * ان اهل قباء صلوا الى جهتين هذا مختصر من حديث ابن عمر بينا الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكأنت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة وهو متفق عليه من حديث ابن عمر هكذا ومن حديث البراء بن عازب نحوه ومسلم من حديث انس نحوه وللبراز من طريق تامة عن انس فصولا الركعتين الباقيتين الى الكعبة

يجز تركه كالنازل اذا ابتداء الصلاة الى القبلة ثم ركب سائراً لم يجز ان يتم هذه الصلاة الى غير القبلة واتفق الاصحاب على أنه اذا ابتداء النافلة على الارض لم يجز أن يشتها على الدابة لغیر القبلة وقوله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي رحمه الله *

(فرع) لو دخل بلاداً في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة لكن وقف على راحلته لا تنتظر شغل ونحوه وهو في النافلة فله اتعامها بالأيام ولكن يشترط استقبال القبلة في جميعها مادام واقفاً صرح به الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي وآخرون * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصل إليها غير القبلة وقال أبو سعيد الاصطخري يجوز لانه إنما رخص في السفر حتى لا ينقطع الركوع وهذا موجود في الحضر والمذهب الاول لان الغالب من حال الحضر اللبث والمقام فلا مشقة عليه في الاستقبال﴾ *

﴿الشرح﴾ في تنفل الحاضر اربعة أوجه الصحيح المنصوص الذي قاله جمهور اصحابنا المتقدمين لا يجوز للماشي ولا للراكب بل لناقلته حكم الفريضة في كل شيء غير القيام فانه يجوز التنفل قاعداً وإثني قائم أبو سعيد الاصطخري يجوز لما قال القاضي حسين وغيره وكان أبو سعيد الاصطخري محتسب بغداد ويطوف في السكك وهو يصل على دابته : والثالث يجوز للراكب دون الماشي حكمه القاضي حسين لان الماشي يمكنه أن يدخل مسجداً بخلاف الراكب والرابع يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة قال الرافعي هذا اختيار القهاس *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) شرط جواز التنفل في السفر ماشياً وراكباً أن لا يكون سفره معصية وكذا جميع رخص السفر شرطها أن لا يكون سفر معصية وقد سبق بيانه في باب

على هذين الوجهين أو القولين وأصحها أنه ينحرف ويبيّن لأن الأمر بالاستئناف تقض لما أدى من الصلاة والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والثاني أنه يستأنف كيلاً يجمع في صلاة واحدة بين جهتين فعلي الوجه الاول لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات ب أربعة اجتهادات فلا إعادة عليه كما ذكرنا في الصلاة وخص في التهذيب رواية الوجهين بما اذا تغير اجتهاده وكان الدليل الثاني أوضح من الاول فاما اذا كان الدليل الثاني مثل الاول أو دونه قال لا يتحول بل يتم صلاته إلي تلك الجهة ولا إعادة عليه ولك أن تقول ان كان الدليل اثنائي دون الاول فلا يتغير الاجتهاد ولا يظهر الخطأ لأن أقوى الظنين لا يترك باضعفها وان كانا مثليين فقضيت التوقف والتحير وحينئذ لا يكون الصواب ظاهراً فتكون الصورة من الضرب الثاني وسند ذكر حكمه (الضرب الثاني) أن لا يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فان عجز عن درك الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته اذ لا سبيل الى الاستمرار على الخطأ ولا وقوف على جهة الصواب لينحرف وان قدر على ذلك على القرب فهل يبيّن وينحرف أم يستأنف يعود فيه الخلاف الذي ذكرناه في الضرب الاول بالترتيب وهما أولي بان يستأنف لأن ثم يمكن من الانحراف إلى الصواب كما ظهر الخطأ

مسح الخف وسنبطه إن شاء الله تعالى في باب صلاة المسافر (الثانية) يشترط أن يكون ما يلاقي بدن المصلي على الراحلة وثيابه من السرج والمتاع واللجام وغيرها طاهرا ولو بالثوب الدابة أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فسترها وصلى عليه لم يضر ولو أوطأها الزاكن نجاسة لم يضر أيضا على الصحيح من الوجوه لأنه لم يباشر النجاسة ولا حمل ما يلاقيها وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرون قال القاضي حسين والمتولي ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فهو كما لو صلى وفي يده جبل طاهر طرفه على نجاسة وقد سبق بيانه ولو وطئ المتنفل ماشيا على نجاسة عمدا بطلت صلاته قال امام الحرمين والغزالي وغيرها ولا يكلف أن يتحفظوا بتصون ويحتاطوا بالمشي لأن الطريق يغاب فيها النجاسة والتصون منها عسرفر اعانه تقطع المسافر عن اغراضه قال امام الحرمين ولو انتهى الى نجاسة يابسة لا يجحد عنها معدلا فهذا فيه احتمال قال ولا شك لو كانت رطبة فغشى عليها بطلت صلاته وإن لم تعد لأنه يصير حامل نجاسة (الثالثة) يشترط ترك الافضل التي لا يحتاج اليها فان وكفى الدابة للحاجة فلا بأس وكذا لو ضربها أو حرك رجله لتسير فلا بأس ان كان الحاجة قال المتولي فان فعله لغير حاجة لم تبطل صلاته ان كان قليلا فان كثر بطلت ولو أجراها لغير عنذر أو كان ماشيا فعدا بلا عنذر قال البغوي بطلت صلاته على أصح الوجوه (الرابعة) اذا كان المسافر راكب تعاسيف وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدبر تارة وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الراحلة ولا ماشيا كما ليس له القصر ولا الترخص بشيء من رخص السفر فلو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر اليه في طريق معين فهل له التنفل مستقبلا جهة مقصده فيه قولان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون أحدهما جوازه لأن له طريقا معلوما والثاني لا لأنه لم يملك طريقا مضبوطا قد لا يؤدي

وهنا بخلافه فانه متحير في الحال مثال هذا الضرب عرف أن قبلته يسار المشرق والسماء متجهة فتوجه الى جهة علي ظن أنها يسار المشرق فانقش الغيم بمحاذته وظهر كوكب قريب من الافق فقام علم الخطأ يقينا اذ تبين له أنه مشرق أو مغرب ولم يعلم الصواب اذ لم يعرف أنه مشرق أو مغرب ثم قد يعرف الصواب على اقرب بان يرتفع الكوكب فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب ويترب على ذلك معرفة القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم ويستمر الالتباس وانبين ما يشتمل عليه الكتاب عما ذكرناه (اعلم) انا قسمنا الضرب الاول قسمين أحدهما أن يستيقن الخطأ والثاني أن لا يستيقنه فقولنا وأن يقن أنه استدبر هو القسم الاول من هذا الضرب فان المستيقن الاستدبار عارف بالخطأ يقينا وعارف بالصواب أيضا مع معرفة الخطأ يقينا ولا فرق بعد تبين الخطأ بين أن يظهر الصواب يقينا أو ظنا وأن كانت الصورة المذكورة في الكتاب هوية. إن الصواب مع يقين الخطأ وقوله تحول وبني جواب علي قولنا أنه اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة لا يجب عليه القضاء وقد روينا وجهين علي هذا القول فما ذكره جواب علي أحدهما أشار الى التفرع

سيره الي مقصده (الخامسة) قال صاحب التهمة اذا كان متوجها الي مقصد معلوم فتغيرت نيته وهوفي الصلاة فتوى السفر الي غيره أو الرجوع الي وطنه فليصرف وجهه الي تلك الجهة في الحال ويستمر علي صلاته وتصير الجهة الثانية قبلة بمجرّد النية السادسة) لو كن ظهره في طريق مقصده الي القبلة فركب الدابة مقلوبا وجعل وجهه الي القبلة فوجهان حكاهما صاحب التهمة أحدهما لا تصح لان قبلته طريقه وأصحها تصح لانها اذا صحت تغير القبلة فلها أولي (السابعة) حيث جازت النافلة علي الراحة وماشيا فجميع النوافل سواء في الجواز وحكي الخراسانيون وجهها أنه لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء لشبهها بالفرائض في الجماعة وبهذا الوجه قطع الدارمي والصحيح الاول وهو المنصوص وبه قطع الاكثرون ولو سجد لشكر أو تلاوة خارج الصلاة بالايما على الراحة في صحته بخلاف في صلاة السكوف لانه نادر والصحيح الجوار فاما ركعتا الطواف فان قلنا هما سجدتان علي الراحة وان قلنا واجبة فلا ولا تصح المندورة ولا الجنائز ماشيا ولا علي الراحة علي المذهب فيها وفيها خلاف سبق في باب التيمم (الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصليا مستقبل القبلة مستقرا في جميعها فلا تصح الي غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح من الماشي المستقبل ولا من الراكب المحل بقيام أو استقبال بلا خلاف فلو استقبل القبلة وآتم الاركان في هودج أو سرير أو نحوهما علي ظهر دابة واقفة في صحة فريضته وجهان أصحهما تصح وبه قطع الاكثرون منهم القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وأصحاب التهمة والتهذيب والمعتمد والبحر وآخرون ونقله القاضي عن الأصحاب لانه كالسفينتين الثاني لا يصح وبه قطع البندنجي وامام الحرميين والغزالي فان كانت الدابة سائرة والصورة كما ذكرنا فوجهان حكاهما القاضي حنين والبقوي والشيخ ابراهيم المروزي وغيرهم الصحيح المنصوص لا تصح لانها لا تعد قرارا والثاني تصح كالسفينة وتصح الفريضة في السفينة الواقعة

علي القول الثاني بقوله الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ أي اذا أوجبت القضاء عند ظهور الخطأ يقينا بعد الصلاة فنحكم بطلان الصلاة عند ظهوره في أثانها ولا يعتد بما أتى به بل البطلان ههنا أولي كيلا يجمع في صلاة بين جهتين وأما القسم الثاني من هذا الضرب فهو غير مذكور في الكتاب وحكمه قريب من حكم القسم الاول لانا وان رتبنا الحكم ثم علي القولين في ان تعين الخطأ بعد الصلاة هل يوجب القضاء كما سبق فلا يحصل الا وجهان أحدهما انه يني والثاني انه يستأنف وهما جاريان في القسم الثاني علي ما بينا ولهذا قال في الوسيط وان تبين بالاجتهاد انه مستدبر فحكمه حكم المتيقن نعم يختلف التوجيه بحسب القسمين كما قدمناه وأما قوله أما اذا ظهر الخطأ يقينا أو غلنا الي آخره فهو الضرب الثاني وههنا صرح بالتسوية بين تيقن الخطأ وظنه وقوله في البطلان قولان مرتبان علي يقين الصواب أي يقين الصواب مع الخطأ وهو صورة الاستدبار وقد ذكر فيها قولين انه تبطل صلاته أو يني وهذه مرتبة عليها والله أعلم *

والجارية والزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف اذا استقبل القبلة وآتم الاركان فان صلى كذلك في سريره يحمله رجال أو أرجوة مشدودة بالحبال أو الزورق الجاري في حق المقيم ببغداد ونحوه في صحة فريضته وجهان الاصح الصحة كما السفينة وبه قطع القاضي ابو الطيب فقال في باب موقف الامام والمأموم قال اصحابنا لو كان يصلي على سريره فحمله رجال وساروا به صحت صلاته *

(فرع) قال اصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة كالموقف في البر وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز اذا كانت سائرة قال اصحابنا فان كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا لانه عاجز فان هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده الى القبلة وينبغي على صلاته بخلاف ما لو كان في البر وحول انسان وجهه عن القبلة قهرا فانه تبطل صلاته كما سبق بيانه قريبا قال القاضي حسين والفرق أن هذا في البر نادر وفي البحر غالب وربما تحولت في ساعة واحدة مراراً *

(فرع) نزل أصحابنا ولو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الأرض الى القبلة انقطاعاً عن رفقته أو خاف على نفسه أو ماله لم يجز ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها بل يصلها على الدابة لحرمه الوقت ونجس الاعادة لانه عذر نادر هكذا ذكر المسألة جماعة منهم صاحب التهذيب والرافعي وقال القاضي حسين يصلي على الدابة كما ذكرنا قال وجوب الاعادة يحتمل وجهين أحدهما لا يجب كشدة الخوف والثاني يجب لان هذا نادر وما يستدل للمسألة حديث يعلى بن مرة رضى الله عنه الذي ذكرناه في باب الاذان في مسألة القيام في الاذان *

قال (ولو بان له الخطأ في التيامن والتياسر فهل هو كالخطأ في الجهة فعلى وجهين يرجع حاصلهما الى ان بين المشتد في الاستقبال وبين الاشد تفاوتا عند الحاذق فهل يجب طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاشتداد فعلى وجهين) *

جميع ما ذكرنا من الاحوال اثلاث فيما اذا بان له الخطأ في الجهة فاما اذا كانت الجهة واحدة وبان له الخطأ في التيامن والتياسر فهذا يستدعي تقديم أصل وهو ان المطلوب بالاجتهاد عين الكعبة أم جهتها وفيه قولان أظهرهما أن المطلوب عين الكعبة لظاهر قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) وقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الذي تقدم ذكره مشير الى العين «هذه القبلة» وهما مطلقان ليس فيها فصل بين القريب والبعيد والثاني ان المطلوب جهة الكعبة لان حرم الكعبة صغير يستحيل أن يتوجه اليه أهل الدنيا فيكتفى بالجهة ولهذا تصح صلاة الصف الطويل اذا بعدوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذة العين وهذا القول يوافق المنقول عن أبي حنيفة وهو أن المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب

(فرغ) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله إلى القبلة لامتبرعا ولا بأجرة مثله وهو واجد ما يجب عليه أن يصلي على حسب حاله وتجب الاعادة لانه عند نادر والمروط على خشبة والغريق ونحوهما تلزمهما الصلاة بالإيماء حيث أمكنهم وتجب الاعادة لندوره وفيهم خلاف سبق في باب التيمم والصحيح وجوب الاعادة (التاسعة) إذا تيقن الخطأ في القبلة لزمه الاعادة في أصح القولين كما سبق واختار المزي أن لا اعادة وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود واحتجوا بأشياء كثيرة منها أن أهل قباء صلوا ركعة إلى بيت المقدس بعد نحره وجوب استقبال الكعبة ثم علموا في أثناء الصلاة النسخ فاستداروا في صلاتهم وأتموا إلى الكعبة وكانت الركعة الأولى إلى غير الكعبة بعد وجوب استقبال الكعبة ولم يأمروا بالاعادة قال الشيخ أبو حامد في جوابه اختلف أصحابنا في النسخ إذا ورد إلى النبي صلى الله عليه وسلم هل يثبت في حق الأمة قبل بلوغه اليهم أم لا يكون نسخا في حقهم حتى يبلغهم وفيه وجهان فإن قلنا لا يثبت في حقهم حتى يبلغهم فاهل قباء لم تصر الكعبة قبلتهم الا حين بلغتهم فلا اعادة على أهل قباء قولا واحدا وإن كان في الخطيئة قولان قال والفرق أن أهل قباء استقبلوا بيت المقدس بالنص فلا يجوز لهم الاجتهاد في خلافه فلا ينسبوا إلى تفریط بخلاف المجتهد الذي اخطأ واحتجوا ايضا بحديث عامر بن ربيعة قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل مناحياله

وعن مالك أن الكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا وإذا ثبت هذا الاصل فنقول الخطأ في التيامن والتياسر ان ظهر بالاجتهاد وكان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فلا يقتضي وجوب الاعادة لان الخطأ في الجهة والحالة هذه لا يؤثر في التيامن والتياسر اولى وإن كان في أثناء الصلاة فينحرف ويبنى ولا يعود فيه الخلاف المذكور في نظيره من الخطأ في الجهة لأننا استبعدنا الصلاة الواحدة إلى جهتين مختلفتين فالما الالغاة اليسير فانه لا يبطل الصلاة وإن كان عددا اما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر بيقيناً فينبى على ان الفرض اصابة عين الكعبة أم اصابة جهتها فإن قلنا الفرض اصابة الجهة فلا أثر لهذا الخطأ في وجوب الاعادة ان ظهر بعد الصلاة ولا في وجوب الاستئناف ان ظهر في أثناءها وإن قلنا الفرض اصابة العين في الاعادة والاستئناف القولان المذكوران في الخطأ في الجهة ثم قال صاحب التهذيب وغيره لا يستيقن الخطأ في الانحراف مع بعد المسافة عن مكة وإنما يظن اما اذا قربت المسافة فشكل منها ممكن وهذا كالتوسط بين اختلاف اطلقه أصحابنا العراقيون في انه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة بلا فرق بين قرب المسافة وبعدها فقالوا قال الشافعي رضي الله عنه لا يتصور ذلك الا بالما يتوقال بعض الاصحاب يتصور والله أعلم هذا شرح المسألة: واما قوله يرجع حاصلها إلى ان بين المشتد في الاستقبال إلى آخره فهو كلام نحافه نحو امام الحرمين

فلما أصبحنا ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل فأبنا تولوا فم وجه الله » وبحديث جابر قال « كنا في مسير فاصابنا غيم فتجبرنا في القبلة فصلي كل رجل علي حدة وجعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا اذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم » والجواب أن الحديثين ضعيفان ضعف الاول اترمذى والبيهقي وآخرون وضعف الثاني الدارقطني والبيهقي وآخرون قال البيهقي لانهم له اسناداً صحيحاً ولو محالاً ممكن حملهم على صلاة النفل والله أعلم (العاشره) قال الشافعي في الام لو اجتهد فدخل في الصلاة فعصى فيها اتها ولا اعاده لان اجتهاده الاول اولي من اجتهاد غيره قال فان دار عن تلك الجهة أو اداره غيره خرج من الصلاة واستأنفها باجتهاد غيره *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ المستحب لمن يصلي الى ستره أن يدنو منها لما روى عن سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها ليقطع الشيطان صلاته » والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع لما روى سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ويبت وبين القبلة قدر عمر العز » وعمر العز قدر ثلاث أذرع فان كان يصلي في موضع ليس بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عصاً لما روى أبو جحيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج في حلة حمراء فركز عترة فجعل

رحمة الله عليهما وذلك انها حكيما ان الاصحاب بنوا الخلاف في خماً التيامن والتياسر علي الخلاف في ان مطلوب المجتهد عين الكعبة أو جهةها واعتراض علي وهذه العبارة قالها بحاذة الجهة غير كافية لان القريب من الكعبة اذا خرج عن محاذة العين لا تصح صلاته وان كان مستقبلاً للجهة ومحاذة العين لا يمكن اعتبارها فان البعيد عن الكعبة علي مسافة شاسعة لا يمكنه اصابة العين ومسامتها والمحال لا يطلب وأيضاً فالصف الطويل في آخر المسجد تصح صلاة جميعهم مع خروج بعضهم عن محاذة العين واذا بطل ذلك فما موضع الخلاف وما معنى العين والجهة ذكرنا ان الانحراف اليسير لا يسلب اسم الاستقبال عن البعيد عن الكعبة في المسجد وان كان يسلبه عن القريب من الكعبة واذا لم يسلبه عن البعيد الواقف في المسجد فاولي أن لا يسلبه عن الواقف في أقصى المشرق والمغرب بالصبر بأدلة القبلة بحمل التفات البعيد وانحرافه علي درجتين (أحدهما) لانحراف السالب لاسم الاستقبال وهو الكثير منه وان لم ينته الى أن يولي الكعبة يمينه أو يساره والثاني الانحراف الذي لا يسلب اسم الاستقبال وفي هذه الدرجة مواقف يظن الماهر في الادلة ان بعضها أشد من بعض وان شملها أصل الشداد فهل يجب طلب الاشد أم لا فيه الخلاف وربما أشعر كلام امام الحرمين باثبات ثلاث درجات التفات بقطع البصر بانه يسلب اسم الاستقبال والتفات يقطع بانه لا يسلبه والتفات يظن انه لا يسلب لكنه لا يقطع به فهل تجوز التفتة بالشداد المظنون

يصلي اليها بالبطحاء يبرون الناس من ورائها السكك والحار والمرأة، والمستحب ان يكون ما ستره قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبال من مر وراء ذلك » قال عطاء مؤخرة الرجل ذراع فان لم يجد عصا فليخط بين يديه خطا الى القبلة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد شيئا فليصب عصا فان لم يجد عصا فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه » ويكره أن يصلي وبين يديه رجل يستقبله بوجهه لما روى ان عمر رضى الله عنه « رأى رجلا يصلي ورجل جالس مستقبله فصر بها للرد » فان صلى ومر بين يديه ما دفعه ولم تبطل صلاته بذلك لقوله عليه السلام « لا يقطع صلاة المرأة شيء وادروا ما استطعتم »

(الشرح) حديث سهل بن حشمة صحيح رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح ورواه المالك في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم واقتضاهما « كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة » وحديث أبي جحيفة رواه البخاري ومسلم أيضا وحديث طلحة رواه مسلم لسكن وقع في الهذب « ولا يبالى من وراء ذلك » والذي في صحيح مسلم وغيره « من مر وراء ذلك » زيادة لم نقل مروى رواية

أم يجب طلب المقطوع به فيه الخلاف هذا ما ذكره الجمهور علي التعبير عن الخلاف بالعين والجهة وانفق العراقيون والتفان علي ترجيح القول الصائر الى أن المطلوب العين ولهم أن يقولوا لا نسلم ان البعيد لا يمكنه اصابة عين الكعبة ل عليه ربط الفكر في اجتهاده بالعين دون الجهة وأما اصف الطويل فلا نسلم خروج بعضهم عن محاذاة العين وذلك لان التباعد من الحرم الصغير يوجب زيادة محاذاة العين كما تقدم *

قال (فروع أربعة) (الاول) اذا صلى الطهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للمعصر فعلي وجهين (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الي جهتين فلا يقتدى احدهما بالآخر (الثالث) اذا تحرم المقلد في الصلاة فقال لمن هو دون مقلده أو مثله خطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان كان اعلم فهو كغير اجتهاد البصير في اثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطئه وهو عدل لزمه القبول لان قطعه أرجح من ظن غيره (الرابع) ولو قال البصير الاعمي الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعمي قبوله لانه اخبار عن محسوس لا عن اجتهاد *

ختم الباب بفروع (احدها) اذا صلى الي جهة بالاجتهاد ثم دخل عليه وقت صلاة اخرى او اراد قضاء فائمه فهل يحتاج الي تجديد الاجتهاد للفريضة الثانية فيه وجهان احدهما لا لان الاصل استمرار الظن الاول فيجری عليه الي ارب يتبين خلافه وأظهرهما نعم سعي في اصابة الحق

الترمذى «من من وراء ذلك» وحديث أبي هريرة في الخط رواه أبو داود وابن ماجه قال البغوى وغيره هو حديث ضعيف وروى ابو داود في سننه عن سفيان بن عيينة تضعيفه وأشار الى تضعيفه الشافعي والبيهقى وغيرهما قال البيهقى هذا الحديث أخذه الشافعي في القديم وسنن حرمة وقال في البوطي ولا يخط بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فينبغي قل البيهقى وإنما توقف الشافعي في الحديث لاختلاف الرواة علي اسماعيل بن أمية أحد رواه وقال غير البيهقى هو ضعيف لاضطرابه وأما حديث «لا يقطع الصلاة شيء» وادروا ما استطعتم فإنما هو شيطان» فرواه أبو داود بإسناد ضعيف من رواية أبي سعيد الخدرى وأما قوله قال عطاء مؤخره الرجل ذراعاً فرواه عنه ابو داود في سننه بإسناد صحيح وهو عطاء بن إبي رباح وأما الفاظ الفصل ففيه سهل بن أبي حشمة بفتح الحاء المهملة واسكان المثلثين واسم ابى حشمة عبد الله وقيل عامر ابن ساعدة الانصارى المدني كنية سهل ابو يحيى وقيل أبو محمد توفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وحفظ جملة احاديث وأما سهل بن سعد فهو ابو العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانصارى الساعدى المدني منسوب الى ساعدة أحد اجداده توفى بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة قال محمد بن سعد هو آخر من مات من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

لان الاجتهاد الثانى ان وافق الاول تأكد الظن وان خالفه فكذلك لان تغير الاجتهاد لا يكون الا لامارة أقوى من الامارة الاولى وآكد الظنين أقرب الى اليقين وهذان الوجهان كالوجين في طلب الماء في التيمم كالوجين في المقتى اذا استفتى عن واقعة واجتهد وأجاب فاستفتى مرة أخرى عن تلك الواقعة هل يحتاج الى تجديد الاجتهاد وأما النوافل فلا يحتاج الى تجديد الاجتهاد لها كما لا يحتاج الى تجديد التيمم لها ذكره صاحب التهذيب وغيره: فان قلت ذكرتم ان الوجين في وجوب تجديد الطلب بخصوصان بما اذا لم يبرح من مكانه فهل الامر كذلك هنا قلنا في كلام بعض الأصحاب ما يقتضى تخصيص الوجين بما اذا كن في ذلك المكان هنا أيضا لكن الفرق ظاهر لان الطلب في موضع لا يفيد معرفة العلم في موضع آخر والادلة للمعرفة لكون الجهة جهة القبلة قد لا تختلف بالمسكنين فان أكثرها مساوية ولا تختلف دلالاتها بالمسافات القريبة (الثانى) لو أدى اجتهاد رجلين الى جهتين فكل واحد منهما يعمل باجتهاده ولا يقتدى أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما مخطئ عند الثانى فصار كما لو اختلف اجتهادهما في الآراءين واشترين ولو اجتهد جماعة وتوافق اجتهادهم فأمهم واحد منهم ثم تغير اجتهاد واحد من المأمومين فعليه أن يفارقه وينصرف الى الجهة الثانية وهل عليه أن يتأفف أم له البناء فيه الخلاف الذى قدمناه في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة والخلاف هنا مأخذ آخر وهو أنا سنذكر خلافا في ان المأموم هل له أن يفارق الإمام أم لا وهل يفترق الحال بين أن يفارق بعذر أو غير عذر ثم منهم من قال هذه المعارضة

بالمدينة ليس يبتنا في ذلك اختلاف : وأما أوجيعة فسبق بيانه في باب الاذائب وطلحة سبق في أول كتاب الصلاة وعمر في نية الوضوء وأبو هريرة في المياه وعطاء في الحيض : وفي الذراع لقنان التذكير والتأنيث وهو الافصح الاكثر قوله وعمر العز قد تلاثة أذرع هو من كلام المصنف لامن الحديث وقوله فركز عزه هو بفتح النون وهي عصا نحو نصف رمح في أسفلها زج كزج الرمح الذي في أسفله والحلة ثوبان أزار ورداء قال أهل اللغة لا تكون الا ثوبين ومؤخرة الرجل سبق بيانها في الباب والبطحاء بالمدهى بطحاء مكة ويقال فيها الا بطح وهو موضع معروف علي باب مكة وادروا اما استطعم اي ادفعوا وقوله يبرون الناس من ورائها كذا وقع في المذهب والذي في الاحاديث الصحيحة يبر الناس وهذا هو المشهور في اللغة وان كان الذي في المذهب لغة قليلة ضعيفة وهي لغة اكلوني البراغيث : أما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) السنة للصلي أن يكون بين يديه سترة من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها وتقل الشيخ أبو حامد الاجماع فيه : والسنة أن لا يزبد ما بينه وبينه علي ثلاثة أذرع فان لم يكن حائط ونحوه غرز عصا ونحوها أو جمع متاعه أو رحله ويكون ارتفاع العصا ونحوها ثلثي ذراع فصاعداً وهو قدر مؤخرة الرجل علي المشهور وقيل ذراع كما حكاه عن عطاء وكذا قاله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب فان لم يجد شيئاً شاخصاً فهل يستحب أن يخطو بين يديه نص الشافعي في القديم وسنن حرمة أنه يستحب وفي البويطي لا يستحب وللاصحاب طرق (أحدها) به قطع المصنف والشيخ أبو حامد والاكثر أن يستحب قولاً واحداً وتقل في البيان اتفاق الاصحاب عليه ونقله الرافعي عن الجمهور (والطريق الثاني) لا يستحب به قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما (والثالث) فيه قولان فان قلنا بالخط ففي كيفية اختلاف قال احمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي يجعله مثل الهلال

بعذر ومنهم من قال هو مقصر بترك امعان البحث والنظر ولو عذر ولا تغير اجتهاد الامام فينحرف الي الجهة الاخرى اما بائياً أو مستأنفاً على الخلاف الذي سبق وهم يفرقونه ولو اختلف اجتهاد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فان أوجبنا علي المجتهد رعاية ذلك فهو الاختلاف في الجهة فلا يقتدي أحدهما بالآخر والا فلا بأس (الثالث) اذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قال له عدل أخطأ بك من قلدته فلا يخلو اما أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أو عن علم ومعانية فيها حالتان (بأما في الحالة الاولى) تنتظر ان كان قول الاول ارجح عنده واولى بالاتباع اما لزيادة عدالته وهديته الي الدلالة فلا اعتبار بقول الثاني اذ الاقوى لا يرفع بالاضعف وان كان قول الثاني مثل قول الاول أو لم يعرف انهما مثلان أو أحدهما أقوى من الآخر فكذلك لا أثر لقول الثاني وان كان قول الثاني ارجح عنده فهو كغير اجتهاد البصير المجتهد في نفسه فيعود فيه الخلاف المقدم في انه يبنى أو يستأنف كذا هو في التهذيب وغيره ولو أخبره المجتهد الثاني بعد الفراغ من

وقال أبو داود في سننه سمعت مسدداً يقول قال ابن داود الخطأ بطول وقت المصنف يخط بين يديه خطأ إلى القبلة وقال غيره يخطه يمينا وشمالا كالجنائز والخطأ استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث فهو سميلاً ريم للمصلي وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالمحدث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام وهذا من نحو فضائل الأعمال والخطأ في كيفية ما ذكر المصنف ومن جزم باستحباب الخط القاضي أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وأشار إليه البيهقي وغيره قال الغزالي والبغوي وغيرهما وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه •

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطى ولا يستبرأ امرأة ولا دابة فاما قوله في المرأة فظاهر لانها ربما شغلت ذهنه وأما الدابة ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يعرض راحلته فيصلي إليها» زاد البخاري في روايته «وكان ابن عمر يفعله» وأهل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث وهو حديث صحيح لا معارض له فيتعين العمل به لاسباب وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه •

(فرع) للمعتبر في السرة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل وأما عرضها فلا ضابط فيه بل يكفي الغليظ والدقيق عندنا وقال مالك أقله كغلاف الرمح مسكاً بحديث العزة ودليلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يجزى من السرة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة» وعن سيرة ابن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «استروا في صلاتكم ولوبسهم» رواه الحاكم في المستدرک وقال حديثان صحيحان الأول على شرط البخاري

الصلاة لم يلزمه الاعادة وإن كان قول اثنائي أرجح كما لو تغير اجتهد المجتهد بعد الفراغ وقوله قال من هو دون مقلده أو مثله أراد به هذه الحالة الأولى أى قال ذلك عن اجتهد واما قوله لم يلزمه قبوله فلعلك تقول قد عرفت أنه لا يلزمه فهل يجوز قبوله فالجواب أن هذا يرتب على أن المقلد إذا وجد مجتهدين قبل الشروع في الصلاة أحدهما أعلم من الآخر فهل يجب عليه أن يأخذ بقول الأعم أم يتخير فإن قلنا بالاول فلا يجوز قبوله وإن قلنا بالثاني ففيه خلاف لانه إن بنى كل مصليا للصلاة الواحدة إلى جهتين وإن استأنف كل مبطلاً للفرض من غير ضرورة وفي فظائر كل واحد منهما خلاف (الحالة الثانية) أن يخبره عن علم ومعاينة فيجب الرجوع إلى قوله لاستداده إلى اليقين واعتماد الأولى على الاجتهاد ولا فرق ههنا بين أن يكون قول الثاني اصدق عنده أولا يكون ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى أنت مستقبل للشمس أو مستدبر والأعمى يعرف أن قبلته ليست في صوب المشرق ولا المغرب فيجب قبول قوله ويكون هذا بمثابة ما لو تيقن المجتهد الخطأ في أثناء الصلاة فيلزمه الاستئناف على الصحيح ولو قال الثاني أنك على الخطأ قطعاً فكذلك يجب قبوله فإن قطعه أرجح من ظن الاول

ومسلم والثاني علي شرط مسلم *

(فرع) قال البغوي وغيره يستحب أن يجعل السترة علي حاجبه الايمن أو الايسر لما روى القداد بن الاسود رضى الله عنه قال « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الي عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله علي حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد له » رواه أبو داود ولم يضعفه لكن في اسناده الوليد بن كامل وضعفه جماعة قال البيهقي تفرد به الوليد وقد قال البخارى عنده عجائب (المسئلة الثانية) اذا صلى الي سترة حرم علي غره المرور بينه وبين السترة ولا يحرم وراء السترة وقال الغزالي يكره ولا يحرم والصحيح بل الصواب انه حرام وبه قطع البغوي والمحققون واحتجوا بحديث أبي الجهم الانصارى الصحابي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » رواه البخارى ومسلم وفي رواية رويتها في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر الراوى « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم » وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا صلي احدكم الي شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم قال أصحابنا ويستحب للمصلي دفع من أراد المرور لحديث أبي سعيد المذكور وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه فان ابى فاقاتله فان معه القرين » رواه مسلم ويدفعه دفع الصائل بالاسهل ثم الاسهل ويزيد بحسب الحاجة وان ادى الي قتله فان مات منه فلا ضمان فيه كالصائل قال الرافعي وكذا ليس لاحد ان يمر بينه وبين الخطأ على الصحيح من الوجوب وبه قطع الجمهور كالعصا اما اذا لم يكن بين يديه سترة او كانت وتباعد عنها فوجها لهما له الدفع لتقصير المار واصحها ليس له الدفع لتقصيره بترك السترة ومفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « اذا صلي احدكم الي شيء يستره » ولا يحرم في هذه الحالة المرور بين يديه ولكن يكره *

(فرع) اذا وجد الداخل فرجة في الصف الاول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني بتركها *

(فرع) قال إمام الحرمين انتهى عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلا سواه فان لم يجد وازدحم الناس فلا نهي عن المرور ولا يشرع الدفع ونابع الغزالي امام الحرمين علي هذا قال الرافعي وهو مشكل ففي صحيح البخارى خلافه وأكثر كتب الاصحاب ساكتة عن التقييد

فيترك قطعه منزلة الاخبار عن محسوس ثم القاطع بالخطأ قد يخبر عن الصواب قاطعا به وقد يخبر عنه مجتهدا ويجب قبوله علي التقديرين لبطان تقليد الاول بقطعه ولا يمكن ان يكون قطعه بالخطأ عن

بما اذا وجد سواه سيلا . قلت الحديث الذي في صحيح البخارى عن أبي صالح السمان قال « رأيت
أبا سعيد الخدرى رضي الله عنه في يوم جمعة يسلى الى شيء يستره من الناس فاراد شاب أن يجتاز
بين يديه فدفن أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد ما غا الا بين يديه فعاد ليجتاز فدفنه
أبو سعيد أشد من الاول فقال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لي من أبي سعيد
ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه
فان أبي فليقاته فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم : (المسألة الثالثة) إذا صلى الى سترة فريته
وبينها رجل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها من الدواب لا تبطل صلاته
عندنا قال الشيخ ابوحامد والاصحاب وبه قال عامة أهل العلم الا الحسن البصرى فانه قال تبطل
بمرور المرأة والحمار والكلب الاسود وقال احمد واسحق تبطل بمرور الكلب الاسود فقط واحتج
للحسن ولهما في الكلب بحديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن
بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قال قلت يا ابا ذر ما بال
الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان » رواه مسلم وعن ابن هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » رواه مسلم وعن ابن عباس رفعه « يقطع الصلاة
المرأة الخنزير والكلب » رواه ابو داود باسناد صحيح وعن عكرمة عن ابن عباس قال أحسبه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الحمار والخنزير
واليهودى والمجوسى والمرأة ويجزى عنه اذا مروا بين يديه علي فدفنه بحجر » رواه ابو داود وضعفه
وجعله منكراً وروى ابو داود أحاديث كثيرة من هذا النوع ضعيفة واحتج لاصحابنا والجمهور
بحديث مسروق قال « كانوا عند عائشة رضي الله عنهما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحمار والمرأة
فقال « شبهتمونا بالحمر والكلاب لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا على السرير بينه وبين
القبلة مضطجعة » رواه البخارى ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اقبلت راكبا على حمار اتان
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس يمينا الى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فنزلت
وارسلت الاتان ترفع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد » رواه البخارى ومسلم وعن الفضل
ابن عباس رضي الله عنهما قال « اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا فصي في صحراء

اجتهاد فان الاجتهاد لا يفيد القطع فلا عبرة بالعبارة الفارغة عن المعنى وكل ما ذكرناه مفروض
فما اذا خبره الثاني عن الصواب والخطأ جميعا فأما اذا أخبره عن الخطأ علي وجه يجب قبوله لم

ليس بين يديه سترة وهامة لنا وكلية تعنيان بين يديه فما بالي ذلك» رواه أبو داود بإسناد حسن قال أبو داود وإذا اختلف الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه وعن ابن عباس قال «كنت رديف الفضل علي اتان فجثا والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه يعني فنزلنا عنها فوصلنا الصف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فنرجو أن يصحها واحسبها ما اجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين أن المراد بالتمتع قطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والاتفات إليها لأنها تمسك الصلاة قال البيهقي رحمه الله ويدل على صحته هذا أن ابن عباس أحد رواة (١) قطع الصلاة بذلك ثم روى عن ابن عباس أنه حمله على الكراهة بهذا الجواب هو الذي نفعته وأما يدعي أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بمقبول إذ لا دليل عليه ولا يلزم من كون حديث ابن عباس في حجة الوداع وهي في آخر الأمر أن يكون ناسخا إذ يمكن كون أحاديثه أتمتع بعده وقد علم وقرر في الأصول أن مثل هذا لا يكون ناسخا مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقاما عليه إذ ليس فيه رد شيء منها وهذه أيضا قاعدة معروفة والله أعلم .

(المسألة الرابعة) يكره أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله وبراء وقد كرهه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ولأنه يشغل القلب غالبا فكره كما كرهه النظر إلى ما يليه كتوبه أعلام ورفع البصر إلى السماء وغير ذلك مما ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة قال البخاري في صحيحه كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي قال البخاري وإنما هذا إذا اشغل به فما إذا لم يشغل به فقد قال زيد بن ثابت ما باليت أن الرجل لا يقطع صلاة الرجل ثم احتج البخاري بحديث عائشة المذكور في المسألة الثالثة وليس في حديث عائشة ما يخالف ما ذكرناه أولا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي وهي مستقبلته بل كانت مضطجعة واضطجعا في ظلام الليل فوجودها كعدمها إذا نظر إليها ولا يستقبلها .

(فرع) لا تترك الصلاة إلى النائم وتكره إلى المتحدثين الذين يشتغل بهم فاعلم الكراهة في النائم فلحديث عائشة السابق وأما الكراهة في المتحدث فلشغل القلب ولما ذكرناه في المسألة الرابعة وأما حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تصلوا خلفنا» ثم ولا المتحدث» فهو رواه أبو داود ولكن ضعيف باتفاق الحفاظ ومن ضعفه أبو داود في أسناده رجل مجهول لم يسم قال الخطابي هذا هذا الحديث لا يصح وقد ثبت حديث عائشة قال فما الصلاة إلى المتحدثين فقد كرهها الشافعي واحمد لأن كلامهم يشغل المصلي عن صلاته .

ينبغيه هو ولا غيره عن الصواب فهو كتحريم المجتهد في أثناء الصلاة وقد سبى حكمه الله أعلم : فان قلت وعد في الكتاب بأربعة فروع ولم يذكر إلا ثلاثة قلت المسائل المذكورة في هذا الفصل

(١) يرض
بالأصل اهـ

(فرع) اذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماماً أو مأموماً وهذا مذهبه وبه قال مالك والا كثرون وقال ابو حنيفة ان لم تكن المرأة في صلاة او كانت في صلاة غير مشاركة له في صلاته صحت صلاته وصلاتها فان كانت في صلاة يشاركها فيها ولا تكون مشاركة له عند أبي حنيفة الا إذا نوى الامام امامة النساء فاذا شاركته فان وقت يجنبه رجل بطلت صلاة من الي جنبها ولا تبطل صلاتها ولا صلاة من يلي الذي يابها لان بينه وبينها حاجز وان كانت في صف بين يديه بطلت صلاة من يحاذيها من ورائها ولم تبطل صلاة من يحاذي محاذيها لان دونها حاجزاً فان صف وراء خلف الامام وخلفهم صف رجال بطلت صلاة الصف الذي يليه قال وكان القياس أن لا تبطل صلاة من وراء هذا الصف من الصفوف بسبب الحاجز ولكن قول تبطل صفوف الرجال وراؤه ولو كانت مائة صف استحسننا فان وقت يجنب الامام بطلت صلاة الامام لانها الي جنبه ومذهبه أنها اذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمومين أيضاً وبطلت صلاتها أيضاً لانهم جملة المأمومين وهذا المذهب ضعيف الحاجة ظاهر التحكم والتمسك بتفصيل الأصل له وعمدتنا أن الأصل أن الصلاة صحيحة حتي يرد دليل محيى شرعى في البطلان وليس لهم ذلك وينضم الى هذا حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في المسألة الثالثة فان قالوا نحن نقول به لانها لم تكن مصلية قال اصحابنا قول اذا لم تبطل وهي في غير عبادة ففي العبادة أولى وقاس اصحابنا علي وقوفها في صلاة الجنابة فانها لا تبطل عندهم والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والهداية العصمة *

* قال المصنف رحمه الله *

❦ باب صفة الصلاة ❦

❦ اذا أراد أن يصلي في جماعة لم يقيم حتي يفرغ المؤذن من الاقامة لانه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو امامة أن بلالاً أخذ في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة مثل ما يقوله فاذا فرغ المؤذن قام ❦ *

لم يعد لها في الوسيط الا ثلاثة فروع وجعل في اولها فرعاً آخر وهما بعدها اربعة من غير ذلك المضموم فيجوز ان يقال جعل حائى الفرع الاخير فرعين ويجوز غير ذلك والامر فيه هين *

❦ قال ❦ الباب الرابع في كيفية الصلاة ❦

❦ باب صفة الصلاة ❦

﴿الشرح﴾ حديث أبي امامة رواه أبو داود بإسناد ضعيف جداً وقد سبق بيانه في أوآخر باب الأذان حيث ذكره المصنف هناك وقول المصنف إذا أراد أن يصلي جماعة احتراز من المنفرد فإنه يقوم أولاً ثم يقيم قائماً وقوله لأنه ليس بوقت للدخول يعني أنه لا يشرع الدخول فيها قبل الفراغ من الإقامة لأنه لا يصح الدخول قائماً يصح الدخول فيها في أثناء الإقامة وقبلها وقوله والدليل عليه يعني الدليل على أنه ليس بوقت للدخول لأن في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تأبى في جميع الأوقات الإقامة ولا يتابعه الا قبل الدخول : أمأحكم المسئلة فذهبنا أنه يستحب للإمام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ قاما متصلا بفرأغه قال القاضي أبو الطيب وبهذا قال مالك وأبو يوسف وأهل الحجاز وأحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة والثوري إذا قال المؤذن حي على الصلاة نهض الإمام والمأمومون فإذا قال قد قامت الصلاة كبر وكبروا وعن محمد بن الحسن روايتان كللهيين وقال ابن المنذر كان أنس بن مالك إذا قيل قد قامت الصلاة وثب وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وأبو قلاب وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب المحاربي يقومون إلى الصلاة في أول بدوءهم الإقامة وبه قال عطاء وهو مذهب أحمد وإسحاق إذا كان الإمام في المسجد وكان مالك لا يؤقت فيه شيئاً هذا ما نقله ابن المنذر وواقفنا جمهور العلماء من السلف والخلف على أنه لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة نقله عنهم القاضي عياض واحتج لأبي حنيفة بما روى أن بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقني بأمين رواه أبو داود وعن الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أرفى قال « كان بلال إذا قال قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله عليه وسلم فكبر » رواه البيهقي قالوا ولأنه إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ولم يكبر الإمام يكون كاذباً واحتج أصحابنا المحدثون منهم البيهقي والبعثي وغيرهما بحديث أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » رواه البخاري ومسلم واحتج الجمهور بحديث أبي امامة المذكور في الكتاب لكنه ضعيف قالوا ولأنه دعاء إلى الصلاة فلم يشرع الدخول في الصلاة إلا بعد فراغه كالأذان والجواب عن حديث بلال من وجوب أحسنها وهو جواب البيهقي والمحققين

﴿ وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه والسجود والتعبد بين السجدين مع الطمأنية في الجيم والتشهد الأخير والتمتع فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ﴾ (ح) والنية بالشرط أشبه *

الصلاة في الشريعة عبارة عن الأفعال المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم ولا بد من رعاية أمور آخر ليقم الاعتداد بتلك الأفعال وتسمى هذه الأمور شروطاً وتلك الأفعال أركاناً فيجعل هذا الباب في الأركان والذي يليه في الشروط ولا بد من معرفة الفرق بينهما (اعلم) أن الركن والشروط

انه ضعيف روى مرسل وفي رواية مستنداً فاسنده ضعيف ليس بشيء وإنما رواه الثقات مرسلًا ورواه الامام أحمد في مسنده بأسناده عن أبي عثمان النهدي قال قال بلال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبقني بأمين» البيهقي في مرجع الحديث إلى ان بلالاً كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بأمين والجواب الثاني جواب الاحباب انه طلب ذلك حين عرض له حاجة خارج المسجد قال النبي صلى الله عليه وسلم التهل ليذكر تأمينه الدليل على هذا ان بين قوله قد قامت الصلاة وبين آخر الاقامة زمناً يسيراً جداً يمكنه إتمام الاقامة وإدراك آخر الفاتحة بل أدراك أولها بل ما قبلها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد تكبيره ثم يتعوذ ثم يشرع في الفاتحة فيتمين ما قلناه وأما حديث ابن أبي أوفى فضعيف قال البيهقي لا يرويه الاحجاج بن فروخ وكان يحيى بن معين يصفه : قلت اتفقوا على جرح المجاج هذا فقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين ليس هو بشيء وقال أبو حاتم هو شيخ مجهول وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني متروك وهذه أوضاع العبارات عندهم وفي الحديث ضعف من جهة أخرى وهي أن العوام بن حوشب لم يدرك بن أبي أوفى كذا قاله أحمد بن حنبل وغيره ولم يسمع أحداً من الصحابة وإنما روايته عن التابعين وأما قولهم أنه يكون كاذباً فخوابه أن مضاه قد قرب الدخول في الصلاة فهكذا قاله أهل العربية والفقهاء والمحدثون وهو مجاز مستعمل حسن كقول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن) أي قاربته وفي الحديث «من وقف بعرفة فقد تم حجه» أي قارب الأيام قال أصحابنا

يشتركان في أنه لا بد منهما وكيف يترقان منهم من قال يترقان منهم من قال يترقان العام والخاص ولا معنى للشرط الا ما لا بد منه فعلي هذا كل ركن شرط ولا ينكس وقال الاكثرون يترقان اقتران الخاصين ثم فسروا الشرط بما يتقدم على الصلاة كالطهارة وستر العورة والاركان بالمشتمل عليها الصلاة ويرد على هذا ترك الكلام بالفعل الكثير وسائر المفردات فانها لا تتقدم على الصلاة وهي معدودة من الشروط دون الاركان ولك أن تفرق بينهما ببارتين (أحدهما) أن تقول يعني بالاركان المفروضات المتلاحقة أي أولها التكبير وآخرها التسليم ولا يلزم التروك فانها دائمة لا تلحق ولا تلتحق ونعني بالشروط ما عدا ما من المفروضات (والثانية) ان تقول يعني بالشرط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء بالركن ما يعتبر لا على هذا الوجه: مثاله الطهارة تعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكل أمر معتبر ركناً كان أو شرطاً والركوع معتبر لا على هذا الوجه اذا تبين ذلك حقيقة الصلاة تركب من هذه الافعال المسماة اركاناً أو ما لم يشرع فيها لا يسمى شارعاً في الصلاة وان تطهر وستر العورة واستقبل وهذا واضح في عرف الشرع واطلاقه ثم ان المصنف عد الاركان احد عشر يعني اجناسها ثم منها ما لا يتكرر كالسلام ومنها ما يتكرر اما في الركعة الواحدة كالسجود او بحسب عدد الركعات كالركوع ولم يعد الطمأنينة في الركوع وغيره اركاناً

ولأن مأثرونا به يلزمهم على مقتضاه تقديم الاحرام على قوله قد قامت الصلاة والله اعلم *
(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب للمأموم والامام أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤمن من الاقامة هكذا أطلقه المصنف والجمهور وقال صاحب الحاوي في آخر باب الاذان ينبغي لمن كان شيخا بطلت النهضة ان يقوم عند قوله قد قامت الصلاة ولسرير النهضة ان يقوم بعد الفراغ ليستوا قياما في وقت واحد *

(فرع) لو دخل المسجد واراد الشروع في تحية المسجد او غيرها فشرع المؤذن في الاقامة قبل احرامه فليست قارنا ولا يشرع في التحية للحديث الصحيح « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ولا يجلس الحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية وإذا استمر قائما لا يكون قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الاقامة لأن هذا لم يثبت القيام لها صرح بهذه المسئلة بغوى وغيره وهي ظاهرة وفي كتاب الزيادات لابي عاصم أنه يجلس وهذا غلط نبت عليه لثلا يقتربه *
(فرع) إذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم بل يخرج اليهم فقد نقل الشيخ أبو حامد عن مذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الاقامة وهذا مشكل فقد ثبت

بل جعلها في كل ركن كالجزء منه والهيئة التابعة له وبه يشعر قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « ثم اركع حتى تطمئن راكعا » (١) وضم صاحب التلخيص الى الاركان المذكورة استنبال القبلة واستحسنه القفال وصوبه ومن فرض نية الخروج والمواصلة والصلاة على آل النبي صلى الله عليه وسلم الحقها بالاركان ومنهم من ضم الي الاحد عشر التي ذكرها الترتيب في الانصال وهكذا أورد صاحب التهذيب ويظهر عنه من الاركان على العبارة الثانية في تفسير الركن وأما النية فقد حكي الشيخ أبو حامد وغيره وجيز في أنها من قبيل الشرائط أو من الاركان أحدهما وهو الاشبه عند صاحب الكتاب أنها من الشرائط لأن النية تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عن الصلاة والالكانات متعلقة بنفسها ولا تقترب الى نية أخرى وأظهرها عند أكثرين انها من الاركان لا قرائنها بالتكبير وانتظامهم مع سائر الاركان ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتعلق بسائر الاركان ويكون قول النابوي أصلي عبارة بلفظ الصلاة عن سائر الاركان تعبيراً باسم الشيء عن معظمه وهذا الطريق سهاها المصنف في الصوم ركننا والا فما الفرق ولك أنت تعلم قوله وأرسلها احد عشر بالواو لما حكينا من الاختلاف على أن أكثره يرجع الى التعبيرات وكيفية العد وحظ المعنى لا يختلف وأبو حنيفة وسائر العلماء رحمة الله عليهم يخالفون في بعض الاركان المذكورة وسند مذهبهم عند تفصيل القول فيها فان الغرض الآن نزاحم جلته وإذا ذكرنا مذهبهم تبينت المواضع المحتاجة الى العلامة من هذا الفصل *

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي ثم اركع حتى تطمئن راكعا متفق عليه من حديث أبي هريرة مطولا *

في الصحيحين عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » وفي رواية لمسلم « حتى تروني قد خرجت » فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم مقامه » قلنا معناه أنهم كانوا يقومون إذا رأوه قد خرج قبل وصوله مقامه يدل عليه حديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خرج أقام الصلاة حين يراه » : فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة فقمنا فمدلنا الصوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أقام في مصلاه : وذكر الحديث » قلنا هذا محمول على أنه كان في بعض الاوقات وكلف الغالب ما في حديث جابر بن سمرة او أنه اراد بقوله قبل ان يخرج إلينا أي قبل ان يصلوا * * قال المصنف رحمه الله *

« والقيام فرض في الصلاة المفروضة لما روى عمران ابن الحصين رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فعلي جنب » واما في النافلة فليس بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتنفل على الراحة وهو قاعد » ولان النوازل تكثر فلو وجب فيها القيام شقوا و انقطعت النوافل * »

قال (والا بعض اربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير على احد القولين وهذه الاربعة تجبر بالسجود وما عداها فسنن لا تجبر بالسجود) *

لصلاة مفروضة ومندوبات أما المفروضات فهي الاركان والشروط وأما المندوبات فتقسمان مندوبات يشترع في تركها سجود السهو ومندوبات لا يشترع فيها ذلك والتي تقع في القسم الاول تسمى أبعاضاً ومنهم من يخصها باسم السنونات وتسمى التي تقع في القسم الثاني هيأت قال امام الحرمين وليس في تسميتها أبعاضاً توقيفاً لعل معناها ان التقاء قالوا يتعلق بالسجود ببعض السنن دون بعض والتي يتعلق بها السجود اقل مما يتعلق ولفظ البعض في اقل قسمي الشيء أغاب اطلاقاً فلذلك سميت هذه الابعاض وذ كر بعضهم أن السنن المجبورة بالسجود قد تأكد أمرها وجاوز حد سائر السنن وبذلك القدر من التأكد شاركت الاركان فسميت أبعاضاً تشبيهاً بالاركان التي هي ابعاض واجزاء حقيقة وسيأتي وجه شرعية سجود السهو فيها في باب السجودات وقد ذكرها المصنف في ذلك الباب ولو لم يتعرض لها في هذا الموضع لما ضر لكنه لما ترجم الباب بكيفية الصلاة وعدت هذه السنن من أبعاضها منجسداً : ذكرها في هذا الموضع ايضاً ثم أنه عدها اربعة أحدها القنوت وثانيها التشهد الاول : وثالثها النعوذ فيه ورابعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فيه وفي استحبابها قولنا يذكر ان من بعد فان قلنا

(الشرح) حديث عمران رضي الله عنه رواه البخارى بلفظه ابو حصين صحابي علي المشهور وقبله لمسلم كنية عمران ابو نجيذ بضم النون اسلم عام خير وهو خزاعي نزل البصرة وولي قضاءها ثم استقال فاقبل وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين واما حديث تغل النبي صلى الله عليه وسلم علي الراحة ثابت رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمرو جابر وانس وعامر ابن ربيعة رضي الله عنهم

بالاستعجاب فهو من الابعاض والحق بهذه الاربعة شيان احدها الصلاة على الآل في التشهد الثاني ان قلنا انها مستحبة لا واجبة وكذلك في التشهد الاول ان استحبابها تفرعها علي استحباب الصلاة علي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيه وهذا الخامس قد ذكره في الكتاب في باب السجدة ونشرح الخلاف فيه من بعد ان شاء الله تعالى والثاني القيام للقتوت عد بعضا برأسه وقراءه للقتوت بعضا آخر حتي لو وقف ولم يقرأ يسجد للسهو وهذا هو الوجه اذا عدنا التشهد بعضا والقيود له بعضا آخر وقد اشار الي هذا في تفصيل في القتوت امام الحرمين قدس الله روحه وصرح به في التهذيب ثم كون القتوت بعضا لا يختص بصلاة الصبح بل هو بعض في الوتر أيضا في النصف الاخير من رمضان وقوله وما عداها فنسبنا لتنجيز بالسجود ينبغي ان يعلم بالماء والميم والالف لاسيما في باب سجود السهو * قال (الركن الاول التذكير ولكن النية مقرونة به بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة ويرقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التذكير ويبقى مستديما للقصد والعلم الي آخر التذكير فلو عزبت بعد التذكير لم يضر ولو عزبت قبل تمام التذكير فوجان) *

لما لم يعد النية تركنا خلط مسائلها بمسائل التذكير لان وقت النية هو التذكير وموجب ان تكون النية مقارنة للتذكير خلافا لابي حنيفة واحمد حيث قالوا لو تقدمت النية علي التذكير بزمان يسير ولم يعرض شاغل عن الصلاة جاز الدخول في الصلاة بتلك النية لنا ان التذكير أول أعمال العبادة فيجب مقارنة النية له كالحلج وغيره ولهذا لو تقدمت بزمان طويل لم يجز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة ثم من عسر مراقبة طلوع الفجر ولهذا يحتمل فيه التقدم بالزمان الطويل ثم في كيفية المقارنة وجان احدهما أنه يجب ان يتسدد النية بالقلب مع ابتداء التذكير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التذكير واصحابها لا يجب ذلك بل لا يجوز لان التذكير من الصلاة فلا يجوز الايمان بشئ منه قبل تمام النية وعلي تقدير التوزيع يكون أول التذكير خاليا عن تمام النية المعبرة وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ويرقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التذكير ثم اختلفوا علي هذا الوجه فقال قوم منهم ابو منصور بن مهران شيخ الاودني يجب أن تقدم النية علي التذكير ولو بشئ يسير ليأمن من تأخر وقتها عن أول التذكير واستشهد عليه بالصود وقال الاكثر لا يجب ذلك ولو قدم فلا اعتبار للنية للمقارنة بخلاف الصوم فان التقديم كان لورود الشرع بالتبنييت ثم سواء قدم أو لم يقدم فله يجب استحباب النية الي أن يفرغ من التذكير في وجها أحدهما لان ما بعد أول التذكير

اما حكم المسئلة فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع لاتصح الصلاة من التقادر عليه الا به حتى قال اصحابنا لو قال مسلم انا استحل القعود في الفريضة بلا عذر او قال القيام في الفريضة ليس بفرض كفر الا ان يكون قريب عهد باسلام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالقيام (احداها) قال اصحابنا يشترط في القيام الانتصاب وهل

في حكم الاستدامة واستصحاب النية في دوام الصلاة لا يجب واصحابنا نعم لان النية مشروطة في الانتقاد والانتقاد لا يحصل الا بتكبير الاترى أنه لو رأى المتيتم الماء قبل تمام التكبير يطل تيممه واما بعد التكبير فلا يشترط استصحاب النية ولا يضر عزوبها المائي تكليف استصحابها من العمر واما قوله بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة الى آخره فهو بيان لحقيقة النية وما تنقذ اليه وذلك أن النية قصد والقصد يتعلق بمقصود ولا بد وان يكون المقصود معلوما فالناوى يحضر في ذهنه أولا ذات الصلاة وما يجب التعرض لها من صفاتها كالظاهرة والعصرية وغيرها كما سيأتي ثم قصد الى هذا المعلوم ومجمل قصده مقارنا لاول التكبير ولا يفضل عن تذكره حتى يتم التكبير وقوله يوجب مستديما للقصد والعلم الى آخر التكبير ينبغي أن يتنبه فيه لشيئين أحدهما أنه لو لم يتعرض في مثل هذا الموضع للعلم لكان الفرض حاصل لان المستدامة والقصد الى الصلاة بصفاتها المتبصرة ولا يمكن استدامة هذا القصد الا باستدامة حضور المقصود في الذهن وهو العلم والثاني أن هذا الكلام بيان لما ينبغي أن يفعله المصلي ثم هو واجب أو مستون قد ينته آخره بقوله وان عزبت قبل تمام التكبير فوجهان ان قلنا يجوز فلا استدامة مسنونة والافواجية *

(١) هكذا في بعض نسخ ولي نسخة من المطبوع غيره ما صح اه

قال (ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل كونه في الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج ولو علق نية الخروج بدخول شخص فيه وجهان أحدهما يبطل في الحال وهو الاقيس والثاني لا يبطل لانه قد لا يدخل فيستمر على مقتضى النية فعلى هذا ان دخل ففي البطلان وجهان) (١) *

استدامة النية وان لم يكن شرطا في دوام الصلاة الا أن الامتناع عما يناقض جزم النية يشترط فان هذا هين وان كن الاول عبراً وهذا كالإيمان لا يشترط فيه استحضار العقد الصحيح على الدوام ولكن يستداه حكمه ويشترط الامتناع عما يناقضه اذا تبين ذلك فنقول لو نوى الخروج من الصلاة في أثناءها بالمالت صلاته فان هذه النية تناقض قصده الاول ولو تردد في أنه يخرج أو يستمر فكذلك تبطل صلاته لما بين التردد والجزم من انتافي قال امام الحرمين والمراد من هذا التردد أن يطرأ له الشك المناقض للجزم واليةين ولا عبرة بما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما يتبلى به الموسوس وقد يقع له ذلك في الإيمان بالله تعالى أيضاً فلا مبالاة به ولو نوى الخروج من صلاته في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء آخر وقع في صلاته لاحتالة بطلت صلاته

يشترط الاستقلال بحيث لا يتند فيه اوجه اصحا وبه قطع أبو على الطبري في الافصاح والبغوى وآخرون وصححه القاضي أبو الطيب في تعليقه والرافعي لا يشترط فلو استند الي جدار أو انسان أو اعتمد على عصا بحيث لو رفع السناد لسقطت صلاته مع الكراهة لانه يسمى قائما والثاني يشترط ولا تنصح مع الاستناد في حال القدرة بحال حكمه القاضي أبو الطيب عن ابن القطان وبه قطع امام

في الحال لانه قطع موجب النية فان وجبها الاستمرار على الصلاة الي انتهائها وهذا يناقضه وحكي في النهاية عن كلام الشيخ أبي علي أنه لا تبطل صلاته في الحال ولو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الي الغاية المضروبة تحت صلاته فلا بأس بعلام قوله أو في الركعة الثانية بالولو لهذا الكلام وان كان غريبا ولو عاق نية الخروج بدخول الشخص ونحوه مما يجوز عروضا في الصلاة وعندهم فهل تبطل صلاته في الحال فيه وجهان أحما نعم كما لو قال ان دخل فلان تركت الاسلام فانه يكفر في الحال وكما لو شرع في الصلاة على هذا النية لا تعتقد صلاته بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فان ذلك المعلق عليه ربما لا يوجد فتبقى النية على استمرارها فعلي هذا ودخل الشخص ووجدت الصفة المعلق عليها فهل تبطل الصلاة حينئذ فيه وجهان عند الشيخ أبي محمد أنها لا تبطل اذ لو بطأت لبطلت في الحال لقيام التردد فاذا لم تبطل لم يكن لهذا التردد وقع وكن وجوده وعنده بمثابة واحدة وقطع الاكترون بأنها تبطل عند وجود الصفة فانه مقتضى تعليقه قال امام الحرمين ويظهر على هذا أن يقال يتبين عند وجود الصفة أن الصلاة بطأت من وقت التعليق لان وجود الصفة يعلم أن التعليق خالف مقتضى النية المعتبرة في الصلاة وموضع الوجبين المفرعين على الوجه الذي ما اذا وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق المقدم اما اذا لم يكن ذاهلا فلا خلاف في بطلان صلاته وليكن قوله ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل معلما بالماء لان عنده لا أثر لنية الخروج لاني حال ولا في الماء لولا للتردد في الخروج وليس قوله ما يناقض جزم النية تجري على اطلاقه لان الغفلة عن جزم النية يناقضه وهي غير قاذحة على ماسبق والمراد ماعدا الغفلة (واعلم) أنه لو لم ينو الخروج مطما ولكن نوى الخروج من الصلاة التي شرع فيها وصرها الي غيرها كان كقصد الخروج المطلق في أن الصلاة للمشروع فيها تبطل ثم ينظر ان صرف فرضا الي فرض كما لو شرع في الظهر ثم صرفها الي العصر لا يصير عصر او ان صرف فرضا الي سنة راتبة أو بالعكس فكذلك وفي بقاء صلاته فلا في هذه الصورة قولان نذكرهما من بعد *

قال (ولو شك في أصل النية ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة كركوع بطل وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل ولو طال فوجهان والصوم يبطل بالتردد في الخروج على أحد الوجبين لانه ليس له عقد ونحوه يؤثر التصدي فيه) *

الفصل يشتمل على مسائلين وثانيتها في نظم الكتاب أولاها بالتقديم لمضاهاتها المسائل المتقدمة

الحرمين والغزالي والثالث يجوز الاستناد ان كان بحيث لو رفع السناد لم يسقط الاولهذا في استناد لا يسلب اسم القيام فان استند متكثرا بحيث لو رفع عن الارض قدميه لامكنه البقاء لم تصح صلاته بلا خلاف لانه ليس بقائم بل معلق نفسه بشيء فلو لم يقدر على الاستقلال فوجها الصحيح انه يجب ان ينتصب متكثرا لانه قادر على الانتصاب والثاني لا يلزمه الانتصاب بل له الصلاة قاعدا : اما

على هذا الفصل فتقدمها ونقول لو تردد العاصم في انه هل يخرج من صومه أولا أو عاقبة الخرج بدخول شخص فقد ذكر المعظم أن صومه لا يبطل واشعر كلامهم بنفي الخلاف فيه وذكر ابن الصباغ في كتاب الصوم أن ابا حامد حكى فيه وجهين كما سند كره في الصورة الا يتولو جزم نية الخرج فيه وجهان أحدهما تبطل الصلاة وأظهرهما وبه قال ابو حنيفة لا يكفي الحجب والفرق بين الصوم والصلاة أن الصلاة تتعلق تحررها وتحللها بقصد الشخص واختياره والصوم بخلافه فان التاوى ليلا يصير شارعا في الصوم بطول الفجر وخارجا منه بغروب الشمس وان لم يكن له شعورهما واذا كان كذلك كان تأثر الصلاة بضعف النية فوق تأثر الصوم ولهذا يجوز تقديم النية على أول الصوم وتأخيرها في الجملة عن أوله ولا يبرز ذلك في الصلاة والمعنى فيه أن الصلاة أفعال وأقوال والصوم ترك وما سلكوا الأفعال إلى النية أحوج من الترك اذا تردد ذلك فقوله في الكتاب وكذا يحرم الخروج قطع عاقبه على ما أشعر به كلام المعظم ولا جريان للوجهين في صورة التردد وعلي ما رواه ابن الصباغ يجوز صرف الوجهين إلى الصورتين والاول هو قضية ارادته في الوسيط (المسألة الاخرى) لو شك في صلاته في أنه هل أتى بالنية المعتبرة في ابتدائها سواء شك في أصلها أو في بعض شروطها فينظر ان أحدث على الشك ركنا فعليا كالركوع والسجود بطلت صلاته ان أحدث ركنا قويا كالتكبير أو التشهد فلهو كالفعل حتى تبطل الصلاة بمضيه على الشك أيضا اختلف الناقلون فيه فهم من قال لا يفرق بان المأني به على التردد غير محسوب فلا بد من اعادته والاركان الفعلية اذا زيدت عدداً بطلت الصلاة ولتن عد معذورا في الاعادة فهو غير معذور في الانشاء على الشك بل كل من حقه التوقف واما الاركان القولية فغير بادتها عدداً لا تبطل الصلاة فلا يضر أحداهما على التردد وهذه الطريقة هي المذكورة في الكتاب فانه قال ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة وقصده الاحترار عن القراء والتشهد ومد الطمانينة وهذا مبني على ظاهر المذهب في انه لا يبطل الصلاة بتكرير الفاتحة والتشهد عدداً بخلاف تكرير الركوع وفيه وجه متقول عن أبي الوليد النيسابوري وغيره ان تكرير الفاتحة كتكرار الركوع فلا فرق على ذلك الوجه ومنهم من سوى بين الاركان التولية والفعية وعلوا البطلان بان المأني به على الشك اذا لم يكن محسوبا فلا اشتغال به تلاعب بالصلاة فليمتنع مما ليس من الصلاة ولا فائدة فيه وليتوقف الى التذكر وهذه الطريقة أظهر وبها قال العراقيون ورووها عن نص الشافعي رضي الله عنه وليكن قوله لا يزداد مثله في الصلاة معلما بلوا لانه مذكور للتقيد ولا تقيد على هذه الطريقة الاخرى وان لم يحدث شيئا من

الاتصاف المشروط فالمتبر فيه نصب قمار الظهر ليس للتأخر أن يقف مائلا إلى أحد جانبيه
زاثلا عن سنن القيام ولأن يقف منحيا في حد الرا كمين فان لم يبلغ انحناؤه حد الرا كمين لكن
كان اليه أقرب فوجان أصحهما لاتصح صلاته لانه غير منتصب والثاني تصح لانه في معناه ولو أطرق
رأسه بغير انحناء صحت صلاته بلا خلاف لانه منتصب ولو لم يقدر على النهوض إلا بعين ثم اذا

فروض الصلاة على التردد حتى يذكر النية نظر أن قصر الزمان لم يضر أيضا لانه معذور في عروضه
وكثير ما يعرض الشك ويحول فيعني عنه وان طال فوجان أحدهما أنه لا يضر أيضا لانه قد أتى بما يليق
بالحال حيث لم يحدث على الشك قول ولا تقصير منه في عروضه وأظهرهما البطلان لا تقطاع نظم
الصلاة وندرة مثل هذا الشك وشبهوا الوجين بالوجين فيا اذا كثر الكلام ناسيا والفرق بين طول
الزمان وقصره سيأتي في نظائر المسألة *

قال ﴿ ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أو الظهر وهل يجب التعرض للفريضة والاضافة الى الله
عز وجل فوجان والنية بالقاب لا باللسان وأما النوافل فلا بد من تعيين الرواتب بالاضافة وغير
الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة ﴾ *

الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتين فيها قصد أمرين بلا خلاف (أحدهما) فعل
الصلاة لتتماز عن سائر الافعال فلا يكفي اخطار نفس الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل (الثاني) تعيين
الصلاة المأني بها من ظهر وعصر وجمعة لتتماز عن سائر الصلوات ولا يجزئه نية فريضة الوقت عن
نية الظهر والعصر في أصبح الوجين لانه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الاتيان بها
فيه آتيا في الوقت قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) ولو ليست
هي بظهر ولا يصح الظهر بنية الجمعة وفيه وجه ضعيف وتصح الجمعة بنية الظهر المقصورة ان قلنا أنها
ظهر مقصورة وان قلنا هي صلاة على حيالها لم تصح ولا تصح بنية مطلق الظهر على التقديرين واختلفوا
في اعتبار أمور سوى هذين الأمرين منها التعرض للفريضة في اشتراطه وجها اداء كانت الفريضة
أو قضاء أحدهما وبه قال ابن أبي هريرة لا يشترط لان الشافعي قال في العبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت
يجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما اجزأه ذلك لانه لم ينو الفريضة وأظهرها عند الأكثرين
وبه قال أبو اسحاق تشترط لان الظهر قد يوجد من العبي وعن صلى منفردا ثم أعادها في الجماعة
ولا يكون فرضا فوجب التميز ولك ان تقول قولنا المصلي ينوي الفريضة اما ان يعنى بالفريضة في
هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه او كونها من الصلوات اللازمة على اهل الكمال أو شيئا آخر ان
عينا به شيئا آخر فالتخصص أولا ثم لنبحث عن لزومه وان عينا الاول وجب ان لا ينوي العبي

(١) حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في القائمة فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وقد سبق

نمض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة بما يتبرع واما بأجرة المثل ان وجدها هذا كله في القادر على الانتصاب فاما العاجز كن همس ظهره لزمه أو كبر وصار في حد الرأكين فيلزمه القيام فاذا أراد الركون عزا في الانحناء ان قدر عليه هذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والمتولي والبعثي ونص عليه الشافعي قال الرافعي هو المذهب وقوله ابن كنج عن نص الشافعي وقال امام الحرمين والغزالي يلزمه ان يصلي قاعدا قالان قدر

الفريضة بخلاف ولم يفرق الاثمة بين الصبي والبالغ بل اطلقوا الوجين وايضا فانهم قالوا فيمن صلى منفردا ثم ادرك جماعة الصحيح أنه ينسوي الفرض بالثاني وهو غير لازم عليه وان عنيثا الثاني فمن تعرض للظهر والعصر فقد تعرض لاحدى الصلوات اللازمة على أهل الكمال وكونها ظهرا أخص من كونها صلاة لازمة عليهم والتعرض للاخص يعني عن التعرض للاعم ولهذا كان التعرض للصلاة مقنيا عن التعرض للعبادة ونحوها من الاوصاف بهذا البحث يضعف ما ذكر في توجيه الوجين ومنها الاضافة الي الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله فيها وجهان احدهما وبه قال بن القاص يشترط ليحقق هي الاخلاص وأحدهما عند الاكثرين لا يشترط لان العبادة لا تكون الا لله تعالى ومنها التعرض لسكون المآتي به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان احدهما يشترط أنه ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر كما يشترط التعرض للظهر والعصر والثاني وهو الاصح عند الاكثرين أنه لا يشترط بل يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس لان القضاء والاداء كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر قال الله تعالى فاذا قضيت مناسككم أى أدبتم ويقال قضيت الدين وأدبته بمعنى واستشهدوا لهذا الوجه بنص الشافعي رضى الله عنه علي انه لو صلى يوم الغيم بالاجتهاد ثم بان انه صلى بعد الوقت يحكم بوقوعه عن القضاء مع انه نوى الاداء ولك أن يقول القول بأن نية الاداء هل تشترط في الاداء ونية القضاء هل تشترط في القضاء وفرض الخلاف فيه متقدح لكن قولنا هل يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس أم أن يعني به أن يتعرض في الاداء لحقيقته ولكن يجري في قلبه أو علي لسانه لفظ القضاء وكذلك في عكسه أو يعني به انه يتعرض في الاداء بنية القضاء وفي القضاء لحقيقة الاداء أو شيئا آخر ان عنيثا به شيئا آخر فلا بد من معرفته أولا وان عنيثا الاول فلا ينبغي ان يقع النزاع في جوازه لان الاعتبار في النية بما في الضمائر ولا عبرة بالعبارات وان عنيثا الثاني فلا ينبغي أن يقع نزاع في المنع لان قصد الاداء مع العلم بخروج الوقت والقضاء مع العلم ببقا الوقت هـز وعبت فوجب ان لا يعتقد به الصلاة كالنوى للظهر ثلاث ركعات أو خمسا ومنها التعرض لاستقبال القبلة شرطه بعض أصحابنا واستبعده الجمهور لانه اما شرط اوركن وليس علي النواى التعرض لتفاصيل الاركان والشرائط ومنها التعرض لعدد الركعات شرطه بعضهم والصحيح خلافه لان الظهر اذا لم يكن قصرا لا يكون الا أربعة (انقسم الثاني) النوافل وهي ضربان احدهما النوافل المتعلقة بوقت او سبب فيشترط فيها ايضا نية فعل الصلاة والتعيين فينوى سنة الاستسقاء والحسوف وسنة عيد

عند الركوع على الارترقاء الى حد الراكعين لزمه والمذهب الاول لانه قادر على القيام ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله يظهره بمنع الانحناء لزمه القيام ويأتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة فيحیی صلبه قدر الامكان فان لم يطق حني رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى شيء يستمد عليه أو ليميل الي جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء اصلاً أو مأ اليها ولو امكنه القيام والاضطجاع دون القعود

الفطر والروايح والضحي وغيرها وفي الرواتب يعين بالاضافة فيقول اصلي ركعتي الفجر اورانية الظهر اوستة العشاء وفي الرواتب وجه ان ركعتي الفجر لا بد فيها من التعيين بالاضافة وفيما عداها يكفي نية الصلاة الحافا لركعتي الفجر بالفرائض لتاكدها والحافا لساائر الرواتب بالنوافل المطلقة وفي الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها الى العشاء فانها مستقلة بنفسها واذا زاد علي واحدة ينوي بالجميع الوتر كما ينوي في جميع ركعات الروايح وحكي القاضي الروياني وجوها اخر احداها انه ينوي بما قبل الواحدة صلاة الليل والثاني ينوي سنة الوتر والثالث مقدمة الوتر ويشبه ان تكون هذه الوجوه في الاولوية دون الاشتراط وهل يشترط التعرض للغلبة في هذا الضرب تختلف كلام الناقلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط التعرض للفرضية في الفرائض والخلاف في التعرض للقضاء والاداء والاضافة الي الله تعالى يعود ههنا ايضا للضرب الثاني النوافل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة لانها ادنى درجات الصلاة فاذا قصد الصلاة وجب ان يحصل له ولم يذكرها ههنا خلافاً في التعرض للغلبة ويمكن أن يقال قضية اشتراط قصد الفرضية تمتاز الفرائض عن غيرها اشتراط التعرض للغلبة ههنا بل التعرض لخاصيتها وهي الاخلاق والافتكك عن الاسباب والاوقات كالتعرض لخاصية الضرب الاول من النوافل ثم النية في جميع العبارات معتبرة با قلب فلا يكفي الطق مع غلبة انقلاب ولا يضر عدم النطق ولا النطق بخلاف ما في القلب كما اذا قصد الظهر وسبق لسأه الي العصر وحكي صاحب الافصاح وغيره عن بعض اصحابنا أنه لا بد من التالظ باللسان لان الشافعي رضي الله عنه قال في الحج ولا يلزمه اذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه وليس كالصلاة التي لا تصح الا بالنطق قال الجمهور لم يرد الشافعي رضي الله عنه اعتبار التلفظ بالنية وانما المراد التكبير فان الصلاة تتم بدون في الحج يصير محرماً من غير لفظ ولو عقب النية بقوله ان شاء الله بالقلب أو باللسان فان قصد التبرك أو وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد الشك لم تصح صلاته وأعود الي ما يتعلق بلفظ الكتاب فقول قوله أن ينوي الاداء والظهر قصد بلفظ الاداء ان تعرض لشيئين أحدهما أصل الفعل وهذا لا بد منه والثاني الوصف المقابل للقضاء وهو الوقوع في الوقت وهذا فيه خلاف بين الاصحاب كما سبق وما ذكره جواب على وجه اشتراط نية الاداء في الاداء فليكن كلمة الاداء معلمة بالواو وقوله والنية بالقلب لا باللسان معلم بالواو للوجه الذي حكينا فيه وهذه المسألة لا تختص بنية الفرائض ولا بنية النوافل بل تصحها فلو ذكرها في أول مسائل النية أو آخرها

قال البغوي يأتي بالتعود قائما لانه قعود وزيادة وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان مسائل العجز عن القيام وفروعها في باب صلاة المريض حيث ذكرها المصنف رحمه الله *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاتحاد على شيء في حال التيام: قد ذكرنا تفصيل مذهبنا قال القاضي عياض في مسائل قيام الليل في شرح مسلم اختلف السلف في جواز التعلق بالجلال ونحوها

لا يمكن أحسن من ذكرها بين قسم الفرائض والنوامل وقوله ولا بد من تعيين الرواتب بالاضافة معل بالواو ايضا الوجه المنقول فيهما سوى ركهى الفجر ثم اهم الرواتب في المشهور للنوامل التابعة للفرائض وهي التي ارادها بافظ الرواتب في باب صلاة التطوع لكن لا يمكن حمل اللفظ في هذا الموضع عليها وحدها لانه قال وغير الرواتب يكتفى فيه نية الصلاة مطلقة وهذه النية غير كافية في صلاة العبد واخوانها مع انها غير النوافل التابعة للفرائض *

قال (ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينقد فرضه وهل ينقد فغلا فيه قولان وكذا الخلاف في التحريم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافى الفرضية دون التفلية هذا حكم النية) * الاصل الجامع لهذه المسائل ان من أتى بما ينافي الفرضية دون التفلية إما في أول أو في آخر أو في أثناءها وبطل فرضه فهل تبقى صلاته نافلة أم تبطل مطلقا فيه قولان ذكر الأئمة أنها مأخوذان بالنقل والتخريج من نصوص مختلفة للشافعي رضى الله عنه في صور هذا الاصل فمنها لو دخل في الظهر قبل الزوال لا يصبح ظهراً ونص أنه ينقد نفلاً كذلك رواه الصيدلاني وتابعه صاحب التهذيب ولو تحرم بالفرض منفرداً نجاء الامام وتقدم ليصلى بالناس قال احييت أن يسلم عن ركعتين تكونان نافلة له ويصلي الفرض في الجماعة بقصد صحح العمل مع ابطال الفرض ونص في اذا وجدنا قاعدا خفة في أثناء الصلاة لم يعم أنه تبطل الصلاة رأساً ولو قلب فرضه نفلاً بلا سبب يدعو اليه فقد حكى ابن كعب عن نفيه أن صلاته تبطل فجعل الأئمة في هذه الصور واخوانها كلها قولين أحدهما أن صلاته لا تبطل بالسكاية وتكون نفلاً لان الاختلال انما وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها وقد نوى صلاة بصفة الفرضية فان بطلت الصفة يبقى قصد الصلاة مطلقاً وهذا المقصد مصروف الى النافلة والثاني أنه تبطل لان الموى هو الفرض والنفل غير منوى فإذا لم يحصل للموى فلان لا يحصل غير للموى كان أولي وهذا القولان كقولين فيما اذا أحرم بالحج قبل اشهر الحج هل ينقد عمره أم لا وتوجيهها شبه بتوجيه القولين فيما اذا قال فلان علي أن من بمن الحمر هل يلفو جميع كلامه ام تأخرو الاضافة ويلزمه الاف ومن صور هذا الاصل ما اذا نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام والمسبوق اذا وجد الامام في الركوع فبادر الى الركوع واتى ببعض تكبيرة الاحرام بعد مجاوزة حد القيام فلا يصح الفرض فيها وهل يكون نفلاً في القولان واما الاصح من القولين فقد ذكر الاحباب انه مختلف باختلاف الصور فإذا تحرم بالظهر قبل الزوال ان كان عالماً بحقيقة

في صلاة النفل لطلوها فنهي عنه أبو بكر الصديق وحذيفة رضي الله عنهما وخص فيه آخرون قال
واما الاتكاء على المصبي فخاز في التوافل بانقائهم الاماحكي عن ابن سيرين من كراهته وقال مجاهد
ينقص من اجره بقدره قال واماني الفرائض فتعنه مالك والجمهور وقالوا من اعتمد على عصا أو
حائط ونحوه بحيث يسقط لوزا لم تصح صلاته قال واجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدري وجماعة

الحال فالاصح البطلان لانه متلاعب بصلاته وان كان يظن دخول الوقت لاجتهاد فتيين خلافه فالاصح
انها تكون نفلا لانه نوى التقرب الي الله تعالى وهي قصد الغرض على اجتهاد فاذا ظهر الخطأ حسن
ان لا يضيع سعيه وفيما اذا تحرم بالغرض مفردا ثم اقيمت الجماعة فانفرد بركتين وسلم الاصح ان
صلاته تبقى نفلا لانه قصد النفل بعد الاعراض عن الغرض وانما فعل ذلك لامر محبوب وهو
استئناف الصلاة بالجماعة وفيما اذا وجد القاعد خفة فلم يقم او قلب فرضه الى النفل لالسبب وعند
الاعظم البطلان لان الخروج عن الغرض بغير عذر وابطاله مما لا يجوز وفيما اذا نوى الغرض قاعدا
وهو قادر على القيام الاظهر البطلان ايضا لتلاعبه بالصلاة واما مسألة المسبوق فان كان عالما بانه
لا يجوز ايقاع التكبيرة فيها بعد مجاوزة حد القيام فلاظهر البطلان وان كان جاهلا فلاظهر انها تنعقد
نفلا كما ذكرنا في التحريم بالظهر قبل الزوال *

قال (اماحكم التكبير فتيين كلمته على القادر فلا تجزى) (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس لانه
لم يغير النظم والمعنى ولو قال الله 'جليل اكبر فوجها لتغير النظم ولو قال الاكبر الله نص على
انه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لانه يسمى تسليما وذلك لا يسمى تكبيرا وقيل
قولان بالنقل والتخريج *

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم» (١) والكلام في التكبير في القادر والماجز أما القادر فيتعين عليه كلمته فلا يجوز له العدول
الى ذكر آخر وان قرب منها كقوله الرحمن أجل والرب أعظم بل لا يجوز له قوله الرحمن او الرحمن

(١) «حديث» مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم الشافعي واحمد والبخاري
واصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن
ابن الحنفية عن علي قال البزار لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرده ابن عقيل
عن ابن الحنفية عن علي وقال القيلي في استاده لين وهو أصح من حديث جابر وحديث جابر
الذي أشار اليه رواه احمد والبزار والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قرقم عن أبي يحيى القتات
ضعيف وقال ابن عدى أحاديثه عندي حسان وقال ابن العربي حديث جابر أصح شيء في
هذا الباب كذا قال وقد عكس ذلك القيلي وهو اقدم منه مما قاله الثوري ورواه الترمذي وابن ماجه
من حديث أبي سعيد وفي استاده أبو سفيان طريق وهو ضعيف قال الترمذي حديث علي أجود

من الصحابة والسلف قال وهذا اذا لم يكن ضرورة فان كانت جاز وكان افضل من الصلاة جالسا والله اعلم (المسئلة الثانية) لو قام علي إحدى رجله تحت صلاته مع الكراهة فان كان مـحـذـوراً فلا كراهة ويكره أن يلمس القدمين بل يستحب التفريق بينهما ويكره أن يقدم أحدهما علي الأخرى ويستحب أن يوجه أصابعها الى القبلة *

ا كبر ايضا ولا يميزه ترجمة التكبير بلسان آخر وخالفنا ابو حنيفة في الفصلين جميعا فحكم بالجزاء الترجمة وبالجزء التسييح والتلهيل وسائر الاذكار والادعية الا أن يذكر اسماعلي سبيل النداء

اسناداً من هذا ورواه الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن مسروق الثوري عن ابى نضرة عن ابى سعيد وهو ملول قال ابن حبان في كتاب الصلاة المفرد له هذا الحديث لا يصح لان له طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن ابى نضرة عن ابى سعيد فقد ربه ابو سفيان عنه ووم حسان بن ابراهيم فرواه عن سعيد بن مسروق عن ابى نضرة عن ابى سعيد وذلك أنه توم ان اباسفيان هو والد سفيان الثوري ولم يعلم ان اباسفيان آخر هو طريف بن شهاب وكان واحيا ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن زيد وفي سنده الواقدي ورواه الطبراني من حديث ابن عباس وفي سنده قاض ابو هرزم وهو متروك وقد رواه ابن عدى من طريقه فقال عن أنس وقال ابو نعيم في كتاب الصلاة نه زهير ثنا ابو اسحاق عن ابى الاحوص عن عبد الله يذكره بلفظ مفتاح الصلاة التكبير واقضائها التسليم واسناده صحيح وهو موقوف ورواه الطبراني من حديث ابى اسحاق ورواه البيهقي من حديث شعبة عن ابى اسحاق وقال ورواه الشافعي في القديم : (قوله) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتدبى الصلاة يقول الله اكبر هكذا روته عائشة كذا قال وليس هذا اللفظ في حديث عائشة بل الذي في مسلم عن عائشة كان يستفتح الصلاة وهو عنده من رواية ابى الجوزاء عنها وقال ابن عبد البر هو مرسل لم يسمع ابو الجوزاء منها ورواه ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابى الجوزاء ولفظه اذا دخل في الصلاة قال الله اكبر لكن في اسناده ابان بن ابى عياش وهو متروك نعم روى البخارى من حديث ابن عمر مرفوعا كان اذا دخل في الصلاة كبر ومثله للترمذي عن علي ولاجم والنسائي عن واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله اكبر كلما وضع وكلما رفع : وأما لفظ الباب فرواه ابن ماجه من حديث ابى حميد الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر ومن هذا الوجه اخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة : واخرجه هو وابن خزيمة في صحيحهما وفي كتاب الصلاة لابى نعيم ثنا زهير عن العلاء بن المسيب عن طلحة بن يزيد عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل فكبر فقال الله اكبر رجاله ثقات لكن فيه ارسال ورواه البزار من حديث علي بسند صحيحه ابن القطان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة قال الله اكبر وجهت وجهي الى أخره قال ابن القطان وهذا يعني تبيين لفظ الله اكبر عزز الوجود غريب في الحديث لا يكاد يوجد حتى لقد انكره ابن حزم وقال ما عرف قط وهو في مسند البزار واسناده من الصحة بمكان : (قلت) هو على شرط مسلم *

(فرع) في الترويض بين القديمين في القيام قال بن المنذر قال مالك واحد واسحاق لا بأس به قال وبه أقول وهذا أيضا مقتضى مذهبنا (الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والوجود لحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصلاة أفضل قال « طول القنوت » رواه مسلم والمراد من القنوت القيام وتطويل السجود أفضل من تطويل باقى الاركان

كقوله يا الله او يقول اللهم اغفر لي ونحوه من الادعية لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يبتدىء الصلاة بقوله الله اكبر » هكذا روته عائشة رضي الله عنها وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله اكبر » (٢) وحكى القاضي ابن كيم وجهان لا يهملنا أنه تنعقد الصلاة بقوله الرحمن اكبر والرحم اكبر كانه اعتبر لفظ التكبير على ذلك ولم يعتبر اما من اسماء الله تعالى مخصوصه ولو قال الله الاكبر اجزأه لان زيادة الالف واللام لا تبطل لفظ التكبير ولا المعنى بل قول القائل الله الاكبر يشتمل على ما يشتمل عليه قوله الله اكبر مع زيادة مبالغة في التعظيم للاشعار بالاختصاص والزيادة التي لا تغير النظم ولا المعنى لا تمدح كزيادة الحديث يحتمله وكقوله الله اكبر من كل شيء او اكبر او أجل وأعظم وقال مالك واحدا لا يميزه قوله الله الاكبر لظاهر الخبر السابق وحكى قول عن اقدم مثل مذهبها وعن حكاية القاضي ابو الطيب الطبري ذكر ان ابا محمد السكرايسى نقل عن الاستاذ أبي الوليد روايته فليكن قوله فلا بأس مرقوما بالميم والالف والتام ولو قال الله الجليل اكبر ففي انعقاد الصلاة به وجهان اظهرهما الانعقاد لان هذه الزيادة لا تبطل اسم التكبير ومعناه فاشبهت الزيادة في قوله الله الاكبر والثاني المنع تغير النظم بها بخلاف قوله الله الاكبر فان الزائد ثم غير مستقل ولا مفيد ويجرى هذا الخلاف فيما اذا دخل بين كلمتي التكبير شيئا آخر من نعت الله تعالى بشرط أن يكون قليلا كقوله الله عز وجل اكبر وما شابهه فاما اذا كثرت الداخل بينهما كقوله الله الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس اكبر

(١) حديث صحيح أنه ﷺ قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري كما تقدم *

(٢) حديث صحيح لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ويستقبل القبلة فيقول

الله اكبر او داود من حديث رقاعة بن رافع في قصة المسى صلته بلفظ لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله اكبر فذكر الحديث هذا اقرب ما وجدته في السنن الى لفظ المصنف واصله عند باقى أصحاب السنن ورواه الطبراني في مسند رقاعة عن علي بن عبد العزيز عن حجاج عن حماد بن سلمة بسنده ولفظه موافق للفظ الراضي وسلم في هذه القصة من حديث ابى هريرة باللفظ اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر *

غير القيام لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى عليه وسلم قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم وقال جماعة من العلماء تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل من تطويل القيام حكاه الترمذى والبخارى في شرح السنة لقوله صلى الله عليه وسلم

فلا يجرئه لأن هذه الزيادة تخرج المأتي به عن أن يسمى تكبيرا في اللغة ولهذا السبب لا يجوز أن يقف بين كائنيه وقفة متفاحشة ولو عكس فقال الأكبر الله فظاهر كلامه في الام والتختصر على انه لا يجوز ونص في الام على أنه لو قل في آخر الصلاة عليكم السلام يجرئه وان كان مكروها فاختلاف الاصحاب على طريقين أظهرهما تقرير انصحين والفرق أنه مأمور بالتكبير وقول القائل الأكبر الله يسمى تكبيرا وعند السلام هو مأمور بالتسليم وقوله عليكم السلام يسمى تساميا ولاصحاب الطريق الثاني ان يرازعوا في تحقيق هذا الفرق فيقولوا ذلك يسمى تكبيرا ان كان هذا يسمى تساميا والثاني أن المسألتين على القولين تقلا وتفرجا أحدهما الجواز لأن المعنى واحد قدم أو أخر فصار كما لو ترك الترتيب في التشهد وظهرها المنع لما سبق من الظواهر ويتايد بترك الترتيب في الفاتحة وأصحابنا العراقيون حكوا في عكس التكبير وجهين بدل القولين بالنقل والتخرج وهما متقاربان والخلاف في قوله الأكبر الله يجرى في قوله أكبر الله أيضا وقيل لا يجرى، الأكبر الله بلا خلاف ويجب على المصلي أن يحتز في لفظ التكبير عن زيادة تغير المعنى بأن يقول الله أكبر فيقلب الكلام استنهما أو يقول الله أكبر فلا كبار جمع كبر وهو الطبل ولوزاد واوايين الكلمتين أما ساكنة أو متحركة فقد عطل المعنى فلا يجرئه أيضا ويجب أن يكبر بحيث يسمع نفسه ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام *

قال (أما العاجز فيلزمه ترجمته ولا يجرئه ذكر آخر لا يؤدي معناه والبدوى يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير على أحد الوجهين ولا يجرئه الترجمة بدلا بخلاف التيسيم) *

العاجز عن جميع كلمة التكبير أو بعضها له حالتان (إحداها) أنه لا يمكنه كسب القدرة عليها فان كان لحرم ونحوه حرك لانه أو شغتيه ولهاته بالتكبير بحسب ما يمكنه وان كان ناطقا لكن لم يطاوعه لسانه على هذه الكلمة فيأتى بترجمتها لانه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل وترجمته أولى ما يحتمل بدلا عنه لادائها معناها ولا يبدل الى سائر الاذكار بخلاف ما لو عجز عن الفاتحة لا يبدل الى الترجمة لان القرآن معجز وسائر الود تشتمل أيضا على النظم المعجز بخلاف الترجمة وينبغي أن يعلم قوله ولا يجرئه ذكر آخر للحاء لان أبا حنيفة يجوز اثر الاذكار في حال القدرة ففي حد المعجز أولى وانما قال لا يؤدي معناه لانه لو أدى معناه كان كترجمة بانه أخرى وترجمة التكبير بالمعجزة «خداي بزرگتر» ذكر الشيخ أبو محمد والقاضي الروائي فلو قال خدای بزرگتر ترك صيغة التفضيل لم يجرئه قوله الله الكبير وجميع اللغات في الترجمة سواء في تخيير بينها وقيل السريانية

«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقوله صلى الله عليه وسلم «عليك بكثرة السجود» رواه مسلم وقال بعض أصحابنا به وتوقف أحمد بن حنبل في المسألة ولم يقض فيها بشئ وقال اسحاق ابن راهويه أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل وأما بالليل فطول القيام أفضل إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءه ويرجع كثرة

والعبرانية قد أنزل الله بها كتابا فإن أحسنها لم يعمل عنها والفارسية بعدها أولى من التركية والهندية (والحالة الثانية) أن يمكنه كسب القدرة عليها أما بالتعلم من إنسان أو مراجعة موضع كتبت هذه الصيغة عليه فيلزمه ذلك فلو كان بدويا لا يجد في موضعه من يعلمه الكلمة فهل يلزمه السير إلى بلدة أوقرية لتعلمها فيه وجهان أحدهما لا بل له الاختصار على الترجمة بدلا كما لا يلزمه الانتقال ليتطهر بالماء ويميزه التيمم بدلا واحصهما نعم لأنه قادر على السير والتعلم وإذا تعلم عاد إلى موضعه وانتفع بالكلمة طول عمره بخلاف التيمم فإن استصحب الماء للمستقبل لا يمكن ومفارقة الموضع بالكفاية قد يشق عليه ويدل على الفرق بين الفضلين أن العادم في أول الوقت يجوز له أن يقيم ولا يلزمه التأخير ليصلي بالوضوء كما سبق والجاهل بالكلمة لا يجوز له الاختصار على الترجمة في أول الوقت إذا أمكنه التعلم والالتيان بها في آخر الوقت فإن قلت وهل على العاجز قضاء الصلوات التي أتى بها بالتكبير فالجواب أما في الحالة الأولى فلأن العبادة المحتلة إذا قضيت فأما تقضي بعد ارتفاع الحلال ثم لا يتوقع ارتفاعه وأما في الحالة الثانية فإن ضاق الوقت أو كان ليلا لا يمكنه التعلم إلا في يوم فصاعدا لم يلزمه قضاء الصلوات المؤداة بالترجمة في الحال لأنه معذور ولا تقصير منه ولو أخر التعلم مع القدرة فإذا ضاق وقت الصلاة فلا بد من أن يصلي بالترجمة لحزمة الوقت وهنا يلزمه القضاء لتفريطه بالتأخير وفيه وجه آخر ضعيف *

قال «وسنن التكبير ثلاث إن يرفع يديه مع التكبير إلى حذو المنكبين في قول والي أن تحاذي رءوس الأصابع أذنيه في قول والي أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإمامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول ثم قيل يرفع غير مكبر ثم يتندى التكبير عند إرسال اليد وقيل يتندى الرفع مع التكبير وقيل يكبر ويدها قارنان بعد الرفع وقبل الإرسال ثم إذا أرسل يديه وضع يمينه على كوع (ح) اليسرى تحت صدره *

لما فرغ من ذكر ما يجب رعايته في التكبير عدل إلى بيان السنن وذكر منها ثلاثا (أحدها) رفع اليدين عند التكبير وقد حكى في بعض نسخ الكتاب في قدر الرفع ثلاثة أقوال أحدها أن يرفع يديه إلى حذو المنكبين والثاني أنه يرفعهما إلى أن تحاذي رءوس أصابعه أذنيه والثالث إلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإمامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه وليس في بعض النسخ إلا ذكر القول الأول والثاني ويمكن أن يحتاج للقول الأول بما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله

الركوع والسجود : قال الترمذى إنما قال اسحاق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف : دليلنا على تفضيل اطالة

عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة » (١) وللقول الثاني بما روى عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وآله وسلم « لما كبر رفع يديه حذو أذنيه » (٢) ولثالث لاستعمال هذين الخبرين وبما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « رفع الي شحمة أذنيه » (٣) واعرف في ما قلته شيئين أحدهما أن المراد من القول الاول وهو الرفع الي حذو المنكبين ان لا يجاوز بأصابعه منكبيه هذا قد صرح به إمام الحرمين وقوله في حكاية القول الثاني والي ان تحاذى رءوس أصابعه أذنيه كأنه يريد شحمة الاذنين واسافلها والا فلوحاذت رءوس أصابعه أعلي الاذنين حصلت الهيئة المذكورة في القول الثالث وارفع الفرق واتاني انه كالمفرد بنقل الاقوال الثلاثة في المسألة أو بنقل القولين لان معظم الأصحاب لم ينقلوا فيه اختلاف قول بل اقتصر بعضهم على ما ذكره في المختصر انه يرفع يديه اذا كبر حذو منكبيه واقتصر آخرون على الكيفية المذكورة في القول الثالث وبعضهم جعلها تفسيراً لكلامه في المختصر وللشافعي رضى الله عنه فيها حكاية مشهورة مع أبي ثور والكرائسي حين قدم بغداد ولم أر حكاية الخلاف في المسألة الا للشافعي ابن كعب وامام الحرمين لكنها لم تذكر الا القول الاول والثالث فظهر تفرد بما نقل من القولين او الثلاثة وكلامه في الوسيط لا يصرح بهما جميعاً وكيف ما كان فظاهر المذهب الكيفية المذكورة في القول اشالث واما ابو حنيفة فالذى رواه الطحاوى والكرخي انه يرفع يديه حذو أذنيه وقال القدورى يرفع بحيث يحاذى إبهامه شحمة

- (١) « حديث » ابن عمر كان رسول الله ﷺ يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بزيادة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك فقال سمع الله لمن حمده زاد البيهقي فما زالت تلك صلاته حتى اقي الله وفي رواية للبخارى ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود قال ابن المدينى في حديث الزهرى عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فطمه أن يعمل به لانه ليس في اسناده شيء *
- (٢) « حديث » وائل بن حجر انه ﷺ لما كبر رفع يديه حذو منكبيه الشافعي واحداً من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به *

(٣) (قوله) روى انه ﷺ رفع يديه الي شحمة أذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن حبان من حديث وائل ايضاً ولعله يرفع إبهاميه الي شحمة أذنيه وللنسائي حتى تكاد إبهاماه تحاذى شحمة أذنيه وفي رواية لابن دواد وحاذى بإبهاميه أذنيه وفي المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فحاذى بإبهاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه الحديث ومن طريق حميد عن أنس كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذى بإبهاميه أذنيه *

القيام حديث «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «كان يطول القيام أكثر من الركوع والسجود» ولأن ذكر القيام القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع

أذنيه وهذا بخلاف القول الأول وذكر بعض أصحابنا منهم صاحب التهذيب أن مذهبه رفع اليدين بحيث تحاذي الكفان الاذنين وهذا بخلاف القول الثالث فلك أن تعلمها معالجاء للروايتين ولو كان المصلي مقطوع اليدين أو أحدهما من المعصم دفع^(١) أعضوان كان انقطع من المرفق رفع عظم العضد في أصح الوجوه تشبيها بالرافعين ولو لم يقدر على رفعها أو رفع أحدهما التقدر المنسوبة إلى كان إذا دفع زاد أو نقص أتى بالممكن فإن قدر عليهما جميعا فإزيادة أولى (الثانية) في وقت الرفع وجوه أحدها أنه يرفع غير مكبر ثم ينتدى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) وثانيها أن ينتدى الرفع مع ابتداء التكبير ويرى ذلك عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وثالثها أن يرفع ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلها فيكون التكبير بين الرفع والارسال ويرى ذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وذكر في التهذيب أن هذا أصبح لكن لا كثيرين على ترجيح الوجه الثاني المنسوب إلى رواية وائل وهو أنه ينتدى الرفع مع ابتداء التكبير واختلفوا على هذا في أنهم نه فنه من قال يجعل انتهاء الرفع والتكبير معاً كما جعل ابتداءهما معاً ومنهم من قال يجعل انتهاء التكبير والارسال معاً وقال الأكثرون الاستحباب في الانتهاء فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس

(١) (قوله) يرفع غير مكبر ثم ينتدى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ولقظ أبي داود كان إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عضو في موضعه مبتدلاً * (٢) (قوله) وقيل ينتدى بالرفع مع ابتداء التكبير روى ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية أحمد بن حنبل وأبي داود حيث قال عن وائل أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير واليهيقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر اليحصي عن وائل قال صليت خلف رسول الله ﷺ فلما كبر رفع يديه مع التكبير *

(٣) (قوله) وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلها فيكون التكبير بين الرفع والارسال روى ذلك عن ابن عمر لم أره من حديث ابن عمر بهذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكون حذو منكبيه ثم يكبر وهما كذلك : وفي الباب عن مالك بن الحويرث متفق عليه : وعن علي رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد فيها حكاية الحلال : وعن محمد بن عمر وابن عطاء أنه سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأعرض فقال كان إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي

والسجود (الرابعة) الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد والواجب من الركوع

أتم الباقي وإن فرغ مما حاط يديه ولم يستدم الركوع ولو ترك رفع اليدين حتى آتى ببعض التكبير

ومحضره : وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا ورواه البخاري في جزئه وابن ماجه والبيهقي . وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث شيخنا أبي العباس المحبوبي وهو ثقة مأمون وإنما نعرفه من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير انتهى ومن حديث إبراهيم : أخرجه ابن ماجه وصححه البيهقي : وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال صليت خلف رسول الله ﷺ فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقة وعن عمر نحوه رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم انه يحفظ وعن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا وقع للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح : وقال الدارقطني في الملل روى عمرو بن علي عن ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة وعن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم : وعن أبي موسى قال أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله من حمده ورفع يديه ثم قال هكذا قاصصنا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقة : وعن عبد الله بن الزبير أنه صلى ٣٢ يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من أحب أن ينظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بأبي الزبير : وعن طاوس عن ابن عباس في الرفع رواه أبو داود والنسائي : وعن عبيد بن عمير عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه : وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي : وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه أبو نعيم في الصلاة : وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مرسلًا مثله : وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مرسلًا مثله : وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يروقط حديث يمدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزئه رفع اليدين روى الرفع سبعة عشر نفسًا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابيًا وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة الشرة المشهود لهم بالجنة ومن يمدم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع وقال البخاري في

والسجود قدر ادني طمأنينة ولا يجب ما زاد فلوزاد في القيام والركوع والسجود علي ما يجزئه فهل

رفعها في الباقي وان أمه لم يرفع بعد ذلك (الثالثة) - ين بعد التكبير وحط اليدين من رفعها أن يضع

الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن حلال كان اصحاب رسوا، الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستن احد منهم قال البخاري ولم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه : وروى الامام احمد بسنده عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رأى مصليا لا يرفع حصبيه ورواه البخاري في جزئه لفظ رماه بالحصى وقال عبد الله بن احمد سمعت أبي يقول يروي عن عقبة بن عامر انه قال فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات : وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز انه قال ان كنا لنؤدب عليها يعني على ترك الرفع وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلاة ورواه الاثرم وقال سعيد بن جبيرة هو شيء يزين به الرجل صلاته رواه البيهقي : وعن النعمان بن ابي عياش مثله رواه الاثرم وقال عبد الرزاق اخذت ذلك عن ابن جريج واخذه ابن جريج عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن ابي بكر واخذه ابو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم *

* فصل فيما عارض ذلك * (حديث) في ذلك عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي اراكم راقي ايديكم كأنها اذئاب خيل شمس اسكنوا في الصلاة رواه مسلم ولا دليل فيه على منع الرفع على الهيئة المخصوصة في الموضع المخصوص وهو الركوع والرفع منه لانه مختصر من حديث طويل ويان ذلك ان مسلما رواه ايضا من حديث جابر ابن سمرة قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمنون يا ايديكم كأنها اذئاب خيل شمس انما يكفي احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه ومن عن شماله وفي رواية اذا سلم احدكم فليتحفت الى صاحبه ولا يوي يديه وقال ابن حبان ذكر الخبر المبين للقصة المختصرة المتقدمة بان القوم انما امروا بالسكون في الصلاة عند الاشارة بالتسليم دون الرفع الثابت عند الركوع ثم رواه كنعان ورواية مسلم قال البخاري من احب بحديث جابر ابن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم هذا مشهور لا خلاف فيه انه انما كان في حال التشهد *

(حديث) آخر عن البراء بن عازب رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد رواه ابو داود والدارقطني وهو من رواية يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عنه واتفق الحفاظ على أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن ابي زياد ورواه عنه بدونها شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحيدى انما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد بن يزيد وقال عثمان اله ارى عن احمد بن حنبل لا يصح وكذا ضمه البخاري واحمد ويحيى والداري والحيدى وغير واحد وقال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت احمد ابن حنبل يقول هذا حديث واه قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لفتوه تنقن وكان يذكرها وقال البيهقي رواه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى واختلف عليه فقيل عن اخيه عيسى عن ابيهما وقيل عن الحكم عن ابن ابي ليلى وقيل عن يزيد بن ابي زياد قال

يقم الجميع واجبا أم الواجب ما يجزئه والباقي تطوع (فيه وجهان) مشهوران للخراسانيين والاصح

المتن على اليسرى خلافاً لما لك في إحدى الروايتين حيث قال يرسلها لنا ماروي أنه صلى الله

عنه الدارمي لم يروه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أحد اقوى من الدرء ابن زياد وقال البزار لا يصح قوله في هذا الحديث ثم لا يورد : وروى الدارمى من طريق علي بن عاصم عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن يزيد بن أبي زياد هذا الحديث قال علي بن عاصم قدمت الكوفة فقلت يزيد بن أبي زياد فحدثني به وليس فيه ثم لا يورد فقلت له ان ابن أبي ليلى حدثني عنك وفيه ثم لا يورد قال لا أحفظ هذا وقال ابن حزم حديث يزيد ان صح دل على انه عليه السلام فصل ذلك لبيان الجواز فلا تارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره

حديث آخر عن عبد الله بن مسعود قال لاصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا مرة واحدة رواه احمد وابو داود والترمذى من حديث عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن ابن مسعود ورواه ابن عدى والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد بن جابر عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم واتى بكر وعمر فلم يرفعا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم وقال ابن المبارك لم يثبت عندى وقال ابن ابي حاتم عن ابيه قال هذا حديث خطأ وقال احمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم هو ضعيف قلبه البخارى عنهما وتابهما على ذلك وقال ابو داود ليس هذا بصحيح وقال الدارقطنى لم يثبت وقال ابن حبان في الصلاة هذا احسن خبر روى لاهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرض منه وهو في الحقيقة اضعف شيء يمول عليه لان له عللا تبطله وهؤلاء الائمة انما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب الاولى اما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات وقال عن احمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو شر منه : (قلت) وقد ثبت في المدرج حال هذا الخبر باوضح من هذا : وفي الباب عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده اذا افتتح الصلاة ثم لا يورد رواه البيهقى في الخلافيات وهو مقلوب موضوع : وعن انس من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له رواه الحاكم في المدخل وقال انه موضوع : وعن ابن مبررة مثله رواه ابن الجوزى في الموضوعات وسببه بذلك الجوزفاني : وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع يده صارا لي اضعاح الصلاة وتركه ماسوى ذلك قال ابن الجوزى بعد ارجحاه في التحقيق هذا الحديث لا اصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافة : وعن ابن الزبير نحوه قال ابن الجوزى لا أصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزى وما ابلد من يحتج بهذه الاحاديث ليعارض بها الاحاديث التابعة

حديث آخر ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ابو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء محمداً ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله عليه السلام منهم ابو قتادة قال ابو حميد اما اعلمكم بصلاة

أن الجميع يقع واجبا وبه قطع الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة وهما مثل الوجهين في مسح كل الرأس وفي البعير المخرج في الزكاة عن خمس وفي البدنة المضحي بها بدلا عن شاة مندورة : قال صاحب التمسة والوجهان مبنيان على أن الوقص في الزكاة عقو أم يتعلق به الفرض وفيه قولان (وتظهر فائدة الخلاف في القيام والركوع والسجود ومسح الرأس) في تكثير الثواب فإن ثواب الفرض أكثر من ثواب التطوع : وفي الزكاة في الرجوع عند التعجيل وفي البدنة في الأكل منها وقد سبق بيان هذه المسائل في مسألة مسح الرأس (الخامسة) لوجس للفزاة رقيب يرقب العدو قادر كنه الصلاة ولو قام لرآه العدو وأجلس الفزاة فيمكن ولو قاموا رآهم العدو وفسد التدبير فاهم الصلاة قعوداً وتجنب الاعادة لندوره : وقال المتولى في غير الرقيب ان خاف لو قام ان يقصده العدو صلى قاعداً واجزأته على الصحيح قل ولو صلى الكمين في هذه قعوداً في محنتها قولان : قلت أصحها وجوب الاعادة (السادسة) يجوز فعل النافلة قاعداً مع القدرة على القيام بالاجماع ودليله الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها مما هو مشهور في الصحيح لكن ثوابها يكون نصف ثواب القائم لحديث عمران بن حصين رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » رواه البخاري : والمراد بالنائم المضطجع *

عليه وآله وسلم قال « ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة » (١)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت باكثرنا له تبة ولا أقدمنا له صحبة قال بل قالوا فاعرض قال كان رسول الله ﷺ اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوى بان محمد بن عمرو لم يدرك ابا قتادة قال ويزيد ذلك بياناً ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال حدثني رجل أنه وجد عشرة من اصحاب رسول الله ﷺ جلوساً وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من ابي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن ابيه قال طريفان محفوظان : (قلت) السياق يأتي ذلك كل الابهاء والتحقيق عندى ان محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المديني وهو لم يلق ابا قتادة ولا قارب ذلك انما يروي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من ابي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه وللحديث طرق عن ابي حميد سمي في بعضها من الشرة محمد بن مسلمة وابو اسيد وسهل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد عن ابيه ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا *

(١) حديث ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على

ولوتنقل مضطجعا بالاياء بالرأس مع قدرته على القيام والقعود فوجهان (أحدهما) لاتصح صلاته
لأنه يذهب صورتها بغير عذر وهذا أوجهما عند امام الحرمين والثاني وهو الصحيح صحتهما
لحديث عمران ولوصلى النافلة قاعدا أو مضطجعا للعجز عن القيام والقعود فتوابعه ثواب القيام
بلاخلاف كما في صلاة الغرض قاعدا أو مضطجعا للعجز فان ثوابها ثواب القائم بلاخلاف والحديث
ورد فيمن يصلى النفل قاعدا أو مضطجعا مع قدرته على القيام يستوى فيها ذكرناه جبر جميع التوافل
المطلقة والراتبة وصلاة العيد والكسوف والاستسقاء وحكي الخراسانيون وجها انه لا يجوز العيد
والكسوف والاستسقاء قاعدا مع القدرة كالفرائض وبه قطع ابن كج وهذا شاذ ضعيف : وأما
الجنابة فسبق في باب التيمم بيان نصوص الشافعي وطرق الاصحاب فيها والمذهب انها لاتصح
قاعدا مع القدرة لان القيام أعظم اركانها والثاني يجوز والثالث ان تيمم لم يجوز والاجاز قال
الرافعي اذا جوزنا الاضطجاع في النفل مع قدرته فهل يجوز. الاقتصار على الاياء بالركوع والسجود
ام يشترط ان يركع ويسجد كلقاعد فيه وجهان اصحهما الثاني قال امام الحرمين عندنا ان من جوز
الاضطجاع لا يجوز الاقتصار في الاركان الذكرية كالشهد والتكبير وغيرهما على ذكر القلب
وهذا الذي قاله امام الحرمين لابد منه فلا يجوز ذكر القلب قطعا لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة
صورة أصلا وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود فيقي ماعدا ما على مقتضاه والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم ينوي والنية فرض من فروض الصلاة لقوله ﷺ «إنما الاعمال بالنيات» ولكل امرئ ما نوى) ولانها قرينة محضة فلم تصح من غير نية كالصوم ومحل النية القلب فان نوى بقلبه دون لسانه
أجزأه ومن اصحابنا من قال ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشي، لان النية هي القصد بالقلب *
(الشرح) حديث إنما الاعمال بالنيات رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وسبق بيانه في أول نية الوضوء : وقوله قرينة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم وإنما
قاس عليه لأنه ورد فيه نص خاص «لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل» وهذا الغياس ينتقض
بازالة النجاسة فانها قرينة محضة فكان ينبغي أن يقول طريقا للأفعال كما قاله في نية الوضوء ليعتبر
عن ازالة النجاسة : أما حكم المسألة فالتية فرض لاتصح الصلاة الا بها ونقل بن المذخر في كتابه
الاشراف وكتاب الاجماع والشيخ أبو حامد الاسفراييني والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل
ومحمد بن يحيى وآخرون اجماع العلماء على أن الصلاة لاتصح الا بالنية وحكي صاحب البيان رواية

ثم المستحب أن يأخذ يمينه على شأه بأن يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض

الشمال في الصلاة الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بلفظ انا معاشر الانبياء امرنا
ان نؤخر فذكره قال البيهقي يعرف بطاحته بن عمرو واختلف عليه فيه فقليل عنه عن عطاء عن ابن

عن احمد لم يستبصحة عنه (١) فان نوى بقلبه ولم يتلفظ بلسانه أجزأه علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيه الوجه الذي ذكره المصنف وذكره غيره وقال صاحب الحاوي هو قول ابي عبد الله الزيري أنه لا يجزئه حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان لان الشافعي رحمه الله قال في الحج اذا نوى حجاً أو عمرة أجزأ وان لم يتلفظ وليس كالصلاة لانصح الا بالنطق قال اصحابنا غلط هذا القائل وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة هذا بل مراده التكبير : ولوتلفظ بلسانه ولم ينو بقلبه لم تنعقد صلاته بالاجماع فيه : ولو نوى بقلبه سلاتا للظهر وجرى علي لسانه صلاة العصر انعقدت صلاة الظهر (فرع) اختلاف اصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط فقال المصنف والاكثرون هي فرض من فروض الصلاة وركن من اركانها كالتكبير والقراءة والركوع وغيرها وقال جماعة هي شرط كاستقبال القبلة والطهارة وبهذا قنع القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ واختار ما لفرزالي وحكاها الشيخ أبو حامد في تعليقه في أول باب ما يجزئ من الصلاة وقال بن القصاص والتقال استقبل القبلة وركن والصحيح المشهور أنه شرط لاركن والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لأنه أول فرض من فروض الصلاة فيجب أن تكون مقارنة له ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي رحمه الله في المختصر (واذا أحرم نوى صلاته في حال التكبير لابعده ولا قبله) وقيل الغزالي وغيره النص بعبارة أخرى فقالوا قال الشافعي (ينوى مع التكبير لا قبله ولا بعده) قال اصحابنا يشترط مقارنة النية مع ابتداء التكبير وفي كيفية المقارنة وجهان (أحدهما) يجب أن يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير بالسواي فرغ منها مع فراغه منه (وأصحها) لا يجب بل لا يجوز لثلاثي يخلو أول التكبير عن تمام النية فعلي هذا وجهان (أحدهما) وهو قول أبي منصور ابن مهران شيخ أبي بكر الأودوني يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير لثلاثي يتأخر أولها عن أول التكبير (والثاني) وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم ويجب استصحاب النية الي انقضاء التكبير علي الصحيح وفيه وجه ضعيف انه لا يجب واختار امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيره انه لا يجب التدقيق المذكور

الرسغ والساعد خلافا لابي حنيفة حيث قال يضع كفه اليمني علي ظهر كفه اليسرى من عباس وقيل عن أبي هريرة ورواه أيضا من حديث محمد بن أبان عن عائشة موقوفا قال البيهقي اسناده صحيح لان محمد بن أبان لا يعرف سماعه من عائشة قاله البخاري ورواه ابن حبان والطبراني في الاوسط من حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث انه سمع عطاء يحدث عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا معشر الانبياء أمرنا ان تؤخر سحورنا

في تحقيق مقارنة النية وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا لصلاته غير غافل عنها اقتداء بالاولين في تسامحهم في ذلك وهذا الذي اختاره هو المختار والله اعلم : قال اصحابنا والنية هي القصد فيحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهير والقربة وغيرهما بقصد هذه العلوم قصدا مقارنا لاول التكبير ويستصحبه حتى يفرغ التكبير ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير ولكن يشترط ان لا ياتي بمناقض لها فلو نوى في أثناء صلاته الخروج بطلت صلاته وقال ابو حنيفة واحد يجوز أن تقدم النية على التكبير بزمان يسير بحيث لا يعرض شاغل عن الصلاة وقال (١) يجب أن تقدم النية على التكبير ويكبر عقبها بلا فصل ولا يجب في حال التكبير وقال ابو يوسف وغيره من اصحاب ابى حنيفة اذا خرج من منزله قاصدا صلاة الظهر مع الامام فاتمى اليه وهو في الصلاة فدخل معه فيها ولم يحضره انها تلك الصلاة اجزأه *

(فرع) قال الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي في الكفارة : ينوي مع التكفير أو قبله قال فن اصحابنا من قال يجب أن ينوي في الكفارة مع التكفير كالصلاة قال وقول الشافعي أو قبله يعني أو قبله ويستدعي ذكر النية حتى يكون ذا كرا لها حال التكفير ومن اصحابنا من قال يجوز تقديم النية قبل التكفير وفرق بينها وبين الصلاة بثلاثة أشياء أحدها أن نية الصلاة آكد ولهذا يشترط تعيينها بخلاف الكفارة والثاني ان الكفارة والزكاة تدخلها النيابة فتدعو الحاجة الى تقديم نيتها بخلاف الصلاة الثالث ان الزكاة والكفارة يجوز تقديمهما على وجوبهما فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة * قال المصنف رحمه الله *

(فان كانت فريضة لزمه تعيين النية فينوي الظهر أو العصر لتمييز عن غيرها وهل تزمه نية الفرض فيه أو حرم ان قال ابو اسحق يلزمه تمييز عن ظهر الصبي وظهر من صلى وحده ثم ادرك جماعة فصلاها معهم وقال ابو علي بن ابي هريرة يكفيه نية الظهر والعصر لان الظهر والعصر لا يكونان في حق هذا الفرض ولا يلزمه ان ينوي الاداء او القضاء ومن اصحابنا من قال يلزمه نية قضاء الاول هو المنصوص فانه قال فيسن صلى يوم الغيم بالاجتهاد فوافق ما بعد الوقت انه يجزيه وان كان عنده انه يصلها في الوقت وقال في الاسير

غير أخذ كذلك رواه أصحابنا * لنا ما روي عن وائل انه صلى الله عليه وآله وسلم ونجل فطرنا وان تمسك بايماننا على شأئنا في صلاتنا وقال ابن حبان بعده سمع ابن وهب من عمرو بن الحرت ومن طلحة بن عمرو جميعا : وقال الطبراني لم يروه عن عمرو بن الحرت الا ابن وهب فترد به حرمة (قلت) اخشي ان يكون الوم فيه من حرمة وله شاهد من حديث ابن عمر رواه المقليل وضعفه : ومن حديث حذيفة اخرجناه الدارقطني في الافراد وفي مصنف ابن ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفا من اخلات البين وضع البين على الشال في الصلاة ورواه الطبراني من حديثه مرفوعا نحو حديث أبي هريرة *

إذا اشبهت عليه الشهور فصام يوماً بالاجتهاد فوافق رمضان أو ما بعده أنه يجزئه وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان *

(الشرح) إذا أراد فريضة وجب قصد امرئ بلا خلاف أحدهما فعل الصلاة متمتعاً عن سائر الأفعال ولا يكفي أحضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل والثاني تعيين الصلاة قلماً في بهاهل هي ظهر أم عصر أو غيرهما فلونوى فريضة الوقت فوجان حكاهما الرافعي أحدهما يجزئه لأنها هي الظهر مثلاً وأصحها كونه لأن الثماني يتركها تشاركاً في كونها فريضة الوقت ولو نوى في غير الجمعة الجمعة بدلاً عن الظهر لم تصح صلاته هذا هو العوالب الذي قطع به الأصحاب وحكي الرافعي وجباً أنها تصح ويحصل له الظهر وهو غلط ظاهر ولا تصح الجمعة بنية مطلق الظهر ولا تصح بنية الظهر المقصورة أن قلنا أنها صلاة بجهاها وإن قلنا أنها ظهر مقصورة صححت واختلفوا في اشتراط أمور (أحدها) الفريضة فوجان الوجهان اللذان حكاهما المصنف الأصح عند الأكثرين اشتراطهما سواء كانت قضاء أم أداء وعن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبغوي قال الرافعي وسواء كان النأوى بالنأوصيا وهذا ضعيف والعوالب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة وكيف ينوى الفريضة وصلاته لا تقع فزاد قد صرح بهذا صاحب الشامل وغيره (الثاني) الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله ولا يشترط ذلك على أصح الوجهين وقد سبق بيانها في باب نية الوضوء وحكي إمام الحرمين الاشتراط عن صاحب التلخيص وغيره (الثالث) القضاء والأداء وفيها أربعة أوجه أصحها لا يشترطان لما ذكره المصنف والثاني يشترطان وهذا القائل يجب عن نص الشافعي في المصلى في الغيم أو الأسير بأنهما معذوران والثالث يشترط نية القضاء دون الأداء حكاه المصنف وغيره لأن الأداء يتميز الوقت بخلاف القضاء والاربع أن كان عليه قائمة اشترط نية الأداء والأفلا وبه قطع صاحب الحاوي أما إذا كان عليه قائمة أو فوائت فلا خلاف

« كبر ثم أخذ شماله يمينه » (١)

(١) حديث ﴿ وأثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر ثم أخذ شماله يمينه أبو داود وابن حبان من حديث محمد بن جعدة عن عبد الحبار بن وأثل قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي خديجة علقمة بن وأثل عن وأثل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فادخل يده في ثوبه فأخذ شماله يمينه فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفضها وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وكبر وسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جعدة فذكرت ذلك للحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فله من قبله وتركه من تركه وأصله في صحيح مسلم ورواه النسائي بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قائماً قبض يمينه على شماله ورواه ابن خزيمة بلفظ وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره *

انه لا يشترط أن ينوي ظهر يوم الخميس مثلا بل يكفيه نية الظهر والظهر الغائبة اذا اشترط نية القضاء قال القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما لوطن أن وقت الصلاة قد خرج فصلها بنية القضاء فبان انه باق اجزأته بلا خلاف وقد نص الشافعي على انه لو صلى يوم الغيم بنية الاداء وهو يوطن بقاء الوقت فبان وقوع الصلاة خارج الوقت اجزأته واستدلوا به على ان نية القضاء ليست بشرط هذا كلام الاصحاب في المسألة وقال الرافعي الاصح انه لا يشترط نية القضاء والاداء بل يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هذا كلامهم قال الرافعي لك ان تقول الخلاف في اشترط نية الاداء في الاداء ونية القضاء في القضاء. ظاهر اما الخلاف في صحة القضاء بنية الاداء وعكسه فليس بظاهر لانه ان جرت هذه النية على لسانه او في قلبه ولم يقصد حقيقة معناها فينبغي أن تصح بلا خلاف وان قصد معناها فينبغي ان لا تصح بلا خلاف وقد صرح الاصحاب بان من نوى الاداء الى وقت القضاء عالما بالخال لم تصح صلاته بلا خلاف من قبله امام الحرمين في مواقيت الصلاة ولكن ليس هو مراد الاصحاب بقولهم القضاء بنية الاداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك وهو جاهل الوقت لقيم ونحوه كما في الصورتين السابقتين عن اتمامي أبي الطيب ونص الشافعي والله أعلم (الرابع) نية استقبال القبلة وعدا ذلك لم يكن شرط على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يشترط وهو غلط صريح لكن لو نوى الظهر خسا او ثلاثا لا تنعقد صلاته لتقصيره *

(فرع) قال البندنجي وصاحب الحاوي العبادات ثلاثة أضرب (احدها) يفتر الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لانه لو نوى نفلا في هذه المواضع وقع عن الواجب (والثاني) يفتر الى نية الفعل والوجوب دون التعيين وهو الزكاة والكمارة (والثالث) يفتر الى نية الفعل والوجوب والتعيين وهو الصلاة والصيام وفي نية الوجوب وجهان * قال المصنف رحمه الله *
« وان كانت الصلاة سنة : آتية كلوتر وسنة الفجر لم يصح حتى تبين السبب لتمييز عن غيرها وان كانت نافلة غير راتبة اجزأته نية الصلاة » *

(الشرح) قال اصحابنا النوافل ضربان (أحدهما) مالها وقت أو سبب كسنة المكتوبات والضحية والوتر والكسوف والاستسقاء والعيد وغيرها فيشترط فيها نية العمل الصلاة والتعيين فينوي مثلا صلاة الاستسقاء والخسوف وعيد الفطر أو الاضحى أو الضحية ونحوها وفي الروايات تبين بالاضافة فينوي سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبلها أو التي بعدها أو سنة العصر وحكي الرافعي وحها ضعيفا وهو اختيار صاحب الشامل انه يكفي في الروايات سوى سنة الصبح نية أصل الصلاة

وبروي عنه « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرغم والساعد » (١) ويتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ذكره القفال لان القبض (١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرغم

لناكد سنة الصبح فالتحقت بالفرائض : واما الوتر فينوى سنة الوتر ولا يضيفها الى العشاء لانها مستقلة فان أوتريا كثر من ركعة وى بالجميع الوتر ان كان بتسليمه وان كان بتسليمات نوى بكل تسليمه ركعتين من الوتر وقيل ينوى بما قبل الاخيرة صلاة الليل وقيل ينوى به سنة الوتر وقيل مقدمة الوتر وهذه الواجهة في الافضل والاولوية دون الاشتراط والصحيح الاول (الضرب الثاني) النوازل المطلقة فيكون فيها نية فعل الصلاة فقط وتقل الرأى في اشتراط نية التقلية في الضرب الاول وحسين قال ولم يذكر وجهها في الضرب الثاني قال ويمكن ان يقال بغيرها (قلت) الصواب انه لا تشترط التقلية في الاول ولا في الثانية لعدم المعنى الذى علل به الاشتراط في الفرضية وهذا هو المشهور في كتب الاصحاب والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان احرم ثم شك هل نوى ثم ذكر انه نوى قبل ان يحدث شيئا من افعال الصلاة اجزأه وان ذكر ذلك بعد ما فعل شيئا من ذلك بطلت صلاته لانه فعل فعلا وهو شاك في صلاته ﴾ (الشرح) اذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط النية أم لا وهو في الصلاة فينبغي له ان لا يفعل شيئا في حال الشك فان تذكر أنه أتى بكاملها قبل أن يفعل شيئا على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته بخلاف وان طال بطلت علي أصح الوجهين لاقطاع نظامها حكم الوجهين الحراسانيون وصاحب الحاوى وان تذكر بعد ان أتى مع التكبير كن فعل كركوع أو سجود أو اعتدال بطلت صلاته بخلاف لما ذكره المصنف وان أتى بركن قولي كالقراءة والتشهد بطلت أيضا علي أصح الوجهين وهو المنصوص في الام وبه قطع العراقيون كالفعل والثاني لا يبطل وبه

بالنبي على اليسرى حاصل في الحاتين ثم يضع يديه كما ذكرنا تحت صدره وفوق سرته خلافا لابي حنيفة حيث قال يجعلها تحت سرته وبه قل أحد في إحدى الروايتين ويحكى عن أبي اسحق المروزي من أصحابنا لنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه فسر قوله تعالى (فصل لربك وانحر) بوضع اليدين على الشمال تحت النحر وروى ان جبريل عليه السلام كذلك فسر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا عرفت ذلك فاعلم قوله وضع النبي باليمين وقوله على كوع اليسرى بالخاء لانه يقول يضع علي ظهر كفه اليسرى دون الكوع وقوله تحت صدره بالخاء والافتوا الوار ولك أن تبحث عن لفظ الارسال الذى أطلقه في هذه السنة والتي قبلها وتقول كيف يفعل المصلى بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه كما يفعله الشيعة في دوام اقيام ثم يضعها الى الصدر أم يحطها ويضعها الى الصدر من غير أن يدلها والجواب ان المصنف ذكر في الاحياء انه لا ينفض يديه يمينا وشمالا اذا فرغ من التكبير

والساعد ابو داود وابن خزيمة وابن حبان من حديث وائل بن حجر اختصره ابو داود ولفظه ثم وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والساعد ورواه الطبراني بمقتض وضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ *

قطع الغزالي لان تكريره لا يخل بصورة الصلاة قال صاحب الحساوي لو شك هل نوى ظهراً أو عصرًا لم يجزئه عن واحدة منهما فان يتقنها تعلم هذا التفصيل قال الغزالي في البسيط اذا فعل ركعا في حال الشك اطلق الاصحاب بطلان صلاته وهذا ظاهر ان فعله مع علمه بحكم المسألة فان كان جاهلا فاطلاقهم البطلان مشكل ولا يبعد ان يعذر لجهله (قلت) انما لم يعذروه لانه مفرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر بخلاف من زاد في صلاته ركعا ناسيا فانه لاحيلة في النسيان * قال المصنف رحمه الله *

(وان نوى الخروج من الصلاة او نوى انه سيخرج او شك هل يخرج ام لا بطلت صلاته لان النية شرط في جميع الصلاة وقد قطع ذلك بما احدث فبطلت صلاته كالطهارة اذا قطعها بالحدث) *

(الشرح) قال أصحابنا العبادات في قطع النية علي أضرب (الضرب الاول) الاسلام والصلاة فيصطلحان بنية الخروج منها وبالتردد في انه يخرج أم يبقى وهذا خلاف فيه والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض جزم النية وأما ما يجزى في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فهذا مما يتبني به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعا قاله امام الحرمين وغيره قال الامام وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا تأثير له ولا اعتبار به ولو نوى في الركعة الاولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية أو علق الخروج بشئ يوجد في صلاته قطعا بطلت صلاته في الحال هذا هو المذهب وبه

لكن يرسلها ارسلنا خفيافا رفيقا ثم يستأنف وضع اليمين علي الشمال قال وفي بعض الاخبار انه كان يرسل يديه اذا كبر فاذا أراد ان يقرأ وضع اليمنى علي اليسرى فهذا ظاهر في انه يدل ثم يضمهما الي الصدر قال صاحب التهذيب وغيره المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه وهذا يشعر بالاحتمال الثاني ونظم الفصل بكلامين أحدهما ان لمضائق ان ينازع في عد هذا المنسوب الثالث من سنن التكبير ويقول انه واقع بعد التكبير مقارن لحال القيام فكان عنه من سنن القيام اولي وكذلك فعل أبو سعد المتولي والثاني ان ظاهر قوله وسنن التكبير ثلاث حصر سننه فيها وله مندوبات أخر منها أن يكشف يديه عند الرفع للتكبير وأن يفرق بين أصابعه تفرقا وسطا وأن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يعططه وهو أن يبالغ في مده بل يأتيه مينا والاولى فيه الحذف

(١) (قوله) عن الغزالي روى في بعض الاخبار انه كان يسئل يديه اذا كبر واذا أراد أن يقرأ وضع يده اليمنى علي اليسرى الطبراني من حديث معاذ ان رسول الله ﷺ كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبل اذنيه فاذا كبر ارسلهما ثم سكت وربما رأيت وضع يمينه علي يساره الحديث وفيه الخصب بن جحدر كذبه شعبة والقطان : (تنبيه) قال الغزالي سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بانه يرسل يديه الي صدره لا انه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الي الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط *

قطع الجمهور وفيه وجه شاذ حكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي أنها لا تبطل في الحال بل لو رفض هذا الرد قبل الانتهاء إلى الغاية المتوية تحت صلاته ولو علق الخروج بدخول شخص ونحوه مما يحتمل حصوله في الصلاة وعدمه فوجهاً أحدهما تبطل كما لو دخل في الصلاة هكذا فإنها لا تنعقد بلا خلاف وكما لو علق به الخروج عن الاسلام والعياذ بالله تعالى فإنه يكفر في الحال بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فعلى هذا ان وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق ففي بطلانها وجهاً أحدهما لا تبطل قاله الشيخ أبو محمد لأنه في الحال غافل والنية الاولى لم تؤثر وأحدهما تبطل وبه قطع الشيخ أبو علي السنجي والأكثرون قال امام الحرمين ويظهر علي هذا ان يقال تبينا بالصفة بطلانها من حين التعليق أما اذا وجدت وهو ذاك للتعليق فتبطل بلا خلاف ولو نرى في الركعة الاولى ان يتكلم في الثانية أو يأكل أو يفعل فعلاً مبطلاً للصلاة لم تبطل في الحال بلا خلاف قال أصحابنا وهذا مراد الشافعي رحمه الله بقوله ولا تبطل الصلاة بعمل القلوب والفرق

لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «التكبير جزم والتسليم جزم» (١) أى لا يند وفيه وجه انه يتحب فيه المد والاول هو ظاهر المذهب بخلاف تكبيرات الانتقالات فإنه لو حذفتها علي باقي انتفا لمن الذكر الى أن يصل الى الركن الثاني وهما الاذكار مشروعة علي الاتصال بالتكبير *

قال «الركن الثاني القيام وحده الانتصاب مع الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب تكثراً فان عجز عن الانتصاب قام منحنياً فان لم يقدر الا علي حد الراكعين تعد فان عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأوماً بها *

القيام بعينه ليس ركناً في مطلق الصلاة بخلاف التكبير والقراءة لان القعود في النفل جائز مع القدرة علي القيام فاذا الركن هو القيام أو ما يقوم مقامه فيحسن أن لا يعد القيام بعينه ركناً بل يقال الركن هو القيام أو ما في معناه واذا عرف ذلك فتقول اعتبر في حد القيام أمرين الانتصاب والاقلال أما الاقلال فالمراد منه أن يكون مستقلاً غير مستند ولا متكى علي جدار وغيره وهذا الوصف قد اعتبره امام الحرمين وأبطل صلاة من أتكا في قيامه من غير حاجة وضرورة وأن كان

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال التكبير جزم والسلام جزم لأصله بهذا اللفظ وإنما هو قول ابراهيم التيمي حكاه الترمذى عنه ومناه عند الترمذى وأبي داود والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حذف السلام سنة وقال الدارقطني في العلل الصواب موقوف وهو من رواية قرّة بن عبد الرحمن وهو ضعيف اختلف فيه : (تنبيه) حذف السلام الاسراع به وهو المراد بقوله جزم وأما ابن الاثير في النهاية فقال معناه ان التكبير والسلام لا يبدان ولا يبرب التكبير بل يسكن آخره وتيمم المحب الطبري وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به علي ان التكبير جزم لا يحد : (فلت) وفيه نظر لان استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لاهل المرية فكيف يحمل عليه الالفاظ النبوية *

بين هذا وبين من نوى تعليق النية او قطعها في الركعة الثانية انه مأمور بحزم النية في كل صلاته وهذا ليس بجازم وأما من نوى الفعل فالذي يحرم عليه ان يأتي بفعل مناف للصلاة ولم يأت به فاذا أتى به بطلت قال أصحابنا ومثل هذا اذا دخل الامام في صلاة الخوف بنية ان يصلي بكل فرقة ركعة من الرباعية وقلنا تبطل صلاة الامام فانها لا تبطل في الحال وانما تبطل بالانتظار الثالث علي تفصيل فيه معروف فقد نوى في اول صلاته ان يفعل في اثنتائها فعلا مبطلا ولم تبطل في الحال والله اعلم (الضرب الثاني) الحج والعمرة : فاذا نوى الخروج منها ونوى قطعها لم ينقطعها بلا خلاف ولانه لا يخرج منها بالافساد (الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف فاذا اجزم في اثنتائها بنية الخروج منها

منتصبا وتابعه المصنف عليه وحكي صاحب التهذيب وغيره انه لو استند في قيامه الي جدار أو انسان سحنت صلاته مع الكراهة قالوا ولا فرق بين أن يكون استناده بحيث لو رفع السناد لسقط وبين أن لا يكون كذلك معها كان منتصبا وفي بعض التعليقات انه ان كان بحيث لو رفع السناد لسقط لم تجز صلاته فيحصل من مجموع ذلك ثلاثة أوجه أحدها وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز الاتكاء عند القدرة بحال والثاني الجواز ولله أظهر لان المأمور به القيام ومن انتصب متكئا فهو قائم والثالث الفرق بين الحالتين وهذا الكلام في الاتكاء الذي لا يسلب اسم القيام أما لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه عن الارض لا يمكنه فذا معلق نفسه بشيء وليس بجائز ولو لم يقدر على الاقلال انتصب متكئا فان الانتصاب ميسور له ان كان الاقلال معسورا والميسور لا يسقط باله سور وحكي في التهذيب وجها آخر انه لا يلزمه القيام والحالة هذه بل لأن يصلي قاعدا لم يكن قوله انتصب متكئا مرقوما بالواو لهذا الوجه أما الانتصاب فلا يخل به أطراق الرأس وانما يعتبر نصب الفقار فليس القادر عليه أن يقف مائلا الي اليمين أو اليسار زائلا عن سنن القيام ولأن يقف منحني في حد الرأكعين لانه مأمور بالقيام ويصدق أن يقال هذا رأكع لا قائم وان لم يبلغ انحناؤه حد الركوع لكن كان أقرب اليه منه الي الانتصاب فوجان أظهرهم انه لا يجوز أيضا هذا عند القدرة علي الانتصاب فاما إذا لم يقدر عليه ل تقوس ظهره لكبر أو زمانة وصار في حد الرأكعين فقد قال في الكتاب انه يقعد لان حد الركوع يفارق حدا القيام فلا يتأدى هذا بذالك ذكر امام الحرمين مثل ما ذكره استنباطا عن كلام الأئمة فقال الذي دل عليه كلامهم انه يقعد ولا يجزئه غيره لكن الذي ذكره العراقيون من أصحابنا وتابعهم صاحب التهذيب والتمسوا انه لا يجوز له القعود بل يجب عليه أن يقوم فاذا اراد ان يركع زاد في الانحناء ان قدر عليه ليفارق الركوع القيام في الصورة وهذا هو المذهب فان الوقوف رأكعا أقرب الي القيام من القعود فلا ينزل عن الدرجة القرني الي البعدي وقد حكي القاضي ابن كج ذلك عن نص الشافعي رضى الله عنه فيجب اعلام قوله قعد بالواو ومعرفة ما فيه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله بظهره تنمعه من الانحناء لزمه القيام خلافا لابي حنيفة لنا انه مستطيع للقيام فيلزمه لما

ففي بطلانها وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في بابيهما أحدهما لا يبطل كاللحج وصحح المصنف في الصوم البطلان وواقعه عليه كثيرون ولكن الأكثرون قالوا لا تبطل ولو تردد الصائم في قطع نية الصوم والخروج منه أو علقه على دخول شخص ونحوه فطريقان أحدهما على الوجهين فيمن جزم بالخروج منه والثاني وهو المذهب وبه قطع الأكثرون لا تبطل وجه واحد (الضرب الرابع) الوضوء فإن نوى قطعه في اثنتائه لم يبطل ما مضى منه علي أصح الوجهين ولكن يحتاج إلى نية لما بقي وإن نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يبطل على المذهب كما لو نوى قطع الصلاة والصوم والاعتكاف والحج بعد فراغها فإنها لا تبطل بلا خلاف وقيل في بطلان الوضوء وجهان لأن أثره باق فإنه يصلي به بخلاف الصلاة وغيرها وقد سبق بيان هذه المسألة مستقصى في آخر باب نية الوضوء وذكرنا هناك مسائل كثيرة تتعلق بالنية في الصلاة وفي سائر العبادات وبالله التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة : مذهبا أنها تبطل وبه قال مالك

روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمران بن الحصين « صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب » (١) ولأنه عجز عن ركعتين فلا يسقط عنه غيره كما لو عجز عن القيام لا تسقط عنه القراءة ثم إذا انتهي إلى الركوع والسجود يأتي بها على حسب الطاقة فيحسب عليه بقدر الامكان فإن لم يطق حتى رقبته ورأسه فإن احتاج فيه إلى الاعتماد على شيء أو إلى أن يعيّل على جنبه لزمه ذلك فإن لم يطق الانحناء أصلا أو مأبها

قال (ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء لكن الإقواء مكروه وهو أن يجلس على وركبيه وينصب ركبتيه والاقتراش أفضل في قول والتربع في قول وقيل ينصب ركبتيه اليمنى كما قرأ يجلس بين يدي أقرى ليفارق جلسة التشهد) *

إذا عجز عن القيام في صلاة الفرض عدل إلى القعود لما سبق في خبر عمران ولا ينتقص ثوابه لمكان العذر ولا يعني بالعجز عدم الثاني فحسب بل خوف الهلاك وزيادة المرض والحقوق المشقة الشديدة في معناه ومن ذلك خوف الفرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة ولوحبس الغارزون فيمكن قادر كتبهم الصلاة ولو قاموا لرأهم العدو وفسد التدبير فلهم أن يصلوا قعودا لكن يلزمهم القضاء فإن هذا سبب نادر وإذا قعد للمعذور فلا يتعين للقعود هيئة بل يجوز له جميع هيئات القعود لا لطلاق الخبر الذي تقدم لكن يكره الإقواء هذا في القعود وفي جميع قعدات الصلاة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم

(١) «حديث» أنه ﷺ قال لعمران بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع

فعلى جنب البخاري والنسائي وزاد أن لم تستطع فاستلق لا يكلف الله تقسا إلا وسعها واستدركه الحاكم فوهم *

واحد وقال أبو حنيفة لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر بطل الظهر لأنه قطع بنيته ولم تصح العصر لأنه لم ينو عند الاحرام وإن صرف نية الظهر إلى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه وفي التطوع قولان أحدهما لا تصح لما ذكرناه في العصر والثاني تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة﴾ *

﴿الشرح﴾ متى دخل في فريضة ثم صرف نيته إلى فريضة أخرى أو نافلة بطلت النية كان فيها ولم يحصل إلى نواها بإلا خلاف لما ذكره وفي إقلاها نافلة خلاف قال أصحابنا من أتى بما ينافي الفريضة دون النافلة في أول فريضة أو اثناً ١ بطل وفرضه لم يبق صلاته نفلاً أم تبطل فيه قولان اختلف في الأصح منها بحسب الصور فنها إذا قاب ظهره إلى عصر أو إلى نفل بلا سبب أو وجد المصلي قاعدا خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقيم أو أحرم لقادر على القيام في الفرض قاعدا فالأظهر في

«يعني بقي الرجل في صلاته» (١) ويروى أنه قال «لا تقموا الاقواء الكلاب» (٢) واختلفوا في تفسيره على ثلاثة أوجه أحدها أن الاقواء أن يقتصر رجله ويضع يديه على عقيقه والثاني أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه والثالث وهو الذي ذكره في الكتاب أن الاقواء هو الجلوس على الوركين ونسب الفخذين والركبتين وهذا أظهر لأن الكلب هكذا يقعد وبهذا فسره أبو عبيدة لكن زاد فيه شيئاً آخر وهو وضع اليدين على الأرض وما لا يولى من هيئات القعود فيه

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم رأى أن يقعي الرجل في صلاته الترمذي وابن ماجه من حديث الحارث الأعور عن علي بلفظ لا تقم بين السجدين ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سمرة بن جندب وروى ابن السكن في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل والاقواء في الصلاة وعن انس بلفظ نهى عن التورك والاقواء في الصلاة ورواه ابن السكن والبيهقي : وروى مسلم في صحيحه من حديث عائشة وكان يسي عن عقبة الشيطان قال أبو عبيد هو أن يضع اليدين على عقيقه بين السجدين وهو لدى يحمله بعض الناس الاقواء قال النووي في الخلاصة قال بعض الحفاظ ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح الا حديث عائشة : (قلت) وسباني فيما صد حديث طاوس عن ابن عباس لأن الاقواء سنة ويأتي ذكر من جمع بينهما في المعنى *

(٢) (قوله) ويروى لا تقموا كاقواء الكلب ورواه ابن ماجه من حديث علي وأبو موسى بلفظ لا تقم اقواء الكلب وفي اسناده الحرث الأعور وأبو نعيم التحمي وروى احمد والبيهقي من حديث أبي هريرة نهای رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قررة كنتقرة الديك والتفات كالتفات الثعلب واقواء كاقواء الكلب وفي اسناده ليث بن أبي سلم ورواه ابن ماجه من حديث انس بلفظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقم كما يقمي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرق ظاهراً قدميك بالأرض ورواه ابن ماجه وفيه الملا بن زيدل وهو متروك وكذبه ابن المديني *

في هذه المسائل بطلان الصلاة ومنها لو أحرم بالظهور قبل الزوال فإن كان عالماً بحقيقة الحال فلاصح البطلان لانه متلاعب وإن جهل وظن دخول الوقت فالصحيح انعقادها نفلاً وبه قطع المصنف والاكترون ومنها لو وجد المسبوق الامام راكعاً فأتى بتكبيره الاحرام أو بعضها في الركوع لاينقصد فرضاً بلأخلاف فإن كان عالماً بحرمة فلاصح بطلانها والثاني تعتقد نفلاً وإن لم يعلم بحرمها

قولان ووجهان أحـ القولين أن يقعد متربعا لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « لما صلى جالسا تربيعاً » (١) ويروى هذا عن مالك واحد وإني حنيفة ثم ركع متربعا ثم يقترش إذا أراد الركوع عن أبي حنيفة وأصحابه فيه اختلاف رواية وأصحهما أنه يقعد مقترشاً لانه قعود لا يقب سلام فاشبه التشهد الاول وسيأتي معنى الاقتراش في موضعه وتأويل الخبر أنه ربما لم يمكنه الجلوس على هيئة الاقتراش أو أراد تعليم الجواز والا فالتريع ضرب من التتمع لا يليق بحال العبادة ويجرى القولان فيما إذا قعد في النافلة وأما الوجهان فأحدهما وقد ذكره في الكتاب أنه ينصب ركبته اليمنى ويجلس على رجله اليسرى كالتقاريء يجلس بين يدي المقرئ ولا تربيع لما ذكرنا ولا يقترش لتفارق هيئة الجلوس هنا هيئة الجلوس في التشهد وهذا يحكي عن القاضي الحسين والوجه الثاني 'حكي في النهاية أن بعض المصنفين ذكر أنه يتورك في هذا القعود ويمكن أن يوجه هذا بأن مدة القيام طويلة وهذا القعود بدل عنه فاللائق به التورك كما في آخر الصلاة وأما الاقتراش فأنما يؤمر به عند الاستيقاظ وإذا عرفت، ما ذكرناه فلا يخفى عليك أن تفسير الاقتعاء من لفظ الكتاب ينبغي أن يعلم بالواو وقوله الاقتراش أفضل بالميم والالف والخاء وكذلك ينصب ركبته اليمنى وقوله ليفارق جاسة التشهد بعض التوجيه معناه لا يقترش لهذا المعنى ولا تربيع لانه هيئة تتمع وأما هذه فهي لائقة بالتعظيم *

قال (ثم إن قدر القاء على الارتفاع إلى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع فإن لم يقدر فيركع قاعداً إلى حد تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام فإن عجز عن وضع الحبهة انحنى للسجود وليكن السجود اخفض منه للركوع) *

حكم المصنف بأن القاعد لو قدر على الارتفاع عند الركوع إلى حد الركبتين عن قيام لزمه ذلك ذكره امام الحرمين ووجهه بأن الركوع مقدور عليه فلا يسقط بالعجز عنه وهذا الكلام ذمير عن علي أن من لمع انحنأ وحده الركوع يقعد قاعداً إذا فرغنا على أنه يقف كذلك وهو الاظهر على ما تقدم فلا تجيء هذه المسألة إلا أن يفرض لحوق ضرر في الوقوف قدر القيام دون الوقوف قدر الركوع فينبتد يقعد لحوف الضرر لا بسبب الانحناء ويرتفع عند الركوع وأما من لا يقدر على

(١) « حديث » روى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى جالسا تربيع النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال النسائي ما أعلم أحداً رواه غير أبي داود الحفري ولا أحسبه الا خطأ انتهى وقد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الاصمباني

فالأصح انعقادها نفلا وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما
ومنها لو أحرم بفريضة منفرداً ثم أقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها الاصح محبتها والثاني تبطل
ومنها لو شرعوا في صلاة الجمعة في وقتها ثم خرج الوقت وهم فيها فالمنذهب إنهم يتبونها ظهراً
وتجزئهم وقطع بهذا المصنف والعراقيون وعند الخراسانيين قولان أحدهما هذا والثاني لا تجزئهم

الارتفاع فتكلم في ركوعه قاعداً ثم في سجوده فاما ركوعه فقد ذكر الأئمة فيه عبارتين أحدهما
انه ينحني حتى يصير بالاضافة الي القاعد المنتصب كالراكع قائماً بالاضافة الى القائم المنتصب فيعرف
النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائماً ويقدر كان المائل من شخصه عند القعود هو قدر
قامته فينحني بمثل تلك النسبة والثانية وهي المذكورة في الكتاب أنه ينحني الي حد تكون النسبة
بينه وبين السجود كالنسبة ينحني في حال القيام ومعناه ان أكل الركوع عند القيام أن ينحني بحيث
يستوي ظهره ورقبته ويمدحها وحينئذ تحاذي جبهته موضع سجوده وأقله أن ينحني بحيث تنال
راحته ركبتيه وحينئذ يقابل وجهه أو بعض وجهه ما وراء ركبته من الارض ويقي بين الموضع
المقابل وبين موضع السجود مسافة غير اعي هذه النسبة في حال القعود فاقبل ركوع القاعد ان ينحني قدر
ما يحاذي وجهه ورايه ركبته من الارض والاكمل أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده
ولا ينحني أنه لامناقة بين العبارتين وكل واحدة منها مؤدية للغرض واما السجود فلا فرق فيه بينه
وبين القاعد علي القيام هذا اذا قدر القاعد علي الركوع والسجود فان عجز لعله بظهره أو غيرها
أتى بالقدر الممكن من الانحناء ولو قدر علي الركوع وعجز عن وضع الجبهة علي الارض للسجود
فقد قال في الكتاب أنه ينحني للسجود أخفض منه للركوع ويجب عنها معرفتين أحدهما أن
هذا الكلام غير مجرى علي اطلاقه ولكن للسألة ثلاث طرق أو ردها صاحب النهاية (أحداها)
أن يقدر علي الانحناء الي حد أقل الركوع أعني ركوع القاعدين ولا يقدر علي الزيادة عليه فلا يجوز
تقسيم المقدور عليه من الانحناء الي الركوع والسجود بان يصرف بعضه الي الركوع وتمامه الي السجود
حتى يكون الانحناء للسجود أخفض وذلك لانه يتضمن ترك الركوع مع القدرة عليه بل يأتي بالمقدور
عليه مرة للركوع ومرة للسجود وان استويا (الثانية) أن يقدر علي أكل ركوع القاعدين من غير زيادة
فله أن يأتي به مرتين ولا يلزمه الاختصار للركوع علي حد الاقل حتي يظهر التفاوت بينه وبين السجود
فان المنع من اتمام الركوع في حالة الركوع بعيد (الثالثة) أن يفدر علي اكل الركوع وزيادة فيجب
هنا أن يقتصر علي حد الكمال للركوع ويأتي بالزيادة للسجود لان انفراق بين الركوع والسجود
واجب عند الامكان وهو ممكن هنا قال امام الحرمين وايس هذا عريا عن احتمال فليتأمل اذا

بماتمة ابو داود فظهر انه لا خطأ وروى البيهقي من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان عن
عاصم بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه علي

عن الظهر بل يجب استئناف الظهر فعلي هذا هل يتقلب فلا أم تبطل فيه القولان إجمعا
تقلب فلا *

(فرع) في مسائل تتعلق بالنية (أحداها) لو عقب النية بقوله إن شاء الله قبله أو لسانه فإن
قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وإن قصد به التعليق أو الشك لم يصح
ذكره إلا في (الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم يقن أنه ترك النية في أحداها وجعل عينها لزمه
إعادتهما جميعا (الثالثة) لو قال له إنسان صل الظهر لفلسك ولك على دينار فصلها بهذه النية أجزأه
صلاته ولا يستحق الدينار ذكره في كتاب الكفارات في مسألة من اعتق عن الكفارة عبدا
بعوض ويقرب منه من صلى وقصد دفع غريمه عنه في ضمن الصلاة صحت صلاته ذكره ابن الصباغ
وقد سبقت المسألة في نية الوضوء * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة لما روى عن علي كرم الله وجهه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: «فتح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»﴾ *

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح إلا أن فيه عبد الله بن محمد
ابن عقيل قال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه قال وعبد الله بن محمد
ابن عقيل صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قل وصحت البخاري يقول كن
أحمد واسحق والحديثي يحتجون بحديثه وإنما سمى الوضوء مفتاحا لأن الحدث مانع من الصلاة
كالفلق على الباب يمنع من دخوله إلا بفتح وقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير قال الأزهري
أصل التحريم من قولك حرمت فلانا كذا أي منعتك كل ممنوع فهو حرام وحرم فسي التكبير تحريما لأنه
يمنع المصلي من الكلام والأكل وغيرهما: أما حكم المسألة فتكبيره الاحرام ركن من أركان الصلاة

عرفت ذلك تبين أنه لا يجب أن يكون الانحناء للسجود أخفض منه للركوع في الصورة الأولى ولا الثانية
بل لو وجب إجماء وجب في الصورة الثالثة والثاني أن ظاهر كلامه يقتضي الاكتفاء بجعله الانحناء
للسجود أخفض منه للركوع كقوله في الراكب للتعفل روى للركوع والسجود يجعل السجود أخفض
منه للركوع فإنه يكفيه ارتفاع التفاوت بينهما علي ما تقدم وليس الأمر على الظاهر هنا بل يلزم مع
جعل الانحناء للسجود أخفض أن يقرب جبهته من الأرض أقصي ما يقدر عليه حتى قال الانحناء
لو أمكنه أن يسجد علي صدره أو عظم رأسه الذي فوق الجبهة وعلم أن فعل ذلك كانت جبهته
أقرب إلي الأرض يلزمه أن يسجد عليه فإذا كان الأحسن أن يقول يجعل السجود أخفض من
الركوع ويقرب جبهته من الأرض بقدر الامكان فيجمع بينهما وكذلك فعله في الوسيط

ركبته وهو متربع جالس ورواه الصيقي عن حميد رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه
وعلقه البخاري *

لا تصح الا بها هذا مذهبا ومذهب مالك واحد وجمهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر
وأصحابنا عن الزهري ان قال تمعد الصلاة بمجرد النية بلاثكير قال ابن المنذر يقل ولم
به غير الزهري وحكي ابو الحسن الكرخي عن ابن عليه والاصم كقول الزهري وقال
الكرخي من أصحاب ابي حنيفة تكبيرة الاحرام شرط لا تصح الصلاة الا بها ولكن ليست
من الصلاة بل هي كثر العورة ومنهم من حمله عن ابي حنيفة ويظهر فائدة الخلاف بيننا وبينه
فيا لو كبر وفي يده نجاسة ثم اقامها في اثناء التكبيرة او شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس
ثم ظهر الزوال قبل فراغها فلا تصح صلاته عندنا في الصورتين وتصح عنده كثر العورة واحتج
الزهري بالقياس على الصوم والحج والكرخي بقوله تعالى (وذكر اسم ربه فصلى) فنصب الذكر بالصلاة
فدل على انه ليس منها وبقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير والاضافة تقتضي ان المضاف غير
المضاف اليه كدار زيد ودليلنا على الزهري حديث نحرهما التكبير وحديث ابي هريرة رضى الله عنه
في المسمي «صلاته ان النبي ﷺ قال له اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبرو وذكر
الحديث «رواه البخاري وسلم وهذا الحديث الادلة لانه ﷺ لم يذكر له في هذا الحديث الا الغرض خاصة
وثبت في الصحيحين عن جماعات من الصحابة رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يكبر للاحرام» وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
«صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا مقتضى وجوب كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما خرج
وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه فان قيل المراد ما يرى وهي الاعمال دون الاقوال فأجاب
القاضي أبو الطيب وغيره بمجوابين أحدهما أن المراد رؤية شخصه صلى الله عليه وسلم وكل شيء فعله
صلى الله عليه وسلم أو قاله وجب علينا مثله الثاني أن المراد بالرؤية العلم أى صلوا كما علمتوني أصلي

قال (فان عجز عن القعود صلى (ح) على جنبه الايمن (و) مستقبلا بمقادير (ح) بدنه الى القبلة كال موضوع
(و) في اللحد فان عجز فيومي (ح) باطراف أو يجرى الافعال على قابله اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم)»

ذكرنا أن العجز عن القيام يتحقق بتعذره وفي معناه ما اذا لحقه خوف ومشقة شديدة
وأما العجز عن القعود فهو معتبر به ولم يفرق الجمهور بينهما وقال في النهاية لأى كفى في ترك القعود
بما ا كفى به في ترك القيام بل يشترط فيه عدم تصور القعود او خيفة الهلاك أو المرض الطويل
الحاقا له بالمرض الذى يعدل بسببه الى التيمم اذا عرف ذلك فقول العاجز عن القعود كيف
يصلي فيه وجهان ومنهم من قال قولان أحدهما أنه يضطلع على جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم
بدنه القبلة كما يضحج الميت في اللحد وبهذا قال احمد وهو المذكور في الكتاب ووجه قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث عمران «فان لم تستطع فلي جنب» وعلى هذا لو اضطلع على جنبه
الايسر مستقبلا جاز الا انه ترك سنة التيامن والثاني أنه يستاقى على ظهره ويجعل رجله الى القبلة فانه اذا

والجواب عن قياسه على الصوم والحج أنها ليسا مبنيين على النطق بخلاف الصلاة ودليلنا على السكون حديث معوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن هذه الصلاة لا يصالح فيها شيء من كلام الناس وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم فإن قالوا لما راد به تكبيرات الانتقالات فجزاؤه من وجوب أحدهما أنه عام ولا يقبل تخصيصه إلا بدليل والثاني أن حمله على تكبيرة لا بد منها باله تفاق أولي من تكبيرة لا تجب والجواب عن قوله تعالى (وذكّر اسم ربه فصلي) أنه ليس المراد بالله كرهنا تكبيرة الاحرام بالاجماع قبل خلاف المخالف والجواب عن قولهم الاضافة تقتضي المغايرة أن الاضافة ضربان أحدهما تقتضي المغايرة كضرب زيد والثاني تقتضي الجزئية كقوله رأس زيد وصحن الدار فوجب حمله على الثاني لما ذكرناه *

(فرع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة إلا بها فلوتر كما لا امام والمأموم سهوا أو عمدا لم تعتد صلاته ولا تجزئ عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها هذا مذهبا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود والجمهور وقالت طائفة إذا نسيها فيها جزأت عنها تكبيرة الركوع حكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب والحسن البصري والزهرى وقناة والحكم والأوزاعي ورواية عن حامد ابن أبي سليمان قال العبدي وروى عن مالك في المأموم مثله لكنه قال يستأنف الصلاة بعد سلام الامام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والتكبير أن يقول الله أكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل به في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فإن قال الله الأكبر جزأته لانه أي بقوله الله أكبر وزاد زيادة لا تخلل المعنى فهو كقوله الله أكبر كبيرا ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل في الصلاة بقوله الله أكبر

رفع وسادته قليلا كان وجهه الى القبلة وإذا أومأ بالركوع وسجد كان ايماءه في صوب القبلة والمضطجع على الجنب إذا أومأ لا يكون ايماءه في صوب القبلة وبهذا قل أبو حنيفة وهذا الخلاف فيمن قدر على الإضطجاع والاستلقاء أما إذا لم يقدر إلا على إحدى الهيئتين أي وذكر امام الحرمين أن هذا الخلاف ليس راجعا الى الاول بخلاف ما سبق من الكلام في هيئة القاعدا وأما هو خلاف فيما يجب لان امر الاستقبال يختلف به وفي المسألة توجه ثالث ضعيف انه يضطجع على جنبه الايمن واخصاه الى القبلة وإذا صلى على الهيئة المذكورة فإن قدر على الركوع والسجود أي بها والا أومأ بها منحنيا وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان وجعل السجود أخفض من الركوع فإن عجز عن الاشارة بالرأس أومأ بطرفه فإن لم يقدر على تحريك الاحقان أجرى أفعال الصلاة على قلبه وإن اعتقل لسانه أجرى القرآن والاذكار على قلبه وما دام عاقلا لا تسقط عنه الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قل إذا عجز عن الايماء بالرأس لا يصلي ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ثم يقضى بمد البرء ومالك حيث قال لا يصلي ولا يقضى لنا ما

فالأحاديث فيه مشهورة وأما قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فرواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث قال قال الله أكبر انعمت صلاته بالاجماع فان قال الله الا أكبر انعمت على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكى القاضي ابو الطيب وصاحب التمهيد وغيرهما قولا انه لا ينعقد به الصلاة وهو مذهب مالك واحمد ودود قال الشافعي والاصحاب ويتعين لفظ التكبير ولا يجزئ ما قرب منها كقوله الرحمن أكبر والله اعظم والله كبير والرب أكبر وغيرهما وحكى ابن كنج والرافعي وجما انه يميزه الرحمن أكبر أو الرحيم أكبر وهذا شاذ ضعيف وأما إذا كبر وزاد مالا يغيره فقال الله أكبر واجل واعظم والله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء فيجزئه بلا خلاف لانه أتى بالتكبير وزاد مالا يغيره ولو قال الله الخليل أكبر اجزأه على اصح الوجوه وبجريان فيما لو أدخل بين لفظي التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول كقوله الله عز وجل أكبر فان طال كقوله الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لم يميزه بخلاف لخروجه عن اسم التكبير ويجب الاحتراز في التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى فان وقف أو قال الله أكبر بمدة ثم الله أو بهمزة تين أو قال الله أكبر أو زادوا أو اسأكنة أو متحركة بين السكنتين لم يصح تكبيره قال الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة ولا يجوز المد الاعلى الالف التي بين اللام والهاء ولا يخرجها بالمد عن حد الاقتصاد للافراط وإذا قال أصلي الظهر مأوما أو أما الله أكبر فليقطع الهزمة من قوله الله أكبر ويخففها فلو وصلها فهو خلاف الأولي ولكن تصح صلاته وعن صريح به (١)

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان قال أكبر الله ففيه وجهان أحدهما يميزه كما لو قال عليكم السلام في آخر الصلاة والثاني لا يميزه وهو ظاهر قوله في الام لانه ترك الترتيب في الذكر فهو كما لو قدم آية علي آية وهذا يبطل بالشاهد والسلام ﴾

﴿ الشرح ﴾ إذا قال أكبر الله أو الا أكبر الله نص الشافعي أنه لا يميزه ونص انه لو قال في آخر الصلاة عليكم السلام يميزه بقليل فيها قرلان بالنقل والتخريج وقال الجمهور يميزه في السلام لانه يسمى تسامياً وهو كلام منتظم موجود في كلام العرب وغيرهم معتاد ولا يميزه في التكبير لانه لا يسمى تكبيراً وقيل يميزه في قوله الا أكبر الله دون أكبر الله والفرق ظاهر وحكى امام الحرمين هذا عن والده أبي محمد ثم قال وهذا زال غير لائق بتميزه في علم اللسان وصحح القاضي

روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يصلي المريض قائماً فان لم يستطع صلى جالساً فان لم يستطع السجود أو ما وجعل السجود أخفض من الركوع فان لم يستطع صلى على جنبه

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعداً فان لم يستطع ان يسجد أو ما وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي

أبو الطيب الاجزاء فيها والمذهب أنه لا يجوز به ثم هذا الذي ذكرناه من التعليل بأنه لا يسمى تكبيراً هو الصواب وأما تعليل المصنف بضعفه، قال الأصح أنه لا يجوز به أكبر الله والأكبر الله صاحب الحاوي وحكاه أبو حامد عن ابن سريج وغيره وصححه أيضاً القاضي أبو محمد المروزي وأبو علي الطبري والبندنجي وأمام الحرمين والغري في البسيط *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان كبر بالفارسية وهو يحسن بالعريية لم يجز به لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وان لم يحسن العريية وضاق الوقت عن أن يتعلم كبر بلسانه لانه عجز عن اللفظ فأتى بعناه وان اتسع الوقت لزمه أن يتعلم فان لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لانه ترك اللفظ مع مع القدرة عليه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري كما سبق بينا مقربا وإذا كبر بغير العريية وهو يحسنها لم تصح صلاته عندنا بلا خلاف فان عجز عن كلمة التكبير أو بعضها فله حالان (أحدهما) أن لا يمكنه كسب القدرة بأن كان به خرم ونحوه وجب أن يحرك لسانه وشفتيه ولهاته بالتكبير قدر امكانه وان كان ناطقا لا يطاوعه لسانه لزمه أن يأتي بترجمة التكبير ولا يجوز به العدول إلى ذكر آخر ثم جميع اللغات في الترجمة سواء فتخير بينها هكذا قطع به الأكثرون منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي وفيه وجه ضعيف إن أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرفها بانزال الكتاب بها وبمدها الفارسية أولي من التركية والهنديّة وقال صاحب الحاوي إذا لم يحسن العريية وأحسن الفارسية والسريانية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يكبر بالفارسية لأنها أقرب اللغات إلى العريية (والثاني) بالسريانية لأن الله تعالى أنزل بها كتابا ولم ينزل بالفارسية والثالث يتخير بينهما قال فان كان يحسن التركية والفارسية فهل تعين الفارسية أم يتخير فيه وجهان ولو كان يحسن النبطية والسريانية فهل تعين السريانية أم يتخير فيه وجهان فان كان يحسن التركية والهندية يتخير بلا خلاف (الحال الثاني) أن يمكنه القدرة بتعلم أو نظر في موضع كتب عليه لفظ التكبير فيلزمه ذلك لانه قادر ولو كان يباديه

الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى على قمامه مستقبلا وجعل رجليه مستقبل القبلة وجه الاستدلال ان قال

قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبلا رجليه ما يلي القبلة الدارقطني من حديث علي مثله وفي استاده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين الرزني وهو متروك قال النووي هذا حديث ضعيف : (تنبيه) زاد الرازي في ايراد الحديث المذكور ذكر الائمة ولا وجود له في هذا الحديث مع ضعفه لكن روى البزار والبيهقي في المعرفة من طريق سفيان ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم غاد مريضا فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا ليصلي عليه فاخذته فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت وإلا قاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا اعلم احدا

أو موضع لا يجد فيمن يعلمه التكبير لزمه المسير إلى قرية يعلم بها على الصحيح فيه وأنه لا يلزمه بل يحجزه الترجمة كما لا يلزمه المسير إلى قرية للوضوء بل للتيمم وبهذا قطع صاحب الحاوي والمذهب الأول ومحمد إمام الحرمين والغزالي وآخرون لأن دفع تعلم التكبير يدوم ونقل الإمام الوجين في المسير لتعلم الفاتحة والتكبير وقال عدم الوجوب ضعيف ولا يجوز الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره فإن لم يجد من يعلم العربية ترجم متى أمكنه التعلم وجب إذا صلى بالترجمة في الحال الأولى فلا إعادة وأما في الحال الثانية فإن ضاق الوقت عن التعلم لبلادة ذهنه أو قلة ما أدركه من الوقت فلا إعادة أيضا وإن أخر التعلّم مع التمكن وضاق الوقت صلى بالترجمة ولزمه الإعادة على الصحيح لتقصيره وفيوجه أنه لا إعادة وهو غريب وغلط * قال المصنف رحمه الله تعالى *

« وإن كان بلسانه خبل أو خرس حركه بما يقدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا امرتكم بأمر فامتوا منه ما استطعتم » »

« الشرح » هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وهو بعض حديث طويل وهو حديث عظيم كثير الفوائد وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام وقد جمعها في جزء فبلغت أربعين حديثا قوله وإن كان بلسانه خبل هو بفتح الخاء المعجمة واسكان الباء الموحدة وهو الفساد وجمعه خبول فإذا كان بلسانه خبل أو خرس لزمه أن يحركه قدر إمكانه ولو شفي بعد ذلك وأفصح بالتكبير فلا إعادة عليه وهذا الذي ذكرناه من وجوب تحريكه قدر إمكانه هو نصه في الام واتفق الأصحاب عليه قال أصحابنا وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره وإمام الحرمين في وجوب تحريك اللسان لأنه ليس جزءا من القراءة * قال المصنف رحمه الله *

« ويستحب للإمام أن يجهر بالتكبير ليسمع من خلفه ويستحب لغيره أن يسر به وادناه أن يسمع نفسه »

« الشرح » يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الأحرام وتكبيرات الانتقالات ليسمع المأمومين فيعملوا صلاته فإن كان للمجد كبيرا لا يبلغ صوته إلى جميع أهله أو كان ضعيف الصوت لمرض

أو ما طر فم فيه دليل على أن العاجز عن التعمد يصلي على جنبه الأيمن فإن عجز حينئذ - نلتقي واحتج في الكتاب

رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي ثم غفل - خرج من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفع خطأ قيل له قال أبا إسامة قد روى عن الثوري في هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشيء : (قلت) فاجتمع ثلاثة أبو إسامة وأبو بكر الحنفي وعبد الوهاب : وروى الطبراني من حديث طارت بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه مريضا فذكره : وروى أيضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فإن نالته مشقة صلى قائما يوحى - راسه إماما فإن نالته مشقة سبح وفي استادهما ضعف *

ونحوه او من اصل خلقته بلغ عنه بعض المؤمنين او جماعة منهم علي حسب الحاجة للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى في مرضه بالناس وابو بكر رضى الله عنه يسعهم التكبير » رواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وسأ بسط هذه المسألة في اول فصل الركوع ان شاء الله تعالى واما غير الامام فالسنة الاسرار بالتكبير سواء المأموم والمتفرد وادنى الاسرار ان يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ وغيره وهذا عام في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والشهد والسلام والدعاء سواء واجبها ونقلها لا يحسب شيئا منها حتى يسمع نفسه اذا كثر صحيح السمع ولا عارض فان لم يكن كذلك رفع بحيث يد مع لو كان كذلك لا يجزئه غير ذلك هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال اصحابنا ويستحب ان لا يزيد علي اسماع نفسه قال الشافعي في الام يسمع نفسه ومن يلهي لا تجاوزه *

لترتيب المذكور بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا امرتكم بأمر فأتوا ما استطعتم » ولا يتضح الاحتجاج به في هذا المقام لان هذا الخبر أمر بالاتيان بما يشتمل عليه المأمور عند العجز عن ذلك المأمور فانه قال فاتوا منه ما استطعتم والقعود المعدول اليه عند العجز لا يشتمل عليه القيام المأمور به حتى يكون مستطاعا من المأمور به وكذلك الاضطجاع لا يشتمل عليه القعود وأجراء الافعال علي القلب لا تشتمل عليه الافعال المأمور بها الا ترى أنه اذا أتى بالافعال ولم يحضرها في ذهنه حين ما يأتي بها أجزأته صلاته فلا تكون هذه المسائل متناولة بالخبر ولتعد الي أمور تتعلق بلفظ الكتاب قوله فان عجز عن القعود صلى علي جنبه الايمن كلمة صلى قد اعطى في النسخ بالحاء لان المصنف روى في الوسيط أن ابا حنيفة رحمة الله عليه قال اذا عجز عن القعود سقطت الصلاة لسكن هذا النقل لا يكاد يلقي في كتبهم ولا في كتب اصحابنا وانما اثابت عن ابي حنيفة اسقاط الصلاة اذا عجز عن الايماء بالرأس فاذا موضع العلامة باءه قوله فيوميء بالطرف ويعلم بالميم أيضا لما قدمنا حكايته وبالواو أيضا لان صاحب البيان حكى عن بعض اصحابنا وجها مثل مذهب ابي حنيفة وقوله علي جنبه الايمن ينبغي أن يرقم بالحاء لان عنده يستلقي علي ظهره وكذلك بالواو اشارة الي الوجه الصائر الي مثل مذهبه وكذلك قوله مستقبلا بمقادير يديه القبلية بالواو اشارة الي الوجه الثالث وقوله أو يجزى الافعال علي قلبه ليست كلمة أو للتخير بل للترتيب واعلم أن جميع ما ذكره من اول الركن الي هذه النهاية من ترتيب المنازل والهيئات مفروض في الفرائض فاما التوافل فسند ذكر حكايها في الفرع الثالث *

(١) حديث « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حديث ابي هريرة وقد تقدم في التيمم وفي لفظ لا محمد فاتوه ما استطعتم وللطبراني في الاوسط فاجتنبوه ما استطعتم قاله في شق النبي : (تنبه) استدلل به الغزالي والامام وتمقيه الرافعي بان القعود ليس جزءاً من

(فرع) في مسائل تتعلق بالكبير (احداها) يجب أن يكبر للاحرام قائما حيث يجب القيام وكذا المأموم الذي يدرك الامام راكعا يجب أن تقع تكبيرة الاحرام بجميع حروفها في حال قيامه فان أتى بحرف منها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نفلا لخلاف السابق قريبا في فصل التبة هذا مذهبنا وهو رواية عن مالك والاسهر عنه انه تنعقد صلاته فرضا اذا كبر وهو مسبوق وهو نمسه في الموطأ والمدونة قال الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة فلوشك هل وقعت تكبيرته كلها في القيام ام وقع حرف منها في غير القيام لم تنعقد صلاته نفلا لان

قال (فروع ثلاثة) (الاول) من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع قال ابيس أن يصلي مضطجعا وان قدر علي القيام ولم ترخص عائشة وابو هريرة لابن عباس رضي الله عنه فيه *

القادر علي القيام اذا أصابه رمد وقال له طيب يوفق بقوله ان صليت مستقيا أو مضطجعا أمكن مدا وانك والا خفت عليك العي فهل له أن يستلقي أو يضطجع بهذا العذر فيه وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد لا لما روى أن ابن عباس رضي الله عنها لما وقع الماء في عينه قال له الاطباء ان مكثت سبعا لاتصلي الا مستلقيا عاجلناك فسأل عائشة وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فلم يرخصوا له في ذلك فترك المعالجة وكف بصره وروى هذا الوجه عن مالك وأظهرهما ومقال أبو حنيفة واحده ذلك كما يجوز له الافطار في رمضان بهذا العذر كما يجوز ترك اوضوء والعدول الي التيمم به ولانه يجوز ترك القيام لما فيه من المشقة الشديدة والمرض المضجر فلان يجوز تركه لذهاب البصر كان اولي ولو كانت المسألة بجاحا وامره الطيب بالتمعود فقد قال امار الحرمين الذي أراه أنه يجوز التعمود بلا خلاف وبني هذا علي ما حكاه عنه في أنه يجوز ترك القيام بلا يجوز به ترك التعمود قال ولهذا فرض شيوخ الاصول الخلاف في المسألة في صورة الاضطجاع وسكنوا عن صورة التعمود والمفهوم من كلام غيره أنه لا فرق والله أعلم *

قال (الثاني) معها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الي القيام وليترك القراءة في النهوض الي أن يعتدل ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته وان خف بعد الفاتحة لزمه القيام دون المأثنية ليهوى الي الركوع فان خف في الركوع قبل المأثنية كفاه أن يرتفع منحيا الي حد الركوعين *

اذا عجز المصلي في أثناء صلاته عن القيام قعد وبني وكذا لو كان يصلي قاعدا فعجز عن التعمود في أثناء صلاته يضطجع ويبني ولو كان يصلي قاعدا فقد ر علي القيام في صلاته يقوم ويبني وكذا لو كان يصلي مضطجعا تقدر علي القيام أو التعمود يأتي بالمقدور عليه ويبني خلافا لابي حنيفة في هذه الصورة الاخيرة حيث قال يستأنف لنا انه قدر علي الركن المعجوز عنه في صلاته فيعتدل

القيام فلا يكون باستطاعة مستطاعا لبعض المأمور به لعدم دخوله فيه : وأجاب ابن الصلاح عن هذا بان الصلاة بالتعمود وغيره تسمى صلاة فهذه المذكورات انواع لجنس الصلاة

الاصل عدم التكبير في القيام (واعلم) ان جمهور الاصحاب أطلقوا أن تكبيرة الاحرام اذا وقع بعضها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته وكذا قاله الشيخ ابو محمد في البصرة ثم قال ان وقع بعض تكبيرته في حال ركوعه لم تنعقد فرضا وان وقع بعضها في انحنائه وتمت قبل بلوغه حد الركوع كسكن انقضت صلاته فرضا لان ما قبل حد الركوع من جملة القيام ولا يضر الانحناء اليسير قال والحد الفاصل بين حد الركوع وحد القيام ان تنال راحته وكتيب لومديديه فهذا حد الركوع وما قبله حد القيام فان كانت يده او إحدى أطرافها طويلة خارجة عن العادة اعتبر عادة مثله في الحلقة هذا كلام الشيخ أبي محمد وهو وجه ضعيف. الأصح أنه متى انحنى بحيث يكون الي حد الركوع أقرب لم يكن قائما ولا تنصح تكبيرته وقد سبق بيان هذا في فصل القيام (الثانية) ذكر الأزهري وغيره من أهل العربية في قوله الله أكبر قولين لأهل العربية أحدهما صلاه الله كبير قالوا

(١) ما بين
التجنتين زاهد
في بعض السخ

اليه وينى كالوصلي قاعداً فقدّر علي القيام اذا عرف ذلك فنقول تبدل الحال أماناً يكون من النصان الي السكال أو بالعكس (القسم الاول) كما اذا وجد القاعد قدرة القيام لحقة للمرض ينظر فيه ان اتفق ذلك قبل القراءة قام وقرأ قائماً فان كلن في أثناء القراءة فسكنك يقوم ويقرأ بقية الفاتحة في القيام ويجب أن يترك القراءة في النهوض الي أن ينتصب ويعتدل فلو قرأ بعض الفاتحة في نهوض لم يحسب وعليه ان يعيده لان حالة النهوض دون حالة القيام وقد قدر على أن يقرأ في اكل الحالبين وان قدر بعد القراءة وقبل الركوع فيلزمه القيام ايضا ليهوى منه الي الركوع ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام فانه غير مقصود لنفسه وإنما الغرض منه الهوى الي الركوع (١) لا غير ويستحب في هذه الاحوال اذا قام ان يعيد الفاتحة لتقع في حالة السكال ولو وجد للمريض الحقة في ركوعه قاعداً نظر ان وجدها قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع الي حد الركوعين عن قيام ولا يجوز له أن ينتصب قائماً ثم يركع لانه لو فعل ذلك لسكان قد زاد ركوعاً وان وجدها بعد الصلابة قد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الي الركوع القائم وفي لفظ الكتاب ما ينه علي افراق هاتين الحالتين وجوب الارتفاع الي حد الركوعين عن قيام وان لم يصرح بذلكهما لانه قيد الحقة في الركوع بما قبل الطمأنينة فيفسر بأنه لو خف بعد الطمأنينة كان الامر بخلافه وقوله كفاه ان يرتفع ففهم ان هذا السكان لا بد منه وانه يجب عليه الارتفاع منحياً الي حد الركوعين عن قيام وهذا التفصيل ذكره امام الحرمين هكذا بعد ما حكى عن الاصحاب أنهم قالوا يجوز ان يرتفع راكعاً ولم ينصوا علي انه يجب ذلك (واعلم) أنهم لم يفرقوا في جواز الارتفاع الي حد الركوعين من ان يخف قبل الطمأنينة وبعدها لانه لا بد له من القيام للاعتدال أو استويا أو منحياً فإذا ارتفع منحياً فقد أتى بصورة

بعضها ادنى من بعض فإذا عجز عن الاصل واستطاع الادنى واتى به كان آتياً بما استطاعه من الصلاة *

وقد جاء افضل نعمتا في حروف مشهورة كقولهم هذا أمر أهون أى هين قال الزجاج هذا غير منكر والثاني معناه الله اكبر كصبراً كقولك هو أعز عزيز كقول الفرزدق *
ان الذى رفع السماء بى لنا * يتادعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه أعز عزيز وأطول طويل وقيل قول ثالث معناه الله اكبر من أن يشرك به أو يذكّر غير المدح والتمجيد والثناء الحسن قال صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم هذا أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى لاسباب علي أصلنا فانا لانجوز الله كبير او الكبير بدل الله اكبر وأما قولهم الله اكبر كبيراً فنصب كبيراً علي تقدير كبرت كبيراً (الثالثة) قال صاحب التلخيص وتابعه القاضى أبو الطيب والبغوى والاصحاب وقتله البندنجى وامام الحرمين والغزالي في البسيط ومحمد بن يحيى عن الاصحاب كقولوا كبر للأحرام أربع تكبيرات او أكثر دخل في الصلاة بالاولى وبطلت بالاشفاق وصورته أن ينوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوى الخروج من الصلاة بين كل تكبيرتين فبالاولى دخل في الصلاة وبالثانية يخرج منها وبالثالثة دخل في الصلاة وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج وهكذا أبداً لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطلت صلاته لانه يتضمن قطع الاولى فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة او الخروج منها فبالثانية يخرج من الصلاة وبالتكبير يدخل فلم ينو بالتكبير الثانية وما بعدها افتتاحاً ولا دخولا ولا خروجاً وخالفه الاولوى ويكون؟ باقى التكبيرات ذكر ألا تبطل به الصلاة بل له حكم باقى

ركوع القائمين في ارتفاعه الذى لا بد له من علم نعمته بخلاف ما لو انتصب قائماً ثم ركع فانه اذا ما هو مستغن عنه قلنا يبطلان صلاته ولو خف المريض في الاعتدال عن الركوع قاعداً فان كان قبل ان يطمئن لزمه ان يقوم للاعتدال ويطمئن فيه بخلاف ما اذا خف بعد القراءة فقام ليهوى منه الى الركوع حيث لا يجب الطمأنينة فيه لما سبق وان كان بعد الطمأنينة فهل يلزمه ان يقوم ليجد عن قيام حكمي في التهذيب فيه وحين احدهما نعم كما يلزمه اذا خف بعد القراءة ليركع عن قيام واظهره الا لان الاعتدال ركن قصير فلا يمد زمانه نعم لو اتفق ذلك في الركعة الثانية من صلاة الصبح قبل التنوت فليس له ان يقتت قاعداً ولو فعل بطلت صلاته بل يقوم ويقتت (واما القسم الثانى) وهو ان يتبدل حاله من السكالى الى النقصان كما اذا مرض في صلاته فعجز عن القيام فيعدل فيه الى المقدور عليه بحسب الامكان فان اتفق في انشاء الفاتحة فيجب عليه ادامة القراءة في هويته لان حالة الهوى اعلى من حالة القعود *

قال (الثالث) القادر علي القعود لا يتغفل مضطجاً علي أحد الوجين إذ ليس الاضطجاع كالقعود فانه يمحى صورة الصلاة *

النوافل يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لكن الثواب يكون علي النصف من ثواب

الأذكار (الرابعة) نص الشافعي والأصحاب أنه لو اخل بحرف واحد من التكبير لم تنقصد صلاته وهذا لا خلاف فيه لانه ليس بتكبير (الخامسة) للمذهب الصحيح المشهور أنه يستحب أن يأتي بتكبيره الاحرام بسرعة ولا يمدّها ثلاث زول النية وحكى المتولي وجها أنه يستحب مدها والمذهب الاول قال الشافعي في الام يرفع الامام صوته بالتكبير ويعدّه من غير تعطيل ولا تحريف: قال الاصحاب اراد بالتعطيل المدد بالتحرّف اسقاط بعض الحروف كالراء من ايكروا ما تكبيرات الانتقال كالركوع والسجود ففيها قولان القديم يستحب ان لا يمدّها والجديد الصحيح يستحب مدها إلى ان يصل الركن المنقل اليه حتى لا يخلو جزء من صلاته من ذكر (السادسة) قال المتولي وغيره يجب على السيد ان يعلم مملوكة التكبير وسائر الاذكار المفروضة ومالا تصح الصلاة إلا به او يخلو حتى يتعلم ويلزم الاب تعليم ولده وقديسقي يان تعليم الوالد في مقدمة هذا الشرح وفي أول كتاب الصلاة (السابعة) يجب على المكلف أن يتعلم التكبير وسائر الاذكار الواجبة بالنعريّة (الثامنة) يان ما يترجم عنه بالعجمة ومالا يترجم أما النافعة وغيرها من القرآن فلا يجوز ترجمته بالعجمة لا خلاف لانه يذهب الاعجاز بخلاف التكبير وغيره فانه لا اعجاز فيه واما تكبيرة الاحرام والشهد الاخير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وعلى الآل اذا اوجبتا فيجوز ترجمتها للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر واما ما عدا الالفاظ الواجبة قسمان دعاء وغيره اما الدعاء المأثور ففيه ثلاثة اوجه

القائم لما روى عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد» (١) ويروي «وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد» (٢) ولو تنفل مضطجعا مع القدرة على القيام والقعود فهل يجوز فيه وجهان احدهما لالان قوام الصلاة بالانعا فاذ اضطجع فقد ترك معظمها وانحوت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلاة بنسي منظومة

(١) حديث عمران بن حصين من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد البخاري بلفظ أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال ان صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً الحديث مثله: (تنبيه) المراد بالنائم المضطجع وصحف بعضهم هذه اللفظة فقال انما هو صلى بآباء أى بالاشارة كما روى أنه صلى الله عليه وسلم على ظهر الدابة يومى ابناء ولو كان من النوم لما رضى نبيه عن الصلاة لمن غلبه النوم وهذا انما قاله هذا القائل بله على ان المراد بالنوم حقيقة واذا حمل على الاضطجاع ادفع الاشكال

(٢) (قوله) ويروي صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد: (قلت) رواه بهذا اللفظ ابن عبد البر وغيره وقال السهيلي في الروض نسب بعض الناس للنسائي الى التصحيف وهو مردود

اصحها يجوز الترجة للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر فان ترجم بطلت صلاته والثاني يجوز لمن يحسن العربية وغيره والثالث لا يجوز لواحد منها لعدم الضرورة اليه ولا يجوز ان يخترع دعوة غير مأثورة ويأتي بها بالعجمية بلا خلاف وتبطل بها الصلاة بخلاف ما لو اخترع دعوة بالعربية فانه يجوز عندنا بلا خلاف واما سائر الاذكار كالشهاد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتمنوت والتسبيح في الركوع والسجود وتكبيرات الانتقال فان جوزنا الدعاء بالعجمية فبهذه اولي والا فني جوازها للعاجز اوجه اصحها يجوز والثاني لا والثالث يترجم لما يجبر بالسجود دون غيره (١) وذكر صاحب الحاوي انه اذا لم يحسن العربية أتى بكل الاذكار بالعجمية وان كان

١. ومع هذا
ش. النسخ
رب
« ولم
لها مدافاة
و.

معه واصحها اغواز لما روينا من الخبر ثم المضطجع في صلاة الفرض ان قدر على الركوع والجلود يأتي بها كما تقدم ومنها الخلاف في جواز الاضطجاع جاز في جواز الاقتصار على الائمة لكن الاظهر منع الاقتصار على الائمة ثم قال الامام ما عندى أن من يجوز الاضطجاع يجوز الاقتصار في الاركان الذكورية كالشهاد والتكبير وغيرهما على ذكر القلب وبهذا يضاف الوجه الثاني من أصله وان ارتكبه من صار اليه كان طاردا للقياس لكنه يكون خارجا عن المضطجع متحما ولمن جوز الاضطجاع أن يقول ما روينا من الخبر صريح في جواز الاضطجاع فليجزم المضطجع وان جوزنا له الاقتصار على الائمة في الركوع والسجود فلا يلزم من جواز الاقتصار على الائمة في الافصال جواز الاقتصار على ذكر القلب في الاذكار فان الافصال أشق من الاذكار فهي أولي بالمساحة ولا فرق في التوافل بين الرواتب وصلاة العيدين وغيرهما وقال القاضي ابن كعب في شرحه صلاة العيدين والاستسقاء والحسوف لا يجوز فعلها عن قصد كصلاة الجنائزة *

قال (الركن الثالث القراءة ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) ثم التعوذ (م) بعده من غير جبر (و) وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان) *

ركن القراءة. فمتان سابقتان واخريان لاحقتان أما ابقان فأولاهما دعاء الاستفتاح فيستحب للعصلي اذا كبر ان يستفتح بقوله (وجهت وجهي لآلى فطر السموات والارض خنيما مسلما وما أنا من

لانه في الرواية التابعة وصلاة التائم على النصف من صلاة القاعد : (قلت) وهو يدفع ما تعلق به الثائل الاول وقال ابن عبد البر يجهز اهل العلم لا يجيزون النافلة مضطجعا فان أجاز احد النافلة مضطجعا مع القدرة على القيام فهو حجة له وان لم يجز احده فالحديث اما غلط او منسوخ وقال الخطابي لا يحفظ عن احد من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع تأتما كما رخصوا فيها قاعداً فان صححت هذه اللفظة ولم تكن من كلام بعض الرواة ادريجها في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة المريض تأتما اذا عجز عن القعود فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود انتهى وما ادعيه من الاتفاق على المنع مردود فقد حكاه الترمذى عن الحسن البصرى وهو أصح الوجهين عند الشافعية *

في تكبيرة الاحرام فلا تعلق لهم فيها وعن حديث «تحريمها التكبير» انه محمول على التكبير المصهور
وعن قياس على الاسلام ان المراد الاخبار عن اعتقاد القلب وذلك حاصل بالعجبية بخلاف التكبير
(العاشرة) تنعقد الصلاة بقوله الله الاكبر بالاجماع وتنعقد بقوله الله اكبر عندنا وعند الجمهور وقال
مالك واحمد وداود لا تنعقد وهو قول قديم كما سبق ولا تنعقد بغير هذين فلو قال الله أجل
أو الله اعظم أو الله اكبر ونحوها لم تنعقد عندنا وعند مالك واحمد وداود والعلماء كافة الا بأخية
فانه قال تنعقد بكل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى كقوله الله أجل أو الله اعظم أو الحمد لله ولا اله

أنه «كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي الي آخره وقال في آخره وأنا أول المسلمين»
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أول مسلمي هذه الامة وروى أنه كان يقول بعده «اللهم أنت الملك
لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لافضل الاخلاق لا يهدي لافضلها الا أنت واصرف
عني سبيلها لا يصرف عني سبيلها الا أنت ليك وسعديك والخير كله في يديك والمهدى من هديت
انا بك واليك لاملجأ ولا منجى منك الا اليك تباركت وتعاليت استغفرك وأتوب اليك» وروى بعد
قوله والخير كله في يديك «والشر ليس اليك» قال المزني أى لا يضاف اليك على انفراده وقيل أى
لا يقترب به اليك والزيادة على ما ذكرنا أو لا نستحبها للمنفرد والامام اذا علم رضا المؤمنين بالتطويل
اذا عرف ذلك فاعلم قوله ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب باليم واللفظ لا يقتضي الاعلام
بالحاء والالف لانها يساعدان على انه يستفتح قبل القراءة بشيء وانما يغفلان في انه يستفتح وكل
واحد من الذكرين اعنى وجهت وسبحانك اللهم يسعي دعاء الاستفتاح وثناه وليس في لفظ
الكتاب تعرض للاول بعينه الا انه هو الذى اراده فلذلك اعلم بهما ايضا ومن ترك دعاء
الاستفتاح عمدا اوسهوا حتى تعوذ او شرع في الفاتحة لم يعد اليه ولم يداركه في
سائر الركعات وفرع عليه ما لو ادرك الامام المسبوق في التشهد الاخير فكبر وقعد فلم
الامام ثم قعد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح» انوات وقته بالعود ولو سلم الامام قبل قعوده يقعد

(١) حديث محمد بن علي في دعاء الاستفتاح رواه مسلم بطوله وزاد ابن حبان اذا قام الى
المكتوبة وفي رواية النسائي من حديث جابر كان اذا استفتح الصلاة قال ان صلاتي قال الشافعي
استحب ان يأتي به المصلى بنامه ويحمل مكانه وانا أول المسلمين وانا من المسلمين : (قلت)
وهذه اللفظة في رواية مسلم ايضا ذكرها ابو داود موقوفة على بعض التابعين : (تنبه) زاد الرافعي في
سياقه بعد حنيفا مسلما وهو عند ابن حبان ايضا من حديث علي وزاد بعد قوله لا اله الا
انت سبحانك وبحمدك وهو في رواية الشافعي عن مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج
عن موسى بن عقبة بسنده وزاد بعد فالحير كله في يديك والمهدى من هديت وهو في
رواية الشافعي ايضا *

الا لله وسبحان الله وبأى أميائه شاء كقوله الرحمن اكبر أو أجل أو الرحيم اكبر أو أعظم والقُدوس أو الرب أعظم ونحوها ولا تنتقد بقوله يا الله ارحمني أو اللهم اغفر لي أو بالله استعين وقال أبو يوسف تمتد بالذات التكبير كقوله الله اكبر أو الله الاكبر أو الله الكبير ولو قال الله أو الرحمن واقتص عليه من غير صفة ففي انعقاد صلاته روايتان عن أبي حنيفة * واحتج لابي حنيفة بقول الله تعالى (قد افاح من تركي وذكرا سم رب مفصلي) ولم يخص ذكر او عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين «رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بلفظ آخر ولأنه ذكر فيه تعظيم فاجزأ التكبير ولأنه ذكر فلم يخص بلفظ كالخطبة * واحتج اصحابنا بحديث «تحريم التكبير» وليس هو عسكاً دليل الخطاب بل بمنطوق وهو ان قوله «تحريم التكبير» يقتضي الاستفراق وان تحريمه الا يكون الا به وبقوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري كسبق ولهم عليه اعتراض سبق هو وجوبه * وأما احتجاجهم بالآية فقد سبق ان المفسرين مجمعون على انها لم ترد في تكبيرة الاحرام وعن حديث أنس رضي الله عنه ان المراد كانوا يفتتحون القراءة في رواية مسلم «فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» وبه حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان: رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين» رواه البخاري ومسلم وعن قولهم ذكر فيه تعظيم أنه قياس بخلاف السنة ولأنه ينتقض بقولهم اللهم ارحمني والجواب عن الخطبة ان المراد

ولا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا فرق في دعاء الاستفتاح بين الفريضة وغيرها وحكي بعض الاصحاب ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبمحمدك الي آخره ثم يقول وجهت وجهي الي آخره جمعاً بين الاخبار (١) ويحكي هذا عن ابي اسحق المرزوي وابي حامد وغيرهما الثانية يستحب بعد

(١) (قوله) ان بعض الاصحاب قال ان السنن في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبمحمدك الحديث هو في الباب عن ابي الجوزاء عن عائشة قالت كلن التي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه ابو داود وإمام ورجال اسنده ثقة لكن فيه اقطاع واعله ابو داود بانه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب وبان جماعة وروا قصة الصلاة عن بديل بن مبسر ولم يذكروا ذلك فيه وقال الدارقطني ليس بالقوى انهى وله طريق اخرى رواه الترمذي وابن ماجه من طريق حارثة بن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة نحوه وحارثة ضعيف قال ابن خزيمة حارثة مدني زل الكوفة وليس ممن يحيح اهل العلم بحديثه وهذا صحيح عن عمر لادن النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول الترمذي لا نرفقه إلا من هذا الوجه فمترض بطريق ابي الجوزاء السابقة وبما رواه الطبراني عن عطاء عن عائشة نحوه : وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وابن سعيد وانس والحكم بن عمير وابي امامة وعمر بن العاص وجابر قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر ثم ساقه وهو في صحيح ابن خزيمة كما مضى وفي صحيح مسلم ايضا ذكره في موضع غير مظنته استطراداً وفي اسنده اقطاع *

الموعظة ويحصل بكل لفظ وهنا المراد الوصف بالكلمات وليس غير قولنا الله أكبر في معناه واحتج أبو يوسف بحديث «تحرهما التكبير» وهو حاصل بقولنا الله الكبير ولأنه بمعناه دليلنا ما سبق وأما حديث «تحرهما التكبير» فمحمول على المهود وهو الله أكبر وأما قوله أنه بمعناه فمنوع لأن في الله أكبر مبالغة وتعظيم ليس في غيره واحتج مالك وموافقه بأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر فلا يجوز الله الأكبر كما لا يجوز الله الكبير وكلا لا يجوز في الأذان الله الأكبر دليلنا أن قوله الله الأكبر هو الله أكبر وزيادة لا تغيير المعنى فجاز كقوله الله أكبر كبيراً وهذا يحصل الجواب عن الحديث قال القاضي أبو الطيب قالوا يجوز الله الكبير الأكبر الموضوع للمبالغة وأما قولهم لا يجوز في الأذان الله الأكبر فقال القاضي أبو الطيب والأصحاب لا نسلمه بل يجوز ذلك في الأذان كالصلاة والله أعلم (الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشري زيادة عليها هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الإجماع منعقد عليه وحكى القاضي أبو الطيب والعبدري عن الرافضة أنه يكبر ثلاث تكبيرات وهذا خطأ ظاهر وهو مردود بنفسه غير محتاج إلى دليل على رده فلو كبر ثلاثاً أو كبر (١) ففيه التفصيل السابق في المسألة الثالثة قال المصنف رحمه الله *

«ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما النبي

دعاء الاستفتاح أن يتعوذ بخلاف مالك إلا في قيام رمضان لما روى عن جبير بن مطعم وغيره أن النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة (١) وصيغة التعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضي الله

(١) حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديثه بلفظ كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة قال الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ثلاثاً سبحان الله بكرة وأصيل ثلاثاً أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من فقحه وهمزته لفظ ابن حبان ولفظ الحاكم نحوه وحكى ابن خزيمة الاختلاف فيه وقد أوضحته طرقة في المدرج

(قوله) وروى عن غير جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول الله أكبر ثلاثاً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من هزمه وفقهه وقشقه قال الترمذي حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب وقد تكلم في أسناده وقال أحمد لا يصح هذا الحديث وقال ابن خزيمة لا نعرف في الافتتاح سبحانك اللهم خيراً ثانياً عند أهل المعرفة بالحديث وأحسن أسانيده حديث أبي سعيد ثم قال لا تمل أحداً ولا سمنا به استعمل هذا الحديث على وجهه ورواه أحمد من حديث أبي امامة نحوه وفيه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي أسناده من لم يسم : وروى ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من هزمه وفقهه

صلى الله عليه وسلم « كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع » *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم وأجمعت الامة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ونقل العبدى عن الزيدية أنه لا يرفع يديه عند الاحرام والزيدية لا يعتد بهم في الاجماع ونقل المتولى عن بعض العلماء أنه أوجب الرفع ورأيت اما فيما علق من فتاوى القفال أن الامام البارع في الحديث والفقه أبا الحسن احمد بن سيار المروزي من متقدمي أصحابنا في طبقة المزي قال اذا لم يرفع يديه لتكبيرة الاحرام لاتصح صلاته لأنها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقي التكبيرات لا يجب الرفع لها لأنها غير واجبة وهذا الذى قاله مردود باجماع من قبله وأما محل الرفع فقال الشافعي في الام ومختصر المزي والاصحاب يرفع حذو منكبيه والمراد أن تحاذى راحته منكبيه قال الرافى والمذهب أنه يرفعها بحيث يحاذى أطراف اصابعه أعلى اذنيه وإبهاماه شحتى اذنيه وراحته منكبيه وهذا معنى قول الشافعي والاصحاب رحمهم الله يرفعها حذو منكبيه وهكذا قاله المتولى والبقوى والغزالي وقد جمع الشافعي بين الروايات بما

عنه وورد في لفظ الخبر وحكى القاضي الرويانى عن بعض اصحابنا ان الحسن ان يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ولا شك ان كلامها جائز وود للعرض وكذا كل ما يشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان وهل يجهر به فيه قولان أحدهما أنه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتسمية والتأمين وأحدهما وهو المذكور في الكتاب ان المستحب فيه الاسرار بكل حال لانه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة فيسن فيه الاسرار كدعاء الاستفتاح وذكر الصيدلانى وطائفة من الاصحاب ان الاول قوله القديم والثانى الجديد وحكى في البيان القولين على وجه آخر فقال أحد القولين أنه يتخير بين الجهر والاسرار ولا يرجح والثاني أنه يستحب فيه الجهر ثم نقل عن أبي علي الطبري أنه يستحب الاسرار به فيحصل في المدة ثلاثة مذاهب * ثم استحباب التعمد يختص بالركعة الاولى أم لا منهم من قل لا بل يسن في كل ركعة الا أنه في الركعة الاولى أكد وحكوا ذلك عن نص الشافعي رضى الله عنه اما أنه يستحب في كل ركعة فظاهر قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

وقفته ورواه الحاكم والبيهقي بلفظ كان اذا دخل في الصلاة وعن انس نحوه ورواه الدارقطنى وفيه الحسين بن على بن الاسود فيه مقال وله طريق اخرى ذكرها ابن ابى حاتم في المال عن ابيه وضعفها : (قائدة) كلام الرافى يقتضي انه لم يرد الجمع بين وجبت وجهى وبين سبحانه اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عمر الاسلمى راوية عن محمد بن المنكدر عنه وهو ضيف : وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد لكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه وفيه عن عمار رواه اسحاق بن راهويه في مسنده وأعله ابو حاتم *

ذكرناه وكذا قتل القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن الشافعي أنه جمع بين الروايات الثلاث بهذا قال الرافعي وأما قول الغزالي في الوجيز فيه ثلاثة أقوال فنكر لا يعرف لغيره ونقل إمام الحرمين في المسألة قولين (أحدهما) يرفع حذو المنكبين (والثاني) حذو الأذنين وهذا الثاني غريب عن الشافعي وأما حكمه أصحابنا العراقيون وغيرهم عن أبي حنيفة وعدوه من مسائل الخلاف وقد روى الرفع إلى حذو المنكبين مع ابن عمر أبو حميد الساعدي رواه البخاري ورواه أبو داود أيضا من رواية علي رضي الله عنه وروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وفي رواية فروغ أذنيه» رواه مسلم وعن وائل بن حجر نحوه رواه مسلم وفي رواية لابن دواود في حديث وائل «رفع يديه حتى تاتيا حيا المنكبيه وحاذي إبهاميه أذنيه» لكن أساندها منقطع لأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه وقيل أنه ولد بعد وفاة أبيه وذكر البغوي في شرح السنة أن الشافعي رحمه الله جمع بين رواية المنكبين ورواية الأذنين علي ما في هذه الرواية وهي ضعيفة أيضا عن وائل «رفع إبهاميه إلى شحمتي أذنيه» والمذهب الرفع حذو المنكبين كما قدمناه ورجحه الشافعي والأصحاب بأنه أصح أسنادا وأكثر رواية لأن الرواية اختلفت عن روى إلى محاذاة الأذنين بخلاف من روى حذو المنكبين والله أعلم *

وقد وقع الفصل بين القراءتين فأشبه ما لو قطع القراءة خارج الصلاة بشغل ثم عاد إليها يستحب له التعوذ وأما أن الاستحباب في الركعة الأولى أكد فلان افتتاح قراءته في صلاته إنما يكون في الركعة الأولى وقد اشتهر ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشتهر في سائر الركعات ومنهم من قال فيه قولان أحدهما الاستحباب لما ذكرنا والثاني لا يستحب في سائر الركعات وبروى ذلك عن أبي حنيفة كما لو سجد للتلاوة في قراءته ثم عاد إلى القراءة لا يعيد

(قوله) ورد الخبر بأن صيغة التعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو كما قال كما تقدم وقد ورد بزيادة كما تقدم وفي مراسيل أبي داود عن الحسن أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم *

(قوله) عن بعض أصحابنا أن الأحسن أن يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم انتهى هو في حديث أبي سعيد الخدري الذي سبق *

(قوله) اشتهر من فعل رسول الله ﷺ التعوذ في الركعة الأولى ولم يشتهر في سائر الركعات : أما اشتهاره في الأولى فاستفاد من الأحاديث المتقدمة : وأما عدم شهرة تعوذه في باقي الركعات فأنما لم يذكر في الأحاديث المذكورة لأنها سبقت في دعاء الاستفتاح وعموم قوله تسالي فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم في أول كل ركعة وفي ابتداء القراءة وقد استحسب التعوذ في كل ركعة الحسن وعطاء وإبراهيم وكان ابن سيرين يستفتح في أول كل ركعة *

(فرع) في مذهب العلماء في محل رفع اليدين: ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يرفع حذو منكبيه به قال
عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما ومالك وأحمد واسحق وابن المنذر وقال أبو حنيفة حذو أذنيه وعن محمد
رواية أنه يتخير بينهما ولا فضيلة لأحدهما وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث واستحسنه وحكي
العبيدي عن طاوس أنه يرفع يديه حتى يجاوز بهما رأسه وهذا باطل لأصل له *
* قال المصنف رحمه الله *

(ويفرق بين أصابعه لما روى بوهرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينشر أصابعه
في الصلاة نشرًا »)

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذي وضعفه بالغ في تضعيفه واختلف أصحابنا في استحباب
تفريق الأصابع هنا فقطع المصنف الجمهور باستحبابه وقوله المحامي في المجموع عن الأصحاب مطلقا وقال
الغزالي لا يتكافأ الضم ولا التفريق بل يتركها منشورة على هيئتها وقال الرافعي يفرق تفريقا وسطا والمشهور
الأول قال صاحب التهذيب يستحب التفريق في كل موضع أمرناه برفع اليدين *

(فرع) للأصابع في الصلاة أحوال (أحدها) حالة الرفع في تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه والقيام
من التشهد الأول وقد ذكرنا أن المشهور استحباب التفريق فيها (الثاني) حالة القيام والاعتدال من الركوع
فلا تفريق فيها (الثالث) حالة الركوع يستحب تفريقها على الركبتين (الرابع) حالة الركوع يستحب ضمها
وتوجيهها إلى القبلة (الخامس) حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان (الصحيح) أنها كحالة السجود (والثاني)
يتركها على هيئتها ولا يتكلف ضمها (السادس) حالة التشهد باليمنى مقبوضة الأصابع إلا المسبحة والأبهام
خلاف مشهور والبسرى يسطو قوفها الوجهان اللذان في حالة الجلوس بين السجدين الصحيح يضمها
ويوجهها للقبلة * قال المصنف رحمه الله *

(و يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهاءه فان سبق اليدين أبتها مرفوعة حتى يفرغ
من التكبير لان الرفع للتكبير فكان معه)

(الشرح) في وقت استحباب الرفع خمسة أوجه أصحها هذا الذي جزم به المصنف وهو أن يكون ابتداء
الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهاءه وهذا هو المنصوص قد الشافعي في الام: يرفع مع افتتاح التكبير
ويرفع يديه عن الرفع مع إقصائه ويثبت يديه مرفوعة حتى يفرغ من التكبير كله قال فان أثبت
يديه بعد إقصاء التكبير مرفوعتين قليلا لم يضره ولا أمره بهذا نصه بحروفه وقال الشيخ أبو حامد في

التعوذ وكان رابطة الصلاة تجمل السكل قراءة واحدة وعلى هذا ولو تركه في الركعة الأولى عمدا
أو سهوا تدارك في الثانية بخلاف دعاء الاستفتاح وسواء أثبتنا الخلاف في المسألة أم لا فلا ظهر
أنه يستحب في كل ركعة وبه قال القاضى أبو الطيب الطبري وإمام الحرمين والرواني وغيرهم
وبعضهم يروى في المسألة وجهين بدل القولين ومنهم إمام الحرمين والمصنف *

في التعليق لاختلاف بين أصحابنا أنه يتدنى بالرفع مع ابتداء التكبير ولا خلاف أنه لا يحط يديه قبل انتهاء التكبير (والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يتدنى التكبير مع إرسال اليدين وينتهي مع انتهائه (والثالث) يرفع بلا تكبير ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلها بعد فراغ التكبير وصححه البغوي (والرابع) يتدنى بها معا وينهى التكبير مع انتهاء الأرسال (والخامس) وهو الذي صححه الرافعي يتدنى الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع او بالعكس أم الباقى وإن فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع وقد ثبت فى الصحيح أحاديث يستدل بها لهذه الأوجه كلها وأكثرها (منها) عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة» رواه البخارى ومسلم فى رواية للبخارى «يرفع يديه حين يكبر» وفى رواية له «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام لى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر» وفى رواية لابن داود باسناد صحيح أن حسن ثم كبر وهما كذلك «وعن أبى قلابة بكسر القاف - أنه رأى مالك بن الحويرث رضى الله عنه اذا لى كبر ثم رفع يديه وقال ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا رواه مسلم بهذا اللفظ وفى رواية للبخارى «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان اذا كبر رفع يديه» والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

فان لم يمكنه رفع يديه أو أمكنه رفع أحدها أو رفعها الى دون المنكب رفع ما يمكنه افعله صلى الله عليه وسلم «اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وان كان به علة اذا رفع اليد جاوز المنكب رفع لانه يأتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها وان نسي الرفع وذكره قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لان محله باق *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه وقد سبق بيانها قريبا قال أصحابنا اذا كان أقطع اليدين أو أحدهما من المعصم رفع الساعد قال البغوي فان تمطع من المرقع رفع العضد على اسع الوجين للحديث المذكور والثاني لا يرفع لان العضد لا يرفع فى حال الصحة وجزم المتولي برفع العضد ولو لم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المشروع أو قص أى بالممكن فان قدر

قال (ثم الفاتحة بعده متعينة ح) لا يقوم ح) ترجتها مقامها ويستوي فيه الامام والمأموم ح) فى السرية والجمهورية ح) الا فى ركعة المسبوق وتقل الزنى سقوطها عن المأموم فى الجمهورية *

المصلي حالتان أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة والثانية أن لا يقدر عليها فاما فى الحالة الاولى فيتعين عليه قراءتها فى القيام أو ما يقع بدلا عنه ولا يقوم مقامها شيء آخر من القرآن ولا ترجتها وبه قال مالك وأحمد خلافا لابى حنيفة حيث قال الفرض من القراءة آية من القرآن

على الزيادة والتقص ولم يقدر على المشروع آتى بالزيادة لما ذكره المصنف نص عليه ^{الشافعي} انفى في الام واتفق الاصحاب عليه فان كانت احدى يديه مقطوعة من اصلها أو شللا لا يمكن رفعها رفع الاخرى فان كانت احدهما صحيحة والاخرى عليه فعل بالعليلة ما ذكرناه ورفع الصحيحة حذو المتكبين نص عليه في الام ولو ترك رفع اليدين عدا اوسهوا حتى آتى ببعض التكبير رفعها في الباقي فان آتم التكبير لم يرفع بعده نص عليه في الام واتفقوا عليه *

(فرع) في مسائل متشعبة تتعلق بالرفع: قال الشافعي رضى الله عنه في الام: استحب الرفع لكل مصلى امام او مأموماً او منفرداً او امرأة قال وكل ما قلت يصنع في تكبيره الاحرام امرته يصنع في تكبيرة الركوع وفي قوله سمع الله لمن حمده قال ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء قال ويرفع يديه في تكبيرات الجنائز والعيدين والاستسقاء وسجود القرآن وسجود الشكر قال وسواء في هذا كله صلى او سجد وهو قائم او قاعداً ومضطجعاً بوجهه ايماء في انه يرفع يديه لانه في ذلك كله في موضع قيام قال وان ترك رفع يديه في جميع ما مرته به او رفعها حيث لم أمره في فريضة او نافلة او سجود او عياد او جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه اعادة صلاة ولا سجود سهو عند ذلك او نسيه او جهله لانه هيئة في العمل وهكذا اقول في كل هيئة في عمل تركها هذا نصه بحروفيه قال التولي ويستحب ان يكون كفنه الي القبلة عند الرفع قال البغوي والسنة كشف اليدين عند الرفع قال اصحابنا والمرأة كالرجل في كل هذا *

(فرع) اختلف العلماء في الحكمة في رفع اليدين فروى البيهقي في مناقب الشافعي باسناده

سواء كانت طويلة أو قصيرة وبأى لسان قرأ جاز وان كان ترك الفاتحة مكروها والعديل الي لسان آخر اساءة * لانه ما روى عن عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب » (١) ولا فرق في تعيين الفاتحة بين الامام والمأموماً في الصلاة السرية وفي الجهرية قولان أحدهما انها لا تجب على المأموماً وبه قال مالك وأحمد لما روى انه صلى

(١) حديث في عبادة بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم وابى داود وابن حبان زيادة فصاعداً قال ابن حبان مردها بمصر عن الزهري واعلمها البيهقي في جزء القراءة ورواه الدارقطني باللفظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا اللفظ من حديث ابى هريرة وفيه قلت وان كنت خلف الامام قال فاخذ بدي وقال اقرأ بها في نفسك : وروى الحاكم من طريق اشهب عن ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عباة مرفوعاً ام القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضاً منها قال وله شواهد فساقتها : (قائمة) احتج الحنفية على عدم تعيين الفاتحة بحديث المسى صلواته لان فيه ثم اقرأ بما يسر منك من القرآن وعنه الشافعي اجوبة افواها حديث لا تجزى صلاة المتقدم ويحمل حديث المسى على العاجز عن تسليمها وهو من اهل الاداء *

عن الشافعي أنه صلى بحجبه محمد بن الحسن فرقع الشافعي يديه الر كوع والرفع منه فقال له محمد لم يذعن يدك فقال الشافعي اعظاما لجلال الله تعالى واتباعا لستورسوا له رجاء ثواب الله وقال التميمي من اصحابنا في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم من الناس من قال دفع اليدين تعبد لا يقلل معناه ومنهم من قال هو اشارة الى التوحيد وقال الملهب بن ابي صفرة لما السكي في شرح صحيح البخاري حكمة الرفع عند الاحرام أن يراه من لا يسمع التكبير فيعلم دخوله في الصلاة فيقتدي به وقيل هو استسلام واقبال وكان الاسير اذا غلبه يديه علامة لاستسلامه وقيل هو اشارة الى طرح امور الدنيا والاقبال بكايته على صلاته

« قال المصنف رحمه الله »

« فاذا فرغ من التكبير فالمستحب ان يضع اليمين على اليسار فيضع اليمنى على بعض الكف وبعض الرسع لما روى واثل بن حجر قال « قلت لانظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فنظرت اليه وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » والمستحب أن يجعلهما تحت الصدر لما روى واثل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره احدهما على الاخرى »

« الشرح » أما حديث واثل فسنين في فرعي مسئلتى الخلائين إن شاء الله تعالى وأما اليد اليسار - فبفتح الياء وكسر هاء - لقنان والفتح افصح واشهر - والرسغ بضم الراء - واسكان السين المهملة - وبالفين المهملة قال الجوهري ويقال بضم السين وجمعه ارساغ ويقال رصغ بالصاد وكذا جاء في هذا الحديث كما سند كره قريبا ان شاء الله تعالى والسين افصح واشهر وهو المفصل بين الكف والساعد واثل بن حجر - بضم الحاء المهملة - بعدها جيم مضمومة - وكان واثل من كبار العرب واولاد ملوك حبر كنيته ابو هنيذة نزل الكوفة وعاش الى ايام معاوية قال اصحابنا السنة ان يحط يديه بعد التكبير ويضع اليمنى على اليسرى ويقيض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رصغها وساعدها قال القفال يتخير بين بسط اصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ويجعلها تحت صدره وفوق سرته هذا هو الصحيح للمصوح وفيه وجه مشهور لا في اسحق المروزي انه يجعلها تحت

الله عليه وآله وسلم « انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحد منكم فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع بالقرا فانتهى الناس عن القراءة - فيما يجهر فيه بالقراءة » واصحابها

(١) « حديث » انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحد فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع القرآن فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر فيه بالقراءة مالك في الموطأ والشافعي عنه واحمد والاربية وابن حبان من حديث الزهري عن ابن اكيمة عن ابى هريرة وفيه قاتنى الناس وقوله قاتنى الناس الى آخره مدرج في الخبرين كلام الزهري بينه الخطيب واتفق عليه البخاري في التاريخ وابو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم »

سرته والمذهب الاول قال الرافي واختلفوا في انه اذا ارسل يديه لم يرسلها إرسالاً بليفاً ثم يتأفف
دفعها إلى تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى أم يرسلها إرسالاً خفيفاً إلى تحت صدره فقط ثم يضع قلت
الثاني أصبح يقطع القزالي في تنديده وجزم في الخلاصة بالاول *

(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى: قلذكرنا ان مذهبنا انه مستقر به قال علي بن ابي طالب
وابو هريرة وعائشة وآخرون من الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن جبيرة والنخعي وابو مجلد وآخرون
من التابعين وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق وابو ثور وداود وجهور العلماء قال
الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكي ابن المنذر عن عبد الله
ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسل يديه ولا يضع إحداهما على الأخرى وحكاه القاضي
أبو الطيب أيضاً عن ابن سيرين وقال الليث بن سعد يرسلها فان طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى

نحب عليه أيضاً ما روى عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال «كنا خلف رسول الله
صلي الله عليه وآله وصحبه وسلم في صلاة الفجر فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم
تقرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا ذلك إلا بفاتحة الكتاب» (١) وهذا القول يعرف
بالجديد ولم يسمعه الزني من الشافعي رضي الله عنه فتقله عن بعض أصحابنا عنه يقال انه
اراد الربيع وأما القول الاول فقد تقله سماعاً عن الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة لا يقرأ
المأموم في السرية ولا في الجهرية وحكي القاضي ابن كعب ان بعض أصحابنا قال به وغلط فيه (الفرع) ان قلنا
لا يقرأ المأموم في الجهرية فلو كان أصم أو كان بعيداً لا يسع قراءة الامام فهل يقرأ فيه وجهان
أصحهما نعم ولو جهر الامام في صلاة السراو بالعكس فالاعتبار بالكيفية المشروعة في الصلاة أم
بفعل الامام فيه وجهان قال صاحب التهذيب أصحهما ان الاعتبار بصفة الصلاة وهذا ظاهر
لفظ المصنف حيث قال سقوطها عن المأموم في الجهرية والصلاة جهرية وان امر الامام بها والى
ذكره المحامي حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه يقتضي الاعتبار بفعل الامام وهو الموافق
لوجه الاصح في المسألة المتقدمة وهل ينسب للمأموم على هذا القول أن يتعوذ روى في البيان
فيه وجهين أحدهما لا به قال أبو حنيفة لا يقرأ أو اثاني نعم لأنه ذكر سرى فيشارك الامام فيه كما لو اسر
بالفاتحة وإذا قلنا المأموم يقرأ فلا يجهز بحيث يظلم جاره ولكن يأتي بها سرا بحيث يسمع نفسه
لو كان سميعاً فان ذلك ادنى القراءة ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد قراءة

(١) حديث (ع) عبادة بن الصامت كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر فتقلت عليه
القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة
لمن لم يقرأها أحمد والبخاري في جزء القراءة ومحمّد أبو داود والترمذي والدارقطني وابن حبان
والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحاق حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه

للإستراحة وقال الأوزاعي هو بخير بين الوضع والارسال وروى ابن عبد الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الارسال وهو الأشهر وعليه جميع أهل المغرب من أصحابه وأجهورهم واحتج لهم بحديث المسيء صلاته بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على اليسرى واحتج أصحابنا بحديث أبى حازم عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعاه في الصلاة» قال أبو حازم لأعله إلا ينعي ذلك إلي النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وهذه العبارة صريحة في الرفع إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وائل بن حجر «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» رواه مسلم بهذا اللفظ وعن وائل بن حجر أيضاً قال «قلت لأنظرن إلي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد» رواه أبو داود بإسناد صحيح وهكذا هو في رواية أبي داود والبيهقي وغيرهما الرضع بالصاد وعن ابن مسعود «أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى» رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط مسلم وعن هب الطائي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنافياً أخذ شماله اليمنى» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن الزبير قال «صف القدمين ووضع اليد على اليمنى السنة» رواه أبو داود بإسناد حسن وعن محمد

الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ذكره في التهذيب «وإذا عدت إلى الفاظ الكتاب عرفت أن قوله متعينة وقوله ولا تقوم ترجبتها مقامها لم أعلم كل واحد منهما بالخاء وقوله يستوى فيه الامام والمأموم ينبغي أن يعلم بالخاء ثم إن كان المراد استواءهما في معنى الفاتحة فالخاء عليه كبري قوله متعينة فان أبا حنيفة لا يقول بتعنيها على الامام ولا على المأموم وقوله يخالف قول القائل باستوائهما في تعنيها عليهما لانه يقول باستوائهما في عدم تعنيها عليهما وإن كان المراد استواءهما في أصل ركن القراءة فتكون الخاء انتارة إلى أن القراءة غير واجبة على المأموم أصلاً بخلاف الامام وليعلم هذا الموضع بالواو أيضاً الوجه الذي نقله القاضي ابن كبري وقوله والخيرية بالميم والاف لاماً ونيانه مذهبهما وقوله اد في ركعة المسبوق إنما استأهلان من ادركت الايام في الركوع كان مدر كلاً كما في مسأتي وإن لم يقرأ الفاتحة في ثلاث الركعات ثم كيف يقول يحمل الامام عه الفاتحة أم لا يجب عليه أصلاً فيما أخذان ازحجاب وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أن اشتمال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف بل هي

زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن شواهد ما رواه احمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلكم تقرأون والامام يقرأ قالوا انا لنفعل قال لا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب اسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن انس وزعم أن الطريقين محفوظان وحالهما البيهقي فقال إن طريق أبي قلابة عن انس ليست بمحفوظة *

ابن أبيان الانصارى عن عائشة قالت « ثلاث من النبوة تعجل الاطوار وتأخير السحور و وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة » رواه البيهقي وقال هذا صحيح عن محمد بن ابان (قلت) بهذا معجمول قال البخارى لا يعرف لسماع من عائشة وفي الباب عن جابر وابن عباس وغيرهما من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد رواها الدارقطني والبيهقي وغيرهما وفيما ذكرناه ابلغ كفاية قال اصحابنا ولا نضع اليد على اليد اسلم لمن الصبوح احسن في التواضع والتضرع والتذلل واما الجواب عن حديث المسيء صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الا الواجبات فقط والله اعلم *

(فرع) في مذاهم في محل موضع اليدين: فقد ذكرنا ان مذهبنا ان المستحب جعلها تحت صدره فوق سرته وبهذا قال سعيد بن جبيرة وداود: وقال ابو حنيفة والثوري واسحق يجعلها تحت سرته يقول ابو اسحق المروزي من اصحابنا سابق وحكاه ابن المنذر عن ابى هريرة والنخعي وابى مجاز وعن علي بن ابى طالب رضي الله عنه روايتان احدهما فوق السر وتال الثانية تحتها وعن احمد ثلاث روايات هاتان والاثانة يتخير بينهما ولا تفضيل وقال ابن المنذر في غير الاشراف افاض معنى الاوسط لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وهو غير بينهما (واحتج) من قال تحت السرة بما روى عن علي رضي الله عنه انه قال « مواساة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة » واحتج اصحابنا بحديث ائمة بن حجر قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره » رواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه واما ما احتج به من حديث علي فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما واتفقوا على تضعيفه لانه من رواه عبد الرحمن بن اسحق الواسطي وهو ضعيف باتفاق ائمة الجرح والتعديل والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب القراءة في الفرائض الا في ركعتين فان كانت الصلاة ذات ركعتين فذاك وان كانت أكثر من ركعتين فالواجب القراءة في ركعتين وفيما سواهما يتخير بين أن يقرأ أو يسبح أو يسكت ولما كان حيث قال تجب القراءة في معظم الركعات في الثلاثية يقرأ في ركعتين وفي الرباعية في ثلاث ركعات ويروي هذا عن أحد والمشهور عنه مثل مذهبنا « لما روى عن أبي سعيد الخدري انه قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة » (١) وقوله قتل المزني أي سماعا عن الشافعي

(١) حديث (١) أبي سعيد أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في التحقيق فقال روى اصحابنا من حديث عبادة وابى سعيد قالا فذكره قال وما عرفت هذا الحديث وعزاها غيره الى رواية اسماعيل بن سعيد الشاذلي قال ابن عبد الهادي في التنقيح رواه اسماعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابى سعيد ولفظه لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها واستاده ضعيف ولا بن داود من طريق همام عن قتادة عن ابى

(والمستحب ان ينظر الي موضع سجوده لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة لم ينظر الا الي موضع سجوده»)*

(الشرح) حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه وروى البيهقي احاديث من رواية أنس وغيره بمعناه وكلها ضعيفة: واما حكم المسألة فاجمع العلماء على استحباب الخشوع والحضوع في الصلاة وغض البصر عما يلهي وكراهة الالتفات في الصلاة وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه من ضبطه وجهان (أصحهما) وهو الذي جزم به المصنف وسائر العراقيين وجاعل من غيرهم أنه يجعل نظره إلى موضع سجوده في قيامه وقعوده (والثاني) أنه يجزم بغوى والمتولي يكون نظره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى ظهر قدميه وفي السجود إلى أنفه وفي القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يلهي فاذا قصره كان أولى ودليل الاول أن ترديد البصر من مكان إلى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع وفي هذه المسألة فروع وزيادات سنسبها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر باب ما يفسد الصلاة*

ي نسخة

(فرع) اما تقييض العين في الصلاة قال العبدري من اصحابنا في باب اختلاف نية الامام والماموم يكره أن يغمض المصل عينه في الصلاة قال قال الطحاوى وهو مكروه عند أصحابنا أيضا وهو قول الثوري وقال مالك لا بأس به في الفريضة والنافلة* دليلنا أن الثوري قال ان اليهود فعله قال الطحاوى ولأنه يكره تقييض العين فكذلك تقييض العينين هذا ما ذكره العبدري ولم أر هذا الذي ذكره من الكراهة لاحد من أصحابنا واختار أنه لا يكره اذا لم يخف ضرر آلانه يجمع الخشوع وحضور (١) القلب ويمنع من ارسال النظر وتفرق الذهي قال البيهقي وقد روينا عن مجاهد وقادة أنها كرها تقييض العينين في الصلاة وفيه حديث قال وليس بشيء* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة والافضل ان يقول ما رواه علي بن ابي طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنه كان اذا قام للصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له

رضي الله عنه والا قد قل القول الاول أيضا عن غيره عن الشافعي كما ذكرنا وما جميعا مذكوران في المختصر *

نضرة عن ابي سعيد امرنا رسول الله ﷺ ان تقرأ بفتح الكتاب وما تيسر استاده صحيح وفي رواية لاحد وابن حبان والبيهقي في قصة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له في آخره ثم افضل ذلك في كل ركعة وعند البخاري من حديث ابي قتادة ان النبي ﷺ كان يقرأ في كل ركعة بفتح الكتاب وهذا مع قوله صلوا كما رايتوني في دليل على وجوب التكرير (قائدة) حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها موطوءة *

وبذلك امرت وانامن المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترف بذنبي
فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاجن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت
واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت لييك وسعديك والخير كله يديك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك واؤوب اليك» *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بهذه الحروف المذكورة ومن صحيح مسلم نقلته
وفي نسخ المذهب مخالفة لفي بعض الحروف منها انه في المذهب في اه له انه كان اذا قام الي المكتوبة
والتي في مسلم وغيره قام الي الصلاة وهو اعم وقوله وانا من المسلمين هكذا هو في صحيح مسلم
من المسلمين وفي المذهب ان لفظة من ليست في الحديث وهذا غلط بل ثابتة في مسلم وغيره وقد
رواه البيهقي من طرق كثيرة في بعضها وانامن المسلمين وفي بعضها وانا اول المسلمين وقال الشافعي
في الام رواه اكثرهم وانا اول المسلمين وسقط في المذهب قوله أنت ربي وبالله قلتمن صحيح مسلم
اما تفسير الفاظ هذا الحديث فتحتمل جزءا كبيرا الكنى اشير الي مقاصد من لان المصلي مأمور بتدبر الاذكار
فينبغي ان يعرف معناها ليتمكن تدبر معانيها قوله اذا قام الي الصلاة يتناول الفرض والنفل قوله وجهت وجهي
قال الازهرى وغيره معناه أقبلت وجهي وقيل قصدت عبادتي وتوحيدي اليه يجوز في وجهي اليه اسكن
اليه وقصحا واكثر القراء علي الاسكان وقوله (فطر السموات) أي ابتداء خلقها علي غير مثال سابق
وجمع السموات دون الارض وان كانت سبعا كالسموات لانه اراد جنس الارضين وجمع السموات
لشرفها وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذي عليه الجمهور ان السموات افضل من الارضين
وقيل الارضون افضل لانها مستقر الانبياء ومدقمهم وهو ضعيف وقوله (حنيفا) قال الازهرى
وأخرون : أي مستقيما وقال الزجاجوا اكثرهم الحنيف للمائل ومنه قيل احنف الرجل قالوا والمراد
هنا المائل الي الحق وقيل له ذلك لكثرة مخالفه : وقال ابو عبيدة الحنيف عند العرب من كل علي
دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم وانتصب حنيفا علي الحال اي وجهت وجهي في حال حنيفتي وقوله
(وما انا من المشركين) بيان للحنيف وايضا لهناه والمشرک يطلق علي كل كافر من عابد وثن
او صنم ويهودي ونصراني ومجوسي وزنديق وغيرهم وقوله (ان صلاتي ونسكي) قال الازهرى
الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة والركوع والسجود والدعاء والتشهد وغيرها والانسك العبادة
والناسك الذي يخلص عبادته لله تعالى واصله من النسيكة وهي التفرقة الخالصة للذات المصفاة من كل خلط
والنسيكة ايضا قربان الذي يقرب به الي الله تعالى وقيل النسك ما أمر به الشرع وقوله (وبحياي وعماي)

قال ﴿ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (حم) منها وهي آية من كل سورة أما مع الآية الاولى
أو مستقلة بنفسها على أحد القولين﴾ *

أى حياتي ومآتي ويجوز فيها فتح اليا. وإسكانها والا كثرون علي فتح محياي واسكان عاتي لله قال الواحدى وغيره هذه لام الاضافة ولها معنيان الملك كقولك المال لزيد والاستحقاق كالسرج للفرس وكلاهما مراد هنا وقوله (الله رب العالمين) في معنى رب أربعة أقوال حكها الماوردى وغيره. المالك. والسيد. والمدير. والمربي: قال فان وصف الله تعالى بأنه رب أو مالك أو سيد فهو من صفات الذات وإن قيل لأنه مدبر خلقه أو مربيهم فهو من صفات فعله. قال ومنى أدخلت عليه الالف واللام فهو مختص بالله تعالى دون خلقه وإن حذفتها كان مشتركا فتقول رب العالمين ورب الدار وأما العالمون فجمع عالم والعالم لا واحد له من لفظه واختلف العلماء في حقيقته فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرون: العالم كل المخلوقات وقال جماعة: هم الملائكة والانس والجن. وقيل هو أربعة أنواع: الملائكة والانس والجن والشیاطين. قاله أبو عبيدة والفراء وقيل بنو آدم قاله الحسن بن الفضل وأبو معاذ النحوى وقال آخرون هو الدنيا وما فيها قال الواحدى: اختلفوا في اشتقاق العالم قيل مشتق من العلامة لأن كل مخلوق دلالة وعلامة علي وجود صانه كالعالم اسم لجميع المخلوقات ودليله استعمال الناس في قولهم العالم محدث

التسمية آية من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ فاتحة الكتاب ققرأ بسم الله الرحمن الرحيم وعدھا آیتھنھا» (١) يروى انه قال «إذا قرأت فاتحة الكتاب فاقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وان بسم الله الرحمن الرحيم آية منها» (٢) وأما حكم التسمية في سائر السور سوى سورة براءة لأصحابنا فيه طرقتان أحدهما ان في كونها من القرآن في أول سائر السور

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب فقرا بسم الله الرحمن الرحيم وعدھا آية الشافعي في رواية البويطي اخبرني غير واحد عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة انه عليها السلام كان اذا قرأ ام القرآن بدأ بسم الله الرحمن الرحيم فعدھا آية ثم قرأ الحمد لله رب العالمين فعدھا ست آيات ورواه الطحاوى من طريق عمر بن حفص عن ابيه ورواه ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من حديث عمر بن هارون عن ابن جريج نحوه وعمر ضيف وأهل الطحاوى الخبر بالاقطاع فقال لم يسمه ابن ابي مليكة من ام سلمة واستدل على ذلك بزواية الليث عن ابن ابي مليكة عن يلى بن يملك عن ام سلمة انه سأله عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتحت له قراءة مفسرة حرقا حرقا وهذا الذى اعلم به ليس بطله فقد رواه الترمذى من طريق ابن ابي مليكة عن ام سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى فيه يلى بن يملك *

(١) «حديث» اذا قرأت فاتحة الكتاب فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها الدارقطنى عن ابن صاعد وابن غنبل قالنا ثنا جعفر بن مكرم عن ابى بكر الحنفى عن عبد الحميد بن جعفر اخبرنى نوح ابن ابى بلال عن سعيد المقبرى

وهذا قول الحسن ومجاهد وقادة ودليله من القرآن قوله عز وجل (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض وما بينهما) وقيل مشتق من العلم فالعالمون علي هذا من يعقل خاصة قاله ابن عباس واحتراه أبو الهيثم والازهرى لقول الله تعالى (فيكون للعالمين نذيرا) قوله « اللهم أنت الملك » قال الازهرى فيه مذهبان للحنوفين قال الفراء أصله يا الله انا بخير فكثرت في الكلام واختلطت فقيل اللهم وتركت مفتوحة الميم وقال الخليل معناه يا الله الميم المشددة عوض عن ياء النداء والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها ولا يجمع بينها فلا يقال يا اللهم وقوله: انت الملك أى القادر على كل شيء. قوله : وانا عبدك قال الازهرى أى أنى لأعبد غيرك والمختار أن معناه أنا معترف بأنك مالكى وما برى وحكمك نافذ : قوله ظلمت نفسي . قال الازهرى هو اعتراف بالذنب قدمه على سؤال المغفرة كما أخبر الله تعالى عن آدم وحواء عليهما السلام (قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) : قوله اهدنى لأحسن الاخلاق . أى ارشدنى لصوابها ووقفنى للتخلق به وسيتها قبيحها قوله : ليك . قال الازهرى وآخرون معناه امامهم على طاعتك إقامة بعد إقامة يقال اب بالمكان لبا وألب الباء اقام به واصل ليك لين غدفت، التون للإضافة وقوله : وسعديك . قال الازهرى أى مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة لديك الذى ارتضيته بعد متابعة : قوله والشر ليس اليك . فيه خمسة اقوال للعلماء (احدها) معناه لا يتقرب به اليك قاله الخليل واحمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى ابن معين وابوبكر بن خزيمة والازهرى وغيرهم (والثانى) حكاه الشيخ ابو حامد عن المزنى وقاله ايضا غيره معناه لا يضاف اليك علي افراده فلا يقال يا خالق القردة والخنازير يا رب الشر ونحو هذا وان كان يقال يا خالق كل شيء ورب كل شيء . وحينئذ يدخل الشرف العموم (والثالث)

عن ابى هريرة رفته مثله سواء قال ابو بكر ثم لقيت نوحا فحدثني به ولم يرفعه وهذا الاستاد رجاله ثقة وصحيح غير واحد من الأئمة وقفه على رفته واعله ابن القطان بهذا التردد وتكلم ابن الجوزى من اجل عبد الحميد بن جعفر فان فيه مقالا ولكن متابعة نوح له ما تقويه وان كان نوح وقفه لكنه في حكم المرفوع اذ لا مدخل للاجتهاد في عدائى القرآن ورواه البيهقي من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر ثنا على بن ثابت عن عبد الحميد بن جعفر حدثني نوح بن ابى بلال فذكره باقظ انه كان يقول الحمد لله رب العالمين سبع آيات احداهن بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني وهي ام القرآن وهي فاتحة الكتاب ويؤيده رواية الدارقطنى من طريق ابى اويس عن الملاء عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي الآية السابعة : (تنبيه) قال الامام في النهاية وتبعه الغزالي فى الوسيط ومحمد بن يحيى فى المحيط روى البخارى ان النبي ﷺ عد فاتحة الكتاب سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وهو من الوهم الفاحش قال النووى ولم يروه البخارى في صحيحه ولا في تاريخه *

معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب والعبد الصالح (والرابع) معناه والشر ليس شرا بالنسبة اليك فانك خلقتك لحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة الى الخلقين (والخامس) حكاية لخطائي انه كقوله فلان ايلي بني فلان اذا كان عداده فيهم أو صفوه اليهم قال الشيخ أبو حامد ولا بد من تأويل الحديث لانه لا يقول أحسن المؤمنين بظاهره لان أهل الحديث يقولون الخير والشر جميعا الله قاهر بما ولا إحداث للعبد فيها والعزلة يقولون يحفظها ويحترعها وليس لله فيها صنع ولا يسمع القول بان الخير من عند الله والشر من نفسك الا ههنا العامة ولم يقله أحد من أهل العلم لاسي ولا بدعي: قوله أتايك واليك أي التجاني واتماني في اليك وتوفيق بك قال الازهرى معناه اعتصم بك والجالأ اليك: قوله تباركت استحققت الثناء وقيل ثبت الخير عندك قال ابن الانباري: تبارك العباد بتوحيدك والله أعلم * أما حكم المسألة فيستحب لكل مصل من امام ومأموم منفرد وامرأة وصبي ومسافر ومقترض ومتمثل وقاعد ومضطجع وغيرهم أن يأتي بدعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام فلوتر كسبوا أو عمد أحق شرع في التعوذ لم يصداله لغوات محله ولا يتدارك في باقي الركعات لما ذكرناه وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه إذا تركه وشرع في التعوذ يعود اليه من بعد التعوذ والمذهب هو الاول وبه قطع المصنف في باب سجود السهو والجمهور ونص عليه الشافعي في الام ولكن لو خالف فأتى به لم يطل صلاته لانه ذكر ولا يسجد للسهو كالودعا أو سبغ في غير موضعه قال الشافعي في الام: وكذا لو أتى به حيث لا أمره بغلاشيء عليه ولا يقطع ذكر الصلاة في أي حال ذكره . قال البغوي ولو أحرمت مسبوق فأمّن الامام عقب احرامه أمّن ثم أتى بالاستفتاح لان التأمين يسير . ولو أدر ك مسبوق الامام في التشهد الاخير فكبر وقعد فسلم مع أول قعوده قام ولا يأتي بدعاء الاستفتاح لغوات محله وذكر البغوي وغيره قالوا: ولو سلم الامام قبل قعوده لا يقعد ويأتي بدعاء الاستفتاح وهذا الذي ذكرناه من استحباب دعاء

قولين أمحماهما منها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصنف (١) تكون من القرآن كما في الفاتحة ولو لم تكن كذلك لما أئتمتها بخط القرآن والثاني انها ليست من القرآن وإنما كتبت للفصل بين السورتين لما روي عن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (٢) والطريقة اثنائية وهي الاصح انها من القرآن في أول سائر

(١) (قوله) محققا للقول الصحيح انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصنف فكون من القرآن في الفاتحة ولو لم يكن كذلك لما أئتمتها بخط القرآن هو متزع من حديث ابن عباس قلت لبيان ما حكم الى ان عمدتم الى براءة وهي من التأمين والي الالهال وهي من التاني فجلتموها هم السبع الطوال ولم تكتبوا بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والترمذي *

(٢) (حديث) ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم أبو داود والحاكم وصححه على شرطهما وأما أبو داود فرواه في

الاستفتاح لكل مصلى يدخل فيها التواضع والطلب والعبادة والكسوف في القيام الاول والاستسقاء وغير هاتين شيئاً منه موضعاً (أحدهما) صلاة الجنازة فيها وجان ذكر المصنف في الجنائز أحدهما عنده وعند الأصحاب لا يشترط فيه دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على الاختصار والثاني تستحب كثيرها (أوضح الثاني) المسبوق إذا أدرك الإمام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح حتى قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو أدرك الإمام رفعاً من الاعتدال حين كبر للإحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح بل يقول سمع الله من حمده وبنا لله الحمد إلى آخره موافقة للإمام وإن أدرك في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ بالفاتحة أتى به نص عليه الشافعي في الاموال قال صاحب قال الشيخ ومحمد في التبصرة ويستحب أن يعجل في قراءته ويقرأ إلى قوله وانما من المسلمين قطع ثم ينصت لقراءة الإمامه وان علم أنه لا يمكنه الجمع أو شك لم يأت بدعاء الاستفتاح فلو خالف أتى به تركه الإمام قبل فراغ الفاتحة قبل ركع معه ويترك بقية الفاتحة ثم يمشي وإن تأخر عنه في خلاف مشهور سنو ضحاه ان شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف في صلاة الجماعة وان علم أنه يمكنه ان يأتي ببعض دعاء الافتتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله أتى بالممكن نص عليه في الام *

(٢) رواية مسلم
اللهم تقني من
خطايا كما يقني
الثوب الايض
من الدنس اللهم
الخ فتصغر الشارح
على موضع الخلاف
بين الروايتين

(فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح (منها) حديث علي رضي الله عنه المذكور في الكتاب (ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير والقراءة فقلت يا بني أرى يا رسول الله في أسكانك بين التكبير والقراءة فقلت يا رسول الله ما بعد يني وبين خاتماي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايا كما يقني الثوب الايض من الدنس اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ أحاديث روايت البخاري ورواية مسلم مثله إلا أنه قال اللهم تقني من خطاياي (١) اللهم واغسلني من خطاياي وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وضعه أبو داود والترمذي وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر كبيراً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه وفقه» رواه أبو داود

السور أيضاً بلا خلاف وإنما الخلاف في أنها آية مستقلة منها أم هي مع صدر السورة أو يقول لا يتبعد التردد في كونها آية أو بعض آية في أول سائر السور مع القطع بأنها آية من أول الفاتحة الأبرى أنهم اتفقوا على أنها بعض آية من سورة التعل وان الحمد لله رب العالمين آية تامة من الفاتحة وهو بعض آية في قوله تعالى (وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين) فاحد القولين أنها بعض الآيات

والترمذى والنسائى وضعه الترمذى وغيره وهو ضعيف قال الترمذى قال احمد بن حنبل لا يصح هذا الحديث وجاء في غير رواية أبي سعيد تفسير هذه الالفاظ نفث الشر ونفخ الكبر وهزمه الملوثة أى الجنون وروى الاستفتاح سبحانه وبحمدهك وجماعة من الصحابة وأحاديثه كلها ضعيفة قال البيهقي وغيره أصح ما فيها الأثر الموقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه حين اقتتح الصلاة قال «سبحانك اللهم وبحمدهك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» وهذا الأمر روى مسلم في صحيحه لكن لم يصرح أنه قاله في الاستفتاح بل رواه عن عبدة أن عمر رضى الله عنه كان يتعجلهم ولا الكلمات (سبحانك اللهم وبحمدهك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) قال أبو على النسائى هذه الرواية وقعت في مسلمة مرسلة لآل عبدة بن أبي ليابة لم يسمع عمر ورواه البيهقي بإسناده الصحيح عن عمر متصلا والفاخرة وفي روايته التصريح بأن عمر رضى الله عنه قاله في افتتاح الصلاة وروى البيهقي بإسناده عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا اقتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدهك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين» وعن أنس رضى الله عنه «أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفره النفس فقال الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم المتكلم بالكلمات فأرم القوم قال أيكم المتكلم بها فانه لم يقل بأسا فقال رجل جئت وقد حفرني النفس قتلها فقال رأيت أني عشر ملكا يتندرونها أيهم يرفعها» رواه مسلم قوله أرم - بالراء أى سكوت وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال «بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال رجل في القوم الله اكبر كبير أو الحمد كثير أو سبحان الله بكرة وأصيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القائل كذا وكذا قال رجل من القوم أنا يا رسول الله قال عجبت لما كلمة فتحت لها أبواب السماء قال ابن عمر فاترت كتبت منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» ورواه مسلم متصلا بحديث أنس

من سائر السور لما روى انه صلى الله عليه وسلم فل «سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية ألا وهي الملك» (١) ونلك السورة ثلاثون آية سوى التسمية وأحدها أنها آية تامة كل في أول الفاتحة (واعلم ان جمهور اصحابنا لم ينقلوا الطريقتين جميعا بل اقتصر بعضهم على نقل الثانية والا كثرون على نقل الاولى لكن جمع بينهما الصيدلاني وتابعه امام الحرمين وغيره هذا مذهبنا» وقال مالك ليست التسمية

(١) حديث سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية وهي تبارك الذي بيده الملك احمد والاربعة وابن حبان والحاكم من رواية أبي هريرة واصله البخارى في التاريخ الكبير بان عباس الحشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح *

الذي قبله فهذه الاحاديث الواردة في الاستفتاح بايتها استفتح حصل سنة الاستفتاح لكن افضلها عند الشافعي والاعجاب حديث علي رضي الله عنه ويلي حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال جماعة من اصحابنا منهم أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد يجمع بين سبحانك اللهم وبحمدك ووجهت وجهي الي آخرها لحديث جابر الذي رواه البيهقي والصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي والجمهور حديث علي رضي الله عنه : قال اصحابنا فان كن اماما لم يزد علي قوله وجهت وجهي الي قوله وانا من المسلمين : وان كن منفردا او اماما قوم محصورين لا يتوقعون من يلحق بهم ورضوا بالتطويل استوفى حديث علي بكامله ويستحب معه حديث ابي هريرة رضي الله عنها *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به : اما الاستفتاح فقال باستجابته جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه الا مالكا رحمه الله فقال لا يأتي بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلا بل يقول : الله أكبر الحمد لله رب العالمين الي آخر الفاتحة * واحتج له بحديث « المسمى صلته » وليس فيه استفتاح وقبحته له بحديث أبي هريرة السابق في فصل التكبير وهو قوله « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ودليلنا الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها ولا جواب له عن واحد منها والجواب عن حديث « المسمى صلته » ما قدمناه في مسألة رفع اليد وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم انما علمه الفرائض فقط وهذا ليس منها والجواب عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما سبق في فصل التكبير أن المراد يفتح القراءة كما في رواية مسلم ومعناه أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة قبل السورة وليس المقصود أنه لا يأتي بدعاء الاستفتاح وبينه حديث عاشر رضي الله عنه الذي ذكرناه هناك وكيف كان فليس فيه تصريح بنفي دعاء الاستفتاح ولو صرح بنفيه كانت الاحاديث الصحيحة المتظاهرة باثباته مقدمة لأنها زيادة حقها ولا نها اثبات وهو مقدم علي النفي والله اعلم * وأما ما يستفتح به فقد ذكرنا أنه يستفتح بوجهت وجهي الي آخره وبه قال علي بن أبي طالب وقال عربن الخطاب وابن مسعود والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه واسحق وداود يستفتح بسبحانك اللهم الي آخره ولا يأتي بوجهت وجهي وقال أبو يوسف يجمع بينها ويبدأ بأيها شاء وهو قول أبي اسحق المروزي والقاضي أبي حامد

من القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال بعض اصحابه مذهبه انها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة واذا عرفت ذلك فعدنا بحجج المصلي بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها خلافا لما لك حيث قال لا يقرأها أصلا لا في الجهرية ولا في السرية ولا في حنيفة حيث قل يسر بها وبه قال أحمد الا انه يوجب ذلك في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة لا يأمر بها الاستحبابا ويقال انه لا يأمر

من أصحابنا كما سبق قال ابن المنذر أى ذلك قال أجزأه وأنا الى حديث وجهي وجهي أميل
دليلا انا قلنا أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستفتاح بسبحانك اللهم شي وتثبت
وجهي فتعين اعتماد والعمل به والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يتعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك » قال في الام كان ابن عمر رضي الله عنه يتعوذ
في نفسه وأبو هريرة رضي الله عنه يجهر بمواضعها فعل جاز قال أبو علي الطبري استحبان يسر به لانه
ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ويستحب ذلك في الركعة الاولى قال في الام : يقول في أول كل
ركعة : وقد قيل ان قاله في كل ركعة فحسن ولا آمر به أمرى في أول كل ركعة فمن
أصحابنا من قال فيما سوى الاولى قولان (أحدهما) يستحب لانه يستفتح القراءة فيها فهي
كالاولى (الثانية) لا يستحب لان استفتاح القراءة في الاولى ومن أصحابنا من قال يستحب في
الجميع قولاً واحداً وإنما في الركعة الاولى أشد استحباباً وعليه يدل قول الشافعي رضي
الله عنه) *

(الشرح) حديث أبي سعيد هذا غريب بهذا اللفظ رواه أبو داود في سننه فقال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ونفخه ونفثه » رواه الترمذي

بها الا في الركعة الاولى كالتعوذ لنا ما روى عن ابن عمر انه قال « صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا يجهرون بالتسمية » (١) وعن علي وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
« كان يجهر بها في الصلاة بين السورتين » (٢) وامامنا يتعلق بلفظ الكتاب قوله آية منها معلم بالميم
والحاء وكذا قوله من كل سورة ولا يخفى ان المراد ما سوى براءة وبروى عن احمد ان التسمية
حيث أثبتت آية وليست من السورة ورأيت في رؤس المسائل لبعض أصحابه أنها ليست من
الفاتحة ولا من سائر الود والمشهور عنه في كتب أصحابنا أنه يوافقنا في كونها من القرآن وإنما

(١) حديث ابن عمر صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بسم
الله الرحمن الرحيم : (٢) وعن علي وابن عباس ان النبي ﷺ كان يجهر بها في صلاته بين السورتين
: أما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني من طريق ابن أبي ذئب عن نافع عنه به وفيه أبو الطاهر
احمد بن عيسى اللوى وقد كذبها أبو حاتم وغيره ومن دونه ايضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب
في المجهز من وجه آخر عن ابن عمر وفيه عبادة بن زياد الاسدي وهو ضعيف وفيه مسلم ابن
حيان وهو مجهول قال انه صلى بها ابن عمر فجهر بها في السورتين وذكر انه صلى خلف النبي ﷺ
وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بها سورتين والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع : وأما
حديث علي فرواه الدارقطني ايضا من حديث جابر الجعفي عن ابى الطفيل عن علي وعمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظه مثله ولم يقل

والمعتد في الاستدلال على قول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستمعوا لله من الشيطان الرجيم) وإنما ابتدأ المصنف بالحديث دون الآية لأن ظاهر الآية ان الاستعاذة بعد القراءة وليس فيها كيفية الاستعاذة فاستدل بالحديث لأن فيه بيان المحل ولكن الحديث ضعيف فالجواب الاحتجاج بالآية ومعني أعوذ بالله الود واعتصم به وألجأ اليه والشيطان اسم لكل متمرد عات سمى شيطانا لشطونه عن الخير أى تباعده وقيل لشيطنة أى هلاكه واختراقه فعلي الاول النون أصلية وعلي الثاني زائدة والرجيم المطرود والمبعد وقيل للرجوم بالشهب وقوله ليس بقراءة ولا علم على الاتباع العلم بفتح العين واللام العلامة والدليل واحترز به عن التكثير * أما حكم الفصل فهو ان التعوذ مشروع في أول ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه انه يستحب ان يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبه جزم البندنجي وحكاه الرافعي وهو غريب قال الشافعي في الام واصحابنا يحصل التعوذ بكل ما اشتمل علي الاستعاذة بالله من الشيطان لكن أفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال صاحب الحاوي وبعده في الفضيلة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبعده هذا أعوذ بالله العلي من الشيطان القوي قال البندنجي لو قال أعوذ بالرحمن من الشيطان أو أعوذ بكلمات

يخالف في الجهر فعلى غير المشهور تكن الكلمتان معلين بالالف ايضا وقوله هي آية من كل سورة الي آخره فيه كلامان احدهما ان ظاهر قوله هي آية من كل سورة كونها مستقلة لأنها اذا كانت مع صدر السورة آية فلا تكون آية وإنما تكون بعض آية واذا كان كذلك فلا يحسن ان يرتب عليه التردد في أنها مستقلة أم لا فان الشيء اذا ابتناه لا ينتظم مثار التردد فيه ومعني الكلام أنها من جملة السور معدودة من القرآن وهل هي آية مستقلة فيه الخلاف والثاني ان لفظ الكتاب يمكن تزيده علي الطريقة الثانية بأن يجعل جازما بأنها من السورة ونزد الخلاف الى أنها مستقلة أم لا

في المكتوبات وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وجابر لثيموه بالكذب أيضا وله طريق أخرى عن علي: أخرجهما الحاكم في المستدرک لكن فيها عبد الرحمن بن سعد المؤذن وقد ضعفه ابن معين قال البيهقي استاده ضعيف إلا انه امثل من طريق جابر الجعفي ورواه الدارقطني من وجهين عن علي من طريق اهل البيت وهو بين ضعيف ومجهول : وأما حديث ابن عباس فرواه الترمذی من حديث احمد بن عبد الله الضبي ثنا المتمر بن سليمان حدثني اسمعيل بن حماد عن ابن خالد عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذی ليس استاده بذلك وقال ابو داود حديث ضعيف وقال البزار اسمعيل لم يكن بالقوي وقال القليل غير محفوظ وابو خالد مجهول وقال ابو زرعة لا اعرف من هو وقال البزار وابن حبان هو الوالي وقيل لا يصح ذلك وله طريق أخرى رواها الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان عن شريك عن سالم عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس بلفظ كان يجهر في الصلاة ومصححه واخطأ في ذلك فان عبد الله

الله من الشيطان الرجيم اجزأه ان كانت الصلاة سرية بلا خلاف وان كانت جهرية ففيه طريقتان (احدهما) وبه قال ابو علي الطبري وصاحب الحاوي يستحب الإصرار به قولاً واحداً كدعاء الافتتاح (والثاني) وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة اقوال (اصحها) يستحب الإصرار (والثاني) يستحب الجهر لانه تأيم للقراءة فأشبه التأمين كما لو قرأ خارج الصلاة فانه يجهر بالتعوذ قطعاً (والثالث) يميز بين الجهر والاصرار ولا ترجيح وهذا ظاهر نصه في الامم كما نقله المصنف واختلفوا من حيث الجملة فصحح الشيخ ابو حامد والمحاملي ونقلوا التعوذ في كل ركعة عن ابن سيرين وغلطوا فبهذه طرق الاصحاب والمذهب استحباب التعوذ في كل ركعة وصححه القاضي ابو الطيب وامام الحرمين والفزاري في البسيط والرويانى والشاشي والرافعي وآخرون ولو تركه في الاولى عمداً او سهواً استحجب في الثانية بلا خلاف سواء قلنا يختص بالاولى أم لا بخلاف ما ترك دعاء الاستفتاح في الاولى لا يأتي به فيما بعدها بلا خلاف قال اصحابنا والفرق ان الاستفتاح مشروع في اول الصلاة وقد فات فصار كالفرغ من الصلاة وأما التعوذ فم شروع في اول القراءة والركعة الثانية وما بعدها فيها قراءة *

(١) هذا الاصل وفيها سقط ولعله (تداركه في الثانية) كما يذهب من عبارة الروضة والام وقد حكى الشارح عبارة الام بالمعنى اه

(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (احداها) قال الشافعي في الام لو ترك التعوذ عمداً (١) فان تركه عمداً او سهواً فليس عليه شيء (الثاني) في استحباب التعوذ في القيام الثاني من صلاة الكسوف في الركعة الاولى والثانية وجهان حكاهما صاحب الحاوي في باب صلاة الكسوف وهما كالخلاف

ويكون تقدير الكلام اما مع الآية الاولى على احد القولين او مستقلة بنفسها على احد القولين وهذا هو الذي اراده ويمكن تنزيهه على ذكر الخلاف الذي اشتمل عليه الطريقتان جميعاً بأن يصرف قوله على احد القولين الي اول الكلام وهو قوله وهي آية من كل سورة والقول المقابل له انها ليست من السور ويحمل التردد في قوله اما مع الآية الاولى او مستقلة بنفسها اشارة الى الخلاف المذكور في الطريقة الثانية فترى على انها من القرآن واذا انتظم التردد في انها آية على استقلالها ام لا يعد القطع بأنها من القرآن ينتظم التردد فيه بعد اثبات الخلاف فترى على انها من القرآن *

سبه ابن المديني الى وضع الحديث وقد سرقه ابو الصلت الهروي وهو متروك فرواه عن عباد ابن العوام عن شريك : اخبرني الدارقطني ورواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك فلم يذكر ابن عباس في استاذه بل ارسله وهو الصواب من هذا الوجه : وروى الدارقطني والطبراني من طريق احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة حدثني ابي عن ابيه قال صلى بنا امير المؤمنين المهدي المغرب فخير بالبسملة فقلت ما هذا فقال حدثني ابي عن ابيه عن جده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر بسم الله الرحمن الرحيم : (تنبيه) ليس في هذه الطرق كلها زيادة كون ذلك بين السورتين ثم روى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ان النبي

في الركعة الثانية من سائر الصلوات (الثالثة) قال الشافعي والاصحاب يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد ومضطلع ورجل وامرأة وصبي وحاضر ومسافر وقائم وقاعد ومحارب الا المسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به فتركه ويشرع في الفاتحة ويتعوذ في الركعة الاخرى وفي صلاة الجنائزة وجهان ذكرهما المصنف والاصحاب الصحيح انه يستحب فيها التعوذ كالتامين والثاني لا يستحب الا أمنية على التخفيف (الرابعة) التعوذ يستحب لكل من يريد الشروع في قراءة صلاة أو غيره جبراً أو خارج الصلاة باتفاق القراء، ويكفيه التعوذ الواحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل فان قطعها بواحد منها استأنف التعوذ وان سجد ثلاثاً ثم عاد الى القراءة لم يتعوذ لانه ليس بفصل أو هو فصل يسير ذكره المتولي *

(فرع) في مذاعب العلماء في التعوذ ومحل وصفته والجهر به وتكراره في الركعات واستحبابه للمأموم وانه سنة أم واجب * أما أصله فاستحبه للمصلي جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ومنهم ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وسائر اصحاب الرأي واحمد واسحق وداود وغيرهم وقال مالك لا يتعوذ اصلاً لحديث «المسيء صلاته» ودليل الجمهور الآية واستدلوا بأحاديث ليست بثابتة فالآية اولى * وأما محله فقال الجمهور هو قبل القراءة وقال أبو هريرة وابن سيرين والنخعي يتعوذ بعد القراءة وكان أبو هريرة يتعوذ بعد فراغ الفاتحة لظاهر الآية وقال الجمهور معناها إذا اردت القراءة فاستعذ وهو الاثر السابق الى الفهم * وأما صفة فذهبنا انه يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبه قال الاكثرون قال القاضى أبو الطيب وقال الثوري يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وقال الحسن ابن صالح يقول (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) وحقى صاحب الشامل هذا عن احمد بن حنبل واحتج بقول الله تعالى (وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم) وحديث أبي سعيد واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وقد امثل الامر (وأما) الجواب عن الآية التي احتج بها فليست بيانا لصفة الاستعاذة بل أمر الله تعالى

قال ﴿ثم كل حرف وتشديد ركن وفي ابدال الضاد بالظاء تردد﴾

لا شك ان فاتحة الكتاب عبارة عن هذه الكلمات المنظومة والكلمات المنظومة مركبة

صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناذه عمر بن حفص المكي وهو ضعيف : واخرجه ايضا من طريق احمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن

بالاستعاذة وأخبر أنه سمع الدعاء عليم فهو حث على الاستعاذة والآية التي اخذنا بها اقرب الي صفة الاستعاذة وكانت اولي وأما حديث ابى سعيد رضى الله عنه فسبق انه ضعيف * وأما الجهر بالتعوذ في الجهرية فقد ذكرنا ان الراجح في مذهبن انه لا يجهر به قال ابن عمر وأبو حنيفة وقال ابو هريرة يجهر وقال ابن ليلى الاسرار والجهر سواء وهما حسان * وأما استحبابه في كل ركعة فقد ذكرنا ان الاصح في مذهبنا استحبابه في كل ركعة وبه قال ابن سيرين وقال عطاء والحسن والنخعي والثوري وأبو حنيفة يختص بالتعوذ بالركعة الاولى وأما استحبابه للمأموم فذهبنا انه يستحب له كما يستحب للامام والمنفرد وقال الثوري وأبو حنيفة لا يتعوذ للمأموم لانه لا قراءة عليه عندهما * وأما حكمه فستحب ليس واجب هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وتقل البدرى عن عطاء والثوري انهما أوجباه قال وعن داود روايتان (أحدهما) وجوبه قبل القراءة ودليله ظاهر والآية تؤيد ليلنا حديث «المسيء صلته» والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن الصامت رضى الله ان النبي ﷺ قال «لا صلاة لمن لا يقرأها بفاتحة الكتاب» *

(الشرح) حديث عبادة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم رحمهما الله وقراءة الفاتحة للقادر عليها فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ومتعينة لا يقوم مقامها ترجحتها بغير العريضة ولا قراءة غيرها من القرآن ويستوى في تعيينها جميع الصلوات فرضها ونفلها جهرها وسرها والرجل والمرأة والمسافر والصبي والقائم والقاعد والمضطجع وفي حال شدة الخوف وغيرها سواء في تعيينها الامام والمأموم والمنفرد وفي المأموم قول ضعيف انها لا تجب عليه في الصلاة الجهرية وسنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى. ونسقط الفاتحة عن المسبوق ويتحملها عنه الامام بشرط ان تلك الركعة محسوبة

من الحروف المعلومة واذا قال الشارع صلى الله عليه وسلم «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» (١) فقد وقف الصلاة على جعلتها والموقوف على أشياء مفقود عند فقد بعضها كما هو مفقود عند فقد كلها فلو اخل بحرف منها لم تصح صلاته ولو خفف حرفاً مشدداً فقد اخل بحرف لان المشدد حرفان مثلاًن أولهما ساكن فاذا خفف فقد أسقط أحدهما ولو ابدل حرفاً بحرف فقد ترك الواجب وهل يستثنى ابدال الضاد في قوله (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) بالطاء ذكروافيه وجهين أحدهما نعم فيحتمل ذلك لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما وأحدهما لا يستثنى ولو ابدل كان كابدال غيرها من الحروف وكما لا يحتمل الاخلال بالحروف لا يحتمل الاخل المحل المعنى كقوله انعمت عليهم

ختم عن الثوري عن عاصم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس واحد ضعيف جداً وعنه ضعيف (١) حديث «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» تقدم قريبا *

للإمام احتراز من الإمام المحدث والذي قام لحامسة ناسيا وسنوضح ذلك كله في موضعه ان شاء الله تعالى *

(فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة في كل صلاة وهذا عام في الفرض والنفل كإذ كراهه وهل نسيها في النافلة واجبة أم شرطاً فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في مواضع أصحها ركن والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة . مذهبا أن الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقد حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وخوات بن جبير والزهري وابن عون والأوزاعي ومالك وابن المبارك وأحمد واسحق وأبي ثور وحكاه أصحابنا عن الثوري وداود وقال أبو حنيفة : لا تمنع الفاتحة لكن تستحب وفي رواية عنه تجب ولا يشترط ولو قرأ غيرها من القرآن أجزاءه وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه (أحداها) آية تامة (والثانية) ما يقتضيه الاسم قال الرازي وهذا هو الصحيح عندهم (والثالثة) ثلاث آيات قصار أو أية طويلة وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد واحتج لأبي حنيفة بقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر منه) وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلانه «كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» رواه البخاري ومسلم وبحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها» وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» قالوا فدل على أن غيرها يقوم مقامها قالوا ولأن سور القرآن في الحرمه سواء بدليل تحريم قراءة الجميع على الجنب وتحريم من المحدث وغيرها واحتج أصحابنا بحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وإياك نعبد بل تبطل صلاته أن تعمد ويعمد على الاستقامة أن لم يتعمد ويسوغ القراءات السبع وكذا القراءة الشاذة أن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصان وقوله ثم كل حرف وتشديد ركن يجوز أن يريد به أنه ركن من الفاتحة لأن ركن الشيء أحد الأمور التي يلتزم منها ذلك الشيء ويجوز أن يريد به أنه ركن من الصلاة لأن الفاتحة من أركان الصلاة جزء الجزء الأول أصوب لئلا يخرج أركان الصلاة عن الضبط *

قال (ثم الترتيب فيها شرط فلو قرأ النصف الأخير أو لالم يحزه ولو قدم آخر التشهد فهو كقولهم عليكم السلام والمواودة أيضا شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسبيح يسير إلا ما له سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الإمام والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الإمام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فإن الولاية لا يتقطع على أحد الوجهين ولو ترك المواودة ناسيا ففيه تردد ولو طول ركعا قصيرا ناسيا لم يضر *

رواه البخاري ومسلم فان قالوا معناه لاصلاة كاملة قلنا هذا خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى الفهم فلا يقبل وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام الكتاب فهي خداج» يقولها ثلاثا غير تمام «قيل لابي هريرة ان تكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال أنهي على عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال حمدني عبدي وقال مرة فوض الي عبدي فاذا قال اياك نعبد اياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب

الفصل يشتمل على جلتين مشروطتين في الفاتحة (أحدهما) الترتيب فيجب رعايته لان الاثني بالنظم المعجز مقصود والنظم والترتيب من مناط البلاغة والاعجاز فلو قدم مؤخر أو نعلي مقدم نظران كان عامداً بطلت قراءته وعليه الاستئناف وان كان ساهيا عاد الي الموضع الذي اخل منه بالترتيب فقرأ منه قال الصيدلاني الا أن يطول فيستأنف وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه وينبغي ان يحمل قوله فلو قدم النصف الاخير قبل الاول لم يجزه على هذا أى لا يجزئه النصف الاخير فاما النصف الاول فهل يجزئه وينبغي عليه ام يلزمه الاستئناف فيه التفصيل الذي ذكرناه ولو اخل بترتيب التشهد نظر أن غير تغييراً مبطلا للمعنى فليس ما جاء به محسوبا وان تصدده بطلت صلاته لانه أتى بكلام غير منظوم قصداً وان لم يطل للمعنى وكان كل واحد من المقدم والمؤخر مفيداً مفهوماً ففيه الطرطان المذكوران فاما اذا عكس لفظ السلام فقال عليكم السلام والاظهر الجواز لانه لا يتعلق بنظمه اعجاز وقوله ولو قدم آخر التشهد يعني به هذه (الحالة الثانية) وهي أن لا يغير للمعنى وان كن اللفظ مطابقا واعلم أن تغيير الترتيب على وجه يبطل المعنى كما يفرض في التشهد يفرض في الفاتحة فوجب أن يقال ثم أيضا اذا غير تغييراً مبطلا للمعنى عمداً تبطل صلاته والثانية للموالة بين كلمتها والاخلال بها على ضربين (أحدهما) أن يكون الشخص عامداً فيه فان سكت في اثنتها نظر ان طالت مدة السكوت وذلك بان يشعر مثل ذلك السكوت بقطعه القراءة واعراضه عنها اما اختياراً او لاعتق قبل بطل قراءته يلزمه الاستئناف لانه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يوالى في قراءته» وقد قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» (١) وروى امام الحرمين والمصنف في الوسيط وجه آخر عن العراقيين

(١) (قوله) كان صلى الله عليه وسلم يوالى في قراءة الفاتحة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي : اما حديث الموالة فلم اره صريحا ولمسله اخذ من حديث ام سلمة كان يقطع قراءته آية آية وقد نازع ابن دقيق العيد في استدلال الفقهاء بهذا الحديث على وجوب جمع افعاله اى صلوا كما رأيتموني أصلي لان هذا الخطاب وقع لمالك بن الحويرث واصحابه فلا يتم الاستدلال به الا فيما ثبت من قوله حال هذا الامر واما ما لم يثبت فلا : واما الثاني فتقدم في الاذان *

عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل» رواه مسلم وعن عبادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح حسن وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وابن حاتم بن حبان بكسر الحاء فى صحيحهما باسناد صحيح وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما يتيسر» رواه ابو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم وفى المسألة أحاديث كثيرة صحيحة والجواب عن الآية التي احتجوا بها انها وردت فى قيام الليل لا فى قدر القراءة. وعن الحديث أن الفاتحة تتيسر فيحمل عليها جمعا بين الأدلة أو يحمل على من يحسنها وعن حديث ابى هريرة «لا صلاة الا بقرآن» أنه حديث ضعيف رواه أبو داود باسناد ضعيف وجواب آخر وهو أن معنى هذا الحديث لو صح ان أقل ما يجزى فاتحة الكتاب كما يقال صم ولو ثلاثة أيام من الشراي أكثر من الصوم فان قصص فلا تنقص عن ثلاثة ايام وعن قولهم ان سور القرآن سواء فى الحرمة أنه لا يلزم منه استواؤها فى الاجزاء فى الصلاة لاسيما وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة فى نفس الفاتحة فوجب المصير اليها هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة من الدلائل لتأولهم اقتصر فيها على الصواب من الدلائل الصحيحة اذ لا فائدة فى الاطناب فى الواهيات وبالله التوفيق *

أن ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمدا لا يبطل القراءة وأعلم لهذا الوجه قوله وجب الاستئناف بالواو وان قصرت مدة السكوت فلا يؤثر لأن السكوت اليسير قد يكون لتنفس وسعال ونحوهما فلا يشترط بقطع القراءة ونظيره التفريق اليسير فى الوضوء لا يؤثر وان أوجبنا الموالاة فيه وهذا اذا لم ينو مع السكوت قطع القراءة فان نواه والسكوت يسير فيه وجهان حكينا عن الحاوى أحدهما انه لا تبطل القراءة أيضا لان السكوت اليسير لا أثر له بمجرد ولان لنية بمجرد ما فلا يضر انضمام أحدهما إلى الآخر وأصحهما وهو الذى ذكره المعظم انها تبطل ويجب الاستئناف لا قتران الفعل بنية لقطع وقد تؤثر النية مع الفعل فيما لا يؤثر فيه أحدهما الا ترى ان نية لتعدي من المودع لا توجب كون الودعة مضمونة عليه وكذلك مجرد النقل من موضع إلى موضع واذا اقترنا صارت مضمونة عليه وانما لم تؤثر مجرد النية ههنا بخلاف نية قطع الصلاة فانها تؤثر فيها لان النية ركن فى الصلاة تجب اداؤها حكما إن لم تجب اداؤها حقيقة ولا يمكن اداؤها - كما م نية القطع فتبقى الافعال بلا نية وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا يؤثر فيها نية القطع فلو اتى بتسييح او تهليل فى اثناها او قرأ آية اخرى فيها بطلت الموالاة قل ذلك ام كثر لان الاشتغال بغيرها يغير النظم ويوم الاعراض عنها وهذا فيما لا يؤمر به فى الصلاة اماما يؤمر به متعلق بمصلحة الصلاة كما اذا أمن الامام والمأموم فى خلال الفاتحة فأمن معه او قرأ الامام آية رحمة فسأله المأموم او آية عذاب فاستغاضه من آية سجدة

(فرع) في مذاهبيهم في اصل القراءة: مذهبتنا ومذهب العلماء كلفوجوبها ولا تصح الصلاة إلا بها ولا خلاف فيه إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب ومتابعوه عن الحسن بن صالح وإبي بكر الأصم أنهما قالوا لا تجب القراءة بل هي مستحبة واحتج لهما بما رواه أبو سلمة ومحمد بن علي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « صلى المغرب فلم يقرأ قتيلاً له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسناً قال فلا بأس » رواه الشافعي في الام وغيره وعن الحارث الأعور « أن رجلاً قال لعلي رضي الله عنه اني صليت ولم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك » رواه الشافعي وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال ، القراءة سنة رواه البيهقي « واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة السابقة في الفرع قبله ولا معارض لها وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة الا بقراءة » رواه مسلم وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه فخرابه من ثلاثة أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن أباسلمة ومحمد بن علي لم يدركا عمر (والثاني) أنه محمول على أنه أسر بالقراءة (والثالث) أن البيهقي رواه من طريقين موصولين عن عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب ولم يقرأ فأعاد قال البيهقي وهذه الرواية موصولة موافقة لسنة في وجوب القراءة وللقياس في أن الأركان لا تسقط بالنسيان. وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضاً لأن الحارث الأعور متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به . وأما الأثر عن زيد فقال البيهقي وغيره مراده أن القراءة لا تنجز الاعلي حسب ما في المصحف فلا تنجز مخالفته وإن كان علي مقاييس العربية بل حروف القراءة سنة متبعة أي طريق يتعم ولا يغير والله اعلم »

فسجد المأموم معه أو فتح على الإمام قراءته في بطلان الموالاة في جميع ذلك وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد تبطل كإلوة فتح على غير إمامه أو إجاب المؤذن أو عطس فحمد الله تعالى وأصحها وبه قال صاحب الإفصاح والقاضي أبو الطيب وانتقال لا تبطل لأنه ندب إلى هذه الأمور في الصلاة لمصاحبتها فلا اشتغال بها عند عروض أسبابها لا يجعل قادحاً وهذا مفرع على استحباب هذه الأمور للمأموم وهو المشهور وفيه وجه آخر ثم لم يجزوا هذا الخلاف في كل مندوب إليه فإن الحد عند العطاس مندوب إليه وإن كان في الصلاة وهو قاطع للموالاة ولكن في المندوبات التي تخص بالصلاة وتعد من صلاحها وقوله إلا ما له سبب في الصلاة محمول على هذا ولما كان السكوت مبطلا للموالاة بشرط أن يكون طويلاً وكان التسييح مبطلا من غير هذا الشرط قيد في لفظ الكتاب السكوت بالطويل وجعل التسييح بوصف كونه يسيراً مبطلا للموالاة تنبيهاً على الفرق بينهما ثم لا يخفى أن ما يبطل يسيره فكثيره أولى أن يبطل (الضرب الثاني) أن يبطل بالموالاة ناسياً ونذ كر

(فرع) لفاتحة الكتاب عشرة اسماء حكها الامام ابواسحق الثعلبي وغيره (احدها) فاتحة الكتاب وجاءت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تسميتها بذلك. قالوا سميت به لانه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في الصلاة وهي مفتحة بالحمد الذي يفتح به كل امر ذى بال وقيل لان الحمد فاتحة كل كتاب (الثاني) سورة الحمد لان فيها الحمد (الثالث) و (الرابع) ام القرآن وام الكتاب لانها مقدمة في المصحف كما ان مكة ام القرى حيث دحيت الدنيان تحتها وقيل لانها تجمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ ام الرأس لانه يجمع الحواس والمنافع قال ابن دريد الام في كلام العرب الارية ينصبها الامير للعسكر فيزعون اليها في حياتهم وموتهم وقال الحسن ابن الفضل سميت بذلك لانها امام الجميع القرآن يقرأ في كل ركعة ويقدم علي كل سورة كالمقرى لاهل الاسلام . وقيل سميت بذلك لانها اعظم سورة في القرآن ثبت في صحيح البخارى عن ابى سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال قال لى رسول الله ﷺ « لا علمك سورة هي اعظم السور في القرآن قبل ان يخرج من المسجد فأخذ يدي فلما أراد ان يخرج قلت له ألم قل لا علمك سورة هي اعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » (الخامس) الصلاة للحديث الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالي قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » وهو صحيح كما سبق بيانه قريبا (السادس) اسبع المثاني للحديث الصحيح الذي ذكرناه قريبا سميت بذلك لانها تنفي في الصلاة فقرأ في كل ركعة (السابع) الوافية - بالفاء - لانها لاتنقص فيقرأ بعضها في ركعة وبعضها في اخرى بخلاف غيرها (الثامن) الكافية لانها تكفي عن غيرها ولايكني عنها غيرها (التاسع) الاماس روى عن ابن عباس (العاشر) الشفاء فيه حديث مرفوع . قال الماوردي في تفسيره اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب فجوزه الاكثرون لان الكتاب تبع لها ومنعه الحسن وابن سيرين وزعموا ان

أولا مسألة وهي أنه لو ترك الفاتحة ناسيا هل تجزئه صلاته الجديد وهو المذهب أن لا يعتد بتلك الركعة بل إن تذكر بعد ما ركع عاد الى القيام وقرأ وإن تذكر بعد القيام الى الركعة الثانية صارت هذه الركعة أولاً ولو بلغوا ما سبق ووجه الاخبار الله على اعتبار الفاتحة والالحاق به أثر الاركن وقال في القديم تجزئه صلاته تقليدا لعم رضي الله عنه « فانه نسي القراءة في صلاة المغرب فقبل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا كان حسنا قال فلا بأس » وقد ذكرت ما قبل في الفرق بين الفاتحة وسائر الاركن في فصل الترتيب في الوضوء اذا عرف ذلك فقول اذا ترك الموالة ناسيا فالذى ذكره الجمهور وقوله عن نص الشافعي رضي الله عنه انه لا تقطع للموالة وله أن ينسي وليس هذا تفريعا على القول القديم في ترك الفاتحة ناسيا بل تتلوا ذلك مع القول بأنه إذا ترك الفاتحة ناسيا لم يعتد بالركعة ومال إمام الحرمين الى أنه يقطع الولاء بالنسيان اذا قلنا النسيان

هذا اسم اللوح المحفوظ فلا يسمى به غيره (قلت) هذا غلط في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «من قرأ بام الكتاب اجزأت عنه» وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحمد لله رب العالمين ام القرآن وام الكتاب والسبع الثاني» قال المصنف رحمه الله «فان تركها ناسيا فيه قولان قال في القديم تجزئه لان عمر رضي الله عنه ترك القراءة قليل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجدة قالوا حسنا قال فلا بأس وقال في الجديد لا تجزئه لان ما كان ركنا في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجدة»

(الشرح) هذا الاثر عن عمر رضي الله عنه قد قدمنا بيان في الفرع السابق في مذهبيهم في القراءة وذكرنا انه ضعيف وانما جاء انه اعاد الصلاة اما حكم المسألة فنفين ترك الفاتحة ناسيا حتى سلم او ركع قولان مشهوران اصحهما باتفاق الاصحاب وهو الجديد لا تسقط عنه القراءة بل ان تذكر في الركوع او بعده قبل القيام الى الثانية عاد الى القيام وقرأ وان تذكر بعد قيامه الى الثانية لغت الاولى وصارت الثانية هي الاولى وان تذكر بعد السلام والفصل قريب لزمه العود الى الصلاة ويبنى على ما فعل فيأتي بركة اخرى ويسجد السهو وان طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة والقول الثاني القديم انه تسقط عنه القراءة بالنسيان فعلي هذا ان تذكر بعد السلام فلا شيء عليه وان تذكر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجبان (احدهما) وبه قطع المتولي يجب ان يعود الى القراءة كما لو نسي سجدة ونحوها (والثاني) لا شيء عليه وركعته صحيحة وسقطت عنه القراءة كما لو تذكر بعد السلام وبهذا قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه ونقله عن نصه في القديم وقطع به ايضا السيديجي والقاضي ابو الطيب وصاحب العدة وهو الاصح *

(فرع) لهذه المسألة نظائر فيها خلاف كنهه والاصح انها تصح (منها) ترك ترتيب الوضوء ناسيا (ونسيان) الماء في رحله في التيمم (ومن) صلى او صام بالاجتهاد فصادف قبل الوقت بنجاسة حلها او نسيها أو اخطأ في القبلة وغير ذلك وقد سبق بيانها في باب صفة الوضوء *

* قال المصنف رحمه الله *

«ويجب ان يتنذرها باسم الله الرحمن الرحيم فانها آية منها والدليل عليه ما روت ام سلمة رضي ليس بعذر في ترك الفاتحة حتى لا يجزئه ما تاتي به كما لو ترك الترتيب ناسيا وتابعه الامام الغزالي رحمه الله فجعل المسألة على التردد واعترض امام الحرمين قدس الله روحه علي كلام الجمهور فقال ترك الولا اذا كان مما تختل به القراءة فجزائه النسيان وجب ان يكون بمثابة ترك القراءة ناسيا حتى لا يعذر به والجمهور ان يقولوا سلمت في هذا الاعتراض مقدمة مطلقة وهي ان ترك الولا مما تختل به القراءة وعندنا لا تختل به القراءة الا عند التعبد فان قال اذا اختلت به عند التعبد وجب ان تختل عند النسيان كما ان ترك القراءة من أصلها لا يترق حكمة في الحالتين فلهم أن

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فعلمنا آية» ولان الصحابة رضي الله عنهم اثبتوها فيما جمعوا من القرآن فدل على انها آية منها فان كل من صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «جهر ببسم الله الرحمن الرحيم» ولانها قرأ على انها آية من القرآن بدليل انها قرأ بعد التعوذ فكان ستمها الجهر كسائر الفاتحة»

(الشرح) حديث ام سلمة رضي الله عنها صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه بمعناه وحديث ابن عباس رواه الترمذي وقال ليس اسناده بذلك وسنذكر ما يفي عنه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى «ما حكم المسألة فذهبنا ان بسم الله الرحمن الرحيم آية كلمة من اول الفاتحة بلا خلاف وليست في اول براءة باجماع المسلمين واما باقى السور غير الفاتحة وبرائة في البسمة في اول كل سورة منها ثلاثة أقوال حكاهما الخراسانيون اصحابها واشهرها وهو الصواب والاصوب انها آية كلمة (والثاني) انها بعض اية (والثالث) انها ليست بقرآن في اوائل السور غير الفاتحة والمذهب انها قرآن في اوائل السور غير براءة ثم هل هي في الفاتحة وغيرها قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ام على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها . فيه وجان مشهوران لاصحابنا حكاهما المحامي وصاحب الخاوي والبنديجي (احدهما) على سبيل الحكم بمعنى أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها في اول الفاتحة ولا يكون قارئاً لسورة غيرها بكاملها الا اذا ابتدأها بالبسمة (والصحيح) انها ليست على سبيل القطع اذ لا خلاف بين المسلمين ان نافيها لا يكفروا لو كانت قرآناً قطعاً لسفر كن نفي غيرها فعلي هذا يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر الاحكام واذا قال هي قرآن على سبيل القطع لم يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر القرآن وانما ثبت بالنقل المتواتر عن الصحابة في اثباتها في المصحف كما سيأتي تحريره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وضعف امام الحرمين وغيره قول من قال انها قرآن على سبيل القطع قال الامام هذه غباوة عظيمة من قائل هذا لان ادعاء العلم حيث لا قطع محال . وقال صاحب الخاوي قال جمهور اصحابنا هي آية حكماً لا قطعاً وقال ابو علي ابن ابي هريرة هي آية من اول كل سورة غير براءة قطعاً ولا خلافنا عندنا انها تجب قراءتها في اول الفاتحة ولا تصح الصلاة الا بها لانها كباقي الفاتحة قال الشافعي واصحابه ويسن الجهر بالبسمة

يقولوا في الفرق الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لها فاذا ترك القراءة فقد ترك التابع والمتبوع واذا ترك الموالاة فقد ترك التابع دون المتبوع فلا يبعد أن يجعل انسيان عندها وتلاجيلها ولا يجعل عندها ثم ونظيره غسل الاعضاء في الوضوء لا يحتمل تركها عمداً ولا سهواً وترك الموالاة سهواً يحتمل على الاظهر وان اوجبت في الموالاة واما ما ذكره من ترك الترتيب ناسياً فقد فرق الشيخ ابو محمد بينه وبين الموالاة بأن امر الموالاة أهون ألا نرى انه لو أدخل المصلي بترتيب الاركان ناسياً قدم

في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات البسمة وعدمها (اعلم) أن مسألة البسمة عظيمة مهمة ينبغي عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد ولهذا المحل الاعلى الذي ذكرته من وصفها اعتنى العلماء من المتقدمين والمتأخرين بشأنها وأكثروا التصانيف فيها مفردة وقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي القمشقي ذلك في كتابه المشهور وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلداً كبيراً (١) وأنا أن شاء الله تعالى أدكر هنا جميع مقاصده مختصرة وأضم إليها تنبأ لا يد منها فأقول: قد ذكرنا أن مذهبنا أن البسمة آية من أول الفاتحة بلا خلاف فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة علي الصحيح من مذهبنا كما سبق وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف قال الحافظ أبو عمرو بن عبد البر هذا قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر وطائفة وقال ووافق الشافعي في كونها من الفاتحة أحمد واسحق وأبو عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر أهل العراق وحكاه الخطابي أيضاً عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في كتابه الخلافات بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والزهري وسفيان الثوري وفي السنن الكبير له عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومحمد بن كعب رضي الله عنهم وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وداود ليست البسمة في أوائل السور كلها قرأنا في الفاتحة ولا في غيرها وقال أحمد هي آية في أول الفاتحة وليست بقرآن في أوائل السور وعنه رواية أنها ليست من الفاتحة أيضاً وقال أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره منهم هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه أيضاً ورواية عن أحمد وقال محمد بن الحسن ما بين دفتي المصحف قرآن وأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من اثبتها ولا من نفاها لا اختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفاً مجعاً عليه أو اثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالاجماع وهذا في البسمة التي في أوائل السور

السجود على الركوع لم يعتد بالسجود المتقدم ولو أدخل بالموالاة بأن طول ركعا قصيرا في الصلاة ناسيا لم يضر واعتد بما أتى به وكذلك لو ترك سجدة من الركعة الأولى أقيمت السجدة المأني بها في الركعة الثانية مقامها وإن اختلت الموالاة ولهذا لا يخل غير افعال الصلاة في خلالها إذا كانت بسيرة كل خطوة وقتل الحية ونظائرها مع أنها تخل بصورة الموالاة فلا يلزم من جعل النسيان عندا في اضعف المعبرين جعله عندا في أقوىها وقد حكي الامام بعض هذا الفرق عن الشيخ ولم يعترض عليه باز يد مما سبق وربما وجه النص المقول في أن ترك الموالاة ناسيا لا يضر بما نزل ترك الموالاة ناسيا

غير براءة وأما البسلة في أثناء سورة الفز (انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم) قرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كجر بالاجماع (واحتج) من نقاها في أول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالظن ولا يثبت إلا بالتواتر وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين» إلى آخر الحديث ولم يذكر البسلة رواه مسلم وقد سبق قريباً بطوله وبحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن من القرآن سورة ثلاثون آية شغفت لرجل حتى غفر له» وهي (تبارك الذي بيده الملك) رواه أبو داود والترمذي وقيل حديث حسن وفي رواية أبي داود تشفع قالوا وقد اجمع القراء على أنها ثلاثون آية سوى البسلة وحديث عائشة في مبدأ الوحي «إن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم» ولم يذكر البسلة في أولها» رواه البخاري ومسلم وبحديث أنس رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم وفي رواية له «فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها» قالوا ولأنها لو كانت من القرآن لكفر جاحدها وأجمعنا فلا يكفر (قالوا) ولأن أهل العدد مجمعون على ترك عدها آية من غير الفاتحة واختلفوا في عدها في الفاتحة قالوا وتقل أهل المدينة بأسرهم عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم افتتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب «تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» واحتج أصحابنا بأن الصحابة قرءوا بسم الله على أميائها في المصحف جميعاً في أوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الأعراس وتراجم السور فإن العادة كتابتها

في الصلاة كتطويل الركن القصير ونحوه والله أعلم ويكشف لك من هذا الشرح ما السبب الداعي إلى إيراد المصنف مسألة تطويل الركن القصير في خلال مسائل القراءة ومن لم يعرف هذا السبب ولم تكن فيه غباوة فإنه يتعجب من ذلك وليس في إعط الكتاب ما ينبه عليه وأما منيته كل واحد من الترتيب والمواولة وترطاً والحروف والتشديدات أركاناً تقدم في باب الأذان ما ينظر ذلك والقول بينهما قريب *

قال (أما العاشر ملاحظته ترجمته (ح) بخلاف التكبير لئلا يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة فإن لم يحسن فمتفرقة فإن لم يحسن فيأتي تسبيحاً وتلليلاً لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة) *

ذكرنا أن للصلى حالتين أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة وما ذكرناه إلى الآن كلام فيها والثانية أنه لا يقدر فيلزمه كسب القسرة عليها إما بالتعلم أو التوسل إلى مصحف يقرأه أمامه

بحمره ونحوها فلو لم تكن رأنا لما استجازوا اثباتها بخط المصحف من غير تمييز لان ذلك يحصل على اعتقاد انها قرآن فيكونون مفردين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنهم هذا بما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم قال اصحابنا هذا اقوى ادلتنا في اثباتها قال الحافظ ابو بكر البيهقي احسن ما يحتاج به اصحابنا كتابتها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها في الخلاف عن قرآن فكيف يتوهم عليهم انهم ائتمتوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن قال الغزالي في المستصفى اظهر الادلة كتابتها بخط القرآن قالونحن قنع في هذه المسألة بالظن ولا شك في حصوله (فان قيل) لعلها اثبتت للفصل بين السور (جوابه) من أوجه (احدها) ان هذا فيه تقرير لا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل (والثاني) انه لو كان للفصل اكتبت بين براءة والافعال ولمحسن كتابتها في اول الفاتحة (الثالث) ان الفصل كان ممكناً بتراجم السور كما حصل بين براءة والافعال (فان قيل) لعلها كتبت للتبرك بذكر الله (جوابه) من هذه الالوجه الثلاثة (ومن وجه رابع) انه لو كانت للتبرك لا كتبت بها في اول المصحف او لكتبت في اول براءة ولما كتبت في اوائل السور التي فيها ذكر الله كالفاتحة والانعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها فلم يكن حاجة الى البسملة ولانهم قصدوا تجريد المصحف مما ليس بقرآن ولهذا لم يكتبوا التعوذ والتأمين مع انه صح الامر بهما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة رضي الله عنها لم يسلم ولما تلا سورة الكوثر حين نزوله بسلم فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة اولي مما تبرك فيه لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأهله واصحابه من السرور بذلك وعن ام سلمة رضي الله عنها «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في اول الفاتحة في الصلاة وعدها آية» وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى (وقد آتيناك سبعاً من المثاني) قال «هي فاتحة الكتاب قال فابن السابعة قال (بسم الله الرحمن الرحيم) رواها ابن خزيمة في صحيحه ورواها البيهقي وغيره وعن انس رضي الله عنه قال «ينار رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغنى اغناء ثم رفع رأسه متبسماً فقلنا ما أضحكك يا رسول الله

سواء قدر عليه بالشرى او الاستجار او الاستعارة فان كان بالليل أو كان في ظلمة فليعه تحصيل السراج أيضاً عند الامكان فلو امتنع عن ذلك مع الامكان فليعه إعادة كل صلاة صلاحها الي أن قدر علي قراءتها واذا تعذر التعل عليه أو تأخر لضيق الوقت أو بلادته وتصدت القراءة من المصحف أيضاً فكيف يصلى هذا غرض الفصل وجلته أن لا تجزئه الترجمة وخلاف أبي حنيفة يعود ههنا بطريق الاولي ويخالف التكبير حيث يمد العاجز الى ترجمته لما قدمناه أن نظم القرآن معجز وهو المقصود فبراعى ماهو أقرب منه واما لفظ التكبير فليس بمعجز وعظم الفرض معناه فالترجمة اقرب اليه واذا عرفت ذلك فينظر ان احسن غير الفاتحة من القرآن فيجب عليه ان يقرأ سبعاً آيات من غيرها ولا يجوز له العدول الى الذكر لان القرآن باقراً أن أشبه ولا يجوز أن ينقص

فقال أنزلت علي سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم أنا عليم بك الكون فصل لك وانحر إن شئت ذلك هو
 لا يتر» رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم يقال «كانت مداً قرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم يد بسم الله ويد الرحمن ويد الرحمن» رواه البخاري وعن ابن عباس قال
 «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه
 الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه أبو داود وغيره وأخرج
 الحاكم في المستدرک أيضاً ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله
 عنهما (الاول) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه جبريل عليه السلام قرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة
 (الثاني) «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (الثالث) «كان المسلمون لا يعلمون
 اقتضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» وفي سنن البيهقي عن علي بن أبي هريرة عن ابن عباس وغيرهم
 رضي الله عنهم «أن الفاتحة هي السبع من المثاني وهي السبع آيات وأن البسملة هي الآية السابعة» وفي سنن
 الدارقطني عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن
 الرحيم : أنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها» قال
 الدارقطني رجال استأده كلهم ثقة وروى موقوفاً . فهذه الأحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي
 بكونها قرآناً حيث كتبت المطلب هنا هو الظن لا القطع خلاف ما ظنه القاضي أبو بكر الباقى
 حيث شنع علي منهجنا وقال لا يثبت القرآن بالظن وإنكر عليه الغزالي وأقام الدليل على أن الظن
 يكفي فيما نحن فيه (مما) ذكره حديث «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل

عدد الآيات الماتى بها عن السبع وإن كانت طويلة لأن عدد الآى مرعى فيها قال الله تعالى
 سبعا من المثاني «وعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع آيات» (١) فيرعى هذا العدد في بدلها وهل
 يشترط مع ذلك أن لاتنقص حروفها عن حروف الفاتحة فيه وجان أحدها لا يكتفى باعتبار
 اعتبار الآيات كما لو فاته صوم يوم طويل يجوز قضاؤه في يوم قصير ولا ينظر إلي الساعات وأصهما
 وهو المذكور في الكتاب أنه يشترط لأنها معتبرة في الفاتحة وقد أمكن اعتبارها في البذل فاشبهت
 الآيات وهذان الوجان في جملة الفاتحة مع جملة البذل فلا يمتنع أن يحمل إيتين بدلا عن آية

(١) حديثه انه عد الفاتحة سبع آيات تقدم من حديث أبي هريرة في سياق البيهقي
 من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر : وروى أيضا من طريق سعيد المقبري عن أبي سعيد
 مرفوعاً نحوه وفيه إسحاق بن عبد الواحد الموصلي وهو متروك : وروى الحاكم من طريق
 ابن جريج أخبرني أبي أن سعيد بن جبير أخبره في قوله تعالى ولقد ابتناك سبعاً من المثاني والقرآن
 العظيم قال هي أم القرآن وقرأ سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن جبير
 قرأها على عبد الله بن عباس كما قرأها قال ابن عباس فأخرجها الله لكم ما أخرجها لأحد قبلكم
 وإسناده صحيح

عليه بسم الله الرحمن الرحيم قال والقاضي معترف بهذا ولكنه تأوله على أنها كانت تنزل ولم تكن قرآنا قال وليس كل منزل قرآن قال الغزالي : وما من منصف الا ويرد هذا التأويل ويضعفه واعترف ايضا بان البسمة كتبت بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوائل السور مع اخباره صلى الله عليه وسلم أنها منزلة وهذا موم كل أحد أنها قرآنا ودليل قاطع أو كقاطع انها قرآن فلا وجه لترك بيانها لو لم تكن قرآنا (فان قيل) لو كانت قرآنا لبيها (فالجواب) أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله أنها منزلة وبإملائها على كتابه وبأنها تكتب بخط القرآن كما يبين عند املاء كل آية أنها قرآن اكتفاء يعلم ذلك من قرينة الحال ومن التصريح بالانزال (فان قيل) قوله لا يعرف فصل السور دليل على أنها لفصل (قلنا) موضع الدلالة قوله حتى ينزل فخير بنزولها وهذه صفة كل القرآن وتقدير الله لا يعرف بالشروع في سورة أخرى إلا بالبسمة فانها لا تنزل إلا في أوائل السور قال الغزالي في آخر كلامه الغرض بيان أن المسألة ليست قطعية بل ظنية وان الأدلة وان كانت متعارضة فجوالب لتأني في أرجح وأغلب (وأما) الجواب عن قولهم لا يثبت القرآن إلا بالتواتر فن وجيب (أحدهما) أن إثباتها في المصحف في معني التواتر (والثاني) أن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآنا على سبيل القطع أما ما يثبت قرآنا على سبيل الحكم فيكتفي فيه الظن كما سبق بيانه وبالسمة قرآن على سبيل الحكم على الصحيح وقول جمهور أصحابنا كما سبق (وأما) الجواب عن حديث «قسمت الصلاة» فن أوجد كراهة أصحابنا (أحدها) أن البسمة إنما لم تذكر لاندرجها في الآيتين بعدها (الثاني) أن يقال معناه فاذا انتهى العبد في قراءته إلي «الحمد لله رب العالمين» حينئذ تكون البسمة داخله (الثالث) أن يقال المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة واحترزنا بالكاملة عن قوله تعالى (وقيل الحمد لله رب العالمين) وعن قوله تعالى (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) وأما البسمة فقير مختصة (الرابع) اهله قاله قبل نزول البسمة فان النبي صلى الله عليه وسلم «كان ينزل عليه الآية فيقول ضعوها في سورة كذا» (الخامس) أنه جاء ذكر البسمة في رواية الدارقطني والبيهقي فقال «فاذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله ذكرني عبدي» ولكن اسنادها ضعيف (فان قيل) فندأجمع الامة على ان الفاتحة بسم آيات واختلف في السابعة فن جعل البسمة آية قال الرابعة (صراط الدين) إلي آخر السورة : ومن نقاها قال (صراط الدين انعمت عليهم) سادسة (وغير المغضوب عليهم) إلي آخرها هي السابعة قالوا ويرجع هذا لان به يحصل حقيقة التنصيف فيكون لله تعالى ثلاث آيات ونصف والعبد مثلها وموضع التنصيف وفي وجهه يجب ان تعدل حروف كل آية بآية من الفاتحة على الترتيب ويذهب ان تكون مثلها او اطول منها وبحكمي هذا عن الشيخ ابى محمد ان احس سبع آيات متواليه بالشرط المذكور لم يحجز العدول إلي التفرقة فان المتواليه اشبه بالفاتحة وان لم يحسنها آتي بها متفرقة واستدرك امام الحرمين فقال لو كانت الآيات المفردة لا تقيده معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله «ثم نظر» فيظهر ان لا تأمره بقراءة

(إياك نعبد وإياك نستعين) فلو علت البسمة آية ولم يعد (غير المغضوب عليهم) صار لله تعالى أربع آيات ونصف وللعبد آيتان ونصف وهذا خلاف تصريح الحديث بالتصنيف (فالجواب) من أوجه (أحدها) منع إرادة حقيقة التصنيف بل هو من باب قول الشاعر *

إذا مات كان الناس نصفين شامت وآخر من بالذي كنت أصنع

فيكون المراد أن الفاتحة قسمان فأولها لله تعالى وآخرها للعبد (والثاني) أن المراد بالتصنيف قسمان الثناء والمدح من غير اعتبار لعدد الآيات (الثالث) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات والبسمة منها كان التنصف في شطرها أقرب مما إذا قسمت بحذف البسمة فلعل المراد قسمها باعتبار الحروف (فان قيل) يرجع جعل الآية ١١٠ (غير المغضوب) لقوله فإذا قال العبد (اهدنا الصراط إلى آخر السورة) قال هؤلاء أهدى فافضة هؤلاء جمع يقتضي ثلاثة آيات وعلي قول الشافعي ليس للعبد إلا آيتان (فالجواب) أن أكثر الرواة رووه فهذا للعبد وهو الذي رواه في صحيحه وإن كان هؤلاء ثابتة في سنن أبي داود والنسائي بإسناديهما الصحيحين وعلي هذه الرواية تكون الإشارة هؤلاء إلى الكلمات أو إلى الحروف أو إلى آيتين ونصف من قوله تعالى (وإياك نستعين) إلى آخر السورة ومثل هذا

يجمع كقول الله تعالى (الحج أشهر معلومات) والمراد شهران وبعض الثالث أو إلى آيتين فحسب وذلك يطلق عليه اسم الجمع بالاتفاق ولكن اختلفوا في أنه حقيقة أم مجاز وحقيقته ثلاثة والا كثرون على أنه مجاز في الآيتين حقيقة في ثلاثة قال الشيخ أبو محمد المقدسي هذا كله إذا سلمنا أن التنصف توجه إلى آيات الفاتحة وذلك ممنوع من أصله وإنما التنصف متوجه إلى الصلاة بنص الحديث (فان قلوا) المراد قراءة الصلاة (قلنا) بل المراد قسمة ذكر الصلاة أي الذكر المشروع فيها وهو ثناء ودعاء فالثناء منصرف إلى الله تعالى سواء ما وقع منه في القراءة وما وقع في الركوع والسجود وغيرها والدعاء منصرف إلى العبد سواء ما وقع منه في القراءة والركوع والسجود وغيرها ولا يشترط التساوي في ذلك لما سبق ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أخباره بقسمة أذكار الصلاة أمراً آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد هذه الآيات التي هي من جملة المقسوم لا أن ذلك تفسير بعض المقسوم (فان قيل) يرجح كونه تفسيراً للذكر عتيقه (قلنا) ليس كذلك لأن قراءة الصلاة غير منحصرة في الفاتحة فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة فهذا الحديث هو عمدة نقلة البسمة وقد بان أمره والجواب عنه (وأما الجواب) عن حديث شفاعة تبارك وهو أن المراد

هذه الآيات المتفرقة ونجعله من لا يحسن شيئا من القرآن أصلاً ولو كان ما يحسنه من القرآن دون السبع كآية أو آيتين ففيه وجهان أحدهما أنه يجب عليه أن يكرر حتى يبلغ قدر الفاتحة وأصحها أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي هذا كله إذا أحسن شيئا من القرآن أما إذا لم يحسن فيجب عليه أن يأتي بالذكر كآية بيح والتهليل خلافاً لآبي حنيفة حيث قد لا يلزمه الذكر وقف ساكناً

ما سوى البسمة لاتها غير مختصة بهذه السورة ومحمّل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسمة فيها فلما نزلت أضيفت إليها بدليل كتابتها في المصحف ويؤيد تأويل هذا الحديث انه رواية أبي هريرة فمن ثبتت البسمة فهو أعلم بتأويله (وأما الجواب) عن حديث مبدأ الوحي وهو ان البسمة نزلت بعد ذلك كغنائرها من الآيات المتأخرة عن سورة في النزول فهذا هو الجواب المعتمد وبه اجاب الشيخ أبو حامد وسليم الرازي وغيرهما (وجواب آخر) وهو ان البسمة نزلت أولاً وروى في ذلك حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أول ما أتى علي جبريل بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله الواحد في أسباب النزول عن الحسن وعكرمة وهذا ليس بثابت فلا اعتماد عليه. وأما حديث أنس فسيأتي جوابه في مسألة الجهر بالبسمة (وأما) قولهم لو كانت قرآنًا لكفر جاحدها فجوابه من وجوب (أحدها) أن يقلب عليهم فيقال لو لم تكن قرآن لكفر مشبه (الثاني) ان الكفر لا يكون بالظنيات بل بالقطعيات والبسمة ظنية (وأما) قولهم أجمع أهل العدد علي انه لا تعد آية فجوابه من وجوب (أحدها) ان أهل العدد ليسوا كل الامة فيكون إجماعهم حجة بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك اما لانه منزههم نفي البسمة وأما لاعتقادهم انها بعض آية وانها مع أول السورة آية (الثاني) انه معارض بما ورد عن ابن عباس وغيره «من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية» وأما الجواب عن نقل أهل المدينة وإجماعهم بل قد اختلف أهل المدينة في ذلك كما سبق الخلاف عن الصحابة فمن بعدهم من أهل المدينة وغيرهم وستأتي قصة معاوية حين تركها في صلته فانكر عليه المهاجرون والانصار فأى إجماع مع هذا قال ابن عبد البر الخلاف في المسألة موجود قديماً وحديثاً قال ولم يختلف أهل مكة ان (بسم الله الرحمن الرحيم) أول آية من الفاتحة ولو ثبت إجماع أهل المدينة لم يكن حجة مع وجود الخلاف لغيرهم هذا مذهب الجمهور وأما قولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بى بن كعب «كيف تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» فجوابه ان هذا غير ثابت وإنما لفظه في كتاب الترمذى «كيف تقرأ في الصلاة فقرأ أم القرآن» وهذا لا دليل فيه وفي سنن الدارقطني عكس ما ذكره وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة «بأى شيء تستفتح القرآن اذا افتحت الصلاة قال قلت بسم الله الرحمن الرحيم» وعن علي وجابر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه والله اعلم *

بقدر القراءة ولما لك حيث قال لا يلزمه الذكر ولا الوقوف بقدر القراءة لما روى انه صلى الله عليه والله وسلم قال (١) «اذا قام احدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله فان كان لا يحسن شيتان من القرآن فليحمد الله

(١) حديث (١) اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى فان كان لا يحسن شيتان من القرآن فليحمد الله وليكبره الحاكم من حديث رفاعة بن رافع يلفظ لاتم صلاة احدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله الحديث بطوله ولفظه فان كان معك قرآن فأقرأ به والا فاحمد الله وكبره وحله وقد تقدم في اوائل الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم: قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا لها في الجهر حكم باقي الفاتحة والسورة هذا قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء أما الصحابة الذين قالوا به فرواه الحفاظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وابن عمر وابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وقيس بن مالك وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي وعبد الله جعفر (١) ومعاوية وجاعة المهاجرين والانصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر فانكروا عليه فرجع إلى الجهر بهارضى الله عنهم أجمعين (قال الخطيب) وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكروا وأوسع من أن يحصروا ومنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو أثل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسلم بن عبد الله ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولي ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو الشعثاء ومكحول وجيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه محمد بن علي والازرق بن قيس وعبد الله بن مغفل بن مقرن وهؤلاء من التابعين قال الخطيب ومن قبله بعد التابعين عبد الله بن عمر العمري والحسن بن زيد وعبد الله بن حسن وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهويج ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء وزاد في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وقهله ابن عبد البر عن بعض

(١) ٥

ويكبره» وروى أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أني لا أستطيع أن أخذ شيئا من القرآن فلعني ما يجزي في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» (١) ثم هل يتعين شيء من الأذكار أم يتخير فيها فيه وجهان أحدهما أن السكحات المذكورة في الخبر الثاني متعينة لظاهر الأمر وعلي هذا اختلفوا منهم من قال تكفي هذه

(١) (حديث) أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزي في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أبو داود واحمد والنسائي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني واللفظ له من حديث أبي أوفى بهذا أو أتم منه وفيه إبراهيم السكيت وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه إخراج حديثه وضعفه النسائي وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال في شرح المذهب رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف وكان سببه كلامهم في إبراهيم وقال ابن عدى لم أجد له حديثا منكرا المتن انتهى ولم ينفرد به بل رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في إسناده الفضل بن موفق ضعفه أبو حاتم *

هؤلاء وزاد فقال هو قول جماعة أصحاب ابن عباس طاوس وعكرمة وعروة بن دينار وقول ابن جريج ومسلم بن خالد وسائر أهل مكة وهو أحد قولي ابن وهب صاحب مالك وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي والجهر بالبسطة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ واختاروه وصنفوا فيه مثل محمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي والخطيب وأبي عمرو بن عبد البر وغيرهم رحمهم الله. وفي كتاب الخلافات للبيهقي عن جعفر بن محمد قال اجتمع (١) محمد صلى الله عليه وسلم علي الجهر «يسم الله الرحمن الرحيم» ونقل الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر «يسم الله الرحمن الرحيم» وقال أبو جعفر محمد بن علي لا ينبغي الصلاة خاف من لا يجهر. قال أبو محمد واعلم أن أئمة القراءة السبعة (منهم) من يري البسطة بلاخلاف عنه (ومنهم) من روى عنه الامران وليس فيهم من لم يسلم بلاخلاف عنه قد بحثت عن ذلك أشد البحث فوجدته كما ذكرته. ثم كل من رويت عنه البسطة ذكرت بلفظ الجهر بها إلا روايات شاذة جاءت عن حمزة رحمه الله بالاسرار بها وهذا كله مما يدل من حيث الاجمال علي ترجيح اثبات البسطة والجهر بها. وفي كتاب البيان لابن أبي هاشم عن أبي القاسم بن السلسي قال كنا قرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول فاتحة الكتاب وفي أول سورة البقرة بين السورتين في الصلاة وفي الغرض كان هذا منذهب القراءة بالمدينة وذهبت طائفة الى أن السنة الاسرار بها في الصلاة السرية والجهرية وهذا حكاه ابن المنذر عن علي بن ابي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحامد والاوزاعي والثوري وابي حنيفة وهو منذهب أحمد بن حنبل وابي عبيد وحكي عن النخعي وحكي القاضي ابو الطيب وغيره عن ابن ابي ليلى والحكم ان الجهر والاسرار سواء (واعلم) ان مسألة الجهر ليست مبنية علي

مسألة الاسرار
له أجمع أصحاب
عليه

الكلمات الخمس لانه قال علمني ما يجزئني في صلاتي والتي صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذه الكلمات وبهذا قال ابو علي الطبري والقاضي ابو الطيب ومنهم من قال يضم اليها كلمتين اخريين حتى تصير سبعة أنواع فيكون كل نوع بدلا عن آية والمراد بالكلمات ههنا أنواع الله تعالى الالفاظ المفردة واصحها انه لا يتعين شيء من الاذكار وبه قال ابو اسحق المروزي وهذا هو الذي ذكره في الكتاب لانه أطلق فقال يأتي بتيسيح وتهيل وعلي هذا فترض الجهر للكلمات الخمس جري علي سبيل التمثيل وهل يشترط ان لا تنقص حروف ما يأتي به عن حروف الفاتحة وفيه جهان كما ذكرنا فيما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن والاصح وهو المذكور في الكتاب انه شرط ثم قال امام الحرمين لا يرعي ههنا الا الحروف بخلاف ما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن فانه يرعي عدد الايات وفي الحروف الخلاف وقال في التهذيب يجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر ويقام كل نوع

مسألة اثبات البسلة لان جماعة ممن يرى الاسرارها يعتقدونها قرآنا بل يرونها من سنته كالتعود والتأين وجماعة ممن يرى الاسرارها يعتقدونها قرآنا وانما أسروا بها جهر اولئك لما ترجع عند كل فريق من الاخبار والآثار . واحتج من يرى الاسرار بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وإيا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتشون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخاري وعن أنس أيضا رضي الله عنه « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإيا بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم وعنه « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وإيا بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتشون بالحمد لله رب العالمين لا يذكر بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » رواه مسلم وفي رواية الدارقطني « فلم أسمع احدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه مسلم وروى عن ابن عبد الله بن مغفل قال « سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني اياك والحدث فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع رجلا منهم يقوله فاذا قرأت قل الحمد لله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة بيسم الله الرحمن الرحيم ولا ابكر ولا عمر رضي الله عنهما » قالوا ولان الجهر بها منسوخ قال سعيد بن جبير « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بمكة وكان اهل مكة يدعون مسيلة الرحمن فقالوا ان محمدا يدعو الي إلها يامة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخضاها فاجهر بها حتى مات » قالوا وسئل الدارقطني بمصر حين صنف كتاب الجهر فقال لم يصح في الجهر بها حديث . قالوا وقال بعض التابعين الجهر بها بدعة قالوا وقياسا على التعود . قالوا ولانه لو كان الجهر ثابتا لقل قلا متواترا أو مستفيضا كوروده في سائر القراءة واحتج أصحابنا والجهر رعي استحباب الجهر بأحاديث وغير هاجمها ولخصها الشيخ أبو محمد القاسمي فقال (اعلم ان الاحاديث الواردة في الجهر كثيرة (منهم) من صرح بذلك (ومنهم) من فهم من

مقام آية وهذا أقرب تشبيها لمقاطع الأنواع بغايات الآيات وهل الادعية المحضة كالآنية فيه تردد للشيخ أبي محمد قال امام الحرمين والاشبه ان ما يتعلق بامور الآخرة كالآنية تدون ما يتعلق بالدينا ويشترط ان لا يقصد بالذكر الماتى به شيئا آخر سوى البدلية كما اذا استفتح أو تعوذ على قصد اقامة مستهما ولكن لا يشترط قصد البدلية فيما ولا في غيرهما من الاذكار في أظهر الوجوهين وان لم يحسن شيئا من القران والاذكار فعليه ان يقوم بقدر الفائدة ثم يركم وكل ما ذكرناه فيما اذا لم يحسن الفائدة أصلا »

عبارته لم يرد تصريح بالاسرار بها علي النبي صلى الله عليه وسلم إلا روايتان (احدهما) عن ابن مغفل وهي ضعيفة (والثانية) عن أنس وهي معقدة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضح ان شاء الله تعالى (ومنهم) من استدل بحديث « قست الصلاة » السابق ولادليل فيه علي الاسرار (ومنهم) من يستدل بحديث عن عائشة وحديث عن ابن مسعود واعتماد علي حديث أنس وابن مغفل لم يدع أبو الفرج بن الجوزي في كتابه التحقيق غيرهما فقال لناحديتان فذكرهما وسنوضح أنه لا حاجة فيهما وأما أحاديث الجهر فالحجة قائمة بما يشهد بها بالصحة (منها) وهو ما روى عن ستة من الصحابة أبي هريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلي بن أبي طالب وسمر بن جندب رضي الله عنهم: أما أبو هريرة فوردت عنه أحاديث دالة علي ذلك من مائة أوجه (الاول) ما هو مستنبط من نفق علي صحته رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة « قال في كل صلاة قراءة » وفي رواية « بقراءة » وفي أخرى « لا صلاة الا بقراءة » قال أبو هريرة « فأعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم وما أخفاه أخفيته لكم » وفي رواية « فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعكم وما أخفى منا أخفيته منكم » كل هذه الالفاظ في الصحيح بعضها وفي الصحيحين وبعضها في أحدهما ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كن يجهر في صلاته بالبسلة فدل علي أنه سمع الجهر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي الجهر بالتسمية مذهب لابي هريرة حفظ عنه واشتهر به ورواه عنه غير واحد من أصحابه (الوجه الثاني) حديث نعيم بن عبد الله المجر قال « صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى اذا بلغ ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر واذا قام من الخلوس من الاتنين قال الله أكبر ثم يقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي في سننه وابن خزيمة في صحيحه قال ابن خزيمة في مصنفه فاما الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك ولا ريب عند أهل المعرفة بالخبر في صحة سند واتصاله فذكر هذا الحديث ثم قال قد بان وثبت ان النبي

قال « فان لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه ثم يأتي بالنصف الاخير » • اصل المسألة ان من يحسن بعض الفاتحة دون بعض يكره ان يأتي به ويدل الباقي فيه وجهاً وقيل قولان (احدهما) أنه يكره ما يحسن قدر الفاتحة ولا يعدل إلى غيره لان بعضها اقرب الي الباقي من غيرها فصار كما اذا احسن غيرها من القرآن لا يعدل الي الذكر (واضحهما) أنه يأتي به ويدل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون اصلاً وبدلاً ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « امر ذلك السائل بالكلمات الخمس » ومنها الحمد لله وهذه الكلمات من جملة الفاتحة ولم يأمره بتكررها

صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واخرجه ابو حاتم ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وقال هذا حديث صحيح وكلهم ثقات ورواه الحاكم في المستدرک علي الصحيح وقال هذا حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم واستدل به الحافظ البيهقي في كتاب الخلافيات ثم قال رواة هذا الحديث كلهم ثقات مجمع علي عدالتهم محتج بهم في الصحيح : وقال في السنن الكبير وهو اسناد صحيح وله شواهد واعتمد عليه الحافظ ابو بكر الخطيب في اول كتابه الذي صنعه في الجهر بالبسملة في الصلاة فرواه من وجوه متعددة مرضية ثم قال هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل في اتصاله وحقه رجاله (الوجه الثالث) مارواه الدارقطني في سننه من طريقين عن منصور بن ابي مزاحم قال حدثنا ادريس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي آية من كتاب الله اقرؤوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية لسابعة » في رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني رجال اسناده كلهم ثقات . وقال الخطيب قد روى جماعة عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به : فذكر هذا الحديث » وقال بدل قرأ جهر . وعن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفتتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » وعن أبي حازم عن ابي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال الشيخ ابو محمد القسدي فلا عذر لمن يترك صريح هذه

وهذا الخلاف فيما اذا كان يحسن للباقي بدلا أما اذا لم يحسن الا ذلك البعض فيكرره بلا خلاف اذا قرر ذلك فلأحسن النصف الثاني دون الاول فقد قال في الكتاب يأتي بالذكر بدلا عن النصف الاول ثم يأتي بالنصف الثاني وهذا جواب علي الوجه الاصح ويجب أن يقدم البدل للنصف الاول علي قراءة النصف الثاني رعاية للترتيب كما يجب للترتيب في اركان الصلاة وفي كلمات الفاتحة وحكي في التهذيب وجها أنه لا يشترط الترتيب بين البدل والاصل وكيف ماقرأ جاز وأما اذا فرعنا علي الوجه الاول وهو أنه يكرر القدر الذي يحسنه فلا يأتي في هذه الصورة للنصف الاول يبدل بل يكرر النصف الاخير وليعلم لهذا الوجه قوله آتي بالذكر بدلا عنه بالواو وكذا قوله ثم يأتي بالنصف الاخير لان كلمة ثم للترتيب وقد ذكرنا وجها أنه لا يجب الترتيب ولو كان الامر بالعكس فكان يحسن النصف الاول دون الثاني فلي في الوجه الاول يكرره وعلي الاصح يأتي بالنصف الاول ثم بالذكر بدلا عن الثاني *

قال (فان تعلم قبل قراءة البدل لزمه قراءتها وان كان بعد الركوع فلا وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان) *

الاحاديث عن أبي هريرة ويعتمد روايته حديث «قسمت الصلاة» وبمحملة على ترك التسمية مطلقا أو على الاسرار وليس في ذلك تصريح بشيء منها والجميع رواية صحابي واحد لا توفيق بين رواياته أولي من اعتقاد اختلافها مع أن هذا الحديث الذي رواه الدارقطني بإسناده حديث «قسمت الصلاة» بعينه فوجب حمل الحديثين على ما صرح به في أحدهما . وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عنهما رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين» وفي رواية «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية» والحاكم في المستدرک وابن خزيمة والدارقطني وقال إسناده كلهم ثقات وهو إسناد صحيح وقال الحاكم في المستدرک هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فمدها آية الحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات مالك يوم الدين أرحم أباك وقال هكذا إياك نعبد وإياك نستعين وجمع خمس أصابعه» قال أبو محمد لما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه المقاطع أخبر عنه أنه عند كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان وفي عمر بن هارون هذا كلام لبعض الحفاظ إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله قرأ في الصلاة فرواه الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده وذكر الرازي له تأويلات ضعيفة أبطلتها في الكتاب الطويل وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک بإسنادهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

جميع ما سبق فيما إذا استمر العجز عن القراءة في الصلاة فاما إذا تعل الفاتحة في أثنائها أو لقته انسان أو احضر مصحف وتمكن من القراءة منه فينظر ان اتفق ذلك قبل الشروع في قراءة البديل فعليه أن يقرأ الفاتحة وان كان في خلال قراءة البديل مثل ان اتى بنصف الاذكار ثم قدر على قراءة الفاتحة فعليه قراءة النصف الاخير وفي الاول وجهان احدهما لا يجب كما اذا شرع في صوم الشهر ثم قدر على الاعتناق لا يلزمه العدول الي الاعتناق وأظهرهما يجب كما اذا وجد الماء قبل تمام التيمم يبطل تيممه وان كان ذلك بعد قراءة البديل وبعد الركوع فلا يجوز الرجوع وقد مضت تلك الركعة على الصحيح وان كان بعد القراءة وقبل الركوع فوجهان احدهما عليه قراءة الفاتحة لان محل القراءة باق وقد قدر عليها وأظهرهما لا يجب لان البديل قد تم ونأدى الغرض به واشبهه ما لو اتى المكفر بالبطل ثم قدر على الاصل أو صلى بالتيمم ثم قدر على الوضوء ويجوز أن يعلم قوله لزمه قراءتها بالواو لان قوله قبل قراءة البديل يتناول ما اذا لم يشرع في البديل أصلا وما اذا شرع لكن لم

رضي الله عنها قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم هذا اسناد صحيح وليس له علة وأخرج الدارقطني حديثين كلاهما عن ابن عباس وقال في كل واحد منهما هذا اسناد صحيح ليس في رواه مجروح (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وسلم « جهر بيسم الله الرحمن الرحيم » (والثاني) « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » وهذا الثاني رواه الترمذي وقال ليس اساده بذلك قال أبو محمد المقدمي فمصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صحها الأئمة لم يذكر ابن الجوزي في التحقيق شيئا منها بل ذكر حديثا رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض » قال ابن الجوزي وعمر بن حفص اجمعا على تركه وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يوم انه ليس عن ابن عباس في الجهر سوى هذا الحديث الضعيف: وأما حديث أنس فلا استدلال به من اوجه (الاول) ان في صحيح البخاري من حديث عمرو بن عاصم عن همام وجبر عن قتادة قال « مثل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت مدأ » ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم بعد بسم الله وبعد الرحمن الرحيم » قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الخازمي هذا حديث صحيح لا تعرف له علة قال وفيه دلالة على الجهر مطلقا يتناول الصلاة وغيرها لان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اختلفت في الجهر بين حالتي الصلاة وغيرها لبيننا أنس ولما أطلق جوابه وحيث اجاب بالبسملة دل على النبي صلى الله عليه وسلم يمجهر بها في قراءته ولولا ذلك لأجاب أنس (الحمد لله رب العالمين)

يشتمه حتى تعلم الفاتحة وقد ذكرنا في الصورة الثانية وجهين ويجوز أن يعلم قوله فوجهان في الصورة الأخيرة أيضا لان صاحب البيان ذكر طريقا آخر أنه لا يجب قراءة الفاتحة وجبا واحدا • قال « ثم بعد الفاتحة سنتان أحدهما التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة وفي جهر الامام به خلاف والاظهر الجهر وليؤمن المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده » •

بيننا أن لركن قراءة سنتين لاحقتين تستغل ذكرهما حين فرغ من احكام الفاتحة أحداها التأمين فيستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة أو في الصلاة أن يقول عقيب الفراغ آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ومعنى السكلمة ليكن كذلك وفيها لغتان القصر والممد

(١) (قوله) يستحب عقب الفراغ من الفاتحة آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانه يشير الى ما رواه الدارقطني والحاكم من طريق الربيعي عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته وقال آمين قال الدارقطني اسناده حسن والحاكم صحيح على شرطهما والبيهقي حسن صحيح وعند النسائي من طريق نسيم الجعفي عن ابى هريرة صلى الله عليه وسلم رفع صوته ولا الضالين قال آمين ثم قال والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة رسول الله ﷺ وعلقه البخاري •

وحدثنا أبو بكر التيسابوري قال حدثنا الربيع قال ثنا الشافعي فذكره الا انه قال فلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأم القرآن ولم يقرأ السورة بعدها فذكر الحديث وزادوا الانصاري ثم قال فلم يصل بعد ذلك الاقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأم القرآن وللسورة ورواه الشافعي من وجه آخر وقال فتاداه المهاجرون والانصار حين سلم بامعاوية أسرقت صلاتك أين (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما اورد في إسناد هذا الحديث ومثته ويكفي اننا على شرط مسلم (الوجه الرابع) روى الدارقطني في سننه ومسنده عن المعتمر بن سليمان عن ابيه عن انس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة يسبغ الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني اسناده صالح وفيه عن محمد بن ابي السري السقلاني قال صليت خلف للمعتمر بن سليمان مالا اصى صلاة المغرب والصبح فكان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وصحمت المعتمر يقول ما آلو ان اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما آلو ان اقتدى بصلاة أنس بن مالك وقال أنس رضي الله عنه ما آلو ان اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني إسناداه كلهم ثقات وأخرجهم الحاكم في المستدرک وقال رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات وأخرج الحاكم أيضا عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم رواه كلهم ثقات قال الحاكم في هذه الاخبار معارضة لحديث قتادة عن أنس السابق في ترك قراءة البسمة وهو كما قال لانه اذا صح عنه ما ذكرناه فعلا ورواية

حتى أن للمسجد للجنة (٢) ويروى عن أبي هريرة قال كان اذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امن من خلفه حتى كان للمسجد ضجة (١) ولان المتقدمين تابعين للامام في التأمين فانه انما يؤمن بقراءته في تبعه في الجهر كما يتبعه في التأمين ومنهم من اثبت قولين في المسألة ولكن لاعلي الاطلاق

(١) حديث (أبي هريرة) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمن أمن من خلفه حتى ان للمسجد ضجة لم أره بهذا اللفظ لكن روى عنه ابن ماجه من حديث بشر بن رافع عن ابي عبد الله بن عمر أبي هريرة عن ابي هريرة قال ترك الناس التأمين كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال أمين حتى يسبغ أهل الصف الاول فيرجع بها المسجد ورواه ابو داود من هذا الوجه بلفظ حتى يسمع من يليه من الصف الاول ولم يذكر قول أبي هريرة وشرب بن رافع ضعيف وابن عمر أبي هريرة قبل لا يعرف وقد وثقه ابن حبان (تنبيه) قال ابن الصلاح في الكلام على الوسيط هذا الحديث أورده الفزاري هكذا فيما لا امام الحرمين انه اورد في نهايته كذلك وهو غير صحيح مرفوعا واما رواه الشافعي من حديث عطاء قال كنت اسمع الائمة ابن الربيع من يده يقولون آمين حتى ان للمسجد للجنة وقال التتوي مثل ذلك وزاد هذا غلط منهما وكانه وابن الصلاح اراد ان لفظ الحديث والحق معها لكن سياق ابن ماجه يعطي بعض معناه كما اسلفناه *

فكيف يظن به انه يروى ما يفهم خلافه فهو لم يقتد في جهره بها الا برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ففي الصحيحين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس «إني لا آكوا ان أصلي بك كما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بنا» قال ابو محمد المقدسي قد حصل لنا والحمد لله عدة احاديث جياذ في الجهر
 وتعرض ابن الجوزي لتضعيف بعض رواته عن أنس لم نذكرها نحن وتعرض عما ذكرناه لرواية شريك
 وطعن فيه (وجواب) ما قال ان شريكاً من رجال الصحيحين ويكفي أن نحتج بما احتج به البخاري
 ومسلم وفيما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة للشهود لها بالصحة ما يرد قول ابن الجوزي انه لم يصح عن
 أنس شيء في الجهر: وأما حديث علي رضي الله عنه الذي بدأ الدارقطني بذكره في سننه قال «كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلاته قال الدارقطني هذا إسناد علوي لا بأس به وقد
 احتج به ابن الجوزي على المالكي في تركهم البسمة في الصلاة ولم يحتج في المسألة بغيره ثم ساق الدارقطني
 الروايات في ذلك عن غير علي من الصحابة ثم ختمها برواية عنه حين قال مثل علي رضي الله عنه عن
 السبع المثاني فقال (الحمد لله رب العالمين) قليل إنما هي ست آيات فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)
 آية قال الدارقطني إسناده كلهم ثقات وإذا صح أن علياً يعتقدها من الفاتحة فلها حكم باقيها في الجهر
 وأما حديث سمرة فأخرجه الدارقطني والبيهقي عن حميد عن الحسن عن سمرة رضي الله تعالى عنه
 قال «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان سكته إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكته
 إذا فرغ من القراءة» وأنكر ذلك عمران بن حصين فكتبوا إلى أبي بن كعب وكتب ان صدق
 سمرة قال الدارقطني كلهم ثقات وكان علي بن الحسين يثبت ممح الحسن من سمرة قال الخطيب ف قوله
 سكته إذا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) يعني إذا أراد ان يقرأ لأن السكته إنما هي قبل قراءة
 البسمة لا بعدها (وأما الجواب) عن استدلالهم بحديث أنس «كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله
 رب العالمين» وعن حديث عائشة فهو ان المراد كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة
 وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات لان البسمة مروية عن عائشة رضي الله عنها فعلا ورواية عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم
 وهما ممن صح عنه الجهر بالبسمة فدل علي ان مراد جميعهم اسم السورة فهو كقوله بالفاتحة وقد
 ثبت ان اول الفاتحة البسمة فتمين الابتداء بها وأما الرواية التي في مسلم «لم اسمع احداً منهم يقرأ

بل فيما اذا جهر الامام اما اذا لم يجهر الامام فيجهر المأمون لينتبه الامام وغيره ومنهم من حل النصفين
 على حالين فحيث قل لا يجهر للمأمومون ارادوا اذا قل للمقتدون او صغر المسجد وبلغ صوت
 الامام القوم فيكفي اسماعه ايام التأمين كاصل القراءة وان كثر القوم يجهرون حتى يبلغ الصوت
 الكل والاحب ان يكون تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لما روى عن أبي هريرة

(بسم الله الرحمن الرحيم » قال أصحابنا هي رواية لفظ الاول بالمعنى الذي فيه الراوى عبر عنه علي قدر فهمه فأخطأ ولو بلغ الحديث بلفظه الاول لاصاب فان اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ولم يخرج البخارى والترمذى وابوداؤد وغيره والمراد به اسم السورة كما سبق وثبت في سنن الدارقطى عن أنس قال « كننا نصلى خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يفتحون بأم القرآن فيما يجهر به » قال الدارقطى هذا صحيح وهو دليل صريح لتأويلنا قد ثبت، الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل ماظهر خلاف ذلك . قال الشيخ أبو محمد المقدسى ثم للناس في تأويله والكلام عليه خمس طرق (إحداها) وهي التي اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتولونه واضطرابه واختلاف الفاظه مع تغاير معانيها فلاحجة في شيء منها عندى لانه قال مرة كانوا يفتحون (بالحمد لله رب العالمين) ومرة كانوا لا يجهرون (بسم الله الرحمن الرحيم) ومرة كانوا لا يقرئونها ومرة لم أسمعهم يقرئونها ومرة قال وقد سئل عن ذلك كبرت ونسيت فحصل هذه الطريقة إنما نحكم بتعارض الروايات ولا نحصل بعضها أولي من بعض فيسقط الجسيم ونظير ما فعلوا في رد حديث أنس هذا ما نقله الخطابي في معالم السنن عن أحمد بن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارعة لاضطرابه وتولونه وقال هو حديث كثير الالوان (الطريقة الثانية) أن نرجح بعض الفاظه هذه الروايات المختلفة على باقية ونرد ما خالفها اليها فلانجد الرجحان الالارواية التي علي لفظ حديث عائشة «أنهم كانوا يفتحون بالحمد لله» أى بالسورة وهذه طريقة الامام الشافعي ومن تبعه لان أكثر الرواة

رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا أمن الامام امنتم الملائكة فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » (١) فان لم يتفق ذلك أمن غيب تأمينه « واما لفظ الكتاب فلك ان تعلم قوله التأمين بالميم لانه روى مالك أنه لا يسن تأمين للمصلى أصلا وعنه رواية اخرى أن الامام لا يؤمر في الجهرية ورواية أخرى ان الامام والمساوم يؤمنان لكن يسران وهو

(١) « حديث » ابى هريرة إذا امن الامام امنتم الملائكة فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من طريق الزهرى عن سويد وابى سلمة عنه إلا قوله امنتم الملائكة فاقرده بها البخارى ولفظه إذا امن الامام فامنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه نعم اتفقا عليه عن طريق الاعرج عن ابى هريرة لفظ آخر اذا قال احدكم في صلاته آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احدهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية اذا قال القارى ولا الضالين فقال من خلقه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه وله طرق: (تنبيه) ذكر الزالى في الوسيط وفي الوجيز زيادة ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال ابن الصلاح وهي زيادة ليست بصحيحة وليس كما قال كما بينته في طرق الاحاديث الواردة في ذلك .

على هذا اللفظ ولقولني رواية الدارقطني « بأم القرآن » فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير القاتحة أو يبدأ بغيرها ثم اقررت الرواية عنه (فمنهم) من أداها بلفظه فأصاب (ومنهم) من فهم منه حذف البسمة فغير عنه بقوله « كانوا لا يقرؤون » أو فلم أسمعهم يقرؤون البسمة (ومنهم) من فهم الاسرار فغير عنه (فان قيل) اذا اختلفت الفاظ روايات حديث قضي المبين منها على المحمل فان سلم أن رواية يفتحون محتملة فرواية لا يجهرون تعين المراد (قلنا) ورواية « بأم القرآن » تعين المعنى الآخر فاستويا وسلم لنا ما سبق من الاحاديث المصرحة بالجهر عن أنس وغيره وتلك لا تحتمل تأويلا وهذه امكن تأويلها بما ذكرناه فأولت وجه بين الروايات والفاظها (الطريقة الثالثة) ان يقال ليس في هذه الروايات ما ينفي احاديث الجهر الصحيحة السابقة أما الرواية المتفق عليها فظاهرة واما قوله لا يجهرون فلما راد به نفي الجهر الشديد الذي نهي الله تعالى عنه بقوله تعالى (ولا تجهروا بالصلاة) ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا) فنفى أنس رضي الله عنه الجهر الشديد دون اصل الجهر بدليل انه هو روى الجهر في حديث آخر واما روايته من روى يسرون فلم يرد حقيقة الاسرار وهذه طريقة الامام ابى بكر بن خزيمة وانما اراد بقوله يسرون التوسط المأمور به الذي هو بالنسبة الى الجهر المنهي عنه كالاسرار واختار هذا اللفظ مبالغة في نفي الجهر الشديد المنهي عنه وهذا معنى ما روى عن ابن عباس انه قال الجهر (يسم الله الرحمن الرحيم) قراءة الاعراب اراد الجهر الشديد قراءة الاعراب لجهلهم وشدهم لان ابن عباس ممن رأى الجهر

مذهب أبي حنيفة ولذلك اعلم قوله والاعظم الجهر بعلامتها وقوله ممدودة أو مقصورة ثالثة على تقدير السكامة وقوله وفي جهرا للمأموم به خلاف أى الصلاة الجهرية واما في السرية فالجبوب الاسرار للمأموم وغيره بلا خلاف ثم قوله خلاف يجوز أن يريد به قولين جوابا على الطريقة المشهورة وبمجرد أن يريد به طريقين وهما الاول والثالث فقد ذكرهما في الوسيط فان كان الاول فقولوا والاعظم الجهر أى من القولين وان كان الثاني فالمعنى والاعظم مما قيل في المسألة انه يجهر *

قال (الثانية السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما وفي الثالثة والاربعة قولان منصوبان الجديدها تستحب (ح) وان كان العمل على تقديمها لما موم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع وان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجن) *

(قوله) وان يقول عقب الفراغ من قراءة القاتحة آمين خارج الصلاة او في الصلاة ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ : (قلت) روى البخارى في الدعوات من صحيحه من حديث ابى هريرة رفته اذا امن القارىء قاموا قاصصا بالقارىء اعم من ان يكون داخل الصلاة او خارجها وفي رواية لها اذا قال القارىء غير المنفصوب عليهم ولا الضالين فقال من خلقه آمين الحديث وقد تقدم حديث الدارقطني والحاكم بلفظ كان اذا فرغ من قراءة ام القرآن قال آمين *

بالبسمة كما سبق (الطريقة الرابعة) رجحها الامام ابن خزيمة وهي ردها جميع الروايات الى معني
 انهم كانوا يسرون بالبسمة دون تركها وقد ثبت الجهر بها بالاخبار السابقة عن انس
 وكان انس بالغ في الرد علي من انكر الاسرار بها فقال « انا سميت خلف النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفائه فرأيتهم يسرون بها » اى وقع ذلك منهم مرة او مرات لبيان الجواز
 ولم يرد اللوام بدليل ما ثبت عنه من الجهر رواية وفعل كما سبق فتكون احاديث انس قد دلت
 علي جواز الامرين ووقوعها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما الجهر والاسرار ولهذا اختلفت
 افعال الصمد الاول في ذلك وهو كالاختلاف في الاذان والاقامة قال أبو حاتم بن حبان هذا عندى
 من الاختلاف المباح والجهر أحب الي فعلي هذا قول من روى « لم يقرأ » أى لم يجهر ولم يسمعهم
 يقرؤن أى يجهرون (الطريقة الخامسة) أن يقال نطق انس بكل هذه الالفاظ المروية في مجالس
 متعددة بحسب الحاجة اليها في الاستدلال والبيان (فان قيل) هلا حملتم حديث انس رضي الله
 عنه على أن آخر الامرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بدليل أنه حكى ذلك عن الخلفاء بعده
 (قلنا) منع ذلك ان الجهر مروى عن انس من فعله كما سبق من حديث المعتمر عن ابيه عن انس
 فلا يختار انس لنفسه الا ما كان آخر الامرين قال أبو محمد وان من اترجيح الجهر فيما نقل انس قلنا
 هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المصححة بخذف البسمة أو بعدم الجهر بها قد عللت وعورضت باحاديث
 الجهر الثابتة عن انس والتعليل يخرجها من الصحة إلى الضعف لان من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً
 ولا مللاً وان اتصل به ينقل عدل ضابط عن مثله فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه علي علة خفية
 قاذية في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواته ولا ينع حينئذ إخراجها في الصحيح لانه في نفس الامر
 ضعيف وقد خفي ضعفه وقد تخفى العلة علي أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم فكيف والامر هنا
 بالعكس ولهذا امتنع البخارى وغيره من إخراجها وقد علل حديث انس هذا بآنية أو جهذ كرها أبو محمد
 مفصلة وقال الثامن فيها أن اباسلة سعيد بن زيد قال سألت انساً « أكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يستنبح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسأني عن شيء ما أحفظه
 وما سألتني عنه أحفظك » رواه احمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في كتابه والدارقطني في سننه وقال
 إسناده صحيح وهذا دليل علي توقف انس وعدم جزمه واحداً من الامرين وروى عنه الحزم بكل واحد
 منهما فاضطربت احاديثه كلها صحيحة متعارضة فسقطت وان ترجح بعضها فالترجيح الجهر لكثرة

يسن للامام والمنفرد قراءة سورة بعد الفاتحة في ركعتي الصبح والاوليين من سائر الصلوات
 لما ساقى وأصل الاستعجاب يتادى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتي ان السورة
 القصيرة أولي من بعض سورة طويلة وروى القاضي الروياني عن احمد انه يجب عنده قراءة شيء من
 القرآن وهل يسن قراءة السورة في الثالثة من المغرب وفي الثالثة والرابعة من الرباعيات فيه قولان

احاديثه ولأنه أثبت فهو مقدم على النفي ولعل النسيان عرض له بعد ذلك : قال ابن عبد البر من حفظ عنه حجة على مسأله في حال نسيانه والله اعلم * وأما الجواب عن حديث ابن عبد الله بن مغفل قال أصحابنا والحفاظ هو حديث ضعيف لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول : قال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لأن ابن عبد الله مجهول وقال ابن عبد البر ابن عبد الله مجهول لا يقوم به حجة وقال الخطيب أبو بكر وغيره هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبد الله مجهول ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي حديث حسن لأن مداره على مجهول ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة السابقة وذكره في تأويله وحين (أحدهما) قال أبو الفتح الرازي في كتابه في البسلة إن ذلك في صلاة سرية لا جهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسلة وغيرها رفعا يسمعه من عنده فنهاه أبوهم عن ذلك وقال هذا محدث والقياس أن البسلة لها حكم غيرهما من القرآن في الجهر والأسرار (الثاني) جواب أبي بكر الخطيب قال ابن عبد الله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر في الحديث الصحيح عن أبي هريرة في الجهر لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة من شيوخهم وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لأصحابه « ليئني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم » فكان أبو هريرة يقرب من النبي ﷺ وعبد الله بن مغفل يبعد لخداثة سنه ومعلوم أن القاري يرفع صوته ويجهر بقراءة تنفي أنماها أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسلة لأنه بعيد وهي أول القراءة وحفظها أبو هريرة لقربه واصفائه وجوده حفظه وشدة اعتناؤه * وأما الحديث ابن مسعود رضي الله عنه (جوابه) أنه ضعيف لأن من رواه محمد بن جابر التامي عن حماد بن إبراهيم عن ابن مسعود ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ مضطرب الحديث لاسيما في روايته عن حماد بن أبي سليمان . هذا (وفيه) ضعف آخر وهو أن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود بالاتفاق فهو منقطع ضعيف وإذا ثبت ضعفه من هذين الوجهين لم يكن فيه حجة (ولو كانت) لكانت الأحاديث الصحيحة السابقة المصروفة بالجهر مقدمة لصحتها وكثرها ولاها أثبت وهذا نفي والأثبات مقدم . وأما قول سعيد بن جبيرة أن الجهر منسوخ

الجديد أنها تسن لكن تجعل السورة فيها أقصر لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان « يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل

(١) (حديث) أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك مسلم في صحيحه بهذا وفي لفظ قدر قراءة لم تنزل السجدة بدل قدر ثلاثين آية وللمنى واحد ووقع هذا الحديث في الأصل بما للفرزاني بما للإمام بلقظ قدر سبعين آية قال ابن الصلاح وهو وهم تسلسل وتواردوا عليه *

فلا حجة فيه وإن كان قد روى متصلا عنه عن ابن عباس. وقال قاتل الله تعالى (ولا تجهروا أصواتكم) فلا تسمع المشركون فيه زعمون (ولا تخافت) عن أصحابك فلا تسمعهم (وابتغ بين ذلك سبيلا) وفي رواية «تخفف النبي صلى الله عليه وسلم بيسم الله الرحمن الرحيم» قال البيهقي يعني والله أعلم تخفف بها دون الجهر الشديد الذي يبلغ إسماع للمشركين وكان يجهروا بها جهرأ بيسم أصحابه. قال أبو محمد وهذا هو الحق لأن الله تعالى كما نهى عن الجهر بها نهى عن الخافتة فلم يبق إلا التوسط بينهما وليس هذا الحكم مختصا باليسم بل كل القراءة فيه سواء. وأما ما حكوا عن الدارقطني فلا يصح عنه لأن الدارقطني صحح في سنته كثيرا من أحاديث الجهر كما سبق وكتاب السنن صنفه الدارقطني بعد كتاب الجهر بدليل أنه أحال في السنن عليه فإن صححت تلك الحكاية حمل الأمر على أنه أطلع آخرأ على ما لم يكن أطلع عليه أولا ويجوز أن يكون أراد ليس في الصحيحين منها شيء. وإن كان قد صححت في غيرها وهذا بعيد قد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من حديث انس وأبي هريرة (وأما قولهم) قال بعض التابعين الجهر باليسم بدعة ولا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاد مذهب كما قال أبو حنيفة العقيقة بدعة وصلاة الاستسقاء بدعة وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيها ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر فكيف يكون حجة على أكثر من مجتهد مخالفة للأحاديث الصحيحة السابقة (وأما قياسهم) على التعوذ (فجوابه) أن البسملة من الفاتحة ومرسومة في المصحف بخلاف التعوذ (وأما قولهم) لو كان الجهر ثابتا لنقلنا وأما فليس ذلك بلازم لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم. والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة * قال المصنف رحمه الله *

(ويجب أن يقرأها مرتبا فإن قرأ في خلها غير هانسيا ثم أتى بما بقي منها جزأه وإن قرأ أعادأ لزمه أن يستأنف القراءة كما لو تصدق في خلال الصلاة ما ليس منها لزمه أن يستأنفها وإن نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئنافها لأن القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة لأن النية بالقلب وقطع ذلك) *

رخصة في خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك» والقدير به قال أبو حنيفة وما لك واحد أنها لاتسن لما روى عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب ويسمعا الآية ويطول

(١) حديث (أبي قتادة) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فيقرأ في الظهر والمصر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويسمعا الآية أحيانا وكان يطيل في الأولى ولا يطيل في الثانية أبو داود وهذا واصله في الصحيحين ثم منه وفيه ذكر الصبح وفيه ذكر المصر أيضا ولفظ البخاري كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب ويسمعا الآية ويطيّل في الأولى ولا يطيل في الثانية

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب نجب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية لان النبي صلى الله عليه وسلم «كن يقرأ هكذا» وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني اصلي» فان ترك الترتيب تقدم المؤخر واخر التقدم فان تعمد ذلك بطلت قراءته ولا تبطل صلاته لان ما فعل انقرأ آية أو آيات في غير موضعها ويازمه استئناف الفاتحة وإن فعل ذلك ساهيالم يعتد بالمؤخر ويبنى على المرتبة من أول الفاتحة نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال البغوي وغيره إلا أن يطول الفصل فيجب استئناف القراءة هكذا قاله الاصحاب : قال الرافعي ينبغي ان يقال إن كل يعتبر ترتيباً بطلا للمعني تبطل صلاته كما إذا تعمد كما قالوا إذا تعمد تغيير التشهد تغييراً يطل المعني فان صلاته تبطل . واما الموالاة فعنها ان يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر التنفس فان اخل بالموالاة فله حالان (احدهما) ان يكن عامداً فينظر إن سكت في أثناء الفاتحة طويلاً بحيث اشعر بقطعه القراءة او اعراضه عنها مختاراً او لعائق بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة هذا هو المذهب وحكي إمام الحرمين والغزالي عن العراقيين أنها لا تبطل قراءته وليس بشيء والموجود في كتب العراقيين وجوب الاستئناف وان قصرت مدة السكوت لم يؤثر بلا خلاف وان نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بلا خلاف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال في الام لانه حديث نفس وهو موضوع عنه وان نوى قطعها وسكت طويلاً بطلت بلا خلاف وان سكت يسيراً بطلت أيضاً علي الصحيح المشهور وبه قطع الاكثرون ونص عليه في الام وأشار اليه المصنف وفيه وجه أنها لا تبطل حكمه صاحب الحساوي وغيره لان النية الفردة لا تؤثر وكذا السكوت اليسير وكذا إذا اجتمعا وإن آتى في أثناء الفاتحة بتسييح أو هليل أو غيرها من الذاكر أو قرأ آية من غيرها عدأ بطلت قراءته بلا خلاف سواء كثر ذلك أو قل لانه منافي لقراءتها هذا فيما لا يؤمر به المصلى فاما ما امر به اليه كتأمين المأموم لتأمين إمامه وسجوده لتلاوته ففيه خلاف نذكره قريباً إن شاء الله تعالى (الحال الثاني) أن يخل بالموالاة ناسياً فالصحيح الذي نص عليه الشافعي في الام وقطعه به الاصحاب أنه لا تبطل قراءته بل يبنى عليها لانه معذور سواء كان أخل بالموالاة بسكوت أم بقراءة غير الفاتحة في أثناءها نص عليه في الام وقاله الاصحاب قال في الام لانه مغفور له في

في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية» وهل يفضل الركعة الاولى على الثانية في وجهان أظهرهما لا ويدل عليه حديث أبي سعيد والثاني وبه قال الامام السرخسي نعم ويدل عليه حديث أبي قتادة ويحرم الوجهان في الركعتين الآخرين ان قلنا تستحب فيهما السور وقول أبو حنيفة يستحب تفضيل الاولى علي الثانية في الفجر خاصة ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال الفصل كالحجرات نعم

وهكذا في العصر وهكذا في الصبح وفي رواية لابي داود فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى»

النسيان وقد قرأ الفاتحة كلها وسواء قلنا يعذر بترك الفاتحة ناسيا أم لا ومال إمام الحرمين والغزالي إلى إقطاع الموالاة بالنسيان إذا قلنا لا تسقط القراءة بالنسيان والمذهب الأول ولو أعي في أثناء الفاتحة فسكت للآعياء ثم نبى على قراءته حين أمكنه صحت قراءته نص عليه في الام لأنه معذور وأما قول المصنف ويجب أن يقرأها مرتباً فهو بفتح التاء ويجوز كسرهما وقوله فإن قرأ في خلالها غيرها إلى آخره ليس مراده به تفسير الترتيب والتفريع عليه إذ ليس في هذا ترك ترتيب وإنما هو بيان للمسألة الثانية وهي أن الموالاة واجبة كالترتيب فيبين أنه لو ترك الموالاة عمداً لا يجزئه القراءة واستغنى به عن قوله ونجب الموالاة والله أعلم *

(قرع) قال إمام الحرمين إذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخي يقول لا بأس بذلك إن كان ذلك لتشككه في أن الكلمة قرأها جيداً كما ينبغي أم لا لأنه معذور وإن كرر كلمة منها بلا سبب كان شيخي يتردد في إلحاقه بما لو ادرج في أثناء الفاتحة ذكر آخر قال الامام والذي اراده أنه لا تنقطع مع الالة بذكر كلمة منها كيف كان: هذا كلام الامام وقد جزم شيخه وهو والده الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة بأنه لا تنقطع قراءته سواء كررها للشك أو للتفكير وقال البغوي إن كرر آية لم تنقطع القراءة وإن قرأ نصف الفاتحة ثم شك هل أتى بالبسمة فاتمها ثم ذكر أنه كان أتى بها يجب أن يعيد ما قرأ بعد الشك ولا يجب استئناف الفاتحة لأنه لم يدخل فيها غيرها . وقال ابن سريج يجب استئناف الفاتحة وقال المتولي ان كرر الآية بآتي هو فيها لم تبطل قراءته وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل إلى (أنعمت عليهم) ثم قرأ (مالك يوم الدين) فإن استمر على القراءة من (مالك يوم الدين) اجزأته قراءته وإن اقتصر على (مالك يوم الدين) ثم عاد قرأ (غير المنصوب عليهم ولا الضالين) لم تصح قراءته وعليه استئنافها لأن هذا غير معهود في التلاوة وهذا ان كان عامداً فإن كان ساهياً أو جاهلاً لم تنقطع قراءته كما لو تكلم في أثناء صلاته بما ليس منها ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته وكذا لا تبطل قراءتهما وأما صاحب البيان فقال ان قرأ آية من الفاتحة مرتين فإن كانت أول آية أو آخرها لم يضر وإن كانت في أثناءها فالذي يقتضيه القياس أنه كما لو قرأ في خلالها غيرها فانه لو تعمد بطلت قراءته وإن سعى بنى وكان صاحب البيان لم يقف على النقل الذي حكته عن الاصحاب ولهذا قال الذي يقتضيه القياس وهذه عادته فيما لم يرفه قلا والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان قرأ الامام الفاتحة فأمن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمن بتأمينه فنيه وجهان (قال) الشيخ

في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة يستحب قراءة الم السجدة وفي الثانية هل أتى ويقرأ في الظهر بما يقرب من القراءة في الصبح وفي العصر والعشاء بأوساط الفضل وفي المغرب بقصاره وأما المأموم فلا يقرأ السورة في الصلاة التي يجهر بها الامام وهو يسمع صوته بل ينبغي ان ينصت

أبو حامد الأسفرائني تنقطع القراءة كما لو قطعها بقراءة غيرها (وقال شيخنا) القاضي أبو الطيب لا ينتقطع لأن ذلك مأثور به فلا تنقطع القراءة كالسؤال في آية الرحمة والاستعاذة من النار في آية العذاب فيما يقرأ في صلاته منفرداً *

(لشرح) قال أصحابنا إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصلحة الصلاة بما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وفتح عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته ونحو ذلك فهل تنقطع الموالاة الفاتحة (فيه وجهان) مشهوران (أحدهما) لا تنقطع بل يني عليها وتجزئه وبهذا قال أبو علي الطبري والقفال والقاضي أبو الطيب وأبو الحسن الواحدى في تفسيره البسيط وصححه الغزالي والشاشي والرافعي وغيرهم (والثاني) تنقطع فيجب استئناف الفاتحة وهو قول الشيخ أبي حامد والحاملي والبنديجي وصححه صاحب التمهيد ولا يطرد الوجهان في كل مندوب فلو اجاب للمؤذن في أثناء الفاتحة أو عطس فقال الحمد لله أو فتح القراءة على غير امامه أو سبح لمن استأذن عليه ونحوه أقطعت الموالاة باختلاف صرح به البغوي والأصحاب قالوا وإنما الوجهان في ذكر متعلق بالصلاة لمصلحتها وظاهر كلام المصنف أن السؤال في آية الرحمة والعذاب لا يقطع الموالاة وجهان واحد ولا يجري فيه الوجهان في التأمين . وليس هو كما قال بل الوجهان في السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة لآية العذاب مشهوران صرح بهما الشيخ أبو محمد الجويني ولله إمام الحرمين والغزالي وصاحب التهذيب وآخرون لا يحرصون واتفقوا على جريانه في سجوده مع امامه للتلاوة . وينكر على المصنف شيئان (أحدهما) قياسه على السؤال في آية الرحمة والعذاب قاوم أنه لا خلاف فيه وفيه الخلاف كما ذكرنا (والثاني) إضافته عدم الانتقطاع إلى القاضي أبي الطيب وحده قاوم أنه لم يقل به غيره أو لم يسبق إليه وليس هو كذلك بل القول بعدم الانتقطاع لأبي علي الطبري ذكره في الإفصاح وهو متقدم على القاضي أبي الطيب بازمان والعجب أن القاضي أبا الطيب ذكر المسألة في تعليقه وقال فيها وجهان (أصحهما) وهو قول أبي علي الطبري في الإفصاح لا ينتقطع (والثاني) قول الشيخ أبي حامد ينتقطع فكان ينبغي للمصنف أن يقول كما قاله الشيخ والثاني لا ينتقطع وهو قول أبي علي الطبري واختاره شيخنا أبو الطيب

ويستمع قال الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ولهذا يستحب للامام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ فيه المأموم الفاتحة كيلا يفوته استماع الفاتحة ولا استماع السورة وإن كانت

(١) (قوله) ولهذا الحديث سبب وهو أن أعرابيا راسل رسول الله ﷺ في قراءة الشمس وخطها فقصرت عليه القراءة فلما تحلل من صلاته قال ذلك لم أجده هكذا : وروى الدارقطني من حديث عمران بن حصين كان النبي ﷺ يصلي بالناس ورجل خلقه فلما فرغ قال من ذا الذي يخالفني سورة كذا فنهام عن القراءة خلف الامام وعين مسلم في صحيحه هذه السورة

قال القاضي أبو الطيب ولو كان في أثناء الفاتحة تقرأ الامام (ليس ذلك بقادر على أن يحجي المولى) فقال المأموم يلي تنقطع قراءته يعني أنه كسوال الرحمة فيكون على الخلاف والله اعلم والاحوط في هذه الصور ان يستأنف الفاتحة ليخرج من الخلاف (واعلم) ان الخلاف مخصوص بمن أتى بذلك عامداً أعلم الامام ان أتى به سهواً او جاهلاً فلا تنقطع قراءته بخلاف صرح به صاحب التهمة وغيره وهو واضح مفهوم مما سبق قرياً ان الفاتحة لا تنقطع بما تخلفها في حالة النسيان قال صاحب التهمة ودليله ان الصلاة لا تبطل بما تخلفها ناسياً او جاهلاً فكذا الفاتحة * قال المصنف رحمه الله *

(وتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعه بن رافع رضي الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالس في المسجد ورجل يصلي فلما انصرف أتى رسول الله عليه وسلم فلم عليه فقال له أعد صلاتك فانك لم تصل فقال علمني يا رسول الله فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر إلي أن قال ثم أصنع في كل ركعة ذلك ولا نها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة مع القدرة كالركعة الاولى) *

(الشرح) حديث رفاعه هذا رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ببعض ما ذكره المصنف وليس في روايتهم قوله في المذهب « ثم اقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر » بل فيها « فاقرا ما تيسر معك من القرآن » وليس في اكثرها « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » وفي رواية « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فعلمني فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً افضل ذلك

الصلاة سرية أو جهرية والمأموم لا يسمع لبعده أو صمم فوجهان أحدهما انه لا يقرأ لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا كنتم خلفي فلا تقرأوا الا بفاتحة الكتاب » (١) وأصحها يقرأ كل منفرد وانما لا يؤمر بالقراءة حيث يستمع ليستمع وأما الحديث فله سبب وهو ان اعرابيا راسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة الشمس وضحاها فتعمرت القراءة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تحلل عن صلاته قال ذلك ويستحب للقارىء في الصلاة وخارج الصلاة أن يسأل الرحمة اذا مر بآية رحمة وأن يتعوذ اذا مر بآية عذاب وأن يسبح اذا مر بآية نسيح وأن يتفكر اذا مر بآية مثل ذلك وان يقول بلي وأنا على ذلك من الشاهدين اذا قرأ ليس الله بأحكم الحاكمين

يسبح اسم ربك الاعلى ولم يذكر فهمهم عن ذلك بل قال فيه قال شعبة قالت لقتادة كان كرهه قال لو كرهه لنهى عنه قال البيهقي وهذا يدل على خطأ الرواية الاولى *

(١) حديث « اذا كنتم خلفي فلا تقرأوا الا بفاتحة الكتاب من حديث عباد بن الصامت

في صلاتك كلها» رواه البخاري ومسلم وزاد في رواية لها «إذا قمت إلى الصلاة فأصبح الموضوع ثم استقبل القبلة فكبر» وذكر تلمذه وذكر البخاري هذه الزيادة في كتاب السلام وهذا الحديث المتفق على صحته في الدلالة وفيه نحو ثلاثين فائدة قد جمعناها في غير هذا الموضوع * اما حكم المسألة قراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة إلا ركعة المسبوق إذا أدرك الإمام رآها فانه لا يقرأ وتصح للاركة وهل يقال بحملها عنه الامام أم لم يجب اصلا فيه وجان حكلها الرافعي (اصحها) بحملها وبقطع الاكثرون ولهذا لو كان الامام (١) لم تجب هذه الركعة للمأموم *

(٢) كذا بالأصل
وفيما سقط حرره

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة كل الركعات : قد ذكرنا ان مذهبنا وجوب الفاتحة في كل ركعة وبه قال أكثر العلماء وبه قال أصحابنا عن علي وجابر رضي الله عنهما وهو منسوب الى احمد وحكاه ابن المنذر عن ابن عون والاوزاعي وأبي نور وهو الصحيح عن مالك وداود وقال ابو حنيفة تجب القراءة في الركعتين الأولىين وأما الآخرين فلا تجب فيها قراءة بل إن شاء قرأ وإن شاء سبى وإن شاء سكت وقال الحسن البصري وبعض اصحاب داود لا تجب القراءة إلا في ركعة من كل الصلوات وحكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قرأ في أكثر الركعات اجزأه وعن الثوري ان قرأ في ركعة من الصبح أو الرابعة قطع لم يجزه وعن مالك ان ترك القراءة في ركعة من الصبح لم يجزه وان تركها في ركعة من غيرها اجزأه واحتج لمن لم يوجب قراءة في الآخرين بقول الله تعالى (فاقرءوا ما تيسر منه) ومحدث عبد الله عبيد الله بن العباس قال «دخلنا على ابن عباس فقلنا لشاب سأل ابن عباس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قبل له لعله كان يقرأ في نفسه فقال خشى هذه شر من الأولى كان عبداً مأموراً ببلغ ما ارسل به وما اختصنا دون الناس بشي. إلا بثلاث خصال امرنا ان نسيخ الوضوء وأن لا نأكل الصدقة وأن لا ننزى الحمار على الفرس» رواه ابو داود باسناد صحيح وقوله خشا هو بالخاء والشين المعجبتين أى خش

ويقول آمنا بالله اذا قرأ فبأى حديث بعده يؤمنون والمأموم يفعل ذلك لقراءة الامام وقوله في الكتاب قولان منصومان التصريح. كونهما منصوبين يعرف انهما ليسا ولا واحد منهما مخرج ولا يتوهم من ذلك انه اذا أرسل ذكر القولين كان ثم تحريج كما ان التعرض للقديم والجديد يعرف تاريخ القولين ولا يلزم من ارسال القولين أن يكون أحدهما قديماً والآخر جديداً قوله يستحب ان يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة ألم تنزيل «السجدة» وهل أتى على الانسان : (قلت) فيه حديثان صحيحان من حديث أبي هريرة اخبره البخاري ومن حديث ابن عباس اخبره مسلم *

قوله ويستحب للقارئ في الصلاة وخارجها ان يسأل الرحمة اذا مر بآية الرحمة وان يصود اذا مر بآية العذاب في هذا حديث رواه اصحاب السنن من حديث حذيفة واليهيقي نحوه من حديث عائشة *

الله وجهه وجلده خشا كقولهم عقرى حلقى. وعن عكرمة عن ابن عباس قال «لا ادرى أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا» رواه أبو داود باسناد صحيح ويحدث عباد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» رواه البخاري ومسلم قالوا وهذا لا يقتضي أكثر من مرة ويحدث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بقرآن ولو بقائحة الكتاب» وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الأولين وسبح في الآخرين واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة السابق في حديث «المسيء صلاته» وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ثم افعل ذلك في كل ركعة» ويحدث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل الركعات وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بقائحة الكتاب وسورتين ومعنا الآية أحيانا ويقرأ في الركعتين الأخيرتين بقائحة الكتاب» رواه مسلم وأصله في صحيح البخاري ومسلم لكن قوله «يقرأ في الأخيرتين بقائحة الكتاب» انفرد به مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخيرتين قدر نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة وفي الأخيرتين قدر نصف ذلك» واستدل أصحابنا أيضا بأشياء لاحاجة اليها مع ما ذكرنا من الأحاديث الصحيحة «واما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها وردت في قيام الليل : وعن حديث ابن عباس أنه نفى وغيره أثبت والمثبت مقدم على النافي وكيف هو أكثر منه وأكبر سنا وأقدم صحة وأكثر اختلاطا بالنبي ﷺ لاسيما أبو هريرة وأبو قتادة وأبو سعيد فتعين تقديم أحاديثهم على حديثه والرواية الثانية عن ابن عباس تبين أن نفيه في الرواية الأولى كان على سبيل التخمين والظن لاعن تحقيق فلا يعارض الاكثرين الجازمين باثبات القراءة وعن حديث عباد أن المراد قراءة القائحة في كل ركعة بدليل ما ذكرنا من الأحاديث . وعن حديث أبي هريرة جوابا (أحدها) أنه ضعيف سبق بيان تضعيفه في مسألة اختلاف العلماء في تعيين القائحة (والثاني) أن المراد القائحة في كل ركعة جمعاً بين الأدلة : وعن حديث علي أنه ضعيف لأنه من رواية الحارث الأعور وهو كذاب مشهور بالضعف عند

وقوله وإن كان العمل على التقديم إشارة الى ترجيح القول القديم وبه أفق الاكثرين وجعلوا المسألة من المسائل التي بقي فيها على القديم ونازع الشيخ أبو حامد وطائفة فيه ورجحوا الجديد (واعلم) أن مسألة جهر المأموم بالتأمين من جملة تلك المسائل إذا أثبتنا الخلاف فيها كما تبين في الفصل السابق وقوله والمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية الى آخره التعرض لحكم قراءة تفي بالجهرية وإهماله

الحفاظ . وقد روى عنه عن علي كرم الله وجهه خلافه والله أعلم *
 (فرع) قوله في الكتاب في الحديث «ينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد»
 قال الجوهري أصل ييناين فأشيعت الفتحة فصارت الفا قال ويينا بمعناه زينت فيه ما قال وتقديره
 بين أوقات جلوسه جرى كذا وكذا . وقول المصنف . ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها
 القراءة مع القدرة كالركعة الأولى وهو قوله يجب فيها القياس احتراز من ركعة المسبوق وقوله مع
 القدرة احتراز من لم يحسن الفاتحة وفي هذا القياس رد علي جميع المخالفين في المسألة: وأما رفاة
 ابن رافع راوى الحديث المذكور في الكتاب فهو أبو معاذ رفاة بن رافع بن مالك بن العجلان بن
 عمرو بن عامر بن زريق الانصارى الزرقى شهيدرا ولبن أبوه محايا قتيبا توفي في أول خلافة معاوية
 وقد ذكره المصنف بعد هذا في فصل الاعتدال وقال فيه رفاة بن مالك نسبة الي جده وهو صحيح *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وهل يجب على المأموم ينظر فيه فان كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان
 في صلاة يجهر فيها ففيه قولان قال في الام واليوطي يجب لما روى عبادة بن الصامت قال «صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليه القراءة فلما انصرف قال إني لأراكم تقرأون خلف إمامكم
 قلنا والله أجل يارسول الله نفعل هذا قال لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» ولان
 من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام والمنفرد وقال في القديم لا يقرأ لما روى ابو هريرة
 «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي احلنكم
 فقال رجل نعم يارسول الله قال إني اقول مالي انلزع القرآن فاتتني الناس عن القراءة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم » * *

﴿ الشرح ﴾ هذان الحديثان رواهما ابوداود والترمذي وغيرهما وقال الترمذي هما حديثان
 حسان وصحيح البيهقي الحديث الاول وضعف الثاني حديث ابي هريرة وقال تفرد به عن أبي
 هريرة ابن أكيمة - بضم الهمزة وفتح الكاف - وهو مجهول قال وقوله فاتتني الناس عن القراءة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه هو من كلام الزهري وهو الراوى عن ابن أكيمة
 قاله محمد بن يحيى الذهلي والبخاري وأبوداود واستدلوا برواية الاوزاعي حين ميزه من الحديث وجعله من
 قول الزهري قوله أجل يارسول الله نفعل هذا هو بتسديد - اذ البوتونها هكذا ضبطناه وهكذا

في السرية فيه اشعار بأنه يقرأ في السرية وهو الاظهر كما بيناه وان لم يكن متقنا عليه *
 قال ﴿ الركن الرابع الركوع وأقله أن ينحن بحيث تنال راحته ركبتيه وبطنه (ح) بحيث
 ينفصل هوبه عن ارتقاؤه ولا يجب الذكر ﴾ *

ضبطه البخارى في معالم السنن وكذا ضبطاه في سنن أبي داود والدارقطنى والبيهقى وغيرهما
رواية الدارقطنى «نهذه هذا» أو ندرسه درسا قال الخطائى وغيره : لهذا السرعة وشدة
الاستعجال فى القراءة هذا هو المشهور : قال الخطائى وقيل للراى بالهذنا الجهر وتقديره بهذا
هذا وقد بسطت شرحه وضبطه فى تهذيب اللغات (وقول المصنف ولان من لزمه قيام القراءة
لزمه القراءة مع القدرة كالامام) احتراز بقوله لزمه قيام القراءة عن المسبوق وبقوله مع القدرة عن
لا يحسن القراءة * أما حكم المسألة قراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد فى كل ركعة وعلى
المسبوق فيما يدركه مع الامام بلا خلاف : وأما المأموم فالمنهـب الصحيح وجوبها عليه فى كل ركعة
فى الصلاة السرية والجهرية : وقال الشافعى فى التقديم لا تجب عليه فى الجهر ونقله الشيخ أبو حامد
فى تعليقه عن القديم والاملاء ومعلوم أن الاملاء من الجديد ونقله البندنجي عن القديم والاملاء
وباب صلاة الجمعة من الجديد وحكى الرافعي وجوبها لأنها لا تجب عليه فى السرية وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا
لا تجب عليه فى الجهرية فالمراد بالي يشرع فيها الجهر فاما ثلثة المغرب والعشاء واربعة العشاء فمجهول عليه القراءة
فيها بلا خلاف صرح به صاحب التتميم وغيره وقال أصحابنا وإذا قلنا لا تجب عليه فى الجهرية بان كان أصم أو بعيذا
من (الامام لا يسمع قراءة الامام فى وجوبها عليه وجان مشهور ان للخراسانيين أصحها تجب لأنها فى حق
كالسرية والثانى) لا تجب لأنها جهرية ولو جهر الامام فى السرية أو أمر فى الجهرية فوجان (أصحها) وهو ظاهر
النص أن الاعتبار بفعل الامام (والثانى) بصفة أصل الصلاة إذا لم يقرأ المأموم فبل يستحب له التعوذ فيه وجان
حكمها صاحب العدة والبيان غيرهما (أصحها) لا إذا لقراءة (الثانى) نعم لأنه ذكر سرى وإذا قلنا يقرأ
المأموم فى الجهرية كره له أن يجهر بحيث يؤذى جاره بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان جميعا
ولا شاغل من لفظ وغيره لان هذا ادعى القراءة المخبرنة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى فى مسائل
الفرع قال أصحابنا ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم
لما قال السرخسى فى الامالى ويستحب أن يدعو فى هذه السكته بما ذكرناه فى حديث أبي هريرة
فى «علاء الاستفتاح» اللهم باعد بينى وبين خطاياى الى آخره (قلت) ومختار الذكر والدعاء
والقراءة سرأ و. يدل له بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيقى فى حق الامام وبالقياس على قرآنه
فى انتظاره فى صلاة الخوف ولا تمنع تسميته سكوتا مع الذكر فيه كما فى السكته بعد تكبيرة الاحرام
ولانه سكوت بالنسبة الى الجهر قبله وبه دلىل هذه السكته حديث الحسن البصرى أن سمرة بن جندب
وعمران بن حصين تذاكرأحدث سمرة أنه «حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة
إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لحفظ ذلك سمرة وانكر عليه
عمران وكتبنا فى ذلك إلى أبي بن كعب رضى الله عنهم فكان فى كتابه إليهما أن سمرة قد حفظ»

تكلم فى أقل الركوع ثم فى أكله اما قلته قد ذكر فيه شيئين لا بد منهما (أحدهما) ان ينحن بحيث

رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي بمعنى الدليل على كراهة رفع المأموم صوته حديث في صحيح مسلم سنذكره في فصل الجهر أن شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام: قد ذكرنا أن مذهبا وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات من الصلاة السرية والجهرية هذا هو الصحيح عندنا كما سبق وبه قال أكثر العلماء قال الترمذي في جامعه القراءة خلف الإمام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين قال وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وقال ابن المنذر قال الثوري وابن عينة وجماعة من أهل الكوفة لا قراءة على المأموم وقال الزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحق لا يقرأ في الجهرية وتجب القراءة في السرية وقال ابن عون والاوزاعي وأبو ثور وغيره من أصحاب (١) تجب القراءة على المأموم في السرية والجهرية وقال الخطابي قالت طائفة من الصحابة رضى الله عنهم تجب على المأموم وكانت طائفة منهم لا تقرأ واختلف الفقهاء بدم على ثلاثة مذاهب فذكر المذاهب التي حكاه ابن المنذر وحكي الإيجاب مطلقا عن مكحول وحكمه القاضي أبو الطيب عن الليث بن سعد وحكي العبدري عن أحمد أنه يستحب له أن يقرأ في سكتات الإمام ولا يجب عليه فإن كانت جهرية ولم يسكت لم يقرأ وإن كانت سرية استحبت الفاتحة وسورة وقال أبو حنيفة لا تجب على المأموم وقل القاضي أبو الطيب والعبدري عن أبي حنيفة أن قراءة المأموم معصية والذي عليه جمهور المسلمين القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية قال البيهقي وهو أصح الأقوال على السنة وأحوطها ثم روى الأحاديث فيه ثم رواه بإسائده المتعددة عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وابن عمر وابن عباس وأبي الدرداء وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن الصامت وأبي هريرة وهشام بن عامر وعمران وعبد الله بن مغفل وعائشة رضى الله عنهم قال وروناه عن جماعة من التابعين فرواه عن عروة بن الزبير ومكحول والشعبي وسعيد بن جبير والحسن البصري رحمهم الله واحتج لمن قال لا يقرأ مطلقا بحديث يرويه مكحول عن إبراهيم عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عنبسة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) يابض بالاصل

بحيث تال راحته ركبتيه يقال أنه ورد في لفظ الخبر (١) ومعناه أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحته على ركبتيه لم تكن وهذا عند اعتدال الخلق وسلامة اليدين والركبتين وفي لفظ الانحناء إشارة إلى أنه لو انحنى وأخرج ركبتيه وهو مائل متصب لم يكن ذلك ركوعا وإن صار بحيث

(١) قوله يقال ورد في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم ينحن حتى تال راحته ركبتيه البخاري

وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان في حديث أبي حمزة وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه م هصر

مثله وعن عمران بن حصين قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من الذي يخالفني سورتي» فنهى عن القراءة خلف الامام وعن أبي الدرداء قال «سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفي كل صلاة قراءة فقال نعم فقال رجل من الأنصار وجبت هذه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت اقرب القوم اليه ما ارى الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم» وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآية الكتاب فهي خداج الا ان يكون وراء الامام» وعن زيد بن ثابت قال «من قرأ وراء الامام فلا صلاة له» قال وفي الحديث «الامام ضامن» وليس بضمن الا القراءة عن المأموم قالوا ولائها قراءة فسقطت عن المأموم كالسورة في الجهرية وكركعة للمسبوق واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات وهذا عام في كل مصل ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عمومته وبحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الصبح فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرأون وراء امامكم قلنا نعم هذا يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بآية الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وقال الدارقطني اسناده حسن وقال الخطابي اسناده جيد لا مطعن فيه (فان قيل) هذا الحديث من رواية محمد بن اسحق ابن سيار عن مكحول ومحمد بن اسحق مدلس والمدلس اذا قال في روايته (عن) لا يحتاج به عند جميع المحدثين (فجوابه) ان الدارقطني والبيهقي رواه باسنادهما عن ابي اسحق قال حدثني مكحول بهذا فذكره قال الدارقطني في اسناده هذا اسناد حسن وقد علم من قاعدة المحدثين ان المدلس اذا روى حديث من طريقين قال في احدهما (عن) وفي الاخرى (حدثني أو أخبرني) كان الطريقان صحيحين وحكم باتصال الحديث وقد حصل ذلك هنا ورواه ابو داود من طرق وكذلك الدارقطني والبيهقي وفي بعضها «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فقال لا يقرآن احد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأمر القرآن» قال البيهقي عقب هذه الرواية والحديث صحيح عن عبادة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وله شواهد ثم روى احاديث شواهد له واحتج البيهقي وغيره بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج قليل لابي هريرة وانا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك» الي آخر حديث لومد يديه لثالث راحته ركبته لان نيلهما ركبته لم يكن بالانحاء قال امام الحرمين ولو زج الانحاء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين بها جميعا لم يعتد بمجاها به ركوعا ظهره لفظ البخاري ولا يديود ثم يركع ويضع راحته على ركبته ثم يعتدل فلا ينصب راسه ولا يقنمه وله طرق عنده والفاظ والاشبه با ذكره للمصنف واخرجه ابن حبان في صحيحه من

قسمت الصلاة وهو صحيح رواه مسلم وقد سبق بطوله في مسألة تعيين الفاتحة واخطب اصحابنا في الاستدلال وفيما ذكرناه كفاية (والجواب) عن الاحاديث التي احتج بها القائلون باسقاط القراءة بها انها كلها ضعيفة وليس فيها شيء صحيح عن النبي ﷺ وبعضها موقوف وبعضها مرسل وبعضها قدروا ضعيف اضعفاء وقدين البيهقي رحمه الله علل جميعها وأوضح تضعيفها وأجاب أصحابنا عن الحديث الاول لوصح بأنه محمول على المسبوق أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الادلة والجواب عن قراءة السورة أنها سنة فتركت لاستيعاقه قراءة القرآن بخلاف الفاتحة وعن ركة المسبوق أنها سقطت تخفيفا عنه لعموم الحاجة والله أعلم واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية بقول الله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال الشافعي في القديم هذا عندنا في القراءة التي تسم خاصة وعن أبي موسى الاشعري رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فين لنا منتنا وعلنا صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه أبو داود والترمذي والنسائي قتل لمسلم بن الحجاج في صحيحه عن حديث أبي هريرة هذا فقال هو عندى صحيح قتل لم لم تضعه هنا فقال ليس كل شيء عندى صحيح وضعت هنا إنما وضعت هنا ما جمعوا عليه وبحديث بن أبي كيمة عن أبي هريرة للذكور في الكتاب «ما لي أنزع القرآن فاتته الناس عن القراءة» إلى آخره وقد سبق بيانه (واحتج) أصحابنا بالاحاديث السابقة في الاحتجاج على المانعين مطلقا والجواب عن الآية الكريمة من وجهين (أحدهما) أن المستحب للامام ان يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة كما سبق بيانه قريبا وذكرنا دليله من الحديث الصحيح قريبا وحينئذ لا يمنعه قراءة الفاتحة (الثاني) ان القراءة التي يؤمر بالانصات لها في السورة وكذا الفاتحة اذا سكت الامام بعدها وهذا اذا سلمنا ان المراد بالآية بحيث قرأ القرآن وهو الذي اعتقد رجحانه والافتد رويانا عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه وروينا في سنن البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية أنها قالوا كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية واما الجواب عن حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» فمن اوجه (منها) الوجهان اللذان ذكرناهما في جواب الآية (والوجه الثالث) وهو الذي اختاره

أيضا ثم أن لم يقدر علي أن ينحى إلى الحد المذكور الابعين أو الاعتماد علي شيء اوبان ينحى على شق لزمه ذلك وان لم يقدر انحى القدر المقدر عليه وان عجز اوما بطرفه عن قيام (واعلم) طريق طلحة بن مصرف عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال لا تتراروا اذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ثم فرج بين اصابعك ثم امكث حتى يخذ كل عضو ماخذه *

البيهقي ان هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابوداود في سننه هذه اللفظة
ليست بمحفوظة ثم روى البيهقي عن الحافظ ابي علي النيسابوري انه قال هذه اللفظة غير محفوظة
وخالف النبي جميع اصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة ثم روى عن يحيى بن معين وابي حاتم
الداري انهما قالا ليست محفوظة قال يحيى بن معين ليست هي بشيء وذكر البيهقي طرقها وعللها
كلها : وامام حديث الزهري عن ابي اكيمة عن ابي هريرة « مالي انازع القرآن » الي آخره فجوابه
ايضا من الالوجه الثلاثة (الوجين) السابقين في جواب الآية (والثالث) ان الحديث ضعيف لان
ابن اكيمة مجهول كما سبق قال البيهقي ابن اكيمة مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث ولم يحدث عنه
غير الزهري ولم يكن عند الزهري من معرفته أكثر من ان أراه يحدث سعيد بن المسيب ثم قال
البيهقي باسناده عن الحميدي شيخ البخاري قال في حديث ابن اكيمة هذا حديث رجل لم يروه عنه
غير الزهري فقط ولان الحافظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون علي أن هذه الزيادة وهي قوله
« فاتهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه » ليست من كلام أبي
هريرة بل هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث وهذا لاختلاف فيه بينهم قال ذلك الازواحي
ومحمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري وامام أهل نيسابور قاله البخاري في تاريخه وأبوداود في سننه
والخطابي والبيهقي وغيرهم رواه البيهقي من رواية عبد الله بن لحينة نحو رواية بن أكيمة عن أبي
هريرة ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال هذا خطأ لاشك فيه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا فرغ من الفاتحة أمن وهو سنة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يؤمن وقال
صلوا يا أيمنوني أصلي » فان كان اماما أمن وأمن المأموم لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه
ان النبي ﷺ قال « اذا امن الامام فأمنوا فان الملائكة تؤمن بتأمينه فن وافق تأمينه تأمين
للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وان كان في صلاة يجهر فيها جهر الامام لقوله صلى الله عليه وسلم
« اذا امن الامام فأمنوا » ولولم يجهر به لما علق تأمين المأموم عليه ولانه تابع للفاتحة فكان حكمه
حكمها في الجهر كالسورة وامام المأموم فقد قال في الجديد لا يجهر وقال في القديم يجهر فن اصحابنا
من قال علي قولين (أحدهما) يجهر لما روى عطاء بن الزبير « كان يؤمن ويؤمنون وراءه حتى أن للمسجد
للجة » (والثاني) لا يجهر لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم كالتكبيرات ومنهم قال ان
كان المسجد صغيراً يبلغهم تأمين الامام لا يجهر لانه لا يحتاج الي الجهر به وان كان كبيراً جهر لانه
يحتاج الي الجهر للإبلاغ وحمل القولين علي هذين الحالين فان نسي الامام التأمين امن المأموم وجهر

ان الذي ذكره في هذا الموضع هو حد ركوع القائمين فاما اذا كان يصلي قاعدا فقد صار حد
أقل ركوعه واكمل مذكورا في فصل القيام (والثاني) ان يطمئن خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب

به ليسم الامام فيأتي به *

(الشرح) الذي اختاره اقدم الاحاديث الواردة في التأمين فيحصل منها بيان ماذكره المصنف وغيره وما يحتاج الى الاستدلال به فيما تذكره من الاحكام ان شاء الله تعالى فمن ذلك عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم ومالك في الموطأ وابو داود والترمذى هكذا وعن ابي هريرة ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال احدكم آمين قالت الملائكة في السماء آمين فان وافقت احداهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وزاد مسلم في رواية له « اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين قبلوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وهذا اللفظ البخارى ولفظ مسلم « اذا قال القارىء غير المغضوب عليهم ولا الضالين قتال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه » وعن ابي هريرة ايضا رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن القارىء فأمنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى في كتاب السجود من صحيحه وعن وائل ابن حجر رضى الله عنه قال « سمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قتال آمين مد بها صوته » رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن وفي رواية ابي داود « رفع بها صوته » وإسناده حسن كل رجال هات الا محمد بن كثير السبلى جرحه ابن معين ووجهه غيره وقد روى له البخارى وناهيك به شرفا وثوقا له وهكذا رواه سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عنبس عن وائل بن حجر ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل فاختلف عليه فيه فرواه عنه ابو الوليد الطيالسي كذلك ورواه عنه ابو داود الطيالسي وقال فيه « قال آمين خفض بها صوته » ورواه الاكثرون عن سلمة بإسناده « قالوا يرفع بها صوته » قال البخارى في تاريخه خطأ شعبة انما هو جهر بها وقال الترمذى قال البخارى حديث سفيان اصح في هذا من حديث شعبة قال وأخطأ في شعبة قال الترمذى وكذلك قال ابو زرعة الرازي عن ابي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

الطمانينة لثاماروى عن ابي هريرة رضى الله عنه (١) « ان رجلا دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلى ثم جاء فلم عليه فقال صلى الله عليه وآله وسلم عليك السلام ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى ثم جاء فقال له مثل ذلك فقال علمى يا رسول الله فقال اذا قمت الى الصلاة الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود *

فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين» رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا اسناد حسن وهذا لفظه وقال الحاكم أبو عبد الله هذا حديث صحيح وفي رواية أبي داود «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول» رواه ابن ماجه وزاد في رتبته بها المسجد وقال الشافعي في الام اخبارنا حكم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت اسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للمسجد للجبلة وذكر البخاري في صحيحه هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقا فقال عطاء ابن الزبير ومن وراءه حتى أن للمسجد للجة وقد قدمنا ان تعليق البخاري إذا كان بصيغة جزم مثل هذا كان صحيحا عنده وعند غيره هذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الفصل . وأما لفظه في آمين لفظان مشهورتان (أفصحهما) أشهرهما وأجودهما عند العلماء آمين بالمد يتخفيف الميم وبه جاءت روايات الحديث (والثانية) امين بالضم ويتخفيف الميم وحكاهما علي وآخرون وانكرها جماعة على ثعلب وقالوا المعروف المدون إنما جاءت مقصورة في ضرورة الشعر وهذا جواب فاسد لان الشعر الذي جاء فيها فاسد من ضرورة الشعر وحكي الواحدى لغة ثالثة آمين بالمد والامالة مخففة الميم وحكاهما عن حمزة ولسكاني وحكي الواحدى آمين بالمد أيضا وتشديد الميم قال روى ذلك عن الحسن البصري والحسين أبي الفضل قال يؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين اليك وأنت الكريم من ن تحب قاصداً وحكي لغة الشد أيضا القاضي عياض وهي شاذة منكورة مردودة ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام ونص اصحابنا في كتب المنهج على أنها خطأ قال القاضي حسين في تعليقه لا يجوز تشديد الميم قالوا وهذا أول لحن سمع من الحسين بن الفضل البلخي حين دخل خراسان وقال صاحب التهمة لا يجوز التشديد فان شدد متعمداً بطلت صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة والشيخ نصر المقدسي لا تعرفه العرب وان كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء وهذا أجود من قول صاحب التهمة قال أهل العربية آمين موضوعة موضع اسم الاستجابة كما أن صه موضوعة للسكوت قالوا وحق آمين الوقف لانها كالأصوات فان حركها بحرك ووصلها بشي . بعدها فتحها لالتقاء الساكنين قالوا وانما لم تكسر ثقل الحركة بعد الياء كما فتحوا أين وكيف واختلف العلماء في معناها (قال) الجمهور من أهل اللغة والغريب والفتحة معناه اللهم استجب (وقيل) ليكن كذلك (وقيل) افضل (وقيل) لا تخيب رجاءنا (وقيل) لا يقدر علي هذا غيرك (وقيل) هو طابع الله علي عباده يدفع به عنهم الآفات (وقيل) هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله (وقيل) هو اسم الله تعالى وهذا ضعيف جداً (وقيل) غير ذلك قوله حتى أن للمسجد للجة هي بفتح اللامين

فاسيغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما يتيسر معك من القرآن ثم اركع حتي تطمئن را كما» ومعنى الطمأنينة في الركوع أن يصبر حتي تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو به عن ارتقاعه

وتشديد الجيم وهو اختلاط الاصوات وقوله « لانه تابع للفاتحة فكان حكمه في الجهر حكمها »
 احترز بقوله تابع عن دعاء الافتتاح وقوله لانه ذكر مستون في الصلاة فلا يجهر به المأموم قال
 القليي قوله في الصلاة احتراز من الاذان قال وقوله مستون غير مؤثر فلو حذفه لم تنقض العلة وانما
 آتي به لتقريب الشبه بين الاصل والفرع وقوله وان نسي الامام التأمين أمن المأموم كان ينبغي
 أن يقول وان ترك الامام التأمين ليتناول تركه عامدا وناسيا فان الحسنة لا يختلف بذلك كمنوضحه
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك قال الشافعي في الام فان تركه وأما عطاء الراوى هنا عن ابن
 الزبير فهو عطاء ابن أبي رباح وقد ذكرنا أحواله في باب الحيض وأما ابن الزبير فهو أبو خبيب بضم
 الحاء المعجمة - ويقال له أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي وأمه أسماء بنت
 أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة ولد بعد عشرين شهرا
 من الهجرة وقيل في السنة الاولى منها وكان صواما قواما وصولا للرحم فصباحا شجاعا ولي الخلافة
 سبع سنين وقتله الحجاج بمكة سنة ثلاث وسبعين وقيل سنة ثنتين وسبعين رضي الله عنه والله اعلم
 احكام الفصل فيه مسائل (احداها) التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الامام
 والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والعبي والقائم والقاعد والمضطجع والمقترض والمتنفل في الصلاة
 السرية والجمهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند اصحابنا قال اصحابنا ويسن التأمين لكل من
 فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة او خارجا قال الواحدى لكنه في الصلاة اشد اشتجابا
 (الثانية) ان كانت الصلاة سرية اسر الامام وغيره بالتأمين تبعا للقراءة وان كانت جهرية وجهر
 بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف نص عليه الشافعي وانفق الاصحاب عليه
 للاحاديث السابقة وفي تعليق القاضي حسين اشارة الى وجه فيه هو غلط من الناسخ او المصنف بلا
 شك واما المنفرد فقطم الجمهور بأنه يسن له الجهر بالتأمين كالا امام ممن صرح به البندنجي والمحاملي في كتابيه
 المجموع والمقنن والشيخ نصر وصاحب الهدى والبغوى وصاحب البيان والرافعي وغيرهم وفي تعليق القاضي
 حسين انه يسر به وهو شاذ ضعيف واما المأموم فقد قال المصنف وجمهور الاصحاب قال الشافعي في الجديد
 لا يجهر وفي القديم يجهر وهذا ايضا غلط من الناسخ او من المصنف بلا شك لان الشافعي قال في المختصر
 وهو من الجديد يرفع الامام صوته بالتأمين ويسمع من خلفه أنفسهم وقال في الام يرفع الامام بها
 صوته فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا احب ان يجهروا فان فعلوا فلا شيء عليهم هذا نصه
 بحرفه ويحتمل ان يكون القاضي حسين رأى فيه نصا في موضع آخر من ايدى الاصحاب في المسألة
 طريق (اصحها) وأشهرها والتي ذكرها الجمهور ان المسألة على قولين (احدهما) يجهر (والثاني) يسر قال
 منه فلو جاوز حد أقل الركوع وزاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة فلا طمأنينة وزيادة الهوى
 لا تقوم مقام الطمأنينة فهذا بيان الامر من الذين لا يبد منها وأما قوله ولا يجب الذكر فالفرض

المارودي هذه طريقة ابي اسحق المروزي وابن ابي هريرة ونقلها امام الحرمين والغزالي في البسيط عن اصحابنا (والثاني) يجهز قولاً واحداً (والثالث) انكثر الجمع وكبر المسجد جهر وان قلوا أو صغر المسجد أسر (والرابع) حكاية الامام والغزالي وغيرهما انه ان لم يجهز الامام جهر وإلا فقولان والاصح من حيث الحجة ان الامام يجهز به ممن صححه المصنف في التنبيه والغزالي في الوجيز والبقوى والرافعي وغيرهم وقطعه المحاملي في المقتب وآخرون وحينئذ تكون هذه المسألة مما يفتي فيها علي القديم علي ما سبق ايضاحه في مقدمة هذا الشرح وهذا الخلاف اذا امن الامام اما اذا لم يؤمن الامام فيستحب للمأموم التأمين جهرأ بلا خلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه ليسمعه الامام فيأتي به قال اصحابنا سواء تركه الامام عمداً أو سهواً ولا يجب للمأموم الجهر ممن صرح بأنه لا فرق بين ترك الامام له عمداً أو سهواً الشيخ ابو حامد في التعليق وهو مقتضي نص الشافعي في الام فانه قال وان تركه الامام قاله من خلفه وأسمعه لعله يذكر في قوله ولا يتركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه هذا نصه (الثالثة) يستحب ان يقع تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لقوله صلى الله عليه وسلم «فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» فينبغي ان يقع تأمين الامام والمأموم والملائكة دفعة واحدة ومن نص علي هذا من اصحابنا الشيخ ابو محمد الجويني وولده امام الحرمين وصاحبا الغزالي في كتبه والرافعي وقد اشار اليه المصنف بقوله لو امن المأموم معه قالوا فان فاته التأمين معه امن بعده وقال امام الحرمين كل شئ يقول لا يستحب مقارنة الامام في شئ الا في هذا قال الامام يمكن تعليل استحباب المقارنة بأن القوم لا يؤمنون لتأمينه وانما يؤمنون لقراءته وقد فرغت قراءته (فان قيل) هذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا امن الامام فآمنوا» (فجوابه) ان الحديث الآخر «اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين» وكلاهما في الصحيحين كما سبق فيجب الجمع بينهما فيحمل الاول علي ان المراد اذا أراد الامام التأمين فآمنوا الجميع بينهما قال الخطابي وغيره وهذا كقولهم اذا رحل الاير فارحلوا أي اذا نهيا الرحيل فهموا اليكن رحيلكم معه ويانفي الحديث الآخر «اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة آمين فوافق احدهما الآخر» فظاهر الامر بوقوع تأمين الجميع في حالة واحدة فهذا جمع بين الاحاديث وقد ذكر مضاه الخطابي وغيره *

من ذكره هنا بيان خروجه عن حد الاقل خلافاً لاحد فانه يحكي عنه ايجاب التسييح في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك ايجاب التكبير للركوع والسجود لنا أن النبي ﷺ «لم يأمر المسمى صلاته بالتكبير فيها» ويجوز أن يعد في حد الاقل شئ آخر وهو أن لا يقصد بهويه غير الركوع لان صاحب التهذيب وغيره ذكروا انه لو قرأ في صلاته آية سجدة فهو ليس بسجدة ثلاثاً ثم بداله

(فرع) قال الشافعي في الام ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن فان لم يقل لم يقضه في موضع غيره قال اصحابنا إذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره قلت ولم يعد اليه وقال صاحب الحاوي ان ترك التأمين ناسيا فذكره قبل قراءة السورة أمن وان ذكره في الركوع لم يؤمن وان ذكره في القراءة فهل يؤمن فيه وجهان مخرجان من القولين فيمن نسي تكبيرات العيد حتى شرع في القراءة وذكر الشاشي هذين الوجهين وقال الاصح لا يؤمن وقطع غيرها بأنه لا يؤمن وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه قال البغوي فلو قرأ المأموم الفاتحة مع الامام وفرغ منها قبل فراغه فالاولي أن لا يؤمن حتى يؤمن الامام وهذا الذي قاله فيه نظر والمختار أو الصواب انه يؤمن لقراءة نفسه ثم يؤمن مرة أخرى بتأمين الامام قال السرخسي في المالبي واذا أمن المأموم بتأمين الامام ثم قرأ المأموم الفاتحة امن ثانيا لقراءة نفسه قال فلوفرغ من الفاتحة معاكفاه ان يؤمن مرة واحدة *

(فرع) ذكر اصحابنا وجماعة منهم أنه يستحب ان لا يصل لفظة آمين بقوله ولا الضالين بل بسكتة لطيفة جداً ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة للفصل اللطيف نظرنا في السنة وغيرها سترها في مواضعها ان شاء الله تعالى وعن نص علي استحباب هذه السكتة القاضي حسين في تعليقه وابو الحسن الواحدي في البسيط والبغوي في التهذيب وصاحب البيان والرافعي وأما قول امام الحرمين يتبع التأمين القراءة فيمكن حمله علي موافة الجماعة فيكون معناه لا يسكت طويلاً والله اعلم *

(فرع) السنة في التأمين ان يقول آمين وقد تقدم بيان لغاتها وان المختار آمين بالمد وتخفيف الميم وبه جاءت روايات الاحاديث قال الشافعي في الام لو قيل آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حسناً لا تنقطع الصلاة بشيء من ذكر الله تعالى قال وقوله يدل علي انه لا بأس من ان يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا *

(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين: قد ذكرنا ان مذهب استحبابه للامام والمأموم والمنفرد وان الامام والمنفرد يجبران به وكذا المأموم على الاصح وحكي القاضي ابو الطيب والعبدي الخبر به لجمعهم عن طاوس واحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وداود وهو مذهب ابن الزبير وقال ابو حنيفة والثوري يسرون بالتأمين وكذا قاله مالك في المأموم وعنه في الامام روايتان (أحدهما) بسر به (والثانية) لا يأتي به وكذا المنفرد عنده ودليلنا الاحاديث الصحيحة السابقة وليس لهم في المسألة حجة صحيحة صريحة بل احتجت الحنفية برواية شعبة وقوله « وخفض بها صوته »

بعد ما بلغ حد الركعتين ان يركع لم يعتد بذلك عن الركوع لانه لم يقطع القيام لقصد الركوع بل يجب عليه أن يود الي القيام ثم يركع وسيأتي لهذا نظائر ولك أن تعلم قوله بحيث تنال راحتاه ركبته بالخاء لان اتاضي ابن كعب حكى عن ابي حنيفة أنه لا يعتد بذلك ويكتفي باصل الانحناء *

واحتجت المالكية بأن سنة الدعاء بآمين للسامع دون الداعي وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن
الامام لأنه نداع قال القاضي ابو الطيب هذا غلط بل اذا استحبا التأمين للسامع فالداعي أولى بالاستجاب
والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف
الفاتحة فيه قولان (أحدها) لا يعتبر كما اذا فاته صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون اقضاء في يوم
بقدر ساعات الاداء (والثاني) يعتبر وهو الاصح لانه لما اعتبر عدد آي الفاتحة اعتبر قدر حروفها
ويخالف الصوم فانه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات إلا بمشقة فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه
أن يأتي بذلك لما روى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه «أمر جلا أتى النبي ﷺ فقال إني لا
أستطيع أن أحفظ شيئا من القرآن فعلمني ما يحجز في الصلاة قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله » ولانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل فيه عند العجز
الى بدل كالقيام وفي الذكر وجهان (قال) أبو اسحق رضي الله عنه يأتي من الذكر بقدر حروف
الفاتحة لانه أقيم مقامها فاعتبر قدرها (وقال) أبو علي الطبري رضي الله عنه يجب مانص عليه الرسول
صلي الله عليه وسلم من غير زيادة كالتميم لا تجب الزيادة فيه علي ما ورد به النص والمذهب الأول
وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها ففيه وجهان (أصحهما) انه يقرأ الآية ثم يقرأ ست
آيات من غيرها لانه اذا لم يحسن شيئا منها انتقل الي غيرها فاذا كان يحسن بعضها وجب ان
ينتقل فيما لم يحسن الي غيرها كما لو عدم بعض الماء (والثاني) يلزمه تكرار الآية لاتها قرب اليها
فان لم يحسن شيئا من القرآن ولان الذكر قام بقدر سبع آيات وعليه ان يتعلم فان اتسع
الوقت ولم يفعل وصلي لزمه ان يعيد لانه ترك القراءة مع القدرة فاشبه اذا تركها وهو يحسن *

(الشرح) قال اصحابنا اذا لم يقرأ علي قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيل القدر بتعلم او تحصيل
مصحف يقرأها فيه بشراء او اجارة او اعارة فان كان في ليل او ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الامكان
فلوامتنع من ذلك عند الامكان اثم ولزمه اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة ودليلنا القاعدة
المشهوره في الاصول والفروع ان ما لا يتم الواجب الا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب وهذا الذي
ذكرناه من انه يجب اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة هو المذهب وبه قطع الجمهور وفي
الحاوي وجه آخر انه يجب اعادة ما صلي من حين امكنه التعليم الى ان شرع في التعليم فقط والصحيح

قال (وأكله أن ينحني بحيث يسوى ظهره وعقه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليه ما ويجافي
الرجل مرقيه عن جنبه ولا يجاوز في الانحناء حد الاستواء ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوى
مدوداً علي قول ومخوفا علي قول كيلا يغير المعنى بالمديقول سبحانه رب العظيم ثلاثا ولا يزيد
الامام علي الثلاث) *

الاول فان تمدت عليه الفاتحة لتعذر التعليم لضيق الوقت او بلادته او عدم المعلم والمصحف او غير ذلك لم يحز ترجمة القرآن بغير العربية بل ينظر ان احسن غيرها من القرآن لزمه قراءة سبع آيات ولا يحز به دون سبع وان كانت طولا بلا خلاف وتقل الشيخ ابو محمد في التبصرة وآخرون اتفاق الاصحاب على هذا ولا يضر طول الآيات وزيادة حروفها على حروف الفاتحة وهل يشترط ان لا ينقص عن حروفها فيه خلاف جعله المصنف قولين وحكاه جمهور الاصحاب في طريقي العراق وخراسان وجهين وقال صاحب الشامل والبيان اختلف اصحابنا فيه فبعضهم حكاه قولين وبعضهم حكاه وجهين ونقلهما القاضي ابو الطيب في تعليقه قولين (أحدهما) يجب ان تكون بعدد حروف الفاتحة وهو الذي نقل المزني (والثاني) لا يجب نص عليه الشافعي في باب استقبال القبلة قال يجب سبع آيات طولا كن او قصارا وحاصل ما ذكره الاصحاب ثلاثة اوجه (أصحها) باتفاقهم بشرط أن لا ينقص حروف الآيات السبع عن حروف الفاتحة ولا يشترط أن كل آية بقدر آية بل يحز به أن يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة والحرف المشدد بحرفين في الفاتحة والبدل ذكره الشيخ ابو محمد في التبصرة وهو واضح (والثاني) يجب ان يعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب فيكون مثلها أو أطول حكاه البغوي وآخرون وضعفوه (والثالث) يكفي سبع آيات ناقصات كما يكفي صوم قصير عن طويل وقول المصنف لا يمكن اعتبار الساعات الا بمسقة لا يسلم بل يمكنه ذلك بالاستظهار بأطول منه كما قلنا هنا ثم إن لم يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور كان له العدول الى مفرقة بلا خلاف عليه نص في الام واتفقوا عليه لكن الجمهور أطلقوا المسألة وقال امام الحرمين لو كانت الآية المفردة لتفسير معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله (ثم نظر) فيظهر أن لا أمره بقراءة هذه الآية المتفرقة وتجميعه كمن لا يحسن قراءتها أصلا فسيأتي بالدكر والخيار اسبق عن اطلاق الاصحاب وان كان يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور فوجها حكاهما السرخسي في الامالي وغيره (أحدهما) لا تحز به المتفرقة بل يجب قراءة سبع آيات متوالية وبهذا قطع امام الحرمين والفزلي في البسيط والرافعي (أصحها) تحز به المتفرقة من سورة أو سور وبه قطع القاضي ابو الطيب في تعليقه والبنديجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الام أما اذا كان يحسن دون سبع آيات كما يأتين فوجها (أصحها) يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكر عن الباقي لانما عاجز عن الباقي فانتقل الى بدله (والثاني) يجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدر الفاتحة لانه أقرب اليها من الذكر ولو لم يحسن الا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكر وجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدرها بلا خلاف ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن

الكلام في اكل الكوع يقع في جملتين (أحدهما) في هيئته وهي أن ينحن بحيث يستوي ظهره وعنقه ويعددها كالصفحة الواحدة فلا يكون رأسه ورقبته أخفض من ظهره ولا أعلي يروي أن رسول

جميعها فان لم يحسن لباقيها بدله وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة بلا خلاف وإن أحسن
لباقيها بدلا ففيه خلاف حكمه للمصنف هنا وجب وكذا حكمها الجمهور في طريقي العراقيين وخراسان
وجوب وحكمها المصنف في التنبيه قولين وكذلك حكمها الشيخ نصر في تهذيبه (وأصحها)
باتفاقهم أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفاتحة ثم يأتي ببدل الباقي لأن الشيء الواحد لا يكون أصلا
وبدلا (والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها ويجري الخلاف سواء كان البدل
الذي يحسنه قرآنا أو ذكرًا صرح به الشيخ أبو حامد وغيره لكن لا يجوز الانتقال إلى الذكر
الأبعد المعجز عن القرآن (فإن قلنا) بالأصح أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالبدل وجب الترتيب بينهما
فإن كان يحفظ أول الفاتحة أتى به ثم يأتي بالبدل ولا يجوز العكس وإن كان يحفظ آخرها أتى بالبدل
ثم قرأ الذي يحفظه منها فلو عكس لم يحجز به على المذهب وبه قطع الاكثرون وحكى البغوي وجها
أنه لا يجب هذا الترتيب بل كيف أتى به أجزاءه فهو غريب ضعيف وقد قال امام الحرمين افق
انتمنا على أن هذا الترتيب واجب وعلل بعلمين (إحدهما) أن الترتيب في أركان الصلاة واجب
وعليه البدل قبل النصف الثاني من الفاتحة (الثانية) أن البدل لحكم البدل والترتيب بشرط نصفي
الفاتحة وكذا في نصفها وما قام مقام النصف الأول واعلم أن الاحوط المستحب لمن يحفظ آية من الفاتحة أن يكررها
سبع مرات ويأتي مع ذلك ببدل ما زاد عليها ليخرج من الخلاف ومن به علي هذا الشيخ أبو محمد في التبصرة
هذا حكم من يحسن شيئا من القرآن ولا خلاف أنه متى أحسن سبع آيات من القرآن لا يجوز له
أن يتركها وينتقل إلى الذكر فإن كان يحسن دون سبع فهل يكررها أم يأتي ببدل الباقي فيه الخلاف
السابق فإن لم يحسن شيئا منه وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها وهذا لا خلاف فيه عندنا واستدل
أصحابنا فيه بمحدث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال إني لأستطيع أن أخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يحجزني منه قال قل سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال يارسول الله هذا الله فمالي قال « قل
اللهم ارحمني وارزقني وعاقني واهدني » فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« أما هذا فقدم لا يدم من الخير » رواه أبو داود والنسائي ولكنه من رواية إبراهيم الكسكي وهو
ضعيف وبقي عنه حديث رفاع بن رافع قال « كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل
يصلي في ناحية المسجد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ثم جاء فلم فرد عليه وقال ارجع
فصل فانك لم تصل ثم جاء فلم عليه ثم قال ارجع فصل فانك لم تصل قال مرتين أو ثلاثا فقال له
في الثالثة أو الرابعة والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في فسي فعلمني وأرني فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم إذا أردت أن تصلي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد فأقم ثم كبر فإن كان معك قرآن فاقرأه

الله صلى الله عليه وآله وسلم « كل يستوى في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره لاستمسك ووروى

والأفاحد الله وكبره وهله ثم أركع فاطمئن راكم ثم اعتدل ثم اود كر تمام الحديث « رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن واختلف اصحابنا في الذ كر على ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول أبي علي الطبري انه يمين أن يقول سبحان الله والحد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله فتجب هذه الكلمات الخمس وتكفيه (والثاني) أنها تعين وتوجب معها كتمان من الذكر ليصير سبعة أنواع مقام سبع آيات والمراد بالكلمات أنواع الذ كر لا الالفاظ المسردة (والثالث) وهو الصحيح عند المصنف وجمهور الاصحاب وهو الصحيح أيضا في الدليل أنه لا ينعين شيء من الذ كر بل يحجزه جميع الاذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها فيجب سبعة اذكار ولكن هل يشترط أن لا ينقص حروف ما في بعض حروف الفاتحة فيه وجها (أصحها) يشترط وهما كالوجين في البذل من القرآن قال امام الحرمين ولا يراعي هنا إلا الحروف بخلاف ما إذا احسن قرأنا غير الفاتحة فانا نراعي الآيات وفي الحروف خلاف وقال بغوى يجب سبعة أنواع من الذ كر يقام كل نوع مقام آية قال الرانبي هذا اقرب من قول الامام « واحتج لابي علي الطبري بحديث ابن ابي اوفى وليس فيه غير الكلمات الخمس واجاب القائلون بالصحيح بأن الحديث ضعيف ولو صح لم يكن فيه نفي وجوب زيادة من الاذكار (فان قيل) لو وجب زيادة لذكرت (قيل)

أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهي عن التذبيح في الصلاة » وفي رواية « نهي ان يذبح الرجل في الركوع كما يذبح الحمار » (١) والتذبيح ان يبسط ظهره ويطل رأسه فتكون رأسه اشد انحطاطا من اليقه وهذا اللفظ

﴿ حديث ﴾ روى انه عليه السلام كان يسوي ظهره في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره لاستمسك ابن ماجه من حديث راشد بن سعد سمعت وابصة بن معبد نحوه وسيأتي وفيه طلمحة ابن زيد بن نسيه احمد وعلى بن المديني الى الوضع ورواه الطبراني من هذا الوجه إلا انه قال عن راشد عن ابي راشد ورواه ابو داود في مراسيله من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى ووصله احمد في مسنده عنه عن علي وذكره الدارقطني في العلل عنه عن البراء ورجح ابو حاتم المرسل ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابي مسعود عقبة بن عمرو ومن حديث ابي رزة الاسلمي واسناد كل منهما حسن ومن حديث انس وابن عباس واسناد كل منهما ضعيف وعزاه القاضي حسين في تعليقه لرواية عائشة ولم اره من حديثها قلت مناه عند مسلم من حديثها كان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وقد تقدم معنى هذا من حديث ابي حميد *

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم نهي عن التذبيح في الصلاة وفي رواية نهي ان يذبح الرجل في الركوع كما يذبح الحمار الدارقطني من حديث الحارث عن علي ومن حديث ابي ردة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي اني ارضي لك ما رضى لنفسى واكره لك ما اكره لنفسى لا تقرأ القرآن وانت جنب ولا وانت راكع ولا وانت ساجد ولا تفصل وانت عاقص شعرك ولا تذبح تذبيح الحمار وفيه أبو قبيس التميمي وهو كذاب ورواه الدارقطني

يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة والله اعلم (فان قيل) ما الفرق بين الذكركم والقرآن حيث جوزتم علي قول ابي علي خمس كلمات ولم تجوزوا من القرآن إلا سبع آيات بالافتاق (فالفرق) ما ذكره صاحب التتمة ان القرآن بدل للفاتحة من جنسها فاعتبر فيه قدرها والذي كرم بخلافها فجاز ان يكون دونها كالتيمن عن الوضوء *

(فرع) اذا عجز عن القرآن واتكل الى الاذكار فقد ذكرنا انه يجزئه التسبيح والتلهيل والتكبير والتحميد والحوقة ونحوها واما الدعاء المحض ففيه تردد للشيخ ابي محمد الجويني قال امام الحرمين ولعل الاشبه ان الذي يتعلق منه بأمور الآخرة يجزئه دون ما يتعلق بالدنيا وهو الذي قاله الامام هو المرجح رجحه النزلى في البسيط *

(فرع) شرط الذكركم الذي يأتي به ان لا يقصد به شيئا آخر وهل يشترط ان يقصد به البدلية ام يكفيه الاتين به بلا قصد فيه وجهان حكاهما صاحب التقريب وامام الحرمين ومتابعوه قال الرافعي (الاصح) لا يشترط فلواتي بدعاء الاستفتاح او بالتعوذ وقصد به بدل الفاتحة اجزأه عنها وان قصد الاستفتاح او التعوذ لم يجزه وان لم يقصد شيئا ففيه الوجهان (الاصح) يجزئه عند الاصحاب *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولم يحسن الذكركم بالعربية واحسنه بالعجمية اتي به بالعجمية ذكره صاحب الحاوي كما يأتي بتكبير الاحرام بالعجمية إذا لم يحسن العربية وقد سبق تفصيل ما يجوز في فصل التكبير *

(فرع) اذا اتي بدل الفاتحة من قراءة او ذكر حيث يجوز ان بالشرط السابق واستمر العجز عن الفاتحة اجزأه صلاته ولا إعادة فلو تمكن من الفاتحة في الركوع او ما بعده تقدمت ركعتي على الصحيح ولا يجوز الرجوع الى الفاتحة وان تمكن قبل الشروع في البدل لزمه قراءة الفاتحة وان كان

يذكر بالدال والذال والاول اشهر وينبغي للراكم ان يصب ساقيه الى الحق ولا يثني ركبتيه وهذا هو الذي اراده بقوله وينصب ركبتيه ويستحب له وضع اليدين على الركبتين واخذهما بهما ويفرق بين اصابعه

من وجه آخر عن ابي سعيد الخدري قال اراد رفعه اذا ركع أحدكم فلا يذبح كما يذبح الحمار ولكن ليقيم صلبه وفي اسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف وذكره ابو عبيد في غريب الحديث باللفظ الثاني سواء : وروى ابن ماجه من حديث وابصة بن معبد رايت رسول الله ﷺ يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وقد تقدم (تنبيه) التذيع بالدال المهملة قال الجوزي وقال الهروي في غريبه يقال بالمجمة وهو بالمهملة اعرف: اي بطاطي راسه في الركوع حتى يكون اخفض من ظهره وروى بالحاء المحممة في الصحاح في ذبح بالمجمة ذبح تذيعا اذا قبض ظهره وطاطا راسه بالحاء والحاء جميعا عن ابي عمرو وابن الاعرابي والله اعلم *

في أثناء البدل فوجها حكاها السرخسي في الامالي قولين (الصحيح) انه يلزمه الفائحة بأكملها (والثاني) يكفيه ان يأتي من الفائحة قدر ما بقي وان تمكن بعد فراغ البدل وقبل الركوع فطريقان حكاها السرخسي وصاحب البيان وآخرون (اصحها) لا يلزمه كالمقدور المسكفر بالصوم على الرقة بعد الصوم (والثاني) فيه وجهان كما لو تمكن في أثناء البدل ومن حكي الوجين في هذه الصورة الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة وإمام الحرمين والغزالي قال اصحابنا والتمسك قد يكون ثلثين وقد يكون بمصحف وغيرها *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم وجب عليه أن يقوم بقدر الفائحة ساكتا ثم يركع ويجزئه صلاته بلا إعادة لانه مأثور بالقيام والقراءة فاذا عجز عن أحدهما أتى بالآخر لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل عبد الله بن ابي أوفى وهو وابوه صحابيان رضي الله تعالى عنهما واسم ابي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنيته عبد الله ابوابراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو معاوية شهد بيعة الزمزان ونزل الكوفة وتوفي سنة ست وعشرين قبل هو آخر من مات من الصحابة بالكوفة وقول المصنف لانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل عنه عند العجز الي بدل كالقيام قوله من أركان الصلاة احتراز من الخلع فانه لا بدل لاركانه وقوله فجاز أن ينتقل لو قال وجب كان أصوب *

(فرع) فمذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفائحة كيف يصلي اذا لم يمكنه التعلم فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب عليه قراءة سبع آيات غيرها فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه الذكر فان لم يحسنه ولا يمكنه أن يقف بقدر قراءة الفائحة وبه قال احمد وقال أبو حنيفة اذا عجز عن القرآن قام ساكتا ولا يجب الذكر وقال مالك لا يجب ولا القيام وقد سبق دليلنا عليها *

قال المصنف رحمه الله *

« وان قرأ القرآن بالفارسية لم تجزه لان القصص من القرآن اللفظ وذلك لا يوجد في غيره »
« الشرح » مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها وسواء كان في الصلاة أو غيرها فان أتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة لم تصح صلاته سواء

حينئذ يوجهها نحو القبلة وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقباض عليهما » (١) وخرج بين اصابعه فان كان اقطع او كانت إحدى يديه على فعل الاخرى ما ذكرنا

(١) حديث « انه ﷺ كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقباض عليهما » ويفرج بين اصابعه أبو داود ومن حديث ابي حميد وقد تقدم *

احسن القراءة ام لا هذا منهنبا وبه قال جماهير العلماء منهم مالك واحمد وابو داود وقال ابو حنيفة يجوز وتصح به الصلاة مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد يجوز للعاجز دون القادر واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى (قل الله شفي) بيني وبينكم واوحى الي هذا القرآن لان ذلك به (قالوا والعجم لا يعقلون الانذار الابرجته وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « انزل القرآن علي سبعة احرف » وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه ان قوما من الفرس سألوه ان يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية ولانه ذكر فقامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الاسلام وقياسا علي جواز ترجمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا علي جواز التيسيح بالعجمية واحتج اصحابنا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة علي غير ما يقرأ عمر فلقبه بردائه واتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم فلو جازت الترجمة لانكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز واحتجوا أيضا بان ترجمة القرآن ليست قرآنا لان القرآن هو هذا النظم المعجز وبالترجمة يزول الاعجاز فلم يجوز وكان الشعر يخرج ترجمته عن كونه شعرا فكذا القرآن واما الجواب عن الآية الكريمة فيقولون الانذار يحصل لغيره وان نقل اليهم معناه واما الجواب عن الحديث فسيم لغات للعرب ولانه يدل علي انه لا يتجاوز هذه السبعة وهم يقولون يجوز بكل لسان ومعلوم انها تزيد علي سبعة وعن فضل سلمان انه كتب تفسيرها لاحقيقة الفاتحة وعن الاسلام ان في جواز ترجمته للقادر علي العربية وجهين سبق بيانها في فصل التكبير فان قلنا لا يصح فظاهر وان قلنا بالذهب انه يصح اسلامه فالفرق أن المراد معرفة اعتقاده الباطن والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك وعن القياس علي الحديث والتيسيح أن المراد بالقرآن الاحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتيسيح هذه طريقة اصحابنا في المسألة وبسطها امام الحرمين في الاساليب فقال عدتنا ان القرآن معجز والمعتمد في اعجازه اللفظ قال ثم تكلم علماء الاصول في المعجز منه فقيل الاعجاز في بلاغته وجزالته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب والمختار أن الاعجاز في جزالته مع أسلوبه الخارج عن أماليب كلام العرب والجزالة والاسلوب يتعلقان بالالفاظ ثم معنى القرآن في حكم التابع للالفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود التبع والمعنى تابع فتقول بعد هذا التمهيد ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين وبمحاولة الدليل لهذا تكلف قليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعنى القرآن بالهندية ليست قرآنا وليس ما لفظ به قرآنا ومن خالف في هذا كان مراغما جاحدا وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره فكيف يكون تفسير القرآن قرآنا وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معنى القرآن والمحدث لا يمن من حل كتاب فيه معنى القرآن وترجمته فليكن ما جاء به ليس قرآنا ولا خلاف ان القرآن معجز

فان لم يمكنه وضعها علي الركبين ارسلها وبخافي الرجل مرقية عن جنيبه فتدري ان النبي صلى الله عليه

ولست الترجمة معجزة والقرآن هو الذي تحدى به النبي صلى الله عليه وسلم العرب ووصفه الله تعالى بكونه عربيا واذا علم ان الترجمة ليست قرآنا وقد ثبت انه لا تصح صلاته الا بقرآن حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة : هذا كله مع ان الصلاة مبناها على التبعيد والاتباع والنهي عن الاختراع وطريق القياس منسدة واذا نظر الناظر في اصل الصلاة واعدادها واختصاصها باوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها واعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها الى غير ذلك من افعالها ومدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلا فهذا يسد باب القياس حتي لو قال قائل مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع لم يقبل ذلك منه وان كان السجود يبلغ في الخضوع . ثم عجت من قولهم ان الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب ويقولون لها حكمه في صحة الصلاة التي مبناها على التبعيد والاتباع ويخالف تكملة الاحرام التي قلنا يأتي بها العاجز عن العرية بلسانه لان مقصودها المعنى مع اللفظ وهذا بخلافه : هذا آخر كلام امام الحرمين رحمه الله .

(فرع) لو قرأ الفاتحة بلفظ بعض العرب غير اللغة المقر وميها لم تصح ولم يحز في غير الصلاة ايضا صرح به صاحب التتمة قال ومن أتى بالترجمة ان كلن متعمدا بطلت صلاته وان كلن ناسيا او جاهلا لم يمتد بقرائه ولكن لا تبطل صلاته وسجد السهو كسائر الكلام ناسيا او جاهلا .

قال المصنف رحمه الله .

(ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة والمستحب ان يقرأ في الصبح بطوال الفصل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالواقعة فان كلن يوم الجمعة استحب ان يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) (وهل أتى على الانسان) لان النبي صلى الله عليه وسلم كلن يقرأ ذلك ويقرأ في الاولين في الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال «حزرننا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والمصر غزونا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر بقدر ثلاثين اية قدر الم تنزيل السجدة وحزرننا قيامه في الاخيرتين على النصف من ذلك وحزرننا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزرننا

وأله وسلم «كلن يفعل ذلك» والمرأة لا يجافي فانه استر لها الخشى كالمرأة : اما قوله لا يجاوز في الانحاء

(١) حديث كان يجافي مرفقيه عن جنبيه في الركوع ابو داود في حديث ابى حميد وفي لفظه ثم ركع فوضم يديه على ركبتيه كالقباض عليهما وتزديده فتجافي عن جنبيه ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحي يديه عن جنبيه والبخاري عن عبد الله بن بجنة كان إذا صلى فرج بين يديه حتي يبدو ابطاه .

(١) قوله والمرأة لا يجافي روى أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان فقال إذا سجدتما فضا بض اللحم الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصلين لكن في كل منهما متروك .

قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف من ذلك» وقرأ في الأوليين من العصر بأوساط المفصل لما رويناه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه وقرأ في الأوليين من العشاء الآخرة بنحو ما يقرأ في العصر لما روى عنه عليه السلام أنه قرأ في العشاء الآخرة سورة الجمعة والمنافقين وقرأ في الأوليين من المغرب بقصار المفصل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل» فإن خالف وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جهة «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصباح إذا زلزلت الأرض»

(الشرح) الذي اختاره أن أقدم جملة من الأحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج في الاستدلال به في ذلك أن شاء الله تعالى فأما الظاهر والعصر فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كانت الصلاة تمام فينطلق أحدنا إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله ثم يرجع إلى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى» رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخيرين قدر خمس عشرة آية - أو قال نصف ذلك - وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخيرين قدر نصف ذلك» رواه مسلم وعن أبي سعيد أيضاً قال «حزرنّا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر ألم تنزل السجدة وحزرنّا قيامه في الركعتين الأخيرتين على النصف من ذلك وحزرنّا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الأخيرتين من الظهر وحزرنّا قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف من ذلك» رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى وفي العصر بنحو ذلك وفي الصباح أطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر سبع اسم ربك الأعلى وفي الصباح أطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر والعصر بالسواء ذات البروج والسواء والطارق ونحوهما من السور» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن البراء رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر فسمع منه الآية بعد الأيات من سورة لقمان والذاريات» رواه النسائي وابن ماجه بإسناد حسن وأما المغرب فنحن جابر بن مطعم رضي الله عنه قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب» رواه البخاري ومسلم وفي رواية البخاري «يقرأ في المغرب بالطور» وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن أم الفضل وهي أمه رضي الله عنها سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً قالت يا بني والله لقد ذكرتني بقرآنك هذه السورة أنها لا آخر

الاستواء فالمراد منه استواء الظهر والرقبة وفي قوله أولاً وأخيراً أن ينحني بحيث تسوى ظهره وعنته

ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب» رواه البخاري ومسلم وعن مروان ابن الحكم قال «قال لي زيد بن ثابت رضي الله عنه مالك تقرأ في المغرب بقصر وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين» رواه البخاري هكذا قال ابن أبي مليكة طول الطولين الاعراف والمائة رواه النسائي بإسناده الصحيح «ان زيد بن ثابت قال لمروان أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيك الكوثر قال نعم قال يعني زيدا فحقوقه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين المص» وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في صلاة المغرب بسورة الاعراف فرقها في ركعتين» رواه النسائي بإسناد حسن وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان كان يطيل الركعتين الاوليين من الظهر ويخفف الاخيرتين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصر المفصل ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ويقرأ في الصبح بطوال المفصل» رواه النسائي بإسناد صحيح وعن عبد الله الساجي «انه صلى وراء أبي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب يقرأ في الركعتين الاوليين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعتين الثالثة فتدوت حتى ان كاد تمس ثيابي بثياب فسمعتة قرأ بأمر القرآن وهذه الآية: ربنا لا تزعج قلوبنا بعداذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب» رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح وأما العشاء فمن البراء رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء باليتين والزيتون وما سمعت احدا أحسن منه وتا وقراءة» رواه البخاري ومسلم وعن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العشاء فقرأ اذا السجدة انشقت فمسجد قلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما دحرج طول في العشاء «يا معاذ اذا أممت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا بسم ربك والليل اذا يشي» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ أحد روايات مسلم وعن بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كن يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور» رواه الترمذي وقال حديث حسن وأما الصبح فمن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين او احدهما ما بين الستين إلى المائة» رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية البخاري وسائر رواياته وروايات مسلم «يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة» وعن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال «صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنین حتى جاء ذكر موسى وهرون وأوحى جاء ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سلمة فركع» رواه مسلم وعن قطبة بن مالك رضي الله عنه «انه صلى مع النبي صلى

ما يفيد هذا لغرض فأنا إذا عرفنا استحباب استواء الظهر والعنق نعرف انه لا ينبغي ان يجاوز الاستواء

الله عليه وسلم الصبح قرأ في أول ركعة والتخل باسقات لها طلع نضيداً أورعاً قال في ق «رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الفجر بقاء والقرآن الحميد وكان صلاته بعد تخفيفاً» رواه مسلم وعن ابن حريث رضى الله عنه «انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر والليل اذا عصم» رواه مسلم وعن معاذ بن عبد الله الحنفى ان رجلاً من جينة اخبره «انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض في الركعتين كلها فلا ادري انسى رسول الله صلى الله عليه وسلم ام قرأ ذلك عمداً» رواه ابو داود باسناد صحيح وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة لم تنزل السجدة وهل أتى على الانسان» رواه البخارى ومسلم ورواه مسلم ايضا عن ابن عباس رضى الله عنهما . واما الجمع بين سورتين في ركعة ففيه حديث أبي وائل قال «جاء رجل إلى ابن مسعود فقال قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال ابن مسعود رضى الله عنه هذا كهد الشعر لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة» رواه البخارى ومسلم فهذه جملة من الاحاديث الصحيحة في المسألة وفي الصحيح أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه: واما الاحاديث الحسنة والضعيفة فيه فلا تنحصر والله أعلم: قال العلماء واختلاف قدر القراءة في الاحاديث كان بحسب الاحوال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من حال المأمومين في وقت أهم يؤثرون التلويل فيطول وفي وقت لا يؤثرون لعندرو نحوه فيخفف وفي وقت يريد اطالنها فيسمع بكلمة الصبي كما ثبت في الصحيحين والله أعلم: واما ضبط الفاظ الكتاب وبيانها فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه وآخره (قل اعوذ برب الناس) وفي أوله مذاهب قيل (سورة القتال) وقيل من (المحجرات) وقيل من (فاف) وقال الخطابي وروى هذا في حديث مرفوع وهذه المذاهب مشهورة وحكي القاضي عياض قوله انه من (الجاثية) وهو غريب والسورة تهمز ولا تهمز لفتان الهمز أشهر وأصح وبه جاء القرآن العزيز قوله وقرأ فيها بالواقعة هذا الحديث أشار اليه الترمذى فقال روى ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصبح بالواقعة» وفيما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة كفاية عنه. قوله يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) اما تنزيل فمرفوعة اللام على حكاية التلاوة واما السجدة فيجوز رفعها على أنها خبر مبتدأ ويجوز نصبها على البدل من موضع الم او باضار أعني وسورة السجدة ثلاثون آية كقوله يقرأ في الاولين والآخرين هو بالياء الثلاثة من تحت المكررة في حزناً قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية يعني في كل ركعة كما سبق بيانه في الرواية الاخرى قوله العشاء الآخرة صحيح وقد انكره الاصمعي وقال لا يقال الآخرة وليس كما قال بل ثبت في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ايما امرأة أصابت فاعادته نانيا اما ان تكون تأكيداً او يكون الغرض الاشارة إلى ان المجاوزة مكروهة قصية للنعى

يجزوا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت ذلك عن جماعات من الصحابة بقوله قد أوضحت في تهذيب الاسماء: اما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يستحب أن يقرأ الامام والمنفرد بعد الفاتحة شيئاً من القرآن في الصبح وفي الاولين من سائر الصلوات ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن سورة كاملة أفضل حتي أن سورة قصيرة أفضل من قدرها من مؤنة لانه اذا قرأ بعض سورة فقد يقف في غير موضع الوقف وهو اقطاع الكلام المرتبط وقد يخفى ذلك قالوا ويستحب أن يقرأ في الصبح بطول المفصل (كالجرات) (والواقعة) وفي الظهر بقرب من ذلك وفي العصر والعشاء باوساطه وفي المغرب بقصاره فان خالف وقرأ باطول أو اقصر من ذلك ودله الاحاديث السابقة واتفقوا علي انه يسن في صبح يوم الجمعة (الم تنزيل) في الركعة الاولى (وهل آتي) في الثانية للحديث الصحيح السابق وقرأ السورتين بكاملها وهذا الذي ذكرناه من استحباب طول المفصل واوساطه هو فيما أمر للمأمون التطويل وكانوا محصورين لايزيدون والا فليخفف وقد ذكرنا ان اختلاف الاحاديث في قدر القراءة كان بحسب الاحوال ويجوز ان يجمع بين سورتين فاكثر في ركعة للحديث السابق قال اصحابنا والسنة ان يقرأ على ترتيب المصحف متواليا فاذا قرأ في الركعة الاولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها قال للتولي حتي لو قرأ في الاولى (قل اعوذ برب الناس) يقرأ في الثانية من أول البقرة ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الاولوي ولا شيء عليه والله اعلم *

(فرع) فيما يتعلق بالسورة للنوازل يستحب في ركعتي سنة الصبح التخفيف ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الاولى منهما قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الآية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الآية» وفي رواية لمسلم «يقرأ فيهما قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد» ونص الشافعي في البوطي علي استحباب القراءة بها فيهما وعن ابن عمر قال «رقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد» رواه النسائي باسناد جيد إلا ان فيه رجلا اختلفوا في وثيقه وجرحه وقد روى له مسلم والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

«وان كان مأموما نظرت فان كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد علي الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا كنتم خلفي فلا تقرأون الا بأمر الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وان كان في صلاة يسر فيها بالقراءة أو في صلاة يجهر فيها الا انه في موضع لا يسمع القراءة قرأ لانه غير مأموور بالانصات

عن التذيع وعلي هذا فالاعادة لا تكون لمحض التأكد اذ لا يلزم من استحباب الشيء ان يكون تركه منها عنه مكروها وعلي كل حال فلو ذكر قوله ولا يجاوز متصلا بالكلام الا ل لكن احسن

الى غيره فهو كلاما والمنفرد ﴿﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح تقدم بيانه قريبا في قراءة المأموم الفاتحة فلا خلاف ان المأموم لا يشرع له قراءة السورة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو جهر ولم يسمعه لبعده او صممه فوجهان أصحهما يستحب قراءة السورة ويهقطع العراقيون او جمهورهم اذ لا معنى لسكونه والثاني لا يقرأها حكاه الخراسانيون ﴿ قال المصنف رحمه الله ﴾

﴿واذا كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة فيما زاد على الركعتين فيه قولان قال في القديم (لا يستحب) لما روى ابو قتادة رضي الله عنه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمعا الآية أحيانا وكان يطيل في الاولى ما لا يطيل في الثانية وكان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» وقال في الام يستحب لما رويان من حديث ابي سعيد الخدري ولانها ركعة يشرع فيها الفاتحة فيشرع فيها السورة كلاولين ولا يفضل الركعة الاولى علي الثانية في القراءة وقال ابو الحسن للمار جسي رحمه الله يستحب ان تكون قراءته في الاولى من كل صلاة اطول لما رويانه من حديث ابي قتادة وظاهر قوله في الام انه لا يفضل لما رويان من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه وحديث ابي قتادة يحتمل ان يكون اطال لانه احس بداخل ﴿﴾

﴿الشرح﴾ حديث ابي قتادة رواه البخارى ومسلم واسم ابي قتادة الحارث بن ربيعي وقيل النعمان بن ربيعي وقيل عمرو بن ربيعي الانصاري السلمي بفتح السين واللام توفي بالمدينة سنة تسع وخمسين على الاصح وقوله سمعنا الآية أحيانا اى في نادر من الاوقات وهذا محمول علي انه لعلبة الاستغراق في الدبر يحصل الجهر بالآية من غير قصد او انه فعله لبيان جواز الجهر وانه لا تبطل الصلاة ولا يقضي سجود سهو أو ليهلهم أنه يقرأ أو أنه يقرأ السورة الفلانية واما ابو الحسن المار جسي بفتح السين المهملة وكسر الحيم واسمه محمد بن علي بن سهل ثقة علي ابي الحسن المروزي وثقه عليه القاضي أبو الطيب الطبري وكان متقنا للمذهب وهو أحد أجدادنا في سلسلة الفقه توفي رحمه الله سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة وقول المصنف لانها ركعة يشرع فيها الفاتحة احتراز من ركعة السبوق : اما الاحكام فهل يسن قراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة فيه قولان مشهوران (احدهما) وهو قوله في القديم لا يستحب قال القاضي ابو الطيب وقوله البويطي والمزني عن الشافعي (والثاني) يستحب وهو نصه في الام ونقله الشيخ ابو حامد وصاحب الحاوي عن الاملاء أيضا واختلف الاصحاب في الاصح منهما قال أ كثر العراقيين الاصح الاستحباب ممن صحه الشيخ أبو حامد والحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي والشاشي وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الاصح وبه ائتي

(الجملة الثانية) في الذكر المستحب فيه ويستحب ان يكبر للركوع لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه

الاكثر وجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى فيها علي القديم قلت وليس هو قديماً فقط بل معه نصاب في الجديد كالحديث عن القاضي أبي الطيب واتفق أصحابنا على أنه إذا قلنا بالسورة في الثالثة والرابعة تكون أخف من الأولى والثانية لحديث أبي سعيد رضى الله عنه وهل يطول الأولى في القراءة علي الثانية من كل الصلوات فيه وجانب (أصحها) عند المصنف والاكثرين لا يطول والثاني يستحب التطويل لحديث أبي قتادة قال قال الله تعالى أبو الطيب في تعليقه الصحيح أن يطول الأولى من كل الصلوات لكنه في الصحيح أشد استحباباً قال وهذا قول الماسرجسي وعامة أصحابنا بخلافه وإنه قال الثوري ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يستحب ذلك في الفجر خاصة قال والوجه الآخر يسوي بينهما ذكره أصحابنا العراقيون نصاً في الام قال القاضي والصحيح أنه يطولها لحديث أبي قتادة وليركها قاصد الجماعة وإما تأويل المصنف أنه أحسن بداخل فضعيف لوجهين (أحدهما) أنه قال وكان يطيل وهذا يشعر بتكرار هذا وأنه مقصود علي مذهبهم يقول إن كان يقتضي التكرار (والثاني) أن من أحسن بداخل وهو في القيام لا يستحب له انتظاره علي المذهب وإنما اختلفوا في انتظاره في الركوع والشهد والصحيح استحباب تطويل الأولى كما قاله القاضي أبو الطيب وقوله وقد وافقه غيره ومن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمداً في هذا وإذا قلنا بتطويل الأولى علي الثانية فهل يستحب تطويل الثالثة علي الرابعة فيه طريقان نقل القاضي أبو الطيب الاتفاق علي أنها لا تطول لعدم النص فيها ولعلم المعني المذكور في الأولى ونقل الرافعي فيها الوجهين وإذا قلنا تنس السورة في الأخيرتين فهي مسنونة للإمام والمأموم والمنفرد وفي المأموم وجه ضعيف بناء علي أنه لا يقرأ السورة في السرية حكاه المتولي *

(فرع) قال صاحب التمهيد المتفل بركعتين تنس له السورة والمتفل بأكثر من كان يقتصر علي تشهد واحدقرأ السورة في كل ركعتين تشهد تشهدتين فهل تنس له السورة في الركعات المفصلة بين التشهدين فيه وجهان بناء علي القولين في الأخيرتين من الفرائض *

(فرع) المسبوق بركعتين من الرباعية نص علي الشافعي رحمه الله أنه يأتي بهما بالفاتحة وسورتين وللأحباب طريقان (أحدهما) أنه قال أبو علي الطبري في استحباب السورة لأنها آخر صلواته وإنما فرعه الشافعي علي قوله تستحب السورة في كل الركعات (والطريق الثاني) أنه قال أبو اسحق تستحب

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يكبر في خفض ورفع وقيام وقعود» (١) ويتنبد به في ابتداء

(١) حديث (ابن مسعود كان يكبر مع كل خفض ورفع وقيام وقعود الترمذي وزاد فيه وأبو بكر وعمر ورواه أحمد والنسائي نحوه ورواه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة وأصله في الصحيحين بلفظ يكبر حين يركع الحديث وفي رواية يكبر كلما رفع ووضع ولهما عن علي نحوه وعن ابن عباس نحوه البخاري *

له السورة قولاً واحداً وإن قلنا لا تستحب في الأخيرتين ولا أدرك قراءة الامام للسورة فاستحب له ثلاثاً مخلو صلاتاً من سورتين وهذا الطريق الثاني هو الصحيح عند الاصحاب ومن صححه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون وقوله صاحب الخاوي عن ابي اسحق واكثر الاصحاب فان كان ذلك في العشاء وثالثة المغرب لم يجز بالقرءاء علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي ابو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل والبيان في جمعه قولين كالسورة قال القاضي ابو الطيب نص في الاملاء أنه يجز لان الجمهور قد فاته فيتداركه كالسر ونص في غيره أنه لا يجز لان سنة آخر الصلاة الاسرار فلا يفوته وبهذا يحصل الفرق بينه وبين الشيخ ابو محمد في التبصرة لو كان الامام بطي القراءة وامكن للمأموم المسبوق ان يقرأ السورة فيما ادرك فقرأها لم يعدها في الأخيرتين اذا قلنا تختص القراءة بالاوليين *

(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأتها الفاتحة ولا تحسب للسورة علي المذهب وهو المنصوص في الامم وبه قطع الاكثرون ممن قطع به القاضي ابو الطيب والبندنجي والمحاملي في المجموع والقاضي حسين والفوراني لانه اتى بها في غير موضعها وحكي الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة وولده امام الحرمين والشيخ نصر المقدسي وغيرهم في الاعتداد بالسورة وجهين لان محلها القيام وقد اتى بها فيه *

(فرع) لو قرأ الفاتحة مرتين وقلنا بالمذهب ان الصلاة لا تبطل بذلك لم تحسب المرة الثانية عن السورة بلا خلاف صرح به المتولي وغيره قال لان الفاتحة مشروعة في الصلاة فرضا والشيء الواحد لا يؤدي به فرض وفعل في محل واحد *

(فرع) قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه التبصرة لو ترك الامام السورة في الاوليين فان تمكن المأموم فقرأها قبل ركوع الامام حصلت له فضيلة السورة وان لم يتمكن لاسراع الامام وكان يود ان يتمكن فلها موم ثواب السورة وعلي الامام وبال تقصيره لحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطأوا فلكم وعليهم» رواه البخاري ومسلم قال وزعمنا آخر المأموم بمدر كوع الامام لقراءة السورة وهذا خطأ لان المأموم يعين عليه فرض المتابعة اذا هوى الامام للركوع فلا يجوز ان يشتغل عن الفرض بفعل *

(فرع) في مذاهب العلماء في السورة بعد الفاتحة: مذهبا انها سنة فلو اقتصر علي الفاتحة اجزأتها الصلاة وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة واحمد وكافة العلماء الا ما حكاه القاضي ابو الطيب عن عثمان بن ابي العاص

المعمر وهل يعمد فيه قولان القديم وبه قال ابو حنيفة لا يعمد بل يخفف لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «التكبير جزم» (١) اي لا يعمد ولا يخلو حاول المد لم يأمن ان يجعل المد على غير موضعه فيغير

الصحابي رضي الله عنه وطائفة انه يجب مع الفاتحة سورة اقلها ثلاث آيات وحكام صاحب البيان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويحتاج له بانه للمعتمد فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تظاهرت به الاحاديث الصحيحة مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » دليلا قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » وظاهره الاكتفاء بها وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال « في كل صلاة يقرأ فما سمعنا رسول الله اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا وان لم زد علي ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير لك » رواه البخاري ومسلم استدلل البيهقي وغيره في هذه المسألة بهذا الاثر عن ابي هريرة رضي الله عنه ولادلالة فيه لمسلنا فان الصحابة رضي الله عنهم لا يحتاج بعضهم بقول بعض وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين ولم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب » رواه البخاري باسناد ضعيف *

* قال المصنف رحمه الله *

« ويستحب للامام أن يجهر بالقراءة في الصبح والاوليين من المغرب والاوليين من العشاء والدليل عليه نقل الخلف عن السلف ويستحب للمأموم ان يسر لانه اذا جهر نازع الامام في القراءة ولانه مأثور بالانصات الى الامام واذا جهر لم يمكنه الانصات لغيره فهو كالامام وان كانت امرأة لم يجهر في موضع فيه رجال أجنب لانه لا يؤمن ان يفتن بها ويستحب الاسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرين من العشاء لانه نقل الخلف عن السلف وان فاتته صلاة بالنهار فقضاها بالليل اسر لانه صلاة نهار وان فاتته صلاة بالليل فقضاها بالنهار اسر لما روى أبو هريرة رضي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار فارموه بالعر وقول ان صلاة النهار عجباء » ويحتمل عندى ان يجهر كما يسر فيا فاته من صلاة النهار فقضاها بالليل » *

« الشرح » السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الامة والخلف بفتح اللام ويقال بأسكانها لغتان الفتح أفصح وأشهر وهم السابقون لمن قبلهم في الخير والعلم والفضل وقوله صلاة النهار عجباء بالمد أى لاجر فيها تشبيها بالعجماء من الحيوان الذى لا يتكلم وهذا الحديث الذى ذكره باطل غريب لا أصل له . أما حكم المسألة فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة والاسرار في الظهر والعصر وأتاة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء وهذا كله باجماع المسلمين مع الاحاديث الصحيحة المتظاهرة على ذلك هذا حكم الامام وأما المنفرد فيسر له الجهر عندنا وعند الجمهور قال العبدى هو مذهب العلماء كافة الا أبا حنيفة قال جهر المنفرد المعنى مثل ان يجعله على الهمة فيصير استفهاما والجديد انه يعمده إلى تمام الهوى حتى لا يخلو جزء من صلته عن الذكر والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات هل يعمدها من اركان المنقل

واسراره سواء دليلنا أن المنفرد كالامام في الحاجة الي الجهر للتدبر فسن له الجهر كالامام وأولي
لأنه أكثر تدبراً لقراءته لعدم ارتباط غيره وقدرته علي اطاقه القراءة ويجهز بها للتدبر كيف شاء
ويخالف المنفرد المأموم فانه مأمور بالاستماع ولثلايهوش علي الامام وأجمعت الامة علي ان المأموم
يسن له الاسرار ويكره له الجهر سواء سمع قراءة الامام أم لا قال صاحب الحاوي حد الجهر أن
يسمع من يليه وحد الاسرار أن يسمع نفسه ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلي الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبوح اسم
ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارى. فقال رجل أنا فقال قد ظننت أن بعضهم
خالجنيها » رواه مسلم ومعني خالجنيها جاذبنيها ونزعنيها وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا إن كانت
تصلي خالية أو بمحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت بنسوة أو منفردة وإن
صلت بمحضرة اجنبي أسرت ومن صرح بهذا التفصيل المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي
وأبو الطيب في تعليقها والمحامل في المجموع والتجريد وآخرون وهو المذهب وأطلق صاحب
الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو امامة وبالغ القاضي حسين فقال هل صوت المرأة عورة
فيه وجهان (الاصح) انه ليس بعورة قال فان قلنا عورة فرفضت صوته في الصلاة بطلت صلاتها والصحيح
ما قلناه عن الاكثرين قال البندنجي ويكون جهرها اخفض من جهر الرجل قال القاضي
أبو الطيب وحكم التكبير في الجهر والاسرار حكم القراءة واما الختني فيسر بمحضرة النساء والرجال
الاجانب ويجهز إن كان خاليا أو بمحضرة محارمه فقط واطلق جماعة أنه كالمرأة والصواب ما ذكرته
واما الفاتنة فان قضى فائتة الليل بالليل جهر بلاخلاف وإن قضى فائتة النهار بالنهار أسرا بلاخلاف
وإن قضى فائتة النهار ليلا او الليل نهاراً فوجهان حكاهما القاضي حسين والبعوى والمتولى وغيرهم
(اصحها) ان الاعتبار بوقت القضاء في الاسرار والجهر محبة البعوى والمتولى والرافعي (والثاني)
الاعتبار بوقت الفوات وبه قطع صاحب الحاوي قال لكن يكون جهره نهاراً دون جهره ليلا
وطريقة المصنف مخالفة لمؤلا. كلهم فانه قطع بالاسرار مطلقا (قلت) كذا اطلق الاصحاب لكن
صلاة الصبح وإن كانت نهارية فلها في القضاء في الجهر حكم الليل ولو قتها فيه حكم الليل وهذا
مراد الاصحاب *

(فرع) لو جهز في موضع الاسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه ولكنه ارتكب

عنه إلى أن يحصل في المنتقل اليه ويرفع يديه إذا ابتدأ التكبير خلافا لابي حنيفة لناماروى عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كن يرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر وإذا ركع
وإذا رفع رأسه من الركوع » (١) ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك أدنى درجات

(١) حديث رفع اليدين حذو المنكبين عند الركوع والرفع منه تقدم في أوائل الباب *

مكروها هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي واحد في اصح الروايتين وقال مالك والثوري وابو حنيفة واسحق يسجد للسهو دليلنا قوله في حديث ابي قتادة «وبسمنا الآية احيانا» وهو صحيح كما سبق *

(فرع) في حكم النوافل في الجهر . اما صلاة العيد والاستسقاء والتراويح وخسوف القمر فيسن فيها الجهر بلاخلاف واما نوافل النهار فيسن فيها الاسرار بلاخلاف واما نوافل الليل غير التراويح فقال صاحب التمهيد يجر فيها وقال القاضي حسين وصاحب التهذيب توسط بين الجهر والاسرار واما السنن الاربعة مع الفرائض فيسر بها كلها باتفاق اصحابنا وقل القاضي عياض في شرح مسلم عن بعض السلف بالجهر في سنة الصبح وعن الجمهور الاسرار كذهبنا *

(فرع) في الاحاديث الواردة في الجهر والاسرار في صلاة الليل . عن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها نهي ركعة فضي فقلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها ثم تلا وإذا مرنا بفيتيا تسميع سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ» رواه مسلم وعن ابي قتادة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم «خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته ومر بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يصلي رافعا صوته فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم مررت بك يا أبا بكر وأنت تصلي تخفض من صوتك قال قد أحممت من ناجيت يا رسول الله وقال لعمر مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك فقال يا رسول الله أوقف الوستان واطرد الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا وقال لعمر اخفض من صوتك شيئا رواه ابو داود باسناد صحيح ورواه ابو داود استناد صحيح عن ابي هريرة بهذا القصة ولم يذكر قوله «فقال لا يكر ارفع من صوتك شيئا ولا لعمر اخفض شيئا وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ هذه السورة ومن هذه السورة قال كلام طيب يجمع الله حظه الي بعض فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلمكم قد أصاب» وعن ابي هريرة قال «كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يخفض طورا ويرفع طورا» رواه ابو داود باسناد حسن وعن عصف بن حارث وهو تابعي جليل وقيل صحابي قال

الكمال لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد

(١) «حديث» روى أنه ﷺ قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه الشافعي وابو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود به وفيه انقطاع ولاجله قال الشافعي بمد ان اخرجه ان كان نجا واصل هذا الحديث عند ابي داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عقبة بن عامر

«قلت اعائنه رضي الله عنها أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر أول الليل أو آخره قالت ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سنة قلت أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمجهر بالقرآن ويخفت به قالت ربما جهر به وربما خفت قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سنة» رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه غيره وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالسر بالصدقة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال «اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يمجرون بالقراءة فكشف الستر وقال ألا إن كلكم مناجربه فلا يؤذين بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة» رواه أبو داود بإسناد صحيح *

(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة وأذكر أن شاء الله أكثرها مختصرة خوفاً من الإملال بكثرة الإطالة (أحداها) قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآناً فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يهدل عنه ومن قال غيره فغالط أو جاهل وأما الشاذة فليست متواترة فلو خاف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها وقد اتفق فقهاء بغداد على استنابة من قرأ بالشواذ وقد ذكرت قصة في التبيان في آداب حملة القرآن وتقل الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلي خلف من قرأ بها قال العلماء فن قرأ بالشاذ إن كان جاهلاً به أو بتحريره عرف ذلك فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالماً به عزز تعزيراً بليغاً لي أن ينتهي عن ذلك ويجب على كل مكلف قادر على الإنكار أن ينكر عليه فإن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة فإن لم يكن فيها تغير معني ولا زيادة حرف ولا نقصه صحت صلاته وإلا فلا وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالأولى (الثانية) تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها وهن أربع عشرة تشديد في البسطة منهن ثلاث فلو أسقط حرفاً منها أو خفف مشدداً أو أبدل حرفاً بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالظاء ففي محبة قراءته وسلاته وجهان للشيخ أبي محمد الجويني قال إمام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وغيرهم (أصحها) لا تصح وبه قطع القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد كما لو أبدل غيره (والثاني) تصح لسر ادراك مخرجها على

تم ركوعه وذلك أدناه فإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال النبي ﷺ اجملوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم

العوام وشبههم (الثالثة) إذا لحن في الفاتحة لحنا يخل المعنى بأن ضم تاء انعمت او كسر ها او كسر كاف اياك نعيد أو قال اياه بهزتين لم تصح قراءته وصلاته ان تعمد وتجب إعادة القراءة أن لم يتعمد وان لم يخل المعنى كفتح دال نعيد ونون نستعين وصاد صراط ونحو ذلك لم تبطل صلاته ولا قراءته ولكنه مكروه ومحرم تعمله ولو تعمله لم تبطل قراءته ولا صلاته هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفي التهمة وجه ان اللحن الذي لا يخل المعنى لا تصح الصلاة معه قال والخلاف مبني على الاعجاز في النظم والاعراب جميعا او في النظم فقط (الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ ابو محمد الجوزيني في البصرة تتعلق بحروف الفاتحة قال شرط السين من البسمة وسائر الفاتحة ان تكون صافية غير مشوبة بغيرها لطيفة المخرج من بين التنايل يعني وأطراف اللسان فان كان به لثغة تمنع من اصفاء السين فجعلها مشوبة بالياء فان كانت لثغته قاحشة لم يحجز للفصح الاقتران به وان كانت لثغته يسيره ليس فيها ابدال الدين جازت امامته ويجب اظهار التشديد في الحرف المشدد فان بالغ في التشديد لم تبطل صلاته لكن الاحسن اقتصاره على الحد المعروف للقراءة وهو ان يشدد التشديد الحاصل في الروح وليس من شرط الفاتحة فصل كل كلمة عن الاخرى كما يفعله المتقشفون المتجاوزون للحد بل البصريون يعدون هذا من المعجز والعي ولو أراد ان يفصل في قراءته بين البسمة والحمد لله رب العالمين قطع همزة الحمد وخففها والاولى ان يصل البسمة بالحمد لله لانها آية منها والاولى أن لا يقف على أنعمت عليهم لان هذا ليس بوقف ولا متى آية ايضا عند الشافعي رحمه الله قال ومن الناس من يبالغ في الترتيل فيجعل الكلمة كلمتين وأصل اظهار الحروف كقولهم نستعين يقفون بين السين والتاء وقفة لطيفة فيقطع الحرف عن الحرف والكامة عن الكامة وهذا لا يجوز لان الكلمة الواحدة لا تحتمل التقطيع والفصل والوقف في اثنتائها وانما القدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى ما بعده متصلا بلا وقفة وترتيل اقرآن وصل الحروف والكلمات على ضرب من الثاني وليس من الترتيل فصل الحروف ولا الوقف في غير موضعه ومن تمام التلاوة اشمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لاشباعا ولو اخرج بعض الحروف من غير مخرجه بان يقول نستعين تشبه التاء الدال أو الصاد لا يهاد محض ولا بسين محض بل ينشأ فان كن لا يمكنه التعلم محتمل صلاته وان أمكنه وجب التعلم ويلزمه قضاء كل صلاة في زمن التفریط في التعلم هذا حكم الفاتحة فاما غيرها فالخلل في تلاوته ان غير المعنى وهو متعمد بن قرأ (إنه يخشى الله من عباده العلماء) يرفع الله ونصب العلماء أو قرأ بعض الكلمات التي في الشواذ كقراءة (والسارق والسارقة فاقطعوا ايما نها) (وفمين لم يجد فصيها ثلاثة أيام متابعات) (واقيموا الحج والعمرة لله) فهذا كله تبطل به الصلاة وان كان خللا لا يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل به الصلاة ولكنها تكره

ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم *

هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد رحمه الله . قال صاحب التتمون كان في الشاذة تغيير معنى فتصددت بطلت
والافلا ويسجد السهو قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو فرغ من الفاتحة وهو معتقد أنها بالاشك في ذلك ثم
عرض له شك في كلمة أو حرف منها فلا أثر لشكه وقراءته محكوم بصحتها ولو فرغ من الفاتحة مشاك في تمامها
لزمه إعادتها كما لو شك في إتمامها ولو كان قرأ غافلاً فظن لنفسه وهو يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين
ولم يتيقن قراءة جميع السورة فعليه استئناف القراءة وإن كان الغالب أنه لا يصل آخرها إلا بعد قراءة أولها
إلا أنه محتمل أنه ترك منها كلمة أو حرفاً فلم يستأنفها وركع عداً بطلت صلاته وإن ركع ناسياً فكل ما فعله
قبل القراءة في الركعة الثانية فهو (السادة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه أن كان صحيح
السمع ولا شغل للسمع ولا يشترط في هذه الحالة حقيقة السماع وهكذا الجميع في التشهد والسلام
وتكبيره الاحرام وتبيح الركوع وغيره وسائر الأذكار التي في الصلاة فرضها ونفلها كله على هذا
التفصيل بلا خلاف (السابعة) قال أصحابنا على الآخر من أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه اللسان

إذناه واستحب بعضهم أن يضيف إليه وبمحمد وقال انه ورد في بعض الأخبار (١) والافضل أن يضيف
إليه اللهم لك ركت ولك خشعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعقلي وعظمي
وعصبي وشعري وبشرى وما استقلت به قدمي لله رب العالمين) فقد روى ذلك في الخبر (٢)

(١) قوله واستحب بعضهم أن يضيف إليه وبمحمد وقال انه ورد في بعض الأخبار
روى أبو داود من حديث عقبة بن عامر في حديث فيه فكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا ركع قال سبحان ربّي العظيم وبمحمد ثلاث مرات وإذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى
ثلاث مرات قال أبو داود هذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوظة وللدارقطني من حديث ابن مسعود
أيضاً قال من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد وفي سجوده سبحان
ربّي الاعلى وبمحمد وفيه السري بن اسمعيل عن الشعبي عن مسروق عنه والسري ضعيف وقد
اختلف فيه على الشعبي فرواه الدارقطني ايضاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
الشعبي عن صلة عن حذيفة أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد
ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى وبمحمد ثلاثاً ومحمد بن أبي ليلى ضعيف وقد رواه النسائي
من طريق المستورد بن الأحنف عن صلة عن حذيفة وليس فيه وبمحمد ورواه الطبراني واحد
من حديث أبي مالك الأشعري وفيه واحد من حديث ابن السدي وليس فيه وبمحمد واسناده
حسن ورواه الحاكم من حديث أبي جحيفة في تاريخ نيسابور وفيه واسناده ضعيف وفي
هذا جميعه رد لانكار ابن الصلاح وغيره هذه الزيادة وقد سئل أحمد بن حنبل عنه فيما حكاه
ابن المنذر فقال أما أنا فلا أقول وبمحمد: (قلت) واصل هذه في الصحيح عن عائشة قالت كان
رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبمحمد الحديث *
(٢) قوله ورد في الخبر انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه اللهم لك ركت ولك

لان القراءة تتضمن نطقاً وتحريك اللسان فقط ما عجز عنه ووجب ما قدر عليه قوله صلى الله عليه وسلم «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخارى ومسلم وقد سبق بيان هذه القاعدة في فصل التكبير وقد ذكر المصنف المسألة هناك وبسطناها (الثامنة) يستحب عندنا أربع سككات للامام فى الصلاة الجهرية (الاولى) عقب تكبيرة الاحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح (والثانية) بين قوله ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة (الثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ للمأموم الفاتحة (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جداً ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع وتسمية الاول سكتة مجاز فانه لا سكت حقيقة بل يقول دعاء الاستفتاح لكن سميت سكتة فى الاحاديث الصحيحة كما سبق ووجهه انه لا يسمع احد كلامه فهو كالسكت وأما الثانية والرابعة فسكستان حقيقتان وأما الثالثة فقد قدمنا عن السرخسى انه قال يستحب أن يقول فيها دعاء وذكرنا وقد تقدمت دلائل السككات الاول فى مواضعها وأما الرابعة فاتفق أصحابنا على استحبابها من صرح بها الشيخ أبو محمد فى التبصرة وصاحب البيان واحتجوا بحديث الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه كان يسكت سكنتين إذا استفتح وإذا فرغ من القراءة كلها» وفى رواية «إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فأنكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا فى ذلك الى المدينة الى ابي بن كعب فصدق سمرة» رواه أبو داود بهذين اللفظين وفى رواية له والترمذى «سكتة إذا استفتح وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المفضوب عليهم ولا الضالين» وهذه الرواية لا تخالف السابقين بل يحصل من المجموع إثبات السككات الثلاث والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد فى التبصرة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الوصال فى الصلاة وفسره علي وجيهين (احدهما) وصل القراءة بتكبيرة الركوع يكره ذلك بل يفصل بينهما (والثاني)

وهو آتم الكمال وحكى عن الحارث ان آتم الكمال من سبع تسيبحات الى احدى عشرة واوسطه

خسعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصبي وشمى ويشرى وما استقلت به قدسى لله رب العالمين الشافعى عن ابراهيم بن محمد اخبرنى صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة به وليس فيه ولك خسعت وبك آمنت ولا فيه وعي وعصبي ورواه ايضاً من حديث علي بن ابي طالب موقوفاً وفيه وبك آمنت وفيه وعي ومن طريق اخرى عن علي موقوفاً ايضاً وفيه ولك خسعت ورواه مسلم من حديث علي ولفظه اللهم ركنك وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصبي ورواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقى وفيه انت ربى وفي آخره وما استقلت به قدسى لله رب العالمين ورواه النسائى من حديث شعيب بن ابي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر ورواه من طريق اخرى عن ابن المنكدر عن عن الاعرج عن محمد بن مسلمة وقال هذا خطأ والصواب حديث الماجشون يعنى عن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي *

ترك الطمأنينة في الركوع والاعتدال والسجود والاعتدال فيحرم أن يصل الاعتدال بالاعتدال بل يسكن الطمأنينة (التاسعة) يستحب ترتيل القراءة وتدبرها وهذا مجمع عليه قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وقال تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وأما الأحاديث في هذا فأكثر من أن تحصر وقد ذكرت جملتها في كتاب آداب القراء وذكرت فيه جملة مهمة تتعلق بالقرآن والقراءة وقد سبق بيان معظم ذلك في هذا الشرح في آخر باب ما يوجب التفصيل وفيها نقائص لا يستغني عن معرفتها والله التوفيق (العاشرة) أجمع المسلمون على أن الموعودتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن وأن من جحد شيئاً منه كفر وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والموعودتين باطل ليس بصحيح عنه قال ابن حزم في أول كتابه المجاز هذا كذب علي ابن مسعود موضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود وفيها الفاتحة والموعودتان *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم ركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل (اركعوا واسجدوا) والمستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها » ولأن الهوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من ذكر كائناً (الافعال) *

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم والركوع في اللغة الانحناء كذا قاله أهل اللغة واصحابنا وقال صاحب الحاوي وبعضهم هو الخضوع وانشدوا فيه البيت المشهور « علك أن تركع يوماً والدمر قد رفضه » وقوله ولأن الهوى هو بضم الهاء وتشديد الياء وهو السقوط والانخفاض وقاله الجوهري وآخرون بفتح الهاء وقال صاحب المطالع الهوى بالفتح النزول والسقوط والهوى بالضم الصعود قال وقال الخليل هما لغتان بمعنى وأجمع العلماء على وجوب الركوع ودليله مع الآية الكريمة والاجماع حديث « المنيء صلانه » مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويسن أن يكبر للركوع بلا خلاف عندنا قال اصحابنا ولا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة كما سبق قالوا ويتبدى بالتكبير قائماً ويرفع يديه ويكون ابتداء رفع يديه وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويمد التكبير إلى أن يصل إلى حد الركبتين هذا هو المذهب ونص عليه في الام وقطع به العراقيون وغيرهم وحكى جماعة من الخراسانيين قولين (أحدهما) هذا وهو الجديد (والثاني) وهو القديم لا يمد التكبير بل يشرع به قالوا والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات وهل ينحذف أم عند حتى يصل إلى الذكر الذي بعدها الصحيح الممد ولوترك التكبير عدماً أو سهواً حتى ركع لم يأت به لفوات محله *

خمس ثم الزائد على أدنى الكمال من سبع نسيجات إلى إحدى عشرة وأوسطه خمس ثم الزائد على

(فرع) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقالات (اعلم) أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة منها خمس تكبيرات في كل ركعة أربع للسجدين والرفعتين منها والخامسة للركوع فلهذه عشرون وتكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام من التشهد الاول واما الثلاثية فيشرع فيها سبع عشرة سقط منها تكبيرات ركعة وهن خمس واما الثانية فيشرع فيها أحد عشر عشر للركعتين وتكبيرة الاحرام وهذه كلها عندنا سنة الا تكبيرة الاحرام فهي فرض هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابن المنذر وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن جابر وقيس بن عباد وشعيب والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم وقتل أصحابنا عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنهم قالوا لا يشرع الا تكبيرة الاحرام فقط ولا يكبر غيرها وقوله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وقوله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن جهاعات من السلف منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير وأما قول البغوي في شرح السنة اتفقت الامة على هذه التكبيرات فليس كما قال ولعله لم يبلغه ما نقلناه وأراد اتفاق العلماء بعد التابعين على مذهب من يقول الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وهو المختار عند متأخري الاصوليين وبه قال من أصحابنا أبو علي بن خيران واقفال والشاشي وغيرها وقال احمد ابن حنبل جميع التكبيرات واجبة واحتج لاحد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبرهن واحتج لمن أسقطهن غير تكبيرة الاحرام بحديث عن الحسن بن عمران عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي هريرة رضي الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يتم التكبير » رواه أبو داود والبيهقي وغيرها هكذا وفي رواية الامام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة « لا يتم التكبير يعني إذا خفض وإذا رفع » ودليلنا على أحمد حديث « المسمى صلواته » فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتكبيرات الانتقالات وأمره بتكبيرة الاحرام وأما قوله صلى الله عليه وسلم فحمل على الاستحباب جماعين الادلة ودليلنا على الآخر حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس » رواه البخاري ومسلم ولفظه لم سلم وعن مطرف قال « صليت أنا وعمران

ادنى السكالم انما يستحب للفرد اما الامام فلا يزيد على التسيحات الثلاث كيلا يطول على القوم وقال القاضي الروياني في الحلية لا يزيد على خمس تسيحات وذكره غيره ايضا فليكن قوله ولا يزيد الامام

ابن حصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر واذا رفع رأسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ثم قال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم أولها ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم «رواه البخاري ومسلم وعمر بن الخطاب قال «صليت خلف شيخ بمكة فكبر فنتين وعشرين تكبيرة فقلت لابن عباس أنه أحق فقال تكلمت أملك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم «رواه البخاري وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما «رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح وفيها ذكرناه كفاية والجواب عن حديث بن أبي نزي من أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن رواية الحسن عن ابن عمر أن ليس (١) (والثاني) أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير وقد سمعه غيره ممن ذكرنا فقدمت رواية الثبوت (والثالث) لعله ترك التكبيرات أو نحوها لبيان الجواز وهذا الجوابان ذكرهما البيهقي والجواب الأول جواب محمد بن جرير الطبري وغيره *

(١) كذا بالأصل
فليرداه

(فرع) ينسب للإمام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها ويقول مع الله لمن حمده ليعلم للمؤمنون اقتتاله فإن كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المؤمنين جهرًا يسمع الناس وهذا لا خلاف فيه ودليلنا من السنة حديث سعيد بن الحارث قال «صلى لنا أبو سعيد جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود حين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال أني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي «وعن جابر رضي الله عنه قال «اشتكي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يسمع الناس تكبيره «رواه مسلم وفي رواية لمسلم أيضا «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وأبو بكر رضي الله تعالى عنه خلفه فاذا كبر أبو بكر يسمعا «وعن عائشة رضي الله عنها في قصة مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت «فأتني رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أجلس إلى جنبه - يعني أبا بكر رضي الله عنه - وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير «رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه «قال المصنف رحمه الله *

(ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تكبيرة الاحرام) *

(الشرح) حديث بن عمر رواه البخاري ومسلم ويذهب دفع اليدين حذو للمكئين لا ركوع والرفع متعارف في تكبيرة الاحرام لكل مصل من قائم ومضطجع وامرأة وصبي ومقترض ومتفلن نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير وقد سبق في فصل

على الثلاث مغلًا بالواو واستجاب التخفيف للإمام فيها اذا لم يرض التوم بالتطويل اما اذا كان

تكبيرة الاحرام عن البغوى انه يستحب قريح الاصابع هنا وفي كل رفع ولو كانت يداه أو أحدهما
عليه فبذلك ما سبق في رفع تكبيرة الاحرام وجميع الفروع نهي هنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه (اعلم) ان هذه مسألة مهمة جداً
فان كل مسلم محتاج اليها في كل يوم مرات متكاثرات لاسباطها والآخرة ومكثرت الصلاة ولهذا اعتنى
العلماء بها الله اعتناء حتى صنف الامام عبد الله البخارى كتاباً كبيراً في اثبات الرفع في هذين
الموضعين والانكار الشديد على من خالف ذلك فهو كتاب نفيس وهو سماعي والله الحمد فسأقل
هنا ان شاء الله تعالى منه معظم معات مقاصده وجمع فيه الامام البيهقي أيضاً جملة حسنة وسأقل من
كتابهما ان شاء الله تعالى معات مقاصده ولولا خوف الاطالة لاريتك فيه عجائب من النفائس
وارجوان اجمع فيه كتاباً مستقلاً : (اعلم) ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام باجماع من يعتد به
وفيه شيء ذكرناه في موضعه (واما) رفعها في تكبيرة الركوع وفي الرفع منه فذهبنا أنسته فيها وبه
قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حكمة الترمذى عن ابن عمرو بن عباس وجابر
وأنس وابن الزبير وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم وعن جماعة من التابعين منهم
طاووس وعطاء ومجاهد والحسن وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير ونافع وغيرهم وعن ابن المبارك واحمد
واسحق وحكاه ابن المنذر عن أكثر هؤلاء وعن أبي سعيد الخدرى والليث بن سعد وابن ثور قال
وقله الحسن البصرى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم قال وقال الاوزاعي أجمع عليه علماء
الحجاز والشام والبصرة وحكاه ابن وهب عن مالك قال ابن المنذر وبه قال الامام ابو عبد الله
البخارى يروى هذا الرفع عن سبعة عشر نفساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة
الانصارى وأبو أسيد الساعدى البدرى ومحمد بن مسلمة البدرى وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر
وعبد الله بن عباد وأنس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير واثل بن حجر
ومالك ابن الحويرث وأبو موسى الأشعري وأبو حنيفة الساعدى رضى الله عنهم قال وقال الحسن وحيد
الحاضرون لا يريدون ورضوا بالتطويل فيستوى في آتم الكمال ويكره قراءة القرآن
في الركوع والسجود (١) *

قال (ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن) (ح) ويستحب رفع اليدين إلى التكيين ثم يخفض يديه بعد
الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله من حمده ربنا لك الحمد يستوى (ح) فيها الامام والمأموم والمنفرد *

(١) حديث كراهة القراءة في الركوع والسجود أخرجه مسلم عن ابن عباس في قصة
مرفوعة فيها إلا وأنى نيت ان اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً قلنا الركوع فطمئنا فيه الرب وأما
السجود فاجتهدوا في الدعاء فقم ان يستجاب لكم *

ابن هلال كان اصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم فلم يستثن أحد من أصحاب النبي ﷺ قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال وروينا الرفع أيضا هنا عن عدة من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والنعمان بن أبي عياش والحسن بن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله بن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعيد وعدة كثيرة وكذلك روى عن أم الدرداء رضي الله عنها أنها كانت ترفع يديها وكان ابن المبارك يرفع يديه وكذلك عامة اصحابه ومحدثي أهل بخارى منهم عيسى بن موسى وكعب بن سعيد ومحمد بن سلام وعبد الله بن محمد المشيخي وعدة ممن لا يخصصي لاختلاف بين من وصفهم من أهل العلم وكان عبد الله بن الزبير - يعني الحميدي شيخه - وعلي بن المديني ويحيى بن معين واحد بن حنبل واسحق بن إبراهيم يثبتون عامة هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورونها كما هو هؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم هذا كلام البخاري وقوله ورواه البيهقي عن هؤلاء الصحابة المذكورين قال وروينا عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن جابر البياضي الصحابي رضي الله تعالى عنهم ثم رواه عن هؤلاء التابعين الذين ذكرهم البخاري قال وروينا أيضا عن أبي قلابة وأبي الزبير ومالك والأوزاعي والليث وابن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ويحيى بن يحيى وعدة كثيرة من أهل الآثار بالبلدان هؤلاء هم أئمة الإسلام شرقا وغربا في كل عصر وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وسائر اصحاب الرأي لا يرفع يديه في الصلاة الا لتكبيره الاحرام وهي رواية عن مالك واحتج لهم بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنها قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود» رواه ابو داود وقال ليس بصحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا مرة» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة» رواه الدارقطني والبيهقي وعن علي رضي الله عنه أنه «كان يرفع يديه في التكبير الاول من الصلاة ثم لا يرفع في شي من الصلاة» رواه البيهقي وعن علي رضي الله عنه انه كان يرفع يديه في التكبير الاول من الصلاة» وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي اراكم راقي ايديكم كأنها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة وفي استقبال

أنه ركن عده في ترجمة الاركان في أول الباب ومن حيث أنه ليس مقصوداً في نفسه جعله هنا

القبلة وعلى الصفا والمروة وبهرقات وجمع في المقامين عند الجزتين » واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من طرق كثيرة وعن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث « إذا صلى كبر ثم رفع يديه فإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه بين الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا » وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويسنعه مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه أبو داود وذهبنا إلى اللفظ والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقوله إذا قام من السجدين يعني به الركعتين والمراد إذا قام من التشهد الأول كذلك فسرنا الترمذي وغيره وهو ظاهر وعن وائل بن حجر رضي الله عنه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووصفهما وهو أحد الرواة حيال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه » رواه مسلم في صحيحه وعن محمد بن عمرو بن عطاء أنه سمع أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال الله أكبر ورفع ثم اعتدل فاعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه - وذكر الحديث إلى أن قال - ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقال وقوله قام من السجدين يعني الركعتين وفي رواية لأبي داود والترمذي أيضاً قالوا في آخره « صدقت هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين من طرق وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه عند الركوع » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مثله رواه البخاري في رفع اليدين والاحاديث الصحيحة في الباب كثيرة غير منحصرة وفيما ذكرناه كفاية قال القاضي أبو الطيب قال أبو علي وروى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم

تايعا للركوع وأوردتها في فصل واحد وهكذا فعل بالجلسة بين السجدين وقل أبو حنيفة لا يجب الاعتدال وله أن ينحط من الركوع ساجداً وعن مالك روايتان (أحدهما) كذبنا

وسلم ثلاثون من الصحابة رضي الله عنهم (وأما) الجواب عن احتجاجهم بحديث البراء رضي الله عنه
 فنأوجه (أحسها) وهو جواب أئمة الحديث وحفاظهم أنه حديث ضعيف بانفاقهم ممن نص علي
 تضعيفه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى
 ابن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين وهؤلاء أركان الحديث
 وأئمة الاسلام فيه وأما الحفاظ والمتأخرون الذين ضعفوا فأكثروا من الخبر وسبب تضعيفه أنه
 من رواية سفيان بن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه
 وافترق هؤلاء الأئمة المذكورون وغيرهم على أن يزيد بن أبي زياد غلط فيه وأنه رواه أولا «إذا
 افتتح الصلاة رفع يديه» قال سفيان فقدمت الكوفة فسمعت يحدث به يزيد فيه ثم لا يعود فظننت
 أنهم لقنوه قال سفيان وقال لي أصحابنا أن حفظه قد تغير أو قد ساء قال الشافعي ذهب سفيان
 إلى تغليب يزيد بن أبي زياد في هذا الحديث وقال الحميدي هذا الحديث رواه يزيد بن يزيد بن ربيعة قال أبو سعيد
 الدارمي سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا يصح وصحت يحيى بن معين يضعف يزيد
 ابن أبي زياد قال الدارمي وبما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه اللفظة أن سفيان الثوري وزهير
 ابن معاوية وهشام وغيرهم من أهل العلم لم ينكروها إنما جاء بها من سمع منه بآخرة قال البيهقي وبما
 يزيد ما ذهب إليه هؤلاء أبو عبد الله وذكر إسناده إلى سفيان بن عيينة قال حدثنا يزيد بن أبي زياد
 بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه قال «رايت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح
 الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع» قال سفيان فلما قدمت الكوفة
 سمعته يقول «يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود» فظننت أنهم لقنوه قال البيهقي وروى
 هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء
 قال فيه «ثم لا يعود» ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتاج بحديثه وهو أسوأ حالا عند أهل
 المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد ثم روى البيهقي بإسناد عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه ذكر فضلا
 في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد هذا ولم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أقوى من
 يزيد وذكر البخاري في تضعيفه فهو ماسبق (والجواب الثاني) ذكر أصحابنا قالوا لو صح وجب تأويله علي

والأخرى كذهب أبي حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته «ثم ارفع حتى
 تعتدل قائما» ولو كان يصلي قاعدا لمرض فيعود إلى القعود بعد الركوع وبالجملة فلا اعتدال الواجب
 أن يعود بعد الركوع إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع فلو ركع عن قيام وسقط في ركوعه
 نظر أن لم يطمئن في ركوعه فعليه أن يعود إلى الركوع ويعتدل منه وإن اطمأن فيعتدل قائما
 ويسجد منه ولو رفع الرأس ثم سجد وشك في أنه هل تم اعتداله وجب عليه أن يعتدل قائما

ان معناه لا يعود الى الرفع في ابتداء استفتاحه ولا في أوائل باقي ركعات الصلاة الواحدة وتضمن تأويله جمعا بين الاحاديث (الجواب الثالث) ان احاديث الرفع أولى لأنها أثبتت وهذا في تقديم الالبات لزيادة العلم (الرابع) ان احاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها (وأما) حديث ابن مسعود رضي الله عنه فجوابه من هذه الوجوه الاربعة فاما الوجوه الثلاثة الاخيرة فظاهرة أو أما تضعيفه فقد روى البيهقي باسناد عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندى حديث ابن مسعود ذروى البخارى في كتابه رفع اليدين تضعيفه عن احمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتابعهما البخارى علي تضعيفه وضعفه من المتأخرين الدارقطنى والبيهقى وغيرهما وأما حديث علي رضي الله تعالى عنه فجوابه من أوجه ايضا (احدها) تضعيفه من ضعفه البخارى ثم روى البخارى تضعيفه عن سفيان الثورى وروى البيهقى عن عثمان الدارمى انه قال روى هذا الحديث عن علي من هذا الطريق الواهي وقد ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الركوع والرفع منه والقيام من الركعتين كالسبق فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأي النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال البيهقى قال الزعفرانى قال الشافعى ولا يثبت عن علي وابن مسعود بنى ما روى عنها أنها كأنها لا يرفعان ايديهما في غير تكبيرة الافتتاح قال الشافعى ولو كان ثابتا عنها لاشبه ان يكون رأيها الراوى مرة أغفلا ذلك قالوا قال قائل ولو ذهب عنها حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة وأما حديث جابر بن سمرة فاحتجاجهم به من أعجب الاشياء وأقبح أنواع الجملالة بالسنة لان الحديث لم يرد في رفع الايدي في الركوع والرفع منه ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها الي الجانبين يريدون بذلك السلام علي من عن الجانبين وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدنى اختلاط باهل الحديث وبينه أن مسلم بن الحجاج رواه في صحيحه من طريقين (احدهما) الطريق السابق والثاني عن جابر بن سمرة قال «كنا اذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الي الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام ما تؤمسون يا ايديكم كلها اذا ناب خيل شمس انما يكتفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم علي أخيه من علي يمينه وشماله » هذا الغلطه بحروفه في صحيح مسلم وكذا رواه غير مسلم من أصحاب السنن وغيرهم وفي رواية أخرى في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال

وبعيد السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال كما تجب في الركوع وقال في النهاية في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال وللقعدة بين السجدين فقال «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا قال وفي كلام الاصحاب ما يقتضي التردد فيها والمتقول هو الاول ويستحب عند الاعتدال رفع اليدين إلي

« صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنتنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر إلينا رسول الله ﷺ قال ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذناب خيل فشمس إذا سلم أحدكم فليكنتم إلي صاحبه ولا يوقى يده » هذا لفظ صحيح مسلم قال البخاري وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة فأنما كان في الرفع عند السلام لافي القيام قال ولا يحتاج بمثل هذا من له حظ من العلم لانه معروف مشهور لا اختلاف فيه ولو كان كما توهمه هذا المحتج لكان رفع الايدي في الافتتاح وفي تكبيرات العيد أيضا منهيًا عنه لانه لم يبين رفعها وقد بينه حديث أبي نعيم ثم ذكر باسناده رواية مسلم التي قلناها الآن ثم قال البخاري فليحذر امرؤ أن يتأول أو يقول علي رسول الله ﷺ ما لم يقل قال الله عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وأما قوله عن ابن عباس « لا ترفع الايدي إلا في سبعة مواطن » فجوابه من أوجه (أحدها) أنه ضعيف مرسل وهذا جواب البخاري وقد بين ذلك وأوضحه (الثاني) أن هذا نفي وغيره اثبات وهو مقدم (الثالث) أنه لو ثبت عنه لم يحز لاحد ترك السنن والا حاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم به ويؤيد هذا أن الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة قد بينها البخاري أسانيد وسأفرع بها فرع مستقل في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى فهذا تنقيح ما يتعلق بالسألة ودلائلها من الجانبين واختتمها باختتم به البيهقي رحمه الله تعالى فان مروى عن الامام ابن بكر بن اسحق الفقيه قال قد صح رفع اليدين يعني في هذه المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان هؤلاء الصحابة لم يرووا عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسي نسخ التطبيق في الركوع وغير ذلك فاذا نسي هذا

حذو المنكبين فاذا اعتدل قائما حطها وقال أبو حنيفة لا يرفع لما مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ويستحب أن يقول عند الارتفاع سمع الله لمن حمده ويكون ابتداءه برفع الرأس من الركوع ورفع اليدين

(١) حديث ابن عمر كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد قال الرافعي وروينا في خبر ابن عمر ربنا لك الحمد باسقاط الواو وبإثباتها والروايتان مما صحيحتان انتهى : فاما الرواية التي باثبات الواو فتفق عليها : وأما باسقاطها ففي صحيح أبي عوانة وذكر ابن السكن في صحيحه عن احمد بن حنبل انه قال من قال ربنا قال ولك الحمد ومن قال ربنا اللهم قال لك الحمد : (تنبيه) قال الاصمعي سألت أبا عمرو بن العلاء عن الواو في قوله ربنا ولك الحمد فقال هي زائدة : وقال النووي في شرح المذهب يحتمل انها عاطفة على حذف أي ربنا اطمئنك وحمدك ولك الحمد *

كيف لا ينسئ رفع اليدين ثم روى البيهقي عن الربيع قال قلت للشافعي مامعني رفع اليدين عند تركوع فقال مثل معنى رفعها عند الافتتاح تعظيماً لله تعالى وستمتبعتها رجوعاً فيها أبواب الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما وروى البيهقي عن سفيان بن عيينة قال اجتمع الاوزاعي والثوري عشاء فقال الاوزاعي للثوري لم لاترفع يديك في خفض الركوع ورفعه فقال حدثنا يزيد بن ابي زياد فقال الاوزاعي اروي لك عن الزهري عن سالم عن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم تعارضني يزيد ابن ابي زياد ويزيد رجل ضعيف وحديثه ضعيف مخالف لسنة فاجهروا به الثوري فقال الاوزاعي كانك كرهت ماقلت قال نعم فقال الاوزاعي قم بنا إلى المقام نلتعن أينا على الحق فنقسم الثوري لأرى الاوزاعي قد احتدوروى البخاري في كتاب رفع اليدين باسناده الصحيح عن نافع «ان ابن عمر كان اذا رأى رجلاً لا يرفع يديه اذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى» وروى البخاري عن أم الدرداء رضى الله تعالى عنها «أنها كانت ترفع يديها في الصلاة حذو منكبيها وحين تفتح الصلاة وحين تركع وإذا قالت سمع الله لمن حمده رفعت يديها وقالت ربنا ولك الحمد» قال البخاري ونساء بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اعلم من هؤلاء وباسناده الصحيح عن سعيد بن جبير أنه قال «ترفع اليدين في الصلاة نهي» تزيد به صلاتك» قال البخاري ولم يثبت عند اهل البصرة ممن أدركننا من أهل الحجاز وأهل العراق منهم الحميدى ومحمد بن الثني ويحيى بن معين واحمد بن خليل واسحق ابن ابراهيم وهؤلاء أهل العلم من أبناء أهل زمانهم لم يثبت عند أحد منهم علمه في ترك رفع اليدين عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال وكان ابن المبارك يرفع يديه وهو أكثر أهل زمانه علماً فيما يعرف فلو لم يكن عند من لم يعلم عن السلف علم فاقضى بابن المبارك فيما اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين لكان أولى به من أن يقتدى بقول من لا يعلم وقال معمر قال ابن المبارك صليت الي جنب النعمان فرفعت يدي فقال ما حسبت أن تطير قلت إن لم أطر في الأولى لم أطر في الثانية ثم روى البخاري رفع الأيدي في هذه المواضع عن اعلام أئمة الاسلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم ثم قال فهؤلاء أهل مكة والمدينة واليمن والعراق قد اتفقوا على رفع الأيدي ثم رواه عن جماعات آخرين ثم قال فمن زعم ان رفع اليدين بدعة فقد طعن في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف ومن بعدهم وأهل الحجاز وأهل المدينة وأهل مكة وعدة من أهل العراق وأهل الشام واليمن وعلماء خراسان منهم ابن المبارك حتى

والسمع دفعة واحدة فإذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد وروينا في خبر ابن عمر «ولك الحمد» والروايتان معا صحيحتان ويستوي في الذكرين الامام والمأموم والمنفرد خلافاً لما لك وأبي حنيفة حيث قال لا يزيد الامام على سمع الله لمن حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجمع بين الذكرين ثم روى مثل مذهبهما عن احمد والاشعر عن

وفتح الصاد وبالباء للوحدة - أى لا يبالغ في خفضه وتكيسه وقوله يبحاى هو غير مصور ومعناه يباعد ومنه الجفوة والجفاء بالمد وأبو حيد اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن عمرو الانصارى الساعدى من بني ساعدة بطن من الانصار اللدني رضي الله عنه توفى في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه وهو مصعب بن سعد بن ابى وقاص اسم ابى وقاص مالك بن وهيب ويقال اهيب فسعد بن مالك هو سعد بن ابى وقاص وهو واحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومصعب ابنه وقوله في حديث ابى حميد ثم هصر ظهره وهو بفتح الهاء والصاد المهملة المخففة أى تناء وعطفه والفتار عظام الظهر بفتح الفاء وقوله « فتح اصابع رجليه » وهو بالحاء المهملة أى لينها وثناها الى القبلة وقوله وركع ثم اعتدل أى استوى في ركوعه (أما) أحكم الفصل قال أصحابنا أقله أن ينحني بحيث تنال راحته وركبته لو أراد وضعها عليها ولا يجزئه دون هذا بلاخلاف عندنا وهذا عند اعتدال الحلقة وسلامة اليدين والركبتين ولو انحنى وأخرج ركبته وهو مائل منتصب وصار بحيث لومد يديه بلغت راحته وركبته لم يكن ذلك ركوعا لأن بلوغها لم يحصل بالانحناء قال امام الحرمين ولومزج الانحناء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين جميعا لم يكن ركوعا أيضا ثم أن لم يقدر على الانحناء الى الحد المذكور الاعمين أو باعتماد على شيء أو بأن ينحني على جانبه لزمه ذلك بلاخلاف لأن ذلك يؤدي الى تحصيل الركوع فوجب فإن لم يقدر انحنى القدر الممكن فإن عجز أو مأ بطرفه من قيام هذا بيان ركوع القائم أماركوع المصلى قاعدا فقله أن ينحني بحيث يحاذى وجهه ما وراء ركبته من الارض وأكمل أن ينحني بحيث تحاذى جبهته موضع سجوده فإن عجز عن هذا القدر لعل بظهره ونحوها فعل الممكن من الانحناء وفي ركوع الصاجز وسجوده فروع كثيرة سنذكرها ان شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف المسألة في باب صلاة المريض قال أصحابنا ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع فلو قرأ في قيامه آية سجدة فهو يسجد ثم بدا له بعد بلوغه حد الراكعين أن يركع لم يعتد بذلك عن الركوع بل يجب أن يعود الى القيام ثم يركع وهذا لاخلاف فيه ولو سقط من قيامه بعد فراغ القراءة فارتفع من الارض الى حد الراكعين لم يجزه بلاخلاف وقد ذكره المصنف في باب سجود التلاوة بل عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه أن يعود الى الموضع الذي سقط منه ويبنى على ركوعه صرح به صاحب الحاوى والاصحاب ولوركع واطمان ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ولا يجوز أن يعود الى الركوع لتلا يزيد ركوعا نص عليه الشافعى في الام وقطع به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والاصحاب وتجب الطمأنينة

المبدي كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » والامام

حديث ابن ابى اوفى اهل التناء المجد حق ما قال المبد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي

في الركوع بلاخلاف لحديث «المسيء صلاته» وأقلها أن يمكث في هيئة الركوع حتى تستقر أعضاؤه وتنفصل حركة هوبه عن ارتفاعه من الركوع ولو جاوز حد أقل الركوع بلاخلاف لحديث «المسيء صلاته» ولو زاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة ولم يلبث لم تحصل الطمأنينة ولا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة بلاخلاف وأما كل الركوع في الهيئة فإن ينحني بحيث يستوى ظهره وعقه ويمدما كالصفحة وينصب ساقيه ولا يثني ركبتيه قال الشافعي في الام ويمد ظهره وعقه ولا ينفض ظهره عن عقه ولا يرفعه ويمتد أن يكون مستويا فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جاني ظهره حتى يكون كالحدود بكرهته ولا إعادة عليه وضعم يديه علي ركبتيه يأخذها بها ويفرق أصابعه حينئذ ووجهها نحو القبلة قال الشيخ أبو محمد في التبصرة ووجهها نحو القبلة غير منحرفة يمينا وشمالا وهذا الذي ذكرناه من استحباب تفرقها هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره وقطع به الاصحاب في جميع الطرق وإما قول امام الحرمين والغزالي في الوسيط يتركها علي حالها فإذا مردود قال الشافعي في الام واصحابنا فإن كانت إحدى يديه مقطوعة أو علي فعل بالآخرى ما ذكرنا وفعل بالعليلة الممكن فإن لم يمكنه وضع اليدين علي الركبتين أرسلها قال اصحابنا ولو كان اقطع من الزندين لم يبلغ بزنده ركبتيه وفي الرفع يرفع زنده حذو منكبيه والفرق ان في تبليغها الي الركبتين في الركوع مفارقة لهيئته من استواء الظهر بخلاف الرفع ولو لم يضع يديه علي ركبتيه ولكن بلغ ذلك القدر اجزاء ويكره تطبيق اليدين بين الركبتين لحديث سعد رضي الله تعالى عنه فقد صرح فيه بالنهي ويسن للرجل أن يجافي مرقبيه عن جنبه ويسن للمرأة ضم بعضها الي بعض وترك المجافاة وقد ذكر المصنف دليل هذا كله مع ما ذكرناه من حديث أبي حنيفة وأما الخنثي فالصحيح أنه كالمرأة يستحب له ضم بعضها الي بعض وقال صاحب البيان قال القاضي أبو الفتح لا يستحب له المجافاة ولا الضم لأنه ليس أحدهما أولي من الآخر والمذهب الأول وبه قطع الرافعي لأنه أحوط قال الشافعي في الام احب للمرأة في السجود أن تضر بعضها الي بعض وتلتصق بطنها بفخذها كأستر ما يكون لها قال وهكذا احب لها في الركوع وجميع الصلاة والمعتد في استحباب ضم المرأة بعضها الي بعض كونه أستر لها كما ذكره المصنف وذكر

لا يأتي بهذه الزيادة الاخرة ولتكام فيما يتعلق بالفظ الكتاب قوله ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن إشارة منه إلى واجب الاعتدال ولذلك قال عقيه ويستحب رفع اليدين ليمتاز واجبه عن مسنونه

لما مننت ولا ينفع ذا الجند منك الجند لم أجده من حديث علي بل رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث ابن عباس بتمامه ورواه ابن ماجه من حديث أبي جحيفة وفيه قصيد (تنبيه) وقع في المذهب كما وقع هنا بإسقاط الالف من احق وبإسقاط الواو قبل كلنا وتسقيبه التوروي بن الذي عند المحدثين بآبائهما كذا قال وهو في سنن النسائي بحذفها أيضا »

البيهقي باباً ذكر فيه أحاديث ضعفها كلها وأقرب ما فيه حديث مرسل في سنن أبي داود قال العلماء والمحنة في استحباب مجامع الرجل مرتبة عن جنبيه في الركوع والسجود أنها أكل في هيئة الصلاة وصورتها ولا علم في استحبابها خلافاً لأحد من العلماء وقد نقل الترمذي استحبابها في الركوع والسجود عن أهل العلم مطلقاً وقد ذكرت حكم تفریق الابع والمواضع التي يضم فيها أو يفرق في فصل رفع اليدين في تكبيرة الاحرام *

(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ أبو حامد وصاحب التتميم ركع ولم يضع يديه علي ركبتيه ورفع ثم شك هل انحنى قدراً فصل به راحته إلي ركبتيه أم لا لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع: مذهبا أنه يجب أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ولا يجب وضعها علي الركبتين وتجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وبهذا كله قال مالك واحمد وداود وقال أبو حنيفة يكفيه في الركوع أدنى انحناء ولا تجب الطمأنينة في شيء من هذه الاركان (واحتج) بقوله فعالي (اركعوا واسجدوا) والافتخاض والانحناء قد أتى به (واحتج) اصحابنا والجمهور بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة للمسيء صلاته «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» رواه البخاري ومسلم وهذا الحديث لبيان أقل الواجبات كما سبق التنبيه عليه ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم «ارجم فصل فانك لم تصل» (فان قيل) لم يأمره بالاعادة (قلنا) هذا غلط وغفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في آخر مرة «ارجع فصل فانك لم تصل» فقال له علمني فعله وقد سبق امره له بالاعادة فلا حاجة الى تكراره وعن زيد بن وهب وعن أبي حنيفة رضي الله عنه «رأى رجلاً لا يتم الركوع والسجود فقال ما صليت ولومت مت علي غير الفطرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري وعن رفاعة بن رافع حديثه في قصة للمسيء صلاته بمعنى حديث أبي هريرة وهو صحيح كما سبق بيانه في فصل قراءة الفاتحة وعن أبي مسعود البدر رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» رواه أبو داود والترمذي وقال

واعلم أن واجب الاعتدال لا ينحصر في الامرين المذكورين بل له واجب ثالث وهو أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً آخر حتى لو رأى حية في ركوعه فاعتدل فرعا منها لم يعتدبه وواجب رابع وهو أن لا يطوله فلو طول عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته علي الاصح لانه ركن قصير وسيأتي الكلام فيه من بعد في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى وقوله ويستحب رفع اليدين

حديث حسن صحيح والنسائي وغيرهم وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي «لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» قال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم والصلب الظهر وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة وفيها ذكرناه كفاية وإما احتجهم بالآية السكينة فجوابه أنها مطلقة يستثني السنة المراد بها فوجب اتباعه •

(فرع) في الركوع: اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه كان يقول التطبيق سنة ويخبر أنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم وحجة الجمهور حديث سعد وهو صريح في النسخ كما سبق بيانه وحديث أبي حميد الساعدي وغيرهما وعن ابن عبد الرحمن السلمي قال «قال لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والنسائي • قال المصنف رحمه الله •

«والمستحب أن يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكالات لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثاً قد تم ركوعه وذلك أدناه» والأفضل أن يضيف اللهم لك ركعتوك خشعت وبك أمنت ولك أسلمت خشع لك معي وبصرى وعظمى ونحي وعصبي» لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا ركع قال ذلك» فإن ترك التسبيح لم تبطل صلاته لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته «ثم رأك حتى تطمئن رأكها» ولم يذكر التسبيح •

(الشرح) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال أبو داود والترمذي وغيرهما هو منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود ولهذا قال الشافعي في الامتحان كان هذا الحديث ثابتاً فإنما يعني بقوله ثم ركوعه وذلك أدناه أي أدنى ما ينسب إلي كمال الفرض والاختيار معاً لا لتمام الفرض وحده قال البيهقي إنما قال إن كان ثابتاً لأنه منقطع وإما حديث علي رضي الله عنه فرواه مسلم وفيه مغايرة في بعض الالفاظ سأذكرها إن شاء الله تعالى وحديث المسيء صلاته رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات . أما حكم المسألة قال الشافعي رحمه الله في المختصر يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكالات وقيل في الامتحان أحب أن يبدأ الركعة فيقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكمته

إلى المنكبين يجوز أن يعلم لفظاً إلى المنكبين بلواو ولأن رفع اليدين في الاعتدال وفي الركوع مثل رفعها في حالة التحريم وقد سبق ثم ذكر الخلاف في أنه يرفع إلى المنكبين أو يزيد فيعود ذلك الخلاف هنا وقوله ويقول عند رفعه سمع الله لمن حمده يجوز أن يكون المعنى عند رفع رأسه من الركوع ويجوز أن يكون المعنى عند رفعه اليدين لأن المستحب في الرضين المقارنة فما يقارن هذا يقارن

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث علي رضي الله عنه قال أصحابنا يستحب التسبيح في الركوع ويحصل أصل السبحة بقوله سبحان الله أو سبحان ربي وأدنى السكال أن يقول سبعاً إن ربي العظيم ثلاث مرات فهذا أدنى مراتب السكال قال القاضي حسين قول الشافعي يقول سبحان ربي العظيم ثلاثة وذلك أدنى السكال لم يرد أنه لا يجزئه أقل من الثلاث لأنه لو سبح مرة واحدة كان آتياً بسنة التسبيح وإنما أراد أن أول السكال الثلاث قال ولو سبح خمسا أو سبعا أو تسعا وإحدى عشرة كان أفضل وأكمل لكنه إذا كان اماماً يستحب أن لا يزيد على ثلاث وكذا قال صاحب الحاوي أدنى السكال ثلاث وأعلى السكال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبح مرة حصل التسبيح قال أصحابنا ويستحب أن يقول سبحان ربي العظيم وبحمده ومن نص علي استحباب قوله وبحمده القاضي أبو الطيب والقاضي حسين وصاحب الشامل والغزالي وآخرون وينكر علي الرازي لأنه قال وبعضهم يضيف اليه وبحمده قاوم أنه وجه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة قال أصحابنا ويستحب أن يقول اللهم ركعت إلي آخر ما في حديث علي رضي الله تعالى عنه وهذا أهل السكال واتفق الأصحاب علي أنه يأتي بالتسبيح أولاً وهو ظاهر نص الشافعي في الام الذي قدمته قال أصحابنا فإذا أراد الاقتصار علي أحد الذكرين فالتسبيح أفضل لأنه أكثر في الأحاديث ومن صرح بهذا القاضي حسين وإمام الحرمين وصاحب العدة وآخرون قال القاضي أبو الطيب والاثنيان بقوله اللهم لك ركعت إلي آخره مع ثلاث تسبيحات أفضل من حذفه وزيادة التسبيح علي ثلاث وهذا الذي قاله واضح لا يجبي فيه خلاف قال أصحابنا والزيادة علي ثلاث تسبيحات تستحب المنفرد وأما الامام فلا يزيد علي ثلاث تسبيحات وقيل خمس إلا أن يرضي المأمومون بالتطويل ويكونوا محصورين لا يزيدون هكذا قاله الأصحاب وقد قال الشافعي في الام أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله يعني حديث علي رضي الله عنه قال وكل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوع أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه اماماً كان أو منفرداً وهو تخفيف لا تنقيل هذا لفظه وظاهره استحباب الجعج للامام لكن الأقوى ما ذكره الأصحاب فيتأول نضه علي ما إذا رضي المأمومون أو علي غيره والله اعلم *

ذلك أيضاً وظاهر السكال يوم أن يكون قوله سمع الله لمن حمده وقوله ربنا لك الحمد عند الرفع لكن للمستحب أن يكون الأول في حال الرفع والثاني بعد أن يعتدل قائماً كما بيناه ولك أن تعلم قوله عند الرفع بالواو ولان القاضي ابن كعب ذكر أنه ينتدى بقوله سمع الله لمن حمده وهو راكع ثم إذا ابتداء به اخذ في رفع الرأس واليدين وقوله يستوي فيه الامام والمنفرد معلم بالخاء والميم وعلي رواية صاحب التهذيب بالالف أيضاً *

قال (و يستحب (ح) القنوت في الصبح وان نزلت بالمسلمين نازلة لقرأى الامام القنوت في سائر

(فرع) في بيان الاحاديث الواردة في ذكر الركوع والسجود: عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» ورواه البخاري ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه وسجوده «سبح قدوس رب الملائكة والروح» رواه البخاري ومسلم: وسبح قدوس بضم أولها وفتحها لغتان وعنه قالت «اقتدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فحسبت ثم رجعت فاذا هو راكع ومسا جديقول سبحانك وبحمدك لا اله الا انت» رواه مسلم وعن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة ففسي فقلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها يقرأ مترسلا اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بآية تسأل واذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجلس يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحوا من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام فقام طويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى وكان سجوده قريبا من قيامه» رواه مسلم وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم «كان اذا قام الي الصلاة قال وجهت وجهي الي آخره واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعجلي وعظمي وعصبي واذا رفع قال اللهم لك الحمد ملء السموات والارض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق معمه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين» رواه مسلم وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال «لما نزلت سبح اسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم» رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن زاد أبو داود في رواية أخرى قال «فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا واذا سجد قال سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» قال أبو داود ونخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة وفي روايتها مجهول وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» رواه الدارقطني باسناد فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف وعن عوف ابن مالك رضي الله عنه قال قال «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام يقرأ بسورة البقرة لا يبرأ يترجعه الا وقف فأسأل ولا يبرأية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد

الصلوات قولان ثم الجهر بالقنوت مشروع على الظاهر والمأموم يؤمن فاذا لم يسمع صوته قنت على أحد القولين»

بقدر قيامه ثم قال في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرأ بآل عمران ثم قرأ سورة سورة « رواه ابو داود
باسناد صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أما الزكوع فمعضلوا
فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم وفي الباب أحاديث
كثيرة ستأتي بقية منها في السجود إن شاء الله تعالى *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب وسائر العلماء قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة
القيام من احوال الصلاة (١) لحديث علي رضي الله عنه قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قراءة القرآن وأتاراع اوساجد » رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « الاواني نهيت أن قرأ القرآن راكعا او ساجدا فأما الركوع فعظموا فيه
الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم فان قرأ غير الفاتحة في
الركوع والسجود لم تبطل صلاته وان قرأ الفاتحة ايضا لم تبطل علي الاصح وبه قطع جمهور الراقيين
وفي وجه حكمه الخراسانيون وصاحب الحاوي أنه تبطل صلاته لأنه قل ركننا الي غير موضعه
كالركع اوسجد في غير موضعه وستأتي فروع هذه المسألة ونبسطها في سجود السهو ان شاء
الله تعالى *

(١) كذا بالاصل
وفي سقط له
مكروهة أو نحوه
فليحذر اه

(فرع) في التسييح وسائر الاذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك
الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كل ذلك سنة ليس واجب فلو تركه لم يثم وصلاته صحيحة سواء تركه
عمدا أو سهوا لكن يكره تركه عمدا هذا مذهبنا وبه قال مالك ابو حنيفة وجور العلماء قال الشيخ ابو حامد
وهو قول عامة الفقهاء قال صاحب الحاوي وهو مذهب الفقهاء كافتقر قال اسحق بن راهويه التسييح واجب
ان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال داود واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم السنن الي
اختياره وقال احمد التسييح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد وان
نسيه بين السجدين وجميع التكبيرات واجبة فان ترك شيئا منه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم
تبطل ويسجد للسهو عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور واحتج من اوجبه بحديث عقبة بن
عامر المذكور في فرع اذ كل الركوع وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلوه وقال صلى الله عليه
وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » وبالقياص علي القراءة واحتج الشافعي والجمهور بحديث المسيء
صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يفعله هذه الاذكار مع انه علمه تكبيرة
الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه ايها بل هذه اولي بالتعليم لو كانت واجبة لانها
تقال سرا وتخفى فاذا كان الركوع والسجود مع ظهورهما لا يعلمها فنه اولي واما الاحاديث الواردة

لما كان القنوت مشروعا في حال الاعتدال ذكره متصلا بالكلام في الاعتدال واذكاره
(واعلم) أن القنوت يشرع في صلاتين أحدهما من النوافل وهي الوتر في النصف الاخير من رمضان

بهذه الأذكار فمحمولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة وأما القياس على القراءة ففرق أصحابنا بان الاتصال في الصلاة ضربان (أحدهما) معتاد للأناس في غير الصلاة وهو القيام والقعود وهذا لا يتميز العبادة فيه عن العادة فوجب فيه الذكر ليمتيز (والثاني) غير معتاد وهو الركوع والسجود فهو خضوع في نفسه متميز لصورة عن أفعال العادة فلم يقتصر إلى مميز والله أعلم *

(فرع) التسييح في اللفظ معناه التنزيه قال الواحدى اجمع المفسرون واهل المعاني على ان معنى تسييح الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء قال واصله في اللغة التباعد من قولك سبحت في الأرض اذا بعدت فيها وسبحان الله منصوب على المصدر عند الخليل والفراء كأنك قلت سبحاناً وتسييحاً فجعل السبحان موضع التسييح قال سيويه سبحت الله سبحاناً بمعنى واحد فالمصدر التسييح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وبمحمد سبحته تخذف سبحته اختصاراً أو يكون قوله وبمحمد حالاً أي حامداً أسبحته وقيل معناه وبمحمد ابتدء * قال المصنف رحمه الله *

ثم يرفع رأسه ويستحب ان يقول مع الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث ابن هريزة في الركوع ويستحب ان يرفع يديه حنو منكبيه في الرفع لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام فان قال من حمد الله سمع الله له اجرأه لانه أتى باللفظ والمعنى فاذا استوى قائماً استحباب ان يقول ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد حق ما قال العبد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم لما روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك» ويجب ان يطمئن قائماً لما روى رفاعه بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما امره الله تعالى الي ان قال ثم يركع حتى يطمئن راكعاً ثم يقيم حتى يطمئن قائماً ثم ليسجد حتى يطمئن ساجداً» *

(الشرح) اما حديث أبي سعيد فصحيح رواه مسلم بلفظه الا انه قال «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» بأبواب الألف في أحق وواو في وكلنا هكذا رواه ابو داود وسائر المحدثين ووقع في المذهب وكتب الفقه «أحق ما قال العبد كلنا» بخذف الألف والواو وهذا وإن كان منتظماً للمعنى لكن الصواب ما ثبت في كتب الحديث قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله معناه «أحق ما قال العبد» قوله «لا مانع لما اعطيت» الي آخره وقوله «وكلنا لك عبد» اعترض بين المبتدأ والخبر قل ابو داود ويكون قوله «أحق ما قال» خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره «أحق ما قال العبد» والاول اولي وهذا الذي رجحه هو الراجح الذي يحسن ان يقال انه أحق ما قال العبد لانه من كمال التواضع الى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراد بالوحداً في تدبير مخلوقاته

وسأتي في باب التواضع والثانية من الفرائض وهي الصبح فيستحب القنوت فيها في الركعة الثانية خلافاً

وأما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخاري ولم وحديث رقاعة صحيح تقدم بيانه بطوله في فصل القراءة لكن وقع هنا «حيي تطمئن قائما» والذي في الحديث «حتى تعتدل قائما» وأما الفاظ الفصل فتعوله لانه أتى باللفظ والمعنى احتراز من قوله في التكبير أكبر الله فانه لا يجوز به لانه أتى بالاعتدال دون للمعنى وقوله «سم الله لمن حمده» أي قبل الله منه حمده وجازاه به وقوله «مل السموات ومل الأرض» هو بكسر الليم ويجوز نصب آخره ورفضه بمن ذكرهما جميعا ابن خالويه وآخرون وحكي عن الزجاج انه لا يجوز الا الرفع ورجح ابن خالويه والاكثر وزن النصب وهو المعروف في روايات الحديث وهو منصوب على الحال أي مائلا وتقديره لو كان جسما للآ ذلك وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب اللغات وذكرت قول الزجاج وابن خالويه وغيرهما وقوله «اهل» منصوب على النداء قيل ويجوز رفضه على تقدير أنت اهل والمشهور الاول والثناء المجد والمجد العظيمة وقوله «لا ينعم ذا الجدة منك الجدة» هو يفتح الجيم على المشهور وقيل بكسرها والصحيح الاول والجدة الحظ والمضي لا ينفع ذا المل والخط والغني غناه ولا ينعمه من عقابك وإنما ينعمه ويغنيه من عقابك العمل الصالح وعلى رواية الكسر يكون معناه لا ينفع ذا الامر أي في الحرب اسر اعموه به وقد اوضحته في تهذيب الاسماء واللغات وقوله رقاعة بن مالك كذا هو في المذهب والشي في رواية الشافعي والترمذي وغيرهما رقاعة بن رافع وكذا ذكره المصنف قبل هذا في فصل قراءة الفاتحة قد بيناه هناك: اما حكم الفصل فلا اعتدال من الركوع فرض وركن من أركان الصلاة لا تنصح الا به بلا خلاف عندنا وقد تعجب من المصنف حيث لم يصرح به بخاصة به في التكبير والقراءة والركوع كانه تركه لان لا استغناؤه بقوله بعده ويجب أن يطمئن قائما قال اصحابنا والاعتدال الواجب هو ان يعود بعد ركوعه الى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سواء صلى قائما أو قاعدا فلو ركع عن قيام فسقط في ركوعه نظر ان لم يطمئن من ركوعه لزمه أن يعود الى الركوع ويطمئن ثم يعتدل منه وإن اطمأن لزمه ان ينتصب قائما فيعتدل ثم يسجد ولا يجوز ان يعود الى الركوع فان عاد عالما بتحريمه بطلت صلاته لانه زاد ركوعا ولورفع الركع رأسه ثم سجد وشك هل ثم اعتدال لزمه أن يعود إلى الاعتدال ثم يسجد لان الاصل عدم الاعتدال ويجب ان لا يقصد بارقاعه من الركوع شيئا غير الاعتدال فلو رأى في ركوعه حية ونحوها فرفع فزعانها لم يعتد به وينبغي ان لا يطول الاعتدال زيادة على القدر المشروع لاذكره فان طول زيادة عليه فني بطلان صلاته خلاف وتفصيل نذكره ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو قال اصحابنا ولو أتى بالركوع الواجب فرضت علة منعه من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره فلوزالت العلة قبل بلوغ جبهته من الأرض واجب ان يرتفع وينتصب قائما يعتدل ثم يسجد وان زالت بعد وضع جبهته على الأرض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه فان خالف وعاد اليه قبل تمام سجوده عالما بتحريمه بطلت صلاته

لابي حنيفة حيث قال لا يستحب وعن احمد ان القنوت للائمة يدعون للجيش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس بـ

وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود وتجب الطائفة في الاعتدال بلا خلاف عندما وقال
إمام الحرمين في قلب من يجلبها شيء وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسح
صلاته «حتى تعتدل قائماً» وقال في باقي الأركان حتى تطمئن والصواب الأول لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يطمئن وقال «صلوا كما أتمون أصلي» هذا ما يتعلق بواجب الاعتدال وأما كماله
ومندوبه (فمنها) أن يرفع يديه نحو منكبيه كما سبق بيانه في صفة الرفع في تكبيرة الاحرام ويكون
ابتداء رفعهما مع ابتداء الرفع ودليل الرفع حديث ابن عمر الذي ذكره المصنف مع غيره مما
سبق في فصل الركوع وسبق هناك بيان مذاهب العلماء فإذا اعتدل قائماً حط يديه والسنة أن
يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده قل الشامي في الام والاصحاب فإن قال من حمد الله
سمع له أجره في تحصيل هذه السنة لأنه أتى باللفظ والمعنى بخلاف ما لو قال في التكبير أكبر الله
فانه لا يجزيه على الصحيح لانه يحيل معناه بالتكيس قال الشافعي والاصحاب لكن قول سمع الله
لمن حمده أولى لانه الذي وردت به الاحاديث فإذا استوى قائماً استحب أن يقول «ربنا لك
الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء» بعد أهل اثناء والمجد أحق ما قال العبد
وكلنا لك عبد لا مانع لنا اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم قال الشافعي
والاصحاب يستوى في استحباب هذه الاذكار كلها الامام والمأموم والمنفرد فيجمع كل واحد
منهم بين قوله سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلى آخره وهذا لا خلاف فيه عندما لكن قال
الاصحاب إنما يأتي الامام بهذا كله اذا رضي المأمومون بالتطويل وكانوا محصورين فان لم يكن

ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بئر معونة ثم ترك» (١) فاما في الصحيح

(١) حديث (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بئر معونة
ثم ترك قائماً في الصباح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا الدار فطنى من حديث عبيد الله بن موسى
عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن انس بهذا ومن طريق عبد الرزاق وابي نعيم عن
ابي جعفر مختصراً ورواه احمد عن عبد الرزاق ورواه البيهقي من حديث سيد الله بن موسى
وابي نعيم ومحمد الحاكم في كتاب القنوت واول الحديث في الصحيحين من طريق عاصم الاحول
عن انس وأما باقيه فلا ورواية عبد الرزاق أصح من رواية عبيد الله بن موسى فقد بين
اسحاق بن راهويه في مسنده سبب ذلك ولقطه عن الربيع بن انس قال قال رجل لانس بن
مالك اقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على حيي من احياء لرب قال فزجره
انس وقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الصحيح حتى فارق الدنيا وابو جعفر الرازي
قال عبد الله بن احمد عن ابيه ليس بالقوى وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة ولكنه خطي
وقال الدورى ثقة لكنه يخط فيأ يروى عن مغيرة وحكي «سأجي انه قد صدوق ليس بمحقق
وقال عبد الله بن علي بن المديني عن ابيه هو نحو موسى بن عبيدة يخط فيما يروى عن مغيرة ونحوه
وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة عن علي بن المديني ثقة : (قلت) محمد بن عثمان ضعيف قرواية

كذلك اقتصر على قوله سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وقد قدمنا أن الذي في رواية المحدثين «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» والذي في كتب الفقه «حق ما قال العبد كلنا» بخلاف الآلاف والواو وكلاهما صحيح المعنى لكن المختار ما وردت به السنة الصحيحة وهو آيات الآلاف والواو وثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة «ربنا لك الحمد» وفي روايات كثيرة «ربنا ولك الحمد» بالواو وفي روايات «اللهم ربنا ولك الحمد» وفي روايات «اللهم ربنا لك الحمد» وكله في الصحيح قال الشافعي والأصحاب كله جائز قال الأصمعي سألت أبا عمرو عن الواو في قوله «ربنا ولك الحمد» فقال هي زائدة يقول العرب بمعنى هذا الثوب فيقول الخاطب نعم وهو لك بدرهم فالواو زائدة (قلت) ويحتمل أن تكون عاطفة على محذوف أى ربنا اطعناك وحمدناك ولك الحمد قال الشافعي والأصحاب ولو قال ولك الحمد ربنا أجزاءه لأنه آتى باللفظ والمعنى وقد سبق الآن الفرق بينه وبين قوله أكبر الله قالوا ولكن الأفضل قوله ربنا لك الحمد على الترتيب الذي وردت به السنة قال صاحب الحاشي وغيره يستحب للإمام أن يمجهر بقوله سمع الله لمن حمده ليسمع المأمومون ويعلموا انتقاله كما يمجهر بالتكبير ويسر بقوله ربنا لك الحمد لأنه يفعل في الاعتدال فأسر به كالتمسيح في الركوع والسجود وأما المأموم فيسر بها كما يسر بالتكبير فإن أراد تبليغ غيره انتقال الإمام كما يبلغ التكبير جهر بقوله سمع الله لمن حمده لأنه المشروع في حال الارتفاع ولا يمجهر بقوله ربنا لك الحمد لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال والله اعلم *

عبد الله بن علي عن أبيه أوى وقال أبو زرعة بهم كثير وأقال عمرو بن علي صدوق سيء الحفظ ووثقه غير واحد وقد وجدنا لحديثه شاهداً رواه الحسن بن سفيان عن جعفر بن مهران عن عبد الوارث عن عمرو بن الحسن عن أنس قال حليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يفتن في صلاة المداة حتى فارقه وخلفه بن بكر كذلك وخلف عمر كذلك وغلط بعضهم فصيروه عن عبد الوارث عن عوف فصار ظاهر الحديث الصحة وليس كذلك بل هو من رواية عمرو وهو ابن عبيد رأس القدرية ولا يقوم بحديثه حجة ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يفتن في القجر فقال كذبوا إنما قنت شهراً واحداً يدعو على حي من أحياء المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يهجم بكذب: روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يفتن إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة وسيأتي ذكر من تكلف الجمع بين هذه الأحاديث والله الموفق: (تنبيه) عزا هذا الحديث بمض الأئمة إلى مسلم فوهم وعزا النووي إلى المستدرك للحاكم وليس هو فيه وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في الفتوى ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم فظن الشيخ أنه في المستدرك *

(فرع) ذكر صاحب التمس في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجوب بناء على أن النفل هل يصح مضطجعا مع القدرة على القيام قال ووجه السنة أنه اقتصر على الإيماء مع القدرة على اكمال الاركان *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ركن في الصلاة لاتصح الصلاة الا به وهذا قال احمد وداود واكثر العلماء وقال ابو حنيفة لا يجب بل لو انحط من الركوع الى السجود أجزأه وعن مالك روايتان كلنهنين واحتج لهم بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) واحتج اصحابنا بحديث النبي صلاته والآية السكينة لاتعارضه وبقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » *

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقول في حال ارتفاعه سمح الله لمن حمده فاذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد إلى آخره وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للامام والمأموم والمنفرد وبهذا قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن سيرين واسحق وداود وقال أبو حنيفة يقول الامام والمنفرد سمح الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك واحمد قال به أقول وقال الثوري والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد واحمد يجمع الامام الذكرين ويقتصر على ربنا لك الحمد واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال الامام سمع اللهم حمده فقولوا ربنا لك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعنه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري ومسلم ودواه مسلم أيضا من رواية أبي موسى واحتج اصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رفع رأسه « سمع اللهم حمد ربنا لك الحمد » رواه مسلم وقد سبق بطوله في فصل الركوع ومثله في صحيح

فانزل يفتت حتى فارق الدنيا (١) وروى ذلك عن خلفائه الاربعه رضوان الله عليهم أجمعين ومجمل بعد الرفع

(١) (قوله) وروى القنوت في الصبح عن الخلفاء الاربعة البيهقي من طريق العوام بن حزمة قال سألت ابا عثمان عن القنوت في الصبح فقال بعد الركوع قلت عن من أفتى عن ابي بكر وعمر وعثمان : ومن طريق قتادة عن الحسن عن ابي رافع ان عمر كان يفتت في الصبح : ومن طريق حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت خلف عمر في الحضر والسفر ما كان يفتت إلا في صلاة الفجر : وروى ايضا بسند صحيح عن عبد الله بن مقل بن مقل بن مقل قال قنت على في اتحر ورواه الشافعي ايضا : ويارض الاول ماروى الترمذي والسنائي وابن ماجه من حديث ابي مالك الاشجعي عن ابيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلى فلم يفتت احد منهم وهو بدعة استأذنه حسن *

البخارى من رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنها وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبي أوفى وغيره وثبت في صحيح البخارى من حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقتضي هذا مع ما قبله أن كل معصية يجمع بينهما ولا نه ذكر يستحب للامام فيستحب لغيره كالتمسيح في الركوع وغيره ولأن صلاة مبنية على أن لا يتر عن الذكر في شيء منها فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بئى أحد الحالين خاليا عن الذكر وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » فقال اصحابنا فعناه قولوا ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول سمع الله لمن حمده وأما خص هذا بالذكر لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسمع الله لمن حمده فإن السنة فيه الجهر ولا يسمعون قوله ربنا لك الحمد لأنه يأتي به سرا كما سبق بيانه وكانوا يعلمون قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » مع قاعدة التأسي به صلى الله عليه وسلم مطلقا وكانوا يوافقون في سمع الله لمن حمده فلم يحتج الى الأمر به ولا يعرفون ربنا لك الحمد فأمروا به والله أعلم *

(فرع) ثبت عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال « كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل ورواه ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من التكم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول » ورواه البخارى فيستحب أن يجمع بين هذه الأذكار فيقول في ارتفاعه سمع الله لمن حمده فإذا اتعصب قال اللهم ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض الى قوله منك الحمد * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ويستحب أن يبتدئ عند الهوى الى السجود بالتكبيرات لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الركوع) *

(الشرح) قال الأزهري أصل السجود التلصص والميل وقال الواحدي أصله الخضوع والتذلل وكل من تذلل وخضع فقد سجد وسجد كل موات في القرآن طاعته لما سجد له هذا

من الركوع خلافا لما كان حيث قال بقت قبل الركوع لا ما روى (١) بن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله

(١) (حديث) ابن عباس أن رسول الله ﷺ قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث هلال بن خباب عن عكرمة عنه قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من سليم على رعل وذكوآن وعصية ويؤمن من خلفه *

أصله في التفتؤ قبل لمن وضع جبهته في الأرض سجداً له غاية الخضوع والسجود فرض بنص الكتاب والسنن والاجماع ويستحب له التكبير للاحاديث السابقة في فصل الركوع وذكرنا هناك اختلاف العلماء وان احمد أو جاب تكبيرات الانتقالات على أصح الروايتين عنه وجماعة من السلف لا يشرع وذكرنا الدليل على الجميع ويستحب مد التكبير من حين يشرع في الهوى حتى يضع جبهته على الأرض هذا هو المذهب وفيه قول ضعيف حكمه الحرامانيون انه يستحب أن لا يمدّه وقد سبق بيانه في فصل الركوع * قال المصنف رحمه الله *

«وللستحب ان يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأفعه لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه» فان وضع يديه قبل ركبتيه أجراً إلا انه ترك هيئة» *

«الشرح» مذهبا انه يستحب أن يقدم في السجود الركبتين ثم اليدين ثم الجبهة والاف قال الترمذى والخطابي وبهذا قال أكثر العلماء وحكاه أيضا القاضي ابو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والنخعي ومسلم بن بشر وسفيان الثوري واحمد واسحق وأصحاب الرأي قالوا به اقول وقال الاوزاعي ومالك يقدم يديه على ركبتيه وهي رواية عن احمد وروى عن مالك انه يقدم ايما شاء ولا ترجيح واحتج لمن قال بتقديم اليدين بأحاديث ولمن قال بعكسه بأحاديث ولا يظهر ترجيح احد المذهبين من حيث السنة ولكني اذكر الاحاديث الواردة من الجانبين وما قيل عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذى هو حديث حسن وقال الخطابي هو اثبت من حديث تقديم اليدين وهو ارفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأى العين وقال الدارقطني قال ابن ابي داود وضع الركبتين قبل ايديين فنرد به شريك التماسي عن ابن كريب وشريك ليس هو منفردا به وقال البيهقي هذا الحديث يعد من افراد شريك هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وزاد ابو داود في روايته «وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه» وهي زيادة ضعيفة من رواية عبد الجبار بن وائل عن ابيه ولم يسمعه وقيل ولد بعه وعن انس رضي الله عنه قال «رأيت رسول صلى الله عليه وسلم يكبر وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبتيه يديه» رواه الدارقطني والبيهقي وأشار إلي تضعيفه وعن ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجد احدكم فلا يترك كبريته بعير ويضع يديه قبل ركبتيه» رواه ابو داود والنسائي بسناد جيد ويضعفه ابو دود وعن عبد الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم «كنت بعد رفع رأسه من الركوع في الزكوة الاخيرة» (١) واقتوت في قور

(١) «حديث» ابن هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كنت بعد رفع رأسه من الركوع في الزكوة الاخيرة متفق عليه من حديثه» *

ابن سعيد المقرئ عن جده عن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد احدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يركب الجمل رواه البيهقي وضعفه وقال عبد الله بن سعيد صيف وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال « كنا نضع الركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه وادعي انه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمد أصحابنا ولكن لا حجة فيه لانه ضعيف ظاهر التضعيف من البيهقي وغيره وضعفه وهو من رواية يحيى ابن مسleme بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ قال أبو حاتم هو منكر الحديث وقال البخاري في حديثه مناكير والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في الام أحب أن يتدىء التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد ثم انه يكون أول ما يضع على الارض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه فان وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهته ولا إعادة عليه ولا سجود سهو قال وان أخر التكبير عن ذلك يعني عن الانحطاط وكبر معتدلاً أو ترك التكبير كرهته ذلك قال الشيخ أبو حامد في تعليقه والجبية والانف كهضو واحد يقدم أيهما شاء * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويسجد على الجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين وأما السجود على الجبهة فواجب لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرأ » قال في الام فان وضع بعض الجبهة كرهته واجزأه لانه سجد على الجبهة فان سجد على حائل دون الجبهة لم يجزئه لما روى خباب بن الارت رضى الله عنه قال « شكونا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكثنا لم يشكنا » وأما السجود على الانف فهو سنة لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وأمكن جبهته وانفه من الارض » فان تركه اجزأه لما روى جابر رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر » واذا سجد بأعلى جبهته لم يسجد على الانف ﴿ *

﴿الشرح﴾ حديث بن عمر وجابر غريبان ضعيفان وقد روى الدارقطني حديث جابر بلفظه هنا لكنه ضعفه وأما حديث خباب فرواه البيهقي بلفظه هنا وإسناده جيد ورواه مسلم بغير هذا فرواه عن زهير عن أبي اسحق السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب قل « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء فلم يشكنا » قال زهير قات لابي اسحاق أفى الظاهر قال نعم قلت في تصحيحها قال نعم هذا لفظ رواه مسلم ورواه البيهقي من طريق آخر وقال « فما أشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلوا » وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث

﴿ حديث ﴾ انس مثل ذلك متفق عليه بلفظ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه للبخاري مثله عن عمر ولمسلم عن خفاف بن ايماء وهذا ظاهره يارض حديث

لوجوب كشف الجبهة وقال هذا ورد في الابرار وهذا الاعتراض ضعيف لانهم شكوا حزا الرضاء
في جباههم واكفهم ولو كان الكشف غير واجب لقيل لهم استروها فلما لم يقل ذلك دل علي
انه لا يد من كشفها وقوله فلم يشكنا ولم يجئنا الى ما طلبناه ثم نسخ هذا وثبتت السنة بالابرار
بالظهر وأما حديث أبي حميد فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقد ثبت
السجود علي الانف في أحاديث كثيرة صحيحة وقوله قصاص الشعر هو بضم القاف وقتها
وكسر ها ثلاث لغات حكاهن ابن السكيت وغيره وهو اصل منبت من مقدم الرأس وأما خباب بن الارت
فكنته أبو عبد الله شهد بدرأ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسابقين
الي الاسلام نزل السكوفة وتوفي بها سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاثة وسبعين سنة أما حكم المسألة
فالسجود علي الجبهة واجب بلاخلاف عندنا والاولى ان يسجد عليها كلها فان اقتصر علي ما يقع
عليه الاسم منها اجزأه مع انه مكروه كراهة تنزيه هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في
الام وقطع به جمهور الاصحاب وحكي ابن كج والداري وجبا انه يجب وضع جميعها وهو شاذ
ضعيف ولو سجد علي الحين وهو الذي في جانب الجبهة او علي خده او صدغه او مقدم رأسه او علي
انفه ولم يضع شيئا من جبهته علي الارض لم يجزئه بلاخلاف ونص علي في الام والصحيح من
الوجهين انه لا يكفي في وضع الجبهة الاساس بل يجب ان يتحمل علي موضع سجوده بقل رأسه وعنته
حتى تستقر جبهته فلو سجد علي قطن او حشيش او شيء محشو بها وجب ان يتحمل حتى
يتكسب ويظهر اثره علي يدلو فرضت تحت ذلك المحشو فان لم يفعل لم يجزئه وقل امام الحرمين عندى
انه يكفي ارخاء رأسه ولا حاجة الي التحامل كيف فرض محل السجود والمذهب الاول وبه قطع
الشيخ ابو محمد اخويني وصاحب التتمة والتهذيب قال الشافعي والاصحاب ويجب ان
يكشف ما يقع عليه الاسم فيباشر به موضع السجود وقد ذكر المصنف دليله فان حال دون
الجبهة حائل متصل به فان سجد علي كفه او كور عمامته او طرف كه او عمامته وهما يتحركان
بحركته في اقيامه واقعود او غيرهما لم تصح صلاته بلاخلاف عندنا لانه منسوب به
وان سجد علي ذيله او كفه او طرف عمامته وهو طويل جدا لا يتحرك بحركته فوجهان

الرابع بن انس عنه وجمع بينهما من اثبت القنوت بان المراد ترك الدعاء علي الكفار لا اصل
قنوت وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح : (قائدة) روى
البخاري من طريق عاصم الاحول عن انس ان القنوت قبل الركوع وقال البيهقي رواة القنوت
بعد الرفع أكثر واحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون : وروى الحاكم ابو احمد في الاكنى عن
الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدري كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع
واسناده ضعيف وقال الاثرم قلت لاحمد يقول احد في حديث انس انه قنت قبل الركوع غير عاصم

(الصحيح) انه تصح صلاته وبهذا قطع امام الحرمين والرافعي قال امام الحرمين لان هذا الطرف في معنى المنفصل (واشائي) لا تصح به قطع القاضي حسين في تعليقه كما لو كان على ذلك الطرف نجاسة فانه لا تصح صلاته وان كان لا يتحرك بحركته وقد سبق الفرق بينهما في باب طهارة البدن اما اذا سجد على ذيل غيره او طرف عمامة غيره او على ظهر رجل او امرأة من غير ان تقع بشرته على بشرتها او على ظهر غيرها من الحيوانات الطاهرة كالحمار والشاة وغيرها او على ظهر كلب عليه ثوب طاهر بحيث لم يباشر شيئا من النجاسة فيصح سجوده وصلاحه في كل هذه الصور بلا خلاف اذا وجدت هيئة السجود قال صاحب التمهيد لكنه يكره على الظهر هذا كله اذا لم يكن في ترك المباشرة بالجبهة عذر فان كان على جبهته جراحة وعصيبا بعصابه وسجد على العصا به اجزأه ذلك وصحت صلاته ولا اعادة عليه لانه اذا سقطت الاعادة مع اليماء بالراس للعذر فهنا اولي قال صاحب الحاوي والمستظهر وفيه وجه يخرج من مسح الحيرة اذ عليه الاعادة والمذهب انه لا اعادة وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام قال الشيخ ابو محمد في التبصرة وشرط جواز ذلك ان يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصا ولو عصب على جبهته عصا بمشقة قلحاجة او لغير حاجة وسجد وما من ما بين شقيا شيئا من جبهته الارض اجزأه ذلك القدر وكذا لو سجد وعلى جبهته ثوب يخرق فمس من جبهته الارض اجزأه نص عليه في الام واتفقوا عليه ويحیی في الوجه الذي حكاه ابن كجب * (فرع) اذا سجد على كور عمامته او كفه ونحوها فقد ذكرنا ان سجوده باطل فان تصدده مع علمه بتحريمه بطلت صلاته وان كان ساهيا لم تبطل لكن يجب اعادة السجود هكذا صرح به اصحابنا منهم ابو محمد في التبصرة *

(فرع) السنة ان يسجد على انفه مع جبهته قال البندنجي وغيره يستحب ان يضعها على الارض دفعة واحدة لا يقدم احدهما فان اقتصر على انفه دون شيء من جبهته لم يجزئه بالاخلاف عندنا فان اقتصر على الجبهة اجزأه قال الشافعي في الام كرهت ذلك واجزأه وهذا هو المشهور في المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب البيان عن الشيخ ابى زيد المروزي انه حكى قول الشافعي انه يجب السجود على الجبهة والانف جميعا وهذا غريب في المذهب وان كان قويا في الدليل *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والانف على الارض اما الجبهة فجمهور العلماء على وجوبها وان الانف لا يجزئ عنها وقال ابو حنيفة هو مخير بينها وبين الانف وله الاختصار على

الاحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن ابى عجلز وايوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن انس وكذا روى ابو هريرة وخفاف بن ايماء وغير واحد : وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن انس انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع ام بمدة فقال كلاهما قد كنا نعمل قبل وبعد وصححه ابو موسى المديني *

احدهما قال ابن المنذر لا يحفظ هذا عن احد غير ابى حنيفة واما الالف فذهبنا أنه لا يجب السجود عليه لكنه يستحب وحكمه ابن المنذر عن طاوس وعكرمة والحسن وابن سيرين والثوري وابى يوسف ومحمد بن الحسن وأبى ثور : وقال سعيد بن جبير والنخعي واسحق يجب السجود علي الالف مع الجبهة وعن مالك واحد روايتان كالمذهبين واحتج لابي حنيفة بمحدث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أسجد على سبعة اعظم علي لجبهه» وأشار يده الي أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين» رواه البخارى ومسلم وبالقياص علي الجبهة واحتج لمن أوجبها بمحدث أبى حميد ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الارض» وهو صحيح كما سبق وبمحدث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت ان اسجد علي سبع الجبهة والالف واليدين والركبتين والقدمين» رواه مسلم وعن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه رأى رجلا يصل لا يصيب أنفه الارض فقال لاصلا فلا يصيب أنفه من الارض ما يصيب الجبين» واحتج أصحابنا في وجوب الجبهة بمحدث ابن عباس وأبى حميد وغيرها من الاحاديث وبمحدث خباب المذكور في الكتاب ولان المقصود بالسجود التذلل والخضوع ولا يقوم الالف مقام الجبهة في ذلك ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على الالف صريحا لا بفعل ولا بقول واحتجوا في أن الالف لا يجب بالاحاديث الصحيحة المطابقة في الامر بالجبهة من غير ذكر الالف وفي هذا الاستدلال ضعف لان روايات الالف زيادة من تقولا متافاة بينها وأجاب الاصحاب عن أحاديث الالف بأنها محمولة علي الاستحباب واما حديث عكرمة عن ابن عباس فقال الترمذى ثم ابوبكر بن ابى داود ثم الدارقطى ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الدارقطى من رواية عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وضعه من وجهين والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في السجود علي كه وذيله ويدهم كورعامة وغير ذلك مما هو متصل به: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح سجوده علي شيء من ذلك وبه قال داود واحمد في رواية وقال مالك وابو حنيفة والاوزاعي واسحق واحمد في الرواية الاخرى يصح قال صاحب التهذيب وبه

(اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شر ما قضيت)

﴿حديث﴾ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح بهذا الدعاء وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الراصي هذا القدر يروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قلت نعم هذا القدر يروى عن الحسن لكن ليس فيه عنه ان ذلك في الصبح بل رواه احمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم

قال أكثر العلماء واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه قال «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض يسط توبه فيسجد عليه» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه» رواه ابن حنبل في مسنده وعن الحسن قال «كان أصحاب رسول الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته» رواه البيهقي وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» وقياسا على باقي الأعضاء واحتج أصحابنا بحديث خباب وهو صحيح كما سبق وقد سبق بيانه ووجه الدلالة فيه وبحديث رفاعة بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسمي «صلاة» أنه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء من كسفة الصلاة إلى أن قال فيمكن وجهه ويربما قال جبهته من الأرض سوذ كرتام صفة الصلاة ثم قال «لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» رواه أبو داود والبيهقي بإسنادين صحيحين وفي رواية البيهقي قال (فيمكن جبهته) بلا شك وبحديث ابن عباس السابق في الفرع قبله وأجاب أصحابنا عن حديث أنس أنه محمول على توب منفصل وأما حديث ابن عباس المذكور في مسند أحمد فضعيف في إسناده مجروح ولو صح لم يكن فيه دليل لستر الجبهة وأجاب البيهقي والأصحاب عن حديث الحسن أنه محمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة ويدل على هذا أن العلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض فلا يظن بالصحابة إهمال هذا وأما المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» فليس بصحيح قال البيهقي فلا يثبت في هذا شيء، وأما القياس على باقي الأعضاء أنه لا يختص وضعا على قول وإن وجب ففي كشفها مشقة بخلاف الجبهة *

* قال المصنف رحمه الله *

(وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجب لأنه لو وجب لوجب الإيماء بها إذا عجزت كالجبهة) والثاني (يجب لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته» (فإذا قلنا) بهذا لم يجب كشف القدمين والركبتين لأن كشف الركبة يفضي إلى كشف العورة فتبطل صلاته والقدم قد يكون في الخف فكشفها يبطل المسح والصلاة وأما اليد ففيه قولان (المنصوص) في أنك تقضى ولا يقضى عليك أنه لا يندل من واليت تباركت ربنا وتعاليت) هذا القدر

والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عنه واسقط بعضهم الواو من قوله وأنه لا يندل وأثبت بعضهم الفاء في قوله فانك تقضى وزاد الترمذي قبل تباركت سبعاً لك ولتظهم عن الحسن علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر وتبني ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد بها أبو اسحاق عن يزيد بن أبي مريم وتبني ابنه يونس وأسراريل

الكتب أنه لا يجب لأنها لا تكشف الحاجة فهي كالقدم وقال في السبق والرمي قد قيل فيه قول آخر أنه يجب لحديث خباب بن الارت رضي الله عنه *

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وقوله قال في السبق والرمي يعني قال الشافعي في كتاب السبق والرمي وهو كتاب من كتب الام. أما حكم المسألة ففي وجوب وضع اليدين والركبتين والقلمين قولان مشهوران نص عليها في الام قال الشيخ أبو حامد ونص في الاملاء ان وضعها مستحب لا واجب واختلف الاصحاب في الاصح من القولين فقال القاضي أبو الطيب ظاهر حديث الشافعي أنه لا يجب وضعها وهو قول عامة الفقهاء وقال المصنف والبعوى هذا القول هو الاصح وصححه الجرجاني في التحرير والروائي في الحلية والرافعي وصححه جماعة قول الوجوب منهم البندنجي وصاحب العدة والشيخ نصر الملقمي وبه قطع الشيخ أبو حامد في التبصرة وهذا هو الاصح وهو الراجح في الدليل فان الحديث صريح في الامر بوضعها والامر للوجوب على المختار وهو مذهب الفقهاء والمقاتل الاول يحمل الحديث على الاستحباب ولكن لانسلم له لان أصله الوجوب فلا يصرف عنه بغير دليل فالختار الصحيح الوجوب وقد أشار الشافعي رحمه الله في الام الى ترجيحه كما ساذكره قريبا ان شاء الله تعالى ثم اختلف أصحابنا في موضع القولين فقال المصنف والجمهور في اليدين والركبتين قولان ولم يفرقوا بينها وقال القاضي حنين في وجوب وضع اليدين قولان (فان قلنا) لا يجب لم يجب وضع الركبتين والا فتولان (فان قلنا) لا تجب الركبتان فالقدمان اولي والا فتولان وذكر امام الحرمين أن المذهب طرد القولين في الجميع وان من الاصحاب من خصها باليدين وقال لا تجب الركبتان والقدمان وذكر القفال في شرح التلخيص قول ابن القاص أن في الجميع قولين ثم قال القفال قال أصحابنا هذا غلط ولا يختلف المذهب أن وضع الركبتين اطراف القدمين واجب وانما اختلف قوله في وجوب وضع اليدين وهذا الذي قلناه القفال عن الاصحاب عجيب غريب وهو غلط بلا شك لان الشافعي نص على القولين في الاعضاء الستة في الام وصرح الاصحاب المتقدمون والمتأخرون بجرى القولين في الجميع وهاتان اقل نص الشافعي رحمه الله من الام بحروفه قال في الام «كل السجود ان يسجد علي جبهته واثنيه وراحته وركبتيه وقلميه وان سجد علي جبهته دون اثنيه كرهت ذلك له واجزأه وان سجد علي بعض جبهته دون جميعها كرهت ذلك ولم يكن عليه اعادة قال واحب ان يياشر برأسيه الارض في آخر والبرد ولا احب هذا في ركبتيه بل احب ان يكونا مسترين بالثياب واحب ان لم يكن الرجل متخففا ان يفضي قدميه الى الارض ولا يسجد متعلا

كذا قال قال ورواه شعبة وهو احفظ من مائتين مثل ابي اسحاق وابنيه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوز وانما قال كان يملأنا هذا الدعاء : قلت ويؤيد مذهب اليه ابن حبان ان النولابي رواه

قال الشافعي وفي هذا قولان (أحدهما) ان عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها من قال بهذا قال ان ترك عضوا منها لم يوقعه الارض وهو يقدر على إيقاعه لم يكن ساجدا كما اذا ترك جبهته فلم يوقعها الارض وهو يقدر وان سجد على ظهر كفيه لم يجزئه وكذا إن سجد على حروفها وان ماس الارض ببعض يديه أصابعها او بعضها أو راحتيه أو بعضها أو سجد على ما عدا جبهته متغطيا أجزأه وهكذا في الركبتين والقدمين قال الشافعي وهذا مذهب يوافق الحديث (والقول الثاني) انه اذا سجد على جبهته أو على شيء منها دون ماسها أجزأه هذا نص الشافعي بحروفه نقلته من الام من نسخة معتدلة مقابلة وفيه فوائد كثيرة فحصل للاصحاب أربع طرق في اليمين والركبتين والقدمين والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه ان في وجوب وضع الجميع قولين وهذا الذي حكاه القفال وهذه الطرق الثلاثة سوى الاولى غلط يخالف للحديث ونص الشافعي وجمهور الاصحاب وإنما أذكرها لبيان حالها لئلا يفتربها ثم اختلفوا في صورة المسألة اذا قلنا لا يجب وضع هذه الاعضاء الستة فقال جماعة من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين منهم المحاملي في المجموع اذا قلنا لا يجب وضعها فعنه يجوز ترك بعضها على البدل فتارة يترك اليمين أو إحداها وتارة يترك القدمين أو احدهما وكذلك الركبتان ولا يتصور ترك الجميع وقال الشيخ أبو حامد في تطبيقه والبندنجي إذا قلنا لا يجب وضعها فأمكنه أن يسجد على جبهته دونها كلها أجزأه وقال صاحب العدة مثله قال الرافعي إذا قلنا لا يجب وضعها اعتمد ما شاء ورفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به (قلت) ويتصور رفع الجميع فيما إذا صلي على حجرين بينها حائط قصير فاذا سجد انبطح يبطنه على الحائط ورفع هذه الاعضاء أو اعتمد بوسط ساقه أو بظهر كفه فان ذلك له حكم رفع الكف كما سبق في نص الشافعي والله أعلم * قال أصحابنا فاذا قلنا يجب وضع هذه الاعضاء كفي وضع أدنى جزء من كل عضو منها كما قلنا في الجبهة والاعتبار بالقدمين يبطون الاصابع فلو وضع

في الذرية الطاهرة له والطبراني في الكبير من طريق الحسن بن عبيد الله عن يزيد بن ابي مريم عن ابي الحوراء به وقال فيه وكلمات علمين قد كرهن قال يزيد فدخلت على محمد بن علي في الشعب فحدثته فقال صدق ابو الجوزاء من كلمات علمنا من يقولون في القنوت وقد رواه البيهقي من طرق قال في بعضها قال يزيد بن ابي مريم فذكرت ذلك لابن الحنفية فقال انه للدعاء الذي كان ابي يدعو به في صلاة التجر ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر أيضا : وروى البيهقي أيضا ايضا من طريق عبد المجيد بن ابي داود عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز وليس فيه هو الاخرج عن يزيد بن ابي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل هؤلاء الكلمات ورواه من طريق الوليد بن مسلم وابي صفوان

غير ذلك لم يجرئه ونقل صاحب البيان عن صاحب الفروع انه ان سجد على ظاهر قدمه اجزأه
والاول اصح وبه قطع الرافي وغيره والاعتبار في الدين باطن الكف سواء في باطن الاصابع
وباطن الراحة فان اقتصر على بعض باطن الراحة وبعض باطن الاصابع اجزأه وان اقتصر على
ظاهر الكفين او حرفهما لم يجرئه هكذا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام كما سبق بيانه وكذا قطع
به الجمهور منهم الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمتولي وخالفهم المحاملي في التجريد فقال
الذي يتعلق به السجود هو الرأحتان والصحيح الاول وانه يجرئه بطون الاصابع كما نص عليه
الشافعي والجمهور لانه يسمى ساجدا على يديه والله اعلم: قال الشافعي والاصحاب واذا اوجبتنا وضع
هذه الاعضاء لم يجب كشف الركبتين والتقدمين لكن يستحب كشف القدمين ويلزمه عدم كشف
الركبتين وقد سبق دليل الجمع وفي وجوب كشف الدين قولان (الصحيح) انه لا يجب وهو
للمنصوص في عامة كتب الشافعي كما ذكره المصنف (والثاني) يجب كشف اذني جزء من باطن
كل كف والله اعلم *

(فرع) لو تعذر وضع أحد الكفين أو أحد القدمين قطع أو غيره فحكم المسألة كما سبق ولا
فرق في المتعذر ولا يجب وضع طرف الزند من المقطوعة لان محل الفرض قلت فلا يجب غيره
كما لو قطعت من فوق المرفق لا يجب غسل العضد * قال للمصنف رحمه الله *

(ويستحب ان يحافى مرقية عن جنبه لما روى ابو قتادة رضى عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم « كان إذا سجد جاني عضديه » ويستحب ان يقل بطنه عن خذيه لما روى البراء بن عازب
رضي الله عنه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا سجد جنب » وروى « جني » والجنب الخاوي
وإن كانت امرأة ضمت بعضها إلى بعض لان ذلك استرها *)

(الشرح) حديث البراء رواه الترمذي والبيهقي باسناد صحيح وفي رواية الترمذي (جني)
وفي رواية البيهقي (جنب) وقد ذكر للمصنف الروايتين وهو - بفتح الجيم وبمدها خاء معجبة
مشددة - قال الازهرى معنى اللفظين واحد والتجنحية التخويه وقال غيره « معناه جاني ركوعه
وسجوده قال الشافعي والاصحاب يسر ان يحافى مرقية عن جنبه ويرفع بطنه عن خذيه وتضع
المرأة بعضها الي بعض وعن عبد الله بن يحيى رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى فرج بين
يديه حتى يبدو بياض ابطيه من ورائه » رواه مسلم (١) والوضوح البياض وعن احمد بن جزء
بالزاي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد جاني عضديه عن جنبه حتى

الاموى عن ابن جريج يلقظ يامنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح ورواه محمد بن
زيد عن ابن جريج فقال في قنوت الوتر وعبد الرحمن بن هرم يحتاج الى الكشف عن حاله فقد
رواه ابو صفوان عن ابن جريج فقال عبد الله بن هرم والاول اقوى *

(١) كذا في الاصل
وفي سقط له
« وفي رواية
لم يوضع ابطيه
الخ » كما يفتح
من مر لينة صحيح
مسلم اه

نأدى له» رواه أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح قوله نأدى له بالهمزة قال الخطابي معناه روق له وورثي له وفي المسألة أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه « قال المصنف رحمه الله »

« ويفرج بين رجله لما روى أن أباحيد وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « إذا سجد فرج بين رجله » ووجه بين أصابعه نحو القبلة لما روث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفتح أصابع رجله » والفتح تعويج الأصابع ويضم أصابع يديه ويضمها حذو منكبيه لما روى وأثل بن حجر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حذو منكبيه » ويرفع مرفقيه ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن عازب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجدت فضع يديك وارفع مرفقيك » »

« (الشرح) حديث أبي حميد رواه أبو داود والبيهقي من رواية بقة بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم وهما يختلفان في توثيقهما وجرحهما ولفظه « إذا سجد فرج بين يديه » وأما حديث عائشة فغريب ويغنى عنه حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجدوا استقبال باطراف أصابع رجله القبلة » رواه البخاري وقد سبق الحديث بطوله في فصل الركوع وسبق في رواية أبي داود والترمذي قال وفتح أصابع رجله والفتح بالخاء المعجمة ومعناه عطفها إلى القبلة وأما حديث وأثل فرواه البيهقي عن وأثل قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ركع فرج أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه » وفي صحيح مسلم عن وأثل « أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فلما سجد سجد بين كفيه » وأما حديث البراء فرواه مسلم في صحيحه ولفظه عن البراء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك » وروى البيهقي باسناده عن البراء قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبال بكفيه وأصابعه القبلة » وفي رواية له « وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج » وبأسناده عن ابن عمر قال « يكره أن لا يعجل بكفيه إلى القبلة إذا سجد » وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اعتدلوا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه »

يروى عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه والامام لا يخص نفسه بل يذكر

(قوله) وورد في حديث الحسن بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد تباركت وتعالى و صلى الله على النبي وآله وسلم النساء من حديث ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوتر قال قل اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وفي آخره وصلى الله على النبي ليس في السنن غير هذا ولا فيه وسلم ولا وآله وهم المحب الطيرى في الاحكام فزاه الى النساء بلفظ وصلى الله على النبي محمد وقال النووي في شرح المذهب انها زيادة بسند صحيح وحسن : قلت وليس كذلك فانه منقطع فان عبد الله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم ياتحق الحسن بن علي وقد اختلف على موسى بن عقبة في اسناده فروى عنه شيخ ابن وهب هكذا ورواه محمد بن

انبساط الكلب» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى ان يترش الرجل ذراعيه اقتراش السبع» رواه مسلم في جملة حديث طويل قال الشافعي والاصحاب يستحب له اجدان يفرج بين ركبتيه وبين قدميه قال القاضي ابو الطيب في تعليقه قال اصحابنا يكون بين قدميه قدر شبر والسنة أن ينصب قدميه وان يكون أصابع رجله موجهة الى القبلة وانما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد علي بطونها وقال امام الحرمين ظاهر النص إنه يضع اطراف اصابع رجله علي الارض في السجود وتقل للزني أنه يستقبل بها القبلة وهذا يتضمن ان يتحامل عليها ويوجهه وسها الى القبلة قال والذي صححه الأئمة أنه لا يفعل ذلك بل يضع أصابع رجله من غير تحامل عليها هذا كلام امام الحرمين وتابعه عليه الغزالي في البسيط ومحمد بن لحي في المحيط وهو شاذ مردود مخالف للاحاديث الصحيحة السابقة لنص الشافعي ولما قطع به الاصحاب أنه يستقبل باطراف أصابع رجله القبلة والسنة أن يضم أصابع يديه ويسطها إلى جهة القبلة ويضع كفيه حذو منكبيه ويعتمد علي راحتيه ويرفع ذراعيه ويكره بسطها واقتراشها وقد سبق دليل ذلك كله *

(فرع) قال صاحب التتمة إذا كان يصلي وحده وطول السجود وحلقه مشقة بالاعتماد علي كفيه وضع ساعديه علي ركبتيه لحديث سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال «شكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم فقال استعينوا بالركب» رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وروى مرسلان عن سمي عن النعمان بن أبي عياش تابعي قال «شكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره» قال البيهقي قال البخاري إرساله أصح من وصله وقال الترمذي كان رواية الارسل أصح *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجب أن يطمئن في سجود لما رويناه من حديث رفاعة ثم يسجد حتي يطمئن ساجداً﴾

ابي جعفر بن ابي كثير عن موسى بن عقبة عن ابي اسحاق عن زيد بن ابي مريم بسنده رواه في الطبراني والحاكم ورواه ايضا الحاكم من حديث اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترى اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد اختلف فيه علي موسى بن عقبة كما ترى وقد رد يحيى بن عبد الله بن سالم عنه بقوله عن عبد الله بن علي وبزيادة الصلاة فيه : تنبيه ينبغي أن يتأمل قوله في هذا الطريق اذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود فقد رايت في الجزء الثاني من فوائد ابي بكر احمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني تخريج الحاكم له قال ثنا محمد بن يونس المقرئ قال ثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا ابو بكر بن شيبة اللدني الخزاعي ثنا بن ابي فديك عن عن اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول في الوتر قبل الركوع فذكره وزاد في آخره لا منجأ منك إلا اليك : فائدة روى محمد بن نصر المروزي وغيره من طرق ان ابا حليمه ماذا القارى كان يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت *

(الشرح) حديث رقاعة صحيح والطائفة واجبة في السجود عندنا وعند الجمهور وقد تقدم خلاف أبي حنيفة والدليل عليه في فصل الركوع وتقدم هناك بيان حد الطائفة وما يتعلق به • قال المصنف رحمه الله •

(والمستحب أن يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدنى الكمال لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال «إذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه» والافضل أن يضيف اليه اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لما روى علي كرم الله وجهه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال ذلك» وإن قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح فهو حسن لما روت عائشة رضي الله عنها قالت

بلغت الجمع وزاد العلماء ولا يعم من عاديته (قبل تباركت وتعاليت وبعمه) فلك الحمد على ما قضيت استغفر

(١) (قوله) وزاد بعض العلماء في قنوت الوتر ولا يعم من عاديته قبل تباركت وتعاليت هذه الزيادة ثابته في الحديث إلا أن النووي قال في الخلاصة أن البيهقي رواها بسند ضعيف وتبعه ابن الرمة في المطلب فقال لم يثبت هذه الرواية وهو معترض بأن البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن الحسن أو الحسين بن علي فساقه بلفظ التزمذي وزاد ولا يعم من عاديته وهذا التردد من إسرائيل إنما هو في الحسن أو في الحسين وقال البيهقي كان الشك أنما وقع في الاطلاق أو في النسبة : قلت يزيد رواية الشك أن احمد ابن حنبل أخرجه في مسند الحسين بن علي من مسنده من غير تردد فأخرجه من حديث شريك عن أبي اسحق بسنده وهذا وإن كان الصواب خلافه والحديث من حديث الحسن لا من حديث اخيه الحسين فإنه يدل على أن الوتر فيه من أبي اسحاق فله ساء فيه حفظه فنسي هل هو الحسن أو الحسين والعمدة في كونه الحسن على رواية يونس بن أبي اسحاق من يزيد بن أبي مريم وعلى رواية شعبة عنه كما تقدم ثم إن الزيادة وهي قوله ولا يعم من عاديته رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق وقد وقع لنا عالما جدا متعبلا بالسماع قرأته على أبي الفرج بن حماد أن علي بن اسماعيل أخيه إنا اسماعيل بن عبد القوي إنا فاطمة بنت سعد الخير إنا فاطمة بنت عبد الله إنا محمد بن عبد الله قنا سليمان بن أحمد ثنا الحسن بن المتوكل البغدادي ثنا عفان بن مسلم ثنا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله ﷺ كلمات اقوطني في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت فذكر الحديث مثل ما ساقه الرازي وزاد ولا يعم من عاديته (قائمة) روى الحاكم في المستدرک من طريق عبد الله بن سعيد المقرئ عن عبيد الله بن أبي مريم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك في سجوده» قال الشافعي رحمه الله ويجهل في الدعاء رجاء الاجابة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أتى نبيت أن أقرأ وأكها أو ساجداً أما الركوع فضعفوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فمن أن يستجاب لكم •

(الشرح) حديث بن مسعود ضعيف فإنه تمام الحديث السابق في الركوع إذا قل أحدكم في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا قل أحدكم في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك أدناه « رواه أبو داود والترمذي وآخرون واتفقوا على تضعيفه وسبق في فصل الركوع بيان تضعيفه وبين معنى تم ركوعه وذلك أدناه: وأما حديث علي وحديث عائشة وحديث ابن هريرة وحديث « أما أتى نبيت أن أقرأ وأكها » إلى آخره فرواها كلها مسلم بنظير هنا وحديث « أما أتى نبيت » من رواية ابن عباس رضي الله عنهما: وأما شرح الغاظي فتقدم في فصل الركوع بيان حقيقة التسبيح (وقوله) وشق محمه وبصره استدلل به من يقول الاذن من الوجه وقد سبق الجواب عنه في صفة الوضوء ومعنى شق محمه وبصره أي منفذها (وقوله) تبارك الله أحسن الخالقين أي تعالي والبركة الفناء والصلو حكمه الأزهرى عن ثعلب وقال ابن الأنباري تبارك العباد بتوحيده وذكر اسمه وقال ابن فارس معناه ثبت الخير عنده وقيل تعظم وتعجل قاله الخليل وهو بمعنى تعظيم وقيل استحق التعظيم (وقوله) أحسن الخالقين أي المصورين والمقدين (وقوله) يسبح قدوس بضم ألها ويفتح لفتان مشهورتان أفصحها وأكثرها الضم قال أهل اللغة هما صفتان لله تعالي وقال ابن فارس والترمذي اسمان لله تعالي وتقديره ومعناه مسبح مقدس رب الملائكة والروح عز وجل ومعناه المبرأ من كل قص ومن الشريك ومن كل مالا يليق بالهلية والرواية هكذا يسبح قدوس بالرفع قال القاضي عياض وقيل يسبحا قدوسا بالنصب أي اسبح يسبحا واو اعظم واو اذكرا واعبد (وقوله) رب الملائكة والروح قيل الروح جبريل وقيل ملك عظيم اعظم الملائكة خلقا وقيل اشرف

وأوب اليك ولم يستحسن القاضي أبو الطيب كلمة لا يعز من عادت وقال لا تصاف العداوة إلى الله تعالي

عافيت وتولي فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقفي شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت قال الحاكم صحيح وليس كما قال فهو ضعيف لاجل عبد الله فلو كان ثقة لكان الحديث صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي الوارد في قنوت الترت: وروى الطبراني في الاوسط من حديث بريدة نحوه وفي اسناده مقال أيضا •

اللائكة وقيل خلق كالمس ليسوا بناس وقيل غير ذلك (وقوله صلى الله عليه وسلم «قمعن» هو يفتنع الميم وكسرهما لغتان مشهورتان ويقال في اللغة أيضا قين ومعناه حقيق وقد بسطت هذه الالفاظ اكل بسط في تهذيب اللغات اما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يسن التسبيح في السجود والاجتهاد في الدعاء ان يقول «اللهم لك سجدت ولك آمنت» الى آخر حديث على رضي الله عنه وادنى سنة التسبيح (١) وما في حديث علي وسبوح وقلوس والدعاء قال القاضي حسين وغيره فان اراد الاقتصار فعلي التسبيح اولى وقد سبق هذا وما يتعلق به في فصل الركوع وكل ذلك يعود هنا سبق هناك اذ ذكر الركوع والسجود جميعا ومما لم يسبق حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره» رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «تقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفته فومت يدي علي بطن قدمه في السجدة وما منسجودها منصوبتان وهو يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك ومعافاةك من عقوبتك ويك منك لا احصي ثناء عليك أنت كما اثنيت علي نفسك» رواه مسلم قال صاحب الحاوي وغيره يستحب ان يجمع هذا كله قال اصحابنا ولا يزيد الامام علي ثلاث تسيجات الا ان يرضي القوم المحصورون وفيه كلام ذكرته في ذكر الركوع عن نص الشافعي قال الشافعي في الام ويجتهد في الدعاء ما لم يكن اماما فيقتل على من خلفه وأما وما في خلاف امامه قال والرجل والمرأة في الذكر سواء وقتل الشيخ ابو حامد هذا النص عن الام وقتل عن نصه في الاملاء أنه لا يدعو لثلاث يثقل علي المأمومين قال ابو حامد النعمان متقاربان في المعنى يعني انه يدعو بحيث لا يطول عليهم واتفقوا علي كراهة قراءة القرآن في الركوع والسجود وغير حالة القيام للحديث فلورق غير الفاتحة لم يطل وفي الفاتحة خلاف سبق في فصل الركوع وسنوضحه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى وقد سبق في فصل الركوع بيان مذاهب العلماء في حكم التسبيح والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

(فان أراد ان يسجد فوق علي الارض ثم اقلب فاصابت جيبته الارض فان نوى السجود حال الانقلاب اجزأه كما لو اغتسل لتبرد ونوى رفع الحدث وان لم ينو لم يجزئه كالأرض لتبرد ولم ينو رفع الحدث) •

(الشرح) قال اصحابنا يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهو اليه غيره ولو سقط الى الارض من الاعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب ذلك السجود بل عليه ان يعود الي الاعتدال ويسجد منه لانه لا بد من نية أو فعل ولم يوجد واحد منهما ولو هوى ليسجد فسقط على الارض بجيبته نظر ان وضع

قال سائر الاصحاب ليس ذلك يعيد قال الله تعالى (فان الله عدو للكافرين) وهل يسن فيه الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في وجها (احدهما) لان اخبار القنوت لم ترد بها ولا ظهرها ولا به قال الشيخ ابو محمد نعم لانه

(١) كذا في الاصل
وفي العبارة خلل
فلتحروا

جبهته على الارض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وان لم يحدث هذه النية حسب سواء قصد السجود ام لم يقصد شيئا نص الشافعي على هذا التفصيل في الام واتفق الاصحاب عليه وعن ثقل الاتفاق عليه امام الحرمين ولو هوي ليسجد فسقط على جنبه فاقلب وآتي بصورة السجود فان قصد السجود اعتد به نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب وان قصد الاستقامة وقصد ايضا صرفه عن السجود لم يحسب له بخلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه قال امام الحرمين وغيره وتبطل صلاته لانه زاد فصلا لايزاد مثله في الصلاة وان قصد الاستقامة ولم يقصد صرفه عن السجود بل غفل عنه لم يجزئه على الصحيح المنصوص في الام وبه قطع الاكثرون وفيه وجه حكه امام الحرمين فخرج من الخلاف في مسألة نية التبرد في الوضوء اذا عرضت في أثنائها الغفلة عن نية الحدث لكن لا تبطل صلاته بل يكفيه أن يعتدل جالسا ثم يسجد ولا يجوز أن يقوم ليسجد من قيام فلو قام كلزائدا قياما متعمداً فبطل صلاته ان علم تحريره ولكن لا امام الحرمين احتمال لنفسه يلزمه القيام ليسجد منه واستضعفه وقال الاظهر أنه لا يقوم وان لم يقصد السجود ولا الاستقامة اجزأه ذلك عن السجود بلا خلاف وقل امام الحرمين الاتفاق عليه *

(فرع) في مسائل تتعلق بالسجود (احداها) قال أصحابنا الحراسانيون التنكس في السجود شرط لصحته قالوا والساجد ثلاثة أحوال (احداها) أن تكون أسافله أعلى من أعاليه فتكون عجيزته مرتفعة عن رأسه ومنكيه فهذه هيئة التنكس المطلوبة ومتى كان الممكن مستويا لمخصولها هين ولو كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد رفع أسافله وتحصل هذه الهيئة أيضا وتصح صلاته بلا شك (الثانية) (الأن تكون أعاليه أرفع من أسافله بأن يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه أعلى من حقه فلا يجزئه انهدم اسم السجود كما لو أكب على وجهه ومد رجله فانه لا يجزئه بلا شك قال صاحب التمساة الآن تكون به علة لا يمكنه السجود الا هكذا فيجزئه (الثالثة) ان يستوى أعاليه وأسافله لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الاسافل أو تغير ذلك ففي صحة صلاته وجهان (الصحيح) انها لا تصح لغوات الهيئة المطلوبة وبهذا قطع الغزالي في الوجيز واليغوى ودليل وجوب أصل التنكس أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي» ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان ينكس وعن أبي اسحق السبيعي قال «وصف لنا لبراء بن عازب رضي الله عنهما - يعني السجود - فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد» رواه ابو داود

روى في حديث الحسن انه قال صلى الله عليه وسلم تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم وأيضا فقد قال الله تعالى (ورفعنا لك ذكرك) قال المفسرون أى لا أذكر الا وتذكر معي (١) اذا عرفت ذلك فقله

(١) (قوله) قال تعالى ورقننا لك ذكرك قال المفسرون أى لا اذكر الا وتذكر معي هذا التفسير حكاه الشافعي وغيره عن مجاهد ورواه ابن حبان من حديث ابى سبيد الخدرى مرفوعا

والنسائي والبيهقي وابو حاتم باسناد حسن وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» يقتضي وجوبه والله أعلم. ولو تعذر التنكس لمرض أو لغيره فخل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة على شيء، فيوجبان حكاها امام الحرمين والفزالي ومن تابعهم (أظهرها) عند الفزالي الوجوب لانه يجب التنكس ووضع الجبهة على شيء. فاذا تعذر أحدهما لزمه الآخر (وأصحها) عند غيره لا يجب بل يكفيه الخفض المذكور قال الرافعي هذا أشبه بكلام الاكثرين لان هيئة السجود متميزة فكيفه الخفض الممكن قال ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الارض وأمكنه وضعها على وسادة مع التنكيس لزمه ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ثم يرفع رأسه لما روينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع ثم يجلس مقترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى لما يروي أن ابا حنيفة الساعدي وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «ثم في رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم الى موضعه» ويكره الاقواء في الجلوس وهو أن يضع اليديه على عقبه كأنه قاعد عليها وقيل هو أن يجعل يديه في الارض ويقعد على اطراف أصابعه لما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال «نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء اقواء القردة» ويجب ان يطمئن في جلوسه لقوله ﷺ «ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» ويستحب ان يقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجزني وعافني وارزقني واهدني لما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول بين السجدةين ذلك» *

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة في التكبير صحيح سبق بيانه في فصل الركوع وسبق هناك أحاديث كثيرة صحيحة فيه وحديث أبي حنيفة صحيح وسبق بيانه في فصل الركوع وهذا لفظ رواية أبي داود والترمذي وأما حديث الاقواء فرواه البيهقي باسناد ضعيف وروى لنهي عن الاقواء جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ منهم علي بن أبي طالب وأنس وصحرة بن جندب وأما كلها البيهقي بأسانيد ضعيفة وروى الترمذي حديث علي باسناد ضعيف وضعفه الحاصل أنه ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح وأما حديث «ارفع حتى تطمئن جالسا» فرواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة من رواية رفاع بن رافع وقد سبق بيانه مرات وأما حديث

ويستحب القنوت في الصبح ينبغي ان يعلم بالحاء والالف لما ذكرناه ويجوز ان يعلم بالواو ايضا لان ابا الفضل ابن عبادان حكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه قال المستحب ترك القنوت في صلاة الصبح اذا صار شعار قوم من المعتدة اذ الاشتغال به تعريض النفس للتهمة وهذا غريب وضعيف وهل تعين كلمات القنوت فيه وجان (أحدهما) وهو الذي ذكره المصنف في الوسيط نعم كالتشهد وأظهرهما عند الاكثرين لا بخلاف

وهو من رواية دراج عن أبي الهيثم عنه (قلت) في الاستدلال به نظر لانه لا يسن في اذكار الركوع والسجود ولا مع القراءة في القيام فدل على انه عام مخصوص وقد تقدم حديث القنوت للنازلة وحديث ترك القنوت فيها عند فقدها وسأني قنوت عمران شاء الله تعالى *

ابن عباس فرواه أبو داود والترمذى وغيرهما بإسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح
 الاسناد ولفظ أبي داود « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » ولفظ الترمذى مثله
 لكنه ذكر « واجبرني وعافني » وفي رواية بن ماجة وارفعني بدل واهدني وفي رواية البيهقي
 « رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني » فلا حياط والاختيار أن يجمع بين
 الروايات ويأتي بجميع الفاظها وهي سبعة « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وارفعني واهدني
 وارزقني » وقوله يفرش هو بفتح الياء وضم الراء على المشهور وحكي كسر الراء أما أحكام الفصل فالجلوس بين
 السجدين فرض والطمانينة في فرض الحديث وقد سبق بيان حد الطمانينة في فصل الركوع ويشترط أن
 لا يقصد بالرفع شيئا آخر كاذكر فاقى الرفع من الركوع وينبغي أن لا يطول له طولاً فاحشاً فإن طولته في بطلان
 صلاته خلاف وتفصيل يأتي في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى والسنة أن يكبر لجلوسه ويتندى
 التكبير من حين يتندى رفع الرأس ويمد إلى أن يتوى جالساً فيكون مده أثل من مد تكبيرة
 الهوى من الاعتدال إلى السجود لأن الفصل هنا قليل وقد سبق حكاية قول أنه لا يمد شيئا من
 التكبيرات أوضحته في فصل الركوع والسنة أن يجلس مقترشاً يفرش رجله اليسرى ويجلس على
 كعبها وينصب أي يني هذا هو المشهور وحكي صاحب الشامل وآخرون قولاً أنه يضح قديمه
 ويجلس على صدرهما وسنذكر إن شاء الله تعالى نص الشافعي في البويطي والاملاء علي صفة هذا
 الجلوس عند تفسير الأقماء ويستحب أن يضم يديه علي فخذه قريباً من ركبته منشورتي الأصابع
 وموجهة إلى القبلة ولو انقطعت أطراف أعلى الركبتين فلا بأس كذا قاله امام الحرمين وغيره
 قال امام الحرمين وغيره ولو تركها علي الأرض من جانبي فخذه كان كل رسالها في القيام
 يعني يكون تاركاً للسنّة وهل يستحب أن تكون أصابعه مضومة كما في السجود أو مفرقة فيه وجهان
 (أصحهما) مضومة لتوجه إلى القبلة وسنوضحها في فصل التشهد إن شاء الله تعالى ويستحب الدعاء
 المذكور والمختار الاحوط أن يأتي بالكلمات السبع كما سبق بيانه قال صاحب التتمة ولا يتعين هذا
 الدعاء بل أي دعاء دعي به حصلت السنن ولكن هذا الذي في الحديث أفضل (واعلم) أن هذا الدعاء
 مستحب باتفاق الأصحاب قال الشيخ أبو حامد لم يذكر الشافعي في هذا الموضع في شيء من كتبه ولم

التشهد لا تفرض أو من جنس الفرض وعلى هذا قالوا الوقت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسناً
 وسنذكره في باب النوافل إن شاء الله تعالى وإماما عدا الصبح من الفرائض (١) يقال معظم الأصحاب

(١) (قوله) وأما ماعداً جميع من الفرائض فإن نزل بالمسلمين نازلة من وباء أو قحط فيقنت
 فيها أيضاً في الاعتدال عن ركوع الأخيرة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة
 على ماسبق وإن لم ينزل نازلة فالاصح لا يقنت لانه صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها : أما
 القنوت في الصلوات فسيأتي بعد : وأما تركه فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال كان رسول

ينفه قال وهو سنة للحديث المذكور *

(فرع) في الاقواء : قد ذكرنا ان الاحاديث الواردة في النهي عنه مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت وبيننا روايتها وثبت عن طاوس قال «قلنا لابن عباس في الاقواء علي القديمين قال هي السنة فقلنا انالمرام جفاء بالرجل قال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم في صحيحه وفي رواية للبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «من سنة الصلاة أن تمس اليتاك عقيبك بين السجدين» وذكر البيهقي حديث ابن عباس هذا ثم روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كلن اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة ثم روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم انهما كانا يقعيان ثم روى عن طاوس انه كلن يقعي وقال رأيت العبادلة يفعلون ذلك عبد الله ابن عباس وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال البيهقي فهذا الاقواء المرضي فيه والمسنون على مارويناعن ابن عباس وابن عمر هو ان يضع أطراف أصابع رجليه على الأرض ويضع يتيه على عقبه ويضع ركبتيه على الأرض ثم روى الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء باسانيدها عن الصحابة الذين ذكرناهم ثم ضعفها كلها وبين ضعفها وقال حديث ابن عباس وابن عمر صحيح ثم روى عن ابي عبيد انه حكى عن شيخه ابي عبيدة انه قال الاقواء أن يلمس يتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه بالأرض قال وقال في موضع آخر الاقواء جلوس الانسان على يتيه فاصباخذه مثل اقواء الكلب والسبع قال البيهقي وهذا النوع من الاقواء غير مارويناه عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فهذا منعه عنه ومارويناه عن ابن عباس وابن عمر مسنون قال واماحديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه «كان ينهي عن عقب الشيطان» فيحتمل ان يكون وارداً في الجلوس للتشهد الاخير فلا يكون منافيا لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدين هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله ولقد احسن وأجاد واتقن واوضح وايضاحا شافيا وحرر

ان نزلت بالمسلمين نازلة من بقاء او قحط فيقنت فيها ايضا في الاعتدال عن ركوع الركعة الاخيرة كافعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة على ماسبق وان لم تنزل نازلة فنيه قولان اصحهما لا يقنت لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها والثاني انه يتخير ان شاء قنت والافلاوعن الشيخ ابي محمد انه قلب هذا الترتيب فقال ان لم تكن نازلة فلا قنوت الا في الصبح وان كانت نازلة فعلي قولين :وجه

الله ﷻ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر فذكر الحديث وفيه ثم رأته ترك الدعاء عليهم : (قائدة) ورماديل على ان القنوت يختص بالتوازل من حديث انس أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كما تقدم ومن حديث ابي هريرة : اخرجه ابن حبان بلفظ كان لا يقنت الا ان يدعو لاحداو يدعو على احد واصله في البخاري من الوجه الذي اخرجه منه ابن حبان بلفظ كان اذا اراد ان يدعو على واحدا يدعو لاحد قنت بعد الركوع *

تحريراً وأقرباً رحمه الله وأجزل مثوبته وقد تابعه علي هذا الامام المحقق أبو عمرو بن الصلاح فقال بعد أن ذكر حديث النعي عن الاقواء هذا الاقواء محمول علي أن يضع اليديه علي الأرض وينصب حافيه ويضع يديه علي الأرض وهذا الاقواء غير ماصح عن ابن عباس وابن عمر أنه سنة فذلك الاقواء أن يضع اليديه علي عقيه قاعدة عليها وعلى اطراف اصابع رجليه وقد استجبه الشافعي في الجلوس بين السجدين في الاملاء والبويطي قال وقد خطب في الاقواء من المصنفين من يعلم أنه نوعان كما ذكرنا قال وفيه في المذهب تخليط: هذا آخر كلام أبي عمرو رحمه الله وهذا الذي حكاه عن البويطي والاملاء من نص الشافعي قد حكاه عنهما البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار واما كلام الخطابي فلم يحصل له ما حصل للبيهقي وخالف في هذا الحديث عاداته في حل المشكلات والجمع بين الاحاديث المختلفة بل ذكر حديث ابن عباس ثم قال واكثر الاحاديث علي النعي عن الاقواء وأنه عقب الشيطان وقد ثبت من حديث أبي حميد ووائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم «قد بين السجدين مقترشا قعقه اليسرى» قال ورويت كراهة الاقواء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكرهه النخعي ومالك والشافعي واحمد واسحق وأهل الرأي وعامة اهل العلم قال والاقواء أن يضع اليديه علي عقيه ويقعد مستوفزاً غير مطمئن الي الأرض وهذا اقواء الكلاب والسباع قال احمد بن حنبل وأهل مكة يستعملون الاقواء قال الخطابي ويشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخا والعمل علي الاحاديث الآتية في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هذا آخر كلام الخطابي وهو فاسد من أوجه (منها) انه اعتمد علي احاديث النهي فيه وادعي أيضا نسخ حديث ابن عباس والنسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع بين الاحاديث وعلنا التاريخ ولم يتعذر هنا الجمع بل أمكن كما ذكره البيهقي ولم يعلم أيضا التاريخ وجعل أيضا الاقواء نوعا واحدا وانما هو نوعان فالصواب الذي لا يجوز غيره ان الاقواء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو (أحدهما) مكروه (والثاني) جائز أو سنة واما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر واحاديث أبي حميد ووائل وغيرها في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفهم الاقتراش علي قدمه اليسرى فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له في الصلاة أحوال حال يفضل فيها هذا وحال يفعل فيها ذلك كما كانت له أحوال في تطويل القراءة وتحقيقها وغير ذلك من أنواعها وكما توضع مرة مرة مرتين وتلاها تلاها وكما طاف رابكا وطاف ماشيا وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه وانتهى وتره الي السحر وغير ذلك كما هو معلوم من

المنع القياس علي سائر اركان الصلاة وركعاتها لا يرد فيها الدعاء ينزل النوازل وهذه الطريقة ثنائية التي اوردها في الكتاب فانخص القولين بما اذا نزلت نازلة اشعاراً بأنها اذا لم تنزل فلا تقوت في غير الصحيح بحال وينبغي ان يعلم قوله قولا بالاول لان اصحاب الطريقة الاولى قالوا يقنت عند نزول النازلة ونفوا الخلاف فيه واما قوله ورأى الامام القنوت في سائر الصلوات فليس علي معنى ان جواز القنوت

أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواع ليين الرخصة والجواز مرة أو مرات قليلة ويواظب على الأفضل بينها على أنه المختار والاولى: فلحاصل ان الاتهاء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي وفعل صلى الله عليه وسلم مارواه أبو حميد ومواقفه من جهة الاقتراش وكلاهما سنة لكن اجدى السنتين أكثر وأشهر وهي رواية أبي حميد لانه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق ورواها واثل بن حجر وغيره وهذا يدل على مواظبته صلى الله تعالى عليه وسلم عليها وشهرتها عندهم فهي أفضل وأرجح مع ان الاتهاء سنة أيضا فهذا مايسر الله الكريم من تحقيق أمر الاتهاء وهو من المهمات لتكرر الحاجة اليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكل أكثر الناس له من كل الطوائف وقد من الله الكريم بإتقانه والله الحمد على جميع نعمه *

(فرم) في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة في : مذهبا أنهما واجبان لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة لا تجب الطمأنينة ولا الجلوس بل يكفي أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع ولو كحد السيف وعنه مالك أنها قال لا يجب أن يرتفع بحيث يكون الي القعود أقرب منه وليس لها دليل يصح التمسك به ودليلا قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي من حديث رفاعة بن رافع وقد سبق بيان هذا وغيره من الأدلة في مسألة وجوب الاعتدال عن الركوع

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى)

(الشرح) قال القاضي ابو الطيب اجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الاحاديث الصحيحة المشهورة والاجماع قال أصحابنا وصفة السجدة اثنائية صفة الاولى في كل شي . والله أعلم

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يرفع رأسه مكبرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع قال الشافعي فاذا استوى قاعدا أنهض وقال في الام يقوم من السجدة فن أصحابنا من قال المسألة على قولين (أحدهما) لا يجلس لما روى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيره » (والثاني) يجلس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا كان في الركعة الاولى والثالثة لم

فيها للناس موقوف على رأى الامام واذنه بل من أراد القنوت جاز له ذلك وكانه أراد امام القوم اذا صلا جماعة فقال ان رأى قنت والقوم يتبعونه كما في الصبح وان اراد ترك ولا بد للمقتدين من الترك ايضا وفيه اشارة الى انه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وانما الكلام في الجواز فحيث يجوز فالامر فيه الى اختيار المصلي وهذا قضية كلام أكثر الائمة ومنهم من يشعر ابراهه

ينفض حتى يستوى قاعدة» وقال أبو اسحق إن كل ضعيف يجلس لأنه يحتاج إلى الاستراحة وإن كل قوي لم يجلس لأنه لا يحتاج إلى الاستراحة وهل القوي على هذا من الحالين فإن قلنا يجلس مجلس معتدلاً لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «نحو وجهه فقلعهما حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم نهض» ويستحب أن يعتمد على يديه في القيام لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «استوى قاعدة أم قام واعتمد على الأرض بيديه» قال الشافعي لأن هذا أشبه بالتواضع واعون للصلى وعدم التكبر إلى أن يقوم حتى لا يخلو من ذكر»

(الشرح) حديث أبي هريرة صحيح سبق يانمرات وحديث وائل غريب وحديث مالك بن الحويرث رواه البخاري في موضع من صحيحه وحديث أبي حميد صحيح رواه أبو داود والترمذي وسبق يانه بطوله في فصل الركوع وحديث مالك بن الحويرث الأخير صحيح أيضاً وأما البخاري بمعنى ما سذكره بلفظه في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى وكل هؤلاء الرواة سبق ذكرهم بيان أحوالهم الأما مالك بن الحويرث وهو أبو سليمان مالك بن الحويرث ويقال ابن الحارث الليثي رضي الله عنه توفي بالبصرة سنة أربع وثمانين فيا قبل وقوله قال الشافعي فإذا استوى قاعدة نهض يعني قال هذا في مختصر المزي: أما حكم الفصل فيسن التكبير إذا فرغ رأسه من السجدة الثانية فإن كانت السجدة يعقبها تشهد منه حتى يجلس وإن كانت لا يعقبها تشهد فهل تسن جلسة الاستراحة فيها النصان اللذان ذكرهما المصنف عن الشافعي وللإمام فيها ثلاثة طرق (أحدها) وهو قول أبي اسحق المزني وهو محلان على حالين فإن كل للصلي ضعيفاً لمرض أو كبر أو غيرها استحب والأفلا (الطريق الثاني) قطع ما يستحب لكل أحد وهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والمحاملي في المقنع والنفرداني في الأمانة وإمام الحرمين والغزالي في كتبه وصاحب الهدى وآخرون وقل الشيخ أبو حامد اتفاق الأصحاب عليه (الطريق الثالث) فيه قولان (أحدها) يستحب (الثاني) لا يستحب وهذا الطريق أشهر واتفق لقائلون به على أن الصحيح من القولين استحبابها فحصل من هذا أن الصحيح في المذهب استحبابها وهذا هو الصواب الذي ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإذا قلنا لا تسن جلسة الاستراحة بتدأ التكبير مع بدء الرفع وفي غنم مع استوائهما وإذا قلنا بالمذهب وهو أنها مستحبة قال أصحابنا بنى جلسة لطيفة تجدد وفي التكبير ثلاثة

بالاستحباب والله أعلم (١) ثم الإمام في صلاة الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان (أحدها) لا كالتشهد وسائر الدعوات المشروعة في الصلاة (وأظهرها) أنه يجهر لأنه روى الجبر بعن

(١) (قوله) ثم الإمام هل يجهر بالقنوت قولان أظهرها يجهر لأنه روى الجمهور به عن النبي ﷺ الجهر بالقنوت رواه البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بسد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد أنتج فلا حديث وفي آخره يجهر بذلك

أوجه حكمها البغوى والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أصحبها) عند الجمهور به قطع المصنف هنا وفي التنبيه وقوله أبو حامد عن نص الشافعي أنه يرفع مكبراً ويمد إلى أن يستوى قائماً ويخفف الجلسة وقد دله ما ذكره المصنف والأصحاب أن لا يخلو جزء من الصلاة عن ذكر (الثاني) يرفع غير مكبر ويبدأ بالتكبير جالساً ويمد إلى أن يقوم (والثالث) يرفع مكبراً فإذا جلس قطعه ثم يقوم بالتكبير قله أبو حامد عن أبي اسحق المروزي وقطعه بالقاضي أبو العلي قال أصحابنا ولا خلاف أنه لا يأتي بتكبيرين ممن صرح بذلك . قاضي حسين والبغوى والسنة فيها أن يجلس مقترشاً الحديث أبي حميد هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي صاحب الحاوى وجهاً أنه يجلس على صدور قدميه وهو شاذ وتسبب هذه الجلسة عقب السجدة في كل ركعة يقبها قيام سواء الأولى والثالثة والفرق والنوافل الحديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً » رواه البخارى ولو سجد المصلي للثلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف وصرح به القاضي حسين والبغوى وغيرها قال أصحابنا ولو لم يجلس الإمام جلسة الاستراحة فجلسها للمأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لأنه يسير وبهذا فرق أصحابنا بينه وبين ما تركه التشهد الأول واختلف أصحابنا في جلسة الاستراحة هل هي من الركعة الثانية أم جلوس مستقل علي وجهين (أحدهما) أنها من الثانية حكمه في البيان عن الشيخ أبي حامد (الثاني) وهو الصحيح المشهور أنها جلوس فاصل بين الركعتين وليس من واحدة منهما كالتشهد الأول وجلوسه وبهذا قطع ابن الصباغ والمتولى وتظهر فائدة الخلاف في تعليق العيين على شيء في الركعة الثانية ويجوز ذلك (واعلم) أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها وعدم المعارض الصحيح لها ولا تنكر بكثرة التساهلين بتركها فقد قال الله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه) قال أصحابنا وسواء قام من الجلسة أو من السجدة يسن أن يقوم معتدلاً بيديه على الأرض وكذا إذا قام من التشهد الأول يعتمد يديه على الأرض سواء في هذا القوى والضعيف والرجل والمرأة ونص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب الحديث مالك بن الحويرث لو ليس معارض صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا اعتمد يديه جعل بطن واحتيه وبطن أصابعه على الأرض بلا خلاف وأما الحديث المذكور في الوسيط وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجز » فهو حديث ضعيف أو باطل لأصل له وهو بالنون ولو صح كان معناه قائم معتدلاً ببطن يديه كما يعتمد العاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجز العجين .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله على الظاهر أى من هذين الوجهين وقوله مشروع أى بصفة الاستحباب وليس المراد مجرد الجواز ولفظ الكتاب وإن كان مطلقاً

(فرع) في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة: مذهبنا الصحيح المشهور أنها مستحبة كما سبق وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حميد وأبو قتادة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم وأبواب قلابة وغيره من التابعين قال الترمذي وبه قال أصحابنا وهو مذهب داود ورواه عن أحمد وقال كثيرون أو الأكثرون لا يستحب بل إذا رفع رأسه من السجود نهض حكه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي واحد واسحق قال قال النعمان ابن أبي عباس أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل هذا وقال أحمد بن حنبل أكثر الأحاديث على هذا واحتج لهم بمحدث «المسيء صلاته» ولا ذكرها فيه وبمحدث وائل بن حجر المذکور في الكتاب قال الطحاوي ولأنه لا دلالة في حديث أبي حميد قال ولأنها لو كانت مشروعة لسن لها ذكر كغيرها (واحتج) أصحابنا بمحدث مالك بن الحويرث أنه «رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا» رواه البخاري بهذا اللفظ ورواه أيضا من طرق كثيرة بمعناه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسيء صلاته «اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في كتاب السلام عن أبي حميد وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال «ثم هوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عظم موضعه ثم نهض» وذكر الحديث» فقالوا صدقت رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإسناد أبي داود إسناد صحيح على شرط مسلم وقد سبق بيان الحديث بطوله في الزكوة والجواب عن حديث المسيء صلاته أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الواجبات دون المسنونات وهذا معلوم سبق ذكره مرات وأما الحديث وائل فلو صح وجب حمله على موافقة غيره في إثبات جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه تصريح بتركها ولو كان صريحا لكان حديث مالك بن الحويرث وأبي حميد وأصحابه مقدماعليه لوجهين (أحدهما) محبة أسانيدنا (والثاني) كثرة رواها ويحتمل حديث وائل أن يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم في وقت أو أوقات تينا للجواز وواظب على ما رواه الأكثرون ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك بن الحويرث بعد أن قام يصلي معه ويتخفظ العلم منه عشرين يوما وأراد الانصراف من عنده إلى أهله «اذهبوا إلى أهليكم ومروم وكلوم وصلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا كله ثابت في صحيح البخاري من طرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا وقد رأي مجلس للاستراحة فلو ليكن هذا هو المأثور لكل أحد لما أطلق صلى الله عليه وسلم قوله «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبهذا يحصل الجواب عن فرق أبي إسحق

فالوجهان في الامام أما المنفرد فيفسر به كسائر الأذكار والدعوات ذكره في التهذيب وأما المأموم فالقول فيه مبنى على الوجهين في الامام إن قلنا لا يجهل الامام به فيقت المأموم كما يقت الامام قياسا

الروزي من القوى والضعيف ويحاج به أضعاف قول من لا معرفة له ليس تأويل حديث وأهل وغيره بأولي من عكسوا ما قول الامام أحمد بن حنبل ان أكثر الاحاديث على هذا ومعناه أن أكثر الاحاديث ليس فيها ذكر الجلسة اثباتاً لا نفي ولا يجوز أن يحمل كلامه على أن مراده أن أكثر الاحاديث تنفيها لان الموجود في كتب الحديث ليس كذلك وهو أجل من أن يقول شيئاً على سبيل الاخبار عن الاحاديث ونجد فيها خلافاً واذ اقرر أن مراده أن أكثر الروايات ليس فيها اثباتاً ولا نفيها لم يلزم دسنة ثابتة من جهات عن جماعات من الصحابة واما قول الطحاوي إنها ليست في حديث أبي حميد فمن العجب الغريب فأنها مشهورة فيه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما من كتب السنن والمسانيد للتقدمين واما قوله لو شرعت لكن لما ذكر لجوابه أن ذكرها التكبير فان الصحيح أنه يمد حتي يستوعبها ويوصل إلي القيام كما سبق ولولم يكن فيها ذكر لم يجزرد السنن الثابتة بهذا الاعتراض والله أعلم *

(١) كذا بالاصل

(فرع) في مذهبهم في كيفية النهوض إلى الركعة الثانية وسائر الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه وحكي ابن المنذر هذا عن ابن عمر ومكحول وعمر ابن عبد العزيز وابن أبي ذكريا والقاسم بن عبد الرحمن ومالك واحد وقال أبو حنيفة وداود يقوم غير معتمد يديه على الأرض بل يعتمد صدور قلميه وهذا مذهب ابن مسعود وحكام بن المنذر عن علي رضي الله عنه والنخعي والثوري واحتج لهم بمحدث أبي شعبة عن قتادة عن أبي جعفر عن علي رضي الله تعالى عنه قال «من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الاولين أن لا يعتمد يديه على الأرض الا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع» رواه البيهقي وعن خالد بن الياس ويقال بن ياس عن صالح مولي (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله

علي سائر الاذكار وإن قلنا يجر الامام به فان كل المؤمن يسمع صوته فوجان (أصحها) وهو المذكور في الكتاب أنه يؤمن ولا يفتن لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يفتن ونحن نؤمن خلفه» (١) والثاني ذكره ابن الصباغ أنه يتخير بين أن يؤمن وبين أن يفتن معه فعلي الاول فيما إذا يؤمن فيه وجان حكاهما القاضي الرواني وغيره أو قهها لظاهر لفظ الكتاب أنه يؤمن في الكل وأظهرهما أنه يؤمن في القدر الذي هو دعاء أما في التثاء فيشركه أو يسكت وإن كان لا يسمع صوت الامام بعده وغيره وقلنا أنه لو سمع لأمن فهنا وجان أحدهما يفتن والثاني يؤمن كالاجمين في قراءة السورة إذا كان لا يسمع صوت الامام وإنما يجر الخلاف على قولنا الامام يسر بالقنوت مع جريانه في قراءة السورة في الصلاة السرية لان السورة على الجملة مجبور بها والقنوت إذا لم

(١) حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتن ونحن نؤمن خلفه تقدم من

حديث ابن عباس بلفظ يؤمن من خلفه *

عليه وسلم نهض في الصلاة على صدور قلمي « رواه الترمذى والبيهقى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهي أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » رواه أبو داود وعن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتد على فخذه » رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى ابن مسعود يقوم على صدور قلمي في الصلاة « رواه البيهقى وقال هذا صحيح عن ابن مسعود وعن عطية العوفى قال « رأيت بن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضي الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة » رواه البيهقى (واحتج) الشافعى والأصحاب بحديث أئوب السخيتاني عن أبي قلابة قال جاءنا مالك ابن الحويرث فقص لي بنا فقال « إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة أريد أن أرى بكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » قال أئوب قتلنا في قلابة « كيف كانت صلاته فقال مثل شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة قال أئوب وكان ذلك الشيخ يتم التكبير فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتد على الأرض ثم قام » رواه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ قال الشافعى ولأن ذلك أبلغ في الخشوع والتواضع وأعون للمصلي وأحرى أن لا يتقلب والجواب عن أحاديثهم أنها كلها ليس فيها شيء صحيح إلا الأثر الموقوف على ابن مسعود ترك السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول غيره فأما حديث على رضي الله تعالى عنه فضعيف ضعف البيهقى وقال ابن أبي شيبة ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها وأما حديث ابن هريرة فضعيف ضعفه الترمذى والبيهقى وغيرها لأن رواية خالد بن إلياس وصالحا ضعيفتان وأما حديث بن عمر فضعيف من وجعهم (أحداهما) أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي وهو مجهول (والثاني) أنه يخالف لرواية الثقات لأن أحمد بن حنبل رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق وقال فيه « نهي أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه » ورواه آخران عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي وقد ذكر أبو داود ذلك كله وقد علم من قاعدة المحدثين وغيرهم أن ما يخالف الثقات كان

نفي الجهر به ينزل منزلة سائر الأذكار فيشارك المأموم الإمام فيه لا محالة فهذا حكم الجهر بالقنوت في الصبح وأما في سائر الصلوات إذا قنت فيها فأبداه في الوسيط يشعر بأنه يسر في السريات وفي الجهرات الخلاف المذكور في الصبح وإطلاق غيره يقتضى طرد الخلاف في الكل (١) وحديث بترمونه يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات وهل يسر رفع اليدين في القنوت فيه وجهان أحدهما نعم لما روى

(١) قوله وحديث بترمونه يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هو مستفاد من قول ابن عباس أنه دعا عليهم وساق لفظ الدعاء لأن الطاهر أنه سمعه من لفظه فدل على الجهر (قلت) ويمكن الفرق بين القنوت الذي في النوازل فيستحب الجهر فيه كما ورد وبين الذي هو راتب إن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه ليس به كجاء الأذكار التي يقال في الأركان *

حديثه شاذا مردودا واماحديث وائل فضعيف ايضا لانه من رواية ابنه عبد الجبار بن وائل عن ابيه واتفق الحفاظ علي انه لم يسمع من ابيه شيئا ولم يدركه وقيل انه ولد بعد وفاته بستة اشهر واماحكاية عطية فردودة لان عطية ضعيف *

(فرع) قال القاضي ابو الطيب والشاشي يكره ان يقدم احدي رجله حال القيام ويعتمد عليها وحكامه ابن المنذر عن ابن عباس واسحاق قال اسحاق الا ان يكون شيخا كبيرا ومثله عن مجاهد وقال مالك لا يأس به * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يرفع اليد الا في تكبيره الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما رفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين » وقال أبو علي الطبري وأبو بكر بن المنذر يستحب كلما قام إلى الصلاة من السجود ومن التشهد للاروى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام من الركعتين يرفع يديه » والمذهب الاول ﴾ *

(الشرح) المشهور من نصوص الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه وهو المشهور في المذهب وبه قال أكثر الأصحاب انه لا يرفع اليد الا في تكبيره الاحرام وفي الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في صحيح البخاري ومسلم من طرق وفي رواية في الصحيحين « وكان لا يفعل ذلك في السجود » وفي رواية البخاري « ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود » وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري يستحب الرفع كلما قام من السجود ومن التشهد وقد يحتاج لهذا بما ذكره البخاري في كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه إذا ركب وإذا سجد » لكنه ضعيف ضعفه البخاري وفي كتاب التماسي حديث

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا دعوت فادع بيطون كفيك فإذا فرغت فامسح راحتك علي وجهك » (١) وقد روى الرفع في القنوت عن ابن مسعود بل عن عمرو وعثمان

(١) (حديث) ابن عباس مرفوعا إذا دعوت فادع بيطون كفيك وإذا فرغت فامسح راحتك علي وجهك رواه ابو داود من طريق عبد الله بن يقوب بن اسحاق عن محمد بن كعب عن ابن عباس بلفظ سلوا الله بيطونا كفكم ولا تسالوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم قال ابو داود روى من طرق كلها واهية وهذا امثلها وهو ضعيف ورواه الحاكم من طريق صالح بن حسان عن محمد بن كعب نحوه وخالفه ابن حبان فذكره في ترجمة صالح في الضعفاء وقال انه يروى للموضوعات عن الثقات واحسن من ذلك في الاستدلال ما رواه البيهقي من حديث ثابت عن انس في قصة الذين قتلوا قال لقد رأيته كلما صلى الغداة رفع يديه حتي يدعو عليهم وفيه علي ابن الصقر وقد قال فيه الدارقطني ليس بالقوى *

يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخرون من أصحابنا يستحب
الرفع إذا قام من التشهد الأول وهذا هو الصواب وعن قال به من أصحابنا ابن المنذر وأبو علي
الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب التهذيب فيه وفي شرح السنة وغيرهم وهو مذهب البخاري
وغيره من المحدثين دليله حديث نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما «كان إذا دخل الصلاة كبر ورفع
يديه وإذا ركع رفع يديه وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع
ابن عمر ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري في صحيحه وعن حميد الساعدي
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة أنه وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال فيها «وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه» حديث صحيح
رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالإسناد الصحيحة وقال الترمذي حديث حسن
صحيح وقد سبق بطوله في فصل الركوع وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو
منكبيه ويضع مثل ذلك إذا قضي قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر» وهو حديث صحيح
رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي حديث
حسن صحيح رواه الآكثرون في كتاب الصلاة والترمذي في كتاب الدعاء في أواخر كتابه وفي رواية
أبي داود «وإذا قام من السجدين» بدل الركعتين والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كجاء في
في رواية الباقرين وهكذا قاله العلماء من المحدثين والعقهاء الخطاطي فإنه ظن أن المراد السجستان
المعروفان ثم استشكل الحديث وقال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به وكأنه لم يقف على طرق روايته
ولو قف عليها لحله على الركعتين كما حمله الأئمة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه وإذا ركع فعل مثله ذلك وإذا رفع
للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك» رواه أبو داود بإسناد صحيح في عرجل فيه أدنى
كلام وقد وثقه الآكثرون وقد روى له البخاري في صحيحه وقوله رفع للسجود يعني رفع رأسه من
الركوع كما صرح به في الأحاديث السابقة قال البخاري في كتاب رفع اليدين ما زاده علي وأبي حميد
رضي الله عنهما في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وابن عمر رضي الله عنهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع إذا قام من الركعتين» كله صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة
وتختلف رواياتهم فيها بعينها مع أنه لا اختلاف مع ذلك وإما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من
أهل العلم وقال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وقد قال الشافعي في حديث أبي حميد بهذا يقول
رضي الله عنهم وهو اختيار أبي زيد والشيخ أبي محمد وابن الصباغ وهو الذي ذكره

وفيه رفع اليدين إذا قام من الركعتين قال ومذهب الشافعي متابعة السنة إذا ثبت وقد قال في حديث أبي حميد بهذا أقول وقال صاحب التهذيب لم يذكر الشافعي رفع اليدين إذا قام من الركعتين ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك وقدرى جماعة من الصحابة رفع اليدين في هذه المواضع الأربع منهم علي وابن عمر وأبو هريرة وأبو حميد بن حنيفة وأصحابه وصدقوه كلهم على ذلك هذا كلام النوى وأما قول الشيخ أبي حامد في التطبيق أن عقد الإجماع على أنه لا يرفع في هذه المواضع فاستدل به بالإجماع على نفي الحديث مردود عليه غير مقبول ولم ينعقد الإجماع على ذلك بل قد ثبت الرفع في القيام من الركعتين عن خلائق من السلف والخلف فمن ذلك ما تقدمناه عن علي وابن عمر وأبي حميد مع أصحابه العشرة وهو قول البخاري قال الخطابي وبه قال جماعة من أهل الحديث فصل بين مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع اليدين إذا قام من الركعتين وأنه مذهب النافعي لثبوت هذه الأحاديث وكثرة رواياتها من كبار الصحابة والشافعي قائل به للوجهين اللذين ذكرهما البيهقي والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الامام المشهور أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري من متقدمي أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته توفي سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو صاحب للمصنفات المفيدة التي يحتاج اليها كل الطوائف وقد ذكرنا شيئا من حاله في مقدمة هذا الشرح وهو مستغنى في الطبقات وتهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويصلى الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» وأما النية ودعاء الاستفتاح فإن ذلك يراد للدخول في الصلاة والاستفتاح وذلك لا يوجد إلا في الركعة الاولى﴾ (الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم لكن قد يقال ليس فيه دليل لجميع ما يفعله في الركعة الثانية فإن المذكور فيه الواجبات فقط فلا يدل على استحباب السنن المفعولة في الاولى وفي المسألة احاديث كثيرة صحيحة صريحة في أن الركعة الثانية كالاولى منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صاه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» رواه البخاري ومسلم وعن أبي حميد الساعدي حديثه السابق في فصل الركوع بطوله قال في آخره «ثم اصنع كذلك حتى كانت الركعة الاخيرة» وهو صحيح كما سبق وعن أبي مسعود البدرى حديث في معنى حديث أبي هريرة رواه ابو داود والنسائي لكنه من رواية عطية ابن السائب وكان اختلط في آخر عمره والراوى عنه أخذ عنه في الاختلاف فلا

في الوسيط وأظهرهما عند صاحبي المذهب والتهذيب أنه لا يرفع لما روى عن أنس رضي الله عنه أن

يحتاج به وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم (واما للسألة) قال أصحابنا صفة الركعة الثانية كالاولى إلا في النية والاستفتاح وتكبيره الاحرام ورفع اليدين في أولها واختلفوا في التعوذ وتصغير الثانية عن الاولى في القراءة وقد ذكر المصنف الخلاف فيها في موضعه ولهذا لم يذكره هنا وترك المصنف هنا تكبيره الاحرام ورفع اليدين ولا بد منهما فان قيل تركها الشهر تعاقيل فالتية والافتتاح أشهر وقد ذكرهما قال المصنف رحمه الله *

(فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ستمائة روى عبد الله بن بريدة رضي الله عنه قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر قدام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم » ولو كان واجبا لمفعله ولم يقتصر على السجود والسنة أن يجلس في هذا التشهد مقترشا لما روى ابو حميد رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الاولين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى » *

(الشرح) حديث ابن بريدة رواه البخاري ومسلم وحديث ابي حنيفة رواه البخاري وسبق بطوله في فصل الركوع وبجينة بضم الموحدة وفتح المهملة وهي صحابة اسلمت رضي الله عنها وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن سعد استمعا عبدة يعني وبجينة لقبوا بنها عبد الله بن مالك يكنى ابا محمد اسلم وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم قديما وكان فاضلا ناسكا يصوم الدهر غريابا من النهي رضي الله عنه * اما حكم المسئلة فاذا كانت الصلاة اكثر من ركعتين جلس بعد الركعتين وهذا الجلوس سنة وليس بواجب وقد سبق بيان صفة الافتراش في الجلوس من السجدين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الاول وجلسة التشهد الاخير فالاولى والاربعة واجبتان والثانية والثالثة سنتان والسنة ان يجلس في الثلاث الاول مقترشا وفي الاربعة متوركا فلو عكس جاز ولكن الافضل ما ذكرناه *

النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لم يكن يرفع اليد الا في ثلاث مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة » (١) وهذا اختيار القفال واليميل امام الحرمين فان قلنا لا يرفع يده الا في ثلاث مواطن فوجان في أنه هل يمسح بهما وجهه قال في التهذيب أصحهما أنه لا يمسح *

(١) (حديث) انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة لا أصل له من حديث انس بل في الصحيحين عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في كل دعائه إلا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى يابض ابطيه : وروى البيهقي عن انس انه رفع يديه في القنوت : وعن عائشة انه رفع يده في دعائه لاهل البقيع رواه مسلم وعنده عن عمر انه رفع يده صلى الله عليه وسلم في دعائه يوم بدر وللبخاري عن ابن عمر انه رفعها في دعائه عند الجرة الوسطى : وعن انس انه رفعها

(فرع) قال اصحابنا لا يتعين للجلوس في هذه المواضع هيئة الاجزاء بل كيف وجد اجزاء سواء تورك او اقترش او مد رجله او نصب ركبتيه او احداها او غير ذلك لكن السنة التورك في آخر الصلاة والاقتراش فيما سواه والاقتراش ان يضع رجله اليسرى على الارض ويجلس على كعبها وينصب اليمنى ويضع اطراف اصابعها على الارض موجهة الى القبلة والتورك ان يخرج جلوه على هيئة الاقتراش من جهة يمينه ويمكن وركه اليسرى من الارض.

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له : مذهبا انها سنة وبه قال اكثر العلماء منهم مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة قال الشيخ ابو حامد وغيره وهو قول عامة العلماء وقال الليث واحمد واثير واسحق وداود هو واجب قال احمد ان ترك التشهد همدأ بطلت صلاته وان تركه سهواً سجد لسهو واجزأته صلاته واحتج لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقياساً على التشهد الاخير « واحتج اصحابنا بحديث ابن بحنة ووجه الدلالة ما ذكره المصنف : واجابوا عن حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » بأنه متناول للفرض والنفل وقد قامت دلائل على غيرهما. واجابوا عن القياس على التشهد الاخير بأنه لم يقم دليل على إخراجهم عن الوجوب وايضا فإنه لا يجره سجود السهو بخلاف الاول.

(فرع) في مذاهبهم في هيئته الجلوس في التشدين : مذهبا انه يستحب ان يجلس في التشهد الاول مقترشا وفي الثاني متورا فكانت الصلاة كعتين جلس متورا وقال مالك يجلس فيها متورا كوا قال ابو حنيفة والثوري يجلس فيها مقترشا وقال احمد ان كانت الصلاة كعتين اقترش وان كانت اربعا اقترش في الاول وتورك في الثاني واحتج لمن قال يفرش فيها بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهي عن عقب الشيطان » وفي رواية البيهقي « يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » وعن واثل بن حجر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

قال (الركن الخامس السجود وأقله وضع الجبهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم وفي وضع اليدين والركبتين والقديين قولان فان أوجبتا وضع اليدين في كنفهما قولان وكشف الجبهة واجب وان سجد على طرته (ح) أو كورعامة (ح) أو طرف كفه للتحرك بحركته لم يجز (ح) والتسكس واجب في السجود وهو استعلاء الاسافل ولو تعذر التسكس بمرض وجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها في أظهر الوجوهين)

لما صحح خير واقفا على رفع يديه في دعائه لابي موسى الاشعري : وروى البخاري في جزء رفع اليدين رفع يديه في مواطن من حديث عائشة وابي هريرة وجابر وعمر وقال هي صحيحة فيتمين حينئذ تأويل حديث أنس انه اراد الرفع البالغ بدليل قوله حتى يرى يياض ابطيه والله اعلم *

عليه وسلم « كان يفرش رجله اليسرى » واحتج للتورك بحديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى » رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما « سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى » رواه البخاري وروى مالك باسناده الصحيح عن ابن عمر الجلوس علي قدمه اليسرى « واحتج اصحابنا بحديث ابي حميد في عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاذا جلس في الركعتين جلس علي رجله اليسرى وينصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد علي مقعده » رواه البخاري بهذا اللفظ وقد سبق بطوله في فصل الركوع وسبق هناك رواية ابي داود والترمذي قال الشافعي والاصحاب غديث ابي حميد واصحابه صريح في الفرق بين الشاهدين وباقي الاحاديث مطلقة فيجب حملها علي موافقة من روى التورك اراد الجلوس في التشهد الاخير ومن روى الاقتراس اراد الاول وهذا متعين للجمع بين الاحاديث الصحيحة لا سيما وحديث ابي حميد واقعه عليه عشرة من كبار الصحابة رضي الله عنهم والله اعلم *

(فرع) قال اصحابنا الحسكة في الاقتراس في التشهد الاول والتورك في الثاني انه اقرب الى تذكر لصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ولان السنة تخفيف التشهد الاول فيجلس مقترشا ليكون اسهل للقيام والسنة تطويل الثاني ولاقيام بعده فيجلس متوركا ليكون أعون له وامكن ليتوفر الدعاء ولان المسبوق اذا رآه علم في أمم التشهدين *

(فرع) للمسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجها: (الصحيح) المنصوص في الامم وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنيجي والقاضي ابو الطيب والغزالي والجمهور بمجلس مقترسا لانه ليس بأخر صلاته (والثاني) بمجلس متوركا متابعة للامام حكمه امام الحرمين والله والرافعي

الكلام في السجود في الاقل والاكمل (أما الاقل) فهذا الفصل يتكفل ببيانها وبمسائل (أحدها) فيما يجب وضعه علي مكان السجود ولا بد من وضع الحبهة خلافا لابي حنيفة حيث قال الحبهة والانف يجزى. وضع كل واحد منهما في الآخر ولا تعين الحبهة. انما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرا » ولا يجب وضع جميع الحبهة علي الارض بل يكفي وضع ما يقع عليه الاسم منها وذكر القاضي ابن كيج ان ابا الحسين بن القطان حكى وجها انه لا يكفي وضع البعض لظاهر خبر ابن عمر والمذهب الاول لما روى عن جابر رضي الله

(١) حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرا ابن حبان من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عنه في حديث طويل ورواه الطبراني من طريق ابن مجاهد عن ابيه به نحوه وقد ييض المنذرى في كلامه علي هذا الحديث في تخريج احاديث المذهب : وقال النووي لا يعرف وذكره في الخلاصة في فصل الضميف *

(الثالث) ان كان جلوسه في محل التشهد الاول للمسبوق اقترش والأتورك لان جلوسه حينئذ لجرد التامة فيتابع في الهيئة حركه الراضي وإذا جلس من عليه سجود سهو في آخره فوجهان حكمها إمام الحرمين وآخرون (أحدهما) يجلس متوركا لانه آخر صلاته (والثاني) وهو الصحيح يفتersh وبه قطع صاحب العدة وآخرون ونقله امام الحرمين عن معظم الأئمة لانه مستوفز ليم صلاته فعلى هذا اذا سجد سجدتي السهو تورك ثم سلم *

(فرع) قال أصحابنا يتصور أن يتشهد أربع مرات في صلاة المغرب بان يكون مسبوفا أدرك الامام بعد الركوع يتشهد أربع مرات يترش في ثلاثة منهن ويتورك في الرابعة *

* قال للمصنف رحمه الله *

(والمتشبه أن يبسط اصابع يده اليسرى على فخذه وفي اليد اليمنى ثلاثة أقوال (أحدها) يضعها على فخذه مقبوضة الا اصابع الا المسبحة وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان «إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة» وروى ابن الزبير رضي الله عنها قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس اقترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ابهامه عند الوسطي وأشار بالسبابة ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى» وكيف يصنع بالابهام فيه وجهان (أحدهما) يضعها بمنح المسبحة على حرف راحتته أسفل من المسبحة كأنه عاقد ثلاثا وخمسين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطي لحديث ابن الزبير (والقول الثاني) قاله في الاملاء قبض المختصر والنصر والوسطي ويبسط المسبحة والابهام لما روى ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم (والقول الثالث) أنه يقبض المختصر والنصر ويحلق الابهام مع الوسطي لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «وضع مرقه الايمن على فخذه اليمنى ثم عقد اصابعه المختصر والتي تليها وحلق حلقة باصبعه الوسطي على الابهام ورفع السبابة ورايته يشير بها» *

عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد باعلى جبهته على قصاص الشعر» (١) ولا يميز وضع الجبين عن وضع الجبهة جانبا الجبهة وهل يجب وضع اليدين والركبتين والقدمين على مكان السجود فيه قولان (أحدهما) وبه قال احمد يجب وهو اختيار الشيخ ابى على لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) حديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد باعلا جبهته على قصاص الشعر الدارقطني بسند فيه عبد العزيز بن عبيد الله وليس بالقوى قاله الدارقطني وقال النسائي متروك وله طريق اخرى رواها الطبراني في الاوسط من طريق ابى بكر بن ابى مريم عن حكيم ابن عمير عن جابر وأعله ابن حبان بابن ابى مريم وقال روى الحافظ يحدث بالشيء وبهم فيه *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه مسلم بلفظه وحديث ابن الزبير رواه مسلم أيضا ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في الصلاة وضع قدمه بين يديه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه» وفي رواية مسلم أيضا عنه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقن كفة اليسرى ركبته» وأما حديث أبي حميد قال روى أبو داود وغيره عنه بالسناد الصحيح أنه قال «وضع كفه اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه» وأما حديث وائل فرواه البيهقي بلفظه وابن ماجه بمعناه واسناده صحيح قال البيهقي ونحن نغيره ونختار ما في حديث ابن عمر وابن الزبير ثبوت خبرهما وقوة إسنادهما ومن ترجمهما أورجحاتهم في الفضل على عاصم بن كليب أدى حديث وائل «وأما ألفاظ الفصل فالمسبحة هي السبابة سميت مسبحة لآشارتها إلى التوحيد والتزهد وهو التسبيح وسميت سبابة لأنه يشار بها عند المحاسبة والسب (وقوله) عقد ثلاثة وخمسين شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف المختصر على النصر وليس ذلك مرادا هنا بل مراده أن يضم المختصر على الراحة كما يضع النصر والوسطى عليها وإنما أراد صفة الإبهام والمسبحة تكون اليد على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين أتباعا لرواية الحديث في صحيح مسلم وغيره كما سبق والله أعلم أما أحكام المسألة قتال الشافعي والاصحاب السنة في التشهدين جميعا أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى واليمنى على فخذه اليمنى وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة ويجعلها قريب من طرف الركبة بحيث تساوى رءوسها الركبة وهل يستحب أن يفرج الأصابع أم يضمها فيه وجان قال الرافعي (الاصح) أنه يفرجها تفرجا مقصداً ولا يؤمر بالتفريج الفاحش في شيء من الصلاة وهذا اختيار صاحب الشامل وأكثر الخراسانيين أو كثير منهم (والثاني) يضعها موجهة إلى القبلة وهذا الثاني اصح وبه قطع المحامي والبنديجي والروائي وآخرون ونقل الشيخ أبو حامد في تهليقه اتفاق الاصحاب عليه وأما قول امام الحرمين والغزالي ومن تابعها لا يؤمر بضم الأصابع إلا في السجود فهو اختيار منه لأحد الوجهين والاصح خلافه والله أعلم: وأما اليمنى فيضمها على طرف الركبة اليمنى ويقيض خنصرها وينصرها ويرسل المسبحة فيها يفعل بالإبهام والوسطى الاقوال الثلاثة التي حكها المصنف وهي مشهورة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين

(١) (حديث) ابن عباس أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى اقه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه ولمسلم من حديث البراء إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ولأبي داود من حديث ابن عمر أن اليمين يسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدكم وجهه فليضمها وإذا رنم فليرفعها *

في كتب الاصحاب وانكروا على امام الحرمين والعزالي حيث حكياها أوجها وهي أقوال مشهورة (أحدها) قبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الابهام مع المسبحة وهذا نصه في الاملاء (والثاني) يخلق الابهام والوسطى وفي كيفية التحليق وجهان حكاهما البغوي وآخرون قالوا (أصحهما) يلحقهما برأسها وبهذا قطع الحاملي في كتابيه (والثاني) يضع أتملة الوسطى بين عقدتي الابهام (والقول الثالث) وهو الأصح أنه قبض الوسطى والابهام أيضا وفي كيفية قبض الابهام على هذا وجهان أصحهما يضمها بمجنب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة وخمين (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطى كأنه عاقد ثلاثة وعشرين قال أصحابنا وكيف فعل من هذه الهبشات فقد أتى بالسنة وإنما الخلاف في الأفضل قال أصحابنا وعلى الأقوال والوجه كلها يسن أن يشير بمسبحة يمينه فيرفعها إذا بلغ الهزعة من قوله لا إله إلا الله ونص الشافعي على استحباب الإشارة للأحاديث السابقة قال أصحابنا ولا يشير بها للإمرة واحدة وحكي الرافعي وجهها أنه يشير بها في جميع التشهد وهو ضيف وهل يحركها عند الرفع بالإشارة فيه أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور أنه لا يحركها فلو حركها كن مكروها ولا تبطل صلاته لأنه عمل قليل (والثاني) يحرم تحريكها فإن حركها بطلت صلاته حكاه (١) عن أبي علي بن أبي هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها حكاه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وآخرون وقد يحتاج لهذا بحديث وأثل بن حجر رضى الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال «ثم رفع أصبعه فرأيت أنه يحركها يدعو بها» رواه البيهقي بإسناد صحيح قال البيهقي يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها فيكون موافقا لرواية ابن الزبير وذكر بإسناده الصحيح عن ابن الزبير رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يشير بأصبعه إذا دعا لا يحركها» رواه أبو داود بإسناد صحيح وأما الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم «تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان» فليس بصحيح قال البيهقي تفرد به

(١) ياض بالأصل

والركبتين وأطراف القدمين» (١) ويروى على سبعة آراب «وأظهرها لا يجبر به» قال أبو حنيفة ويروى عن مالك أيضا لأنه لو وجب وضعها لوجب الإيماء بها عند العجز وتقرئها من الأرض كالجنبه فإن

(١) (قوله) ويروى على سبعة آراب هي في سنن أبي داود من هذا الوجه وعند أبي يعلى من رواية سعد بن أبي وقاص وزاد فيه فأبى لم يضعه فقد اتفق مسلم عن العباس بن عبد المطلب مثله وعزاه للمندري للثقة عليه فوم قانه في بعض نسخ مسلم دون بعض ولهذا استدركه الحاكم ولم يذكره عبد الحق وصححه ابن حبان وعزاه أصحاب الأطراف والحديث في الجمع وابن الجوزي في جامعهم وتحقيقه والبيهقي وابن تيمية في المستقي لتخريج مسلم وانكر ذلك القاضي عياض في شرح مسلم فقال لم يقع عند شيوختنا في مسلم ولم يخرج البخاري أصلا وقال البزار لأنهم أحدا قال الآراب إلا العباس وهو متعقب برواية ابن عباس التي في سنن أبي داود *

الله عليه وسلم فقال الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإنكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليخبر من الدعاء أعجبه إليه فيدعو « رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري كنا نقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا على الله فإن الله هو السلام » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم وفي رواية له كما يعلمنا القرآن وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه النسائي وروى أبو داود نحوه من رواية أن عمر وجابر ومرة ابن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن عبد القاري بتشديد الباء أنه سمع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول « قولوا التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه مالك في الموطأ وعن القاسم بن

أن من سجد باعلى الجبهة لا يكون أنفه على الأرض (الثانية) يجب كشف الحية في السجود لما روى عن خباب قال « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا واكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكوانا » ولا يجب كشف الجميع بل يكفي ما يقع عليه الاسم كافي الوضع ويجب أن يكون المكشوف من الموضوع على الأرض فلو كشف شيئاً ووضع غيره لم يجز وإنما يحصل الكشف إذا لم يكن بينه وبين موضع السجود حائل متصل به يرتفع به ارتفاعه فلو سجد على طرته أو كور عمامته لم يجز لأنه لم يباشر

(١) حديث خباب بن الارت شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا واكفنا فلم يشكنا رواه الحاكم في الأربعين له عن أبي علي بن خزيمة عن العباس بن الفضل الأصفاطي عن أحمد بن يونس عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عنه بهذا وقال رواه مسلم عن أحمد بن يونس يريد أصل الحديث وهو كذلك إلا أنه ليس فيه في جباهنا واكفنا ولا فيه لفظ حر ورواه البيهقي من هذا الوجه ومن طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق أيضاً ورواه وابن المنذر من طريق يونس بن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب نحو لفظ مسلم وزاد وقال إذا زالت الشمس فصلوا وكذا زادها الطبراني ولفظه في شكنا أي لم يزل شكواً وأشار البيهقي

محمد ان عائشة رضي الله عنها كانت اذا شهدت قالت التحيات الطيبات الصلوات الزايات لله
 أشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين» صحيح رواه مالك في الموطأ فهذه الاحاديث الواردة في التشهد وكما
 صحيحة وأشدّها صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس قال الشافعي
 والاصحاب وبأيها تشهد أجزأه لكن تشهد ابن عباس افضل وهذا معنى قول المصنف وافضل
 التشهد ان يقول إلى آخره فقوله افضل التشهد دليل على جواز غيره وقد أجمع العلماء على جواز
 كل واحد منها وعن ثقل الاجماع القاضي أبو الطيب قال أصحابنا انما خرج الشافعي تشهد ابن عباس
 على تشهد ابن مسعود لزيادة انقطة المباركات ولأنها موافقة لقول الله تعالى نحية من عند الله مباركة
 طيبة وقوله كما يعلنا السورة من القرآن ورجحه البيهقي قال بان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابن
 عباس واقرائه من أحداث الصحابة فيكون متأخر أعني تشهد ابن مسعود واضرا به واختار أبو حنيفة
 والثوري واحد وابو ثور تشهد ابن مسعود واختار مالك تشهد ابن عمر رضي الله عنهم واما حديث
 جابر الذي في اوله باسم الله وبالله فرواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف عند
 أهل الحديث كما نقله المصنف عنهم وكذا نقله البغوي وعن ضعفه البخاري والنسائي وروى
 التسمية البيهقي من طرق وضعفها ونقل تضعيفه عن البخاري وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک
 أن حديث جابر صحيح ولا يقبل ذلك منه فان الذين ضعفوه أحمل من الحاكم وأحق وأما الفاظ
 الفصل فسمي التشهد لما فيه من الشهادتين وقوله التحيات جمع نحية قال الأزهري (١) للملك
 وقيل البقاء الدائم وقيل السلامة وتقديره السلامة من الآفات حكها الأزهري وقيل النحية الحيا
 والاول روى عن ابن مسعود وابن عباس وقاله ابن المنذر وآخرون قال ابن قتيبة انما قيل التحيات
 بالجمع لانه كان لكل واحد من ملوكهم نحية يحيا بها فقبل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ التي
 تدل على الملك مستحقة لله تعالى وحده قال البغوي في شرح السنن ان شينا مما كانوا يحيون
 به الملوك لا يصلح للثناء على الله تعالى وقوله المباركات الصلوات الطيبات
 قالوا تقديره المباركات والصلوات والطيبات بالواو كما جاء في الاحاديث الباقية ولكن
 حذفت الواو وحذف واو العطف جائز (قوله) الصلوات قيل المراد به العبادات قاله الأزهري وقيل

بجبهته موضع السجود وقال أبو حنيفة يجوز السجود على كور العامة على الناصية والسك وعلى اليد ايضا

الى ان الزيادة في قوله وقال اذا زالت الى آخره مدرجة بين ذلك زهير في روايته عن ابي اسحاق
 ورواه ابن عيينه عن الاعمشي عن عمارة بن عمير عن ابي معمر عن خباب وأعله ابو زرعة بان
 هذا الاسناد انما هو ملحق كنا نرفق قراءته باضطراب لحيته وانما روى الاعمش حديث الرضا
 عن ابي اسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب وم فيه وكيع فقال عن حارثة بدل سعيد بن وهب

الرحمة وقيل الادعية حكماها البغوى وقيل المراد الصلوات الشرعية وقيل الصلوات الخمس وبهذا قال ابن المنذر في الاشراف والبندنجى وصاحب العدة والبيان قال صاحب المطالع علي هذا تقدير الصلوات لله تعالى هو للتفضل بها وقيل المعبود بها (قوله) لطيبات قيل معناه الطيبات من الكلام الذى هو ثناء على الله تعالى وذكر له قاله الازهرى وآخرون وقال الخطايبى معناه مطاب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ويدعى به دون ما لا يليق وقال ابن المنذر وابن بطال وصاحب البيان معناه الصالحة «قوله سلام عليك أيها النبي» قال الازهرى فيه قولان (أحدهما) معناه اسم الالام أي اسم الله عليك (والثاني) معناه سلم الله عليك تسليما وسلاما ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها «قوله الالام علينا» لم أر لاحد كلاما في التضمير في علينا وفاوضت فيه كباراً فحصل ان المراد الحاضرون من الامام والمؤمنين والملائكة وغيرهم «وقوله وعلى عباد الله الصالحين» العباد جمع عبد رويانا عن الاستاذ أبي القاسم اتمشيري في رسالته قال سمعت أبا علي الدقاق يقول ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ولهذا قال الله تعالى لبيته صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكانت أشرف أوقاته (سبحان الذى اسرى بعبده ليلا) وقال تعالى (فاوحى الى عبده) والصالحون جمع صالح قال أبو اسحق الزجاج وصاحب المطالع هو اتمام بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عباده وقوله «اشهد ان لا اله الا الله» معناه اعلم وايقن «قوله رسول الله» قال الازهرى الرسول هو الذى يتابع اخبار من بعثه وقال غيره لتابع الوحي اليه والله اعلم : واما قول المصنف لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وقع في المذهب وفيه مخذوف تحديره «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله» إلى آخره وأما قوله لان هذا يأتي على معنى الجميع فينازع فيه لان لفظ التحيات لا يتضمن المباركات والصلوات والطيبات «أما حكم المسألة فأكل التشهد عندما تشهد ابن عباس بكلمة ويقوم مقامه في الكلام (١) تشهد ابن مسعود ثم تشهد عمر رضي الله عنهم وقد بينا الجميع وحكي الراصي وجها غريبا أن الافضل أن يقول «التحيات المباركات الزاكيات والصلوات لله» ليكون جامعا لها كلها وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو علي الطبري يستحب أن يقول في أوله بسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره وقطع الجمهور بأنه لا يستحب التسمية ولم يذكرها الشافعي لعدم ثبوت الحديث فيها وحكى الشيخ أبو حامد التسمية عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهم قال ولم يقل بها غيرهما من الفقهاء وأما أقل التشهد فقال

(١) كذا في الأصل
ولله الكلام
فحرمه

إذا لم تكن مرفوعة عن الارض بحيث لا يبقى اسم السجود عن احد روايتان كاللذهنين واختلف

(قائدة) اجمع الراصي بهذا الحديث على وجوب كشف الجبهة في السجود وفيه نظر لحديث انس قالاً لم يستطع أحداً ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه فدل على اتم كانوا

الشافعي وأكثر الأصحاب أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وقال جماعة وإن محمداً رسول الله كذا قلته الرافعي عن العراقيين والروائي وقال البيهقي وأشهد أن محمداً رسول الله قال وقلته ابن كعب والصيدلاني فامسقطوا قوله وبركاته وقالوا وأشهد أن محمداً رسول الله (قلت) وكذا رأيت نص الشافعي في الام كما قلته الصيدلاني وكذا قلته الشيخ أبو حامد في تعليقه عن الام وقال ابن سريج أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله » وامسقط بعضهم في الحكاية عن ابن سريج لفظ السلام الثاني فقال « السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين » وامسقط بعضهم الصالحين واختاره الامام أبو عبد الله الحلي من كبار اصحابنا المتقدمين والصحيح الاول لانه تكرر في الاحاديث ولم يسقط في شيء من الروايات الصحيحة فيجب الاتيان به كله ولهذا قال الشافعي والاصحاب يتعين لفظة التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف المباركات وما بعدها وما يدل لقوط لفظة وأشهد رواية أبي موسى السابقة واما اسقاط الصالحين خطأ لان الشرع لم يرد بالسلام على كل العباد هنا بل خص به الصالحين يتعين ان يكون اسقاط علينا خطأ ايضا لان المتكلم لا يدخل في الصالحين فلا يجوز حذفه فالخاصل ان في قوله ورحمة الله وبركاته ثلاثة أوجه (اصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الاول دون الثاني وفي علينا والصالحين ثلاثة أوجه (اصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الصالحين دون علينا وفي الشهادة الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) وأشهد أن محمداً رسول الله (والثاني) وهو الاصح وأن محمداً رسول الله (والثالث) وأن محمداً رسول الله والله اعلم *

(فرع) وقع في المذهب في التشهد سلام عليك أيها النبي سلام علينا بتذكير سلام في الموضعين وكذا هو في البويطي وكذا ذكره المصنف في التنبيه وآخرون وكذا جاء في بعض الاحاديث وقال جماعة من الاصحاب السلام عليك السلام علينا بالالف واللام فيها وكذا جاء في أكثر الاحاديث وأكثر كلام الشافعي ووقع في مختصر المزني السلام عليك أيها النبي سلام علينا باثبات

في حال الاختيار يباشرون الارض بالجباه وعند الحاجة كالخريصون بالخائف وحديث فلا يصح حمل الحديث على ذلك لانه لو كان مطلوبهم السجود على الخائف لاذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه متفصلاً عنهم فقد ثبت انه كان يصلي على الخمرة وعلى القراش فلم انه لم ينههم الخائف وانما طلبوا منه تأخيرها زيادة على ما كان يؤخرها ويرد بها فلم يجبههم والله أعلم : وفي الباب عن ابن مسعود رواه الترمذي في اللؤلؤ من طريق زيد بن جبير عن خشف بن مالك عنه وصحح البخاري وقفه فيه عن جابر رواه الطبراني في الصغير والبقلي في الضعفاء واعله يبايظ راويه عن ابن التكرير وقال

الالف واللام في الاول دون الثاني واتفق اصحابنا علي ان جميع هذا جائز لكن الالف واللام افضل لكثرة في الاحاديث وكلام الشافعي وزيادته فيكون احوط ولمواقته سلام التحلل من الصلاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(قال في الام وان ترك الترتيب لم يضر لان المقصود يحصل مع ترك الترتيب ويستحب اذا بلغ الشهادة ان يشير بالمسبحة لما روينا من حديث ابن عمر وابن الزبير وواثل بن حجر رضي الله تعالى عنهم وهل يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد فيه قولان قال في القديم لا يصلي لانها لشرعت الصلاة فيه عليه لشرعت علي آله كالتشهد الاخير وقال في الام يصلي عليه لانه قعود شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم كالمعروف في آخر الصلاة) * (الشرح) قوله قعود شرع فيه التشهد احتراز من الجلوس بين السجدين ومن جلسة الاستراحة وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (احدها) استحباب الاشارة بالمسبحة وقد سبق بيان هذه المسألة وفروعها وبيان احاديثها وما يتعلق بها في السابق (الثانية) لفظ التشهد متعين فلو ابدله بمعناه لم تصح صلاته ان كان قادراً علي لفظه بالعربية فان عجز اجزأته ترجمته وعليه التعلم وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل التكبير وحكي القاضي ابو الطيب وجها انه لو قال أعلم ان لا اله الا الله بدل أشهد اجزأه لانه بمعناه والصحيح المشهور انه لا يجزيه ككثير الكلمات فينبغي ان يأتي بالتشهد مرتباً فان ترك ترتبه نظر ان غيره تغييراً مبطلا للمعنى لم تصح صلاته وتبطل صلاته ان تعدده لانه كلام اجنبي وان لم يغيره فطريقان للمذهب صحته وهو المنصوص في الامومه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين (والثاني) في صحته وجان وقيل قولان حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي وقطع القاضي حسين والمتولي بانه لا يصح والصحيح الاول وقد روى مالك في الموطأ والبيهقي باسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تقول في التشهد «أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وقد سبق بيانه قريباً (الثالثة) هل تشرع الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم عقب التشهد الاول فيه قولان مشهوران (القديم) لا يشرع وبه قطع ابو حنيفة واحمد واسحق وحكي عن عطاء والشبي والنخعي والثوري (والجديد) الصحيح عند الاصحاب تشرع ودليلها في الكتاب وحكي الحاملي في المجموع طريقين (احدهما) هذا (والثاني) يسن قولاً واحداً وحكي صاحب العدة طريقين

مجهول وقد وثقه الطبراني وقال انه لم يرو غير هذا الحديث . (قائده) قال البيهقي احاديث كان يسجد علي كور عمامته لا يثبت منها شيء بنى مرفوعاً وحكي عن الازاعي انه قال كانت عمائم القوم صفراء لينة وكان السجود علي كورها لا يمنع من وصول الجبهة الي الارض وقال الحسن كان اصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وابيدهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم علي عمامته علقه البخاري

(أحدهما) قولان (والثاني) لا يسن قولاً واحداً فحصل ثلاث طرقات المشهور في المسألة قولان والعصم أحدهما تنس وهو نصه في الأم والأملاد وأما الصلاة على الآل ففي التشهد الأول فيه طرقتان (أحدهما) أنه يقطع المصنف وسائر العراقيين لا يشترع (والثاني) حكاه الحارثانيون أنه ينبغي على وجوبها في التشهد الأخير فإن لم نوجبها وهو المنزه لم تشترع هنا والأقولان كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الرافعي فإن قلنا لاتسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ولا في القنوت ففعلها في أحدهما أوجبناها على الأول في الأخير ولم نسنها في الأول فإن أتى بها فيه فقد نقل ركنا الي غير موضعه وفي بطلان الصلاة به خلاف وتفصيل يأتي إن شاء الله تعالى *

(قرع) قال أصحابنا يكره أن يزيد في التشهد الأول على لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل إذا سنها فيكره أن يدعو فيه أو يطوله بذكر آخر فإن فعل لم تبطل صلاته ولم يسجد للسهو سواء طوله عمداً أو سهواً هكذا نقل هذه الجملة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي واتفق الأصحاب عليها وقد محتج له بحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان في الركعتين الأولين كأنه على الرسف قالوا حتى يقوم» روى أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي هو حديث حسن وليس كما قال لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه ولم يدركه باتفاقهم وهو حديث منقطع * قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم يقوم إلى الركعة الثالثة معتمداً على الأرض بيديه لما روينا عن مالك بن الحويرث في الركعة الأولى ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الركعة الثانية إلا فيما بيناه من الجهر وقراءة السورة﴾

﴿الشرح﴾ مذهبا أنه يقوم إلى الثالثة معتمداً يديه على الأرض وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك ودليلنا ودليلهم قال الشافعي والأصحاب ويقوم مكبراً أو مبتدئاً التكبير من حين يتندى.

وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود على الإمامة موقوفاً على الصحابة : وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن حيوان السبائي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد إلى جنبه وقد اعتم على جنبته فسر عن جنبته وعن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور الإمامة قائماً بيده أرفع عما ملك : وأما الأحاديث التي أشار إليها البيهقي فوردت من حديث ابن عباس وابن أبي أوفى وجابر وأنس : أما ابن عباس ففي الحلية لأبي نعيم في ترجمة إبراهيم بن آدم وفي استاده ضيفاء : وأما ابن أبي أوفى ففي الطبراني الأوسط وفيه قائد أبو الوراق وهو ضعيف : وأما جابر ففي كامل ابن عدي وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متر وكان : وأما أنس ففي علي ابن أبي حاتم وفيه حسام بن سياف وهو ضعيف وقال أبو حاتم هذا حديث منكرو روى عبد الرزاق عن عبد الله بن عمرو عن سليمان بن موسى عن مكحول مرسل : وعن يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عما مته قال ابن أبي حاتم هذا حديث باطل والله أعلم *

القيام ومعه إلي أن ينتصب قائما وقد سبق في فصل الركوع حكاية قول تقيه الخراسانيون أنه لا يبعد والصحيح الاول وينكر علي المصنف كونه ترك ذكر التكبير وهو سنة بلا خلاف للاحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع وهذا الذي ذكرناه من استحباب ابتداء التكبير من القيام هو مذهبا ومذهب جاهل العلماء وعن مالك روايتان (أحدهما) هكذا (والثانية) وهو أن شرعته أنه لا يكبر في حال قيامه فاذا انتصب قائما ابتداء التكبير قال ابن بطال المالكي وهذا الذي وافق الجمهور أولي قال وهو الذي تشهد له الآثار قال أصحابنا ثم يصلي الركعة الثالثة كالثانية إلا في الجهر وقراءة السورة ففيها قولان سبقا هل تشرع أم لا فان شرعت فهي أخف من القراءة في الثانية كما سبق وجبان في استحباب رفع اليدين اذا قام من التشهد الاول وذكرنا أن المشهور في المذهب أنه لا يستحب وأن الصحيح أو الصواب أنه يرفع يديه وبسطنا دلائله والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(فاذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهو فرض لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله»)

(الشرح) إذا بلغ آخر صلاته جلس للتشهد وتشهد وهذا الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال الحسن البصري وأحمد واسحاق وداود وحكام ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونافع مولي ابن عمر وغيرهما وقال أبو حنيفة ومالك الجلوس بقدر التسجد واجب ولا يجب التشهد وحكي الشيخ أبو حامد عن علي بن أبي طالب والزهرى والنخعي ومالك والاوزاعي والثوري أنه لا يجب التشهد الاخير ولا جلوسه الا ان الزهرى ومالك والاوزاعي قالوا لو تركه سجد للهو وعن مالك رواية كافي حنيفة والأشهر أنه ان الواجب الجلوس بقدر السلام فقط واحتج لهم بحديث المسيء صلاته ويحدث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فریق عن بكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته» وفي رواية ثم أحدث قبل أن يلم فقد تمت صلاته» رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم وأفظاهم مختلفة وعن علي رضي الله تعالى عنه موقوفا وقياسا على التشهد الاول والتسبيح للركوع واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود

قل اصحابنا عن مالك «لنا حديث خباب وايضا قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «الزق جيبك بالارض» (١) ولو سجد على طرف كه او ذيله نظر ان كان يتحرك بحركته قياما وقعودا لم يحز

الذي كور في الكتاب وهو صحيح بهذا اللفظ رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا إسناد صحيح قال أصحابنا وفيه وجان (أحدهما) قوله قبل أن يفرض التشهد قبل على أنه فرض (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم (ولكن قولوا التحيات لله) وهذا أمر والأمر للوجوب ولم يثبت شيء صريح بخلافه قال أصحابنا ولأن التشهيد يشبه بالقراءة لأن القيام والقعود لا يتميزان بالعبادة منها عن العادة فوجب فيها ذكر لتمييز بخلاف الركوع والسجود وأما الجواب عن حديث المساء صلاة فقال أصحابنا إنما لم يذكر له لأنه كان معلوما عنده ولهذا لم يذكر له النية وقد اجتمعنا على وجوبها ولم يذكر القعود للتشهد وقد وافق أبو حنيفة على وجوبه ولم يذكر السلام وقد وافق مالك والجمهور على وجوبه والجواب عن حديث ابن عمرو أنه ضعيف باتفاق الحفاظ من نص على ضعفه الترمذي وغيره وضعفه ظاهر قال الترمذي ليس إسناده بقوى وقد اضطررنا فيه قال العلماء وضعفه من ثلاث أوجه (أنه) مضطرب والافريقي ضعيف أيضا باتفاق الحفاظ وبكر بن سوادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو وأما المنقول عن علي رضي الله عنه فضعف أيضا ضعفه البيهقي وروى بإسناد عن أحمد بن حنبل أن هذا لا يصح. وأما القياس على التسبيح في الركوع فقد سبق الجواب عنه وعن قياسه على التشهد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر تركه بالسجود ولو كان فرضاً لم يجبر ولم يحجز هذا التشهد: قال امام الحرمين في (١) ولم يزل المسلمون يجبرون الأول بالسجود دون الثاني والله أعلم *

(١) يباح بالاصل وله في كتاب الاساليب

(فرع) اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجهر بهما واحتجوا به بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال «من السنة أن يخفي التشهد» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والخام في المستدرک وقال حسن صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(والسنة في هذا القعود أن يكون متوركا فيخرج رجله من جانب يوركه الايمن ويضع يديه على الارض لما روى أبو حنيفة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الأولتين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وإذا جلس في الأخيرة جلس على اليمنى وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكناً والجلوس في التشهد الأول يقصر فكان الاقتراح فيه أشبه ويتشهد على ما ذكرناه (الشرح) وهذه المسئلة قد سبقت بدلائلها وفروعها ومذاهب العلماء فيها في الفصل الذي قبل هذا * قال المصنف رحمه الله *

(فاذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة

ككورا العمامة وان طال وكان لا يتحرك بحر كتف فلا بأس لانه في حكم المتنصل عنه فاشبهه ما لو سجد على ذيل غيره وإذا أوجبتنا وضع الركبتين والقندين فلا وجوب كشفهما إلا لركبتان فلا ينهان المرأة أو

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة الا بظهور وبالصلوة علي »
والانفضل أن يقول اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك
حميد مجيد لما روى كعب ابن عجرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك
والواجب من ذلك اللهم صل علي محمد وفي الصلاة علي آل وجهان (أحدهما) يجب لما روى أبو حميد
قال « قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل علي محمد وأزواجه وذريته كما
صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم انك حميد مجيد »
والمنهج أنها لا يجب للاجماع *

(الشرح) الذي اراه تقديم الاحاديث الواردة في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آل
عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد علمنا
أوعرفنا كيف نلج عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما
صليت علي ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك علي محمد كما باركت علي ابراهيم انك حميد مجيد »
رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لابن داود « كما صليت علي ابراهيم وكما باركت علي
ابراهيم وآل ابراهيم » وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي
عليك قال « قولوا اللهم صل علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي
محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البخاري ومسلم
وهذا لفظه وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك
فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعبدك ورسولك كما صليت علي ابراهيم وبارك
علي محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » رواه البخاري في صحيحه في وسط كتاب
الدعوات بهذه الاحرف وقد رأيت بعض الحفاظ المتأخرين الكبار عزاه الى البخاري في غير
هذا الموضع وفيه التصريح بقوله كما صليت علي ابراهيم وهي ما يذهب اليه (١) وعن أبي مسعود الانصاري
البدرى رضي الله عنه قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباد فقال
له بشير بن سعد أمرنا الله عز وجل أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تخنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم
صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي
آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية كيف « نصلي
عليك أذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل علي محمد النبي الامي وعلي آل محمد كما صليت

(١) كذا بالاصل
ور

متصلان بالعودة فلا يابن بتعظيم الصلاة كشفها واما القدمان فلا يقد يكون ما سحاه علي الخف وفي كشفها
ابطال طهارة السج وتغويت تلك الرخصة واما اليدين اذا أوجبتا وضعهما ففي كشفها قولان احدهما يجب

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد» رواها ابو حاتم بن حبان بكسر الحاء والحاكم ابو عبد الله في صحيحهما والدارقطني والبيهقي واحتجوا بها قال الدارقطني هذا إسناد حسن وقال الحاكم هذا حديث صحيح وفي هذه الرواية فائدتان (احدهما) قوله اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا (والثانية) قوله كما صليت على ابراهيم لان أكثر روايات هذا الحديث ليس فيها ذكر ابراهيم انما فيها كما صليت على آل ابراهيم وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته لمجد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله ﷺ عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره اذا صلي احدكم فليبدأ بتمجيد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء» رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - وأبو عبد الله الحاكم في صحيحهما وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرناه واما كعب بن عجرة - بضم العين واسكن الجيم وبالراء - فهو ابو محمد وقال ابو عبد الله ويزيد ابو اسحق بن عجرة الانصاري السامي شهد بيعة الرضوان وفي المدينة سنة اثنين وقيل ثلاث وقيل احدى وخمسين وهو ابن خمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك (وقوله) حميد مجيد قال أهل اللغة والمعاني والمفسرون الحميد بمعنى المحمود وهو الذي تحمد افعاله والمجيد المالمجد وهو من كل في الشرف والكرم والصفات المحمودة «أما أحكام المسألة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التتهد الأخير فرض بلا خلاف عندنا الا ما سأذكره عن ابن المنذر ان شاء الله تعالى فانهم من اصحابنا وفي وجوبها على الآل وجان وحكماها امام الحرمين والقرطبي قولين والمشهور وجان (الصحيح) المنصوص وبه قطع جمهور الاصحاب أهل النجف والثاني نجف ولم يبين الجمهور قائله من اصحابنا وقد ينه ابو علي البندنجي في كتابه الجامع وأبو الفتح سليم الرازي في تربيته وصاحبه الشيخ أبو الفتح نصر المندمي في تهذيبه وصاحب العدة قالوا هو قول التبرججي من اصحابنا - بمنزلة من فوق مضبوطة ثم رآه ساكنة ثم باء موحدة مضبوطة ثم جيم - واحتج له بحديث أبي حميد ليس فيه ذكر الآل وكان ينبغي ان يحتج بما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة المصروفة بالصلاة على الآل ولعل المصنف أراد بالآل الأهل وهم الأزواج والذرية المذكورة في الحديث وهو أحد المذاهب في ذلك كما سأذكره في فرع مستقل ان شاء الله تعالى قال المصنف رحمه الله

لحديث خباب واصحابها لا يجب لان المقصود من السجود اظهار هيئة الخضوع وغاية التواضع وقد حصل ذلك بكشف الجبهة وأيضا فلانه قد يشق ذلك عند شدة الحر والبرد بخلاف الجبهة فانها بارزة بكل حال فان أوجبنا الكشف كفى كشف البعض من كل واحدة منها كما ذكرنا في الجبهة الثالثة (اذا هوى من الاعتدال ووضع الجبهة وسائر اعضائه على الارض فلو وضع أعالي

غيره وهذا الوجه مردود باجماع الامة قيل قائله ان الصلاة على الآل لا يجب قال الشافعي والاصحاب والافضل في صفة الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر ما ذكره المصنف وينبغي أن يجمع ما في الاجادith الصحيحة السابقة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد واما أقل الصلاة فقال الشافعي والاصحاب هو ان يقول اللهم صل على محمد فلو قال صلى الله على محمد فوجان حكاهما صاحب الحاوي قال وهما كالوجين في قوله عليكم السلام والصحيح أنه يجزئه وبه قطع صاحب التهذيب وفي هذا دليل على انه لو قال اللهم صل على النبي أو علي أحد أجزأه وكذا قطع الرافعي بأنه لو قال صلى الله على رسول الله أجزأه قال وفي وجه يمكن أن يقول صلى الله عليه والسكينة ترجع الى قوله في التشهد وأشهد أن محمدا رسول الله قال وهذا نظر الى المعنى وقال القاضي حسين في تعليقه لا يجزئه أن يقول اللهم صل على احمد أو النبي بل تسمية محمد صلى الله عليه وسلم واجبة قال البغوي وغيره وأقل الصلاة على الآل اللهم صل على محمد وآله ويشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ من التشهد والله اعلم

(فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لاصحابنا (الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب وهو الذي نص عليه الشافعي في حرمة وتقله عن الازهرى والبيهقي وقطع به جمهور الاصحاب (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم اولاد فاطمة مرضى الله عنها ونسبهم أبدا حكمة الازهرى وآخرون (والثالث) أنهم كل المسلمين التابعين له صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة حكمة القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا واختاره الازهرى وآخرون وهو قول سفیان الثوري وغيره من المتقدمين رواه البيهقي عن جابر بن عبد الله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما واحتج القائلون بهذا بقول الله تعالى (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) والمراد جميع أتباعه كلهم قال البيهقي ويحتاج لهم بقول الله تعالى لنوح صلى الله عليه وسلم (احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك) وقال ابن أبي من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين

أعضائه مع الاسفل ثلاث هيئات (إحداها) أن تكون الاعالي أعلى كالأعلى وضع رأسه على شيء مرتفع وكان رأسه أعلي من حقوه فلا يجزئه ذلك لان اسم السجود لا يقع على هذه الهيئة فصار كما لو أكب ومد رجله (والثانية) أن تكون الاسفل أعلي فلهذه هيئة التكبس وهي المطلوبة ومهما كان المكان مستويا فيكون الحقو أعلي لاحتالة وان كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد ترتفع أسفله وتحصل هذه الهيئة ايضا (والثالثة) ان يتساوي الاعالي والاسفل لارتقاء موضع الجبهة وعدم رفعه

قال ياتوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح (فلخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح قال البيهقي وقد أجاب الشافعي عن هذا فقال الذي نذهب اليه أن معنى الآية انه ليس من أهلك الذي امرناك بحملهم لانه تعالى قال (واهلك الا من سبق عليه القول منهم) فأعلمه أنه امره أن لا يحمل من أهله من يسبق عليه القول من أهل معصيته بقوله تعالى (انه عمل غير صالح) وعن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال « جئت أطلب عليا رضي الله عنه فلم أجده فقالت فاطمة رضي الله تعالى عنها انطلق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلنا فدخلت معها فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم حسنا وحسنا فاجلس كل واحد منها على فخذه وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وانه متبرئ فقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا اللهم هؤلاء أهلي اللهم حق قال واثلة قلت يا رسول الله وأنا من أهلك قال واثلة من أهلي قال واثلة انها لمن أرجأ ما أرجوه » قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وهو إلى تخصيص واثلة بذلك أقرب من تميم الامة كلها بكونه جعل واثلة في حكم الأهل تشبيها بمن يستحق هذا الاسم لتحقيقا وامامارواه ابو هريرة نافع السلي عن أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه سئل من آل محمد « فقال كل مؤمن نقي » فقال البيهقي هذا ضعيف لا يحمل الاحتجاج به لان ابا هريرة كذب يحيى بن معين وضعفه احمد وغيره من الحفاظ واحتج الشافعي ثم البيهقي والاصحاب لمذهب الشافعي ان الآك هم بنو هاشم وبنو المطلب بقوله صلى الله عليه وسلم « ان الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم * (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير : قد ذكرنا أن مذهبنا أنها فرض في وقتها اصحابنا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله تعالى عنها وقله الشيخ ابو حامد عن ابن مسعود وابي مسعود البدرى رضي الله تعالى عنها ورواه البيهقي وغيره عن الشعبي وهو إحدى الروايتين عن احمد وقال مالك وابو حنيفة واكثر العلماء هي مستحبة لا واجبة حكاه ابن المنذر عن مالك وأهل المدينة وعن الثوري وأهل الكوفة وأهل الرأي وجملة من أهل العلم قال ابن المنذر وبه أقول وقال اسحق ان تركها عمدا لم تصح صلاته وان تركها سهوا رجوت ان تجزئته واحتج لهم بمحدث « المسمي » صلاته » ومحدث ابن مسعود في التشهد ثم قال في آخره فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك واحتج اصحابنا بقوله تعالى (صلوا على رسولنا سليا) قال الشافعي رحمه الله تعالى اوجب الله تعالى بهذه الآية الصلاة واولي الاحوال بها حال الصلاة قال اصحابنا الآية تقتضي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد أجمع العلماء أنها لا تجب في غير الصلاة

الاسفل ففيها تردد للشيخ ابي محمد وغيره والظاهر أنها غير محزمة أيضا وهذا المذکور في الكتاب وكذلك أورد صاحب التهذيب حيث قال وحنا السجود ان تكون أسافل بدنه أعلى من اعاله فلو تعذرت

قال الكرخي محبوب بالاجماع قبله: واحتجوا ايضا بالاحاديث الصحيحة السابقة: واجابوا عن حديث «السيء صلته» بأنه محمول على أنه كان يعلم التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتاج الي ذكرهما كما لم يذكر الجلوس وقد أجمعنا على وجوبه وانما ترك العلم به كما تركت النية للعلم بها والجواب عن حديث ابن مسعود أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وسيأتي إيضاح ادراجها وقول الحفاظ فيه في مسألة الخلاف في وجوب السلام ان شاء الله تعالى *

قال المصنف رحمه الله *

(ثم يدعو بما أحب لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذ تشهد أحدكم فليتعوذ من اربع من عذاب النار وعذاب القبر وقتنة الحيا والمات وقتنة المسيح الدجال ثم يدعو لنفسه بما بدا له فان كان اماما لم يطل الدعاء والافضل ان يدعو لما روى على رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين التشهد والتسليم «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت» *)

(الشرح) حديث ابي هريرة رواه البخارى ومسلم دون قوله ثم يدعو لنفسه بما بدا له واليهيى والنسائي بهذه الزيادة باسناد صحيح وحديث على رضى الله عنه رواه مسلم: قال أهل اللغة العذاب كل ما يفي الانسان ويشق عليه وأصله المنع وسمى عذابا لأنه يمنع من المعاودة ومنع غيره من مثل ما فعله (وقوله) فتنة الحيا والمات أى الحياة والموت والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين وباء المهملة وهو العوالب في ضبطه (وقيل) أشياء اخر ضيعه نبسطها في تهذيب اللغات قال ابو عبيد وغيره المسيح هو المسيح العين وبه سمي الدجال وقال غيرهم مسح الارض فهو فعل بمعنى فاعل (وقيل) المسيح الاعور وقال ابو العباس ثعلب المسيح الكذاب والدجال من الدجل وهو التغطية تسمى بذلك تمويهه وتغطيته

هذه الهيئة لمرض او غيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة عليها ام يكفي انهاء الرأس الى الحد الممكن من غير وضع الجبهة على شيء فيه وجهان حكاهما في النهاية (اظهرهما) عند صاحب الكتاب انه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه لان الساجد يلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة فاذا تعذر احد الامرين يأتي بالثاني محافظة على الواجب بقدر الامكان (والثاني) انه لا يجب ذلك لان هيئة السجود فاتت وان وضع الجبهة على شيء فيكفيه الانحناء بقدر الممكن وهذا أشبه بكلام الاكثرين ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الارض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك ولو عجز عن الانحناء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم فأيده هذا شرح مسائل الكتاب: واماما يتعلق بالفاظ (قوله) واقله وضع الجبهة يجوز أن يعلم بالخاء لان عنده الجبهة غير متعينة كما سبق (وقوله) مكشوفة كذلك لان عنده يجوز أن يسجد على كور العمامة وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم يجوز ان يرجع إلى القدر الموضوع منها ويجوز أن يرجع الى المكشوف

الحق يباطله وتجب له وقيل غير ذلك (وقوله) أنت القدم وأنت المؤخر أي يقدم من لطف به إلى رحمة وطاعته بفضلته ويؤخر من شاء عن ذلك بعده أما الأحكام المسألة فتأفق الشافعي والأصحاب على استحباب الدعاء بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل السلام قال الشافعي والأصحاب وله أن يدعو بما شاء من أمور الآخرة والديناولكن أمور الآخرة أفضل وله الدعاء بالدعوات المأثورة في هذا الموطن والمأثورة في غيره له أن يدعو بغير المأثور وبما يريد من أمور الآخرة والديناولحكي إمام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتردد في قول اللهم ارزقني جارية صفتها كذا وكذا ويميل إلى منعه وأنه يبطل الصلاة والصواب الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا تبطل الصلاة بشيء منهود إليه الأحاديث الصحيحة التي سند كرها في فرع مفرد أن شاء الله تعالى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليخير من الدعاء ما شاء» ونحو ذلك من الأحاديث ولا فرق في استحباب هذا الدعاء بين الإمام والمأموم والمنفرد وهكذا نص عليه الشافعي في الامم وبه قطع الجمهور وحكي الزاوي وجها أنه لا يستحب الدعاء للإمام وهذا غلط صريح يخالف للأحاديث الصحيحة ولتصوص الشافعي والأصحاب قال الشافعي في الام أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله عز وجل ودعائه في الركبتين الأخيرتين وأرى أن يكون زيادة ذلك أن كان أمما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قليلا للتخفيف عن خلفه وأرى أن يكون جلوسه وحده أكثر من ذلك ولا إكراه ما طالع ما لم يخرج به ذلك إلى سهو أو يخاف به سهواً وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجود سهو هذا نصه نقلته من الام بحرفه وفيه فوائد والله أعلم •

(فرع) في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من أحوال الصلاة (منها) حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن

علي التقدير فليقل بالواو إشارة إلى الوجه الذي حكاه ابن القطان (وقوله) فإن أوجبنا وضع اليدين ففي كشفهما قولان بعد ذكر القولين فيها وفي الركبتين والتقدمين جميعا ففيه تنبيه علي أن كشف الركبتين والتقدمين لا يجب بلا خلاف (وقوله) وكشف الجبهة واجب لأحاجة إليه بعد قوله أولا مكشوفة واعلم أنه يعتبر في أقل السجود راء ما ذكره امور (أحدها) لطلأينة كافي الركوع خلافا لابي حنيفة وكأنه ترك ذكرها هنا اكتفاء بما سبق (والثاني) لا يكتفي في وضع الجبهة إلا بما سبق بل يجب أن يتحامل على موضع سجوده بثقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته وتثبت قال صلى الله عليه وآله وسلم «مكن جبهتك من الأرض» فلو كان يسجد على قطن أو حشيش أو على شيء محشوبهما ضمن الشيخ أبي محمد أنه ينبغي أن يتحامل قدر ما يظهر أثره على يده لو فرضت تحته وقال في التهذيب

محمد آ عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » رواه البخارى ومسلم وفى رواية لمسلم « ثم يتخير من المسألة ماشاء » وفى رواية له « ثم ليتخير من الدعاء » وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحييا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظه وفى رواية لمسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحييا والممات ومن فتنة المسيح الدجال » وفى رواية لمسلم أيضا عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار وفتنة المحييا والممات وشر المسيح الدجال » وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدعو فى الصلاة اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات اللهم انى أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال له قائل ما أكثر ما يستعينن المأثم والمغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » رواه البخارى ومسلم وعن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول قولوا اللهم اناعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات » رواه مسلم ثم قال بلغنى أن طاووسا قال لابنه دعوت به فى صلاتك فقال لا فقال أعد صلاتك وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علفنى دعاء أدعو به فى صلاتي فقال « قل اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور الرحيم » رواه البخارى ومسلم (قوله) ظلما كثيرا هو بالثاء المثلثة فى أكثر الروايات وفى بعض الروايات كبيرا بالباء الموحدة فينبغى أن يجمع بينهما فيقال كبيرا * واحتج البخارى

فينبغى ان يتحامل عليه حتى ينكسر وتثبت جبهته عليه فان لم يفعل لم يحجزه والكلامان متقاربان وقال امام الحرمين بل يكفى عندى ان يرخي رأسه ولا يقله ولا حاجة إلى التجامل كيف فرض موضع السجود لان الفرض ابداء هيئة التواضع وذلك لا يحصل بمجرد الامساس فانه مادام يقل رأسه كان كالضنين بوضعه فاذا ارخي حصل الفرض بل هو اقرب الى هيئة التواضع من تكلف التحامل واليه الاشارة بقول عائشة رضى الله عنها « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى سجوده كالخرقة البالية » (١) وهذا

(١) حديث ﴿ عائشة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سجوده كالخرقة البالية لم أجده هكذا وقال التقي بن الصلاح فى كلامه على الوسيط لم أجده بعد البحث محمودة وبه التوى فقال فى التنقيح منكرا لأصل له ثم روى ابن الجوزى فى الملل له من حديث عائشة لما كانت ليلة

وخلائق من الأئمة بهذا الحديث في الدعاء بين التشهد والسلام وعن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كيف تقول في الصلاة قال أتشهد وأقول اللهم أفي أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما أمني لأحسن دندنتك ولدندنة معاذ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حولها ندندن » رواه أبو داود بإسناد صحيح (قال) أهل اللغة الدندنة كلام لا يفهم ومعنى حولها ندندن أى حول سؤاليهما (أحدهما) سؤال طلب (والثانية) سؤال رهب والاحاديث في هذا كثيرة وفيها ذكرته كفاية وبالله التوفيق *

(فرع) قد سبق في فصل تكبيرة الاحرام بيان حكم الدعاء بغير العربية فيما يجوز الدعاء به في الصلاة مذهبنا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا وله اللهم ارزقني كسبا طيبا وولدا ودارا وجارية حسنا. يصفها اللهم خلص فلان من السجن وأهلك فلانا وغير ذلك ولا يبطر صلاته شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك والثوري وأبو ثور واسحق * وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز الدعاء إلا بالادعية المأثورة للموافقة للقرآن قال العبدري وقال بعضهم لا يجوز بما يطلب من آدمى وقال بعض أصحاب أحمد إن دعاء ما يقصد به اللذة وشبه كلام الآدمي كطلب جارية وكسب طيب بطلت صلاته واحتج لهم بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم

مأورده المصنف في الوسيط (الثالث) ينبغي أن لا يقصد بهويه غير السجود فلو سقط على الأرض من الاعتدال قبل قصد الهوى للسجود لم يحسب بل يعود إلى الاعتدال ويسجد منه ولو هوى ليسجد فسقط على الأرض بحبته نظر أن وضع وجهه على الأرض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وإن لم تحدث هذه النية لم يحسب ولو هوى ليسجد فسقط على جنبه فالتقلب وإن بصور السجود على قصد الاستقامة والاشتداد لم يعتد به وإن قصد السجود اعتد به والله أعلم *

قال « أما أكل السجود فليكن أول ما يقع منه على الأرض ركبتاه (ح) وليكبر عند الهوى ولا يرفع اليد ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات ويضع الأنف مع الحبة مكشوفاً ويفرق بين ركبتيه ويحاجي رقبته وجنبه ويقل بطنه عن غذيه وهو التخويه والمرأة لا تحوى ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصاب ومضمومتها » *

النصف من شعبان بات عندى الحديث وفيه أنصرفت إلى حجرتي فإذا به كاثوب الساقط على وجه الأرض ساجدا الحديث وفي استاده سليمان بن أبي كريمة ضمه ابن عدى فقال عامة احاديثه منا كبير: وأخرجه الطبراني في كتاب الدعاء له في باب القول في السجود: وروى ابن حبان في الضمفاء من حديث أم سلمة أنه كان إذا قام يصلي ظن الظان أنه حينئذ لا روح فيه قال ابن حبان هذا باطل لأصل له *

وبالقياس علي رد السلام وتسميت العاطس واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء» وفي الحديث الآخر «فاكثروا الدعاء» وهما محميحان سبق بيانهما فاطلق الامر بالدعاء ولم يقيدته فتناول كل ما يسمي دعاء ولانه صلى الله عليه وسلم دعا في مواضع باعية مختلفة فدل علي انه لا حجر فيه وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر التشهد «ثم ليتخير من الدعاء ما اعجبه واحب اليه وما شاء» وفي رواية مسلم كلسبق في الفرح قبله وفي رواية أبي هريرة «ثم يدعو لنفسه ما بداله» قال النسائي وإسناده صحيح كلسبق وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في قنوته «اللهم انج الوليد بن الوليد وعياش بن ابي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك علي مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف» ورواها البخاري ومسلم وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «اللهم العن رجلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله» وهؤلاء قبائل من العرب والاحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة : والجواب عن حديثهم أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس وعن التسميت ورد السلام أنهما من كلام الناس لاتهما خطاب لا دعي بخلاف الدعاء والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله *

«وإن كانت الصلاة ركعة او ركعتين جلس في آخرها متوركا وتشهد وصلى علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله ودعا علي ما وصفناه ويكره أن يقرأ في التشهد لانه حاله من أحوال الصلاة لم يشرع فيها القراءة فكرهت فيها كالتركوع والسجود» *

السنه أن تكون أول ما يقع من الساجد علي الارض ركبتاه ثم يدها ثم أنفه وجهته خلا فالمالك حيث قال يضع يديه قبل ركبتيه ورعاخير فيه «لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه» ويتبدى التكبير مع ابتداء الهوى وهل يعد أو يحذف فيه ما سبق من القولين ولا يرفع اليك التكبير ههنا لما روى عن ابن عمر

(١) حديث « وائل بن حجر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه أصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن في صحاحهم من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والدارقطني والبيهقي تفرد به شريك قال البيهقي وانما تابعه هام عن عاصم عن أبيه مرسل وقال الترمذي رواه هام عن عاصم مرسلا وقال الحازمي رواية من أرسل أصح وقد تعقب قول الترمذي بان هاما اتما رواه عن شقيق يعني ابن الليث عن عاصم عن أبيه مرسلا ورواه هام أيضا عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موصولا وهذه الطريق في سنن أبي داود الا ان عبد الجبار لم يسمع من أبيه وله شاهد من وجه آخر : روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الاحول عن انس في حديث فيه ثم انحطبا للتكبير فسبقت ركبتاه يديه قال البيهقي تفرد به العلاء بن اسماعيل المطار وهو مجهول *

(الشرح) هذا الذي ذكره كله متفق عليه على ما ذكره *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسلم وهو فرض في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ولأنه أحد طرفي الصلاة فوجب فيه نطق كالطرف الأول والسنة أن يسلم تسليمين إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره والسلام أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يابض خده من ههنا ومن ههنا وقال في القديم إن اتسع المسجد جثوا كثير الناس سلم تسليمين وإن ضجر المسجد وقل الناس سلم تسليمية واحتمل ما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم

رضي الله عنه أن النبي ﷺ «كان لا يرفع يديه في السجود» (١) ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً لما روى ثمام بن الخثيم (٢) في فضل الركوع وذلك أذناه أو الأفضل أن يضيف اليمين أو عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين» (٣) وهذا أتم السكال وما ذكرناه في فصل الركوع أن المستحب للامام ماذا أو للمنفرد ماذا يهود كله ههنا ويستحب للمنفرد أن يجتهد في الدعاء في سجوده ويضع الساجد الانفع الجبهة مكشوفة لما روى عن أبي حميد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد يمكن أنفه وجهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه» (٤) ويجوز أن يعلم قوله ويضع الأنف بالأنف لأنه معدود من السنن وقد بينا أن إحدى الروايتين عن أحمد أن الجمع بين وضع الأنف والجبهة واجب ويستحب له أن يفرق بين ركبتيه وبين مرقبيه وجنبه وبين يمينه ويضع يديه: أما التفريق بين الركبتين فنقول عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأخبار (٥) أو ما بين المرقبين والجنبين

- (١) * (حديث) * ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في السجود تقدم في أوائل الباب وفي رواية للبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود
- (٢) * (حديث) * إذا سجد أحدكم فقل في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده تقدم
- (٣) * (حديث) * علي بن أبي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره وتبارك الله أحسن الخالقين الشافعي وابن حبان بهذا وهو في مسلم بدون القاء في قوله فتبارك الله
- (٤) * (حديث) * أبي حميد كان إذا سجد يمكن أنفه وجهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه ابن خزيمة في صحيحه هذا ورواه أبو داود دون قوله من الأرض *
- (٥) (قوله) نقل في بعض الأخبار أن النبي ﷺ كان يفرق في السجود بين ركبتيه أو داود في حديث أبي حميد وإذا سجد فرج بين يديه وفي البيهقي من حديث البراء كان إذا سجد وجهه أصابه قبل القبلة فتفاجى بين يديه وجهه

تسليمة واحدة تلقاه وجهه ولأن السلام للاعلام بالخروج من الصلاة وإذا كثرت الناس كثرت اللفظ فيسلم اثنين
ليبلغ وإذا قل الناس كغمام الاعلام بتسليمة واحدة والاول أصح لأن الحديث في تسليمة غير ثابت عند
أهل النقل والواجب من ذلك تسليمة لأن الخروج يحصل بتسليمة فإن قال عليكم السلام أجزأه على
المنصوص كما يجوز في التشهد أن قدم بعضه على بعض ومن أصحابنا من قال لا يجوز له حتى يأتي به مرتباً كما
يقول في القراءة والمذهب الاول وينوي الامام بالتسليمة الاولى والخروج من الصلاة والسلام على من عن
يمينه وعلى الحفظة وينوي بالثانية السلام على من على يساره وعلى الحفظة وينوي بالمأموم بالتسليمة الاولى
الخروج من الصلاة والسلام على الامام وعلى الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه
وينوي بالثانية السلام على الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته فإن كان الامام قدامه نواه في أى التسليمتين
شاء وينوي المنفرد بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام على الحفظة وبالثانية السلام على الحفظة
والاصل فيه ما روى سمرقضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن
يسلم بعضنا على بعض وروى على رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ويصلي قبل العصر أربعاً يفصل كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين
والتبيين ومن معمن المؤمنين وإن نوى الخروج من الصلاة ولم ينو مسأوه جاز لأن التسليم على
الحاضرين سنة وإن لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج وأبو العباس

فقد رواه أبو حميد (١) كما سبق وأما بين البطن والفخذين فقد روى عن البراء رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٢) وهذه الجملة يعبر عنها بالتحية وهو ترك الخوا بين الاعضاء روى أنه صلى الله عليه
وسلم «كان إذا سجد خوي في سجود» (٣) والمرأة لا تفعل ذلك بل تضم بعضها إلى بعض فأنه أسرتها ووضع

(١) حديث «أبي حميد أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها التفرقة
بين المرفقين والجنبين ابن خزيمة وأبو داود ولفظ «يجافي يديه عن جنبيه» وللترمذي ثم جافي عضديه
عن أبيه»

(٢) (حديث) البراء أن رسول الله ﷺ كان يقل بطنه عن فخذيه في سجوده أحمد من
حديث البراء أنه وصف سجود النبي ﷺ فقال كان إذا سجد بسط كفيه ورفع عجزه وخوى
ورواه ابن خزيمة والنسائي وغيرهما بلفظ كان إذا صلى جثج يقال جثج الرجل في صلاته إذا مد
ضبعيه وقال الهروي أي فتح عضديه وخوى يعني جثج ولا يداود في حديث أبي حميد كان
إذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه

(٣) (حديث) أنه كان إذا سجد خوى في سجوده تقدم قبله : وفي الباب عن
أبي حميد وميمونة ولفظه كان إذا سجد خوى يديه حتى يرى وضوح أبيه رواه مسلم وعبد الله
ابن أقرم ولفظه كنت أنظر إلى عفتي أبيه إذا سجد رواه الشافعي وأصحاب السنن غير أبي داود
وعبد الله بن مجيبة ولفظه إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو يابض أبيه متفق عليه : وعن جابر
بلفظ «جافي حتى يرى يابض أبيه» رواه أحمد وأبو عوانة في صحيحه وعن عدى بن عميرة مثله
رواه الطبراني : وعن ابن عباس قال أتيت رسول الله ﷺ من خلفه فرأيت يابض أبيه وهو

ابن القاص لا يجهزته وهو ظاهر النص في البوطي لانه نطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية كتكبيره الاحرام وقال ابو حفص بن الوكيل وأبو عبد الله الحنن الجرجاني رحمهم الله يجهز به لان نية الصلاة قد أتت علي جميع الافعال والسلام من جعلها أولاً له ولو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الاحرام *

(الشرح) حديث مفتاح الصلاة الي آخره سبق بيانه في تكبيرة الاحرام وما يتعلق به: أما أحكام السلام فخالصه ان السلام ركن من اركان الصلاة لا تصح إلا به ولا يقوم غيره مقامه وأقله

يديه بازاء منكبيه لما سبق من حديث أبي حميد (١) لو تكن الاصابع منشورة ومضومة مستطيلة في جهة القبلة لما روى عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد ضم أصابعه» (٢) وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة» (٣) قال الأئمة وسنة أصابع اليدين اذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفرج المقتصد الا في حالة السجود ويبنى

مجمع قد فرج يده رواه احمد من طريق أبي اسحاق عن اريد التميمي عن ابن عباس ورواه ابن خزيمة والحاكم من حديث أبي اسحاق عن البراء بن عازب ان رسول الله ﷺ كان اذا سجد جث: وعن احمد بن حنبل قال انا كنا لنادي لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما يحافى مرفقيه عن جنبه اذا سجد رواه احمد وابوداود وابن ماجه ومصححه ابن دقيق العيد على شرط البخارى *

(١) * (حديث) * أبي حميد كان رسول الله ﷺ اذا سجد وضع يديه حذو منكبيه ابو داود وابن خزيمة كما تقدم *

(٢) «حديث» وائل بن حجر كان رسول الله ﷺ اذا سجد ضم أصابعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في حديث بهذا *

(٣) «حديث» عائشة كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة هذا الحديث يضل له المنذرى ولم يرفه النووي بل قال يعني عنه حديث أبي حميد وقد رواه الدارقطني بلفظ كان اذا سجد يستقبل بأصابعه القبلة وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف لكن رواه ابن حبان عن عائشة في حديث اوله فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معي على فراشي فيجدته ساجداً راساً عقيبته مستقبلاً بإطراف أصابعه القبلة: (تنبية) استدلل الرافعي بحديث عائشة على انه يستحب أن يكون الاصابع منشورة ومضومة في جهة القبلة ومراعاة ذلك أصابع اليدين ولا دلالة في حديث عائشة فيه لانه وان كان لإطلاقه في رواية الدارقطني الضعيفة يقتضيه فتيده في رواية ابن حبان الصحيحة بخضه بالرجلين ويدل عليه حديث أبي حميد الساعدي عند البخارى فقيه واستقبل بإطراف رجليه القبلة ولم أر ذكر اليدين صريحاً نعم في حديث البراء عند البيهقي كان اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه وأصابعه قبل القبلة فتعاج وفي حديث أبي حميد عند البخارى فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما الى القبلة *

أن يقول السلام عليكم فلو أخل بحرف من هذه الأحرف لم يصح سلامه فلو قال السلام عليك أو قال سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو سلام عليكم أو السلام عليهم لم يجزه بـإخلاف فإن قاله سهواً لم تبطل صلاته ولا يكن يسجد السهو ويجب إعادة السلام وإن قاله عمداً بطلت صلاته إلا في قوله السلام عليهم فإنه لا تبطل الصلاة لأنه دعاء لغائب وإن قال سلام عليكم بالتثنية فوجهان مشهوران في الطريقتين وحكاهما الجرجاني قولين وهو غريب (أحدهما) يجزئه ويقوم التثنية مقام الالف واللام كما يجزئ في سلام التشهد وهذا هو الأصح عند جماعة الخراسانيين منهم إمام الحرمين والبقوي والرافعي (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح المختار ممن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب هذا هو الأصح وهو الذي ذكره أبو إسحاق المروزي في الشرح وهو نص الشافعي رحمه الله قال الشيخ أبو حامد هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا قال ومن قال يجزئه فقط غلط ودليله قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبينت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم «ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد فإنه نقل بالأحاديث الصحيحة بالتثنية وبالالف واللام (وقولهم) التثنية يقوم مقام الالف واللام ليس بصحيح ولكنهما لا يجتمعان ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسد في العموم والتعريف وغيره ولو قال عليكم السلام فوجهان وحكاهما لما ورد في قوانين وافقوا على أن الصحيح (أنه) يجزئ كما ذكره المصنف في الكتاب وهو للنصوص قياساً على التشهد فإنه يجوز تقديم بعضه على بعض على المذهب كما سبق (والثاني) لا يجوز كما لو ترك ترتيب القراءة فلي الأول يجزئه مع أنه مكروه نص عليه وهل يجب أن ينوي بسلامه الخروج في وجهان مشهوران (أصحهما) عند الخراسانيين لا يجب لأن نية الصلاة شملت السلام وهذا قول أبي حفص بن الوكيل وأبي عبد الله الحتن كما ذكره المصنف قال إمام الحرمين وهو قول الأكثرين (والثاني) يجب وهذا هو الأصح عند جمهور العراقيين قال المصنف رحمه الله وهو ظاهر نصه في البيهقي وهو قول ابن سريج وابن القاص وقال صاحب الحاوي وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه قياساً على أول الصلاة والصحيح الأول قال

إن لا يفرش ذراعيه بل يرفعهما وأما أصابع القدمين فيوجهها إلى القبلة وينصب قدميه وتوجهها إلى القبلة إنما يحصل بالتعامل عليها والاعتماد على بطونها وقال في النهاية الذي صححه الأئمة أنه يضع أطراف الأصابع على الأرض من غير تعامل والأول أظهر والله أعلم »

قال (ثم مجلس مقترش) (ح) بين السجدين حتى يطمئن ويضع يديه قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وأزقني وأهني »

الراضي وهو اختيار معظم المتأخرين وحلوا نص الشافعي على الاستحباب قال أصحابنا: إن قلنا يجب نية الخروج لم تجب عن الصلاة التي يخرج منها بلا خلاف وعن قل اتفاق الأصحاب على هذا الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب العدة وغيرهما قالوا: إن الخروج متعين لما شرع بخلاف السجود في الصلاة فانه متردد قالوا فلو عين غير التي هو فيها عمدًا بطلت صلاته وإن كان سهواً سجد سهواً ثانيًا وإن قلنا لا تجب النية لم يضر الخطأ في التعيين لانه كمن لم يتوكل هذا قال أصحابنا واتفقوا عليه قال صاحب العدة والبيان لا يضره كما لو شرع في صلاة الظهر وغلن في الركعة الثانية أنه في العصر ثم تذكر في الثانية أنها الظهر لم يضره وصلاته صحيحة في المسألتين قال أصحابنا وإذا قلنا تجب النية فعمناه ان يقصد سلامة الخروج من الصلاة وأنه يحل به فتكون النية مقترنة بالسلام فلو أخرها عنه وسلم بلا نية بطلت صلاته ان تعدد وإن سها لم تبطل ويسجد للسهو ثم يعيد السلام مع النية ان لم يطل الفصل فإن طال وجب استئناف الصلاة ولو نوى قبل السلام الخروج بطلت صلاته وإن نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل صلاته لكن لا نجزئه هذه بل يجب أن ينوي مع السلام قال أصحابنا ويشترط ان يرقم السلام في حالة القعود فلو سفي في غيره لم يجزه وتبطل صلاته ان تعدد هذا ما يتعلق باقل السلام وأما كله فإن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يسن تسليمه ثانية أم يقتصر على واحدة ولا تشرع الثانية فيه ثلاثة أقوال (الصحيح) المشهور وهو نصه في الجديد وبه قطع أكثر الأصحاب بسن تسليمات (والثاني) تسليمه واحدة قاله في القديم (والثالث) قاله في القديم أيضا ان كان مفرداً أو في جماعة قليلة ولا لفظ عندهم فتسليمه واحدة وإلا فثنتان هكذا حكى الأصحاب هذا الثالث قولاً قديماً وحكاه إمام الحرمين والغزالي عن رواية الربيع فيقتضي ان يكون قولاً آخر في الجاء (١) ثلاث وللذهب تسليماتن للإحاديث الصحيحة التي سند كرها ولم يثبت حديث التسليمه الواحدة كما سند كره ان شاء الله تعالى ولو ثبت قلنا وثلاث سند كرها (٢) فإن قلنا تسليمة واحدة جعلها لقاء وجهه وإن قلنا تسليماتن قالسنة ان تكون إحداها عن يمينه والاخرى عن يساره قال صاحب التهذيب وغيره يتندى السلام مستقبل القبلة ويثمة ملتفتاً بحيث يكون تمام آخر سلامه مع آخر الالتفات في التسليمه الأولى يلتفت حتى يرى من عن يمينه هذه الأيمن وفي الثانية يلتفت حتى يرى من عن يساره خذه الأيسر هذا هو الأصح وصححه إمام الحرمين والغزالي في البسيط والجمهور وبه قطع الغزالي في الوسيط والبقوى وغيرها وقال إمام الحرمين يلتفت حتى يرى كذا واختلف أصحابنا فيه فهم من قال حتى يرى خذه من كل جانب قال وهذا بعيد فانه أسراف قال أصحابنا ولو سلم التسليمتين

(٢١) كذا بالأصل
فهر

يجب أن يعتدل جالساً بين السجدين خلافاً لابي حنيفة ومالك حيث قال لا يجب بل يكفي ان يصير الي الجلوس أقرب وربما قال أصحابنا في حنيفة يكفي أن يرفع رأسه قدر ما يبر السيف

عن يمينه او عن يساره او تلقاه وجهه أجزأه وكان تاركاً للسنة قال البيهقي ولو بدأ باليسار كرهه وأجزأه قال امام الحرمين والغزالي وغيرها اذا قلنا يستحب التسليمة الثانية فهي واقعة بعد فراغ الصلاة ليست منها وقد انقضت الصلاة بالتسليمة الاولى حتى لو أحدث مع الثانية لم تبطل صلاته ولكن لا يأتي بها الا بطهارة قال اصحابنا ويستحب للامام أن ينوي بالتسليمة الاولى السلام على من علي يمينه من الملائكة ومسلمي الجن والانس والثانية علي من علي يساره منهم وينوي التأموم مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان عن يمين الامام نوى بالتسليمة الثانية الرد علي الامام وان كان عن يساره نواه في الاولى وان كان محاذياله نواه في أيتهما شاء والاوى افضل نص عليه في الام والتفق الاصحاب عليه ويستحب ان ينوي بعض التأمومين الرد علي بعض ولكل منهم ان ينوي بالاوى الخروج من الصلاة ان لم نوجبها ودليل هذه النيات ما ذكره المصنف والاصحاب من حديث علي رضي الله عنه وسأذكره إن شاء الله تعالى ولا خلاف انه لا يجب شيء من هذه النيات غير نية الخروج ففيها الخلاف والله اعلم *

(فرع) يستحب ان يقول السلام عليكم ورحمة الله كما سبق هذا هو الصحيح والصواب الموجود في الاحاديث الصحيحة وفي كتب الشافعي والاصحاب ووقع في كتاب للدخل الي المختصر لزامه السرخسي والنهاية لامام الحرمين والحلية للرويانى زيادة وبركاته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح هذا الذى ذكره هؤلاء لا يوثق به وهو شاذ في قتل المذهب ومن حيث الحديث فلم أجده في شيء.

عرضين جهنميين الارض * لنا قوله صلى الله عليه وسلم في خبر المسمي صلانه * ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً * ويجب فيه الطمأنينة لانه

(١) حديث في المسمي صلاته انه قال له ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً وفي بعض الروايات ثم ارفع حتى تطمئن جالساً تقدم في اوائل الباب وفيه الامران وقتل الرافعي عن امام الحرمين في النهاية انه قال في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فانه صلى الله عليه وسلم ذكرها في حديث المسمي صلاته في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدين فقال ارفع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالساً ولم يحميه الرافعي وهو من المواضع العجيبة التي تقضى على هذا الامام بانه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها فان ذكر الطمأنينة في الجلوس بين السجدين ثابت في الصحيحين ففي الاستئذان من البخاري من حديث يحيى بن سعيد القطان ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وهو ايضا في بعض كتب السنن وأما الطمأنينة في الاعتدال فثابت في صحيح ابن حبان ومسنده احمد من حديث رفاعة بن رافع ولفظه فاذا رقت رأسك قائم صلبك حتى يرجع المظام الى مفاصلها ورواه ابو علي بن السكن في صحيحه وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه من حديث رفاعة لفظ ثم ارفع حتى تطمئن قائماً : (قلت) ثم افادني شيخ الاسلام جلال الدين انام الله بقاءه ان هذا اللفظ في حديث ابي هريرة في سنن ابن ماجه وهو كما أفاد زاده الله عزاء : (قلت) واسناد

من الاحاديث إلا في حديث رواه ابو داود من رواية وائل بن حجر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلّم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وهذه الزيادة ينهنا الطبراني موسى بن قيس الحضرمي وعنه رواها ابو داود (قلت) هذا الحديث اسناده في سنن أبي داود إسناد صحيح *

(فرغ) في بيان الاحاديث التي ذكرها المصنف وغيرها مما ورد في السلام : أما حديث « فخرهما التكير وتحليلها التسليم » فسبق بيانه في تكملة الاحرام وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه قال كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسلّم عن يمينه وعن يساره حتى أرى يياض خده » رواه مسلم وعن معمر أن أميراً كان بمكة يسلّم تسليمين فقال عبد الله يعني ابن مسعود اني علمتها قال الحكم في حديثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفضله » رواه مسلم (قوله) علمتها هو بفتح العين وكسر اللام - ومعناه من أين حصلت له هذه السنة وعن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يسلّم عن يمينه وعن شماله حتى يرى يياض خده السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله » رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن صحيح وليس في رواية الترمذي « حتى يرى يياض خده » وهذه اللفظة في رواية أبي داود وغيره وعن جابر بن سمرة رضى الله عنها قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على م تومنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلّم على أخيه من علي يمينه وشماله » رواه مسلم وفي الباب أحاديث كثيرة في التسليمين من الجانبين غير ما ذكرناه ومنها حديث وائل بن حجر المذكور قبل الفرع رواه البيهقي من رواية ابن عمر ووائل بن الاسقع وسهل بن سعد وعبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنهم وأما الاختصار على تسليمية ففيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلّم تسليمية واحدة تلقاء وجهه » رواه الترمذي وابن ماجه وآخرون قال الحاكم في المستدرک على الصحيحين هو حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم وقال آخرون هو ضعيف كما قال المصنف

قد روى في بعض الروايات « ثم ارفع حتى تطمئن جالساً » وينبغي أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً

ابن ماجه قد أخرجه مسلم في صحيحه ولم يسق لفظه فان ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة وهذا الاسناد قد أخرجه مسلم وأحال به على حديث يحيى ابن سعيد القطان عن عبيد الله ولفظ يحيى بن سعيد حتى تمتدل قائماً وثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ طول الاعتدال والجلوس بين السجدين في عدة أحاديث وأعجب من ذلك أن ذكر الطائفة في الاعتدال يخرج في الاربعين التي خرجوها امام الحرمین وحدث بها : (قلت) وليس في الاربعين الا قوله حتى تمتدل قائماً كما في الصحيحين فاعلم ذلك *

في الكتاب انه غير ثابت عند أهل النقل وكذا قال البغوي في شرح السنة في استناده مقال وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه واتفق أصحابنا في كتب المذهب على تضعيفه وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة » رواه البيهقي وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » وعن سلمة بن الأكوع قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « صلى يسلم تسليمة واحدة » رواها بن ماجة والجواب من وجوه (أحدها) أنها ضعيفة (الثاني) أنها لبيان الجواز وأحاديث التسليمتين لبيان الاكل الأفضل ولهذا واظب عليها صلى الله عليه وسلم فكانت أشهر ورواها أكثر (الثالث) أن في روايات التسليمتين زيادة من ثقات فوجب قبولها والله أعلم وأما الأحاديث الواردة فيما ينوي بالسلام (فنها) حديث جابر بن سمرة السابق من رواية مسلم وعن علي رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » رواه الترمذي في موضعين من كتابه وقال حديث حسن وفي رواية منفق مسند الامام احمد بن حنبل رحمه الله « علي للملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » وعن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وإن يسلم بعضنا على بعض » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وفي اسناد أبي داود سعيد بن بشير وهو مختلف في الاحتجاج به والاكثرون لا يحتجون به واسناد روايتي الدارقطني والبيهقي حسن واعتضدت طرق هذا الحديث فصار حسنا أو محميا *

(فرع) في الفاظ الكتاب (قوله) يسلم عن يساره - هو بفتح الياء ويمجوز كسرهما - لثنتان سبق ياهما مرات (قوله) لما روى عبدالله بن معود رضي الله تعالى عنه « حتي يرى يياض خده » - هو بضم الياء - (قوله) لما روى سمرة بن جندب - هو بضم الدال وفتحها - قيل ابن هلال أبو سعيد (وقيل) غير ذلك توفي في آخر خلافة معاوية (قوله) أبو عبدالله الحنن - بالخاء المعجمة والتاء المشاء فوق المفتوحتين - يصفه بذلك لقربه من الامام الحافظ الفقيه أبي بكر الاسماعيلي ويقال له حسين أبي بكر الاسماعيلي ويقال الحنن مطلقا كما ذكر المصنف هنا وإسمه محمد بن الحسن الجرجاني وكان أحد أئمة أصحابنا في عصره مقدما في علم الادب والقراءات ومعاني القرآن

آخر وان لا يطول الجلوس كما ذكرنا في الاعتدال عن الركوع والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لا تقدم من الخبر وكيف يجلس المشهور وهو الذي ذكره في الكتاب انه يجلس مقترشا لما روى عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في وصفه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (١) « فلما رفع رأسه من السجدة الاولى

(١) حديث أبي حميد فلما رفع رأسه من السجدة الاولى ثني رجله اليسرى وقعد عليها أبو داود والترمذي وابن حبان في حديثه الطويل *

مبرزاً في علم الجدل والنظر والفقه وصنف شرح التلخيص وسمع الحديث توفي رحمه الله تعالى يوم الاضحي سنة ست وثمانين وثلثمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة .
 (فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام مذهبنا أنه فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح الا به
 وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال أبو حنيفة لا يجب السلام ولا هو من
 الصلاة بل إذا فقد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلام أو حدث أو
 قيام أو فعل أو غير ذلك أجزأه وتمت صلاته وحكاه الشيخ أبو حامد عن الاوزاعي واحتج له
 بحديث المسي صلته وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه
 التشهد وقال إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك ان شئت أن تقوم قم وان شئت أن تقعد
 فاقعد » وعن ابن عمرو قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أحدث وقد قد
 في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » وعن علي رضي الله عنه قال « إذا جلس قدر
 التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته » واحتج أصحابنا بحديث « تحلبا لتسلم » وبالأحاديث
 المذكورة في الفرع قبله مع « قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي » والجواب عن
 حديث المسي صلته أنه ترك بيان السلام لعلمه به كما ترك بيان النية والجلوس للتشهد وما وجبان
 بالاتفاق والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله « فقد تمت صلاته او قضيت صلاته » الي
 آخره زيادة مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وقديين الدارقطني
 والبيهقي وغيره ذلك وأما حديث علي وحديث ابن عمرو فضعيفان باتفاق الحفاظ ضعيفاهم وروى كتبهم
 وقد سبق بيان بعض هذا في ذكر مذاهب العلماء في وجوب التشهد والله اعلم .

(فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمه أو تسليمين قد ذكرنا ان الصحيح في مذهبنا ان
 المستحب ان يسلم تسليمين وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم حكاه الترمذي
 والقاضي أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي بن

ثني رجله اليسرى وقعد عليها وحكى قول آخر أنه يضع قدميه ويجلس على صدرهما ويروي
 ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما فليعلم قوله مقترشا بالقاف لذلك وبالميم أيضا لان أصحابنا

(قوله) والسنه أن يرفع رأسه مكبرا لما تقدم من الخبر يريد ما قدمه في فصل الركوع عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكر في كل خفض ورفع وقيام وقعود : أخرجه الترمذي
 (١) (قوله) وحكى قول آخر أن يضع قدميه ويجلس على صدرهما روى ذلك عن
 ابن عباس انتهى حكاه البيهقي في المعرفة عن نص الشافعي في البوطي قال ولعله يريد ما رواه
 مسلم عن طاوس قلت لابن عباس في الاقامة على القدمين فقال هي السنة فقلنا له انا لنراه جفاء
 بالرجل فقال بل هي سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واستدركه الحاكم فوهم وقد تقدم والبيهقي
 عن ابن عمر أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من

أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضي الله عنهم وعن عطاء ابن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي التابعين وعن الثوري واحمد واسحاق وإبي ثور وأصحاب الرأي قال وقالت طائفة يسلم تسليمة واحدة قاله ابن عمرو وأنس وسلمة ابن الأكوع وعائشة رضي الله عنهم والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي قال ابن المنذر وقال ابن عمار بن أبي عمار كان مسجد الأنصار يلهون فيه تسليمتين ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة وقال ابن المنذر وبالأول أقول ودليل الجميع يعرف من الأحاديث السابقة والله أعلم *

(فرع) مذهبا الواجب تسليمة واحدة ولا تنجب الثانية وبه قال جمهور العلماء أو كلهم قال ابن المنذر أجمع العلماء علي أن صلاة من اقتصر علي تسليمة واحدة جائزة وحكى الطحاوي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك والله أعلم *

(فرع) يستحب أن يدرج لفظا للسلام ولا يعدها ولا أعلم فيه خلافا للعلماء واحتج له أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم من أئمة الحديث والفقهاء بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال

حكوا عن مالك أنه أمر بالتورك في جميع جلسات الصلاة ويضع يده علي فخذه قريبا من ركبته منشورة الأصابع قال في النهاية ولو انعطف أطرافها علي الركبة فلا بأس ولو تركها علي الأرض من

السنة وفيه عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقعيان : وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقيمون أساسيها صحيحة واختلف العلماء في الجمع بين هذا وبين الأحاديث الواردة في النهي عن الإلقاء فنجح الخطائي والمأوردي إلي أن الإلقاء منسوخ ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي وجنح البيهقي إلي الجمع بينهما بأن الإلقاء ضربان أحدهما أن يضع اليه علي عقيقه ويكون ركبته في الأرض وهذا هو الذي رواه ابن عباس وفعله العبادلة ونص الشافعي في البويطي علي استحبابه بين السجدين لكن الصحيح أن الإفراش أفضل منه لسكثرة الرواة له ولأنه أعون للمصلي وأحسن في هيئة الصلاة والثاني أن يضع اليه ويديه علي الأرض وينصب ساقيه وهذا هو الذي وردت الأحاديث بكراهته وتبع البيهقي علي هذا الجمع ابن الصلاح والنووي وانكرا علي من ادعي فيهما السخ وقال كيف ثبت التسخ مع عدم تنذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ : وأما حديث أبي الجوزاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ينهي عن عقب الشيطان وكان يفرس رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى فيحتمل أن يكون واردا للجلوس للشهد الآخر فلا يكون منافيا للقعود علي المقبين بين السجدين (تنبيه) ضبط ابن عبد البر قولهم جفأ بالرجل بكسر الزاء واسكان الجيم وغلط من ضبطه بفتح الزاء وضم الجيم وخالفه الأكثرون وقال النووي رد الجمهور علي ابن عبد البر وقالوا الصواب الضم وهو الذي يليق به إضافة الجفأ اليه انتهى ويؤيد ما ذهب اليه أبو عمر ما روى أحمد في مسنده في هذا الحديث بلفظ جفأ بالقدم ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور ما رواه ابن أبي خيثمة بلفظ لنزاه جفأ بالراء فانه أعلم بالصواب *

حذف السلام سنة « رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح قال قال ابن المبارك معناه لا يمد مدأ »

(فرع) ينبغي للمأموم أن يسلم بعد سلام الامام قال البغوي يستحب أن لا يتدىء السلام حتى يفرغ الامام من التسليمتين وقال المتولي يستحب أن يسلم بعد فراغ الامام من التسليمة الاولى وهو ظاهر نص الشافعي في البويطي كما قلناه البغوي فانه قال ومن كان خلف إمام فاذ فرغ الامام من سلامه سلم عن يمينه وعن شماله هذا نصه واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الامام من الاولى وإنما الخلاف في الأفضل ولو قارنه في السلام فوجان (أحدهما) تبطل صلاته إن لم ينو مفارقه كما لو قارنه في باقي الاركان بخلاف تكبيرة الاحرام فانه لا يصير في صلاة حتي يفرغ منها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة ولو سلم قبل شروع الامام في السلام بطلت صلاته إن لم ينو مفارقه فان نواها ففيه الخلاف فيمن نوى للمفارقة ولا يكون له لما بعده الا أن يتدىء بعد فراغ الامام من الميم من قوله السلام عليكم *

(فرع) اتفق اصحابنا على أنه يستحب لمسبق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين وعن صريح به البغوي والمتولي وآخرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في مختصر البويطي قتال ومن سبقه الامام بشي من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين قال اصحابنا فان قام بعد فراغه من قوله السلام عليكم في الاولى جاز لانه خرج من الاولى فان قام قبل شروع الامام في التسليمتين بطلت صلاته الا أن ينو مفارقة الامام فيجزي فيه الخلاف فيمن نوى للمفارقة ولو قام بعد شروع في السلام قبل أن يفرغ من قوله عليكم فهو كما لو قام قبل شروع ذلك البغوي وقال المتولي اذا قام المسبق بمقارنا للتسليمة الاولى فان قلنا للمأموم الموافقة

جانبى فخذبه كان كرسالها في التيام ويقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني وقال ابو حنيفة لا يسن فيه ذكر : لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك ويروي وارحمي بدل واجبرني *

قال (ثم يسجد سجدة أخرى مثلها ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة ثم يقوم مكبرا واضعا يديه على الأرض كما يضع العاجن) *

(٢) حديث (ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدةتين اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني ويروي وارحمي بدل واجبرني ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي واللفظ الاول للترمذي الا انه لم يقل وعافني وابو داود مثله الا انه اتبعها ولم يقل واجبرني وجمع ابن ماجه بين ارحمني واحبرني وزاد وارفعني ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع بينها والحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفيه كامل ابو العلاء وهو يختلف فيه *

يسلم مقارناً للامام جاز قيام المسبوق لان كل حال جاز للموافق السلام فيها جاز للمسبوق المفارقة فيها كما بعد السلام وإن قلنا لا يجوز للموافق السلام مقارناً له لم يجوز للمسبوق القيام مع المقارنة وتبطل صلاته إلا أن ينوء، المفارقة ولو سلم الامام فككت المسبوق بعد سلامه جالساً وطال جلوسه قال أصحابنا إن كان موضع تشهد الأول جاز ولا تبطل صلاته لأنه جالس محسوب من صلاته وقد انقضت القدوة وقد قدمنا أن التشهد الاول يجوز تطويله لكنه يكره وإن لم يكن موضع تشهد لم يجوز أن يجلس بعد تسليمه لأن جلوسه كان للثابتة وقد زالت فان جلس متعمداً بطلت صلاته وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسهو *

(فرع) إذا سلم الامام التسليمة الاولى انقضت قدوة المأموم الموافق والمسبوق لخروجه من الصلاة والمأموم الموافق بالخيار ان شاء سلم بعده وإن شاء استدأ الجالوس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك هكذا ذكر القاضي ابو الطيب في تعليقه قتله بحروفه *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب اذا اقتصر الامام علي تسليمه بسن المأموم تسليماتين لأنه خرج عن متابعتهم بالاولى بخلاف التشهد الاول فان الامام لو تركه لم يترك المأموم تركه لان المتابعة واجبة عليه قبل السلام والله أعلم *

(فرع) قال صاحب العدة لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر فان فعل ذلك عمداً بطلت صلاته بقيامه ومحت العصر وإن قام ناسياً لم يصح شروعه في العصر فان ذكر والفصل قريب عاد الي الجلوس وسجد للسهو وسلم من الظهر وأجزأته وإن طال الفصل بطلت صلاته ووجب استئناف الصلوتين جميعاً قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى ابن الزبير رضي الله عنهما أنه كان يهلل في أثر كل صلاة يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الا اياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في دبر كل صلاة وكتب المغيرة الى معاوية رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اتفق الشافعي والاصحاب وغيرهم رحمهم الله علي انه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيرهم ويستحب

مضمون الفصل مسألتان (أحدهما) أنه يسجد السجدة الثانية مثل السجدة الاولى في واجباتها ومنذوباتها بلا فرق (الثانية) إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في ركعة لا يعقبها تشهد

خطايا وإن كانت مثل زبد البحر» ورواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يثعوذ برب الصلاة بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أزدل العر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري في أول كتاب الجهاد وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » هكذا رواه أبو داود بإسناد صحيح وهو إسناد مسلم هكذا في رواية وفي رواية أنه كان يقول هذين التشهد والتسليم وقد سبق هذا في موضعه ولا منافاة بين الروایتين فيها صحيحان وكان يقول الدعاء في الموضعين والله أعلم وعن معاذ رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وقال يا معاذ الله إني لأحبك أو صيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة تقول اللهم أعني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وفي رواية أبي داود « بالمعوذات » فينبغي أن يقرأ قل هو الله أحد مع المعوذتين وروى الطبري في معجمه أحاديث في فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة لكنها كلها ضعيفة وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته هنا وجاء في الذكر بعد صلاة الصبح أحاديث (منها) حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو علي كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينسج الذنب أن يتركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله تعالى » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن غريب وعن أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة تامة تامة » رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي الباب غير ما ذكرته والله أعلم *

السجدة وللأصحاب فيه طريقان (أ.د.ها) أن فيها قولين (أحدهما) أنه يقوم من السجدة الثانية ولا يجلس وبه قال أبو نيفة ومالك وأحمد لما روى عن وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما » (وأصحها) وهو المذكور

(٣) حديث وائل ابن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما هذا الحديث يعض له المنذرى في الكلام على المذهب وذكره الذوي في

(فرع) قال القاضي ابو الطيب يستحب ان يبدأ من هذه الاذكار بحديث الاستغفار وحكى حديث ثوبان قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام بعد ان ذكر حديث ابن عباس السابق في رفع الصوت بالذكر وحديث ابن الزبير السابق وحديث أم سلمة المذكور في الفصل بعد هذا اختار للإمام والمأمور ان يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفيان الذكر إلا ان يكون إما ما يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه فيسر فإن الله تعالى يقول (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) يعني والله اعلم الدعاء (ولا تجهر) ترغم (ولا تخافت) حتى لا تسمع نفسك قال وأحسب أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر قليلا يعني في حديث ابن عباس وحديث ابن الزبير ليتعلم الناس منه لأن عامة الروايات التي كتبتها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير وقد ذكرت أم سلمة « مكث صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جهرًا وأحسبه صلى الله عليه وسلم لم يمكث الا ليدكر سرا » قال واستحب للمصلي منفردا أو مأموما ان يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة هذا نصه في الام واحتج البيهقي وغيره لتفسيره الآية بحديث عائشة رضی الله تعالى عنها قالت « في قول الله تعالى (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء » رواه البخاري وسلم وهكذا قال أصحابنا إن الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسر بهما إلا أن يكون أما ما يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا فإذا تعلموا وكانوا عالمين أسرهم واحتج البيهقي وغيره في الاسرار بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا شرفنا على واد هلتنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربعوا علي انفسكم فانكم لاتدعون أصرا ولا غائبا إنه معكم سبع قريب » رواه البخاري

في الكتاب انه يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم وتسمى هذه الجلسة جلسة الاستراحة ووجهه ماروى عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم « يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض

الخلاصة في فصل الضميف وذكروه في شرح المذهب فقال غريب ولم يخرجوه وظفرت به في سنة اربعين في مسند البراز في اثناء حديث طويل في صفة الوضوء والصلاة : وقد روى الطبراني عن معاذ بن جبل في اثناء حديث طويل انه كان يمكن جبهته واهنه من الارض ثم يقوم كأنه السهم وفي استاده الخصيب ابن جحدر وقد كذبه شعبة ويحيى القطان ولأبي داود من حديث وائل وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على نغذيه : وروى ابن المنذر من حديث الثمان بن ابي عياش قال ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع راسه من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس *

(١) حديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان

ومسلم (ادبروا) - بفتح الباء أى إرثقوا *

(فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات بخلاف وأماما إعتاده الناس أو كثير منهم من تخصيص دعاء الامام بصلاتي الصبح والعصر فلا أصل له وإن كان قد أشار اليه صاحب الحاوى فقال ان كانت صلاة لا يتنفل بعدها كالصبح والعصر استدر القبلة واستقبل الناس ودعا وإن كانت مما يتنفل بعدها كالظهر والمغرب والعشاء فيختار أن يتنفل في منزله وهذا الذى أشار اليه من التخصيص لا أصل له بل الصواب استحبابه في كل الصلوات ويستحب أن يقبل على الناس فيدعو والله أعلم *

(فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر فقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبدالسلام رحمه الله أنها من البدع المباحة ولا توصف بکراهة ولا استحباب وهذا الذى قاله حسن والمختار أن يقال ان صافح من كان معه قبل الصلاة فباحة كما ذكرنا وإن صافح من لم يكن معه قبل الصلاة عند اللقاء فسنة بالاجماع للاحاديث الصحيحة في ذلك وسأبسط الكلام في المصافحة والسلام وتسميت العاطس وما يتعلق بها ويشبهها في فصل عقب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى *

(فرع) يستحب الاكثار من الذكر أول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ وفي ذلك أحاديث كثيرة جداً مشهورة في الصحيحين وغيرها مع آيات من القرآن الكريم وقد جمعت معظم ذلك مذهباً في كتاب الاذکار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإذا أراد أن ينصرف فإن كان خلفه نساء استحب له أن يلبث حتى تنصرف النساء ثلاثاً مختلطن بالرجال للاروت أم سلمة رضى الله تعالى عنها ﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

حتى يستوى قاعداً ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ فذكر هذه الجلسة ﴾ (والطريق الثاني) قال أبو اسحق المسألة علي حالتين

في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً البخارى وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام وللبخارى من حديث أبي هريرة في قصة النبي صلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وفي رواية أخرى له حتى تطمئن قائماً وهو أشبه

(١) ﴿ حديث ﴾ أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثم هوى ساجداً ثم ثنى رجله وقد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض الترمذى وأبو داود : (تنبيه) أنكر الطحاوى أن يكون جلسة الاستراحة في حديث أبي حميد وهي كما تراها فيه وأنكر النووى أن يكون في حديث النبي صلاته وهي في حديث أبي هريرة في قصة النبي صلاته عند البخارى في كتاب الاستيذان *

سلم قام النساء حين يقضى سلامه فيمكث يسيرا قبل أن يقوم « قال الزهري رحمه الله قهرى والله أعلم أن مكثه لينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال وإذا أراد أن ينصرف توجه في جهة حاجته للماروي الحسن رحمه الله قال « كن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصابون في المسجد الجامع فمن كان بيته من قبل بني تميم انصرف عن يساره ومن كان بيته ما يلي بني سليم انصرف عن يمينه يعني بالبصرة » وإن لم يكن له حاجة فالاولي أن ينصرف عن يمينه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء » *

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يستحب للامام اذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء هكذا قاله الشافعي في المختصر وافق عليه الاصحاب وعلاه الشيخ أبو حامد والاصحاب بعلتين (أحدهما) ثلاثشك هو أو من خلفه سلم أم لا (والثانية) ثلاثا يدخل غريب فيظنه بعد في الصلاة فيقتدى به أما اذا كان خلفه نساء فيستحب أن يلبث بعد سلامه ويثبت الرجال قدرا يسيرا يذكرون الله تعالى حتى تنصرف النساء بحيث لا يدرك المسارعون في سيرهم من الرجال آخرهن ويستحب لمن أن ينصرف عقب سلامه فاذا انصرف انصرف الامام وسائر الرجال واستدل الشافعي والاصحاب بالحديث الذي ذكره المصنف عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحد من القوم » وفي رواية ابن شهاب « فأرى

إن كان بالمصلي ضعف لسكبر وغيره جلس للاستراحة أو لا (فإن قلنا لا يجلس للمصلي للاستراحة فيبتدىء التكبير مع ابتداء الرفع وينهيه مع استوائه قائما ويؤدق قول الحذف كما تقدم) وإن قلنا يجلس فتى يبتدىء التكبير فيه وجهان (أحدهما) أنه يرفع رأسه غير مكبر ويبتدىء التكبير جالسا ويبدء الي أن يقوم لأن الجلسة لفصل بين الركعتين فاذا قام منها وجب أن يقوم بتكبير كذا إذا قام إلى الركعة الثالثة فيمكنه من اختيار القفال (وأصحها) أنه يرفع رأسه مكبرا للماروي أنه صلى الله عليه وسلم (١) « كان يكبر في كل خفض ورفع » فعلى هذا ففي قطع فيه وجهان (أحدهما) أنه اذا جلس قطعه و يقوم غير مكبر لأنه لو مدالي أن يقوم لطلان ويتغير النظم بهذا قال اوسحق والقاضي الطبري (وأصحها) أنه يبدء الي أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو شيء من صلاته عن الذكر وهذا الوجهان الاخير ان كانها الفرعان على أن التكبير يعدل ولا يحذف واذا

(١) * (حديث) « أنه صلى الله عليه وسلم » كان يكبر في كل خفض ورفع » تقدم واستدل به الرافعي على أنه يكبر في جلسة الاستراحة فيرفع رأسه من السجود غير مكبر ثم يبتدىء التكبير جالسا ويبدء الي أن يقوم وحديث أبي حميد في البيهقي يدل لذلك باصرح من الحديث الذي استدلل به وذلك ان لفظة ثم رفع فيقول الله أكبر ثم يثنى رجله فيقدم عليها معتدلا حتى يرجع ويقر كل عظم موضعه معتدلا : (قالت) الا انه لا دليل فيه على انه يبدء التكبير في جلوسه الي ان يقوم ويحتاج دعوى استحباب مده الي دليل والاصل خلافه

والله أعلم أن مكته لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم » رواه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه ولأن الاختلاط بهن مظنة الفساد (١) لأن مزيّنات اللباس مقدمات على كل الشهوات قال الشافعي في الام فان قام الامام قبل ذلك أو جلس أطول من ذلك فلا شيء عليه قال وللمأموم أن ينصرف اذا قضى الامام السلام قبل قيام الامام قال وتأخير ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الامام أومعه أحب الى قال الشافعي في الام والاصحاب اذا انصرف المصلي أماما كمن أومأ مأموما أو منفردا فله أن ينصرف عن يمينه وعن يساره وتلقاء وجهه رواه (٢) ولا كراهة في شيء من ذلك لكن يستحب إن كان له حاجة في جهة من هذه الجهات أن يتوجه إليها وان لم يكن له حاجة فجهة اليمنى أولى واستدل الشافعي في الام والاصحاب « بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله وقد سبقت الاحاديث الصحيحة في ذلك في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليدين وجاء في هذه المسألة حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال « لا يجعل أحدكم للشيطان شيناً من صلاته لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ينصرف عن يساره » رواه البخاري (٣) مسلم قال « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » وعن هلب بضم الهاء الطائي رضى الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم باسناد حسن فهذه الاحاديث تدل على أنه يباح الانصراف من الجانبين وإنما أنكر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه علي من يعتقد وجوب ذلك * »

(فرع) اذا أراد أن ينقل في المحراب وقبل على الناس للذكر والدعاء وغيرها جاز أن ينقل كيف شاء وأما الأفضل فقال البغوي الأفضل أن ينقل عن يمينه وقال في كفيته وجان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدخل يمينه في المحراب ويساره الى الناس ويجلس على يمين المحراب (والثاني) وهو الأصح يدخل يساره في المحراب ويمينه الى القوم ويجلس على يسار المحراب هذا لفظ البغوي في التهذيب وحزم البغوي في شرح السنة بهذا الثاني واستدل له بحديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه قبل علينا بوجهه فسمعت يقول في قنوته ربقي عذابك يوم تبعث أو جمع عبادك » رواه مسلم وقال امام الحرمين ان لم يصح في هذا حديث فلست أرى فيه الاتخير * »

(فرع) قال أصحابنا ان كانت الصلاة مما يتنفل بعدها فالسنة ان يرجع الى يمينه لفعل النافلة

لم يميز الابتداء عن الانتهاء حصل في وقت التكبير ثلاثة أوجه صاحب الكتاب أوردها في الوسيط (الاول) الذي اختار ما نقل والثاني الذي قال به أبو اسحق ولم يورد الثالث الذي هو الاظهر عند جمهور الاصحاب وكذلك

(٢-١) كذا

بالاصل فحذر

(٣) كذا بالاصل

ولله وروى مسلم

عن انس الخ

كما يطلع من مراجعة

صحيحة فحذر

لان فعلها في البيت افضل « لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المراء في بيته المكتوبة » رواه البخارى ومسلم من رواية زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضي أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا » رواه مسلم قال أصحابنا فان لم يرجع الى بيته وأراد التنفل في المسجد يستحب أن ينتقل عن موضعه قليلا لتكثير مواضع سجوده هكذا عليه البغوى وغيره فان لم ينتقل الى موضع آخر فينبغي ان يفضل بين الفريضة والنافلة بكلام انسان واستدل البيهقي وآخرون من أصحابنا وغيرهم بحديث عمرو بن عطاء « ان نافع بن جبير أرسله الى السائب بن اختمير بسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال نعم صليت معه الجمعة في المقصورة فلما صلح الامام قمت في مقامى

فعل امام الحرمين والصيدلاني وقوله ههنا ثم يقوم مكبرا ؛ بقوله ثم يجلس جواب على اختيار التثنية وهو أبعد الوجوه عند الاكثرين ويجب أن يعلم قوله مكبرا بالواو اشارة الى الوجه الثاني وهو أنه يقوم عن الجلسة غير مكبرا والى الوجه الثالث أيضا فان عندنا ثلثين به لا يقوم مكبرا إنما يقوم متمم التكبير ولا خلاف في أنه لا يكبر تكبيرتين والسنة في هيئة جلسة الاستراحة الاقتراس كذلك رواه أبو حميد (١) ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة فإنه يقوم معتمد على الارض يديه لا فالا في حنيق حيث قال يقوم معتمد على صدور قدميه ولا يعتمد يديه على الارض ؛ لنا ما روى عن مالك بن الحويرث (٢) رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلما رفع رأسه من السجدة لاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا أقام واعتمد على الارض يديه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قام في صلاته وضع يديه على الارض كما يضع العاجن (٣) قال صاحب المجلد العاجن هو الذي اذا نهض اعتمد على يديه كبراً كما أنه يعجز أى الخبير ويجوز أن يكون معنى الخبر كما يضع عاجن والخبر وهما متقاربان

(١) * (حديث) « ابى حميد أنه وصف الصلاة فقال اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى البخارى بهذا

(٢) * (حديث) « مالك بن الحويرث في وصف الصلاة « فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد يديه على الارض الشافعي بهذا والبخارى يلفظ فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام ولأحمد والطحاوى استوى قاعدا ثم قام

(٣) * (حديث) « ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في صلاته وضع يده على الارض كما يضع العاجن قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط هذا الحديث لا يصح

فصلبت فلما دخل أرسل الي قال لا تعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك ان لا توصل صلاة حتى تكلم أو تخرج رواه مسلم» فهذا الحديث هو المعتبر في المسألة وأما حديث عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في اللوض التي يصلي فيها حتى يتحول» فضعيف رواه ابوداود وقال عطاء لم يدرك المغيرة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أيحز أحدكم ان يتقدم أو يتأخر عن بيته أو عن شماله في الصلاة يعني الافة» رواه ابوداود باسناد ضعيف وضعف البخاري في صحيحه قال أصحنا فاذا صلى النافلة في المسجد جاز وإن كان خلاف الأفضل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة فاما المغرب والعشاء في بيته» رواه البخاري ومسلم وظاهره أن الباقي صلاح في المسجد لبيان الجواز في بعض الاوقات وهو صلاح النافلة في البيت وفي الصحيحين «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ليالي في رمضان في المسجد غير المكتوبات» والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

والسنة في صلاة الصبح ان قنت في الركعة الثانية لما روى انس رضي الله تعالى عنه «ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم تركه فاما في الصبح فلم يزل قنت حتى فارق الدنيا» وعمل القنوت بعد الرقع من الركوع «لما روى انه سئل انس هل قنت رسول الله صلى الله

قال (الركن السادس التشهد) والتشهد الاول سنة والقنود فيه على هيئة الاقراش (م) لانه مستوفز بالحركة والمسبوق يقترش في التشهد الاخير لاستيفازه ومن عليه سجود السهو هل يقترش فيه خلاف والاقراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب القدم اليمنى ويضع اطراف الاصابع على الارض والتورك سنة في التشهد الاخير (ح) وهو أن يضع رجله كذلك ثم يخرجها من جهة يمينه ويمكن وركه من الارض *

ولا يعرف ولا يجوز أن يحتج به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث ضعيف أو باطل لأصل له وقال في التنقيح ضعيف باطل وقال في شرح المذهب قل عن الثعالبي أنه قال في درسه هو بالزاي والنون أصبح وهو الذي يقبض يديه ويقوم ممتداً عليها قال ولو صح الحديث لكان معناه قام ممتداً ببطن يديه كما يعتمد الحاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن العجيين ثم قال يعني ما ذكره ابن الصلاح أن الثعالبي حكى في درسه هل هو العاجن بالنون أو العاجز بالزاي : فاما اذا قلنا انه بالنون فهو عاجن العجيين يقبض اصابع كفيه ويضمها ويكفي عليها ويرتفع ولا يضع راحته على الارض : قال ابن الصلاح وعمل بهذا كثير من الجمهور وهو اثبات هيئة شرعية في الصلاة لاعادها بمحدث لم يقبث ولو ثبت لم يكن ذلك معناه فان العاجن في اللغة هو الرجل

عليه وسلم في صلاة الصبح قال نعم قال قبل الركوع أو بعده قال بعد الركوع «والسنة أن يقول اللهم اهْدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك أنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت» لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل «اللهم اهْدني فيمن هديت» إلي آخره وإن قنت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وهو ما روى أبو رافع قال قنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعت يقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك يكذبون وسلك ومقاتلون اوليائك اللهم اغفر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك واوزعهم ان يوفوا بعهديك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوم الله الحق واجعلنا منهم» ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء لما روى من حديث الحسن رضي الله عنهما قال «تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم» ويستحب المأموم ان يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤمن من خلفه» ويستحب له ان يشاركه في الثناء لانه لا يصلح التأخير عن ذلك فكانت المشاركة أولى واما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص والذي يقتضيه المذهب أنه لا يرفع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليد الا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة ولانه دعاء في الصلاة فلم يستحب له رفع اليد كاللحاء في التشهد وذكر القاضي أبو الطيب الطبري في بعض كتبه انه لا يرفع اليد وحكي في التعليق انه يرفع اليد والاول عندى أصحاب واما غير الصبح من الفرائض فلا يثبت فيمن غير حاجه فان نزلت بالمسلمين نازلة قنوا في جميع الفرائض لما روى

أدرج في هذا الركن اركاناً ثلاثاً (القعود) (والتشهد) (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولو فصل القعود والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنها لجاز كإفصل القيام عن القراءة فان القيام للقراءة كاتعمود لها وهكذا فصل في ترجمة الاذكار وعدا ثلاثة: فوجه الفصل أن التشهد والقعود ينقسمان إلى واقعين في آخر الصلاة كالتشهد والصلوة كما قال ابن قتيبة الظهري والواقعين لا في آخر

المسن : قال الشاعر * فشر خصال المرء كنت وعاجن * قال فان كان وصف الكبر بذلك ما خوفا من عاجن الجبن فالتشبيه في شدة الاعتماد عند وضع اليدين لا في كيفة ضم اصابعها : قال الغزالي واذا قلنا بالزاي فهو الشيخ للمسن الذي اذا قام اعتمد يديه على الارض من الكبر : قال ابن الصلاح ووقع في المحكم للمعري الضرب للتأخر المجاز هو المعتمد على الارض وجمع الكف

أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا أن يدعو لاحداً ويدعو علي أحد كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال ربنا لك الحمد وذكر الدعاء ﴿ ١ 》

﴿ الشرح ﴾ في الفصل مسائل (أحداها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية سنة عندنا بلا خلاف وأما ما قل عن أبي علي بن أبي هريرة رضى الله عنه أنه لا يقنت في الصبح لأنه صار شعار طائفة مبتدعة فهو غلط لا يعد من مذهبنا وأما غير الصبح من المكتوبات فهل يقنت فيها فيه ثلاثة أقوال حكاهما امام الحرمين والفزالي وآخرون (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أن نزلت بالمسلمين نازلة كخوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحو ذلك فتوافى جميعها وإلا فلا (والثاني) يقنتون مطلقاً حكاه جماعات منهم شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد في تعليقه ومتابعوه (والثالث) لا يقنتون مطلقاً حكاه الشيخ أبو محمد الجويني وهو غلط مخالف للسنة للصحيحة المستفيضة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في غير الصبح عند نزول النازلة حين قتل أصحابه لقرأه » وأحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرها وهذا الخلاف في الجواز وعدمه عند أكثرين هكذا صرح الشيخ أبو حامد والجمهور قال الرانعي مقتضي كلام أكثر الأئمة أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وإنما الخلاف في الجواز حيث يجوز فالأختار فيه إلى المصلي قال ومنهم من يشعر بكلامه بالاستحباب قلت وهذا أقرب إلى السنة فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القنوت للنازلة فاقتضى أن يكون سنة وعن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب العدة قال ونص الشافعي في الام على الاستحباب مطلقاً؛ وأما غير المكتوبات فلا يقنت في شيء منهم قال الشافعي في الام في كتاب صلاة العيدين في باب القراءة في العيدين ولاقنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فإن قنت عند نازلة لم أكرهه (المسألة اثناية) محل القنوت عندنا بعد الركوع كما سبق فلو قنت قبله فإن كان ما السكيا براه أجزأه وإن كان شافعيًا فالمشهور أنه لا يجزئه قال صاحب المستظهرى هو المذهب وقال صاحب الحاوى فيه وجان (أحدها) يجزئه لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجزئه لوقوعه في غير موضعه فيعيده بعد الركوع

الصلاة كالشهد بعد الثانية من الظهر (فالاول) من القسمين مفروض (والثاني) مسنون ثم لا يتعين للوقوف هيئة معينة فيأرجع إلى الاجزاء بل يجزئه التعود على أى وجه كان لكن السنة في العقود في آخر الصلاة التورك في العقود الذي لا يقع في آخرها الاقتراش وقال احمد إن كانت الصلاة ذات تشهدين تورك في الآخر وإن كانت ذات تشهد واحد اقترش فيموا الاقتراش أن يضجع الرجل اليسرى بحيث يلى ظهرها الارض ويجلس عليها وينصب اليمنى ويضع أطراف أصابعها على الارض موجهة إلى القبلة والتورك أن يخرج رجله وهما على هيئة في الاقتراش من جهة يمينه ويمكن الورك من الارض وقال أبو حنيفة السنة في العقود وهذا غير مقبول منه فإنه لا يقبل ما يتفرد به لأنه كان يغلط ويفالطونه كثيراً وكانه اضربه مع كبر حجم الكتاب ضرارته انتهى كلامه . وفي الطبراني الاوسط عن الزرق بن قيس رأيت عبد الله بن عمرو يصح في الصلاة يعتمد على يديه إذا قام كما يفضل الذي يصح الجعين

قال وهل يسجد السهو فيموجان وقطع الغوى وغيره بأنه يسجد للسهو وهو المنصوص قال الشافعي في
الام لو أمثال القيام ينوى به القنوت كل عليه سجود السهو لأن القنوت عمل من عمل
الصلاة فإذا عمل في غير موضعه اوجب سجود السهو هذا نصه وأشار في التهذيب إلى وجبتي
بطلان صلاته لأنه قال هو كالوقوف أو التشهد في القيام فحصل فيمن قنت قبل الركعة اربعة اوجه (الصحيح)
انه لا تبطل صلاته ولا يجزئه ويسجد للسهو (والثاني) لا يجزئه ولا يسجد للسهو (والثالث) يجزئه (والرابع)
تبطل صلاته وهو غلط (الثالثة) السنة في لفظ القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت
وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك
وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا اللفظ في الحديث الصحيح باثبات الفاء في فانك
والواو في وإنه لا يذل وتباركت ربنا هذا لفظه في رواية الترمذي (١) في رواية ابي داود
وجهور المحدثين ولم يثبت الفاء في رواية ابي داود وقع هذه الالفاظ في كتب الفقه مغيرة فاعتمد
ما حقه فلن الفاظ الا ذكر يحافظ فيها علي الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لفظ
الترمذي عن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنها قال «علتي رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن
توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك

(١) كذا بالاصل

الاقتراش وقال مالك السنن في التورك: لنا ما روي عن ابي حميد الساعدي (١) انه وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال «فاذا جلس في الركعتين جلس علي رجله اليسرى ونصب اليمنى فاذا جلس في الركعة
الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد علي مقعدته والفرق من جهته لئلا ينصلي في التشهد الاول
مستوفز للحركة يادار الى القيام عند مقامه وذلك عن هيئة الاقتراش أهون وأما الجلسة الاخيرة فليس
بعدها عمل فيناسبها التورك الذي هو هيئة السكون والاستقرار ويرتفع على هذه القاعدة مسائلتان
(احدهما) للمسبوق اذا جلس مع الامام في تشهد الاخير يترش ولا يتورك نص عليه لأنه مستوفز محتاج
الى اقيام عند سلام الامام ولا نه ليس آخر صلاته التورك إنما ورد في آخر الصلاة وحكي الشيخ ابو محمد
وجها عن بعض اصحاب انه يتورك متابعة لامامه وذكر ابو الفرج البزار ان ابا طاهر الزيادي
حكي في المسألة - هذين الوجهين وجها ثالثا (انه) ان كان محل تشهد المسبوق كأن ادرك ركعتين
من صلاة الامام جلس متصبا والا جلس متوركا لان أصل الجلوس لمحض المتابعة في هيئته
ايضا والا كثرون علي الوجه الاول (الثانية) اذ قعد في التشهد الاخير وعليه سجود سهو فليترش ام
يتورك فيه وجها (احدهما) يتورك لأنه قعد آخر الصلاة وقال الروائي في التلخيص وهو ظاهر المذهب

(١) حديث في ابي حميد انه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال «فاذا جلس في الركعتين
جلس علي رجله اليسرى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد
علي مقعدته رواه البخاري في صحيحه كذلك وعزاء ابن الرضا لمسلم قوم *

وانه لا ينزل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح قال الترمذي هذا حديث حسن قال ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيء أحسن من هذا وفي رواية رواها البيهقي عن محمد بن الحنفية وهو ابن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه قال « إن هذا الدعاء هو الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في قنوته » ورواه البيهقي من طرق عن ابن عباس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء ليذعوا به في القنوت من صلاة الصبح » وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات » وفي رواية « كان يقولها في قنوت الليل » قال البيهقي فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر والله التوفيق وهذه الكلمات الثمان من اللواتي نص عليها الشافعي في مختصر المزني واقصر عليهن ولو زاد عليهن ولا يعز من عادت قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعدة فلك الحمد على ما قضيت أستغفر لك وأوب اليك فلا بأس به وقال الشيخ أبو حامد البندنجي وآخرون هذه الزيادة حسنة وقال القاضي أبو الطيب من عادت ليس بحسن لان العداوة لا تنضاف الي الله تعالى وانكر ابن الصباغ والاصحاب عليه وقالوا قد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وغير ذلك من الآيات وقد جاء في رواه البيهقي ولا يعز من عادت قال أصحابنا فان كان إماما لم يخص نفسه بالدعاء بل يعزم فيأتي بلفظ الجمع اللهم

(واثني) انه يقرش ذكره الفعال وساعده الاكثرون لانه يحتاج بهذا القعود الى عمل وهو السجود فاشبه التشهد الاول بل السجود عن هيئة التورك أعسر من القيام عنهما فكان اولي بان لا يتوركوا ايضا فلا يجلس يعبه سجد فاشبه الجلوس بين السجدين وينبغي ان يعلم قوله والتشهد الاول مسنون بالالف لان احمد يقول بوجوه: لنا نصلي الله عليه وآله وسلم « قام من اثنين من الظهور أو العصر ولم يجلس فسبح الناس بفلم بعد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم » ولو كان واجبا لعاد اليه ولما جبره السجود ولا تخفي سائر المواضع المستحقة للعلامات (وقوله) ويضع اطراف الاصابع على الارض كذلك أى منتصبه (وقوله) في التورك ان يضع رجله كذلك أى على هيئة في الاقتراش فاليمين منصوبة مرفوعة العقب واليسرى مضجعة *

قال « ثم يضع اليد اليسرى على طرف الركبة منشورة مع التفريق المقتصد واليد اليمنى يضعها كذلك لكن قبض الخصر والخصر والوسطى ويرسل المسبحون في الابهام أو ج (قيل) يرسلها (وقيل) يحاق الابهام والوسطى (وقيل) يضعها الي الوسطى المقبوضة كالتقباض ثلاثا وعشرين ثم يرفع مسبحته في الشهادة عند قوله لا اله الا الله في تحريكها عند الرفع خلاف » *

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهور أو العصر فلم يجلس فسبح الناس به فلم يبد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم متفق عليه من حديث أبي هريرة وسياق في السهو *

إهدنا إلى آخره وهل تعين هذه الكلمات في وجهان (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا تعين بل يحصل بكل دعاء (والثاني) تعين كلمات التشهد فأنها متعينة بالاتفاق وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي ومحمد بن يحيى في كتابه المحيط ووجهه صاحب المستظري قال صاحب المستظري ولو ترك من هذا كلمة أو عدل إلى غيره لا يميز فهو يسجد لسهو والمذهب أنه لا تعين وبه صرح المارودي والقاضي حسين والبقوي والمتولي وخلائق قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول من قال تعين شاذ مردود بخلاف لجمهور الأصحاب بل يخالف لجمهور العلماء فقد حكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا تعين في القنوت دعاء الاماروي عن بعض أهل الحديث أنه يعين قنوت مصحف أبي بن كعب رضى الله عنه «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلى آخره بل يخالف لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول «اللهم انج الوليد ابن الوليد وفلانا وفلانا اللهم العن فلانا وفلانا» فليعد هذا الذي قيل بالتعين غلطاً غير معدود وجهاً هذا كله كلام أبي عمرو فاذا قلنا بالمذهب وقلنا إنه لا تعين فقال صاحب الحاوي يحصل بالدعاء المأثور وغيره المأثور قال فان قرأ آية من القرآن هي دعاء أو شبيهة بالدعاء كآخر البقرة أجزأه وان لم يتضمن الدعاء ولم يشبهه كآية الدين وسورة تبت فوجهان (أحدهما) يميزه إذا نوى القنوت لان اتم أن أفضل من الدعاء (والثاني) لا يميز لان القنوت للدعاء وهذا ليس

السنة في التشديد جميعا ان يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم
(١) وكان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وينبغي ان ينشر أصابعه ويجهها لقربة
من طرف الركبة بحيث تسامت رؤوسها الركبة وهل فرج بين أصابع اليسرى أو يضنها التي ذكره في الكتاب
أنه يفرج تقرنجا مقتصداً وهذا هو الأشهر الاتزام قالوا لا يؤمر بضم الأصابع مع نشرها إلا في السجود
علي ما قدمناه وحكي السكري وغيره من أصحاب الشيخ أنه يضم بعضها إلى بعض حتى لا يجهام
ليتوجه جميعها إلى القبلة وهكذا ذكر القاضي الروافى فليكن قوله مع التعرّيج معلما بالواو وأما قوله نعمتصداً
فليس من خاصية هذا الموضع بل لا يؤمر بالتفرّج المتفاحش في موضع ما ماله اليد اليمنى فيضمها على طرف الركبة
اليمنى كما ذكرنا في اليسرى وهو المراد من قوله فيضمها كذلك ولكن لا ينشر جميع أصابعه بل يقبض المختصر
والنصر ورسول المذمومة وفيما يفعل بالأجهام والوسطى ثلاثة أقوال أحدها أنه يقبض الوسطى مع النصر ورسول

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على غنذه اليسرى مسلم من حديث ابن عمر في حديث وفي الاوسط للطبراني كان اذا جلس في الصلاة للشهد نصب يديه على ركبتيه وللدارقطني وضع يده اليمنى على غنذه اليمنى والقم كفه اليسرى ركبته *

بدعاء والثاني هو الصحيح او الصواب لان قراءة القرآن في الصلاة في غير القيام مكروهة قال أصحابنا ولو قنت بالمتقول عن عمر رضي الله تعالى عنه كان حسنا وهو الدعاء الذي ذكره المصنف رواه البيهقي وغيره قال البيهقي هو صحيح عن عمر واختلف الرواة في لفظه والرواية التي أشار البيهقي إلى اختيارها رواية عطاء عن عبيدا الله بن عمر رضي الله عنهم قنت بعد الركوع قل «اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وأنصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أوليائك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من من يفجرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد وإليك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد ونخشى عذابك ونرجو رحمتك أن عذابك الجذبا لكفار ملحق» هذا انظر رواية البيهقي ورواه من طرق أخرى اخصر من هذا وفيه تقديم وتأخير وفيه أنه قنت قبل الركوع في صلاة الفجر قال البيهقي ومن روى عن عمر رضي الله عنه قوته بعد الركوع أكثر فقد رواه أبو رافع وعبيد بن عمير وأبو عمار النهدي وزيد بن وهب والعدد أولى بالحفظ من الواحد وفي حسن سياق عبيد بن عمير للحديث دلالة على حفظه وحفظ من حفظ عنه واقتصر البغوي في شرح السنة على الرواية الأولى وروى البيهقي بعض هذا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكن اسناده مرسل والله اعلم (وقوله) اللهم عذب كفرة أهل الكتاب إنما اقتصر على أهل الكتاب لأنهم الذين كانوا يقاتلون المسلمين في ذلك العصر وأما الآن فالتحار أن يقال عذب الكفرة ليعم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار فإن الحاجة إلى الدعاء على غيرهم أكثر والله اعلم قال أصحابنا يستحب الجمع بين قوت عمر رضي

الابهام مع المسبحة لما روى أن أبا حميد الساعدي وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أنه كان يفعل هكذا (١) والثاني أنه يخلق بين الابهام والوسطي لما روى عن وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هكذا (٢) وفي كيفية التحليق وجهان (أحدهما) أنه يضم آكلة الوسطي بين عقدتي الابهام (وأصحها)

(١) * (حديث) * أبي حميد الساعدي وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنه كان يقبض الوسطي مع المختصر وينصر ويرسل الابهام والمسبحة لا أصل له في حديث أبي حميد وفي عنه حديث ابن عمر عند مسلم ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثا وخمسين والمعروف في حديث أبي حميد وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه اليمنى السابعة رواه أبو داود والترمذي *

(٢) * (حديث) * وائل بن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلق بين الابهام والوسطي ابن ماجه والبيهقي بهذا في حديثه الطويل وأصله عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة *

الله عنه وبين ماسبق فان جمع بينهما فالاصح تأخير قنوت عمرو في وجه يستحب تقديمه وان اقتصر فليقتصر على الاول وانما يستحب الجمع بينهما اذا كان منفرداً او امام محصورين يرضون بالتطويل والله اعلم (الرابعة) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت فيه وجهان (الصحيح) المشهور وبه قطع المصنف والجمهور يستحب (والثاني) لا يجوز فان فعلها بطلت صلاته لانه قل ركننا الي غير موضعه قاله القاضي حسين وسكاه عنه البغوي وهو غلط صريح ودليل المذهب أن في رواية من حديث الحسن رضي الله تعالى عنه قال «علني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر قال اللهم اهدني فذكر الالفاظ الثمانية وقال في آخرها تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي» هذا لفظه في رواية النسائي بإسناد صحيح أو حسن *

(فرع) قال البغوي يكره إطالة القنوت كما يكره إطالة التشهد الاول قالوا تتركه قراءه قال قرآن فيه فان قرأ لم تبطل صلاته ويسجد للسجود (الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت فيه وجهان مشهوران (أحدهما) لا يستحب وهو اختيار المصنف والقفال والبغوي وحكمه امام الحرمين عن

انه يعلق بينهما برأسيهما والقول (الثالث) وهو الاصح انه يفضيها لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بالاصبع التي تلى الابهام» (١) وفي كيفية وضع الابهام على هذا القول وجهان (أحدهما) أنه يضعها على أصبعه الوسطى كانه عاقد ثلاثة وعشرين لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يضع ابهامه عند الوسطى» (٢) وأظهرهما انه يضعها بمجنب المسبحة كانه عاقد ثلاثة وخسين لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليمنى على ركبتة اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة» (٣) ثم قال ابن الصباغ وغيره كيفما فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة لان الاخبار قد وردت بها جميعاً وكانه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة

(١) (حديث) ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بالاصبع التي تلى الابهام مسلم في صحيحه بهذا والطبراني في الاوسط كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبتيه ثم يرفع أصبعه السبابة التي تلى الابهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة كما هي

(٢) (حديث) ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يضع ابهامه عند الوسطى مسلم به في حديثه بلقط كان يضع ابهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبتة : (تنبيه) لفظ مسلم وغيره في هذا الحديث على أصبعه والمصنف اوردته بلقط عند أصبعه وبينها فرق لطيف *

(٣) «حديث» ابن عمران انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليمنى على ركبتة اليمنى وعقد ثلاثاً وخسين وأشار بالسبابة مسلم وصورتها أن يجمل الابهام معترضة تحت المسبحة *

كثيرين من الاصحاب و اشاروا الي ترجيحه واجتجوا بان الدعاء في الصلاة لا ترفع له اليد كدعاء السجود والشهد (والثاني) يستحب وهذا هو الصحيح عند الاصحاب وفي الدليل وهو اختيار ابي زيد المروزي امام طريقة اصحابنا الخراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه وفي المنهاج والشيخ ابي محمد وابن الصباغ والمتولي والغزالي والشيخ نصر المقدسي في كتبه ثلاث الانتخاب والتهديب والسكافي وآخرين قال صاحب البيان وهو قول اكثر اصحابنا واختاره من اصحابنا الجامعيين الفقه والحديث الامام الحافظ ابوبكر البيهقي واحتج له البيهقي بما رواه اسناد له صحيح أو حسن عن أنس رضي الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا رضي الله تعالى عنهم قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة يرفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلهم » قال البيهقي رحمه الله تعالى ولأن عدداً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم رفعوا أيديهم في القنوت ثم روى عن أبي رافع قال « صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت بعد الركوع ورفع يديه وجهر بالدعاء » قال البيهقي هذا عن عمر صحيح وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد في ضعف وروى عن ابن مـهـود وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما في قنوت الوتر وأما مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء فإن قلنا لا يرفع اليدين لم يشرع المسح بلا خلاف وإن قلنا يرفع فوجهان (أشهرهما) أنه يستحب ومن قطع به القاضي ابو الطيب والشيخ ابو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر في كتبه والغزالي

هكذا ومرة هكذا وعلى الاقوال كلها فيستحب له أن يرفع مسبحته في كلمة الشهادة إذا بلغ حمزة الاله خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يرفعها « لئلا مسبقة » انه كان يشير بالسبابة وهل يحركها عند الرفع فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى عن وائل رضي الله عنه قال « ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعه فرأيت يحر كها » (١) (وأصحها) لا لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحر كها ولا يجاوز بصره » (٢) (وقوله في الكتاب ويقبض الخنصر والبنصر والوسطى ان أراد بالقبض هنا القدر الذي يشارك فيه الوسطى والخنصر والبنصر وهو ترك البسط والارسال فهذا لا خلاف فيه وان أراد أنه يصنع بالوسطى ما يصنع بالخنصر والبنصر فهذا تنازع فيه قول التحليق فاعرفه وأما التعبير عن الخلاف المذكور بالاوجه فأنما اقتدى فيه بامام الحرمين

- (١) * (حديث) * وائل بن حجر انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال ثم رفع أصبعه فرأيت يحر كها يدعو بها ابن خزيمة والبيهقي بهذا اللفظ وقال البيهقي يحتمل ان يكون مراده بالتحريك الاشارة بها لا تكبر بتحريكها حتى لا يمارض *
- (٢) * (حديث) * ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحر كها ولا يجاوز بصره اشارته احمد وابو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه واصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره اشارته *

وصاحب البيان (والثاني) لا يمسح وهذا هو الصحيح محه البيهقي والراقي وآخرون من المحققين قال البيهقي لست أحفظ في مسح الوجه هنا عن أحد من السلف شيئا وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة فأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبر ولا أثر ولا قياس فالاولى أن لا يفعله ويقصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحها بالوجه في الصلاة ثم روى بإسناده حديثا من سنن أبي داود عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله يطون كفوفكم ولا تمألوها بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم» قال أبو داود روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها وأما هذا حديثه وهو ضعيف أيضا ثم روى البيهقي عن علي الباشاني قال سألت عبد الله يعني ابن المبارك عن الذي إذا دعا مسح وجهه قال لم أجده ثبتا قال علي ولم أره يفعل ذلك قال وكان عبد الله يقنت بعد الركوع في الوتر وكان يرفع يديه هذا آخر كلام البيهقي في كتاب السنن وله رسالة مشهورة كتبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جعلها مسح وجهه بعد القنوت وبسط الكلام في ذلك وأما حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يمسحها حتى يمسح بها وجهه» رواه الترمذي وقال حديث غريب انفرد به حماد ابن عيسى وحماد هذا ضعيف وذكر الشيخ عبدالحق هذا الحديث في كتابه الاحكام وقال الترمذي وهو حديث صحيح وغلط في قوله أن الترمذي قال هو حديث صحيح وأما قال غريب والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه (الصحيح) يستحب رفع يديه دون مسح الوجه (والثاني) لا يستحب (والثالث) يستحب وأما غير الوجه من الصدر وغيره فاتفق أصحابنا على أنه لا يستحب بل قال ابن الصباغ وغيره هو مكروه والله أعلم (السادسة) إذا قنت الامام في الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وحكاها جماعة من العراقيين ومنهم صاحب الحاوي (أحدهما) لا يجهر كالشهادة وكسائر الدعوات (وأصحها) يستحب الجهر وبه قطع أكثر العراقيين ويحتج له بالحديث الذي سند كره ان شاء الله تعالى قريبا عن صحيح البخاري في قنوت التازلة وبالقياس على ما لو سأل الرحمة أو استعاذ من العذاب في أثناء القراءة فإن المأموم يوافق في السؤال ولا يؤمن وبهذا استدلل المتولي وأما المنفرد فيسر به بلا خلاف صرح به الماوردي واليعقوبي وغيرهما وأما المأموم فإن قلنا لا يجهر الامام قنت وأسر وإن قلنا يجهر الامام فإن كان يسمح الامام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أصحها) يؤمن على دعاء الامام ولا يقنت وبهذا قطع المنصف والأكثرون (والثاني) يتخير بين التأمين والقنوت فإن قلنا يؤمن فوجهان (أحدهما) يؤمن في الجميع (وأصحها)

وعامة الاصحاب حكوه أقوالا منصوبة للشافعي رضي الله عنه معزية إلى كتبه (وقوله) يرسلها هو القول الاول والتحقيق (الثاني) والذي ذكره آخرنا أحد الوجهين على القول الثالث (وقوله) ثم يرفع

وبه قطع الاكثرون يؤمن في الكلمات الخمس التي هي دعاء وأما الثناء وهو قوله فانك تقضي ولا يقضى عليك الي آخره فيشاركه في قوله أو بسكت والمشاركة أولى لانه ثناء وذ كر لا يليق فيه التأمين وإن كان لا يسم الامام بعده أو غيره وقتلنا لو ممم لأن فمننا وجهان (أصحهما) قنت (والثاني) يؤمن وهما كالوجين في استجاب قراءة السورة إذا لم يسع قراءة الامام هذا كله في الصبح وفيما إذا قنت في الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان وأما إذا قنت في باقي المكوبات حيث قلنا به فقال الرافعي كلام الغزالي يقتضي انه يسر به في السريات وفي جهره به في الجهرات الوجان قال واطلاق غيره يقتضي طرد الخلاف في الجميع قال وحديث قنوت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين قتل القراء رضى الله عنهم يقتضي أنه كان يجرهم به في جميع الصلوات هذا كلام الرافعي والصحيح أو الصواب استحباب الجهر في البخاري في تفسير قول الله تعالى (ليس لك من الامر شيء) عن أبي هريرة رضى الله عنه «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جهر بالقنوت في قنوت النازلة» وفي الجهر بالقنوت أحاديث كثيرة صحيحة سند كرها إن شاء الله تعالى قريبا في فرع مذاهب العلماء في القنوت واحتج المصنف والاصحاب في استحباب تأمين المأموم علي قنوت الامام بحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال «قنت رسول الله شهرا متابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة يدعو علي أحياء من بني سليم علي رعل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه» رواه أبو داود بإسناد حسن وأصح (السابعة) في الفاظ الفصل (القنوت) في اللغة لمعان (منها) الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا ويطلق علي الدعاء بخير وشر يقال قنتله وقنت عليه (قولا) قنت شهرا يدعو اعلينهم ثم تركه معناه قنت شهرا يدعو علي الكفار الذين قتلوا أصحابه القراء بئر معونة بفتح الميم وبالنون (وقوله) ثم تركه فيه قولان للشافعي رحمه الله حكاه البيهقي (أحدهما) ترك القنوت في غير الصبح (والثاني) ترك الدعاء عليهم ولعنهم وأما الدعاء في الصبح فلم يتركه (قوله) لا ينزل من البيت هو بفتح الياء وكسر الذال (قوله) ونخلع من يفجر كأي ترك من يعصيك ويلحد في صفاتك هو بفتح الياء وضم الجيم (قوله) واليك نسعي ونخده هو بفتح النون وكسر الفاء أي نسارع الي طاعتك وأصل الخدة العمل والخدمة (قوله) ان عذابك الجلد هو بكسر الجيم أي الحق ولم تقع هذه اللفظة في المذهب (قوله) ملحق الأشهر فيه كسر الحاء رواه البيهقي عن أبي عمرو بن العلاء وهو قول الاصمعي وأبي عبيدة والاكثرين من أهل اللغة وحكي ابن قتيبة وآخرون فيه

معل بالحاء (وقوله) عند قوله الا الله يجوز أن يعلم بالواو لان ابا القاسم السرخي حكى وجهين في كيفية الإشارة بالمسبحة (أصحهما) أنه يشير بها وقت التشهد وهو الذي ذكره الجمهور (والثاني) أنه يشير بها في جميع التشهد *

الفتح فمن افتتح فعناه إن شاء الله الحق بهم ومن كسر معناه لحق كما يقال أينبت الزرع بمعنى نبت (قوله) وأصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم (قوله) واف بين قلوبهم أي أجمعها علي الخير (قوله) الحكمة هي كل مانع التيسير (قوله) وأوزعهم أي ألهبهم (قوله) واجعلنا منهم أي من هذه صفته (قوله) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة والمراد بالاستنصار الدعاء بالنصر علي الكفار (قوله) لما روى الحسن ابن علي هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وريحاته اختلف في وقت ولادته والاصح أنه في نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة وتوفي بالمدينة ودفن بالبقيع سنة تسع وأربعين وقيل سنة خمسين وقيل إحدى وخمسين ومناقبه كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما رضى الله تعالى عنه (وأما أبو رافع) الذي روى عنه في الكتاب قنوت عمر رضى الله تعالى عنه فهو أبو رافع الصائغ واسمه تقيع - بضم النون - من كبار التابعين وأخبارهم بكى حين اعتق وقال كلن لي أجران فذهب أحدهما *

قال (أما التشهد الاخير فواجب (ح) والصلاة علي الرسول عليه السلام واجبة (ح) وعلي الآل قولان وهل تسن الصلاة علي الرسول في الاول قولان) *

العود للتشهد الاخير والتشهد فيه واجبان خلافا لابي حنيفة حيث قال اتعود بقدر التشهد واجب ولا يجب قراءة التشهد فيه ولمالك حيث قال لا يجب لاهذا ولا ذاك. نأان ابن مسعود رضى الله عنه قال «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام علي الله قبل عبادته السلام علي جبريل» (١) الي آخره دل علي انه قد فرض ثم التشهد الاخير انما يكون لصلاة لما تشهد أول وقد تكون الصلاة بحيث لا يشرع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة فحكم حكم التشهد الاخير في ذات التشهدين والعبارة الجامعة أن يقال: التشهد الذي يعقبه التحلل عن الصلاة واجب ونجيب الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الواجب خلافا لابي حنيفة ومالك «لنا ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة الا بظهور والصلاة علي» (٢) وهل تجب الصلاة علي الآل فيه قولان

(١) «حديث» ابن مسعود كما يقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام علي الله قبل عبادته السلام علي جبريل الحديث وفيه ولكن قولوا التحيات الدارقطني والبيهقي من حديثه بنامه وصحاه وأصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله قبل أن يفرض علينا واستدل به علي فرضية التشهد الاخير لقوله قبل أن يفرض ولقوله قولوا ويوب عليه النسائي ايجاب التشهد وساقه من طريق سفيان عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن ابن مسعود قال ابن عبد البر في الاستذكار تردد ابن عيينة بقوله قبل أن يفرض *

(٢) «حديث» عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله صلاة إلا بظهور والصلاة علي الدارقطني

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح: مذهبتنا أنه يستحب القنوت فيها سواء نزلت نازلة أو لم تنزل وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم وعن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم رواه البيهقي بإسناد صحيح وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ومالك وداود وقال عبد الله بن مسعود وإسحاق بن عمار وسفيان الثوري وأحمد لا قنوت في الصبح قال أحمد إلا الإمام فيقنت إذا بعث الحيوش وقال إسحاق يقنت للنازلة خاصة واحتج لم يحدث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو علي أحياء من العرب ثم تركه » رواه البخاري ومسلم وفي صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاته شهراً يدعو لفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم » وعن سعد بن طارق قال « قلت لأبي يا بني إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يقنتون في الفجر فقال أي بني فحدث » رواه الترمذي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء من صلاته » وعن أبي محمد قال صليت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الصبح فلم يقنت قلت له ألا أراك قنت فقال ما حفظه عن أحد من أصحابنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما « القنوت في الصبح بدعة » وعن أم سلمة « عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن القنوت في الصبح » رواه البيهقي واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححه وعن نص علي بن محمد الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ورواه الدارقطني

وبعضهم يقول وجهاً (أحدها) نجب لظاهر ما روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال « قولوا

والبيهقي عن مسروق عنها وفيه عمرو بن شمر وهو متروك رواه عن جابر الجعفي وهو ضعيف واختلف عليه فيه فقليل عنه عن أبي جعفر عن أبي مسعود رواه الدارقطني أيضاً ولهما وللحاكم عن سهل بن سعد في حديث لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وإسناده ضعيف وأقوى من هذا حديث فضالة بن عبيد سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل على النبي ﷺ فقال عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يديع أما شاء رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم : وروى الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلي آل محمد كما صليت وباركت وترجت علي إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد رجاله ثقات إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه *

في جميع الصلوات وقال الطحاوي لم يقل أحد من العلماء بالقنوت في غير الصبح من المكتوبات غير الشافعي قال الشيخ أبو حامد هذا غلط منه بل قد قننت علي رضي الله عنه بصفتين ودليلنا علي من خاتنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت شهر أقتل القراء رضي الله عنهم » وقد سبقت جملة من هذه الأحاديث وباقها مشهور في الصحيح *

(فرع) في مذهبي في عمل القنوت: قد ذكرنا أن مذهبنا محل به بدرج الرأس من الركوع وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم حكمة ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس قال ابن المنذر وروينا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن موسى الأشعري والبراء وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنهم وبهذا قال مالك وإسحق وحكي ابن المنذر التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب السخيتاني وأحمد وقد جاءت الأحاديث بالأميرين في الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت بعد الركوع » وعن ابن سيرين قال « قلت لأنس قننت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصبح قال نعم بعد الركوع يسيراً » رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت شهراً بعد الركوع في النجر يدعوا على بني عصة » رواه البخاري ومسلم وعن عاصم قال « سألت أنسا عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلانا أخبرني أنك

مبنية علي التخفيف روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان في التشهد الأول كن يجلس علي الرضف » (١) وهي الحجارة المحمة وذلك يشعر بأنه ما كان يطول بالصلوة الدعاء (وأصحها) ويروي عن مالك أنها تسن لأنها ذكر يجب في الجلسة الأخيرة فيسن في الأولى كالتشهد وأما الصلاة فيه علي الآل فتنبني علي إيجابها في التشهد الأخير إن أوجبناها في استحبابها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإن لم نوجبها وهو الأصح فلا نستحبها في الأول وإذا قلنا لأنس

يجلس سعد بن عبادة فقال بشير بن سعد امرأ الله أن نسلم عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا : وفي الباب عن أبي سعيد رواه البخاري : وعن طلحة رواه النسائي : وعن سهل ابن سعد رواه الطبراني وزيد بن خارجة رواه أحمد والنسائي وفيه أيضاً عن بريدة ورويف بن ثابت وجابر وابن عباس والتميم بن أبي عياش أوردها المستغفري في الدعوات *

(١) * (حديث) * كان رسول الله ﷺ في الركعتين الأولين كأنه علي الرضف الشافعي وأحمد والأربعة والحاكم من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو متقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً

انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً
رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا
وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فنزل الله تعالى ليس لك من الامر شيء رواه
البخارى وعن حفاف بن ايماء رضى الله عنه قال «ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه
فقال غفار غفر الله لها وأسلم سالها الله وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بنى لحيان والعن رجلا
وذكران ثم خر ساجدا» رواه . لم قال البيهقى وروى عن عاصم الاحول عن أنس انه افتى بالقنوت
بعد الركوع ثم ذكرنا باسناده عن عاصم عن أنس قال «انما قنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
شهراً فقلت كيف القنوت قال بعد الركوع» قال البيهقى فقد أخبرنا أن القنوت المطلق المعتاد بعد
الركوع قال وقوله انما قنت شهراً يريد به اللعن قل البيهقى ورواة القنوت بعد الركوع كانوا يحفظ
فهو اولي وعلي هذا درج الخلفاء الرشدون رضى الله عنهم فى شهر الروايات عنهم واكثرها والله أعلم *
(فرع) فى مذاهبهم فى رفع اليدين فى القنوت: قد سبق أن الصحيح فى مذهبن عند الاكثرين
استجابته وهو المختار قال ابن المنذر وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضى الله
تعالى عنهم قال وبه قال احمد واسحاق وأصحاب الراى قال وكان يزيد ابن أبى مرجم ومالك
والاوزاعي لا يرون ذلك وقد سبق دليل الجميع والله أعلم *

(فرع) فى استجاب رفع اليدين فى الدعاء خارج الصلاة وبيان جملة من الاحاديث الواردة فيه: اعلم انه
مستحب لما سئله عن ان شاء الله تعالى عن أنس رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استنق ورفع
يديهما فى السماء قرعة فثار سحب امثال الجبال ثم لم ينزل من منبره حتى رأيت المطر يتحادر
من لحيته » رواه البخارى ومسلم وروى بمعناه عن أنس من طرق كثيرة وفى رواية للبخارى

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الاول فصلى عليه كان ناقلا للركن الي غير موضعه وفى بطلان
الصلاة به كلام يأتى فى باب سجود السهو وكذا اذا قلنا لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فى

قال لا رواه مسلم وغيره : وروى ابن ابى شيبه من طريق تميم بن سلمة كان ابو بكر اذا جلس
فى الركعتين كانه على الرضف اسناده صحيح : وعن ابن عمر نحوه قال ابن دقيق العيد المختار ان
يدعو فى التشهد الاول كما يدعو فى التشهد الاخير لمعوم الحديث الصحيح اذا تشهد احدكم
فليتمود بالله من اربع وتقبل يانه فى الصحيح عن ابى هريرة . بلفظ اذا فرغ احدكم من التشهد
الاخير فليتمود : وروى احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس فى وسط الصلاة وفى آخرها على وركة اليسرى التحيات الى
قوله عبده ورسوله قال ثم ان كان فى وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده وان كان فى آخره
دعا بعد تشهده بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم *

« فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ورفع الناس أيديهم مع رسول صلى الله عليه وسلم يدعون فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا فما زلنا بمطر حتى كانت الجمعة الاخرى وذكر تمام الحديث » وبغت رفع اليدين في الاستسقاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة من الصحابة غير أنس وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وعن أبي عثمان الهندي عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حي كريم سخي اذا رفع الرجل يديه اليه أن يردهما صغراً خائبين » رواه أبو داود وقال حديث حسن (والصفر) بكسر الصاد الخالي وعن انس رضي الله تعالى عنه في قصة القراء الذين قتلوا قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوه » رواه البيهقي باسناد صحيح حسن وقد سبق وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في حديثها الطويل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في الليل الى البقيع للدعاء لاهل البقيع والاستغفار لهم قالت « أتى البقيع فقام فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انحرف قال أن جبريل عليه السلام أتاني فقال إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع وتستغفر لهم » رواه مسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي المشركين وهم الف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول اللهم انجز لي ما وعدتني اللهم آت ما وعدتني فما زال يهتف بربه ماذا يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » رواه مسلم (قوله) يهتف بفتح أوله وكسر التاء الممثلة فوقه يقال هتف يهتف اذا رفع صوته بالدعاء وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يرى الجرة مبع حصية يكبر علي أثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يستقبل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل وقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي جرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه البخاري وعن انس رضي الله عنه قال « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير بكرة وقد خرجوا بالمساحي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خير » رواه البخاري في آخر علامات النبوة من

الفتنوت وهكذا الحكم اذا أوجبت الصلاة على الآل في الاخير ولم نستحبها في الاول فأتينا بها وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وفيه وجه أن كل مسلم آله •

قال (ثم أكل التشهد مشهور وأقوله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهو القدر المتكرر في جميع الروايات واوجز ابن مريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى عباد

صحيحه وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « لما فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خيبر بعث أبا عامر على جيش الي اوطاس وذكر الحديث وان أبا عامر رضي الله عنه استشهد فقال لابي موسى يا ابن أخي امرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل له استغفر لي ومات أبو عامر قال أبو موسى فرجعت الي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال اللهم اغفر لعبدك أبي عامر ورأيت يابض إبطيه ثم قال اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس قتلوا ولي فاستغفر فقال اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وادخله يوم القيامة مدخلا كريما » رواه البخاري مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الرجل يبطل السفر أشعث أغبر يد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربهم حرام فاني يستجاب لذلك » رواه مسلم وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذهب الي بني عمرو بن عوف ليصالح بينهم فحانت الصلاة فمؤذون الي أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال أنصلي بالناس فأقيم فقال نعم قال فبني بهم أبو بكر رضي الله تعالى عنه فجاهد رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتي وقف في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت فالتفت أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أتيت مكانك فرفع أبو بكر يديه رضي الله عنه فحمد الله تعالى علي ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت « رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو رافعا يديه يقول انما انا بشر فلا تعاقبني أيما رجل من المؤمنين أذيت أو شتمته فلا تعاقبني فيه » وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال « استقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القيلة وحيا ورفع يديه وقال اللهم اهد أو ساءأت بهم » وعن جابر رضي الله تعالى عنه « ان الطفيل بن عمرو قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل لك في حصن حصين ومنعة وذكر الحديث في هجر نسم صاحب له وان صاحب مرض فخرج فخرج يديه فات فرآه الطفيل في المنام فقال ما فعل الله بك فقال غفر لي بهجرتي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما شأن يديك قال قيل لن يصلح منك ما فندت من نفسك فقصها الطفيل علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اللهم وليديه فاغفر »

الله الصالحين أشهدان لا إله الا الله وان محمداً رسوله *

السلام في أكمل التشهد ثم في اقله: أما أكله فاختار الشافعي رضي الله عنه ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما (١) وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) « حديث » ابن عباس في التشهد مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه من طريق طاوس عنه قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الحديث *

رفع يديه » وعن علي رضي الله تعالى عنه « قال جاءت امرأة الوليد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تشكو إليه زوجها أنه يضربها فقال اذهبي إليهم فقول له كيت وكيت إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فذهبت ثم عادت فقالت إنه عادي يضربني فقال اذهبي فقول له كيت وكيت فقالت يا بضر بني فرجع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إليه وسلم يده فقال اللهم عليك الوليد » وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « رأيت رسولا صلى الله عليه وسلم رافعا يديه حتى بدا ضبعاه يدعو لعمود عيمان رضي الله تعالى عنه » وعن محمد بن إبراهيم التيمي قال « أخبرني من رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله هكذا روى الشافعي رضي الله عنه (١) وروى غيره السلام عليك السلام علينا بأثبات الالف واللام وهما صحيحان ولا فرق (٢) وحكى في النهاية عن بعضهم أن الأصل اثبات الالف واللام وقال أبو حنيفة وأحمد الأفضل ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » (٣) وقال مالك الأفضل أن يتشهدا عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس علي المنبر وهو «التحيات لله الزا كيت الله الطيبات

(١) (قوله) ووقع في رواية الشافعي تنكير السلام في الموضعين هو كذلك وكذا هو عند الترمذي أيضاً *

(٢) (قوله) وروى غيره تمر يفهماهما صحيحان التمر يف رواية مسلم وأحمد وروايتي الدارقطني وفي صحيح ابن حبان تعريف الأول وتنكير الثاني وعكسه الطبراني *

(قوله) لم يرد التشهد بمخالف الصلوات ولا الطيبات بخلاف باقيها هو كما قال وسنسوق الأحاديث الواردة فيه جميعاً إن شاء الله تعالى وهو يرد على الشيخ عبي الدين في شرح المذهب في نقله عن الشافعي فإنه قال قال الشافعي والاصحاب يتعين لفظ الصلوات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف غيرها ثم وقع في رواية ضعيفة للدارقطني من حديث ابن عمر بإسقاط الصلوات وأثبت الزا كيات بدلها *

(٣) * (حديث) * ابن مسعود في التشهد متفق علي صحته وثبوته وأكثر الروايات فيه بصرف السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني سلام عليك بالتنكير أيضاً قال الترمذي هو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ثم روى بسنده عن خصيف أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وقال البزار أصح حديث في التشهد عند حديث ابن مسعود روى عنه من نيف وعشرين طريقاً ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالاً ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد والطرق قال مسلم إنما اجتمع الناس علي تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد

عليه وسلم يدعو عند أحجار الزيت باسماً كفيه « وعن أبي عثمان قال « كان عمر رضي الله تعالى عنه يرفع يديه في القنوت » وعن الأسود أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « كان يرفع يديه في القنوت » هذه الأحاديث من حديث عائشة إنما أنا بشر فلا تماقبي إلى آخرها رواها البخاري في كتاب رفع اليدين بأسانيد صحيحة ثم قال في آخرها هذه الأحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته وفيما ذكرته كفاية والمقصود أن يعلم أن من ادعى حصر المواضع التي وردت الأحاديث بالرفع فيها فهو غلط غلطاً فاحشاً والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره (١) كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه ووجه اختيار الشافعي رضي الله عنه يستوى في الخلاف على أن الأمر فيه قريب فإن الفضيلة تتأدى بجميع ذلك ثم جمهور الأصحاب على أنه لا يقدم التسمية لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان أول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله (٢) وعن أبي علي الطبري وغيره من أصحابنا أن الأفضل أن يقول

اخلف أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي حديث ابن مسعود أصبح ما روى في التشهد : وروى الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن أبيه قال ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود وقال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس في التشهد قال لما رآه وأسا وسمعت عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فاخذت به غير منف لمن يأخذ بشيء مما صح ورجح غيره تشهد ابن مسعود بما تقدم ويكون رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة بخلاف غيره *

(١) «حديث» عمر في التشهد مالك والشافعي عنه عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن ابن عبد الله سمع عمر يعلم الناس التشهد على المنبر يقول قولوا التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله الحديث ورواه الحاكم والبيهقي ورواه من طريق أخرى عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر فذكره وأوله بسم الله خير الأسماء وهذه الرواية منقطعة وفي رواية للبيهقي تقديم الشهادتين على كلمتي السلام ومعظم الروايات على خلافه وقال الدارقطني في الملل لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن ابن أبي أويس عن مالك مرفوعاً وهو وهم *

(٢) «حديث» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول ما يكلم به عند القعدة التحيات لله أبو داود والدارقطني والطبراني من حديث مجاهد عن ابن عمر ولفظه التحيات لله الصلوات لطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته الحديث وادرج الطبراني وبركاته في قس الخبر واختلف في وقفه ورضه كما سذكره بعد ورواه قاسم بن أصبغ من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر كان يعلمنا التشهد كما يعلم المكتب السورة من القرآن الولدان فذكر نحو هذا الحديث وفي حديث أبي موسى عند مسلم إذا جلستم مكان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله *

والفرض مما ذكرنا أربعة عشر النية وتكبيره الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى يطمئن فيه والرفع من الركوع حتى يعتدل والسجود حتى يطمئن والجلوس بين السجدين حتى يطمئن والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه والتسليمه الاولى وثنية الخروج وترتيب انما لها على ما ذكرنا والسنن خمس وثلاثون رفع اليدين في تكبيره الاحرام والركوع والرفع من الركوع ووضع اليدين على الشمال والنظر الى موضع السجود ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى

بسم الله وبالله التحيات ويروى بسم الله خير الاسماء نقل عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض اصحابنا أن الأفضل أن يقول التحيات للمباركات الزاكيات والصلوات والطيبات (١) ليكون آتيا بما اشتملت عليه الروايات كلها: وأما الأقل فالتقول عن نص الشافعي رضي الله عنه أن أقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هكذا روى أصحابنا المراقبون وتابعهم القاضى الرويانى وكذا صاحب التهذيب إلا أنه نقل وأشهد أن محمداً رسول الله وأسقط الصيدلاني في نقل نصه كلمة وبركاته وجعل صيغة الشهادة الثانية وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا هو الذى أورده في الكتاب وحكاية القاضى بن كعب فاذا حصل الخلاف في المنقول عن الشافعي رضى الله عنه في ثلاث مواضع (أحدها) في كلمة وبركاته (والثاني) في كلمة وأشهد في الكرة الثانية (والثالث) في لفظ الله في الشهادة الثانية فمنهم من اكتفى بقوله رسول الله ثم تلاوا عن ابن سريج في الأقل طريقة أخرى وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله هذا ما ذكره في الكتاب ورواه طائفة وأسقط بعضهم لفظ الله في الثاني واكتفى بأن يقول أيها النبي وعلي عباد الله الصالحين وأسقط بعضهم لفظ الصالحين ويحكي هذا عن الحلبي ووجه ذلك بأن لفظ العباد مع الإضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) ونظائره فاستغنى بالإضافة عنه ثم قال الأئمة كأن الشافعي رضى الله عنه اعتبر

(١) (حديث) * جابر في أول التشهد بسم الله خير الاسماء كذا وقع فيه والمعروف في حديث جابر كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات وفي آخره أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار كذا روى النسائي وابن ماجه والترمذى في العلل والحاكم ورجاله ثقات إلا أن ابن أبي الزبير عن راويه عن أبي الزبير أخطأ في استاده وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير فقال عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال حزة الكنانى قوله عن جابر خطأ ولا أعلم أحداً قال في التشهد بسم الله وبالله إلا ابن علقمة قال الدارقطني ليس بالقوى خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد وقال يعقوب بن شيبة فيه ضعف وقال الترمذى سألت البخارى عنه فقال خطأ وقال الترمذى وهو غير

تكبيرة الاحرام والتسميع والتحميد في الرض من الركوع والتسبيح في الركوع والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع ومد الظهر والعنق فيه والبداءة بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الانف في السجود ومجاناة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود واقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة ووضع اليد على الارض عند القيام والتورك في آخر الصلاة والاقتراش في سائر الجلسات ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة والاشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة والشهد الاول والصلاة على رسول الله ﷺ فيه والصلاة على آله في تشهد الاخير والدعاء في آخر الصلاة والقنوت في الصبح والتسليم الثانية ونية السلام على الحاضرين *

في حد الاقل ماركه مكرراً في جميع الروايات ولم يكن تابعا لغيره وما انفردت به الروايات أو كان تابعا لغيره جوز حذفه وابن سريج نظر إلى المعنى وجوز حذف ما يتغير به المعنى واكتفى بذكر السلام عن الرحمة والبركة وقال بدخولها فيه: وقوله في الكتاب وهو القدر المتكرر في جميع الروايات وأوجز ابن سريج بالمعنى اشارة إلى هذا الكلام لكن لم يتعرض إلا للتكرار في جميع الروايات ولا بد من التعرض لوصف الاخير وهو أن لا يكون تابعا لغيره وإلا فالصلوات والطلبات متكررة في جميع الروايات وقد جوز حذفها واعلم أن ما ذكره الاصحاب من اعتبار التكرار وعدم التبعية أن جلوه ضابطا لحد الاقل فذلك وإن علوا حد الاقل به فبه إشكال لأن التكرار في الروايات يشعر بأنه لا بد من القدر المتكرر فلما انه مجزئ فلا من الجائز أن يكون المجزئ هذا القدر مع ما انفردت به كل رواية؛ ولك أن تعلم قوله في طريقة الشافعي رضى الله عنه وأشهد في السكرة الثانية بالواو وكذا كلمة لسلام لثاني والصالحين في طريقة ابن سريج اشارة إلى ما سبق من الخلاف *

محفوظ وقال النسائي لا تمل احداً تابعه وهو لا بأس به لكن الحديث خطأ وقال البيهقي هو ضعيف وقال عبد الحق احسن حديث أبي الزبير ما ذكر فيه سماعه ولم يذكر السماع في هذا: (قلت) ليس اللة فيه من أبي الزبير قابو الزبير إنما حدث به عن طاووس وسعيد بن جبير لا عن جابر ولكن ابن بن تابل كأنه سلك الجادة فاختلأ وقد جمع أبو الشيخ ابن حبان الحافظ جزاً فيما رواه أبو الزبير عن غير جابر يثبت للناظر فيه أن جل رواية أبي الزبير إنما هي عن جابر وأورد الحاكم في المستدرک حديثاً ظاهره أن إيمان توبع عن أبي الزبير فقال حدثنا أبو علي الحافظ ثنا عبد الله بن قحطبة ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا معتمر ثنا أبي عن أبي الزبير به قال الحاكم سمعت أبا علي يوثق ابن قحطبة إلا أنه أخطأ فيه لأن المعتمر لم يسمه من أبيه إنما سمعه من إيمان أخيه وقال أبو محمد النيسابوري والشيخ في المذهب ذكر التسمية في التشهد غير صحيح والله اعلم: وأما اللفظ الذي ذكره الرافعي فهو في حديث ابن عمر عند ابن عدى في الكامل وابن حبان في الضملاء في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل التشهد بسم الله خير الاسماء وقد روى

﴿الشرح﴾ أما الفروض فهي على ما ذكر إلا أن نية الخروج من الصلاة فيها خلاف سبق وذكرنا هناك أن الأصح أنها سنن وليست بواجبة وضم ابن القاص والقفال إلى الفروض استقبال القبلة وهو ضعيف بل الصحيح الذي عليه الجمهور أن الاستقبال شرط لافرض وذكر جماعة أن نية الصلاة شرط لافرض والصحيح الذي عليه الأكثر أن نية الفرض وقد سبقت المسألة في موضعها مبسطة وذكر الغزالي في البسيط وجين في أن السجدة الثانية تركن مستقل كالركوع أمر كركن متكرر كالركوع في الركعة الثانية قال والصحيح الأول لأنه يفضل بينها وبين السجدة الأولى ركن قال وهذا الخلاف

قال ﴿ويقول بعده اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ثم مابعده مسنون إلى قوله إنك حميد مجيد ثم الدعاء بعده مسنون وليختار كل من الدعاء أعجبه إليه﴾

التشهد من الصحابة أبو موسى الأشعري وابن عمر وعائشة وسمرة بن جندب وعلى وابن الزبير ومعاوية وسلمان وأبو حميد : وروى عن أبي بكر موقوفا كما روى عن عمر : حديث أبي موسى رواه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني وأوله فليكن من قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله : وحديث ابن عمر رواه أبو داود حدثنا نصر بن علي ثنا أبي ثنا شعبة عن أبي بشر سمعت مجاهداً يحدث عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في التشهد التحيات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ورواه الدارقطني عن ابن أبي داود عن نصر بن علي وقال اسناد صحيح وقد تابعه على رفعه ابن أبي عدي عن شعبة ووقفه غيره رواه ابن عدي عن أحمد بن المثنى عن نصر بن علي وغيره بعض القاطن ورواه الزبارة عن نصر بن علي أيضاً وقال رواه غير واحد عن ابن عمر ولا أعلم أحد رفعه عن شعبة إلا على بن نصر كذا قال وقول الدارقطني السابق يرد عليه وقال أبو طالب سألت أحمد عنه فأنكره وقال لأعرفه وقال يحيى بن معين كان شعبة يضيف حديث أبي بشر عن مجاهد وقال ما سمع منه شيئاً إنما رواه ابن عمر عن أبي بكر الصديق موقوفاً : وحديث عائشة رواه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي من حديث القاسم بن محمد قال شئني عائشة هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات والطيبات الحديث ووقفه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ورجح الدارقطني في الملل ووقفه ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية وفيه ابن اسحق وقد صرح بالتحديث لكن ضعفها البيهقي لخالفته من هو أحفظ منه قال وروى ثابت بن زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه التسمية وثابت ضعيف ورواه ثابت أيضاً عن نافع عن ابن عمر كما سبق وحديث سمرة رواه أبو داود ولفظه قولوا التحيات لله الطيبات والصلوات والملائكة ثم سلموا على النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا على قارئكم وعلى أنفسكم وإسناده ضعيف : وحديث علي رواه الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن عطاء حدثني الهندي سألت الحسن بن علي عن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال تسألني عن تشهد النبي فقلت حدثني بتشهد علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال التحيات لله والصلوات والطيبات والغادات والراجمات والراكيات والناعمات السابغات الطاهرات لله وإسناده ضعيف : قلت وله طريق أخرى عن

إنما هو في العبارة «وأما السنن فمنها هذه الخمس والثلاثون التي ذكرها وبقى منها سنن لم يذكرها المصنف هنا وقد ذكر هو كثيراً في موضعه فكانه استغنى بذلك عن ذكره هنا وكان ينبغي أن لا يستغنى به كما لم يستغن في هذه الخمس والثلاثين وإن كانت قد سقت في موضعها لزم مراده هنا حصرها وضبطها بالعدد فيما تركه تفريق أصابع يديه إذا رفعها وتفرقة على الركبة في الركوع ووضعها إلى القبلة

أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول اللهم صل على محمد ولو قال صلى الله على محمد أو صلى الله على رسولك جاز وفي وجه يجوز أن يقتصر على قوله صلى الله عليه وآله وسلم والكنانة ترجع إلى ذكر محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كلمة الشهادة وهذا نظر إلى المعنى وأقل الصلاة على آل آل أن يقول وآله ولنظ الكتاب يشعر بأنه يجب أن يقول وعلى آل محمد لأنه ذكر ذلك ثم حكى ما يبعده مسنون والاول هو الذي ذكره صاحب التهذيب وغيره والاولى أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد

على رواها ابن مردويه من طريق أبي اسحاق عن الحارث عنه ولم يرفعه وفيه من الزيادة ما طاب فهو لله وما خبت فلفظه: وحديث ابن الزبير رواه الطبراني في الكبير والاول من حديث ابن لهيعة عن الحارث بن زيد سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول أن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله وبالله خير الامماء التحيات لله الصلوات الطيبات أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدني هذا في الركعتين الاوليين قال الطبراني تفرد به ابن لهيعة: (قلت) وهو ضعيف ولا سيما وقد خالف: وحديث معاوية رواه الطبراني في الكبير وهو مثل حديث ابن مسعود واسناده حسن وحديث سلمان رواه الطبراني أيضاً واليزار وهو مثل حديث ابن مسعود لكن زاد الله بعد الطيبات وقال في آخره قلها في صلاتك ولا تزد فيها حرقاً ولا تنقص منها حرقاً واسناده ضعيف: وحديث أبي حميد رواه الطبراني ولكن زاد الزايات الله بعد الطيبات واسقط واو الطيبات واسناده ضعيف: وحديث أبي بكر الموقوف رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الفضل بن دكين عن سفيان عن زيد العمي عن أبي الصديق الايجي عن ابن عمر أن أبا بكر كان يعلمهم التشهد على المنبر كما يعلم الصبيان في المكتب التحيات لله والصلوات والطيبات فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء: (قلت) ورواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له من رواية أبي بكر مرفوعاً أيضاً واسناده حسن ومن رواية عمر أيضاً مرفوعاً واسناده ضعيف فيه اسحاق بن أبي قرة ومن حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن الزهري قال سألت حسينا عن تشهد على فقال هو تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فساقه ومن حديث طلحة بن عبيد الله واسناده حسن: ومن حديث انس واسناده صحيح: ومن حديث أبي هريرة واسناده صحيح أيضاً ومن حديث أبي سعيد واسناده أيضاً صحيح: ومن حديث الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي اوفى وفي اسانيدهم مقال وبعضها مقارب فجملة من رواه اربعة وعشرون صحابياً

في السجود وتوجيه أصابع رجله إلى القبلة في السجود وجعل يديه حذو منكبيه في السجود والاعتدال عليها في السجود والدعاء في السجود وجعل اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة والجهر بالتأمين والالتفات من التسليمتين يمينا وشمالا وغيرهما مما سبق وكثير من هذه المذكورات يقال استغنى لكونه وصفا لشيء ذكره هنا واستغنى بذكر الموصوف والله أعلم وقوله التسميع والتحميد في الرفع من الركوع كان ينبغي أن يقول التسميع في الرفع والتحميد في الاعتدال منه لأن التحميد لا يشرع في الرفع إنما يشرع إذا اعتدل وكانه اختصر واستغنى بذكره علي وجهه في موضعه *

وعلي آل محمد كما باركت علي إبراهيم وعلي آل إبراهيم انك حميد مجيد. روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فأمرهم بذلك (١) قال الصيلا في ومن الناس من يزيد وارحم محمدًا: وآل محمد كما رحمت علي إبراهيم وربما يقول كما ترحت علي إبراهيم قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير فصيح فإنه لا يقال ترحت عليه وإنما يقال رحمته وأما الترحم فيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن إطلاقه في حق الله تعالى ثم يستحب الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله وأن يدعو بما شاء من أمر الدنيا والآخرة خلافاً لما في حنيفة حيث قال لا يدعو إلا بما يشبه الفاظ القرآن والأدعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بما يشبه كلام الناس ومن أحببته من قال يجري الدعاء بما لا يطلب إلا من الله تعالى فاما إذا دعا بما يمكن أن يطلب من الآدميين بطلت صلاته: وقال أحمد إذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء ونحو ذلك فسدت صلاته * لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه في آخر حديث التشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال * ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو * (٢) برزى أنه قال * وليدع بعد ذلك بما شاء * والافضل أن يكون دعاؤه لامور الآخرة وما ورد في الخبر أحب من غيره ومن ذلك * اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله

(١) حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد النسائي والحاكم بهذا السبيل وأصله في الصحيحين وقد تقدمت الإشارة إليه

(٢) حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في آخر التشهد ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو وفي رواية فليدع بما شاء الرواية الأولى رواها البخاري في آخر التشهد ولفظه ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به واتفقا على الرواية الثانية فلفظه مسلم ثم يتخير من المسألة ما شاء ولفظه البخاري ثم يتخير من الثناء ما شاء وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة ثم يدعو لنفسه بما بدا له أسنده صحيح : وفي حديث ابن عباس عند مسلم فاما الركوع فظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم *

(فرع) قال اصحابنا للصلاة أركان وأباض وهيئات وشروط فالأركان هي الفروض التي ذكرها المصنف وتكملنا عليها والاباض ستة أحدها القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان والثاني القيام للقنوت والثالث التشهد الاول والرابع الجلوس له والخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اذا قلنا هي سنة والسادس الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين اذا قلنا هي سنة فيهما وقد سبق بيان كل ذلك في موضعه وأما الهيئات وهي السنة التي ليست اباضاً فكل ما يشري في الصلاة غير الأركان والاباض وأما الشروط فخمسة الطهارة عن الحدث والطهارة عن النجس واستقبال القبلة وستر العورة ومعرفة الوقت يقينا أو ظناً يستندو ضم الغوراني والغزالي

إلا أنت (١) وإيضاً اللهم اني اعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة الحيا والمات وفتنة المسيح الدجال (٢) وإيضاً اللهم اني اعوذ بك من المسأمة والمغرم (٣) اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم (٤) وقوله ثم الدعاء بعده مسنون أي في التشهد الاخير فاما في الاول فيكره بل لا يصلي على الأكل ايضاً على الصحيح كما سبق ويجوز ان يعلم قوله مسنون بالواو لانه يقتضي الاستحباب مطلقاً وقد ذكر الصيدلاني في طريقته أن المستحب للإمام أن يقتصر على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخفف على من خلفه فان دعا جعل دعاءه دون قنوت التشهد ولا يطول وأما المنفرد فلا بأس له بالتطويل هذا

(١) حديث) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من آخر ما يقول من التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني انت المقدم والمؤخر لا إله إلا أنت مسلم من حديث علي في حديث طويل لكن عنده من طريق اخرى وعند أبي داود انه كان يقول ذلك بعد التسليم *

(٢) حديث) اذا فرغ احدكم من التشهد فليتمود بالله من اربع من عذاب جهنم وعذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال وعوذ بك من فتنة الحيا والمات البخاري بشير تقييد بالتشهد وزاد النسائي ثم يدعو لنفسه بما بداله *

(٣) حديث) انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في آخر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة الحيا والمات اللهم اني اعوذ بك من المسأمة والمغرم متفق عليه من حديث عائشة *

(٤) حديث انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته فيقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم

متفق عليه من رواية عبد الله بن عمرو بن الماص عن أبي بكر الصديق انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه في صلاتي فقال قل اللهم فذكره وفي رواية لها عن عبد الله بن عمرو بن الماص ان ابا بكر قال فذكره ولم أر من جملة من قوله صلى الله عليه وسلم ولا من رواه بعد التشهد *

الى الشروط ترك الافعال في الصلاة وترك الكلام وترك الاكل والصواب ان هذه ليست بشروط وانما هي بطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك ولا تسمى شروطا لاني اصطلاح أهل الاصول ولا في اصطلاح الفقهاء وان أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازا لما اشار كتبها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله والله أعلم : قال المحققان من ترك ركنا أو شرطاً لم تصح صلاته الا في مواضع مخصوصة بعذر في بعض الشروط كفاقد السترة وان ترك غيرها محتمل وفاته الفضيلة سواء تركه عمداً أو سهواً السكن إن كان المترك من الابعاض سجد لله وهو الا فلا هذا مختصر القول في هذا وهو مبسوط في مواضعه وبالله التوفيق *

ما ذكره والظاهر الذي نقله الجمهور أنه يستحب للامام الدعاء كما يستحب لغيره ثم الاحب أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلامه لأنه تبع لها فان زاد لم يضر الا ان يكون اماماً فيكره له التطويل وقوله وليتخير معلم بالخاء والالف لما روينا ويجوز أن يعلم بالواو ايضاً لان امام الحرمين حكى في النهاية عن شيخه أنه كان يردد في مثل قوله اللهم ارزقني جارية صفتها كذا ويميل الى المنع منه وانه يبطل الصلاة *

قال (فرع العاجز عن التشهد يأتي بترجمته كتكبيره التحريم والعاجز عن الدعاء بالعربية لا يدعو بالعجمية بحال وفي سائر الاذكار هل يأتي بترجمتها بالعجمية في خلاف) *

لا يجوز لمن احسن التشهد بالعربية ان يعدل الي ترجمته كالتكبير وقراءة الفاتحة فان عجز آتى بترجمته كتكبيره الاحرام بخلاف القرآن لا يأتي بترجمته لان نظمه معجز كما سبق والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي الآل ان اوجبتاها كالتشهد واما ما عدا الواجبات من لفاظ المشروعة في الصلاة اذا عجز عنها بالعربية فقد قسمها المصنف قسمين (احدهما) الدعاء فنه من ان يدعوا بالعجمية مطلقاً (والثاني) سائر الاذكار كشاء الاستفتاح والقنوت وتكبيرات الانتقال وتسيحات الركوع والسجود فقد روى منها في الوسط ثلاثة أوجه (أحدها) ليس له أن يأتي بترجمتها لأنها مسنونة لضرورة الي الاتيان بها (والثاني) أنه يأتي بجمانيها وقيسها مقام العربية كالتكبير والتشهد (والثالث) ما يجبر تركه بالوجود يأتي بترجمته ومالا فلا وقضية هذه الطريقة المنع من أن يأتي بالترجمة عند القدرة على العربية بطريق الاولى ولم يجعل امام الحرمين الدعاء قسماً على اطلاقه لكن قال ليس المصلي أن يختار دعوة بالعجمية يدعو بها في صلاته وان كان له أن يدعو بغير الدعوات المأثورة بالعربية ثم حكى الوجوه الثلاثة في الاذكار المسنونة ويراها يشعر بالمنع من الذكر المختار كاللغة المختار وتطرد الوجوه في الدعاء المسنون كما في سائر الاذكار المسنونة ولا فرق وصرح سائر الاحباب بهذا الذي أشعر به كلامهم قالوا اذا عجز عن الاذكار العربية والادعية المسنونة هل يأتي بترجمتها فيه وجهاً (احدهما) لانه لا ضرورة اليها بخلاف الواجبات (واصحهما)

(فصل) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة (أحدها) يستحب دخوله فيها بنشاط واقبال عليها وإن يتدبر القراءة والاذكار ويرتلها وكذلك الدعاء ويراقب الله تعالى فيها ويسمع من الفكر في غير هذا حتى يفرغ منها ويستحضر مالمكنه من الخشوع والخضوع بظاها وباطنه قال الله تعالى (قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) روى البيهقي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال الخشوع في القلب وأن تلين جانبك للمرء المسلم وإن لا تلتفت في صلاتك . وعن جماعة من السلف الخشوع السكون فيها وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم الخيل الشمس ذات التومب والتفار . وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة » رواه مسلم : وعن عمرو بن عبسة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل ذكر فضل الوضوء وفي آخره أن قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل وفرغ قلبه لله إلا انصرف من خطيبته كهيئة يوم ولدته

نعم ليحوز فضلها ولو أحسن العربية فهل يجوز له أن يأتي بالترجمة فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز كما في التكبير والتشهد ولو فصل تبطل الصلاة ذكر في التهذيب هذين الوجهين فيما إذا دعا بالعجبة مع القدرة على العربية وإطلاقها في بعض التعاليف في جميع الأذكار إذا عرفت ذلك فقوله والعاجز عن الدعاء لا يدعو بالعجبة بحال إن أراد به الدعاء المحترق الذي لم يؤثر كما ذكره إمام الحرمين فلا يلزم منه المنع من أن يأتي العاجز بترجمة الدعاء المسنون بعد التشهد جزما بل يجري فيه الخلاف المذكور في سائر الأذكار وإن أراد به مطلق الدعاء في الفرق بين الدعاء المسنون وبين التيسيح المسنون ولم ينم من ترجمة أحدهما جزما وبجمل ترجمة الآخر على الخلاف ويلزم على ذلك أن لا يأتي بترجمة اللهم اغفر لي وارحمني في الجلوس بين السجدين وظاهر انطه الاحتمال الثاني ولذلك اعلم بالواو إشارة إلى الوجه المحجوز لترجمة مع القدرة على العربية فإنه أولى بتجوزها عند العجز ويجوز أن يعلم بالحال أيضا لأن إباحة الترجمة بيجوز ترجمة القرآن وإن كان قادراً على نظمه فترجمة الدعاء عند العجز أولى بأن يجوزها واعلم أنه إذا حمل كلامه على الحمل الثاني أشبه أن يكون هو منفرداً بقل الفرق بين الدعاء وغيره والله اعلم ﴿

قال ﴿ الركن السابع السلام وهو واجب ولا يقوم (ح) مقامه ضد : الصلاة واقفه أن يقول السلام عليكم ولو قال سلام عليكم فوجهان وفي اشتراط نية الخروج وجهان وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (ح) في الجديدم الالتفات من الجانبين بحيث ترى خداه ومع نية السلام علي من علي جانبيه من الجن والإنس والملائكة والنفوس ينوي الرد علي إمامه بسلامه ﴿

أمه «رواه مسلم: وعن عثمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ما من امرئ مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها

﴿ لما وصف السلام بكونه ركنا فلم يقل وهو واجب لما ضره لان ركن الصلاة لابد وان يكون واجبا واذا ذكرها فينبغي أن يلما بالهاء وكذلك قوله ولا يقوم مقامه اضداد الصلاة لان عند أبي حنيفة لو أتى بما ينافي الصلاة اختيارا من حديث أو كلام خرج به عن الصلاة وقام مقام السلام قال ولو كان ناسيا فلا يخرج به من الصلاة ولا تبطل صلاته لكن يتوضأ ويبنى ولو وقع ذلك من غير اختياره كاقضاء مدة المسح وروية التيمم الماء في الصلاة تبطل صلاته: لنا قوله صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» (١) جعل التحليل بالتسليم فوجب أن لا يحصل بغيره ثم القول في أقل السلام وأكله: أما الأقل فهو أن يقول السلام عليكم ولا بد من هنا النظم لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كان يسلم وهو كاف لانه تسليم وقد قال صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» ولو قال سلام عليكم فوجان (أحدهما) أنه لا يجزئه لانه قص الالف واللام فاشبه ما لو قال سلام عليكم من غير تبين وأظهرها أنه يجزئه ويقوم التثنية مقام الالف واللام فكفى التشديد يجزئه السلام وسلام ولو قال السلام عليكم فقد سبق حكمه في فصل التكرير ولا يجزئه قوله السلام عليكم ولا سلام عليكم ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم ومالا يجزئ. فيبطل الصلاة اذا قاله عمدا سوى قوله السلام عليهم فانه دعاء لا علي وجه الخطاب وهل يجب أن ينوي الخروج من الصلاة بسلامه فيه وجان (أحدهما) نعم وبه قال ابن سريج وابن القاص ويحكي عن ظاهر نصه في البويطلي لانه ذكر واجب في إحدى طرفي الصلاة فتجب فيه النية كالتكبير ولان نظم السلام يناقض الصلاة في وصفه من حيث هو خطاب الآدميين ولهذا سلم قصداً في الصلاة بطلت صلاته فاذا لم يقترب به نية صارفة الى قصد التحلل كان مناقضا (والثاني) لا يجب وبه قال أبو حفص بن الوكيل وأبو الحسين بن القطان ووجه القياس علي سائر العبادات لا يجب فيها نية الخروج لان النية تليق بالانقضاء دون الترك وهذا هو الاصح عند الثقات واختيار معظم المتأخرين وحملوا نصه على الاستحباب (فان قلنا) تنجب نية الخروج فلا تحتاج الي تعيين الصلاة عند الخروج بخلاف حالة الشروع فان الخروج لا يكون الا عن المشروع فيه ولو أعين غير ما هو فيه عمدا بطلت صلاته علي هذا الوجه ولو سهي سجد للسهو وسلم ثانيا من النية بخلاف ما اذا قال لا تنجب نية الخروج فانه لا يضر الخطأ في التعيين وعلي وجه الوجوب ينبغي أن ينوي الخروج مقترنا بالتسليم الاولي فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته ولو نوى الخروج

(١) «حديث» تحليلها التسليم تقدم في أول الباب من حديث علي عند الترمذي وغيره: ومن حديث أبي سعيد عند الحاكم وغيره وله علة ذكرها ابن عدي والدارقطني: ومن حديث عبد الله بن زيد عند الدارقطني وهو ضعيف: ومن حديث ابن عباس عند الطبراني وأصح الرامي في الامالي بحديث عائشة الصحيح وكان يتم الصلاة بالتسليم مع قوله صلوا كما رأيتموني أصلي «حديث» أنه ﷺ كان يقول السلام عليكم يأتي في الذي بعده.»

من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم وعن أبي اليسر - جئنا المشاة تحت يال بين المهمة - وأمه كتب بن عمرو وهو آخر من توفي من أهل بدر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «منكم من يصلي الصلاة كاملة ومنكم من يصلي النصف والثل والربع والحس حتى بلغ العشر» رواه النسائي بإسناد صحيح وروى النسائي أيضا نحوه أو مثله عن عمار بن ياسر رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده أيضا صحيح وقد ذكر البيهقي اختلاف الرواة فيه وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن مجاهد قل كان ابن الزبير رضى الله عنها إذا قام

قبل السلام بطلت صلاته أيضا ولو نوى قبله الخروج عنده فقد قال في النهاية لا تبطل صلاته بهذا ولكنه لا يكفي بل يأتي بالنية مع السلام ويجب على المصلي أن يوقع السلام في حال القعود إذا قدر عليه وما الأكل فهو أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يزيد علي مرة واحدة الجايد أنه يستحب أن يقوله للمصلي مرتين لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله» (١) ويحكى عن القديم قولان (أحدهما) أن المستحب تسليمة واحدة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه (والثاني) أن غير الإمام يعلم تسليمة واحدة ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كثرة حول المجد لقط فيستحب أن يعلم تسليمين ليحصل الإبلان وإن قلوا لقط ثم يقتصر على تسليمة واحدة فإن قلنا يقتصر على تسليمة واحدة لجعل تلقاء وجهه كإحدى عن عائشة رضى الله عنها (٢) وإن قلنا بالصحيح وهو أنه يعلم تسليمين فالمستحب أن يلتفت في الأولى عن يمينه وفي الأخرى عن شماله وينبغي أن يبتدئ بهما مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يكون اقتضاؤها مع تمام الالتفات وكل يلتفت قال الشافعي رضى الله عنه في المختصر حتى يرى خداه وحكي الشارحون أن الأصحاب اختلفوا في معناه (منهم) من قل معناه حتى يرى خداه من كل جانب ومنهم من قال حتى يرى من كل جانب خداه وهو الصحيح لما روى أن

(١) «حديث» ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله. الأربعة والدارقطني وابن حبان واللفظ لأحدى روايات النسائي والدارقطني وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي معمر أن أميرا كان كان بمكة يعلم تسليمين فقال عبد الله بن مسعود أنى علمها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقال المقييل والأسانيد صحاح فاجبة في حديث ابن مسعود في تسليمين ولا يصح في تسليمة واحدة شيء *

(٢) «حديث» عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم تسليمة واحدة التزمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني وقال في المال رضى عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقه عليه : وقال عقبه قال

في الصلاة كأنه قد حدث أن أبا بكر رضي الله عنه قل كذلك قال فكان يقال ذلك الخشوع في الصلاة
والاحاديث والامار في المسألة كثيرة مشهورة والله اعلم (المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في الام أرى في
كل حال للامام أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه من
يشغل لسانه قد بلغ أن يؤدي ما عليه وكذلك أرى له في خفض ورفع أن يتمكن ليدركه الكبير
والضعيف والفقير وإن لم يفعل وفعل باخف الاشياء كرهت ذلك له ولا موجود للسبب عليه هذا
نصه وافق الاصحاب عليه وهذه المسألة باب صلاة الجماعة أليق لكن لما تعلق بهذا الباب وهنا

النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر » (١) ثم المصلي ان كان اماما فيستحب له
أن ينوي بالتسليم الاولى السلام علي من علي يمينه من الملائكة وعلى الجن والانس وبالثانية السلام
علي من علي يساره منهم والمأموم ينوي مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان علي يمين
الامام ينوي بالتسليم الثانية الرد على الامام وان كان علي يساره ينوي بالتسليم الاولى وان كان
في محاذاته ينوي بياهما شاه وهو في التسليم الاولى أحب ويحسن أن ينوي بعض المأمومين الرد على

الوليد فقلت زهير البلخي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم اخبرني يحيى بن سعيد الانصاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتيان ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي
والبزار وابو حاتم وقال في المرفوع انه منكر : وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا وقال الحاكم
رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة موقوفا وهذا سند صحيح ورواه بقي
ابن غنم في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة به مرفوعا وعاصم عندي هو ابن
ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم انه ابن سليمان الاحول والله أعلم : وروى ابن حبان في
صحيحه وابو العباس السراج في مسنده عن عائشة من وجه آخر شيئا من هذا اخراجا من طريق
زرارة بن اوفي عن سعد بن هشام عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اوتر اوتر
بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي
التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس الحديث واسناده
على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع انه اخرج حديث زهير بن محمد عن هشام كما قدمناه *
(١) (حديث) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله
حتى يرى بياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر النسائي من
حديث ابن مسعود وقد تقدم ورواه احمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم : وفي الباب عن سعد بن
ابي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد وحذيفة وعدي بن عميرة وطلق بن
علي والمغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ووائل بن حجر وسمقوب ابن الحصين وابي رمة
وجابر بن سمرة : فحديث سعد رواه مسلم والبزار والدارقطني وابن حبان : قال البزار روى
عن سعد من غير وجه : وحديث عمار رواه ابن ماجه والدارقطني : وحديث البراء رواه ابن

ذكرها الشافعي رحمه الله وسنعيدها مبسوطة بفروعها هناك ان شاء الله تعالى (الثالثة) قال صاحب التهذيب يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض ومعرفة اعمالها قال فان جهل فرضية أصل الصلاة أو علم أن بعض الصلاة فريضة ولم يعلم فريضة الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته وكذا إذا لم يعرف فرضية الوضوء أما إذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم أركانها فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يعتقد جميع أفعالها سنة (والثاني) أن يعتقد بعض أفعالها فرضاً وبعضها سنة ولا يميز الفرض من السنة فلا تصح صلاته في هذين الحالتين إلا بخلاف هكذا صرح به القاضي حـ بن وصاحبه المتولي والبعوي (الثالث) أن يعتقد جميع أفعالها فرضاً وفوجهاً حكاهما قاضي حسين والبعوي (أحدها) لا تصح صلاته لأنه ترك معرفة ذلك

البعض روى عن سمرة قال «امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن بنوى بعضنا على بعض» (١) وقال علي رضي الله عنه (٢) «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً

أبي شيبه في مصنفه والدرلقطني : وحديث سهل بن سعد رواه أحمد وفيه ابن لهيعة : وحديث حذيفة رواه ابن ماجه وحديث عدى بن عبيدة رواه ابن ماجه واستاده حسن وحديث طلق ابن علي رواه أحمد والطبراني وفيه ملازم ان عمرو . وحديث المغيرة رواه المصمري في اليوم والليلة والطبراني وفي استاده نظرو . وحديث واثلة ابن الاسقع رواه الشافعي عن ابن ابي يحيى عن اسحق بن ابي فروة عن عبد الوهاب بن نجت عن واثلة واستاده ضعيف : وحديث وائل بن حجر رواه ابو داود والطبراني من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه ولم يسمع منه : وحديث يعقوب بن الحصين رواه ابو نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . وحديث ابي رمة رواه الطبراني وابن منده وفي استاده نظرو . وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم في حديث في آخره وأما يكتفي احدكم ان يضع يده على نحره ثم يسلم على اخيه من عن يمينه وشماله (تنبيه) وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركاته وهي عند ابن ماجه ايضاً وهي عند ابي داود ايضاً في حديث وائل بن حجر نيتحب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث

(١) * (حديث) * سمرة بن جندب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن بنوى بعضنا بعضاً ابو داود والحاكم بلغظ ان زود على الامام وان نحاب وان يسلم بعضنا على بعض ورواه ابن ماجه والبخاري ولفظ ان نسلم على أنفسنا وان يسلم بعضنا على بعض زاد البخاري في الصلاة واستاده حسن وعند ابي داود من وجه آخر عن سمرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في وسط الصلاة او حين انقضاءها فابدؤا قبل السلام فقولوا التحيات الطيبات والصلوات والملايك لله ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئك وعلى انفسكم لكنه ضعيف لما فيه من الجاهل

(٢) * (حديث) * على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر ارباً وقبل المصير ار ما يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والتبيين ومن تيمهم من المؤمنين احمد

وحى واجبة (وأصحها) تصح وبه قطع المتولي لانه ليس فيه أكثر من أن يأتى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر قال البغوى فان لم تصح صلاته في صحة وضوئه في هذه الحالة وجهان هكذا ذكر هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامى وغيره وقال النزالى في الفتاوى العامى الذى لا يميز فرائض صلاته من سنتها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بما هو فرض فان نوى التنفل به لم يعتد به ولو غفل عن التفصيل فنية الجملة في الابتداء كفية هذا كلام النزالى وهو الصحيح الذى يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أجزأه من الأعراب وغيرهم هذا التمييز ولا أمر بإعادة صلاة من لا يعل هذا والله أعلم قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ويلزم المكلف ان يعلم القراءة والتشهد وتكبيرة الاحرام وصفة الصلاة كلها فان لم يتعلم حكمه ماسبق فيمن

وبعدها اربعا وقبل العصر اربعا يفضل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن معهم من المؤمنين «وأما المنفرد فينوي بهما السلام على من علي جانبيه من الملائكة وكل منهم ينوى بالتسليم الاولى الخروج من الصلاة أيضا ان لم نوجها قوله في الكتاب مرتين ينبغي أن يعلم باليه لان المنقول عن مالك أن الاختيار للامام والمنفرد للاقتصار على تسليمة واحدة وأما المأموم فيسلم تسليمتين وروى عنه استحباب الاقتصار على التسليمة الواحدة مطلقا وقال احمد في اصح الروايتين التسليمتان جميعا واجبتان مطلقا فيجوز ان يعلم قوله مرتين بالالف لان عنده ليس ذلك من حد الكمال ويجوز ان يعلم به قوله واقله السلام عليكم ايضا وقوله بحيث يرى خداه اراد به المعنى الثانى الصحيح على ما صرح به في الوسيط فليكن مرقوما بالواو للوجه الاول *

قال ﴿ خاتمة لانتزاع في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفاتمة على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء فان تذكر فاتمة وهو في المؤداة اتم الي هو فيها ثم اشتغل باقضاء ﴾ اذا قانت الفريضة وجب قضاؤها «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها» (١) امر بالمنذور بالقضاء ويلزم مثله في حق غير المنذور بطريق الاولى وينبغي ان يقضى على الفور بحفاظة على الصلاة وتنزلة الذمة وهل يجب ذلك فيه كلام أخرناه الى كتاب الحج لان صاحب الكتاب أورد المسألة ثم اذا قضى فاتمة الليل بالليل جهر فيها واذا قضى فاتمة النهار بالنهار لم يجهر فيها وان قضى فاتمة الليل بالنهار وبالعكس فالاعتبار بوقت القضاء في اصح الوجهين ووقت الاداء

والترمذى والبخارى والنسائى من حديث عاصم بن ضمرة عنه في اثناء الحديث : قال البخارى لا نعرفه إلا من حديث عاصم وقال الترمذى كان ابن المبارك يضيف هذا الحديث

(١) «حديث» من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها تقدم في تميم *

كلها وللأصابع أحوال في الصلاة سبق يانها في فصل تكبيرة الاحرام وسبق أن في الصلاة الرباعية اثنتين وعشرين تكبيرة وفي الثلاثية سبع عشرة وفي الثانية إحدى عشرة وان في الصلاة التي تزيد على ركعتين أربع جلسات الجلسة بين سجدتين وللإستراحة وللتشهدتين يتورك في الآخرة ويقترش في الباقي وأنه يتصور في المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق (الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في المختصر ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضم بعضها إلى بعض وأن تلتصق بطنها بفخذيها في السجود كما ستر ما يكون واجب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة وأن تكشف جلبابها وتجايفه راكعة وساجدة لثلاث تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها وأن نالها شيء في صلاتها صفقت هذا نصه قال أصحابنا المرأة كالرجل في أركان الصلاة وشروطها وأبعادها

الترتيب في قضاة الفوائت ما لم يدخل في حد التكرار بان لا يزيد على صلوات يوم وليلة فان زادت جاز التكرار وكذا لو كان عليه فائتة ودخل وقت الحاضرة ان دخلنا مع ما بينها في حد التكرار لم يجب إعادة الترتيب^١ والا وجب الترتيب ولم يجز تقديم الحاضرة مع تذكر الفائتة إلا ان يخشى فوت الحاضرة فله تقديمها وان تذكرها في خلال صلاة الوقت بطلت ان وسع الوقت فيقضي الفائتة ثم يعيد صلاة الوقت وان كان الوقت ضيقا فلا تبطل وان تذكرها بعد ما فرغ من صلاة الوقت فقد مضت على الصحة ويستغل بقضاء الفائتة ومذهب مالك يقرب من هذا لكن قل عنه انه يستحب اذا تذكر الفائتة في خلال الحاضرة ان يتمها ثم يقضي الفائتة ثم يعيد الحاضرة ونقل ايضا أنه اذا تذكرها بعد الفراغ من الحاضرة فعليه قضاء الفائتة وإعادة الحاضرة ولا يجعل التسليان

«حديث» على أنه فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمين على الشمال تحت النحر الدارقطني من طريق عقبة بن ظهير عنه والحاكم من حديث عقبة بن صهبان عنه وروى ابو داود واحمد من طريق ابي جحيفة ان علياً قال السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة وفيه عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي وهو متروك واختلف عليه فيه مع ذلك : وقد روى عن ابن عباس مثل التفسير المحكي عن علي : اخرج به البيهقي *

(قوله) و يروى ان جبريل كذلك فسر له رسول الله ﷺ الحاكم في تفسير سورة الكوثر من المستدرك من حديث الاصمغني بن نباته عن علي لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ لجبريل ما هذه الحجرية قال انها ليست بتخيره ولكن يامرك اذا أحرمت بالصلاة ان ترفع يديك اذا كبرت واذا ركعت واذا رقت رأسك قائما صلاتنا وصلاة الملائكة ورواه البيهقي واسناده ضعيف جدا ولتهم به ابن حبان في الضعفاء اسراءيل ابن حاتم *

«حديث» أن عمر بن الخطاب نسي القراءة في صلاة المغرب فليل له في ذلك فقال كيف

وأما الهيات المستونيات فهي كالرجل في معظمها وتخالفه فيما ذكره الشافعي ويخالف النساء الرجال في صلاة الجماعة في أشياء (أحدها) لأنما كدفي حقن كئنا كدعا في حق الرجال (الثاني) هف امامتهن وسطهن (الثالث) هف واحدهن خلف الرجل لا يجنبه بخلاف الرجل (الرابع) إذا صلين صفو قاعم الرجال فأخر صفوقهن أفضل من أولها وستأتي هذه المسائل بدلائها وروعا بمبسوطه في صلاة الجماعة وموقف الامام والمأموم ان شاء الله تعالى. وأما صفة قعودها في صلاتها فكصفة قعود الرجل في جميع أحوالها

عندنا في سقوط الترتيب وقال احمد يجب الترتيب في قضاء الفوائت وان كثرت حتى لو تذكر
قائمة ولم يعد ا حتى طالت المدة وهو يأتي بصلوات الوقت فعليه قضاء تلك القائمة واعادة جميع
ما صلي بعدها قال ولو تذكر قائمة وهو في الحاضرة يجب عليه اتمامها وقضاء القائمة واعادة الحاضرة
اذا عرفت ذلك لم يخف عليك اعلام قوله لانه ترتيب في قضاء الفوائت بعلامتهم جميعا وكذا اعلام
قوله آمم التي هو فيها بالخاء لانها تبطل عنده وبالميم لاننا نفي بقولنا آمم انه يجب عليه الاتمام ومالك
لا يوجب ولا حاجة الى اعلامه بالالف وقوله لكن الاحب قديم القائمة على المادة الا اذا ضاق

كان الركوم والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة أن عمر فذكره وضعفه الشافعي بالرسال : وقال ابن عبد البر ليس هذا الاثر عند يحيى بن يحيى لأن مالكا طرحه في الآخر والصحيح عن عمر انه اعاد الصلاة : وروى البيهقي من طريقين موصولين عن عمر انه اعاد المغرب

(حديث) رفع اليدين في الفنون روى : عن ابن مسعود وعمر وعثمان : أما ابن مسعود فرواه ابن المنذر والبيهقي : وأما عمر فرواه البيهقي وغيره وهو في رفع اليدين للبخاري وأما عثمان فلم أره : وقال البيهقي روى أيضا عن أي هريرة

(قوله) * قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم أو ترجمت قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير صحيح في اللغة فانه لا يقال رحمت عليه وأما يقال رحمته وأما الترحم فقيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن إطلاقه في حق الله تعالى انتهى وقد سبقه الى انكار الترحم ابن عبد البر فقال في الاستذكار رويت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة وليس في شيء منها وارحم محمدا قال ولا احب لاحد ان يقوله وكذا قال النووي في الاذكار وغيره وليس كما قالوا وقد وردت هذه الزيادة في الخبر واذا صححت في الخبر صححت في اللغة : فقد روى البخاري في الادب المفرد من حديث ابن هريرة رضى عنه قال من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما رحمت على ابراهيم وآل ابراهيم شهدت له يوم القيامة بالشفاعة ورواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود رضى عنه اذا شهد احدكم في الصلاة فليلق اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد كما صليت وباركت

وقال صاحب الحاوى إذا صلت قاعدة جلست متربعة وهذا شاذ يخالف لنص الشافعى الذى ذكرناه ولما قاله الاصحاب انها كالرجل الا فيما استثناه الشافعى «واعلم أن الشافعى رحمه الله نص هنا على خفض صوتها وقد سبق فيه تفصيل وخلاف فى فصل القراءة وبالله التوفيق»

وقت الاراء أى فيجب تقديم المؤداة ولا يجوز تقديم الفاتحة وليس الغرض مجرد السلب الاحبية واعلم ان هذه المسائل لا اختصاص لها بباب صفة الصلاة لكن طرفاً منها مذكور فى المختصر فى أواخر هذا الباب فتبرك المصنف بترتيب المزني رحمه الله أو الشافعى رضي الله عنه وجعلها خاتمة الباب»

وترجمت على ابراهيم وآل ابراهيم المك حيد مجيد وفى اسناده راو لم يسم كما تقدم . وحديث على فيه رواه الحاكم فى علوم الحديث فى نوع المسلسل وفى اسناده عمرو بن خالد وهو كذاب وفيه عن ابن عباس رواه ابن جرير وفى اسناده أنو اسرائيل الملاوثى وهو ضعيف وما يشهد لجواز اطلاق الرحمة فى حقه صلى الله عليه وسلم حديث أبى هريرة عند البخارى فى قصة الاعرابى حيث قال اللهم ارحمنى ومحمد ولا ترحم منا أحدا فقال لقد تمحجرت واسما ولم ينكر عليه هذا الاطلاق

قال . صححه عني عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد النى الامي وعلى آله وصحابه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام الماهدين :-
وقد تم بعون الله ونسبيله طبع (الجزء الثالث) من كتابي المجموع للإمام أبي زكريا الحمي الدين النووى رضى الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للإمام المحقق الرافعى مع تخرىج أحاديثه المسمى تلخيص الخير لثلاث بقين من شهر رجب سنة أربع وأربعين وثلاثمائة والف بمطبعة « التضامن الاخوى » اصحابها (حافظ محمد داود) (بشارع كنف الزغاري بمطبعة الشجاع رقم ٨) . ويليهِ الجزء الرابع وأوله من المجموع والشرح الكبير باب شروط الصلاة (صلاة التطوع) والله الحمد والمنة



﴿ فهرست الجزء الثالث من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

للامام النووي رضي الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢	كتاب الصلاة . منهاها ثمة وشرعا
٣	واختلاف العلماء في اشتقاقها
١٠	اجماع الائمة على أن الصلوات الخمس فرض عين واختلافهم فيها عداها كالعيد وصلاة الجنائز
١٢	وجوب الصلاة على المسلم البالغ العاقل الطاهر
١٣	ويجب قضاء الصلاة على المرتد اذا أسلم ومذاهب العلماء في ذلك وعدم وجوبها على الكافر الاصل
١٤	فرع لا تصح من كافر أبصلي ولا مرتد حال ارتداده صلاة
١٥	فرع اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب اعادةها ومذاهب العلماء في ذلك
١٦	فرع اذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
١٧	عدم وجوب الصلاة على العبي والمجنون والمنسئ عليه ودليل ذلك
١٨	فرع في أن المنسئ عليه هل يلزمه القضاء أم لا وأقوال العلماء في ذلك
٢٤	فرع يجوز شرب الدواء المزيل للمقل للحاجة وعليه لا يلزمه قضاء الصلوات بعد الاقاقة
٢٥	فرعان يطلقان بالمسالة
٢٦	بيان ان الحائض والنفساء لا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع
٢٧	فرع لو سكر ثم جن ثم أفق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون وأقوال علماء
٢٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٢٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٣٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٤٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٥٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٦٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٧٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٨٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩١	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٢	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٤	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٥	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٦	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٧	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٩٩	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
١٠٠	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس

صفحة	صفحة
٤٥ فرع في ان صلاة الصبح من صلوات النهار	الي غسق الليل
واقوال العلماء في ذلك	٢٥ بيان اول وقت العصر وآخره والدليل على ذلك
٤٦ فرع لصلاة الصبح اسمان ويا نعمها	٢٧ فرع للعصر خمسة اوقات وقت فضيلة
٤٧ فرع لو صلى في الوقت وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته والدليل على ذلك	ووقت اخيار ووقت جواز لا كراهة الخ
٤٨ فرع في ان ايام الدجال تطول فما حكم الصلاة فيها	٢٨ فرع في بيان مذاهب العلماء في وقت الاخيار للعصر
بيان ان الصلاة تجب باول وقتها وجوباً موسماً ومذاهب العلماء في ذلك	بيان اول وقت المغرب
٤٩ فرع فيمن اراد تاخير الصلاة عن اول وقتها بعد دخوله هل يلزمه العزم على التعلل ام لا	٢٩ بيان ان المغرب ليس لها إلا وقت واحد واقوال العلماء في ذلك
٥١ الافضل التقديم في اول الوقت فيما سوى الظهر والعشاء والدليل على ذلك ومذاهب العلماء فيه ودليل كل	٣١ الجواب على حديث صلاة جبريل عليه السلام من ثلاثة اوجه
٥٤ فصل في ان تعجيل الظهر في غير شدة الحر افضل ومذاهب العلماء فيه	٣٣ فرع انكار الشيخ ابني حامد على الاصحاب قولهم هل للمغرب وقت او وقتان
٥٤ فصل تقديم العصر في اول الوقت افضل واقوال العلماء فيه	فرع كلام القاضي حسين في الاعتراض على قولهم للمغرب وقت واحد
٥٥ فصل تعجيل المغرب في اول وقتها افضل بالاجماع	٣٤ فرع في مذاهب العلماء في وقت المغرب ودليل كل
٥٥ فصل وللعلماء في تعجيل العشاء وتأخيرها مذاهب	٣٥ فرع في كراهية تسمية المغرب عشاء بيان اول وقت العشاء وآخره والدليل عليه
٥٨ فرع تحصل الفضيلة اول الوقت باحد ثلاثة اوجه	٣٧ ترجمة عبد الله بن عمر والصحابي الجليل
فروع ثلاثة تتعلق بالمواقيت	٣٨ اجماع الأئمة على ان وقت العشاء منفيب الشفق واختلافهم في الشفق وتحقيقه
٥٩ تاخير الظهر في شدة الحر افضل واقوال العلماء في ذلك باسبغ مما تقدم	٤٠ فرع للعشاء اربعة اوقات وبيانها
٦٠ الصلاة الوسطى وأكود الصلوات في المحافظة عليها واقوال العلماء فيه	٤١ فرع ان يملكان بالشفق استحباب عدم تسمية العشاء الاخره عتمة والدليل عليه
٦٢ جواز تاخير الصلاة الي آخر الوقت حيث تقع في الوقت	٤٢ فرع في مذاهب العلماء في الشفق وآخه وقت العشاء
٦٣ فرع في ان حديث اول الوقت رضوان	٤٣ بيان اول وقت الصبح وآخره ودليله
	٤٤ فرع في ان التفجر جبران وما يخلق بهما من الاحكام

صفحة	صفحة
٦٣	الله ضعيف
٦٤	لا يذرحاحد من اهل الفرض في تاخير الصلاة
٦٥	عن وقتها الا تأثم او تأس او مكروه او للجمع
٦٦	بمذر السفر او المنظر والدليل على ذلك
٦٧	اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت
٦٨	الحائض او افاق المجنون وبقي من وقت
٦٩	الصلاة قدر ركعتين لزمه فرض الوقت ودليله
٧٠	فرع في بيان من يسمي مذكورا عند الشافعية
٧١	فرع يجب على المذنب الظاهر بادراره ما تجب
٧٢	به العصر واقوال العلماء فيه
٧٣	حكم من ادرك جزءا من اول الوقت ثم طرأ
٧٤	المذرك المجنون والحائض وتفصيله بمسوطا
٧٥	فرع في ان قول المصنف سقط الوجوب
٧٦	بما جاز عن الامتناع
٧٧	لزوم القضاء على من وجب عليه الصلاة
٧٨	فلم يصل والدليل على ذلك
٧٩	فرع في ان صوم القامت من رمضان
٨٠	كالصلاة وتفصيل ذلك
٨١	فرع في مذاهب علماء الامصار في قضاء
٨٢	القوات
٨٣	فرع ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها
٨٤	ومذاهب العلماء في ذلك
٨٥	من نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه ان يصلي
٨٦	خمس صلوات
٨٧	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي اربعة
٨٨	١ في ان المؤذن الثقة العارف بالمواقيت
٨٩	هل يجوز اعتقاده في دخول الوقت فيه
٩٠	اربعة اوجه
٩١	في ان الديك الذي جربت اصاحبه يجوز
٩٢	اعتقاده
٩٣	باب الاذان والكلام عليه لغة وشرعا
٩٤	مشروعية الاذان
٩٥	بيان ان الاذان والاقامة مشروعة وان الصلوات
٩٦	الخمس والدليل على ذلك
٩٧	فرع في ان الاذان والاقامة لا يشترعان
٩٨	لتغير نكتوبات ومذاهب العلماء في ذلك
٩٩	اختلاف العلماء في افضلية الامامة على
١٠٠	الاذان او العكس ودليل كل وتحقيق المقام
١٠١	فرع اقوال علماء المذهب في ان الامام
١٠٢	يكراه ان يكون مؤذنا
١٠٣	مشروعية الفرقة في جماعة تنازعوا في الاذان
١٠٤	والدليل عليه
١٠٥	بيان ان الاذان والاقامة من فروض
١٠٦	الكفاية واقوال علماء المذهب في ذلك
١٠٧	فرع في مذاهب العلماء في الاذان والاقامة
١٠٨	هل يسن الاذان والاقامة للقوات فيه
١٠٩	ثلاثة اقوال في المذهب والدليل على ذلك
١١٠	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للقائمة
١١١	فرع في مشروعية الاذان للمنفرد في صحراء
١١٢	او بلد واقوال علماء المذهب فيه
١١٣	مشروعية الاذان والاقامة للاولى لمن جمع
١١٤	بين صلاتين والدليل عليه
١١٥	مشروعية الاذان قبل دخول الوقت للصباح
١١٦	فقط والدليل عليه
١١٧	فرع السنة ان يؤذن للصباح مرتان
١١٨	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للصباح وغيره
١١٩	بيان عدد كلمات الاذان والاقامة
١٢٠	والاحاديث الواردة في ذلك
١٢١	فرع في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان
١٢٢	فرع في مذاهب العلماء في التثويب
١٢٣	فرع في مذاهب علماء الامصار في الاقامة
١٢٤	واحدة كل
١٢٥	فرع في ان قوله حي على خير العمل
١٢٦	في الاذان لم يثبت

صفحة

صفحة

- ٩٨ لا يصح الاذان إلا من مسلم عاقل
١٠٠ مشروعية اذان الصبي المميز
١٠٠ حكم اذان المرأة للرجال واقوال العلماء فيه
١٠١ استحباب ان يكون المؤذن حراً بالغاً عادلاً
والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
١٠٢ ينبغي ان يكون المؤذن عارفاً بالمواقيت
استحباب أن لا يكون المؤذن صبياً
١٠٣ استحباب كون المؤذن على طهارة ودليله
١٠٤ مشروعية ان يلوى المؤذن عنقه يمينا وشمالا
بدون استدارة والدليل عليه
١٠٥ فرع في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة
١٠٥ استحباب الاذان على موضع عال ودليله
١٠٦ فرع في مذاهب العلماء في الالتفات في
الحيثين والاستدارة
١٠٨ السنة ان يحمل اصبعه في صاخي اذنيه
فرع لو أذن راكباً واقام الصلاة ركبا اجزاء
استحباب ان يقرئ في الاذان ويدرج
الاقامة والدليل على ذلك
١١٠ استحباب رفع الصوت في الاذان ودليله
١١٢ وجوب ترتيب الاذان كما ورد
١١٥ فرع في مذاهب العلماء في بطلان الاذان
بالسكلام
يستحب لمن سمع المؤذن ان يقول مثل
ما يقول إلا ما يقول في الحيثين والدليل عليه
١١٧ ويستحب متابعة السامع الاذان
١١٩ فرع اذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص
استحباب المتابعة بالاول ام لا
١١٩ فرع في مذاهب العلماء في المتابعة
١٢٠ فروع اربعة تتعلق بالاذان
المستحب ان يقدم بين الاذان والاقامة مقدار
ما ينتظر فيه الجماعة ودليله
١٢١ المستحب ان يكون المقيم هو المؤذن
- وادله ذلك واقوال العلماء فيه
١٢٢ يستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل
ما يقول إلا في الحيثين ودليل ذلك
١٢٣ استحباب ان يكون المؤذن للجماعة اثنين
والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب فيه
فرع اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر
أذنوا واحداً بعد واحد ودليله
١٢٤ فرع في اختلاف الاصحاب في الاذان
للجمعة
مشروعية استدعاء الامراء الى الصلاة
والدليل على ذلك
١٢٥ اجرة المؤذن تعطي من بيت المال اذا
لم يكن متطوعاً واقوال العلماء فيه
١٢٦ فرع في جواز الاستئجار على الاذان ثلاثة
اوجه ومذاهب علماء الاصحاب في ذلك
١٢٨ فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
باب طهارة البدن وما يصل فيه وع
تقسيم الطهارة الى نوعين
طهارة البدن عن النجاسة شرط في صحة
الصلاة والدليل على ذلك من الكتاب
والسنة
١٣٣ النجاسة ضربان وتفصيلهما
بيان حكم دم القمل والبراغيث والبق وغيره
فرع في مذاهب العلماء في الدماء
اذا كان على بدنه نجاسة غير مغفوع عنها
ولم يجد ما يسيلها به صلى واعاد لحرمة
الوقت
١٣٧ لوجبر عظمه بمطعم نجس فان لم يخف التلف
من قله لزمه قله
فرع في حكم مداواة الجرح بدواء نجس
وخياطته بخيط نجس
١٣٩ فرع لو حمل رجل على شرب محرم أو اكل

صفحة	صفحة
عمر عليه ان يتقايأه	١٣٩
فرع في حكم ما اذا قلعت سنة فردها موضعها	١٥٤٠
فرع قال الشافعي ولا تصل المرأة بشرها	١٥٤٠
شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال	١٥٤٠
وكلام الاصحاب في ذلك	١٥٥
فرع في مذاهب العلماء في حكم وصل المرأة	١٥٥
شعرها	١٥٥
١٤٢ طهارة الثوب الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة ودليله	١٥٧
١٤٣ فرع في مذاهب العلماء في من لم يجد إلا ثوبا نجساً	١٥٧
١٤٣ مسألة اثنان يتصلقان بالباب	١٥٨
١٤٤ مسائل تتعلق بشوب المصلى	١٥٨
١٤٦ فرع لو تلف احد الثوبين المشتهين قبل الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان	١٥٨
١٤٦ فرع في حكم ما لو اشتبه عليه ثوب طاهر بشوب نجس	١٥٩
١٤٧ فرع لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوبين او اثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة اخرى هل يجدد الاجتهاد فيه وجهان وتفصيلهما	١٥٩
١٤٨ حكم ما لو كان عليه ثوب طاهر وطرفة موضوع على نجاسة كالعمامة	١٥٩
١٤٨ حكم ما لو كان في وسطه جبل مشدود الى كلب صغير وتفصيله	١٦١
١٥٠ لو حمل حيواناً طاهراً في صلاة صح صلته والدليل عليه	١٦١
١٥١ طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة وهي سبعة مواضع ودليل ذلك	١٦٢
١٥٢ فان صلى على بساط عليه نجاسة غير معفو عنها لم تصح صلاته	١٦٣
١٥٣ ثلاثة مسائل تتعلق بالصلاة على الارض	١٦٤
النجاسة	١٦٥
النجاسة	١٦٥
١٥٥ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه او بدنه او موضع صلاته نجاسة غير معفو عنها نظر في ذلك	١٦٥
١٥٧ فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة نسيها او جهلها	١٦٥
١٥٧ منع الصلاة في المقبرة والحمام ودليله	١٦٥
١٥٧ فرع في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة	١٦٥
١٥٨ فرع تكره الصلاة في مزبلة وغيرها من النجاسات فوق حائل طاهر	١٦٥
١٥٨ تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة واقوال العلماء في ذلك	١٦٥
١٥٩ فرع في حكم نيش قبور الكفار لطلب المال المدفون معه ومذاهب العلماء في ذلك	١٦٥
١٥٩ حكم الصلاة في الحمام وحكمة النهي عنه	١٦٥
١٥٩ كراهية الصلاة في اعطان الابل وجوازها في مراح النمل والدليل على ذلك	١٦٥
١٦١ كراهية الصلاة في مأوى الشيطان ودليله	١٦٥
١٦٢ كراهية الصلاة في قارة الطريق ودليله	١٦٥
١٦٣ تحريم الصلاة في الارض المنصوبة بجمع عليه	١٦٥
١٦٤ فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثلاث	١٦٥
١٦٥ باب ستر المورة	١٦٥
١٦٥ ستر المورة واجب والدليل عليه من الكتاب والسنة	١٦٥
١٦٦ وجوب ستر المورة للصلاة ودليله	١٦٦
١٦٧ فرع في مذاهب العلماء في ستر المورة في الصلاة وهل هو شرط ام لا	١٦٦
عورة الرجل ما بين المرة والركبة والسرة والركبة ليست من المورة والدليل عليه	١٦٦

صفحة	صفحة
١٦٩	فرع في مذاهب العلماء في المورة من حيث
١٧٠	و يجب ستر المورة بما لا يصف لون البشرة
١٧١	كثوب رقيق
١٧٢	للمسحوب للمرأة أن تصلي في ثلاثة
١٧٣	اثواب و يانها
١٧٤	يستحب للرجل أن يصلي في ثوبين و يانها
١٧٥	الانزار بالازار الضيق والالتحاف بالواسم
١٧٦	والخالقة بين طرفي الثوب مشروع
١٧٧	كرامية اشتغال الصاء وهو ان يتخف بثوب
١٧٨	ثم يخرج يده من قبل صدره
١٧٩	كرامية الا سدال في الصلاة وغيره وتفصيل
١٨٠	ذلك واقوال علماء المذهب فيه
١٨١	كرامية صلاة الرجل وهو متلم ودليله
١٨٢	لا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير
١٨٣	ولا على ثوب حرير والدليل على ذلك
١٨٤	فرع في مذاهب علماء الامصار في الصلاة
١٨٥	في الثوب الحرير والمصبوب
١٨٦	اذا لم يجد ما يستر به المورة ووجد طيناً
١٨٧	فقيه وجهان
١٨٨	اذا وجد ما يستر به بعض المورة فقط
١٨٩	لزمه التستر به والدليل على ذلك
١٩٠	لو اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكني
١٩١	احدهما قدمت المرأة
١٩٢	اذا لم يجد شيئاً يستر به المورة صلى عريانا
١٩٣	ولا يترك القيام ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٤	اذا صلى عريانا ثم وجد السترة لم يلزمه الاعادة
١٩٥	مسائل تتعلق بالامامة
١٩٦	صححة صلاة المرأة جماعة وفرادى
١٩٧	استحباب من كان معه ثوب ان يسيره لمحتاج
١٩٨	اليه للصلاة
١٩٩	في مسائل خمسة تتعلق بالباب
٢٠٠	باب استقبال القبلة
٢٠١	استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة
٢٠٢	فرع في بيان أصل استقبال الكعبة
٢٠٣	لزم التوجه الي عين البيت اذا كان فيه
٢٠٤	جواز الصلاة داخل البيت
٢٠٥	فرع في قاعدة مهمة وهي أن المحافظة
٢٠٦	على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من
٢٠٧	المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة
٢٠٨	حكم الصلاة على سطح بيت الله العتيق
٢٠٩	اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها
٢١٠	فرع قال اصحابنا اذا صلى في مدينة الرسول
٢١١	فمحراب الرسول في حقه كالكعبة
٢١٢	فرع قال اصحابنا الا عمي يستند للمحراب
٢١٣	بمس اذا عرفه بالمس
٢١٤	اذا كان غائباً عن مكة ولم يعرف الدلائل
٢١٥	اجتهد في طلب القبلة
٢١٦	فرع في مذاهب العلماء في ذلك
٢١٧	فرع في تلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه و يانها
٢١٨	حكم من كان في أرض مكة وكان بينه
٢١٩	وبين البيت حائل أصلي كالجبل وكلام
٢٢٠	الاصحاب في ذلك
٢٢١	اذا اجتهد رجلان فاختلعا في جهة القبلة
٢٢٢	لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي احدهما
٢٢٣	خلف الآخر
٢٢٤	اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت
٢٢٥	صلاة أخرى هل يكني الاجتهاد الاول أم لا
٢٢٦	اذا اجتهد للصلاة الثانية فأداه الاجتهاد
٢٢٧	الى جهة اخرى صلى الصلاة الثانية الى
٢٢٨	الجهة الثانية ولا يلزمه الاعادة وفيه
٢٢٩	ثلاث مسائل
٢٣٠	فيا لوصلى ثم يتقن الخطأ هل يلزمه الاعادة
٢٣١	أم لا وكلام الاصحاب في ذلك

صفحة	صفحة
٢٢٦	فرع لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدوا ثم قامهم أحدهم ثم تغير اجتهد مأموم لزمه
٢٤٤	المقارنة ويحول الى الجهة الثانية
٢٤٨	هل تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية
٢٢٧	والبحث في ذلك
٢٢٩	حكم من يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم
٢٣٠	جواز ترك استقبال القبلة اذا اضطر كشدة
٢٣٧	خوف والصحاح القتال والدليل على ذلك
٢٥١	فما لو اراد الراكب في السفر نافلة هل يجوز الصلاة على ظهرها ويصحب عليه استقبال القبلة أم لا واقوال علماء المذهب في ذلك
٢٣٤	حكم الراكب في السفر قطاراً والبحث في ذلك
٢٣٥	حكم ما اذا صلى على الراحة متوجهاً الى مقصده فدخلت الى جهة اخرى
٢٣٦	فرع اذا انحرف المصل على الارض فوضاً أو خلا عن القبلة فظفر في ذلك
٢٣٧	جواز صلاة النافلة حيث توجه المسافر لما شئ
٢٣٨	فرع في مذاهب العلماء في صلاة المسافر النافلة ماشياً
٢٣٩	شروط لجواز التنفل راكباً وماشياً
٢٤٠	فرع لو دخل بلدأ في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة
٢٤١	في تنفل الحاضر اربعة أوجه
٢٤٢	فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
٢٤٣	فرع قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة
٢٤٤	فرع لو حضرت الصلاة المكتوبة وم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الارض الى القبلة اقطاعاً عن رفقته أو غير ذلك لم يجز له ترك الصلاة واخراجها
٢٤٤	عن وقتها
٢٤٥	المستحب ان يصل الى ستره أن يدنو منها والدليل على ذلك
٢٤٨	فرع لا يستتر بامرأة ولا حاية
٢٤٩	فرع المستتر في الستة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل ولا ضابط لمرضاها
٢٥١	استحباب أن يجلس الستة على حاجبه الايمن أو الايسر
٢٥٢	فرع التهي عن المرور والامر بالرفع انما هو اذا وجد الماء سبيلاً سواء
٢٥٣	فرع لا تكره الصلاة الى التائم وتكره الى المحدثين
٢٥٤	باب حفة الصلاة والا حادوث الواردة فيه
٢٥٥	فرع يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
٢٥٦	فرع لو شرع في تحية المسجد أو غيرها فشرع المؤذن في الإقامة قبل احرامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية ودليله
٢٥٧	فرع اذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم قامهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الإقامة
٢٥٨	القيام فرض في الصلاة المفروضة فقط والدليل على ذلك
٢٥٩	ترجمة عمران بن ابي نجييد
٢٥٨	فرع في مسائل تتعلق بالقيام
٢٦٠	احداها يشترط في القيام الاتصاف بأقوال اهل المذهب في ذلك
٢٦١	فرع في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء في حال القيام وادلة كل في ذلك
٢٦٢	المسألة الثانية لو قام على احدى رجله صحت صلاته مع الكراهة
٢٦٣	فرع في الترويح بين القدمين في القيام

صفحة

صفحة

- ٢٦٧ المسألة الثالثة تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود والدليل عليه
- ٢٦٢ المسألة الرابعة الواجب من التيسار قدر قراءة الفاتحة ولا يجب مازاد والواجب من الركوع والمعجود قدر أدنى طائفة
- ٢٧٥ المسألة الخامسة لو جلس للفسخة رقيب رقب العدو قدر كته الصلاة الخ
- المسألة السادسة يجوز قل النافلة قاعداً مع القدرة على القيام بالاجماع
- ٢٧٦ بيان أن النية فرض من فروض الصلاة والدليل على ذلك وتحمل النية بالقلب دون اللسان
- ٢٧٧ يجب أن تكون النية مقارنة للتكبير
- ٢٧٨ وجوب تعيين النية
- ٢٧٩ اختلاف اصحاب المذهب في اشتراط أمور في الصلاة
- ٢٨٠ بيان أن العبادات ثلاثة أضرب قال اصحابنا التوافق ضربان وبيان ذلك
- ٢٩١ فما اذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط أم لا وهو في الصلاة
- ٢٨٢ قال اصحابنا العبادات في قطع النية على أضرب وبيانها
- ٢٨٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة
- ٢٨٦ بيان ان من دخل في فريضة ثم صرف نية الى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ولم يحصل التي نواها بلا خلاف وبسط ذلك
- ٢٨٩ فرع في مسائل تتعلق بالنية وهي ثلاثة الدليل على أن التكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة
- ٢٩١ لو ترك الامام أو المأموم تكبيرة الاحرام سهواً أو عمدًا لم تنقصد صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
- ٢٩٢ حكم من قال في تكبيرة الاحرام اكبر الله أو الاكبر الله
- ٢٩٣ حكم من كبر بالقارسية وهو لا يحسن العربية أو يحسنها وتقصيل ذلك
- ٢٩٤ حكم ما إذا كان المصلي بلسانه خبل أو خرس لا يمكنه ان يتكلم
- ٢٩٤ يستحب للامام ان يجهر بتكبيره الاحرام وتكبيرات الاتقالات ليسمع المأمومين والدليل على ذلك
- ٢٩٦ فرع في مسائل تتعلق بالتكبير وهي احدى عشرة مسألة مذكورة مفصلة
- ٣٠٤ يستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه في الصلاة والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
- ٣٠٦ صفة رفع اليدين في الصلاة
- ٣٠٧ فرع في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين في الصلاة
- اختلاف العلماء في استحباب تفريق الاصابع في الصلاة وبيان ان للاصابع في الصلاة احوالا
- اجداء الرفع يكون مع انتهاء التكبير وانهاؤه يكون مع اتمامه وبيان ان في وقت استحباب الرفع خمسة اوجه
- ٣٠٨ قال لم يمكنه رفع يديه او امكنه رفع احدهما او رفعها الى دون المنكب رفع ما يمكنه والدليل على ذلك
- ٣٠٩ فرع في مسائل مثورة تتعلق بالرفع
- فرع اختلف العلماء في الحكمة في رفع

صفحة	الدين	صفحة	المذهب فيه
٣١٠	إذا فرغ من التكبير قال مستحب أن يضع اليدين على اليسار والدليل على ذلك	٣٣٤	فرع في مذاهب العلماء في اثبات البسملة وعدمها
٣١١	فرع في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى وحجج كل وتحقيق للمقام	٣٣٦	جواب من قال لعل البسملة أثبتت للفصل بين السور من وجوه
٣١٣	فرع في مذاهبهم في محل موضع اليدين	٣٣٨	جواب من قال لو كانت البسملة قرأنا لبينها الرسول ﷺ
٣١٤	المستحب أن ينظر إلى موضع سجوده ويستحب له الخشوع والخضوع في الصلاة	٣٤١	فرع في مذاهب العلماء في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقد بسط الشارح القول في ذلك بما لا مزيد عليه بما يكفي ويشفي قلبك به
	وغض البصر وكراهة الالتفات وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه والادلة عليه مشروعية دعاء الاستفتاح في الصلاة	٣٥٦	اجباب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية وادله
	وبيان صيغته الواردة عن الشارع وشرح الفاضله	٣٥٨	فرع فيما إذا كرر الفاتحة أو آية منها
٣١٩	فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح وإيراد بعضها	٣٥٩	حكم ما إذا أتى في أثناء الفاتحة بما تدب إليه لمصلحة الصلاة بما يتعلق بها كتابين للمأموم
٣٢١	فرع في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به		وسجوده معه لتلاوته وفصح عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آياتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته ومعوذك فهل تقطع موالاة الفاتحة أم لا فيه وجهان مشهوران في المذهب
٣٢٢	مشروعية التوضؤ في أول ركعة من دعاء الاستفتاح وبيان صيغته	٣٦٠	مشروعية وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة والدليل على ذلك
٣٢٤	فرع في مسائل متعلقة بالتوضؤ وهي أربعة	٣٦١	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات وحجج كل وتحقيق للمقام
٣٢٥	فرع في مذاهب العلماء في التوضؤ ومحلها وصفته والجهر وتكراره في الركعات واستحبابه للمأموم وأنه سنة أم واجب	٣٦٣	فرع في بيان لفظ (هنا)
٣٢٦	مشروعية قراءة الفاتحة وأنها فرض من فروض الصلاة	٣٦٣	حكم قراءة الفاتحة للمأموم وتفصيل القول فيها وادله ذلك
٣٢٧	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة وحجج كل	٣٦٥	فرع في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام وحجج كل وإيضاح المقام
٣٣٠	فرع في مذاهب العلماء في أصل القراءة	٣٦٨	التأمين بعد أن يفرغ من قراءة الفاتحة سنة
٣٣١	فرع لفاتحة الكتاب عشرة أمما	٣٧٠	بيان لفات آمين ومعناه
٣٣٢	بيان أن من ترك الفاتحة ناسياً فقيه قولان	٣٧١	مشروعية التأمين في الصلاة للحهرية جهرراً
	يجب أن يتعدى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والدليل على ذلك وأقوال علماء		

- ٣٧٣ وفي السرية سرّاً للامام والمأموم والمنفرد
 فرع قال الشافعي في الام ولا يقال آمين
 إلا بعد ام القرآن
 فرع في استحباب ان لا يصل لفظة آمين
 بقوله ولا الضالين بل يسكت سكينة لطيفة
 ليحتمل ان آمين ليست من الفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في التأمين
 ٣٧٤ حكم من لم يحسن الفاتحة واحسن غيرها
 واوقوال علماء المذهب في ذلك مبسوطاً
 باوضح اشارة وافصح عبارة
 ٢٧٨ فروع ستة تتعلق بالفاتحة
 ٣٧٩ فروع في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن
 الفاتحة كيف يصل اذا لم يمكنه التعلم
 ٣٧٩ مذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن
 بشير لسان العرب سواء امكنه العربية او
 عجز عنها وسواء كان في الصلاة او في غيرها
 فان اتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة
 لم تصح صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
 وبيان حججهم
 ٣٨١ فرع لو قرأ الفاتحة بلسة لبعض العرب
 غير اللغة المقروء بها لم تصح
 مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 وانها سنة
 ٣٨٢ ايراد الأدلة على سنية قراءة سورة بعد
 الفاتحة
 ٣٨٤ مذاهب العلماء في اول المقصل
 ٣٨٥ فرع فيما يتعلق بالسورة للنوافل
 عدم مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 للمأموم في الصلاة الجهرية
 ٣٨٦ اذا كانت الصلاة تزيد على الركعتين فهل
 تشرع قراءة السورة فيما زاد على الركعتين
 ام لا فيه قولان في المذهب
- ٣٨٧ فرع مشروعية السورة لمن كان متنفلاً
 بركعتين والمتنفل بأكثر من ذلك فهل تسن
 له السورة ام لا وجهان
 المسبوق بركعتين من الرباعية نص عليه
 الشافعي انه يأتي بها بالفاتحة وسورتين
 وللصحاب طريقان
 ٣٨٨ فرع لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأته
 الفاتحة ولا تحسب له السورة
 فربان يملكان بالفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في السورة بعد
 الفاتحة وادلة كل
 ٣٨٩ يستحب للامام ان يجر بالقرءاءة في الصبح
 والاوليين من المغرب والعشاء والدليل عليه
 بيان لفظ السلف في اللغة وما المراد به
 اذا اطلق
 ٣٩٠ فرع لو جهر في موضع الاسرار وعكس
 لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه
 ٣٩١ فرع في حكم النوافل في الجهر
 فرع في الاحاديث الواردة في الجهر
 والاسرار في صلاة الليل
 ٣٩٢ فصل في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة
 وغيرها في الصلاة وهي عشرة وقد اشتملت
 على فوائد عظيمة ينبغي الاطلاع عليها
 ٣٩٦ مشروعية اركوع في الصلاة وانه فرض
 ٣٩٦ بيان معنى الركوع في اللغة والهوى
 ٣٩٧ فرع في مذاهب العلماء في تكبيرات
 الانتقالات وحججهم في ذلك
 ٣٩٨ فرع يسن للامام الجهر بحكيات الصلاة
 كلها وقوله سمع الله من حمده يعلم المأمومون
 انتقالاتهم منه من ذلك ضعف صوت وغيره
 ٣٩٨ استحباب رفع اليدين عند المنكبين في
 التكبير والدليل على ذلك

صفحة

صفحة

- الصلاة وإن قل بطنه عن نغذيه والدليل على ذلك ٤٣٠
- مشروعية التفرج بين رجله في الصلاة والدليل عليه ٤٣١
- إذا صلى وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه ووضع ساعديه على ركبتيه ودليل ذلك ٤٣١
- وجوب الاطمئنان في السجود ٤٣٢
- المستحب أن يقول سبحان رب الاعلى ثلاثاً في سجوده وذلك أدنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة ٤٣٤
- يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهويه اليه غيره ٤٣٥
- فرع في مسائل تتعلق بالسجود هي ثلاثة ٤٣٦
- مشروعية رفع الرأس من الركوع والسجود والدليل على ذلك ٤٣٨
- فرع في الالفاء ويان ماورد فيه من الاحاديث ٤٤٠
- فرع في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه ٤٤٠
- وجوب السجدة الثانية ودليله ٤٤٣
- مشروعية رفع الرأس مكبراً ٤٤٤
- فرع في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة ٤٤٤
- فرع في مذاهبهم في كيفية النهوض الى الركعة الثانية وسائر الركعات ٤٤٦
- عدم مشروعية رفع اليد إلا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه والدليل عليه ٤٤٨
- ترجمة الامام ابن المنذر ٤٤٨
- مشروعية صلاة الركعة الثانية مثل الاولى ٤٤٨
- إلا في النية ودعاء الاستفتاح ٤٤٩
- فإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد وهو سنة ٤٥٠
- فرع لاجئين للجلوس في هذه المواضع هيئة بل كيف للاجزاء وجد أجزاء ٤٥٠
- فرع في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له ٤٥١
- بيان الحكمة في الافتراش في التشهد الاول والتورك في الثاني ٤٥١
- فرع المسبوق إذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان وبيانها ٤٥٢
- فرع قال اصحابنا يتصور ان يتشهد اربع مرات في صلاة المغرب ٤٥٢
- المستحب ان يسط اصابع يديه على نغذه وفي اليد اليمنى ثلاثة اقوال وبيانها ٤٥٥
- فرع في مسائل تتعلق بالاشارة بالمسبحة وهي خمسة ٤٥٥
- مشروعية الشهد وأفضله ان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الخ والدليل على ذلك ٤٥٧
- تفسير كلمات الشهد ٤٦٠
- استحباب الاشارة بالمسبحة وسين لفظ الشهد ٤٦١
- تكراه زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل على لفظ التشهد ٤٦١
- مشروعية القيام الى الركعة الثالثة مستمداً على الارض يديه والدليل على ذلك ٤٦٢
- مشروعية الجلوس للتشهد الاخير وهو فرض ودليل كل ٤٦٣
- فرع اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجهر بها ٤٦٣
- السنة في التعود للتشهد الاخير ان يكون متوركا فيخرج رجله من جانب وركة

صفحة	الامام	صفحة	الايمان ويضع اليه على الارض
٤٦٤	ذكر الاحاديث الواردة في صبح الصلاة	٤٨٣	فرع اتفق أصحابنا على انه يستحب للمسبوق
٤٦٥	على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة		أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه إلا بعد فراغ الامام من التسليمين
٤٦٦	مشروعيته على الال	٤٨٤	فرع ثلاثة تعلق بالسلام
٤٦٧	فرع في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بالصلاة عليهم	٤٨٤	يستحب لمن فرغ من الصلاة ان يذكر الله تعالى والدليل على ذلك
٤٦٨	فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير	٤٨٧	فرع يستحب ان يبدأ من الاذكار بحديث الاستخفار
٤٦٩	مشروعية الدعاء في الصلاة بعد التشهد الاخير وبيان صيغته	٤٨٨	استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد عقب كل الصلوات بلا خلاف
٤٧٠	فرع في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من احوال الصلاة	٤٨٨	فرع للمصافحة المصافحة بدصلا في الصبح والمصر بدعة
٤٧١	فرع في بيان حكم الدعاء بغير الرخصة فيما يجوز الدعاء به في الصلاة	٤٨٨	فرع يستحب الاكثر من الذكر اول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ
٤٧٢	مشروعية الجلوس في آخر الصلاة ذات الركعتين او الركعة متوركا والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكراهية المرأة في التشهد	٤٨٩	يستحب للامام اذا سلم ان يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء
٤٧٣	فرضية السلام في الصلاة بعد التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٤٩٠	فرع جواز الاغتسال للامام كيف شاء بعد الصلاة
٤٧٤	مسائل تتعلق باحكام السلام	٤٩٠	فرع قال أصحابنا ان كانت الصلاة بما يقتل بعدها قالسنة ان يرجع الى بيته لفعل النافلة
٤٧٥	فرع يستحب ان يقول السلام عليكم ورحمة الله	٤٩٢	والسنة في صلاة الصبح ان يقنت في الركعة الثانية وبيان صيغة القنوت وما ورد فيه من الاحاديث وتفصيل الحكم في ذلك
٤٧٦	فرع في بيان الاحاديث التي وردت في السلام فيها	٤٩٩	بكلام مبسوط مشتمل على فوائد نفيسة
٤٧٧	فرع في شرح الفاظ الكتاب	٤٩٩	حكم الصلاة على النبي ﷺ بعد القنوت
٤٧٨	فرع في مذاهب العلماء في وجوب السلام	٤٩٩	فرع يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة التسليم او تسليمين
٤٧٩	فرع في مذاهب العلماء في استحباب تسليم او تسليمين	٥٠٣	التشهد الاول
٤٨٠	فرع في بيان المتن الذي اجماع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليم واحدة جائزة	٥٠٤	ترجمة ابن رافع طبع التاجي الكبير
٤٨١	فرع يستحب ان يدرج لفظة السلام ولا بعدها والدليل على ذلك	٥٠٥	فرع في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح
٤٨٢	فرع ينبغي للمأموم أن لا يمد يده بعد سلام		فرع في القنوت في غير الصبح اذا نزلت

صفحة

صفحة

نازلة

- ٥١٤ في عدة نية الخروج من الصلاة محل
خلاف وبيان ذلك مبسوطاً
- ٥٠٦ فرع في مذاهب العلماء في عمل القنوت
وسببهم في ذلك
- ٢١٧ فرع قال أصحابنا للصلاة أركان وأبواب
وهيئات وشروط وبيان ذلك مفصلاً
- ٥٠٧ فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين في القنوت
- ٥٠٧ فرع في استحباب رفع اليدين في الدعاء
- ٥١٩ فصل في مسائل تتعلق بصفة الصلاة
- خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث
الواردة فيه
- ٥١٢ فروض الصلاة أربعة عشر وبيانها تفصيلاً
- وهي خمسة وبها يتم الجزء الرابع من
كتاب شرح المذهب للإمام النووي
- رحمه الله تعالى اهـ

(تمت)



﴿ فهرس الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي
رضي الله عنه مع التلخيص الحبير للإمام ابن حجر رضي الله عنه ﴾

صفحة

٢	كتاب الصلاة
٢	الباب الاول في المواقيت
١٠٢	الفصل الاول في وقت الرقاهية
١٠٤	الفصل الثاني في وقت المذورين
١٠٢	الفصل الثالث في الاوقات المكروهة
١٣٥	الباب الثاني في الاذان
١٣٥	الفصل الاول في علمه
١٣٧	الفصل الثاني في صفة الاذان
١٨٨	الفصل الثالث في صفة المؤذن
٢٠٦	الباب الثالث في الاستقبال
٢٥٢	الباب الرابع في كيفية الصلاة



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز
للإمام الرافعي رضي الله عنه

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
٤ ٢ اليد	اليه	١٠٣ ٢ وقال ولا صلاة	قال لا صلاة
١٢ ١ اراى الحاء والميم اراى الى الحاء والميم		١١٣ ٢ مارجي عمل	بارجي عمل
		١١٣ ١١ للأمور	للمأمور به
٢١ ٣ الى ههنا	من ههنا	١١٦ ٢ مما قبلناه	بما قبلناه
٢٨ ١ أن التى	عن التى	١١٨ ٣ لوقت	كوقت
٣٣ ٧ شبه	تشبيه	١١٩ ٢ لكل أحد فيه	وان قلنا بالثاني فهل يجوز ذلك لكل أحد وجهان
٣٦ ٢ خلاف	خلافا		فيه وجهان أحدهما
٣٨ ٢ ووجهين	وجهين	١٢٠ ٣ لا يشمل لكل	لا يشمل الكل
٥٣ ٤ ان الامر	لان الامر	١٢٢ ١ أولم	ونم
٥٥ ٣ يمر وطن	بمر وطن	١٢٦ ٢ أو صلى به	أو صلى أية
٥٦ ٣ ولا يعنى	ولا يعنى		
٦٠ ٥ ابي حنيفة يؤخر	ابى حنيفة في يوم	١٢٨ ٢ انقاد سامع	انقادها مع
	القيم يؤخر	١٣٠ ٨ وقتا يا باقراده	وقتا باقراده
٢١ ٥ في المعنى	في المعنى	١٣١ ١ حال الى الطلوع	وبنتظم ان نضم حاله الطلوع اليه
٦٢ ١ ادرك من العصر	ادرك ركعتين العصر	١٣٢ ١ وعليه ماروي	وعليه حمل ماروى
٦٨ ١ أو أفاق المجنون أو طهرت	أو طهرت	١٣٦ ١ ان الاذان الى	ان الاذان دعاء الى
٦٨ ١ مضى إمكان زمان مضى في حال السلامة	من حال السلامة	١٣٦ ١ اعلام	الاعلام
٧٤ ٣ ذلك لان	ذلك القدر لان	١٣٦ ٤ في ثلاثة مواضع	في ثلاثة اصول
٧٥ ٤ وأزال	واذا زال	١٣٦ ٧ ولذلك	وكذلك
٨٢ ٥ انه يجب لان	انه يجب الاعادة	١٣٨ ٥ لو أصقوا	لو أصفوا
٨٩ ٦ واذا حاضت	قاذا حاضت	١٤٣ ٢ اقتبس المصنف	اقتبس منه المصنف
٩٢ ٥ وكون كل واحدة	ولان كل واحدة	١٤٤ ٤ لكن لم يرد	لكنه لم يرد
٩٧ ٣ فيجب على الالباء	فيجب على الالباء	١٤٤ ٢ يرجو حضور	يرجو حضور جمع
	والامهات	١٤٤ ٤ من أين يؤخذ	من أين اخذ
٩٧ ٣ تعليم الطهارة	سليم الاولاد والطهارة	١٤٦ ٥ فليس	فليس للتقيد
١٠١ ٤ لان سقوط قضاء	لان سقوط الصلاة	١٤٧ ٧ ومحرم عليها	ويحرم عليها

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٦٩ ٢ الى الشيء	الى الشيء	١٣ انه يسجد	صواب
١٧٠ ٢ وحكاها	وحكاها	١٤ ٢١٧ عن طبقاتهم	على طبقاتهم
١٧٣ ١ اذان	في اذان	١ ٢١٨ وهل رحمها	هل رحمها
١٧٧ ١ ولم يستدر	ولم يستدر	٨ ٢١٨ ون في التشهد	ولا في التشهد
١٧٨ ٤ وهنا	وهنا	٢١ ٢١٨ بان الظاهر	لان الظاهر
١٨٣ ٦ ان الطن	على ان الطن	كاهله الامام	كاهله الامام
١٨٤ ٢ اتي	اتي به	٣ ٢١٩ القبلة بدل	القبلة يكون بدلا
١٨٥ ٨ والمراقين قال	والمراقين قالوا	١٦ الى القبلة ان كان	الى القبلة وينزل
١٨٥ ٧ في هذه الصور	في هذه الصورة	راكباً	ان كان راكباً
١٨٦ ٨ وان لم يجوز	وان لم يجوز	١٣ ٢٢٠ في سجوده	نسخة في جلوسه
١٩١ ٧ والا ساءت	والا ساءت	٩ ٢٢١ ولو جمع تراها	وكذا لو جمع تراها
١٩٦ ٦ في اجازة	في اجازة	١٢ ٢٢٢ وصاحب التهمة	نسخة وصاحب
١٩٧ ٤ وفيه وجد	وفيه وجه	التعذيب	
٢٠٠ ٢ ان الوقت	ان الوقت	٣ ٢٢٣ انما يكتب الحجة	انما يكتب الحجة
٢٠٢ ٦ بأن يقيموا مائاً	بأن يقيموا مائاً	٥ المستقبل اليسير	الاستقبال يسير
١٠ من ذلك الاتهم	من ذلك انهم	٧ ٢٢٤ التي لا يدى	الى لا يدري
٢٠٦ ١ ونم	نم	١٦ ولم يجعل قبله	نسخة ولم يجعل قبله
٢٠٧ ٣ وبدلا	ولابد	١٤ ٢٢٧ لا تنتهي	لا تنتهي اليه
٢٠٧ ٤ والقبلة المستقل	القبلة والمستقبل	١٠ ٢٢٨ اظهرها	اظهرها
٢٠٨ ١٤ على مالا يصلح	على ما يصلح	١٥ ٢٢٩ تخبر	تخبر
٢١٠ ١٤ واذا وقت	واذا وقت	٩ ٢٣٠ من وجد عن لا يخبره	من وجد عن لا يخبره
٢١١ ٤ المروودي	المروودي	٢ ٢٣٣ بما مثله	بما مثله
١٤ الثاني ان الانسان	لنا أن الانسان	٧ ٢٣٣ وكلف التوجه	أوكلف التوجه
٢١٢ ١٠ متفلاً	مستقبلاً	١ ٢٣٧ ان لا توجه	الا توجه
١٢ قبل يشتمل	قبل يشمل	٦ ٢٣٨ الى خمس	الى جهتين
٢١٣ ١٠ واما يكون	واما أن يكون	٩ ٢٤٠ ظناً	ظناً
٢١٤ ٧ الصور	الصورة	١٤ ٢٤٣ للمستند	المستند
٢١٤ ١٧ لا يد	فلا يد	٢ ٢٤٤ على وهذه	على هذه
٢١٥ ١٦ وان عاد	قان عاد	١ ٢٤٧ ولا تشير	ولو تشير
٢١٦ ٥ صرف الرجل	صرف الرجل الرجل	٢٤٨ فقال	فقال له
٢١٦ ٦ واراد ان الطاهر	وان اراد ان الطاهر	١ ٢٥١ كتحريك المجتهد	نسخة كتحريك
٢١٦ ٨ والامر على ما ذكرناه	والامر على ما ذكرناه	اجتهاد المجتهد	اجتهاد المجتهد

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
وكا يجوز له	٨ ٢٩٦	بما تشتمل عليها	٣ ٢٥٤
شيوخ الاصول	١٢	ولا افتقرن	٨ ٢٥٥
نسخة شيوخ		تصيرا	١٠
الاصحاب			
قدرة القيام	٢ ٢٩٧	ولم يصرص لها	١١ ٢٥٦
ولم يداركه	١٣ ٣٠٢	من تأخر وقتها من تأخر اولها	٢٢ ٢٥٧
لا يقعد ولا يقرأ	١ ٣٠٣	ما ينافض	١٥ ٢٥٩
وبأى	١ ٣٠٩	لا فرق	١٤ ٢٦٠
بقائمة الكتاب	٣	تكرير الركوع	١٩
نسخة وغلط فيه	٦ ٣١١	والسجود	
لا يسمع	٧	نسخة نية أصل الصلاة	٣ ٢٦٣
انها آية مستقلة	٢ ٣٢٣	ركعات التراويح	٥
بمد القطع	٦ ٣٢٤	التراويح	
حكيا عن الحاوى	٤ ٣٢٩	نسخة وانما أراد	١٧
الحادي		وحي قصد	٢ ٢٦٥
اولاه	٣ ٣٣١	على انه لا يجوز	٢ ٢٦٨
فيرعي	٢ ٣٣٧	نسخة الشيخ أبو حامد	٢٤
لا يرعي	٤ ٣٣٨	في إحدى الروايتين	١ ٢٧٤
وهذه الكلمات	٦ ٣٤٤	عنه	
لقصده الركوع	١ ٣٧٣	على باقى	٢ ٢٨٣
في خفض	١ ٣٧٧	قان الوقوف	١٨ ٢٨٤
ثم الزائد على ادنى	١ ٣٩٦	خلاف لابن حنيفة	٢١
الكامل من سبع		حيث قال لا يلزمه	
تسبحات الي		القيام	
احدى عشرة		عدم الثاني	١٠ ٢٨٥
وأوسطه خمس		في ممكن	١١
وعلى التقدير	١ ٤٦٩	روى	١٤
بين الركبتين	٤ ٤٨٩	ذلك	١٧ ٢٨٧
ترجمة الاذكار	٣ ٤٩٣	مؤدية للعرض	١٠ ٢٨٨
المذبحة	٩ ٤٩٧	لو وجب ايماء	٢ ٢٨٩
يحركها	٤ ٥٠٠	قوله	٣
من حديث	٣ ٥٢٠	أتى بها	٣ ٢٩١
نسخة وكيف	١٢ ٥٢١	بقاديه يديه	١٣ ٢٩٥

﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث : من كتاب التلخيص الحبير
في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر ﴾

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢١ ١	وأشار للمشرق	١٦٦ ٤	وأشار الى المشرق
٢٨ ٣	عبد العزيز حبيث	١٦٨ ١	عبد العزيز
٣٠ ٢	قذا صليتم	١٧٤ ٣	قذا صليتم
	للمشاء	٨	ان ياذن
٥٣ ٦	ابن نعيم	١٧٥ ٣	تلال
٦٠ ١	من أبي عذورة	٥	ان النبي
	عذورة	٧	على القيت
٩٧ ٣	سيرة	١٧٨ ٤	لم يسمعه
١٠٥ ٣	الصنابحي	١٨٣ ٢	عن وهيب
١١٠ ١١	مثل ماورد	٢٠٠ ٢	لاستهموا
١١٧ ٧	عن يحيى ابن سم	٢٠٣ ٦	الذي وعدته
١١٩ ١	عن واثلة	٢٠٤ ١	قال النبي
٢	عن سليمان	٢٠٦ ١٢	والاقامة
١٢٠ ٣	المعنى	٢٠٨ ٢	لا ينسخ
١٢٩ ٨	اقتطع	٢٠٩ ١٥	وصرح
١٣٢ ٥	ثم	٢١١ ١٠	السجدين
١٣٤ ٤	يلزمها	٢	غن عن ابن عمر
٩	ابو بكر	٢٦٥ ٥	عن ابى يحيى
١٠	من الصحابة قال	القتات	عن مجاهد عنه
	بهما	وابو يحيى القتات	
	قال وجريناه	٧	ذلك
	وعن هامة من	٩	يذكره
١٣٧ ١	واسقط	١٣	الصلاة وهو عنه الصلاة بالتكبير
١٤٥ ٢	وصلاة		وهو عنه
١٤٩ ١٢	الزار	٢٦٧ ٥	يكبر الله اكبر
١٥٤ ١	هو هو الصحيح	٢٧٠ ٥	سمعه فله
١٦٣ ٨	ويريد	٢٨٤ ١	من الدراة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢٧٤ ٩ مسعود	مسعود به	٣ ٣٣٥ خمس عشرة	مخمس عشرة آية
١٧ طرئ	طريق	٢ حمد	حمد
١ ٢٨٢ ينسل	يرسل	١ ٣٦٦ دود	داود
١ ٢٨٩ الميهقي - حميد الميهقي حميد	الميهقي حميد	١ ٣٦٧ للانزاري	للانصاري
٢ ٢٩٢ سجوده	سجوده	١٤ ٣٦٧ أبو تميم	أبو تميم
٥ ٢٩٣ عاد	عاد	٢ ٣٨١ فوضيح	فوضيح
٥ ٢٩٩ على ظهر	صل على ظهر	١ ١٩٣ نم	نم
٣ ٣٠٠ وان يجز احده	وان يجزه أحد	٩ ٣٩٤ محمد بن أبي ليلى	محمد بن عبد الرحمن
٧ ٣٠٦ نموده	نموده	ابن أبي ليلى	ابن أبي ليلى
٦ ٣٠٩ عياة	عبادة	١ ٤٦٠ غير	غير
١ ٣١٧ ولم يرفه	ولم يرفه	٨ ٤٩٩ ابن عمر	ابن عمر
٥ نوح	نوح	٥ ٥٠٣ والثناء	والثناء
١ ٣١٨ عتجأ	عتجأ	٩ تقاب	تقات
منينة	منينة	١ ٥١٠ عند	عند
٢ ائتوتها	ائتوتها	١٤ ٥١٤ شلمتي	علمتي
٤ م السبع	في السبع	١٨ ٥١٥ عن نشهد	عن تشهد
٢ ٣٣٥ وقال	أوقال		



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب المجموع شرح المذهب
للإمام أبي زكريا محي الدين النووي رضى الله عنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع	٢ ٧ فاسده	١٩ ١٢ يقع
٣ ١٨ يأبىها للزمل	٢٠ ٩ وايبك	٣ ١٨ يأبىها للزمل	٢٠ ٩ وايبك
٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال	٥ ١٢ يتصل بها	١٥ مثال
٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فعناه بالاجماع	٢٠ مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥ فعناه بالاجماع
٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما بقاؤكم	٦ ١٥ عن الغرض	٢٣ ٤ انما بقاؤكم
٢٠ النحنى	٢١ أطول منه	٢٠ النحنى	٢١ أطول منه
٨ ١٧ ردة المرتدون	٢٥ ٣ لسة	٨ ١٧ ردة المرتدون	٢٥ ٣ لسة
٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر	٩ ٤ ولعارض	٢٧ ٣ من العصر
٩ ١٠ وانما	٢٨ ٩ وان آخر	٩ ١٠ وانما	٢٨ ٩ وان آخر
١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام	١٠ ١٥ سعيد	٣١ ١٦ وإقام
١١ ١١ وهنا	٣ فن آخر	١١ ١١ وهنا	٣ فن آخر
١٢ لوجب	٦ ان يجب	١٢ لوجب	٦ ان يجب
١٣ ١ لالانه	١٥ البندنجي	١٣ ١ لالانه	١٥ البندنجي
٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت	٤ القتال	٣٣ ٨ اصطاحت
٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين	٥ المصلين	٣٧ ١٦ بين
٦ قتل	١٧ نيساير	٦ قتل	١٧ نيساير
١٤ تناول	٣٩ ٧ ومن صح	١٤ تناول	٣٩ ٧ ومن صح
١٨ التقيع	٤١ ٣ نصف الليل	١٨ التقيع	٤١ ٣ نصف الليل
١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ وما يستدل به	١٥ ٥ رواه	٤٤ ٨ وما يستدل به
١٩ لتحقيق	لتحقق	١٩ لتحقيق	لتحقق
٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أول	٢٢ لا يقتل	٤٧ ١٤ في أول
١٦ ١٧ والكفر	٥٢ ٩ قلت كم	١٦ ١٧ والكفر	٥٢ ٩ قلت كم
١٨ ٢٢ مثله	٥٥ ٣ حنيف	١٨ ٢٢ مثله	٥٥ ٣ حنيف
١٩ ظله	٨ لنا	١٩ ظله	٨ لنا

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥٦ ١ تقديمها	أن تقديمها	٨٣ ١١ الصلاة	للصلاة
١٤ برزة	نسخة مخررة	٨٤ ١٤ وأقام وأقام	وأقام
١٩ أسقى	اشق	٨٥ ٢٠ به يعتد	انه يعتد
٥٧ ١٥ أجزأت	اخرت	٨٦ ١ بأذانه أم لا	بأذانه بلا رفع أم لا
٦١ ١١ كلوم	بسنة كلهم	٨٧ ١٥ قال ابن خزيمة	نسخة وابن خزيمة
٦٥	وبعضهم وجين	٢٤ أومع	أوقع
	وجين	٨٨ معوف	معروف
٦٧ ٤ علي احراك	على ما أدرك	٢٦ أذنا	أذاننا
٦٩ ١٠ برسول	يلرسول	٩٠ ١٨ المذهب	المذهب
١٤ والبدوء، مملوده	والبدوء، بضم	٩٢ ٤ في الصحيح	في الصحيح
	الباء والدال	٧ أله يكره	انه يكره
	وبعدها همزة	٩٦ ١ بثنية	بثنية
	مملودة	١٠ دوام	رواية
٧٢ ٢ أو جهل	وجهل	١١ ثنيتها	ثنيتها
٧٢ ١٧ ظلم	مظلم	٩٨ ١٥ الاقامة ترفع	الاقامة لا ترفع
٧٤ ١٢ وفراحية	ورقاهية	٩٩ ٢ الي أبي عيسى	نسخه الى عيسى
٧٥ ٦ الجوهرى	نسخة المروى	٧ فيقولها	فيقولها قصداً
١٠ الكلام	الكلام	١٠ أم لا يصح	أم لا لا يصح
١٧ ثم ذكر	نسخة ثم كرر	١٢ علي هذا	نسخة علي هذا
٢٣ روى عبد الله	روى عن عبد الله		الشافعي
٧٦ ١٦ أرى	رأى	١٠١ ٧ البيهقي باسناد	نسخة البيهقي وهذا
٧٧ ٢٠ سليم الدارمى	سليم الرازى	١٠٢ ٢ غيره	غير
٧٩ ٢٠ ومنهم وثقه	ومنهم من وثقه	٣ مجنون	نسخة محبوب
٨١ ١٧ غيره	عن غيره	١٠ بآانه	بأذانه
٨٢ ١٢ وفي الأذان	في الأذان	١٩ ثم الأقرب	ثم من الأقرب
١٣ تركا	تركها	١٠٣ ٤ الححيحين	الصحيحين
١٧ صلاة	اصلاة	٥ حمذورة	محذورة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٠٣ ١٤ صاحب	صاحب	١٠٦ ١٥ الحراسين انه	نسخة الحراسين
١٠٨ ٨ قام	وأقام	١٢٩ ١٢ بقوله	يقول
١٠٩ ٢ بقاء	بما	٩٣٠ ٩ وأنه	وانها
١٠ كلام	كلامه	١٠ مؤذن	لمؤذنه
١٢ ضم الياء	ضم الراء	١٣١ ١ مطر	مطر
زوجته	درجته	١٣٣ ١٣ حرج	من حرج
١١١ ٧ من رواية	من رواية	١٣٦ ٤ ولم يلوث	ولم يلوث
١٠ الخدي	الخدي	١٣٧ ٦ ققط	قط
١٧ كلامي	نسخة صوتي	١٣٩ ١ فرع في	فرع
١١٥ ٦ تؤثر شبهة	تورث شبهة	١٤١ ٤ علمائكم	علمائكم
١٦ بالله	نسخة بالله العلي العظيم	٦ الوشمة	الوشمة
١١٦ ٢٠ سأل لي	نسخة سأل الله لي	١٤٥ ٩ لا يجوز	نسخة الجوز
١١٩ ٥ قال صدق	قال ولو قال صدق	١٤٨ ٧ بحركة	بالحركة بحركة
٧ قبا	أقبا	١١٥١ ١١ عفيه	عليه
١٢٠ ١٠ تدرك	تدارك	١٥٨ ٩ الام لا تصح	نسخة الام تصح
١٨ وصل أذان	في نسخة أوصل	الاملاء تصح	نسخة الاملاء
	الاذان	لا يصح	
١٢١ ١ الشرح اما حكم الشرح حديث	١٦٤ ١٧ الارض	نسخة الارض واحتج	
عبد الله بن زيد		أصحابنا باجماع	
هذا رواه أبو داود		المسلمين قبل هؤلاء	
باستناد صحيح وروى		المخالفين وباحاديث	
الترمذي بمضه بطريق	١٦٧ ١١ السرة	السرة	
الى أبي داود وقال	١٦٨ ١٤ بعورة	بعورة والثالث	
حسن صحيح كما تقدم		ما ينكشف في حال	

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
	خدمتها وتصرفها	١٥ إنشاء	ان شاء
	كالرأس والرقبة	٢٠٠ مبنية	مبنية
	وطرف الساعد	٢٢٥ القولان	نسخة طريقان
	ليس بعورة	٢٢٧ كا	كان
١٦٩ الصلاة وعن	الصلاة لان معظم	٢٣٠ حكا	حكينا
	احكام الرق	٢٣٣ ابا علي	أبا عبد الله
	جارية عليه وحكي	والتقسيم	نسخة والتعليل
	أصحابنا عن مالك	٢٣٤ الخراسان	الخراسانيون
	واحد ان ام الولد	١٣٦ القولين	ذخيرة الوجهين
	كالخلة في الصلاة	٢٣٨ بطايلت	بطايلت
	وعن	٢٣٩ تنفل	تنفل
١٦٩ ١٠ ورواية	وهي رواية	٢٣٩ المتقدمين	المتقدمين
١٧١ ١٩ ضيقة	ضيقة	٢٤٤ ذكرنا	ذكرنا ذلك
١٧٤ ١٠ طروق	طرفه	٢٥١ الخبران	الخبران
١٧٥ ١٠ عربن أبي سلمه	عن ابن أبي سلمه	٢٥١ القلطع	القطم
١٧٨ ١٩ الاسبال	لا إسبال	٢٥١ هذا هذا	هذا
١٨٩ ٩ الال	الاول	٢٥٤ البيهقي	قل البيهقي
١٨١ ١٥ الدبر	والدبر	٥ قال	فسأل
١٨٣ ١٢ كا	كا	١٢ العوام	نسخة ابن العوام
١٨٦ ٩ للمفرد	للمفرد	٢٦٣ ليليل	نسخة ليتكى
١٨٧ ٤ القدرة بحال	القدرة في الافة	٢٦٩ اصحابنا به	نسخة العلماء بها
	والسنة لا تسقط		سواء
	مع القدرة بحال	٢٧٦ عندنا	نسخة عندى
١٨٨ ١٤ الوجوب	وجوب	٢٧٧ عه فان نوى	عنه انه ينظر اوجها
	سها		فان نوى
١٩٠ ٤ يقربا	يقربوا	٦ فيه ولونوى	فيه كذا نقل أصحابنا
١٩٧ ١٤ الرسل	الزمل		الاجماع فيه ولونوى

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٨ بالسا	بالسان	٢ ٣٠١ قيسم	قياسهم
٦ ٢٧٩ كزبه	لايجزبه	٣ أكبر عندنا	الأكبر عندنا
٩ ٢٨٠ بلاخلاف وقد	بلاخلاف لتلاعبه	الأكبر بالاجماع	أكبر بالاجماع
هذا كلام الراضي	١٤ ٣٠٩ الرابع حالة الركوع الرابع حالة السجود	١١ ٣٠٨ في التعليق	التعليق
وهذا الالتزام الذي	١٣ ٣٠٩ في عمل	عمل	
ذكر محكمه صحيح	وقد	١٣ ٣١٣ موالسة	من السنة
في الفريضة	الكف علي الكف	نسخة الاكف على	
فعل	الافك	عبيد	
٧ ٢٨١ الفريضة	نسخة البندنجي	٩ ٣١٥ عبيدة	
٢ ٢٨٢ فعمل	نسخة الصوم	٢ ٣١٨ بالتسبة	بالتسبة
٧ ٢٨٣ السنجي	بطل فرضه	٣ لخطابي	الخطابي
٩ ٢٨٥ الصلاة	هذه	٦ ٣١٩ الفاتحة	والفاتحة
٢٨٦ بطل وفرضه	ولم يقل	٦ ٣٢٠ يتعبد	يجبر
١ ٢٨٧ في هذه	الزهري	٩ متصلا والفاتحة متصلا	
٢ ٢٩٠ يقل ولم	داود	٩ ٣٢٢ القراء	القراءة
٣ الزهري	أبو حامد	٦ ٣٤٤ يشهدا	يشهده
٤ ٢٩٢ دود	المروزي	٨ ٣٤٩ أكرت أم	اسرقت الصلاة أم
٣ ١٩٣ أبو محمد	مع القدرة	٥ ٣٥١ بما احتج	بما احتج
المروزي	فأوا	١٤ ٣٥١ سكتة	سكتة
٩ مع مع القدرة	الحرمين أحمال في	١٦ ٣٥٥ لان من رواية	لانه من رواية
١٠ ٢٩٤ فأموا	فيعلموا صحة صلاته	١١ ٣٥٦ ولا صفة	ولا صفة
١٦ الحرمين في	نسخة المسبوق	٨ ٣٦٠ رسول الله عليه	رسول الله صلى الله
٢٠ فيه مواصلاته	نسخة فرضا	عليه	
٢ ١٩٦ للأموم	ويكون باقي	٧ ٣٦١ كل الركعات	في كل الركعات
٦ نغلا	نسخة وبينه	١٥ عبد الله عبيد الله	عبد الله بن عبد الله
١٥ ٢٩٨ ويكون باقي	يصل الى الركن	٥ ٤٦٢ نه	أنه
٤ ٢٩٩ وعده			
٧ يصل الركن			

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣٦٤ ١٦ غيرها	وغيرها	٣٦٦ ١٣ يحفظ	يحفظ
٣٦٥ ٢٠ وسعيد بن جبير	وسعيد بن جبير	١٤ يه	نه
٣٦٨ ٢٦ ومنهم قال	ومنهم من قال	٣٨٠ ١ وأبو داود	وداود
٣٢٤ ١٤ شىء	نسخة سجود	٣٨٣ ٣ بطول	بطولي
	سبو	٣٨٤ ٤ طول	طولي
٣٢٥ ٢ منفرد ومضطجع	نسخة ومنفرد	٣٨٥ ٧ ودليه	جاز ودليه
١١ ١٢٦ الله	الله عنه	٣٨٦ ١٩ الماسرخسى	الماسرجسى
٣٢٩ ٣ حسن وعن	حسن ورجاله ثقات	٣٨٧ ٢٢ له	له القولان
	كلهم وعن	٣٨٩ ١٦ رضي الله رضي الله	من
٣٣٢ ١٦ السديحي	البندريحي	٣٩٣ ٢٤ عن	من
١٩ بنجاسة	أو صلي بنجاسة	٣٩٧ ٤ احد عشر عشر احد عشر	المأمومين
٢٠ القبلة	القبلة يقيين	٣٩٨ ١٣ المأمومين	عباس
٣٣٦ ١ بحمرة	بحمرة	٣٩٩ ١٩ عباد	من الركوع
٣٣٧ ١٤ المطلوب	والمطلوب	٤٠١ ٥ بين الركوع	وركع
٣٣٨ ٤ قرآنا	قرآن	١٧ ورفع	روى
٦ بين	لم بين	٢٦ وروى	قال ولم يرو
٣٤٠ ١٤ وإجماعهم	وإجماعهم فلا نسلم	٤٠٢ ٢١ ولم يرو	ذهب
	اجماعهم	٤٠٣ ١٤ ولو ذهب	علام
٣٤٢ ٦ اجتمع بمحمد	اجتمع آل محمد	٢١ علام ما	لم يرووا عن النبي لم يروا النبي
٣٤٣ ١ يعتقدونها	لا يعتقدونه	٤٠٤ ١٧ لم يرووا عن النبي لم يروا النبي	رفع
٣٦٩ ١٦ رجال	رجاله	٤٠٥ ١٣ ترفع	ابن حنبل
١٨ عن عبس	نسخة عن حجر	١٤ ابن خليل	فلم يذكرها الترمذى
	ابن عيسى	٤٠٦ ٢٠ فلم يذكرها مع	الترمذى
٣٧٠ ١٣ أبي الفضل	نسخة ابن الفضل	٤٠٧ ٢١ أبي طيبة	ابن طيبة
١٤ ل	ل	٤٠٨ ٤ وهو مصعب	مصعب
٣٧٢ ٢٠ الاير	الامير	١٦ وأكل	وأكله
٣٧٣ مذهبا	مذهبا		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤١٠ ١٢ واحتج	واحتج له	٤٤٣ ٢٥ فلولو	فلولم
١٣ فعالي	تعالى	٤٤٧ ٢٠ مثله	مثل
٤١١ ٤ بينها	بينت	٢٣ وابى حد	وابوحيد
٤١٣ ١٤ اللهم لك	اللهم ربنا لك	٨ ٤٤٨ بين	من
١٧ سبح اسم	فسبح باسم	١٧ ٤٤٩ من	بين
٨ ٤١٤ ان قرأ	ان اقرأ	٥ ٤٥٤ قصص	قبص
١٦ وجور	وجهور	٢٠ ٤٥٨ عمر	ابن عمر
١٦ ٤١٦ لان لاستغناؤه	لاستغناؤه	٦ ٤٦١ أوجيناها	أو أوجيناها
٢٦ واجب	وجب	١٢ ٤٦٢ على الرسف	على الرصف
١٤ ٤١٩ يقتصر	يقتصر للأوموم	٣ ٤٦٤ ابن عجرة	ابن عجرة
٥ ٤٢٠ الحالين	الحالين	١٤ صل محمد	صلي علي محمد
٢٦ ٤٢١ ويضعفه	ولم يضعفه	١ ٤٦٦ غيره	وغيره
٥ ٤٢٢ من البيهقي	بين البيهقي	١٥ عن الازهرى	عنه الازهرى
بغير هذا	بغير هذا اللفظ	٣ الذى	الذين
١ ٤٢٣ الابرار	الابرار	٦٦٩ مما	بما يريد
ابن ثلاثة	ثلاث	١١ ٤٧٠ يستعذ	تستعذ
٨ ٤٢٤ بعصاه	بعصاية	٦ ٤٧٥ أحكام	حكم
١٩ ٤٢٥ رواه	ورواه	٢ ٤٧٦ أو سلام عليكم	أو سلام عليكم بغير
٣ ٤٢٩ وبعض	أو بعض	توين	توين
١٨ ٤٣١ يد	يسجد	٦ جماعة الحراسانيين	جماعة من الحراسانيين
١٦ ٤٣٥ الا تكون	ان تكون	٩ فقط	قد
٢٢ ٤٣٧ لم يذكر	لم يذكره	٥ ٤٧٧ لسبو ثانيا	للسبو وسلم ثانيا
٩ ٤٣٩ الاقصاد	الاقعاء	٧ في الثانية	في الثالثة
٢٣ وتحققها	وتحقيقها	١٢ هذه	هذه النية
٢٢ ٤٤١ بنى	هى	٢٢ تمام آخر	تمام
١٦ ٤٤٢ وبحوز	ونحو	٢٥ كذا	خداه
٢١ وليس معارض	وليس له معارض		

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
صواب	٧ ٤٨٣	نسبها الطبراني الي	٣ ٤٧٩
الا حرام واصحها		تحرعها	٦
لا تبطل كما لو قارنه		قاله ابن عمرو	٣ ٤٨٢
في باقى النخ		عمار	٥
والله	١٠ ٤٨٦	من الصلاة	١٦ ٤٨٣
للمأمور	٤ ٤٨٧	أن يسلم	١ ٤٨٤
قبل الصلاة فستجبه لان	١١ ٤٨٨	بعد	٢
المصافحة عند اللقاء		متعمدا عالما	٤
سنة بالاجماع		بطلت صلاته الظهر	١٥
وفي رواية ابن	١٥ ٤٨٩	وغيره	٢٦
شهاب		أيضا	٥ ٤٨٥
الفساد (١) النخ	٢ ٤٩٤	وكنيت أعلم	
للاية لانهم النخ		لاشريك له الملك	١٣
		يهل بين	١٥
فتوا	٧	عنه	٢٣
صححه	١ ٥٠١	بفتح الدال	٢٣
وروي القنوت قبل	٧ ٥٠٦	في الحديد (١) وهذا	١٨ ٤٧٧
الركوع عن		غريب وما أظنه	ثلاث
الله	٩ ٥٠٦	ثبت	
ومسلم	٧ ٥٠٩	ولو ثبت قاتلها	٢٠
للمؤذن	١١	وثلاث سنذكرها	سنذكرها
نسخة قاتلنت	١٢ فصق الباس	ويستحب لكل	٨ ٤٧٨
ويتمتع	١ ٥١٩	منهم	



٢٥٢٥٨

الف ٢١

